خمسون عاما على ثورة أكتوبر السودانية

2014-1964

نهوض السودان الباكر

خمسون عاما على ثورة أكتوبر السودانية

1964-2014

نهوض السودان الباكر

تحرير

حيدر إبراهيم علي
محمد محمود

عبد السلام نور الدين
عبد الوهاب همَّت

الطبعة الأولى 2014

الترقيم الدولي 978-0-9575471-1-7

صورة الغلاف الأمامي جنازة أحمد القرشي طه يوم الخميس 22 أكتوبر 1964
صورة الغلاف الخلفي الوجه الأمامي لمكتبة جامعة الخرطوم

الإهداء

إلى ذكرى أحمد القرشي وبابكر عبد الحفيظ وبخيتة الحفيان والذين افتدوا الوطن أمام القصر الجمهوري وأماكن أخرى في أكتوبر 1964 ولم يحفظ التاريخ أسماءهم،

إلى ذكرى الذين سقطوا في حروب السودان الأهلية والذين ماتوا في المعتقلات،

إلى ذكرى الذين افتدوا الوطن في انتفاضة سبتمبر 2013 وهم يفتحون صدورهم للرصاص دفاعا عن حقهم في حياة حرّة كريمة،

نهدي هذا الكتاب في الذكرى الخمسين لثورة أكتوبر.

المحتويات

توطئة

عندما ننظر في مسار السودان منذ الاستقلال نجد أن ثورة أكتوبر ضد نظام نوفمبر العسكري تمثل أعلى اللحظات وأكثرها سموقا في التعبير عن تمسّك السودانيين بالديمقراطية واستعدادهم للتضحية من أجلها.

ولقد ظلّت ثورة أكتوبر الحدث الملحمي الأكبر الأكثر حيوية وفاعلية في وعي السودانيين منذ 1964 وأضحت البوصلة التي ترشد سفينتهم كلما ضلّت أو أطبقت عليها خطوب القهر والحرمان من الحرية والحقوق المدنية والسياسية.

وهكذا عندما هبّ السودانيون في مارس/ أبريل 1985 وأسقطوا نظام مايو العسكري كانت ثورة أكتوبر هي حافزهم ونموذجهم. ولما هب الشباب في سبتمبر 2013 في انتفاضتهم المجهضة ضد نظام يونيو العسكري كانت ثورة أكتوبر بين جوانحهم وضوءا مشتعلا في أفقهم لاسترداد ديمقراطيتهم وحريتهم ولبناء مستقبل يليق بطموحاتهم المشرقة. ولن نذهب بعيدا إن قلنا إن ثورة أكتوبر ستظلّ مثالا يحتذى ومِعلما يضيء للسودانيين طريقهم لبناء سودان الديمقراطية والمواطنة التي لا تميّز والعدالة الاجتماعية.

ولقد ظلّ السودانيون يحتفون بثورة أكتوبر ويحتفلون بها بدرجات مختلفة من الكثافة والقدرة على التعبير الحرّ منذ ذكراها الأولى في

أكتوبر 1965، إلا أن الذكرى الخمسين للثورة تمثّل لحظة خاصة مشعة ومفعمة بالحضور وتستدعي وقفة طويلة لتأمل اللحظة الأكتوبرية وتأمل حال الوطن على ضوء ما تعنيه وتحمله.

ولقد قصدنا من تحرير هذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القراء أن يكون احتفاء بالحدث الأكتوبري من جهة ووقفة تأملية من جهة أخرى. إلا أنه لابد من التأكيد في نفس الوقت أن هذا الكتاب لم يقصد أن يكون شاملا رغم أنه كتاب محرّر يجمع أصواتا عديدة تناولت الحدث الأكتوبري من زوايا مختلفة وبمداخل منهجية متنوعة. إن قصارى ما يطمح له هذا الكتاب أن يقدّم من خلال مجموع مادته صورة عامة حيّة لعناصر ثورة أكتوبر الأساسية وما تعنيه وتمثّله للسودانيين في كفاحهم المستمر.

ويقع الكتاب في أربعة أقسام هي الأوراق والشهادات والمقابلات مع قسم لملاحق مختارة. ولقد قصدنا بهذا التقسيم الموضوعي أن نقدّم للقراء قماشة تتناسج فيها خيوط قصة الثورة كحدث وخيوط التأمل والتحليل. وهذا التناسج أقوى ما يكون في قسم الأوراق. وبينما يسود عنصر القصة في قسم الشهادات، إلا أننا قصدنا في قسم المقابلات أن تمتزج القصة بعنصر التأمل والتحليل.

كان مجهود العمل في هذا الكتاب مصدر متعة عظيمة لنا كمحررين استمددناها من الحضور المنعش لذكرى أكتوبر ومعانيها المشرقة على مدى فترة امتدت لنحو العام ونحن نحضّر ونعمل على إعداده ومن متعة وإثراء التواصل مع من ساهموا بكتابة الأوراق والشهادات ومن تبرعوا بوقتهم لنجري مقابلات معهم.

نتقدّم لكل من ساهموا في هذا الكتاب بجزيل شكرنا وعميق امتناننا. ونتقدم بالشكر للأستاذ نادر السماني الذي أعاننا في التوثيق والأستاذ مأمون التلب الذي قام بإجراء بعض المقابلات في الخرطوم وللأستاذ صلاح علي الذي أكمل إجراء اللقاء مع الأستاذ فاروق أبو عيسى. كما نشكر الأستاذ فتحي محمد عثمان على نصائحه بصدد تصميم الغلاف.

ونتقدّم بالشكر خاصة للأصدقاء الذين وفّروا لنا الدعم المالي للمساعدة على إصدار الكتاب في موعده، كما نتقدّم بالشكر للقرّاء الذين استجابوا لندائنا بشراء الكتاب مقدّما.

كان هاجسنا الذي دفعنا للعمل على إصدار هذا الكتاب أن لا يأتي أكتوبر في ذكراه الخمسين وينظر لساحة جامعة الخرطوم ليرى أن تمثالي أحمد القرشي وبابكر عبد الحفيظ قد اختفيا ويمتلئ حزنا وقنوطا ويعتقد أننا قد أدرنا ظهورنا له.

كان هاجسنا الأكبر أن يأتي في ذكراه الخمسين ويجد أننا لم نرتفع لمستوى مسئولية الاحتفاء بذكراه وتخليدها كما تحتفي باقي الشعوب بذكرى أحداثها الكبرى وتخلّدها ليس بالاحتفال فقط وإنما أيضا بالدرس والتمحيص والتأمل. وأملنا كبير الآن أن ينظر أكتوبر في ذكراه الخمسين وتقع عيناه على كتابنا هذا وتنفرج أساريره ويعلم أنه ما زال حيا في عقول السودانيين وقلوبهم وأنه سيظل دوما حاديهم ومنارتهم.

حيدر إبراهيم علي　　　عبد السلام نور الدين
محمد محمود　　　عبد الوهاب هِمَّت

أغسطس 2014

أوراق

1

أحمد بابكر محمد الخير

جبهة الهيئات: موعد قصير الأجل مع التاريخ

توطئة

مما لاشك فيه أن قيام جبهة الهيئات في خضم ردود الأفعال المباشرة إزاء مقتل الطالب أحمد القرشي طه في جامعة الخرطوم في ليلة الاربعاء 21 أكتوبر 1964 قادت إلي توظيف الانفعال والغضب الشعبي لرحاب العمل الثوري الموجّه لإسقاط حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية. ولقد لعبت جبهة الهيئات الدور الطليعي في ثورة 21 أكتوبر لأنه قد كان لها الفضل في قرارها بإنزال شعار الإضراب السياسي العام علي أرض الواقع وحيز التطبيق، فكان هو السلاح الذي فتك بالحكم العسكري. ولم يتوقف عمل جبهة الهيئات عند إعلان الإضراب العام فظل قادتها يتابعون عملية تنفيذه في العاصمة والمدن السودانية المختلفة التي تكونت فيها تنظيمات جبهوية على طريقة جبهة الهيئات في العاصمة، ومثلت هذه التنظيمات فروعا ذات صلة وثيقة بجبهة الهيئات الأم في الخرطوم مما أدى إلي نجاح الإضراب العام وقيادة المظاهرات في كافة أرجاء السودان. وعليه جاء اهتمامنا بمحاولة التوثيق بقدر ما توفر لنا من مصادر. بيد أن محاضر اجتماعات جبهة الهيئات التي طالما حسبنا أنها المصدر الأهم في هذا المجال قد فقد معظمها من الأستاذ فاروق أبو عيسي بسبب الاعتقالات والمداهمات والمصادرة التي كان يتعرض لها كثير في ظل الحكومات التي تعودت علي هذه الممارسات.

إرهاصات تكوين جبهة الهيئات

بدأت أحداث ثورة 21 أكتوبر 1964 في أطوارها الأولى بمجموعة من الندوات الطلابية في كل من جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة (فرع الخرطوم). ولقد وجدت بعض هذه الندوات صدى علي مستوى الرأي العام نظرا لنشر بعض الصحف لمحتوى ما قدم بها من آراء. هذه الندوات أزعجت السلطات الأمنية فأمرت بمنعها

في جامعة الخرطوم، بل اعتقلت أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد جامعة الخرطوم في يوم الخميس 15 أكتوبر 1964 بسبب دفعه بمذكرة لوزارة الداخلية أدان واستنكر فيها تصرفات الحكومة بشأن معالجتها لمشكلة الجنوب وتعدِّي رجال الشرطة على الحرم الجامعي ومصادرة حريات الطلاب. وأكدت المذكرة على ضرورة عودة الحياة الديمقراطية للبلاد. فعقد طلاب جامعة الخرطوم العزم علي تحدي الحكومة بإقامة ندوة داخل سكن الطلاب (البركس)* في مساء يوم الأربعاء 21 أكتوبر. وفي بداية الندوة وقبل أن يكمل المتحدث الاول حديثه اقتحم رجال الشرطة الحرم الجامعي وأطلقوا الرصاص على الطلاب فاصيب عددٌ منهم بالطلقات النارية الحية بينما فارق الحياة على التو الطالب أحمد القرشي طه، فأصبحت حادثة استشهاده بمثابة الشرارة التي أشعلت الثورة.[1]

ما كان لثورة 21 أكتوبر ان تأخذ مسارها الذي حفظه التاريخ لولا تصدي جهات مهنية منظمة لقيادة أحداث الغضب الشعبي منذ بدايته. وتمخض نشاط هذه الجهات المهنية عن ميلاد تنظيم قائد وهو الجبهة الوطنية للهيئات والتي تعرف اختصارا بـ «جبهة الهيئات».

بدأت بوادر تكوين تنظيم جبهة الهيئات بتحركات أساتذة جامعة الخرطوم منذ عشية يوم الاربعاء 21 أكتوبر بعد إعلان خبر استشهاد أحمد القرشي طه، وكذلك تحركات قادة نقابة المحامين في اليوم التالي والتي كان لها أثر عظيم في توجيه الأحداث وتكوين جبهة الهيئات. قرر الناشطون من أساتذة جامعة الخرطوم في ليلة الاربعاء أن يدعوا لاجتماع عاجل لكل أساتذة الجامعة في صباح اليوم التالي لتقرير ما يمكن اتخاذه إزاء هذه الاحداث. وبالفعل وفي صباح يوم الخميس تجمعوا في قاعة الاجتماعات بمبنى إدارة الجامعة. وعندما أصبح عددهم أربعين استاذا بدأوا اجتماعهم الذي ترأسه الاستاذ علي محمد خير مبتدرا النقاش بشرح الأحداث التي دارت بسكن الطلاب إذ أن الكثيرين منهم لم يكونوا علي علم بما جري. وتم تنوير المجتمعين بالترتيبات التي اتفق عليها الطلاب مع بعض الأساتذة والمتعلقة بموكب تشييع جثمان الطالب الشهيد. ودعاهم رئيس الاجتماع الي ارتداء الأرواب الخاصة بالأساتذة الجامعيين أثناء وجودهم بالموكب، بينما اقترح البعض أن يتقدم الأساتذة باستقالات جماعية. وأبدى نائب مدير الجامعة البروفيسر محمد عبد الله نور قبوله

* اسم الداخليات يأتى من الكلمة الإنجليزية barracks لأنها كانت أصلا ثكنات الجيش أثناء فترة الاستعمار.

لهذا الاقتراح مما كان له أثر بالغ على المجتمعين. وفي نهاية الاجتماع اتفق المجتمعون على أن يتولوا أمر قيادة الموكب وهم مرتدون الأرواب الخضراء، بينما ظل اقتراح الاستقالات الجماعية قيد التفكير والدراسة.[2]

بعد أن أنهى أساتذة جامعة الخرطوم اجتماعهم أسرعوا نحو المستشفى حيث كان يرقد جثمان الشهيد أحمد القرشي طه. وهناك كانت تنتظرهم حشود جماهيرية ضخمة. وعند وصولهم بدأ موكب تشييع الطالب الشهيد الذي غُطِّي جسده بعلم السودان. انتهي موكب التشييع عند ميدان عبد المنعم بحي الخرطوم ثلاثة حيث تمت الصلاة علي الشهيد، ثم حمل الجثمان على عربة لنقله الي قرية القَرَّاصَة — موطن أسرته.

وفي هذه اللحظة بدأت تنفجر مشاعر غضب الجماهير، وتعالت أصواتهم معبرة عن الغضب تجاه الحكومة. وحاول الدكتور حسن عبد الله الترابي، الأستاذ بكلية القانون بجامعة الخرطوم، والسيد الصادق المهدي تهدئة الجماهير الغاضبة ودعوتها للتفرق في هدوء. ولكنهما لم يستطيعا لذلك سبيلا. وذكر الأستاذ شوقي ملاسي: «... والحقيقة التي رأيتها وسمعتها بنفسي مع آلاف المواطنين ويجب أن تقال، هي أن الأخوة: الدكتور عبد الله الترابي والسيد الصادق المهدي وقفا عند عربة الجثمان وتحدثا مخاطبين الجماهير راجين منهم أن يتفرقوا بهدوء وأنهما سيقومان بمعالجة الموقف بحكمة!!! هنا تقدم الأخ بشير الطيب (عضو الحزب الوطني الاتحادي) بقوة وحماس وصعد على ظهر عربة الجثمان وخاطب الحشود بالمايكرفون هاتفا «إلى الجحيم يا عبود إلى الجحيم ياعساكر.» وهنا انفجرت الجماهير غضبا وحماسا وهجمت على سيارات الشرطة والجيش وقلبت بعضها وأضرمت النيران في البعض، ليتحول التشييع إلى ثورة شعبية.»[3]

بعد انطلاق العربة التي حمل فيها جثمان الشهيد أحمد القرشي، انتقلت الأحداث إلى خارج جامعة الخرطوم، وبدأت قيادات طلاب جامعة الخرطوم وأساتذتها يفقدون تدريجيا السيطرة على مجريات الأحداث. وليس من السهل أن يتعرف المتابع لتلك الأحداث تفاصيل ما حدث بعد أن تفرّق المشيعون إلى مجموعات كثيرة وإلى وجهات وشوارع مختلفة وعلى ما قامت به كل مجموعة على حِدَة من أعمال احتجاج أو عنف. إلا أن المصادر أكدت علي اعتداء بعض المتظاهرين على عربات الشرطة وإحراق عربة حكومية كانت تقف تحت شجرة بالقرب من الميدان الذي شيع فيه جثمان أحمد القرشي.[4] كما أن الطلاب عادوا في منتصف النهار وقادوا سلسلة من المظاهرات استمرت وقتا طويلا.[5]

في مساء يوم الخميس 22 أكتوبر 1964 قاد طلاب جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) مظاهرة منظمة اشترك فيها طلاب المعهد الفني، بدأت بعد الساعة السادسة مساءً من أمام مبنى جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، وساروا شرقا ناحية القصر الجمهوري، وانضم إليهم طلاب المرحلة الثانوية.. وأخذت جموع الطلاب تهتف بهتافات معادية للحكومة، مثل «إلى الجحيم ياعبود». ولكن الشرطة أوقفت المظاهرة وأمرت الطلاب بالتفرق، فاحتج الطلاب بأن مظاهرتهم سلمية، ولإثبات ذلك جلسوا على الأرض، وملأوا الطرقات الممتدة ناحية القصر الجمهوري، والتي تطلّ عليها كثير من المحلات والمكاتب التي كانت قد أغلقت أبوابها قبل مواعيدها المسائية تحسبا لتطورات الموقف.[6] رغم ذلك أطلقت الشرطة على المتظاهرين علب الغاز المسيل للدموع، فتفرقوا في مجموعات صغيرة ولجأوا إلى الشوارع الجانبية، ثم قاموا بإحراق بار قاعة غردون وبعض المحلات التجارية وكسروا نوافذ المكاتب والمباني، كما اعتدوا على السيارات الواقفة عند تلك الجهات وحرقوا بعضها.[7] ومن أعمال العنف التي قام بها هؤلاء المتظاهرون والتي كانت لها دلالة سياسية هي قيامهم بإحراق مكاتب جريدة **الرأي العام**، اعتقادا منهم أنها من الصحف التي كانت تساند الحكومة، هذا فضلا عن مداهمة المتظاهرين لمبنى وزارة الاستعلامات والعمل وتحطيم واجهتها.[8]

استمرت المظاهرة الطلابية في مساء الخميس حوالي ساعتين، إلا أن قوات الشرطة زادت من رجالها، وأخذت تسيطر على الوضع رويدا رويدا. وما أن حلت الساعة التاسعة مساء حتى أحكمت الشرطة قبضتها على الشوارع التي تقع وسط الخرطوم وبالقرب من القصر الجمهوري. ومما ساعد على تفرق المتظاهرين هو إعلان الحكومة عن حظر التجوال ابتداءً من الساعة التاسعة مساء وحتى الساعة الخامسة من صبيحة اليوم التالي.[9]

ومن التحركات المهمة التي حدثت أثناء يوم الخميس وكانت لها نتائج مهمة في مجريات الأحداث في الأيام التالية اجتماع عدد من المحامين البارزين بعد تشييع القرشي في مكتب الأستاذ عابدين إسماعيل، نقيب المحامين. وكان نقاشهم دائرا حول رفع مذكرة أرادوا منها أن يعبروا عن استنكارهم لتصرف الشرطة تجاه طلاب جامعة الخرطوم في ليلة الأربعاء21 أكتوبر.[10] واقترح نقيب المحامين على المجتمعين ضرورة إصدار قرار معتدل ومشترك مع القضاة. ولقي هذا الاقتراح تأييدا من المحامين، فأوكلوا مهمة صياغة هذه المذكرة للأستاذ عابدين إسماعيل. والأمر الذي شجع المحامين علي ما هم مقبلين عليه مبادرة بابكر عوض الله

نائب رئيس القضاء الذي أكّد للمحامين استعداد القضاة للاشتراك في المذكرة والتوقيع عليها واعتبارها مذكرة أهل القانون جميعهم. فاتفق الجميع على أن تُعدّ المذكرة وتُرفع إلى الرئيس عبود يوم السبت 24 أكتوبر.[11] وبعد فراغ نقيب المحامين من إعداد المذكرة ومراجعتها بواسطة القاضي بابكر عوض الله جاء نصها كالآتي:
«نحن رجال القضاء والمحامين نشعر أن مسئوليتنا نحو العدالة وسيادة القانون في هذا البلد تفرض علينا أن نقرر أن حادث الاعتداء الذي وقع على طلبة جامعة الخرطوم العزل في داخل حرم الجامعة أمر يهتز له ضمير العدالة ويتنافى والقواعد القانونية الواجب احترامها من قبل الحكومة قبل الأفراد، ذلك ولأن حرم الجامعة محراب مقدس وداخليات الطلبة التي وقع الاعتداء عليهم داخلها وسالت دماؤهم في أرضها هي مكان خاص لا يمكن القول بأن ما دار فيه أمر فيه إخلال بالأمن العام أو الطمأنينة لأن هذا الوصف لا ينطبق إلا على عمل يتم في مكان عام وفوق ذلك فان تصرف البوليس لم يصدر بناء على أمر قاضي كما يقضي بذلك القانون وعليه فإننا نطالب بإجراء تحقيق فورا بواسطة قاضي في الحوادث المؤسفة التي راح ضحيتها طالب بريء وأصيب فيها آخرون بجراح خطيرة في ظروف قد ترقى إلى الاتهام بجريمة القتل العمد كما نطالب بتقديم من تثبت عليه المسئولية إلى المحكمة الجنائية السودانية سواء أكان عضوا في المجلس الأعلى أو وزيرا كبيرا كان أم صغيرا، سواء كانت المسئولية نتيجة عمل إيجابي أم سلبي. وبغير ذلك فأنه لن يهدأ لنا بال ولن نستطيع أن ندوس على ضمائرنا ونسكت على هذا الأمر الخطير.»[12]

قام عددٌ من القانونيين أمثال القاضي بابكر عوض الله، والمحامين عابدين إسماعيل، وفاروق أبو عيسي وشوقي ملاسي، بجهد كبير في جمع توقيعات القضاة العاملين بالعاصمة، فوجدوا تجاوبا كبيرا منهم، بما فيهم كبار القضاة وأشهرهم أمثال مجذوب علي حسيب (نائب رئيس القضاء وثاني أكبر مسئول في الهيئة القضائية المدنية)، وعبد المجيد إمام أحد قضاة المحكمة العليا وكبير قضاة الخرطوم، والشيخ حسن اليمني قاضي القضاة الشرعيين. إلا أنهم لم يسعوا إلى طلب توقيع رئيس القضاء محمد أحمد أبو رنات نظرا لعلاقته الوثيقة بالحكم العسكري منذ أيامه الأولى.[13]

سبق أن ذكرنا أن أساتذة جامعة الخرطوم لم يتوصلوا في اجتماعهم الذي عقدوه صباح نفس يوم تشييع جثمان أحمد القرشي إلى قرار معين حول أحداث الجامعة لأنهم انفضوا مسرعين للمشاركة في موكب التشييع. وفيما بعد أدركوا أنهم لم يشركوا في اجتماعهم هذا زملائهم الأجانب الذين كانوا يمثلون نسبة معتبرة من

مجموع أساتذة الجامعة. ولهذين السببين اتفقوا على أن يعقدوا اجتماعا مساء نفس اليوم للاتفاق على إصدار قرار معين تجاه تلك الأحداث. وعند الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس توافد الأساتذة إلي الجامعة وتجمعوا داخل أكبر القاعات المخصصة لمحاضرات الطلاب، والمعروفة باسم القاعة 102 بكلية الآداب. وعند بداية الاجتماع بلغ عددهم حوالي مائتين أستاذا بما فيهم الأجانب. ترأس الاجتماع البروفسير محمد عبد الله نور، نائب مدير الجامعة، وتمخض نقاشهم وتداولهم للأمر على أن يتقدم الأساتذة السودانيون بجامعة الخرطوم باستقالاتهم إلي مدير الجامعة، وأن يرسلوا مذكرة احتجاج باسم أساتذة الجامعة للرئيس عبود. وبعد انفضاض الاجتماع تداول الأساتذة بيان الاستقالات فيما بينهم وكانت حصيلة التوقيعات في ذلك اليوم بلغت حوالي 88٪ من مجموع الأساتذة. وقد سردوا في بيان التوقيعات منع السلطات للندوات الطلابية واعتدائهم على ندوة الأربعاء 21 أكتوبر وذكروا أن الجامعة لم تعد موطنا للعلم ولا مجالا لبحث قضايا الأمة السودانية ولم يبق لها حرم مكرم ولا أهل يوقرون، وخُتم البيان كالآتي: «وبما أننا أيقنّا أنه لن تقوم لاستقلال الجامعة قائمة في ظل الأوضاع الحاضرة فقد قررنا نحن أساتذة جامعة الخرطوم السودانيين الموقعين أدناه أن نطهر أيدينا منها بالتوقف عن العمل فورا والاستقالة من وظائفنا فيها استقالة غير مشروطة ولا موقوتة إلا بزوال هذا الوضع المظلم وقيام نظام دستوري يعرف للجامعة استقلالها ويقدر أهلها حق قدرهم.»[14] أما رسالة الاحتجاج التي اتفق أساتذة الجامعة على إرسالها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد كانت شديدة اللهجة واشتملت على سرد لإخفاقات الحكم العسكري في سوء إدارة الدولة والفساد الذي عم أجهزة الحكومة، واتباع الحكومة لسياسة القهر وإرهاب مؤسسات العلم والرأي. وفي نهاية هذه المذكرة طالبوا بتنحي حكام 17 نوفمبر عن السلطة.[15]

الجدير بالذكر أن نقيب المحامين الأستاذ عابدين إسماعيل كان قد ترك أمر جمع توقيعات بقية القضاة للقاضي بابكر عوض الله والمحامي شوقي ملاسي وذهب بصحبة سكرتير نقابة المحامين فاروق أبو عيسي إلى جامعة الخرطوم لمتابعة ما سيسفر عنه اجتماع أساتذة جامعة الخرطوم، ولتبليغهم بالخطوة التي قام بها رجال القانون المتمثلة في إعدادهم مذكرتهم لتقدم يوم السبت 24 أكتوبر.[16] وفي رأينا أن ذهاب الأستاذين عابدين إسماعيل وفاروق أبو عيسي بصفتهما ممثلين لنقابة المحامين في تلك الساعة إلى جامعة الخرطوم يُعدّ الخطوة الأولى والنواة الرئيسة في تجميع القوى النقابية والمهنية وتوحيدها في جبهة واحدة لمجابهة الوضع وقيادة الحركة الجماهيرية.

حاولـت الحكومـة أن تـبرر اعتـداء رجـال الشرطـة عـلى طـلاب جامعـة الخرطـوم بـأن تلقـي اللـوم عـلى الطـلاب باعتبارهـم هـم المتسـببين في كل مـا حـدث يـوم الأربعـاء، فعقـدت مؤتمـرا صحفيـا في مسـاء الخميـس بـوزارة الاسـتعلامات والعمـل حـضره اللـواء أحمـد رضـا فريـد، وزيـر الداخليـة بالإنابـة، واللـواء محمـد نـصر عثـمان، وزيـر الاسـتعلامات والعمـل، والسـيد أحمـد خـير، وزيـر الخارجيـة، والسـيد حسـن عـلي عبـد الله، الوكيـل الدائـم لـوزارة الداخليـة، والسـيد أحمـد عبـد الله أبّـارو، نائـب مديـر الشرطـة لشـئون الأمـن. وألقـي اللـواء أحمـد رضـا فريـد بيانـا حـاول فيـه أن يجـرّم الطـلاب وأن يضعهـم في مـكان مـن هـو خارج عـن القانـون وأن يـبرر بـأن رجـال الشرطة لم يسـتخدموا الرصـاص في ليلـة الأربعـاء، إلا لأنهـم وجـدوا أنفسـهم محاصريـن بمجموعـات كبـيرة مـن الطـلاب الذيـن اسـتخدموا ضدهـم الحجـارة والعـصي الغليظـة وفـروع الأشـجار والزجـاج الفـارغ، ممـا أوقـع الأذى بـما يزيـد عـن ثمانيـة وثلاثـين مـن رجـال الشرطـة، وأن ضابـط الشرطـة أطلـق تحذيراتـه للطـلاب إلا أنـه لم يجـد أذنـا صاغيـة، الـشيء الـذي أجـبره عـلى إصـدار الأمـر بإطـلاق النـار. ثـم تطـرق بيـان وزارة الداخليـة للأحـداث التـي وقعـت بعـد انتهـاء تشـييع جثـمان الطالـب أحمـد القـرشي وقـال إن الطـلاب اسـتغلوا الموقـف وخرجـوا في مظاهـرات عدائيـة لم تقـف عنـد حـد الهتافـات بـل تعدوهـا إلى الضرر بممتلـكات المواطنـين كـما أحرقـوا بعـض عربـات الحكومـة التـي كانـت تقـف لسـبب أو أخـر، واختتـم البيـان بـأن قـوات الأمـن لـن تتهـاون في فـرض الأمـن وسـوف تتخـذ مـن الإجـراءات مـا يكفـل ضـمان سـلامة المواطنـين وحفـظ ممتلكاتهـم.[17]

وجـه الصحفيـون الذيـن حـضروا هـذا المؤتمـر عـددا مـن الأسـئلة حـول قانونيـة اقتحـام رجـال الشرطـة للحـرم الجامعـي، فأجـاب السـيد حسـن عبـد الله الوكيـل الدائـم لـوزارة الداخليـة أنـه: «ليـس هنـاك إلـزام بعـدم الدخـول للجامعـة إذا كان هنالـك إخـلال بالأمـن وان الشرطـة لهـا الحـق في الدخـول طالمـا هنـاك جرائـم وإخـلال بالقانـون.» أمـا عـن اقتحامهـم لداخليـات الطـلاب فقـال «إن الداخليـات لم تعـد ضمـن الحـرم الجامعـي.»[18]

نلاحـظ عنـد اسـتقراء بيـان الحكومـة الـذي تـلاه وزيـر الداخليـة بالإنابـة والإجابـات التـي أدلى بهـا الوكيـل الدائـم لـوزارة الداخليـة أن الحكومـة لم تحـاول إخفـاء الحقائـق ولكنهـا تعاملـت مـع تلـك الأحـداث بمفهومهـا الخـاص، فاعتـبرت أن مـا قـام بـه الطـلاب مـن نشـاط سـياسي يعتـبر جرمـا يسـتحق العقـاب. وبذلـك تكـون الحكومـة قـد كشـفت عـن وجههـا الحقيقـي الـذي حاولـت إخفـاءه عندمـا كونـت المجلـس المركـزي عـام 1963 ثـم كونـت الهيئـة القوميـة لشـئون الجنـوب التـي دعـت المواطنـين للمشـاركة

بالآراء الحرة عن مشكلة الجنوب عبر الصحف والمنابر. كما أن بيان الحكومة بصدد أحداث جامعة الخرطوم لم يبدِ أي أسف على مقتل طالب برصاص الشرطة وإصابة عدد كبير من الطلاب — بل ذهب البيان أبعد من ذلك بأن قال إن: «السلطات الحكومية لم تتهاون وستتخذ من الإجراءات ما هو كفيل بسلامة المواطن.» وهذه الفقرة من البيان استبطنت في طياتها تهديدا لكل من يريد التظاهر والاحتجاج أو غير ذلك.

والمفارقة في الأمر — حسب جريدة **السودان الجديد** — أنه في أثناء انعقاد هذا المؤتمر الذي اشتمل على تلاوة بيان وزارة الداخلية والذي يؤكد أن الحكومة لن تتهاون وسوف تتخذ من الإجراءات ما هو كفيل بسلامة المواطنين، أن داهم المتظاهرون وزارة الاستعلامات والعمل فدمروا واجهتها وألحقوا أضرارا بالسيارات التي كانت تقف أمامها. وعندما انتهى المؤتمر كانت المظاهرات ما تزال مشتعلة، فأصدر وزير الداخلية بالإنابة أمرا بحظر التجوال يبدأ الساعة التاسعة مساء ويستمر حتى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي.[19]

لا يفوتنا أن نذكر أن الحزب الشيوعي السوداني قد أصدر في نفس يوم الخميس 22 أكتوبر بيانا جماهيريا استنكر فيه مقتل القرشي ودعا كافة أفراد الشعب للتوحد من أجل إزالة نظام 17 نوفمبر. وجاءت في إحدى فقرات هذا البيان: «لا يكفي أن نحتج على سفك دماء أبنائنا ولا أن يعم الحزن ولا أن نغضب في فورة ونتنهي ويستمر الجزارون في حكم وطننا فيجلبون له المزيد من المآسي والحزن، إنه من الممكن إزالة هذا النظام… » وهكذا يبدو أن الحزب الشيوعي قد شعر بأن أحداث جامعة الخرطوم ومقتل الطالب أحمد القرشي هي الظرف المناسب لبداية الثورة ضد الحكم العسكري.[20] لم تكن الأحزاب السياسية الأخرى ببعيدة عن هذا التفكير، إلا أن مقدرة الشيوعيين كانت كبيرة وقتذاك في تحريك ودفع الجماهير لأعمال الاحتجاج وقيام المظاهرات.

كيف تزامن ميلاد جبهة الهيئات مع إعلان الإضراب السياسي العام

بادرت الحكومة في صباح يوم الجمعة 23 أكتوبر بأن أعلنت عن قرارها بحظر التجوال ابتداءً من الساعة الثانية ظهرا — أي بعد صلاة الجمعة — وحتى صباح اليوم التالي تحسبا لتطور الأحداث وانتشار المظاهرات والتحركات السياسية المعادية للحكومة، خاصة وأن هنالك فرصة لتجمع المواطنين بالمساجد عند صلاة الجمعة. وبالتالي نجد ان هذا الإعلان قلل من فرص تحرك النشطاء النقابيين والسياسيين وحصره في عدد قليل من الساعات. رغم ذلك واصل رئيس نقابة المحامين عابدين

إسماعيل، وسكرتيرها فاروق أبو عيسى، نشاطهم في الاتصال بالهيئات التي كلفوا بالتنسيق معها. وقبل أن تحل لحظة بداية حظر التجوال، اتصلا بنقيب الأطباء، الدكتور عبد الحليم محمد، واقترحا عليه اشتراك الأطباء في الموكب المتفق على تسييره يوم السبت 24 أكتوبر. إلا أن نقيب الأطباء كان مترددا في قبول هذا الاقتراح متعللا بأنه من الصعب الاتصال بجميع الأطباء نسبة لإغلاق نادي الأطباء لمدة ثلاثة أيام حدادا على الطالب أحمد القرشي. إلا أن الأستاذين عابدين إسماعيل وفاروق أبو عيسى لم ييأسا فاتصلا بأطباء آخرين أمثال الدكتور أحمد نجيب، والدكتور طه بعشر فوجدا تجاوبا وقبولا للاشتراك في الموكب المزمع قيامه.[21] فإذا كان اتصال رئيس وسكرتير نقابة المحامين بأساتذة جامعة الخرطوم في مساء يوم الخميس هو أول بادرة في توسيع وتنسيق حركة الاحتجاج على الحكومة، فإن اتصالهما بالأطباء كان بمثابة نمو وتطور لتلك البادرة، فأصبح هذا التنسيق هو السبب في قيام تنظيم مهني استطاع أن يقود حركة احتجاج الجماهير ورفضها للحكومة القائمة. وبالتالي فإن يوم الجمعة 23 أكتوبر، رغم هدوئه الظاهري، إلا إنه استبطن بدايات تكوين قيادة ثورة 21 أكتوبر.

تجمع المواطنون في صباح يوم السبت 24 أكتوبر حوالي الساعة العاشرة صباحا عند مبنى الهيئة القضائية. وكان المحامون هم أول من حضر لهذا المكان ثم لحق بهم أساتذة جامعة الخرطوم وأساتذة المعهد الفني ثم انضم إليهم ممثلون عن هيئات أخرى.[22]وكانت غاية هذا التجمع الجماهيري هي تسيير موكب إلى القصر الجمهوري وتقديم مذكرتي رجال القانون — التي وقعت عليها هيئات أخرى — ومذكرة أساتذة جامعة الخرطوم.

التقى في إحدى قاعات محكمة الاستئناف القضاة والمحامون وأساتذة جامعة الخرطوم حيث قُرئت على المجتمعين مذكرتي رجال القانون التي وقع عليها القضاة والمحامون والمستشارون بمكتب النائب العام، كما قرئت مذكرة أساتذة جامعة الخرطوم والتي وقع عليها أكثر من مائة وأربعين أستاذا.[23] أما في خارج المبنى فقد أخذت أعداد المواطنين في الازدياد، بينما حرصت بعض الهيئات على رفع رايات لتعلن عن نفسها ومشاركتها، وبدأت الهتافات التي تؤيد تسيير الموكب تعلو وتصاحبها هتافات أخرى معادية للحكومة.[24]

أضاف مشهد رجال القانون وأساتذة جامعة الخرطوم وهم يرتدون أروابهم السوداء والخضراء هيبة كبيرة للحشد الجماهيري.[25] وفي تلك اللحظات كان الأستاذ عابدين إسماعيل، والقاضيان بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام، والأستاذ محمد احمد

محجوب المحامي يجلسون مع رئيس القضاء في مكتبه ليتابعوا معه الاتصالات الهاتفية التي كان يجريها مع القصر الجمهوري من أجل الحصول علي تصديق للموكب الشعبي المتفق علي تسييره من أمام مبني الهيئة القضائية إلي القصر الجمهوري.[26]

وصلت قوات الشرطة إلى مكان تجمع المواطنين والهيئات بعد أقل من ساعة من بداية وصول وفود المواطنين لمبنى الهيئة القضائية، وطوقت عرباتهم الشارع المعروف بشارع الجامعة. ثم ترجل الضابط المسئول عن قيادة قوة الشرطة، ويدعى قرشي فارس من عربته واتجه صوب الموكب، وهو يحمل مكبرا للصوت، وأمر المتجمعين بالانصراف وإلا فإن الشرطة ستستخدم القوة ضدهم. وفي هذه الأثناء اتخذ جنوده مواقعهم، وأطلقوا ثلاث رصاصات في الهواء لتحذير وتخويف الجماهير المحتشدة داخل وخارج مبنى الهيئة القضائية.[27] وقبل أن يشرع رجال الشرطة في استخدام القوة، أسرع نحوهم القاضي عبد المجيد إمام بشجاعة وثقة وأمر قائدهم بالانصراف، فانصاع الضابط المسؤول لهذا الامر وجمع قواته وانصرف. هذا الموقف الشجاع الذي بادر به القاضي عبد المجيد إمام أشعل حماس الجماهير فتزايدت هتافاتها، فنال عبد المجيد إمام إعجابها وأصبح اسمه ساطعا في سماء الأحداث التي تطورت في الأيام التالية.[28]

لم ينجح رئيس القضاء في مساعيه عبر الهاتف في إقناع رجال الحكومة بالموافقة على تسيير الموكب فذهب بنفسه إلى القصر الجمهوري وقابل كبار رجال المجلس الأعلى للقوات المسلحة والوزراء.[29] ولكنه فشل للمرة الثانية في إثنائهم عن إصرارهم على منع الموكب، بيد أنهم وافقوا على استقبال عدد محدود من ممثلي الهيئات لتقديم المذكرة.[30] وفي هذا الأثناء حلّت قوة من جنود القوات المسلحة محل قوة الشرطة التي غادرت المكان بأمر من القاضي عبد المجيد إمام، فأغلق الجنود المنافذ المؤدية لمبنى الهيئة القضائية بالأسلاك الشائكة والعربات الحربية والدبابات،[31] وأخذت تهديداتهم تتكرر بأنهم سيطلقون النار إذا لم تتفرق الجموع المتجمهرة حول مبنى الهيئة القضائية. إلا أنه لم يحدث حتى بعد انفضاض المتجمهرين عن هذا المكان من تلقاء أنفسهم أن أطلق الجنود النار على أحد عدا بعض الطلقات التحذيرية التي أطلقوها في الهواء، بل صبر الجنود على بعض الهتافات والأفعال التي بدرت من بعض المتظاهرين بقصد استفزازهم وتحديهم.

عاد رئيس القضاء من القصر الجمهوري إلى الهيئة القضائية وأبلغ ممثلي الهيئات برفض رجال الحكومة لتسيير الموكب وموافقتهم على مقابلة عدد قليل من ممثلي الهيئات. وهنا كان لابد من اتخاذ قرار مناسب، هل يوافق قادة الموكب علي انتداب

مجموعة صغيرة لتسليم المذكرة أم أنهم سيسيّرون موكبا رغما عن رفض الحكومة وتهديدها بضربه؟ ولتحديد ذلك تمت الدعوة لاجتماع عاجل ورسمي قوامه ممثلون لكل الهيئات التي حضرت للمشاركة في الموكب في إحدى قاعات محكمة الاستئناف. ويري الأستاذ فاروق أبو عيسي أن هذا الاجتماع يعتبر أول اجتماع للتنظيم المهني الذي قاد الأحداث وعرف فيما بعد بالجبهة الوطنية للهيئات.[32] وبعد تداول لم يستمر طويلا اتفق المنتدبون على أن يختاروا عددا من ممثلي الهيئات لتقديم المذكرتين وأن يستعيضوا عن الموكب بإعلان الإضراب السياسي العام. وهكذا فإن قرار إعلان الإضراب السياسي العام تزامن تماما مع عقد أول اجتماع للمهنيين الذين أضحوا تلقائيا جبهة ثورية قائدة لأحداث أكتوبر.

انتدب المجتمعون كلا من عابدين إسماعيل عن المحامين والدكتور طه بعشر عن الأطباء وعبد المجيد إمام عن القضاة وعلي محمد خير عن أساتذة جامعة الخرطوم.[33] وذهب جميعهم إلى القصر الجمهوري وهناك قابلهم موظف أخبرهم بأنه هو من كلف باستقبالهم، فسلموه المذكرتين. ورجعوا إلى الهيئة القضائية، حيث كانت في انتظارهم الجموع المحتشدة، فخاطبهم الأستاذ عابدين إسماعيل إنابة عن الهيئات وأعلن الإضراب السياسي العام.[34] وقابلت الجماهير هذا القرار بارتياح شديد فحُمِل عابدين إسماعيل والقاضي عبد المجيد إمام على الأكتاف. وبعد ذلك تفرق المحتشدون إلى وجهات مختلفة، إلا أن مجموعات صغيرة منهم حاولت إثارة مظاهرات وأعمال تخريب وكان معظم عناصرها من طلاب المرحلة الثانوية والطلاب الجامعيين.[35] أما ممثلو الهيئات فقد رأوا أن نجاح تنفيذ الإضراب يتطلب عملا ومجهودا معينين. ولذلك عقدوا اجتماعا عاجلا وذلك بعد انفضاض المحتشدين، في مكتب نقيب المحامين، وقرروا إصدار بيان رقم (1) يدعو كل جماهير الشعب السوداني للتوقف عن العمل. وقد تولي أساتذة جامعة الخرطوم طباعة هذا البيان، على أن يصدر باسم الجبهة الوطنية للهيئات.[36] وهكذا فإن هذا الاجتماع شهد تعيين الاسم الذي سوف يعمل المهنيون تحت مظلته لقيادة ثورة الجماهير.

ولعل الهيئة القضائية والمحكمة الجزئية بالخرطوم كانتا الأسبق في تنفيذ قرار الإضراب العام. ويرجع ذلك لمجهود القاضيين بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام اللذين طافا بعد الاجتماع على محاكم العاصمة لإبلاغ قضاتها وموظفيها بقرار الإضراب.[37]

ومن ناحية أخري كانت معظم الصحف اليومية قد احتجبت عن الصدور في نفس اليوم الذي أعلن فيه الإضراب السياسي العام، احتجاجا على الأحداث التي

وقعت بجامعة الخرطوم وعلى الأوامر التي صدرت لها في ليل الأربعاء 21 أكتوبر من وزارة الاستعلامات والعمل بأن لا تنقل أي خبر عن أحداث جامعة الخرطوم وأن تسدل الستار على الموضوع برمته. لذا قام رؤساء **الأيام، الرأي العام، السودان الجديد، الصباح الجديد، الصحافة، الناس** بإصدار بيان استنكروا فيه اعتداء رجال الشرطة على طلاب جامعة الخرطوم ومقتل أحدهم، ووصفوا هذا الحدث بأنه «هز ضمير الأمة هزا عنيفا وعرضها ويعرضها لخطر جسيم ...»[38] كما نقل هذا البيان أسف رجال الصحافة لعدم تمكنهم من أداء واجبهم بنشر الحقائق والتعليق عليها. وقد حمل هذا البيان توقيع رؤساء الصحف المذكورة.[39] أما أساتذة جامعة الخرطوم فقد أعلنوا عن استقالاتهم التي كانوا قد اتفقوا عليها منذ مساء يوم الخميس.[40]

كان إعلان الإضراب السياسي العام حافزا لكثير من المواطنين للقيام بالمظاهرات، ففي ظهر يوم السبت أخذت المظاهرات في العاصمة تزداد عنفا فأطلق رجال الشرطة الرصاص على بعض المتظاهرين. وجاء في جريدة **السودان الجديد** أن خمسة من المتظاهرين وقعوا صرعي إثر إطلاق النار عليهم، أحدهم طالب بمدرسة الأحفاد، واثنان من عمال السكة حديد، وآخر عامل بشركة موبيل أويل، والخامس من أبناء جنوب السودان ويعمل بمصنع النسيج الأمريكي.[41] وفي أم درمان سار أيضا عدد من المظاهرات، حيث وضع المتظاهرون في بعضها الحواجز (المتاريس) على الشوارع لعرقلة حركة سيارات الشرطة والجيش. وظل الحال هكذا إلى أن حلت الساعة السادسة مساء وهي الساعة التي حددت لبداية حظر التجوال الذي أعلن عنه وزير الداخلية.[42] ورجع المتظاهرون إلى منازلهم وأصبحت شوارع العاصمة خالية من المارة وآلت السيطرة لرجال الشرطة والجيش.

حاول السيد محمد أحمد أبو رنات رئيس القضاء أن يقنع الرئيس إبراهيم عبود بأن يحل هذه الأزمة بطريقة مدنية درءا لخروج الأحداث عن السيطرة فكان أن اقترح عليه دعوة المجلس المركزي لبحث مظالم المواطنين في التُّهَم الموجهة للشرطة بواسطة أحد القضاة. ورغم أن الرئيس عبود جنح للموافقة على هذا الاقتراح، إلا أن كبار مستشاريه عارضوا ذلك ورأوا أن تقف الحكومة موقفا صلبا ضد المعارضين.[43] بل أصدر المجلس الأعلى للقوات قرارا بفصل القاضيين بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام عن منصبيهما واعتقالهما اعتقالا تحفظيا.[44]

عندما حل يوم الأحد 25 أكتوبر كانت الدعوة للإضراب السياسي العام قد عمت أرجاء السودان المختلفة، إلا أن اليوم الذي بدأ فيه تنفيذ الإضراب اختلف من مدينة لأخرى. ففي العاصمة بمدنها الثلاث بدأ الإضراب جزئيا يوم السبت 24

أكتوبر عندما بادرت الهيئة القضائية بالتوقف عن العمل. بيد أن الاستجابة التامة لقرار الإضراب بدأت يوم الأحد بتوقف معظم المؤسسات والمصالح الحكومية والشركات. وقد شمل الإضراب في هذا اليوم مرافق الدولة الحساسة مثل مطار الخرطوم، ومكتب البريد والبرق، وعمال الهيئة القومية للكهرباء، وعمال المياه والأطباء وغيرهم.[45] وقد بلغ الإضراب في الخرطوم درجته القصوى عندما توقفت الإذاعة عن العمل في منتصف النهار.[46] هذا بجانب ازدياد موجة المظاهرات والمشاركين فيها عما كان عليه الحال في الأيام السابقة. على أن أهم وأخطر تطور وقع في مجريات الأحداث منذ يوم الخميس 22 أكتوبر وحتى يوم الاثنين 26 أكتوبر هو انتقال مسرح الأحداث، بجانب العاصمة، إلى مدن السودان المختلفة عدا مدن المديريات الجنوبية التي كانت تعيش في حالة اضطراب أمني بسبب التمرد المسلح الذي تجدد عام 1959 في مواجهة الحكم العسكري.

انتقل الإضراب السياسي العام إلي معظم المدن السودانية، واندلعت المظاهرات التي كان يبادر بها طلاب وطالبات المدارس الوسطى والثانوية ثم تنضم إليهم فئات المجتمع الاخرى. كما أن هذه المدن شهدت قيام تنظيمات قائدة للأحداث علي غرار جبهة الهيئات في الخرطوم، مما جعل الطوق سميكا وموصدا بإحكام حول الحكم العسكري.

نشاط جبهة الهيئات بعد إعلان الإضراب السياسي

استمر نشاط جبهة الهيئات في متابعة سير الإضراب السياسي العام وإصدار البيانات وإرسالها للمدن المختلفة. ففي يوم الأحد 25 أكتوبر 1964، وهو اليوم التالي لإعلان الإضراب السياسي العام، عقدت جبهة الهيئات اجتماعها الثاني بنادي أساتذة جامعة الخرطوم. ترأس هذا الاجتماع الأستاذ عابدين إسماعيل وكان الغرض من اجتماعهم هذا هو متابعة سير الإضراب السياسي العام في كافة مؤسسات الدولة وفي المدن الإقليمية.

وقد شاركت في هذا الاجتماع هيئات أخرى إضافة للهيئات التي شاركت في اجتماع اليوم السابق وبلغ عددها حوالي عشر مجموعات، شملت ممثلين لأساتذة جامعة الخرطوم، ونقابة المحامين، والأطباء، والبيطريين، والزراعيين، واتحاد طلاب جامعة الخرطوم، والقضائيين، ونادي الخريجين، واتحاد مزارعي الجزيرة، وطلاب معهد الخرطوم الفني. وكان المحامون وأساتذة جامعة الخرطوم أكثر هذه المجموعات تنظيما، لأن ممثليهما في الاجتماع كان قد تمّ اختيارهم مسبقا بواسطة نقابتيهما، بينما حضر الممثلون الآخرون للاجتماع كمبادرات شخصية منهم.[47] بيد أن

حضور هيئات جديدة كان مؤشرا على اتساع قاعدة المشاركة في نشاط جبهة الهيئات ونجاح الإضراب السياسي العام. وفي هذا الاجتماع تم تأييد البيان رقم (1) الذي أقره الاجتماع السابق، كما أتفق المجتمعون على ضرورة تنظيم نشاط جبهة الهيئات، وذلك باختيار عدد من الأعضاء واعتبارهم هيئة قائدة وأن تكون مهمتهم في الأساس هي تنسيق وتنشيط الإضراب السياسي العام.[48] وقبل أن ينفض الاجتماع انخرط كل واحد من المجتمعين مع مجموعة صغيرة تتحمل مسئولية خاصة تتعلق بإنجاح الإضراب السياسي العام.

كان نشاط جبهة الهيئات مواجها بعقبات عديدة، أهمها أن قادتها كانوا مواجهين بخطر الاعتقال. هذا وقد سبق أن تم فصل القاضيين بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام عن الجهاز القضائي وتم اعتقالهما تحفظيا.[49] وفي يوم الأحد 25 أكتوبر وأثناء اجتماع جبهة الهيئات بنادي الأساتذة تم إخطار كل من المحاميين عابدين إسماعيل وفاروق أبو عيسى بواسطة أسرتيهما بأن رجال الشرطة يبحثون عنهما ويتعقبون حركتهما. بالإضافة لذلك أدت حالة حظر التجوال المسائية التي ظلت الحكومة تعلن عنها منذ يوم الخميس 22 أكتوبر إلى سيطرة رجال الشرطة وجنود الجيش على الشوارع، مما كان له أثر في الحد من تحرك نشطاء جبهة الهيئات في الأوقات المسائية.

أما المشكلة الثالثة فقد كانت هي الاختلاف بين قادة جبهة الهيئات في مبدأ إشراك كتلة الأحزاب السياسية في قيادة الأحداث، فهناك عدد منهم كانوا يرفضون بشدة إشراك الأحزاب السياسية في قيادة الإضراب السياسي، وعلى رأس هؤلاء القاضيان بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام. ولما كان بقية أعضاء جبهة الهيئات حريصين على وجود بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام في القيادة استبعدت فكرة التنسيق مع الأحزاب السياسية. إلا أن جماعة الأخوان المسلمين الذين عرفوا بعدائهم الشديد للحزب الشيوعي السوداني، خافوا من أن تؤدي تطورات الأحداث بقيادة جبهة الهيئات منفردة إلى سيطرة الحزب الشيوعي على الأوضاع لأن الكثير من القياديين النقابيين كانوا منتمين أو مؤيدين له. وهكذا نشط أعضاء جماعة الأخوان المسلمين وسط أساتذة جامعة الخرطوم في دفع جبهة الهيئات تجاه العمل المشترك مع الأحزاب السياسية، ودعوا إلى اجتماع عام لأساتذة جامعة الخرطوم. وتمت في هذا الاجتماع الموافقة على مشروع ميثاق يشتمل على المبادىء الأساسية لمطالب الشعب، على أن يعرض هذا الميثاق على الأحزاب السياسية ليكون هو المشروع السياسي المشترك بين الأحزاب السياسية وجبهة الهيئات بعد أن تتم إجازته من قبل الجبهة.[50]

في يوم الاثنين 26 أكتوبر عقدت جبهة الهيئات اجتماعها بدار الجمعية الطبية بعد أن كان مقررا عقده بنادي أساتذة جامعة الخرطوم. ذهب البعض إلي أن تغيير مكان الاجتماع فرضته ضرورة تأمينه عن أعين الجهات الأمنية التي ما فتئت تتربص بنشاط وتحركات جبهة الهيئات وعناصرها البارزة.[51] إلا أن الأستاذ فاروق أبو عيسى سكرتير نقابة المحامين اعتقد أن تغيير مكان الاجتماع يرجع إلى محاولات الإخوان المسلمين إبعاده عن هذا الاجتماع هو وعابدين إسماعيل وبعض العناصر الموالية للحزب الشيوعي حتى يتمكنوا من إجازة مشروع الميثاق. رغما عن ذلك تمكن فاروق أبو عيسى من الذهاب إلى دار الجمعية الطبية وحضر الاجتماع الذي أُنتخِبت فيه سكرتارية الجبهة الوطنية للهيئات من السادة دكتور طه بعشر، وفاروق أبو عيسى، ودكتور جعفر كرار، ومكاوي مصطفى، ومحمد نعمان.[52] واستعرض الاجتماع موقف الإضراب السياسي العام وتنظيمه. كما وافق المجتمعون على مشروع الميثاق المقدم من أساتذة جامعة الخرطوم، وكلف كل من الدكتور حسن الترابي، والأستاذ فاروق أبو عيسي بالذهاب بهذا الميثاق لبيت المهدي (قبة المهدي) بأم درمان لعرضه على الأحزاب في نفس اليوم.[53]

وقبل أن ينفض اجتماع يوم الاثنين رأى المجتمعون أهمية مواصلة اجتماعاتهم بهدف متابعة أمر الإضراب السياسي العام، وتنظيم تحركات أعضاء جبهة الهيئات. ولكن في نفس الوقت كانت قيادة جبهة الهيئات حريصة على إخفاء تحركات نشطاء الجبهة عن أعين أجهزة الحكومة الأمنية حتى لا تتمكن من اعتقالهم، ولذلك برز سؤال مهم قبل انفضاض الاجتماع وهو أين سيعقد اجتماع اليوم التالي؟ وبما أن نادي أساتذة جامعة الخرطوم ودار الجمعية الطبية أصبحا معروفين لدي أجهزة الأمن كان لابد من إيجاد مكان آخر أكثر أمنا.[54] لم يظل هذا السؤال معلقا لمدة طويلة لأن الدكتور أحمد الأمين عبد الرحمن ممثل الزراعيين تطوع بدعوة جبهة الهيئات للاجتماع بمنزل أسرته الكائن بحي المسالمة بأم درمان، فوافق الجميع على ذلك.[55] ولكن مساء نفس اليوم (الاثنين 26 أكتوبر) شهد إعلان الرئيس إبراهيم عبود تنحيه عن السلطة وحل المجلس العسكري ومجلس الوزراء، ولذلك تم اجتماع جبهة الهيئات في يوم الثلاثاء 27 أكتوبر بحي المسالمة في ظروف تختلف عما كانت عليه في الأيام السابقة، بل تغير موضوع الاجتماع بدلا عن متابعة سير الإضراب العام إلى تشكيل حكومة مدنية لتحل محل حكومة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.[56]

حضر اجتماع حي المسالمة كل قادة جبهة الهيئات، وعدد إضافي لهيئات أخرى لم

تشارك من قبل في أنشطة جبهة الهيئات. وقد حضر هذا الاجتماع ولأول مرة أحد ضباط الجيش، وهو القائمقام (العقيد) مزمل سليمان غندور كمبادرة شخصية منه، أي أنه لم يكن ممثلا لجهة معينة، فأثار حضوره تشكك المجتمعين. إلا أنهم أدركوا أن مزمل غندور أراد حضور هذا الاجتماع لإقناع أعضاء جبهة الهيئات بأن لا يسمحوا للأحزاب السياسية بالمشاركة في الحكومة القادمة.[57] وفي واقع الامر فإن عددا من قيادات جبهة الهيئات كانوا يرفضون مبدأ مشاركة الأحزاب في قيادة الاحداث، إلا أن ضرورة التعاون بين الهيئات والأحزاب السياسية فرضت على جبهة الهيئات الموافقة على العمل المشترك. وقرر المجتمعون تشكيل لجنة مكونة من الدكتور حسن الترابي، والدكتور طه بعشر، والشيخ الأمين محمد الأمين، وبابكر عوض الله، والدكتور علي أرو، وعابدين إسماعيل، للاتصال بتجمع الأحزاب السياسية الذي كان في حالة متابعة متواصلة لتطور الأحداث من خلال وجود مناديبهم وقياداتهم بمبنى قبة الإمام المهدي، وإبلاغهم باقتراح جبهة الهيئات الذي تمخض عن نفس الاجتماع حول الحكومة القادمة، وهو أن تتكون الحكومة من ثمانية وزراء ممثلين عن جبهة الهيئات وخمسة وزراء عن الأحزاب السياسية، بواقع وزير لكل حزب (الأمة، الوطني الاتحادي، الشعب الديمقراطي، الشيوعي، والإخوان المسلمون) ووزارتين للجنوبيين. بالإضافة إلى ذلك حمل مناديب جبهة الهيئات مسودة الميثاق المقترح أو ما عرف بالميثاق الوطني.[58]

عقد الطرفان (جبهة الهيئات والأحزاب) اجتماعا مشتركا، اتفقوا فيه على العمل المشترك تحت اسم «الجبهة الوطنية الموحدة»، وأجازوا اقتراح جبهة الهيئات حول التشكيل الوزاري للحكومة المرتقبة. كما وقع مناديب الطرفين على وثيقة الميثاق الوطني ليكون أساسا للحكم القادم وبالتالي يكون هو الأساس في المفاوضات التي ستجرى مع العسكريين حول استلام زمام السلطة. وقد نص الميثاق الوطني — حسب الوثيقة الأصلية — على الآتي:

1. إزالة الوضع العسكري؛
2. قيام حكومة انتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة لإدارة البلاد وإعدادها لوضع ديمقراطي لفترة لا تتجاوز آخر مارس يترك امر تكوينها للجبهة الموحدة؛
3. إطلاق الحريات العامة كحريات الصحافة والتعبير والأحزاب السياسية؛
4. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات؛
5. تأمين استقلال القضاء؛

6. تأمين استقلال الجامعة؛
7. إطلاق المسجونين السياسيين مدنيين وعسكريين؛
8. اتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف؛
9. تحكم البلاد خلال فترة الانتقال وفقا للدستور المؤقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية؛
10. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعينها الحكومة الانتقالية لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور؛
11. إعادة تنظيم الهيئة القضائية ومؤسسات العمل المختلفة.

اختارت الجبهة الموحدة لجنة من الصادق المهدي، ومبارك زروق، وعابدين إسماعيل، والدكتور حسن الترابي، مهمتها مقابلة مناديب الجيش وأن تنقل لهم اقتراحات الجبهة الوطنية حول الوضع الانتقالي.[59] وهذا ما تم في مساء نفس يوم الثلاثاء بالقصر الجمهوري. إلا أن المفاوضات أخذت طابعها الرسمي والعملي في صباح يوم الأربعاء 28 أكتوبر حينما أوفدت الجبهة الوطنية الموحدة ثمانية مناديب وهم الصادق المهدي عن حزب الأمة، ومبارك زروق عن الوطني الاتحادي، وأحمد السيد حمد عن حزب الشعب الديمقراطي، بالإضافة لخمسة ممثلين لجبهة الهيئات وهم عابدين إسماعيل عن المحامين، وبابكر عوض الله عن القضاة، وحسن الترابي عن أساتذة جامعة الخرطوم، وطه بعشر عن الأطباء، والأمين محمد الأمين عن مزارعي الجزيرة. أما ممثلو القوات المسلحة فكانوا اللواءين عوض عبد الرحمن صغير وعبد الرحمن الطاهر المقبول، والأميرالاي (العميد) محمد إدريس عبد الله، والقائمقامات (العقداء) يوسف الجاك، ومحمد الباقر، ومزمل سليمان غندور.

وفي هذا الاجتماع عرض وفد الجبهة الوطنية الموحدة علي الوفد العسكري وثيقة الميثاق الوطني، وتمت مناقشة بنودها، فلم يكن هناك اعتراض من الجانب العسكري علي مبادىء الميثاق الوطني عامةً، إلا إنهم اعترضوا علي مبدأ قيام الانتخابات في شهر مارس من عام 1965، واعتبروها مدة قصيرة لا تمكن من استقرار الأحوال السياسية والأمنية.[60] ومن القضايا التي لم تحسم في هذا الاجتماع وكان النقاش محتدا حولها إصرار الوفد العسكري علي بقاء الفريق عبود رئيسا للدولة في الفترة الانتقالية. واعترض معظم عناصر الوفد المدني علي هذا الرأي. وكذلك دعا القاضي بابكر عوض الله إلي محاسبة عناصر الحكم العسكري باعتبارهم قد خرقوا الدستور بانقلابهم في 17 نوفمبر 1958 وصادروا الحريات العامة وارتكبوا بعض المخالفات الجنائية. هذه القضايا أدت إلى تطويل أجل هذا الاجتماع وانفضاضه

دون صياغة اتفاق نهائي حول تسليم السلطة للمدنيين. ولكن تم الاتفاق على أن تستأنف المفاوضات في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي الخميس 29 أكتوبر. [61]

ومما يجدر الإشارة له في إطار حديثنا عن تلك المفاوضات وفي إطار السياق التاريخي الدقيق لتواتر أحداث ثورة 21 أكتوبر وتزامنها الحادثة التي عرفت في أدبيات الثورة بمجزرة القصر. وترجع هذه الحادثة إلى أنه قد سرت الإشاعات وتعمقت الشكوك حول مماطلة العسكريين لتسليم السلطة للمدنيين. ولذلك عقدت جبهة الهيئات في صباح يوم الأربعاء 28 أكتوبر اجتماعا عاما في قاعة مجلس أساتذة جامعة الخرطوم،[62] حضره بعض من قادتها، بينما ذهب الآخرون إلى رئاسة القوات المسلحة للمشاركة في المفاوضات. وقرر هذا الاجتماع إحداث ضغط شعبي كبير لإجبار العسكريين على تسليم السلطة للمدنيين في أسرع وقت. وتجمع عدد كبير من المواطنين خارج قاعة مجلس الأساتذة، ينتظرون قرار اجتماع جبهة الهيئات بشأن تسليم السلطة للمدنيين. وبعد نهاية الاجتماع في منتصف النهار علم المحتشدون بأن جبهة الهيئات قررت الاعتصام حول مبنى القصر الجمهوري تحت شعار «حصار القصر حتى النصر». وبعدها لعب عدد من الناشطين دورا كبيرا في تعبئة الجماهير لإنجاح هذا العمل.[63] وأخذت الجماهير في العاصمة تسير مواكب نحو القصر وهم يهتفون «القصر القصر حتى النصر». وبعد الساعة الواحدة ظهرا وصلت أعدادٌ كبيرة من الجماهير إلى القصر الجمهوري. ولكن في هذه المرة أطلق الجنود الذين كانوا يحرسون القصر النار على المواطنين فأصابوا عددا كبيرا منهم،[64]واستشهد حوالي سبعة وعشرين مواطنا. وانتشر الخبر في العاصمة بمدنها الثلاث ثم تسرّب إلى مدن الأقاليم المختلفة. وهاج الشعب وعمّت المظاهرات الخرطوم بمدنها الثلاث وكذلك مدن المديريات. أما قادة الجبهة الوطنية الموحدة فقد ظلت ردة فعلهم إزاء هذا الحدث كامنة وهادئة رغم ما سببته من موت وجراح، لأنهم كانوا يقفون على حقيقة أن المفاوضات كانت تسير بصورة حسنة. بيد أن حادثة القصر أجبرت المتفاوضين على الإسراع في انجاز المفاوضات بشأن تسليم السلطة.

وفي هذا السياق وفي مساء نفس يوم أحداث القصر، نظمت جبهة الهيئات في مدينة كسلا حشداً ثوريا قوامه حوالي ثلاثة ألف ثائر سافروا إلي الخرطرم في قطارين لدعم الثورة بعد أن انتهي إلي مسامعهم ماحدث عند القصر الجمهوري. تحرك القطاران في صباح الخميس 29 أكتوبر ووصلا صباح اليوم التالي، ووقتها كانت المفاوضات قد وصلت الي مبتغاها. وهذا العمل الثوري الذي قامت به جبهة الهيئات بمدينة كسلا عرف في أدبيات ثورة أكتوبر «بقطار الزحف».

رغـم الأحـداث الدمويـة بالقـصر الجمهـوري إلا أن المفاوضـات اسـتؤنفت بـين العسـكريين والجبهـة الوطنيـة الموحـدة يـوم الخميـس 29 أكتوبـر برئاسـة القـوات المسـلحة. وفي هـذا اليـوم انضـم إلى مفـاوضي الجبهـة الوطنيـة الموحـدة الأسـتاذ أحمـد سـليمان المحامـي كمنـدوب للحـزب الشـيوعي،[65] كـما اسـتعان العسـكريون بالأسـتاذ محمـد متـولي العتبـاني كمستشـار قانـوني للجنـة المفاوضـين العسـكريين. وكانـت عمليـة التفـاوض في ذلـك اليـوم عمليـة وصفهـا أحـد المشـاركين بالمضنيـة، لأنهـا تواصلـت منـذ السـاعة العـاشرة مـن صبـاح يـوم الخميـس وحتـى السـاعات الأولى لصبـاح اليـوم التـالي.[66] وفي نهايـة الأمـر اتفـق الجانبـان عـلى الآتي:

- يظل الفريق عبود رئيسا للدولة؛
- تتولى زمام السلطة حكومة مدنية مؤقتة، تنتهي مدتها في مارس 1965؛
- يتكـون مجلـس وزراء مـن خمسـة عـشر وزيـرا، ثمانيـة منهـم عـن جبهـة الهيئـات، وخمسـة مـن الأحـزاب بحيـث يعطـى كل حـزب حقيبـة وزاريـة واحـدة، وأن يُعطـى الجنوبيـون حقيبتـين وزاريتـين؛
- يولي السيد سر الختم الخليفة رئاسة مجلس الوزراء؛*
- ترفع حالة الطوارئ في كل البلاد عدا المناطق غير الآمنة؛
- عـدم تعريـض حـكام 17 نوفمـبر العسـكريين لمحاكـمات إلا اذا كان الأمـر متعلقـا بقضايـا غـير سياسـية؛
- أن تحكـم البـلاد بدسـتور 1956 المؤقـت بعـد تعديلـه بـما يتوافـق مـع الميثـاق الوطنـي.[67]

بالإضافة لذلك تم الاتفاق التام على كل المبادئ التي وردت في الميثاق الوطني.

ظـل المواطنـون في مختلـف بقـاع السـودان يترقبـون نتيجـة المفاوضـات التـي بـدأت يوم الثلاثـاء 27 أكتوبـر. ومـع انتظارهـم هـذا تصاعـدت وتـيرة القلـق والشـكوك التـي كانـت مـن نتائجهـا البـارزة أحـداث القـصر التـي قتـل فيهـا عـدد كبـير مـن المواطنـين. ولكـن في تمـام السـاعة العـاشرة مـن صبيحـة يـوم الجمعـة 30 أكتوبـر بثّـت عليهـم الإذاعـة السـودانية بيـان السـيد سر الختـم الخليفـة ـــ رئيـس الـوزراء الجديـد ـــ والـذي أعلـن

* ولـد سر الختـم الخليفـة عـام 1912 بالدويـم، وتخـرج في كليـة غـوردون. عمـل مدرسـا بمعهـد تدريـب المعلمـين ببخـت الرضـا، ثـم مديـرا للتعليـم في المديريـات الجنوبيـة. تـوفى في عـام 2006.

فيـه عـن حكومتـه الانتقاليـة وعـن المبـادىء التـي سـوف تسـير وفقـا لهديها والتـي تتمثـل في تلـك النقـاط التـي اتفـق حولهـا المتفاوضـون، بالإضافـة إلى مبـادىء الميثـاق الوطنـي.[68]

أصـدرت جبهـة الهيئـات في ظهـر يـوم الجمعـة 30 أكتوبـر بيانـا جماهيريـا جـاء فيـه: «... إن المطالـب التـي تضمنهـا ميثاقنـا الوطنـي العظيـم وأعلنتهـا حكومتنـا التـي جـاءت بـإرادة الشـعب لتمثـل الانطلاقـة الأولى لشـعبنا في نضالـه نحـو تحقيـق العدالـة والديمقراطيـة وعليـه تأكيـدا لهـذه المكاسـب فعلينـا أن نلتـف مـن وراء هـذه الحكومـة ونسـاندها بقـوة في هـذه الفـترة العصيبـة مـن تاريـخ شـعبنا حتـى نقـضي عـلى المؤامـرات التـي تحـاك ضدهـا»، ويمـضي البيان:«يـا جماهـير شـعبنا العظيـم والآن وقـد حققتـم انتصاركـم الثـاني بتكويـن حكومتكـم فالجبهـة تناشـدكم بمواصلـة ابتعادكـم عـن أي أعـمال تخريبيـة وألفـاظ اسـتفزازية لا تخـدم أهدافنـا الوطنيـة وتعلـن لكـم الجبهـة إنهـاء قرارهـا الخـاص بـالإضراب السياسي العـام الـذي أعلنـه ممثـل الجبهـة في موكبـه الشـعبي وأن تعـودوا إلى أعمالكـم منتصريـن فرحـين بهـذا الإجمـاع الرائـع والمكاسـب الوطنيـة العظيمـة وعليكـم باليقظـة الدائمـة للـضرب بيـد مـن حديـد عـلى عنـاصر التخريـب والانقسـام ...»[69]

تشـكلت الحكومـة الانتقاليـة مـن وزراء كان لهـم دور طليعـي في معارضـة الحكـم العسـكري أو ينتمـون لتكوينـات سياسـية أو نقابيـة كانـت قـد لعبـت دورا واضحـا في مناهضتـه، عـدا القليـل منهـم مثـل سر الختـم الخليفـة الـذي لم يعـرف عنـه مسبقا الاهتمام بالعمـل السـياسي أو النقـابي. وممـا تجـدر الاشـارة لـه بصـدد تشـكيل مجلـس الـوزراء الانتقـالي أنـه ضـمّ لأول مـرة في تاريـخ الحكومـات الوطنيـة في السـودان وزيـرا عـن الحركـة العمالية وآخـر عـن المزراعـين وكذلـك وزيـرا عـن الحـزب الشـيوعي وعـددا مـن الـوزراء المسـتقلين. وعنـى هـذا بالطبـع ولـوج القـوى الحديثـة ذات الطابـع الراديـكالي مجـال السـلطة السياسـية لأول مـرة، وهـذا يعـد ضمـن النتائـج المباشرة لثـورة أكتوبـر.

وكان مـن الطبيعـي ان تهتـم هـذه الحكومـة الانتقاليـة بتنفيـذ مبـادىء الميثـاق الوطنـي، والعمـل الجـاد عـلي إنهـاء حالـة التمـرد والعمليـات العسـكرية في المديريـات الجنوبيـة وذلـك بغيـة التوصـل للحـل السـلمي المناسـب لمسـألة الجنـوب، فضـلا عـن الالتفـات إلي الأوضـاع الاقتصاديـة بالبـلاد، والإعـداد للانتخابـات البرلمانيـة. رغـم قـصر عمـر هـذه الحكومـة الـذي لم يتعـدّ ثلاثـة أشـهر ونصـف، إلا انهـا تمكنـت مـن تحقيـق كثـير مـن أهـداف ثـورة أكتوبـر، وأبرزهـا أنهـا تمكنـت مـن إعـادة الديمقراطيـة إلي الحيـاة السياسـية وذلـك بإلغـاء قوانـين وتشريعـات حكومـة عبـود التـي قصـد منهـا تكبيـل الحريـات الديمقراطيـة ومصـادرة الـرأي العـام. كـما أنهـا أصـدرت جملـة مـن القـرارات والقوانـين

اللازمة لتدعيم الوضع السياسي الجديد مثل قانون العزل السياسي لسنة 1965، وفصل القضاء عن الإدارة الأهلية، وقانون الثراء الحرام لسنة 1964. أيضا بذلت مجهودا مقدرا في إصلاح الأحوال الاقتصادية بأن أصدرت قرارات خاصة بتكوين لجنة الإصلاح الزراعي، وخططت لمشروع التخلص من العطالة، وفتحت الطريق لتوظيف ثلاثين ألفا من العاطلين. كما أنها قامت بدعم بعض السلع الاستهلاكية مثل اللحوم والدقيق وغيرها حتى تصل المواطن بسعرمناسب.

أما فيما يتعلق بتصفية النفوذ العسكري من داخل أروقة السلطة فكان من البديهي أن تولي اهتمامها بهذا الامر لأن مبدأ إزالة الحكم العسكري ورد كأول بند من بنود الميثاق الوطني. وقد وجدت الحكومة الانتقالية الطريق ممهدا لذلك لأن المجلسين العسكري والوزراي حُلّا قبل أن تتسلم الحكومة الانتقالية مهامها. ولكن تسارع الأحداث علي الساحة السياسية أفضى إلي إكمال إزالة ما تبقى من الحكم العسكري المتمثل في وجود الرئيس السابق نفسه على رئاسة الدولة وعلى قيادة القوات المسلحة، فضلا عن وجود قيادات عسكرية أخرى تعاونت مع حكومة عبود في حكم المديريات وإدارة بعض المؤسسات. وفي منتصف نوفمبر 1964 ونتيجة لمجمل أحداث دارت علي الساحة السياسية اتخذ مجلس الوزراء قرارا بابعاد عبود عن رئاسة الدولة واستبدال منصب رئيس الدولة بمجلس سيادة وفقا لدستور 1956 المؤقت. واتصل رئيس الوزراء بالرئيس عبود وأبلغه بقرار مجلس الوزراء، فوافق عبود على التنازل عن رئاسة الدولة.[70] تبع هذا الإجراء إحالة عدد من كبار ضباط القوات المسلحة للمعاش، منهم من كان حاكما على مديرية أو رئيسا لمؤسسة أو جهاز تابع لحكومة عبود او متعاونا معها بطريقة أو بأخرى.[71]

من الواضح أن ثقل القوى الحديثة داخل مجلس وزراء الحكومة الانتقالية وما تمتعت به من مشروعية ثورية جعلها تمضي بخطى ثابتة وسريعة في تنفيذ أهداف الثورة. إلا أن هذا الوضع أثار القلق وعدم الرضا لدى القوى اليمينية التقليدية ومن خلفهم جماعة الإخوان المسلمين مما أدى إلي نشوب صراع حول استمراريتها. وانتهى هذا الصراع بسقوط مجلس الوزراء في 18 فبراير 1965 ليعقبه مجلس وزراء برئاسة سر الختم الخليفة مرة ثانية.

عكست وزارة أكتوبر الثانية انقلابا في ميزان القوى صعدت بموجبه القوى التقليدية وأحزابها وتراجعت القوى الحديثة وجبهة الهيئات. وهكذا مُثِّل كل من حزب الأمة والوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي وجبهة الجنوب بثلاثة وزراء، بينما مُثِّل كل من الحزب الشيوعي والإخوان المسلمين بوزير واحد. وكان

نصيب جبهة الهيئات وزيرا واحدا.[72] كان الهمّ الأساسي لهذه الوزارة هو الإشراف على التحضيرات النهائية للانتخابات، إذ أن قيام الانتخابات كان بمثابة الضمانة الأساسية التي ستبعد القوى الحديثة وتعيد السلطة بكاملها ليد القوى التقليدية. وفي عهد هذه الوزارة الثانية انعقد مؤتمر المائدة المستديرة والذي جمع لأول مرة منذ الاستقلال القوى الشمالية والجنوبية الأساسية للاتفاق على حل لمشكلة الجنوب. إلا أن هذه الفرصة التاريخية النادرة التي أتاحتها أكتوبر ما لبثت أن أُجهضت وضاعت وعادت القوى التقليدية لرؤيتها وسياساتها التي ظلت تمارسها منذ الاستقلال لتتفاقم الأزمة وتتعمّق معاناة السودانيين وخاصة الجنوبيين.

كانت صيغة جبهة الهيئات استجابة عبقرية وموفقة للتحدي الذي فرضته أكتوبر. ارتفعت الجبهة لمستوى مسئوليتها التاريخية من غير تردد أو تهاون وقدّمت للشعب قيادة فورية استطاعت عبر طرحها المتفرّد للإضراب السياسي والعصيان المدني أن تحوّل ثورتها السلمية لقوة كاسحة لم تستطع آلةُ عنف النظام العسكري الوقوف في وجهها.

كانت جبهة الهيئات على موعد مع التاريخ لتعطي أكتوبر صوتها الحقيقي وتجسّد تطلعاتها. إلا أن القوى التقليدية كانت تقف لها بالمرصاد، وسرعان ما حشدت كل قوتها المعنوية والمادية لإسقاطها وتهميشها وإقصائها. ونجحت القوى التقليدية في تحقيق ذلك، وفي فترة وجيزة، بعد انحسار المدّ الأولي لثورة أكتوبر. وهكذا كان موعد جبهة الهيئات مع التاريخ موعدا قصير الأجل.

هوامش

1. أحمد بابكر محمد الخير عبد الكريم، «أحداث 21 أكتوبر 1964م أسبابها وتأثيرها علي الحياة السياسية حتى عام 1969م» (رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 2011)، ص 167–227.
2. كليف تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، مخطوط لم ينشر، ترجمة بدر الدين الهاشمي، الملحق الخاص في جريدة **الأحداث**، العدد 714، الاربعاء 21/ 10/ 2009، ص 3.
3. شوقي ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع،2004)، ص69.
4. **الرأي العام**، العدد 7381، السبت 9/ 10/ 1965.
5. المرجع نفسه.
6. تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، ص 7.
7. المرجع نفسه، ص 7–8.
8. **السودان الجديد**، العدد 5331، الثلاثاء 27/ 10/ 1964.
9. المرجع نفسه.
10. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 70.
11. المرجع نفسه، ص 70–71.
12. الصحافة، ملف خاص عن ثورة أكتوبر، 5/ 12/ 1964.
13. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 71، 73.
14. **الرأي العام**، العدد 7385، الأربعاء 13/ 10/ 1965.
15. مجلة **صوت المرأة**، العدد 112، نوفمبر 1968.
16. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010، الخرطوم.
17. **الصحافة**، الملف الخاص، 5/ 12/ 1964.
18. المرجع نفسه.
19. **السودان الجديد**، العدد 533، الثلاثاء 27/ 10/ 1964.
20. الحزب الشيوعي السوداني، **ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 259.
21. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010.
22. المرجع نفسه.
23. **الرأي العام**، العدد 6140، الثلاثاء 3/ 11/ 1964.

24. تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، ص 10.
25. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 74.
26. المرجع نفسه، ص74.
27. **الرأي العام**، العدد 6140، الثلاثاء 3/ 11/ 1964.
28. ملاسي، **أوراق سودانية مشاهدات وشهادات، ص 74-75.**
29. **الرأي العام**، العدد 6140، الثلاثاء 3/ 11/ 1964.
30. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010
31. **الرأي العام**، العدد 6140، الثلاثاء 3/ 11/ 1964.
32. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010.
33. **الرأي العام**، العدد 6140، الثلاثاء 3/ 11/ 1964.
34. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010
35. تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، ص 11.
36. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010.
37. المرجع نفسه؛ كذلك ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 77.
38. راجع النص الكامل لبيان رؤساء الصحف في **الصحافة**، الملف الخاص، و**الرأي العام**، الثلاثاء 12/ 10/ 1965.
39. المرجع نفسه.
40. المرجع نفسه.
41. **السودان الجديد**، العدد 5331، الثلاثاء 27/ 10/ 1964.
42. المرجع نفسه.
43. تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، ص 13.
44. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 78.
45. **السودان الجديد**، العدد 5331، الثلاثاء 24/ 10/ 1964م؛ والرأي العام، العدد 6149، الأربعاء 4/ 11/ 1964..
46. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 78
47. تومسون، «يوميات ثورة 21 اكتوبر»، ص13.
48. المرجع نفسه، ص 13.
49. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010.
50. المرجع نفسه.

51. جعفر كرار، **نظرات في التجربة السياسية السودانية** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2007)، ص90.
52. مقابلة مع فاروق أبو عيسى، السبت 15/ 5/ 2010.
53. المرجع نفسه.
54. كرار، **نظرات في التجربة السياسية السودانية**، ص 90.
55. المرجع نفسه، ص 91؛ وكذلك أحمد عبد الرحمن الأمين، «**في ذكرى اكتوبر**»، **الرأي العام**، العدد 430، الأربعاء 21/ 10/ 1998.
56. كرار: **نظرات في التجربة السياسية السودانية**، ص 91.
57. مقابلة مع مزمل غندور، الاحد 18/ 7/ 2010، الخرطوم بحري.
58. أحمد الأمين عبد الرحمن، «في ذكرى اكتوبر»، **الرأي العام**.
59. «الميثاق الوطني لحكومة أكتوبر الانتقالية»، رئاسة مجلس الوزراء (5) 1/ 11/ 49 (الخرطوم: دار الوثائق القومية).
60. المصدر نفسه.
61. عوض عبد الرحمن صغير، «مذكرات عوض عبد الرحمن صغير»،**الأيام**، العدد 4517، الأحد 14/ 11/ 1965.
62. محمد احمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان (الخرطوم**: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989)، ص 193.
63. ملاسي، **أوراق سودانية: مشاهدات وشهادات**، ص 82.
64. **السودان الجديد**، العدد 5333، الخميس 29/ 10/ 1964.
65. عوض عبد الرحمن صغير، «مذكرات عوض عبد الرحمن صغير»، **الأيام**.
66. مقابلة مع مزمل غندور، 18/ 7/ 2010.
67. **السودان الجديد**، العدد 5334، الجمعة 30/ 10/ 1964.
68. **الرأي العام**، العدد 7408، الأحد 1/ 10/ 1965.
69. **السودان الجديد**، العدد 5335، السبت 31/ 10/ 1964.
70. عوض عبد الرحمن صغير، «مذكرات عوض عبد الرحمن صغير»، **الأيام**.
71. **الرأي العام**، العدد 6160، الجمعة 27/ 11/ 1964 والعدد 6161، السبت 28/ 11/ 1964.
72. **الأيام**، العدد 3442، الاربعاء 1965/ 2/ 24.

2

حيدر إبراهيم علي

ثورة أكتوبر : صعود وهبوط مشروع الحداثة

توطئة

تروي كتب التاريخ أن مدافع نابليون عام1798، هي التي أيقظت الشرق من سباته الطويل الذي امتد لقرون. ويمكن القول أيضا إن مدافع كتشنرفي كرري عام 1898 قد أعلنت للسودانيين أن حقبة قد انقضت وبدأت أخري جديدة. ولم يكن المستعمر قد نسي خرافته الحضارية حول «عبء الرجل الابيض» ليبرر الدماء التي سفكها في معارك الغزو والإخضاع. وفي حالة السودان كانت عملية التحضير والتحديث أكثر تعقيدا وحساسية. فقد جاءوا وما زال شبح رأس غردون المقتول يترآى في خواطر المستعمر. لذلك كان التحديث بطيئا وحذرا، كما لم يكن من الممكن ثبات الأمر الواقع. وبحثت الإدارة البريطانية بعقلها العملي-النفعي، عن أنجع الوسائل لحكم البلاد دون تكلفة عالية من أي نوع. وتوصلت إلي توزان دقيق يستفيد من القوى التقليدية المحافظة إلي جانب فئة اجتماعية جديدة ذات تعليم حديث . وقد خلق الحكم الثنائي، ثنائية أخري في الحياة العامة: تقليدية وحديثة.

كان الميل واضحا نحو الاعتماد علي القوى التقليدية وتقويتها، وحرصت الإدارة البريطانية علي عدم الإسراع في عملية التحديث والتغيير الاجتماعي. وقد عبّر تقرير ملنر عام 1922، صراحة عن هذا التوجه. فقد أوصي ـــ متأثرا على ما يبدو بتداعيات ثورة 1919 المصرية ـــ بعدم التوسع في الطبقة المتعلمة الجديدة وعدم الاعتراف بدورها. وبالفعل أصدرت الحكومة، تطبيقا لسياسة الحكم غير المباشر، في عام 1922 «قانون شيوخ القبائل الرحل» الذي منحهم بعض السلطات القضائية. ثم قانون «شيوخ القري» في عام 1925، والذي خوّل سلطات قضائية محدودة للغاية.

ينتج الاستعمار عادة، تناقضه حين يبدأ عملية التحديث. فقد تم فتح بعض المدارس الحديثة إلي جانب الخلاوي والكتاتيب، وتخرج عدد من السودانيين الذين شكلوا فئة صغار الموظفين . ورغم الضعف الكمي والكيفي لهذه الفئة الحديثة، إلا أنها امتلكت وعيا مبكرا بإمكانية قيامها بدور هام رغم السياسات المطبقة. ويكتب جعفر بخيت بأن الفترة ما بين 1925–1922 شهدت مولد الحركة الوطنية السودانية الحديثة. فقد تكوّن في تلك الفترة أول حزب حديث كما حصل في الأقطار الاخري التي خضعت للاستعمار، وذلك من بين المتعلمين الذين تعلموا تعليما معاصرا وفق المناهج الأوربية.[1] وفي نفس الوقت، عملت الإدارة البريطانية علي تمتين تعاونها مع السلطات الأهلية التقليدية، وعزل المتعلمين عن جماهير الريف. وقد كانت انتفاضة 1924 أول محاولات القوى الحديثة لاثبات ذاتها واكتساب مواقع.

أظهرت انتفاضة 1924 الاستقطاب المبكر بين القوى الحديثة والقوى التقليدية. فقد مثّل الثوار تحالفا بين المتعلمين والفئات الوسطي الحضرية الناشئة. ويصف محمد المكي إبراهيم التحالف بأن الطبقة الوسطى التي نشأت في المدن، عانت من قسوة الاستعمار ومنافسة تجارة الأجانب، وحلفائه الاقطاعيين، وتحملت ويلات المجاعة والغلاء ثم الحرب خلال أعوام 1918–1914. فقد خرجت — حسب رأيه — من كل ذلك منهوكة مضعضعة ولكن بعقلية شديدة الطموح. ومن ناحية أخري استطاع المثقفون بروحهم الليبرالية أن يربطوا قضاياهم بقضايا الطبقة الحليفة، وأن يعبروا عنها جيدا في بعض مذكراتهم المطلبية التي رفعوها للإدارة.[2]

مع صعود جمعية اللواء الابيض كان من الطبيعي أن تتحرك القوى التقليدية المحافظة. فقد صارت مصالحها مرتبطة بقوة مع المستعمر، ومن هنا رأت الاستفادة من تحالفها وتواطؤها مع الإدارة البريطانية حتي أقصى حد ممكن مستفيدة من الامتيازات التي منحت لها. وقام السيد عبدالرحمن المهدي بمبادرة تمثل موقف القوى التقليدية، فعقد اجتماعا في10 يونيو 1924. ويحدد بخيت عناصر المعسكر التقليدي، المتكون من الزعماء الدينيين، وبعض كبار الموظفين العموميين، وكبار التجار والأعيان، وزعماء القبائل والشيوخ، ويجمل قوله: «أصحاب الجاه والمال الذين أيدوا بقاء الحال علي ما كان عليه دون تعديل أو تغيير. وأرسلت المجموعة رسالة للحاكم العام، عرفت بسفر الولاء، فقد عبرت عن ولائهم باعتبار «أنهم هم الشخصيات البارزة للحركة الوطنية المستنيرين والمؤهلين لابداء الرأي» بالنسبة لكيفية حكم السودان في المستقبل، وكان قرارهم في ذلك: «اختيار انجلترا لكي تكون وصية علي السودان... لتعمل علي تطويره حتي يصل لمرتبة الحكم الذاتي».[3]

سيطر صراع الحداثة والتقليدية منذ البداية علي مجمل تاريخ السودان المعاصر وطال كل مجالات الحياة العامة. وكانت أندية الخريجين ثم مؤتمر الخريجين، من تجليات هذا الصراع، وميدانا لاشتغاله سياسيا وثقافيا. وقد كانت بدايات الخريجين هجوما شرسا علي الطائفية والقبلية والرجعية، ولكن تم تدجينهم وإدخالهم لبيت الطاعة. وشهدت فترة الانتقال وما بعد الاستقلال صراعات وصلت حد العنف، وهي في جوهرها جزء من معركة الحداثة والتقليد. ويشمل ذلك، حوادث مارس1954، والتمرد في الجنوب في اغسطس1955، وعنبر جودة في يناير1956، وانقلاب نوفمبرفي 1958 وإعدامات الضباط واستمرار الحملات العسكربة في الجنوب. وعلي الصعيد السياسي، تشكلت العديد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التي تبنت رؤى حديثة ودعوات للتغيير. وفكرت القوى التقليدية في وسائل لضمان هيمنتها الكاملة بلا مهددات، ومن هنا جربت الإنقلاب العسكري في 17 نوفمبر1958، مضحية بالديمقراطية الشكلية. فقد قامت طائفة الأنصار بتدبير عملية التسليم والتسلم بين عبدالله خليل والفريق إبراهيم عبود ثم لحق بهم الختمية سريعا بمذكرة «كرام المواطنين»الداعمة بلا شروط للانقلاب.

تراكمت المقاومة خلال السنوات التالية، وتعددت وسائل البحث عن أشكال الكفاح. وكانت وسيلة ثورة أكتوبر النضالية نفسها شكلا حديثا مبتكرا أبدعته عبقرية الشعب السوداني، أعني: سلاح الإضراب السياسي . فقد استطاع الشعب السوداني الإطاحة سلميا بنظام دكتاتوري عسكري من خلال التنظيم الجيد لقواه، والتظاهر، وايقاف حركة العمل، وإصابة البلاد بالشلل. كما ظهرت ملامح حداثة في الجيش، حين انحازت مجموعات من صغار الضباط لجانب الشعب، ولم تمارس الدور التقليدي للجيوش القديمة في قمع شعبها .

يقول تفسير سياسي لصراع الحداثة والتقليدية إن ثورة أكتوبر ثورة وطنية ديمقراطية بطبيعة القوات التي اشتركت فيها وهي أساسا الطبقة العاملة والمثقفون الوطنيون والمزارعون والطلاب والضباط الوطنيون والنساء والأقليات القومية — وبطبيعة القضايا التي تواجهها والدوافع الكامنة من ورائها، هم الذين صنعوا ثورة أكتوبر. بينما ضم المعسكر التقليدي: «أشباه الاقطاعيين من زعماء العشائر وكبار أصحاب المشاريع الزراعية وكبار التجار والاغلبية الساحقة من كبار الموظفين ساندوا الديكتاتورية وفي أحسن الفروض وقفوا موقف المتفرج من الصراع بين الشعب وجلاديه». ولأول مرة في تاريخ السودان تنجح القوى الحديثة، دون وصاية الاحزاب التقليدية، من الوصول الي قمة الحكم. فقد دخل مجلس الوزراء مندوبون عن العمال والمزارعين والحزب الشيوعي.[4]

وتـري ديـدار فـوزي روسـانو، أن ثـورة اكتوبـر جـاءت نتيجـة أزمـة سياسـية وليسـت اقتصاديـة. إلا أن الحكومـة الوطنيـة الانتقاليـة لم تضـع أي تدابـير ترمـي الي توسـيع قاعـدة الحريـات، ولم تـشرك النخبـة الجنوبيـة في إدارة الأزمـة، بـل ناقشـت نتيجـة لتكوينهـا، تدابير تتنـاول توزيعـا أفضـل للمـوارد مـع إشراك العـمال في إدارة المشروعـات، وإعـادة النظـر في عقـود المزارعـة، وفئـات المرتبـات، والغـاء الضريبـة عـلي منتجـات الاسـتهلاك السـائد.[5] وهـذا الـرأي يفـسر الانتكاسـة اللاحقـة، فقـد كانـت القـوى الرئيسـية حديثـة، ولكـن البرنامـج والرؤيـة لم يكونـا في نفـس مسـتوي حداثتهـا.

أمـا الموقـف التقليـدي فقـد ظهـر في وجهـات نظـر أخـري. إذ يكتـب محمـد أحمـد المحجـوب في تقييمـه للأحـداث: «تميـزت ثـورة أوكتوبـر بعنـصر رئيـسي، وربـما فريـد مـن نوعـه، هـو أن الثـورة حدثـت بصـورة عفويـة مـن أجـل إعـادة الحكومـة المدنيـة بعـد سـت سـنوات مـن الحكـم العسـكري السـئ. فلـم تكـن لدينـا خطـط سريـة، ولا مؤامـرة موقتـة مـن أجـل قيـام حركـة عصيـان، ولا رمـوز للعمليـات ولا وحـدات مـن الجيـش مـع قيـام مصفحـات تنتظـر الاشـارة لبـدء العمـل، ولا وحـدات كومانـدو للاسـتيلاء عـلي الأبنيـة الاسـتراتيجية. لقـد كانـت ثـورة جماهيريـة للنـاس العاديـين ضـد سـنوات مـن الاضطهـاد».[6] فهـو لم يكـن عنـصرا أساسـيا في الانتفاضـة، لذلـك جـاء تحليلـه بـاردا وسـطحيا. وهـو لا يرغـب في الاعـتراف بـدور جبهـة الهيئـات اليسـارية في قيـادة الجماهـير وتنظيمهـا.

مـن جانـب آخـر، سرعـان مـا شـعر الإخـوان المسـلمون، رأس الرمـح في المعركـة ضـد الحداثـة، والمنظـرون للقـوى التقليديـة، بخطـر قـوى اليسـار طليعـة التغيـير الحداثـي. ويصـف حسـن مكـي الأوضـاع قائلا: «مـع تباشـير نجـاح الثـورة، ازدادت حركة اليسـار، وظهـر تفـوق تكتيكـي مـن جانبـه تجـلي في قدرتـه عـلي التحسـبات ورصـد التوقعـات بينـما كان الإسـلاميون يعالجـون جـراح السـنوات الماضيـة، مـن افتقـار للقيـادة، ومـن توجـس مـن القيـادات الفرديـة. فتحـت التجربـة الأكتوبريـة آفاقـا واسـعة جديـدة في العمـل السـياسي لم يكـن تنظيـم الإخـوان مهيئـا لـه، لذلـك كان الأداء الإخـواني في أيـام مـا بعـد الثـورة محاولـة للحـاق بالحـدث». ويضيـف بتحديـد أكثـر تفصيـلا: «كان أول همـوم قيـادة الإخـوان المسـلمين الجماعيـة بعـد نجـاح الثـورة الشـعبية وبـروز التنظيـم إلي السـطح مـن جديـد مخاطبـة الإخـوان خاصـة وجماهـير الشـعب عامـة. وهنـا قـرر المكتـب أن يصـدر البيـان باسـم حسـن الـترابي بصفتـه أمينـا عامـا للجماعـة، صـدر البيـان في نوفمـبر 1964، وبعـد يومـين فقـط مـن تشـكيل الحكومـة الجديدة»ويكتـب في هامـش في نفـس الصفحـة: « كان للإخـوان دور بـارز في تصفيـة جبهـة الهيئـات بـذات الأسـلوب الذكـي الـذي كـون

به الشيوعيون عددا من الهيئات سيطروا بها علي جبهة الهيئات، استطاع الإخوان بالتعاون مع الاسلاميين، بابكر كرار وميرغني النصري، تكوين العديد من الهيئات والتنظيمات قوضوا بها الجبهة من الداخل بعد أن خرجت من ايديهم.»[7]

تم تكوين جبهة الميثاق الاسلامي وجاءت ما سميت ب «استراتيجية العمل الاسلامي»خالية تماما من شعارات روح ثورة اكتوبر الشعبية، ولكنها أعلنت الخطوط العريضة لحركة الرجعية السودانية في تعطيل أيّ تغيير مستقبلي. ومن أهم أجندة النشاط السياسي المعلنة: تأمين الجبهة الداخلية بمحاربة الحزب الشيوعي ومؤامرات الاستعمار الغربي،ومعارضة النظام الناصري، وكشفه إعلاميا والتعاطف مع إخوان مصر،ومناصرة حركات التحرر ـــ خصوصا فلسطين، وإرتريا وتشاد.[8]

من أهم انجازات أكتوبر السياسية أنها حرّكت كل الواقع السياسي، لينفتح المجال أمام روافد جديدة للقوى الحديثة واليسار عموما. فقد شرعت تيارات قومية وتقدمية عربية في تنظيم نفسها. وتقول وثيقة عن تاريخ حزب البعث في السودان: «كانت هناك حاجة حقيقية وسط الحركة الشعبية لاستقبال حركة سياسية جديدة.. ظهرت محاولات بعض المثقفين لبناء حزب اشتراكي ديمقراطي، وظهر حزب باسم المؤتمر القومي الاشتراكي والتنظيمات الاقليمية».[9] وتستطرد الوثيقة لتبين ملابسات تأسيس الحركة العربية في حزب: «بالإضافة لتاثيرات إيجابية لحركة الثورة العربية علي الساحة السودانية ... بدأ النشاط العام للاشتراكيين العرب بالندوات واللقاءات السياسية في الجامعات والمعاهد العليا والأحياء علي انفراد أو بالمشاركة مع الأحزاب الأخري». و في نهاية عام 1964 اكتملت الاستعدادات لانعقاد أول ندوة موسعة للاشتراكيين العرب،وضمت عددا من الخريجين الذين كانوا في صفوف تنظيمات الطليعة التقدمية في جامعة القاهرة والجبهة العربية الاشتراكية بجامعة الخرطوم، كانت عبارة عن منبر للمناقشة والاتفاق حول عدد من القضايا العاجلة الملحة،والتحضير لعقد مؤتمر عام لتنظيمات الاشتراكيين العرب.[10]

إرهاصات الصراع حول المستقبل

كانت ثورة اكتوبر حركة شعبية قومية بمعني مشاركة جميع السودانيين في انتصارها، ولكن هناك اختلاف في درجة المبادرة والتضحيات بين فئات المجتمع السوداني المختلفة. فقد لحقت أغلب القوى التقليدية بالثورة، وكانت مترددة في البداية . ونجح أساتذة الجامعة في تحويل حادث اغتيال الشرطة للطالب أحمد القرشي داخل الحرم الجامعي يوم 21 أكتوبر، إلي شرارة لثورة شعبية ظافرة. فهم القيادة الجسورة الحقيقية للثورة، خاصة حين تقدموا باستقالاتم الجماعية . واعتبروها «استقالة غير

مشروطة، ولا موقوتة إلا بزوال هذا الوضع المظلم، وقيام نظام دستوري يعرف للجامعة استقلالها ويقدر أهلها حق قدرهم».[11] وفي يوم 24 اكتوبر اجتمع قضاة المحكمة العليا ومعهم قضاة مديرية الخرطوم والمحامون، وقرروا رفع مذكرة مطالبين فيها «بإجراء تحقيق سريع تحت إشراف الهيئة القضائية بالنسبة للأحداث الأخيرة وإطلاق الحريات العامة، وعودة الجيش إلي ثكناته وإقامة حكم ديمقراطي في البلاد.»[12] وأُعلن الإضراب السياسي والتوقف عن العمل حتي سقوط الحكم العسكري واستعادة الديمقراطية. وأجبر الفريق عبود علي إصدار قرار في مساء يوم 26 أكتوبربحل المجلس الأعلي للقوات المسلحة ومجلس الوزراء، وتكوين حكومة انتقالية يجيزها المجلس المركزي الذي دعي للانعقاد في 3 نوفمبر1964. ولكن الجماهير اعتبرت القرار ناقصا، وطالبت بحل المجلس المركزي نفسه وتكوين حكومة ديمقراطية من القوي التي قامت بالإضراب السياسي.

من الواضح أنه حتي هذه اللحظة لم تمثل الأحزاب السياسية عنصرا قياديا ومؤثرا في الثورة. وقد ساورها القلق علي مصيرها حين سمعت بعض الهتافات التي تردد: «لا أحزاب بعد اليوم»و«لا زعامة للقدامي». سارعت الأحزاب بالإنضمام للثورة، وتكونت الجبهة القومية من ممثلين للأحزاب وجبهة الهيئات. وقادت الجبهة القومية الموحدة المفاوضات مع مندوبي القوات المسلحة. وتم الاتفاق علي ميثاق وطني، وعلي إعادة العمل بدستور 1956 وقيام حكومة انتقالية تشرف علي انتخابات عامة في موعد أقصاه مارس 1965. وتم تشكيل حكومة برئاسة سر الختم الخليفة، والذي أعلن في 30 اكتوبر1964 عن الميثاق الوطني والذي نص علي:

- تصفية الحكم العسكري الحالي؛
- إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتنظيم والتجمع؛
- رفع حالة الطوارئ والغاء جميع القوانين المقيدة للحريات في المناطق التي لا يخشي فيها من اضطراب الأمن؛
- تأمين استقلال القضاء؛
- تأمين استقلال الجامعة؛
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمسجونين من المدنيين في قضايا سياسية.

من الواضح أن ميثاق أكتوبر قد خضع لقدر كبير من المساومات وقدمت القوى الحديثة تنازلات كبيرة، وأن القوى التقليدية قد انتعشت وبدأت في التأثير علي الأحداث. فقد جاء الميثاق بلا روح ثورية، ولا يعلن بوضوح قاطع أجندة

التغيير. ويقول البعض إنه جاء بعيدا عن هموم جمهرة الناس وتوقعاتها فيما يخص المحاسبة. ورغم ثورية ويسارية كثير من قيادات الجبهة، إلا أن روح التغيير الجذري اختفت عن الميثاق.

مثلت الحكومة الانتقالية الأولي نقلة نوعية في الحياة السياسية السودانية، بسبب المشاركة الطاغية للقوى الحديثة. ولم يكن زخم الثورة وفوران الجماهير في الشارع، يسمحان باعتراض القوى التقليدية. ولكن مع هدوء الاحوال، نشط حزب الأمة والإخوان المسلمون وطائفة الختمية، وأطلقوا حملة شرسة وصلت في بعض الأحيان استجلاب الأنصار من الأقاليم لتهديد القوى الحديثة بوسائل غير سياسية. ويمكن أن نؤرخ لهذه الفترة كتدشين لاستقطاب القوى الحديثة والتقليدية. وكانت هذه بداية معركة التقليدية والحداثة في شكلها الصريح والذي استمر حتي اليوم.

تركز الخلاف حول مهام الحكومة الانتقالية وهي في حقيقتها حول كيفية تنفيذ أهداف الثورة؟ كانت الانتخابات هي أولوية الأحزاب التقليدية لأنها تريد العودة سريعا لسلطة غابت عنها ست سنوات،وكانت تخشي من انفضاض جماهيرها من حولها. والأهم من ذلك، كان تصاعد فكرة تكوين الجبهة أو تحويل جبهة الهيئات إلي حزب سياسي. وفي هذا التوجه قبول لفكرة الحزب الواحد القومي الجامع. وصارت الفكرة متداولة وتحظي بالنقاش والاهتمام، ولم تعد تعتبر لدي كثيرين ضد الديموقراطية. وكان المنطق هو أن الليبرالية في جوهرها ديموقراطية بورجوازية، وبالتالي مرفوضة ،مع إمكانية تطبيق ما سمي بالديموقراطية الجديدة وأحيانا الديموقراطية الشعبية.

بدأت أحزاب الجبهة القومية في التشكك في نوايا القوى الحديثة. ويكتب أمين التوم أنها: «تري اهداف جبهة الهيئات: احتواء ثورة اكتوبر وحكومة الثورة وتوجيه الحكومة الوجهة السياسية التي ترتضيها هي، الاعتراض علي عودة الاحزاب السياسية التقليدية الكبرى وغيرها والاكتفاء بجبهة الهيئات ممثلة لليسار، تأجيل الانتخابات عن موعدها المقرر — مارس 1965م — ثم أخيرا عدم اجراء الانتخابات اطلاقا.»[13] ويري عبد الماجد أبو حسبو بأنه تم تكوين حكومة أكتوبر علي أساس قومي روعي فيه تمثيل كل الأحزاب والفئات التي شاركت في الثورة، دون اعتبار لقوة هذا أو ضعف ذلك. ولكن أصبح الشيوعيون والمتعاطفون معهم أغلبية، وهنا يحمّلهم مسؤولية عدم الاستقرار، ويكتب: «بدأ الشيوعيون — كدأبهم كلما واتتهم الفرصة — يخلقون المشاكل ويضعون العراقيل أمام الحكومة، واستطاعوا عن طريق أغلبيتهم الميكانيكية في المجلس أن يستصدروا القرارات التي تتسم

بالفوضي وعدم تقدير المسؤولية، حتي خلقوا في الحكم وللحكم المصاعب التي انعكست علي الرأي العام وعلي أجهزة الدولة والأداء فيها: التطهير والتحريض علي الاضرابات وحق المرأة التصويت وخفض سن الناخب الي 18 عاما.»[14]

كان للقوى الحديثة، رؤية لمرحلة ما بعد أكتوبر، أثارت فزع القوى التقليدية المحافظة. وتقول إحدي وثائقهم المبكرة والتي تبناها الحزب الشيوعي: «إن المهمة الاساسية لهذه الحكومة ـــ والتي تتمتع بالقدرة علي إنجازها ـــ هي تطوير الحركة الثورية وفتح الآفاق أمامها لاستكمال ثورة أكتوبر وتأمينها. ولا شك أن قصر فترة الانتقال يزيد من ثقل المسئولية التي تتحملها. ولا حل أمام الحكومة الوطنية سوي سياسة الحسم الثوري التي تضمن التفاف الجماهير حولها.»[15] والحقيقة أنه لم يكن واضحا ما المقصود بالحسم الثوري وما هي أدواته؟

وقد طُّرح أخطر مطلب في تاريخ الدولة السودانية الحديثة، وهو قضية التطهير. وتكتب نفس الوثيقة السابقة: «ولهذه القضية جانبان: الأول يستكمل السودنة في أجهزة الدولة. وهذا عمل تحرري وطني فيه استكمال لاستقلال البلاد. وهذا هو الجانب الأهم لأنه يقوم علي أسس سياسية فيضع أجهزة الدولة في يد الوطنيين والديمقراطيين ويطرد أذناب الاستعمار الذين يحملون تربيته وتفكيره ونظرياته، والذين يمنعون تطور البلاد، والذين يمنعون تطور البلاد، والذين وجدوا الحماية من الحكومات السابقة وخصوصا من الحكم العسكري المباد. والجانب الآخر يشمل التطهير من المفسدين الذين عبثوا بأموال الشعب وحاولوا تحطيم قيمه الخلقية»، وتواصل: «من القضايا المهمة في التطهير طرد الضباط الرجعيين المعادين للشعب من القوات المسلحة وقوات البوليس (ويجب ان يشمل ذلك الغاء قسم مكافحة الشيوعية في وزارة الداخلية الوثيق الصلة بأقلام المخابرات الاستعمارية الأمريكية والبريطانية). من تلك القضايا تصفية نظام الإدارة الأهلية لإنهاء سيطرة زعماء العشائر وتحرير القرية السودانية من تسلطهم وتحكمهم.»[16]

قدم الحزب الشيوعي العديد من المقترحات التي ظن أنها قد تعجل عملية التغيير الاجتماعي، وتخلخل الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها القوى التقليدية. فقد طالب بتمثيل العمال والمزارعين في إدارة المؤسسات الانتاجية. واعتبر أن مشاركة العمال والمزارعين ستؤدي إلي إدخال تغييرات ثورية جذرية في وسائل الإدارة والرقابة مما يقود حتما الي زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعه. ويلاحظ عدم وجود حديث عن التكنولوجيا والتدريب ورفع القدرات والمهارات. فالتفكير السياسوي غالب، وكأن وجود الطبقة العاملة والكادحة في حد ذاته، كفيل بأن يزيد الانتاج

ويرفع الكفاءة. ومن مطالبهم الجديدة: «إدخال الديمقراطية في القوات المسلحة، ويتم ذلك بواسطة التجنيد الاجباري وإزالة الطابع المرتزق للخدمة العسكرية. وستكون النتيجة بناء جيش وطني قوي يعادي الاستعمار ويحبط المؤامرات التي تهدد استقرار البلاد وديمقراطيتها، ويؤازر ويدعم حركات التحرر الوطني في إفريقيا.»[17]

عبرت هذه المطالب عن إرادوية واضحة وتفكير بالامنيات، فالظروف الثورية لم تكن ناضجة لدرجة أن يكون البديل بالضرورة اشتراكيا. ولكن الحزب الشيوعي كان يقول: «إن شعبنا يرفض العودة الي ما قبل 17 نوفمبر 1958، والقوى الوطنية والديمقراطية التي صنعت ثورة أكتوبر، والتي أعربت بما فيه الكفاية عن انعتاقها من نفوذ القيادات التقليدية القديمة، تريد السير في طريق جديد، هو طريق التطور الاشتراكي.»[18] فالنصف الأول من العبارة صحيح، ولكن المجتمع خارج المدن مازال بعيدا عن هذه الطموحات. ومن الواضح أن الشيوعيين ظنوا، وخاصة في مطلب تطهير جهاز الدولة، أن هذا يعني — كما قالت الماركسية-اللينينية — تحطيم جهاز الدولة القديم لينفتح الطريق بلا عقبات أمام الاشتراكية. هذا تفكير يعول كثيرا على أن سلطة الدولة الفوقية قادرة على فرض التغيير. ويستمر الحزب الشيوعي في تفاؤله الثوري ويقول: «إن كل الشروط مهيأة لانتصار القوى الوطنية الديمقراطية ولعزل اليمين الرجعي ودحره. فهناك الحزب الشيوعي السوداني الذي أثبت كل مجري الأحداث سلامة خطه السياسي وبعد نظرته وصلابته وبسالته في الدفاع عن مصالح الشعب. وهناك القوى الوطنية الديمقراطية والتي تمثل الجبهة الوطنية للهيئات أكبر تجمع لها. وهناك التحالف الوثيق بين العمال والمزارعين قلب الجبهة الوطنية الديمقراطية.»[19]

الثورة المنقوصة

فشلت القوى الحديثة في توحيد نفسها في كيان موحد يمكن أن تواصل من خلاله النضال من أجل تحقيق أهداف ثورة أكتوبر. وراج الحديث عما يسمي ب «الاغلبية الصامتة»ويقصد بها الجموع الغفيرة التي شاركت بحماس في نجاح الثورة رغم أنها لا تنتمي لأحزاب. وكان من المفترض أن تُنظم طلائع القوى الحديثة، هذه المجموعات اللاحزبية في كيان سياسي شامل. ورغم الاتفاق حول خطوط عريضة للمرحلة، كان يمكن الخروج منها بحد أدني للعمل المشترك أو الجبهوي، تبعثر الأكتوبريون سريعا وغلبت عليهم الخلافات الثانوية. ويمكن القول إن ميزة القوى الحديثة، واليسار عموما، هي عيبها في نفس الوقت. فهم فئة تميل للتفكير والتأمل والشك والتساؤل، لذلك عليهم الاتفاق وتجاوز الخلافات التي تنتج عن تعدد الرؤى والمواقف. ورغم

أن ثـورة اكتوبـر فتحـت البـاب لكثـير مـن الحريـات والحقـوق، ولكـن كانـت النتيجـة تعـددا سـلبيا في التنظيـمات والمنابر. واسـتجدت ظاهـرة سياسـية جديـدة تمثلـت في قيـام الكيانـات الإقليميـة. ورغـم أنهـا خطـوة متقدمـة لأن جماهـير الريـف الـذي عـبرت عنـه هـذه التنظيـمات، كانـت تـرزح تحـت ظـروف تخلـف قاسـية فرضتهـا الطائفيـة والإدارة الأهليـة. وكان الوضـع الأفضـل أن تعمـل ضمـن حـزب قومـي تقدمـي أو جبهـة عريضـة تتبنـي مطالبهـا وتدافـع عـن حقوقهـا في إطـار دولـة حديثـة ووطـن موحـد يتسـاوي فيـه الجميـع. وقـد يكـون سـبب هـذا الخلـل صفويـة قيـادات القـوى الحديثـة وتمركزهـا في المـدن والحـضر، فضيعـت فرصـة العمـل وسـط تلـك الجماهـير المهمشـة.

ويـري منصـور خالـد أن سـبب هـذا القصـور يعـود إلي وجـود قطيعـة بـين الخطـاب السـياسي والواقـع الاجتماعـي. ويُفصّـل ذلـك بالقـول: «أزمـة الاكتوبريـين دعـاة التغيـير مزدوجـة: فكريـة ومنهجيـة. أن التغيـير الاجتماعـي فعـل يسـبقه تعبـير عـن هـذا الفعـل كـما يسـبق ذلـك التعبـير تصـور فكـري، وبعبـارة اخـري فـإن الأفعـال تسـبقها الأقـوال كـما يسـبق الأقـوال الفكـر. يقتـضي منطـق التغيـير الجـذري رؤيـة اسـتراتيجية متكاملـة، وبرمجـة رصينـة لهـذه الرؤيـة تنعكـس في أجنـدة محـددة للتغيـير كـما يقتـضي تنظيـما وعائيـا يسـتوعب القـوى ذات المصلحـة في التغيـير حتـي تصبـح قـادرة عـلي أن تحمـي وتنفـذ أجنـدة التغيـير المرغـوب.»[20] وهـو يـري أن تنفيـذ شـعارات أكتوبـر كان يعنـي القضـاء عـلي كثـير مـن الامتيـازات لفئـات كثـيرة أثـرت عـلي برامـج وخطابـات كل القـوى السياسـية. ويتسـائل: مـا الـذي فعلتـه القـوى الحديثـة للانتقـال بالجـدل النظـري حـول شـعارات أكتوبـر إلي حـوار اجتماعـي عمـلي؟ وكان يتوقـع أن تقـوم النخبـة الحديثـة بعقلنـة نـداء الشـارع في أكتوبـر أي ترجمتـه عقلانيـا الي برامـج صالحـة للتطبيـق، دع عنـك عقلنـة المجتمـع كلـه، والبرامـج التـي نتحـدث عنهـا هـي تلـك التي تصلـح للتطبيـق، إذ لا سـبيل لقـسر أي مجتمـع إنسـاني عـلي قبـول أي فكـرة أو أيـة هيـاكل اجتماعيـة جديـدة الا في حدود مـا تتسـع لـه تلـك الطاقـة.[21]

مـن أكـبر مفارقـات ثـورة أكتوبـر أن الدعـوة للكيـان الحديث، جـاءت من شـخص من قلـب القـوي النقليديـة والطائفيـة، وهو الشـيخ عـلي عبدالرحمـن، فقـد كان منحـازا للفكرة الاشـتراكية والديمقراطيـة الشـعبية بعـد ثـورة أكتوبـر. ويعتـبر هـذا الموقـف مـن إيجابيـات الثـورة حيـث بثـت روح التغيـير والتقـدم بـين قطاعـات واسـعة في المجتمـع السـوداني. فقـد طـرح حـزب الشـعب برنامجـا اشـتراكيا وعربيـا وصيغـا عـدة للتحالـف مـع القـوى اليسـارية. وكان شـيخ عـلي عبدالرحمـن، مثـل الكثيريـن في فـترة أكتوبـر، يتداولـون فكـرة الحـزب الواحـد باعتبـار أنـه يوحـد السـودانيين ويجنبهـم الإنقسـامات والخلافـات. وهـو

يعتقد أن هذا الميل نحو الحزب الواحد عام ومنتشر بين السودانيين منذ الاستقلال. فقد حاوله نظام الفريق عبود في شكل المجلس المركزي، والذي تكون من عناصر كانت موزعة علي الأحزاب المختلفة، ولكنه عجز عن كسب سند شعبي يعوض غياب الأحزاب المنظمة. ويصنف فكرة الصادق المهدي عن الحزب الغالب ضمن هذه المحاولات. ولكنه فشل قي تكوينه، فقد لاحقته خلفيته الطائفية وحرمته من تجنيد المثقفين غير الأنصار. وجرت محاولة ثالثة جادة–حسب قوله– تمثلت في تكوين «التجمع الاشتراكي الديمقراطي»، ونلاحظ روح أكتوبر واضحة في التسمية. ويكتب أنه تكون من «حزب الشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي، والاتحادات والنقابات التي كانت تكون جبهة الهيئات كاتحاد نقابات العمال، واتحاد المزارعين، واتحاد الشباب، والعناصر الوطنية في الحزب الوطني الاتحادي، والتجمعات النسوية، وعدد غير قليل من المثقفين الذين كانوا خارج الأحزاب.»[22]

ويكتب شيخ علي: «واستمر التجمع الاشتراكي الديمقراطي الي ما يقرب من العامين، وكان له أثر واضح في تعميق الفكرة الاشتراكية في نفوس الشعب، وأخيرا تجمد التجمع الاشتراكي الديمقراطي وتوقف عمله، لأن الحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطي، وهما الدعامتان اللتان كان يقوم عليهما ذلك التجمع لم يستطيعا أن يواصلا سيرهما في خط واحد وادرك كل منهما هذه الحقيقة خلال العمل والمناقشات فافترقا دون أن يعلنا اختلافا أو يظهرا افتراقا»، ويختم بالقول: «قد اقتنعت بالممارسة والتجربة أن أي فرد أو جماعة وأية هيئة لا تدين بالماركسية لا تستطيع أن تتعاون مع الحزب الشيوعي السوداني إلا تعاونا محدود النطاق محدود الزمن.»[23] وقدم حزب الشعب الديمقراطي مبرراته، ملقيا كل اللوم علي الحزب الشيوعي، ولكنه لم يفسر قدرة حزب طائفي علي انجاز برامج أكتوبر الداعية للتغيير والتحديث. وقد لخص أسباب حكمه هذا علي الحزب الشيوعي في ثلاثة أسباب، وهي تبين بعض مشكلات العمل الجبهوي، وهي حسب تقييمه:

يحاول الحزب الشيوعي باستمرار أن يقود الآخرين المتحالفين معه — رغم قلة حجمه — فيتسلق علي أكتافهم الي أن يصل عدد من قادته إلي القيادة. التنظيمات التي يقودها الشيوعيون توضح ذلك بجلاء، فالاغلبية الساحقة من العمال ليسوا بشيوعيين ومع ذلك نجد أن اللجنة المركزية لاتحاد نقابات العمال تضم عددا من الشيوعيين ونجدها منساقة مع التيار الشيوعي. ويساعد الشيوعيين علي تنفيذ هذه الخطة أنهم الحزب الوحيد في السودان الذي يضم كادرا محترفا لا عمل له إلا التنظيم الحزبي.

لايقبل الحزب الشيوعي بسهولة أن يتعاون مع أي حزب آخر تعاونا شريفا

يخضـع للمنطـق وتحقيـق المصلحـة بـل يحـاول دائـا أن يجـر ذلـك الحـزب الي تدعيمـه وفنـاء شـخصيته فيـه واضعـا في حسـابه باسـتمرار أن مصلحـة الحـزب فـوق مصلحـة الوطـن وأن الـولاء للشـيوعية ينبغـي أن يوضـع في رأس قائمـة النضـال ثـم بعـد ذلـك يجـئ الـولاء للوطـن ومنطقهـم في ذلـك أن الشـيوعية فلسـفة أممية شـاملة والـولاء لوطـن مـا أو لشـعب مـا يجـئ ضمنـا باعتبـار أن العـالم كلـه سـيكون وطنـا للشـيوعية.

لايملـك الشـيوعيون خطـا سياسـيا واحـدا فتراهـم احيانـا يميلـون ذات اليمـين واحيانـا ذات اليسـار. فقـد تعاونـوا مـع حـزب الامـة والاخـوان المسـلمين لمعارضـة عبـود مـع أن حـزب الأمـة هـو الـذي سـلم السـلطة لعبـود.[24]

ويـضرب مثـلا بدعـوة سر الختـم الخليفـة لحـزبيّ الشـعب والشـيوعي للمشـاركة في الـوزارة الثانيـة دون تخصيـص مقاعـد للعـمال والمزارعـين، وقـد رفـض حـزب الشـعب العـرض الا اذا أُعطـي العـمال والمزارعـون حقهـم الـوزاري.[25] وهـو هـو يحـاول تأكيـد مبدئيتـه وتمسـكه بشـعارات أكتوبـر. ويعـبر محمـد ابوالقاسـم عـن الموقـف نفسـه قائـلا: «حـين سـاوم الحـزب الشـيوعي عـلي دور جبهـة الهيئـات ورفـض دعمهـا كإطـار لتجمـع القـوى الوطنيـة الديمقراطيـة فقـد كان في الحقيقـة ... وفي النتيجـة الاخـيرة يسـاوم عـلي وجـوده بالـذات. ففـي الفـترة بـين 24/ 11/ 1964 وإلي 23/ 2/ 1965 أجـاد اليمـين تكتيكاتـه لـضرب القـوى الديمقراطيـة فجمـد الحـزب الشـيوعي في القمـة ملقيـا إليـه بحبائـل السـلطة، فتوجـه الحـزب الشـيوعي إلي قياداتـه النقابيـة في صفـوف العـمال والفلاحـين لتجميـد مطالبهـم النقابيـة جاعـلا مـن نفسـه وسـيطا مسـاوما بـين السـلطة والنقابـات.»[26]

ويفـترض محمـد أبوالقاسـم أن مرحلـة أكتوبـر الثوريـة، جعلت من السـهل أن يكتشـف الشـعب اليمـين التقليـدي، وأن يتعـرف عـلي حزبـه وزعاماتـه. وذلـك لأن موقفهـم بعـد ثـورة اكتوبـر أصبـح أكثـر وضوحـا مما كان عليـه في المـاضي. ويرجـع ذلـك إلي: «أن خـط ثـورة اكتوبـر الداخـلي يعتـبر حربـا مبـاشرة ضـد الكيـان شـبه الإقطاعي»وبالتـالي هنـاك مواقـف يمكـن أن تعـري اليمـين، منهـا:

1. قضيـة تخصيـص دوائـر للعـمال والمزارعـين والخريجـين لأنهـا تعنـي إعطـاء الديمقراطيـة السياسـية محتـوى اجتماعيـا يصـب في صالـح الثـورة الجماهيريـة وفي الخـط الاشـتراكي والديمقراطـي.
2. تعديـل (أو إلغـاء) نظـام الإدارة الأهليـة وإعـادة النظـر في هيكلهـا الإداري والقضائـي، وهـذا يعنـي تفتيـت السـلطة البيروقراطيـة القبليـة وإلغـاء دورهـا القيـادي ممـا يـؤدي إلي بـث الوعـي الديمقراطـي عـلي الصعيـد الجماهـيري.

3. التطهير يعني اتجاه الأداة الحكومية لصالح القاعدة الجماهيرية.[27]

أبدت القوى التقليدية ممثلة في حزب الأمة وجبهة الميثاق الإسلامي معارضة شرسة لهذه الأجندة. ومن المحير أن الإخوان، رغم أن حزبهم من المتعلمين، لم يطالبوا بالغاء الإدارة الأهلية أو تعديلها. ولكن يبدو أنهم يقفون تلقائيا ضد أي قضية يتبناها اليساريون أو الشيوعيون، بغض النظر عن صحتها أو عدالتها. كما أن الإسلامويين لم يزعجهم الولاء الطائفي ولا القداسة للسادة، رغم تعارضها مع التجديد أو الإصلاح الديني الذي يرفعون شعاراته. ولكن كان من الواضح أن ما يجمع اليمين التقليدي،هو العداء للشيوعية باعتبارها دعوة للثورة والتغيير.

تراجع الحداثة وزحف القوى التقليدية

كانت الضربة الأولي علي القوى الحديثة هي نجاح القوى التقليدية في إجبار رئيس مجلس الوزراء، علي الاستقالة في 18/ 2/ 1965. ويري أحد الباحثين أن سر الختم الخليفة لم يكن له دور في ثورة اكتوبر؛ ولذا لم يكن غريبا أن عمل علي تصفيتها.[28] فقد تشكلت جبهة ضمّت تكتل أحزاب الأمة، والوطني الاتحادي (بزعامة إسماعيل الأزهري)، وجبهة الميثاق الإسلامي. وطالبت الجبهة بضرورة قيام الانتحابات في موعدها رغم وجود ظروف موضوعية تقتضي تأجيلها. فالموعد المحدد يتزامن مع موسم جني محصول القطن فمن المستحسن اعطاء المزارعين فرصة للتفرغ للحصاد. كما أشار المعارضون للظروف الامنية في الجنوب وبالفعل أُجريت الانتخابات بدون الجنوب. ولأن هذه الأحزاب لا تمتلك اغلبية وزارية تمكنها من تمرير قرار الانتخابات، لجأت للضغط علي رئيس الوزراء،واستغلت المادة (23) من الدستور المؤقت المعدل لعام1964م، وفيها أن استقالة رئيس الوزراء تعني خلو مناصب الوزراء.

جاءت حكومة سرالختم الخليفة الثانية والتي تشكلت في 23/ 2/ 1965 معلنة عن تغيير موازين القوى بما يتناسب والحجم الطبيعي للأحزاب–حسب قولها– والمقصود به نتائج آخر انتخابات. وتراجع تمثيل جبهة الهيئات في مجلس الوزارة الجديدة كثيرا، مما عنى أيضا تراجع المطالب الأكتوبرية الخاصة بتخصيص دوائر للعمال والمزارعين والخريجين. وقد عبّرالشيخ علي عبدالرحمن عن غضبه وخيبة أمله من الطريقة التي بدأت بها تصفية ثورة اكتوير، بقوله: «وشكل سرالختم الخليفة وزارته الثانية من أحزاب الأمة والوطني الاتحادي وجبهة الميثاق، فاستكان الوزراء السابقون حتي الثوريين منهم الي الاستسلام وذهبوا الي منازلهم كأن الأمر لا يعنيهم

ومـع ذلـك مـا زال الكثـيرون يعتبرونهـم مـن قـادة الثـورة في حـين أن الثـورة سـلمتهم القيـادة فتخلـوا عنهـا دون أيـة مقاومـة بـل دون أي اسـتنكار. وكانـت حكومـة سر الختـم الثانيـة حكومـة رجعيـة بـكل مـا تـدل عليـه هـذه الكلمـة مـن معـان.»[29]

حقيقـة يصعـب تصـور السرعـة التـي انطفـأت بهـا جـذوة ثـورة أكتوبـر وهـي لم تكمـل أربعـة أشـهر. ويرجـع البعـض الفشـل السريـع إلي عـدم اكتـمال بنـاء الجبهـة الديمقراطيـة قبـل الثـورة. وقـد تعرضـت جبهـة الهيئـات إلي اخـتراق حـين تسـللت إليهـا عنـاصر يمينيـة. فقـد حشـد الإخـوان المسـلمون قواهـم داخـل الجبهـة بهـدف السـيطرة عليهـا تحـت لافتـات وهميـة مثـل اتحـاد أئمـة المسـاجد واتحـاد علـماء السـودان إلـخ. كـما أن دعـوة هـذه القـوى لـلإسراع بالانتخابـات وجـدت قبـولا، ويصعـب عـلي الذيـن ثـاروا لتصفيـة الدكتاتوريـة والحكـم العسـكري، أن يجـرؤوا عـلي تعطيـل أحـد شروط الديمقراطيـة: أي الانتخابـات. وكان الإنجـاز الوحيـد للـوزارة الثانيـة، والـذي لـه صلـة بمطالـب الثـورة، هـو عقـد مؤتمـر المائـدة المسـتديرة خـلال الفـترة 29–16 مـارس 1965. ولكـن الأحـزاب الحاكمـة لاحقـا لم تواصـل إكـمال مهـام الحـل السـلمي لمشـكلة الجنـوب.

أجريـت الانتخابـات في أبريـل 1965 باسـتثناء المديريـات الجنوبيـة، وقاطهـا حـزب الشـعب الديمقراطـي. وجـاء ت النتائـج بأغلبيـة واضحـة للقـوى التقليديـة تمكنهـا مـن خـلال الائتلافـات والتحالفـات مـن تشـكيل الحكومـات وإصـدار التشريعـات. ولكـن الجديـد كان اكتسـاح الشـيوعيين والمتعاطفـين معهـم لدوائـر الخريجـين، فقـد أحـرزوا 11 مقعـدا مـن مجمـوع 15 مقعـدا. وكانـت هـذه رسـالة أصابـت القـوى التقليديـة بالفـزع، لأن الصفـوة المتعلمـة ليسـت في صفهـم. ومـن هنـا انطلق هـوس معـاداة الشـيوعية والذي يشـمل كل أشـكال الفكـر الجديـد حسـب تصنيفهـم. وعملـت هـذه القـوى عـلي ترسـيخ مصالحهـا في الريـف. وهـذا سـبب تراجعهـا عـن تصفيـة الإدارة الأهليـة كـما طالبـت جماهـير الثـورة. ويلاحـظ بعـض الباحثـين أن نفوذهـا عـاد بقـوة اثنـاء حكـم اليمـين، بـل وانشـأت اتحـادا لهـا في نهايـة 1968 حـضره الحزبيـون الذيـن كانـوا يطالبـون بتصفيتهـا.[30]

ينعـي منصـور خالـد بطريقتـه الخاصـة، مصـير أكتوبـر، ويكتـب: «بـكل تخبـط وتشـويش مضـت أعـوام اكتوبـر الثلاثـة (1965– 1967) دون أن يطـال خلالهـا أنصـار اكتوبـر مـا يبتغـون مـن تغيـر، ودون أن يقدمـوا بديـلا للهيـاكل الاجتماعيـة القديمـة التـي حطموهـا بالمزايـدة حينـا، وبالابتـزاز أحيانـا أخـري. وبتحطيـم تلـك الهيـاكل تحطمـت خلايـا المجتمـع، وتهتـك النسـيج الإداري لمؤسسـاته ... إن تعسـفها عـن الطريـق مـن بدايتـه هـو الـذي انتهـي بهـا إلي ضيـاع لم يبـق لهـا معـه غـير تبـادل الملامـة.»[31] ولم تضيّـع القـوى التقليديـة الوقـت، فشرعـت بعـد فوزهـا في كل الانتخابـات التـي جـرت عقـب

ثورة اكتوبر، في تأسيس عهد نهاية تاريخ تقدم الحداثة في السودان. وحدث تقسيم عمل سياسي بين القوى التقليدية، حيث أوكلت جبهة المثقفين والتنظير، والفكر، ونشاطات المدن والمؤسسات التعليمية؛ للإخوان المسلمين، وتركت أعمال التعبئة والحشد وحتي ممارسة العنف لحزب الأمة وجماهير الأنصار. وكان الصادق المهدي يريد وضع نفس الحزب التقليدي القديم في كؤوس جديدة. وظلت تتلبسه عقدة الجديد والحديث، لذلك أطلق علي تحالفه أسم «مؤتمر القوى الجديدة»والذي ضم حزب الأمة (جناح الصادق) ونواب جبهة الميثاق ثم حزب سانو. وقد كان الإخوان هم الذين يقودون التكتل وليس (الصادق) كما ظن الكثيرون وهو منهم. ويكتب أحد منظريهم، صراحة: «رأي الاسلاميون في الصادق خير نصير مرحلي»، ويضيف: «كما كان من استراتيجيتهم:

1. تسخير الصادق في ضرب الطائفية والعشائرية والشيوعية؛
2. كان التنسيق وليد استراتيجية دفاعية، اذ كانت الاحزاب الكبيرة تحاول تحطيم الجبهة كحزب ناشئ، اذ الاتحاديون نظروا لها من خلال أنها تتوسع علي حسابهم ووسط جماهيرهم والانصار لم يفرقوا بينها وبين حركة اليسار ونظروا لها بشك عميق التنافس حول الاسلام وتوظيف الدين المصدر الواحد؛
3. العامل الخارجي، التدخل المصري وتأثيراته علي الواقع السياسي السوداني— كراهية الصادق والانصار لمصر؛
4. تأمين وقوف الجنوبيين أو علي الأقل تحييدهم في قضية الدستور الاسلامي.[32]

رأي كثير من المراقبين أن الانتخابات كانت معركة بين المحافظين واليسار بشكل أوضح من انتخابات 1953 و1958. رغم أن هذا لم يمنع من العودة للأساليب القديمة خاصة وأن الأنصار فقدوا السيد عبدالرحمن المهدي والصديق كما أن الختمية لم يعودوا موحدين وتدهور نفوذهم. كما استمرت المناورات الحزبية والتنافس الشخصي.[33] ولكن الإخوان المسلمين جعلوا من هذه الانتخابات مناسبة للترويج لشعار كان سببا في شغل الناس وإقصاء كل الشعارات الاخري والتي قد تمثل مشروع نهضة حقيقية مثل التنمية والوحدة الوطنية. ويقول حسن مكي إن الإخوان ركزوا علي قضية الدستور الاسلامي: «مدخل الحملات الانتخابية أساسا ينصب في قضية الدستور الإسلامي بالإضافة إلي شعارات كالجمهورية الإسلامية والطهارة السياسية وتحديد القبلة الفكرية.»[34] وظل البرلمان غارقا في جدل عقيم

حـول الدسـتور الإسـلامي أم الدسـتور المـدني أو العلـماني. ووقعـت القـوى السياسـية في مـأزق كبـير منعهـا مـن الاتفـاق عـلي دسـتور دائـم للبـلاد. كـما أن مطالـب التغيـير التـي ولدتهـا ثـورة أكتوبـر، غمرهـا النقـاش البيزنطـي، ولا صـوت يعلـو فـوق صـوت معركـة الدسـتور الإسـلامي. وتراجـع الحديـث عـن التنميـة والإصـلاح الزراعـي وتطويـر التعليـم والخدمـة المدنيـة، والأهـم مـن ذلـك كلـه مشـكلة الجنـوب فقـد عـادت أغلـب الحكومـات المتعاقبـة إلي الحـل العسـكري. وهكـذا نجحـت القـوى التقليديـة في تأميـم التفكـير في مسـتقبل السـودان وربطتـه بقضيـة الدسـتور الإسـلامي وظـل الأمـر قائـما حتـي اليـوم. وهـذه أكـبر نكسـة للحداثـة، فقـد قفـز إلي المقدمـة مـشروع ظلامـي أغلـق الطريـق أمـام تطـور الوطـن وتقدمـه.

كان مـن الطبيعـي أن يواكـب هـذه العـودة الماضويـة للديـن والتشريـع، عمـل دوؤب وعنيـف ضـد أي محـاولات تعـارض أو تهـدد هـذا المـشروع. ومـن هنـا كان تصعيـد الحملة ضـد الشـيوعيين واليسـاريين باعتبارهـم أصحـاب مـشروع تحديثـي معـاصر مناقـض لمشروع الإخـوان. ولم تـتردد القـوى التقليديـة في إجهـاض الديمقراطيـة «الليبرالية»التـي تدعـي إيمانهـا المبدئـي المطلـق بهـا. ولكـن القـوى التقليديـة ـــ في حقيقـة الأمـر ـــ كانـت تجـد فيهـا وسـيلة لاضفـاء شرعيـة عـلي حكمهـا الطائفـي المتخلـف وباسـتخدام أداة عصريـة وعالميـة: الانتخابـات. ففكـرة صـوت واحـد لـكل شـخص تـم اسـتغلالها في حشـد الجماهـير التـي تخضـع لاشـارة السـادة وتسـاق إلي صناديـق الاقـتراع دون أن تناقـش برنامجـا أو تحـاور مرشـحا.

لم تصـبر الرجعيـة عـلي ازديـاد نفـوذ ووجـود القـوى الحديثـة في مناطـق الوعـي، لذلـك قامـت بطـرد نـواب الشـعب مـن البرلمـان الـذي هـم أعضـاء فيـه. وكانـت مهزلـة حـل الحـزب الشـيوعي، ففـي جلسـة الجمعيـة بتاريـخ 11/ 11/ 1965 تـم تعديـل المـادة (15) مـن الدسـتور لتنـص عـلي «أنـه لايجـوز لاي شـخص أن يـروج أو يسـعي لترويـج الشـيوعية وعـدم الاعتقـاد في الأديـان السـماوية أو يعمـل أويسـعي للعمـل عـن طريـق اسـتعمال القـوة أو الإرهـاب أو أيـة وسـيلة غـير مشروعـة لقلـب نظـام الحكـم».

أمـا سـبب الحـل فقـد كان مجـرد ذريعـة اسـتغلها الإخـوان بدعـوي أن طالبـا في معهـد المعلمـين العـالي قـد أسـاء للسـيدة عائشـة. والقصـة صـارت معروفـة ومكـرورة. ولكـن المهـم هنـا إيـراد سـيناريو المسرحيـة كـما رواه حسـن مكـي: «حـضر عـلي عبـدالله يعقـوب لمعهـد المعلمـين لاخـذ زوجتـه يـوم النـدوة ووجـد الطلبـة الإسـلاميين في حالـة توتـر فقال لهـم: «ان شـاء الله الـكلام ده يحـل الحـزب الشـيوعي»ثم أوصاهـم بتصعيـد الموقـف ورفـع

عريضة لفصل الطالب، وحينما خرجت المظاهرات وعلم الناس بالخبر، بكي بعض المواطنين في المساجد والشوارع، وكشفت ثورة رجب، مدي حب الناس للنبي (ص) وانفعالهم بقيم الدين، وعموما تعتبر ثورة رجب أول عمل شعبي إسلامي متكامل أدي لكشف الحزب الشيوعي وتعريته وكشف قيمه الاعتقادية.»[35]

كان الخطر الآخر علي مشروع القوى التقليدية المرتبط بمشروع الدولة الدينية، نابعا من الفكر الديني نفسه، مما يجعل محاربته أصعب من الفكر العلماني. فقد طرحت عملية التجديد الديني التي أفترعها الاستاذ محمود محمد طه في السودان تحديا من أكبر التحديات التي واجهت الإسلاميين. لذلك جند له الإخوان كل المؤسسة الدينية السودانية. ويقول بعض الباحثين إن معركة الاستاذ محمود مع القضاة الشرعيين كانت إحدي تمظهرات الصراع بين قوى التجديد والمحافظة، وهذه المرة في مجال هام هو ميدان الدين وفهمه فهما عصريا. ويحمّل منصور خالد الإخوان المسلمين ومجايله حسن الترابي مسؤولية كبرى في دورهم الرجعي في صراع الحداثة، فيكتب: «حتي الاسلاميين الجدد تميزوا في هذه المرحلة بظاهرتين غريبتين: الاولي هم اضمارهم أكثر مما يعلنون مما افصح عنه تأرجح مواقفهم في أكثر القضايا إن لم يكن كلها. والثانية في أنهم بالرغم من زعمهم بأنهم دعاة تجديد إسلامي يهدف الي تجذير العصرانية في المنبت الديني، أصبحوا في نهاية الأمر نسخا شائهة من الاسلام التقليدي السوداني دون أن يملكوا أهم ما تميز به التقليديون: المسامحة والمياسرة.»[36]

وفي موقف مراوغ للتقليديين، رفع أحد المشائخ دعوى حسبة ضد الاستاذ محمود. وجاء في صحيفة السودان الجديد الصادرة يوم 19/ 11/ 1968 في عنوان رئيسي ما يلي: «المحكمة الشرعية تصدر أول حكم من نوعه في السودان — ردة محمود محمد طه وأمره بالتوبة عن جميع أقواله». وقد أصدر الأستاذ محمود بيانا في نفس اليوم جاء فيه: «والآن فإني، بكل كرامة، أرفض هذه المهانة التي لا تليق بي، ولا يمكن أن توجه إليّ ولا يمكن أن تعنيني بحال... فقد كنت أول وأصلب، من قاوم الإرهاب الاستعماري في هذه البلاد. وقد فعلت ذلك حين كان القضاة الشرعيون يلعقون جزم الإنجليز، وحين كانوا في المناسبات التي يزهو فيها الاستعماريون ويشاركونهم زهوهم ويتزينون لهم بالجبب المقصبة، المزركشة، التي سماها لهم الاستعمار «كسوة الشرف»وتوهموها هم كذلك، فرفلوا غيها، واختالوا بها، وما علموا أنها كسوة عدم الشرف، ولكن هل ينتظر منهم أن يعلموا؟؟ سنحاول تعليمهم... والأيام بيننا...»ويختم البيان بقوله: «هل تريدون الحق، أيها

القضاة الشرعيون؟ إذن فاسمعوا!! إنكم آخر من يتحدث عن الإسلام فقد أفنيتم شبابكم في التمسح بأعتاب السلطة، من الحكام الإنجليز، والحكام العسكريين، فأريحوا الإسلام، وأريحوا الناس من هذه الغثاثة...»

خاتمة

مرت سيرورة الحداثة السودانية بثلاث لحظات نهوض تاريخية هي: إنتفاضة عام 1924، ثم مؤتمر الخريجين، وأخيرا ثورة اكتوبر الشعبية. ولكن جميعها تعرضت لانتكاسات وقطعت عملية التراكم الكفيل بتصعيد وتعميق الوعي واستمراريته. ولذلك كان من المتوقع أن يسود الوضع الحالي المتخلف والظلامي أو ما يسميه محمد بشير أحمد (أو عبد العزيز حسين الصاوي) : التراجع التحديثي، والذي يمكن أن نؤرخ له بمنتصف سبعينيات القرن الماضي، حين بدأت سياسات النميري الاقتصادية والحزبية والثقافية تقوم بعملية تخريب جارفة بعض الثوابت في تطور السودان المعاصر، خاصة وأن حركة انقلاب 25 مايو 1969، إدعت نسبا لثورة اكتوبر وأنها الامتداد الطبيعي، وستقوم بإكمال مهام الثورة التي قطعت الرجعية الطريق أمام استمرارها. وقد اكتسب الانقلابيون تأييد القوى الحديثة التي صدقت هذا الادعاء أو كانت مصابة بخيبة أمل وغاضبة من القوى التقليدية التي استمرت في فرض برنامجها بالاصرار علي الدستور الإسلامي، ومنع الحزب الشيوعي، وفتح الباب لقضايا الرِّدة والحسبة.

يعتمد نجاح أي مشروع سياسي واجتماعي علي حوامله الاجتماعية أو القوى الاجتماعية الموحدة والمنظمة التي تتصدي لجعله حقيقة وواقعا. ويقدم منصور خالد تعريفا قد يساعد كثيرا في تحليل دور هذه الفئة ثم أسباب فشلها وانتكاساتها؛ فيكتب: «القوى الحديثة أو اليسارية أو الديمقراطية هي ببساطة تلك المجموعة التي تنتمي الي الطبقة الوسيطة والتي يحتم عليها تعليمها، وتجاربها الدهرية، ومصالحها الطبقية الآنية، ومطامحها المستقبلية السعي لبناء مجتمع عصري جديد تحقق ذاتها في إطاره وفق ما تعلمته من مناهج في الدراسة والاستقصاء، ووفق ما خبرته أو شهدته من تجارب في العالم من حولها. وقد فرضت المرحلة الراهنة لتطور السودان علي هذه الشريحة الاجتماعية، وبخاصة نخبتها الحاكمة، أن تلعب دورا أكبر بكثير من وزنها العددي بحكم سيطرتها علي القطاع الحديث في مجتمع بدوي تستعصي عليه العقلانية، وتختلط فيه القيم.»[37]

ينبه هذا التحليل لمعضلتين أعاقتا عملية التحديث والحداثة، وهما مفهومان متباينان. فالأول يقتصر علي التطور المادي في الأدوات والوسائل والمؤسسات، بينما يمتد الثاني إلي العقلية وطريقة التفكير والثقافة. وفي الحالتين، ظلت القوى أو قاطرة التحديث

والتغيير مجرد صفوة حضرية عجزت عن مد جذورها إلي أعماق الريف وجذب الجماهير العريضة. وقد يكون هذا القصور هو السبب الأساسي الذي جعل القوى الحديثة تعول علي دور الدولة أكثر من دور المجتمع. ومن هنا تركز جهدها وصراعها حول السلطة السياسية. ومن الواضح إهمال حملات محو الامية، والضغط لتطوير الإنتاج وتغيير علاقات الإنتاج مثلا. وقد تيقّنت أنه بالامساك بجهاز الدولة يمكن الإسراع في عملية التغيير. وفي هذا المنحي من التأمل، كان لابد أن يجد التفكير الانقلابي موقعه في عقل القوى الحديثة. وهو تفكير ليس مغامرا فقط، ولكنه اختزالي ولا يثق في الجماهير ويعمل بالوكالة عنها. وهنا يصعب تبرئة دور الأكتوبريين في انقلاب مايو، خاصة وأن المناخ العالمي نفسه لم يكن شديد الإدانة للإنقلابات «الثورية» وكان هناك من يباركها. وكان برنامج مايو الاولي مليئ بأصداء أكتوبر مما حدا بشاعر من شعراء القوى الحديثة أن يقول: «أنت يا مايو الخلاص».

يساهم بيتر وودوارد في تحليل القوى التي صنعت أكتوبر، وتستحق آراؤه الاهتمام كملاحظ خارجي شديد الاهتمام والجدية في تناول الشؤون السودانية، يكتب عن دور جبهة الهيئات قائلا: «كانت تمثل ما يشبه العودة لمؤتمر الخريجين القديم خاصة في انتقاداته الجذرية للاحزاب الطائفية. ولكنها، كانت، ايضا، تعاني من نقطتيّ ضعف اساسيتين وقديمتين. فهي لم تكن بعيدة كلية عن تاثيرات الطائفية. وكانت تمثل تيارات أيديولوجية متعددة، يسارية في غالبها ولكنها ليست كلها شيوعية. وهي، أيضا، بحكم نشأتها وتوجهاتها، كانت مرتبطة بمدرسة السياسة السودانية، التي مارست أساليب المواجهة من قبل، ولكنها، بشكل عام، لم تتخل عن البحث عن حل سلمي، من خلال المساومة والحلول الوسط.»[38] ويري أن ذلك قد انعكس علي التعامل مع العسكريين، فرغم شعارات القصاص، اندمجوا في المرحلة التالية، وتراجعوا عن شعاراتهم الثورية. وهذا الرأي عن هذه الفئة يكاد يطابق صفة «التذبذب»التي تطلقها الادبيات الماركسية علي البورجوازية الصغيرة. كما أن مواقفها تعبر عن سلوك سوداني يتضايق من المثابرة وإنجاز الأمور بنفس الحماس الذي بدأ به الأمر. وتدخل المساومة والحل الحلول؟ الوسط ضمن علاقات المجاملة والقبول الاجتماعي.

إن ذكري مرور خمسين عاما علي ثورة أكتوبر التي انطلقت مليئة بالوعود وصناعة المستقبل، حين تحل في سودان رجع به الإسلامويون للعصور الوسطي المظلمة، يفرض على القوى الحديثة أن تتفكر في دورها وتاريخها بعقل ناقد لا يرحم. فمن غير المنطقي أن تقوم القوى الحديثة السودانية قبل نصف قرن بأول ثورة شعبية تبتكر الإضراب السياسي والعصيان المدني، ثم تخنع بعد كل ذلك المجد لنظام الفاشية الدينية لربع قرن. لابد أن نتساءل: أين الخلل؟

هوامش

1. جعفر محمد علي بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919-1939** (بيروت: دار الثقافة، 1972)، ص71.

2. محمد المكي إبراهيم، **الفكر السوداني أصوله وتطوّره** (بدون مكان نشر: بدون ناشر، 1989)، ص 69.

3. جعفر بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية**، ص87.

4. الحزب الشيوعي، **ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص481-482.

5. ديدار فوزي روسانو، **السودان إلي أين؟** ترجمة مراد خلاف (القاهرة: دار العالم الثالث، 2003)، ص 150.

6. محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989)، ص 206.

7. حسن مكي محمد أحمد، **حركة الإخوان المسلمين في السودان 1944-1969** (الخرطوم: دار الفكر، بدون تاريخ)، ص 103.

8. المرجع نفسه، ص 107.

9. حزب البعث العربي الاشتراكي، **بانوراما تاريخ التيار القومي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان** (بدون معلومات نشر)، ص63-62.

10. المرجع نفسه، ص 70.

11. إبراهيم محمد حاج موسي، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (بيروت: دار الجيل، بدون تاريخ)، هامش ص 280.

12. المرجع نفسه، ص 280.

13. أمين التوم، **ذكريات ومواقف: في طريق الحركة الوطنية السودانية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، 1987)، ص220.

14. عبد الماجد أبوحسبو، **مذكرات** (الخرطوم: دار صنب، 1987)، ص191.

15. الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص482.

16. المرجع نفسه، ص 483-484.

17. المرجع نفسه، ص 483.

18. المرجع نفسه، ص 484.

19. المرجع نفسه، ص 484-485.

20. منصور خالد، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، من جزئين (القاهرة: مطابع سجل العرب، 1993)، ص 1:79.
21. المرجع نفسه، ص 90.
22. علي عبدالرحمن، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان** (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، 1970)، ص 119.
23. المرجع نفسه، ص 119.
24. المرجع نفسه، ص119-120.
25. المرجع نفسه، ص 122.
26. محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل 1956-1996**، من جزئين (بيروت: دار ابن حزم، 1996)، ص 2:277.
27. المرجع نفسه، ص 299-300.
28. إبراهيم محمد حاج موسي، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم**، ص291.
29. علي عبدالرحمن، **الديمقراطية والاشتراكية**، ص94.
30. منصور خالد، **النخبة السودانية**، ص 1:109.
31. المرجع نفسه، ص 1:145.
32. حسن مكي، **حركة الإخوان المسلمين**، ص 132.
33. بيتر وودوارد، **السودان: الدولة المضطربة 1989-1898**، ترجمة محمد علي جادين (أم درمان: مركز محمد عمر بشير، 2001)، ص 129-130.
34. حسن مكي، **حركة الإخوان المسلمين**، ص 113.
35. المرجع نفسه، هامش ص 128.
36. منصور خالد، **النخبة السودانية**، ص 1:85.
37. المرجع نفسه، ص 1:90.
38. بيتر وودوارد، **السودان: الدولة المضطربة**، ص128-127.

3

عبد الله الفكي البشير

ثورة أكتوبر ومناخ الستينيات: الإنجاز والكبوات (قراءة أولية)

مدخل

تحاول هذه الورقة تقديم قراءة أولية لثورة أكتوبر 1964، من خلال الاستقراء في مناخ عقد ستينيات القرن العشرين في السودان. تقف الورقة عند مناخ ستينيات القرن العشرين في العالم، باعتباره عقدا لانتصار حركة الحقوق المدنية (Civil Rights Movement)، وعقدا للتغيير وازدهار حركات التحرر الوطني، والخطاب القومي والعروبي والاتجاهات الزنُوجية وأسئلة الهوية — وباعتباره عقدا، كذلك، للتشريع لمفهوم التعدد الثقافي، الذي برز لأول مرة، إلى حيز الوجود، غداة الحرب العالمية الثانية، واستيعابه في الدساتير والقواميس السياسية، بعد أن توسع تداوله في حقول البحث العلمي.

لم يكن السودان من حيث المكونات والإرث التاريخي، وهو تحت حكم عسكري، بمعزل عن المشهد العالمي. فقد عبرت شعوب السودان عن أشواقها وتطلعاتها إلى التغيير بثورة شعبية سلمية عزلاء إلا من قوة إجماعها، فاستطاعت أن تغيّر حكما عسكريا بالقوة من غير عنف. بيد أن الثورة برغم قوتها، لم تستطع أن تحقق التغيير في اتجاه الحقوق المدنية والاعتراف بالتعدد الثقافي، بل تبعتها كبوات فكرية وسياسية كبرى، ظل السودان، ولايزال، يعاني منها. تقدم الورقة تفصيلا وتحليلا في هذا، وتزعم بأن عقد ستينيات القرن العشرين في السودان، كان عقدا للتناقضات الفكرية والمفارقات السياسية، فثورة أكتوبر من حيث القاعدة/ الجماهير، كانت تعبيرا عن الأشواق للتغيير بتناغم مع المشهد العالمي، ومن حيث القمة/ زعماء الأحزاب التقليدية وأصحاب الامتياز (غير المهمشين)، لم تكن سوى إعلان لمفارقه السودان لأشواق جماهيره وتناغمه مع المشهد العالمي، منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا.

تقدم الورقة تحليلا وتعليلا في هذا الاتجاه، وتخلص إلى أن ثورة أكتوبر برغم اختطافها وعدم نجاحها في تحقيق التغيير، سوى تغيير النظام العسكري، إلا أنها عبّرت عن قوة اجماع الجماهير على إرادة التغيير، كما أنها تركت إرثا ثوريا ينتظر الاكتمال والتطوير لفكر التغيير وطريقة تحقيقه.

إن مجتمعات التعدد الثقافي، كحال السودان، عصية على الإدارة والبناء والتعايش، في ظل غياب الحقوق المستحقة: الديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان. كما أن تحقيق التسوية الوطنية فيها، عبر منهج توقيع الاتفاقيات، الذي تبع اختطاف ثورة أكتوبر، ولا يزال مستمرا، ما هو إلا ترميم لبناء متهالك، في ظل غياب الحقوق المكتسبة. فلا سبيل لتلك المجتمعات لانتزاع تلك الحقوق سوى الثورة الشعبية. إن مغذيات الثورة الشعبية وأسبابها في السودان، اتسعت وتعمقت الآن، أكثر من أي وقت مضى، وتسربت إلى وعي الجماهير، بمعزل عن الأوصياء على العقول، ولهذا فنحن الآن على مشارف انفجار «الثورة الكبرى». ولهذا جاءت خاتمة الورقة موسومة بـ «نحو الثورة الكبرى: ثورة العقول» — وهي ثورة ستشتعل في عقول الجماهير، هدفها التغيير الشامل والجذري، ولا يفصلنا عنها، سوى لحظة الاجماع، وقيام المثقفين بواجبهم نحو إشعالها في عقول الجماهير، وهذا ما سيحدث قريبا، لاريب في ذلك.

وتتهيكل الورقة حول ستة محاور أساسية هي طبيعة ثورة أكتوبر، وثورة أكتوبر ومناخ عقد الستينيات في العالم، وقضية الجنوب وملاقاة الآخر، ومواقف النخبة السياسية، والكبوات الكبري التي تعرضت لها الثورة، ثم خاتمة تركّز على موضوع الثورة القادمة.

ثورة أكتوبر: التفرد والتوقيت

اندلعت ثورة أكتوبر في السودان عام 1964، بعد ثمانية أعوام من إعلان استقلاله في يناير 1956، من الحكم الاستعماري البريطاني المصري الذي بدأ في عام 1898، وبعد ستة أعوام من الحكم العسكري الذي جاء بعد حكم ديمقراطي استهل به السودان صبح الدولة الوطنية ما بعد الاستعمار. إن قيمة ثورة أكتوبر لا تكمن في كونها ثورة شعبية سلمية عزلاء، نجحت، بحكم التوق للديمقراطية، في تغيير حكم عسكري، فحسب، وإنما في قوة إجماع الجماهير على إرادة التغيير، «إذ قد تم التغيير بالقوة بغير عنف»،[1] فاستطاعت الجماهير السودانية بثورتها وتوقيت اندلاعها، أن تسنّ سنة جديدة تفردت بها، وعبّرت بها عن انسجامها مع مكونات السودان وتركيبته المتنوعة، وانحازت بها إلى دعوات التحرر الوطني في أفريقيا، واتصلت عبرها بمشهد انتصار حركة الحقوق المدنية في أمريكا، وبلحظات الاعتراف العالمي بالتعدد الثقافي،

واستيعابه في الدساتير القومية. لقد استطاعت الثورة أن تتخلص من حكم عسكري بدأ منذ يوم 17 نوفمبر 1958، بقيادة الفريق إبراهيم عبود في وقت شاعت فيه الانقلابات العسكرية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ولم تسلم منها في أوروبا حتى اليونان، موطن الديمقراطية. فما من حكم عسكري، إذا حدث له تغيير وقتئذ، إلا وتغيّر بحكم عسكري آخر، مثلما حدث في سوريا والعراق. مثّلت ثورة أكتوبر سنّة جديدة في ملاحظات وتقييم بعض المثقفين من غير السودانيين. يقول الأستاذ محمود محمد طه: «ثورة أكتوبر لم تقيّم ونعتقد أنها في سبيلها إلى أن تقيم...، ما من شك أن بعض الملاحظات وردت عنها، ... بعض البعثين العرب اللبنانيين قالوا:... بثورة أكتوبر، الشعب السوداني سنّ سنّة جديدة، ونرجو أن تتابع الشعوب الأخرى في هذه السنّة الجديدة... وبعض المراقبين الذين تكلموا عن [الشعب السوداني] في ثورة أكتوبر قالوا انه معلم للشعوب».[2]

إن اندلاع ثورة أكتوبر في السودان، بهذا التفرد في ذلك التوقيت وبلا عنف، لم يكن أمرا منبتا عن مكونات السودان وتركيبته المتنوعة، والحاملة للقابلية للثورة، كما لم تكن أشواق الجماهير السودانية بمعزل عن مناخ ستينيات القرن الماضي في المشهد العالمي

ثورة أكتوبر ومناخ عقد الستينيات من القرن الماضي في العالم

لم تكن أسباب اندلاع ثورة أكتوبر بمعزل عن مناخ عقد الستينيات من القرن الماضي في العالم حيث انتصار حركة الحقوق المدنية، والتي تبعها الاعتراف بالتعدد الثقافي والتشريع له، إلى جانب ازدهار حركات التحرر الوطني في أفريقيا، وتمدّد خطاب القومية العربية. لقد برز مفهوم التعدّد الثقافي لأول مرة، إلى الوجود، غداة الحرب العالمية الثانية ومع إنشاء منظومة الأمم المتحدة.[3] ودخل مصطلح التعددية (pluralism) للتداول في حقل الدراسات الإثنية والسياسية عقب الحرب العالمية الثانية من قبل جون فيرنفال (J. S. Furnivall)، وقد استوحى ذلك من واقع دراساته عن بلدان جنوب شرق آسيا، ولا سيما بورما وجاوا.[4] ثم بدأ الاهتمام السياسي بالإثنيات في عقد الستينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، عقب انتصار حركة الحقوق المدنية التي فجرها الأمريكيون المنحدرون من أصل أفريقي.[5] كذلك أفسح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في عام 1948، الطريق إلى صدور معاهدتين دوليتين أجيزتا في عام 1966، عالجت الأولى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما عالجت الثانية الحقوق المدنية والسياسية، وكلا المعاهدتين تؤكدان مبدأ حق تقرير المصير كمبدأ عالمي وتدعوان الدول الأعضاء إلى الدعوة

لتحقيق مبدأ تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة.[6] تبع كل ذلك أن زاد الاهتمام بالإثنيات والتنوع العرقي والثقافي وأصبح في مقدمة هموم أهل السياسة في الولايات المتحدة الأميركية، سواء في التعليم بلغات المجموعات أو تشجيع نشر آدابهم وفنونهم وتاريخهم باعتبارها إضافة جديدة للثقافة الأمريكية.[7] ثم تطوّر مفهوم التعدد الثقافي (multiculturalism) ليشمل التعدد الديني وكريم المعتقدات والتعدد اللغوي والعرقي، ويتضمن تعدد تعبيرات الجماعة والمجتمعات عن ثقافاتها، وأشكال انتقال هذه الثقافات، بالمضامين الحاملة لها، المستمدة من الهويات الثقافية أو المعبّرة عنها.[8] تبع ذلك الاستيعاب للتعدد الثقافي في التشريعات ومواثيق الحقوق والحريات ثم وجد طريقه للدساتير القومية. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، مثّلت كندا منذ السبعينيات نموذجا آخر لاستيعاب التعدد الثقافي.[9]

لم يكن السودان عند اندلاع ثورة أكتوبر، بحكم مكوناته وإرثه التاريخي وموقعه الجغرافي في أفريقيا، بعيدا عن هذا المشهد العالمي والإقليمي. فالسودان يزخر بتعدد ثقافي، ليس له نظير في أفريقيا، بل إن تعدده الثقافي من حيث الأصالة والقدم بلا مثيل في العالم. يقول جوزيف أومارا وخديجة صفوت: «كان السودان معبرا عظيما للمسافرين منذ مينا موحد الوجهين القبلي والبحري ومؤسس الأسرة الأولى من الممالك القديمة (2925 ق.م.-2775 ق.م.) تقريبا — وقد بقي السودان ذلك المعبر العظيم من كل مكان إلى كل مكان من القارة الأفريقية وما ورائها — إن تلك الرحلات وموجات هجرة المسافرين المغامرين والغواريين والمكتشفين تركت أجزاء ثقافية منحت السودان تميزا وتعددا وغنى بلا مثيل، سوى ربما الولايات المتحدة؛ إلا أن الأخيرة لا تملك ادعاء أصالة تاريخ يعود إلى 3000 عام قبل الميلاد».[10] إن بلدا بهذا التعدد الثقافي نادر المثيل، لابد أن يكون منفتحا على التجارب العالمية في التعاطي مع أشواق مجتمعات التعدد الثقافي، خاصة مع ازدهار حركات التحرر الوطني في أفريقيا. فعند اندلاع ثورة أكتوبر، والتي كانت قضية الجنوب أهم أسبابها، لم يكن السودان بعيدا عن دعوات حركات التحرر الوطني الأفريقي، إن لم يكن ميدانا لحراكها وشريكا أصيلا في أشواقها، فهو قطر أفريقي في المقام الأول. ولقد نادت بعض القوى الوطنية إلى ضرورة النظر إلى آثار مشكلة الجنوب على حركات التحرر الوطني، ذلك لأن المحافظة على وحدة السودان ليست بقضية محلية. ففي فبراير 1956 أجاز المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوداني برنامج **سبيل السودان نحو تعزيز الاستقلال والديمقراطية والسلم**، وحدد الحكم الذاتي الإقليمي وسيلة لحل مشكلة الجنوب. وفي أكتوبر 1967 أجاز المؤتمر الرابع للحزب برنامجه للفترة

الجديدة التي أعقبت ثورة أكتوبر، وتحدث البرنامج عن مشكلة الجنوب ومكانة السودان العربية والإفريقية، قائلا: «وأخطر ما يواجه هذه القضية الهامة سياسة التفتيت التي سلكها الاستعمار في بلادنا الرامية لفصل الجنوب عن شماله. إن وحدة السودان ليست قضية محلية، بل لها أثر كبير بين حركتي التحرر الوطني العربية والأفريقية».[11] لقد شهد عقد الستينيات من القرن الماضي ازدهار حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، وقد كانت فترة انطلاقتها الأولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية.[12] قامت حركات التحرير الوطني الأفريقي في مواجهة الأشكال الاستعمارية والأشكال الأخرى لحكم الأقلية البيضاء. امتد النضال الثوري ضد بعض النظم الحاكمة الأفريقية؛ وقد شجب الثوار الأفارقة بعض الحكام بأنهم عملاء للاستعمار الجديد أو طغاة يفرضون حكما مركزيا على أقاليم كانت مستقلة أو كانت تتمتع بحكم ذاتي.[13] ففي النصف الأول من الستينيات انتقل الشعب الأرتيري إلى مرحلة الكفاح المسلح لتحقيق المصير والاستقلال. وذلك بعد أن ألغت إثيوبيا في 15 نوفمبر 1962 المؤسسات الفيدرالية وضمت أريتريا إلى إثيوبيا.[14] أيضا، ألقى قيام ثورة 23 يوليو 1952 في مصر بقيادة اللواء محمد نجيب، بظلاله على أفريقيا وعلى السودان بشكل خاص. فعند قيام ثورة 23 يوليو لم تكن في أفريقيا سوى ثلاث دول فقط مستقلة وهي: إثيوبيا ومصر وليبيريا.[15] ما لبث أن خلف جمال عبد الناصر اللواء محمد نجيب، في قيادة الثورة ورئاسة مصر في عام 1954، فكان انطلاق الخطاب العروبي القومي، وكان صيت عبد الناصر الزعيم العربي الداعي لتحقيق القومية العربية. ألقت ثورة 23 يوليو بظلالها وآثارها على كل أفريقيا: حركات التحرر، وتمدد ثقافة الثورات العسكرية التي غشيت الكثير من دول أفريقيا، وتفجير خطاب القومية العربية، والاستقطاب العروبي.

شهد عقد الستينيات كذلك وفي مايو 1963 إعلان رؤساء الدول والحكومات الأفريقية ــ وكان إبراهيم عبود من بينهم ــ عن مولد منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي منذ يوليو 2002). ولقد أثار قيام المنظمة تساؤلا حول مفهومها لمبدأ تقرير المصير، إذ بدا أن إعلانها مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها واستقلالها، وإبقائها على الحدود القائمة وقت استقلال الدول الأفريقية، قد استبعد من مبدأ تقرير المصيرحق الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية في الانفصال عن دول قائمة ــ وذلك لأن حق الانفصال هذا يتعارض مع تطلعات القارة للوحدة، ولأن تطبيقه سيؤدي في نهاية الأمر إلى تفتيت القارة إلى دويلات تعوزها المقومات السياسية والاقتصادية.[16] وحذر بعض الثوار الأفارقة عند تأسيس منظمة الوحدة

الأفريقيـة، والتـي خرجـت إلى حيـز الوجـود بفضـل لجنـة تحريـر المسـتعمرات الأفريقيـة التـي كانـت تمـارس عملهـا مـن مركـز رئاسـتها في دار السـلام بتنزانيـا، مـن أن تلـك المنظمـة يمكـن أن تتحـول إلى شـكل مـن أشـكال النقابـة التـي يتحكـم فيهـا أصحـاب السـلطة الذيـن يناضلـون مـن أجـل أن يدعـم بعضهـم بعضـا كـي يتسـنى لهـم في النهايـة مقاومـة التيـارات الشـعبية.[17]

الشـاهد أن السـودان في عقـد السـتينيات مـن القـرن المـاضي، كان أكثـر اتصالا بالمشـهد العالمـي، وعمقـه الأفريقـي، الأمـر الـذي أسـهم، إلى جانـب المعطيـات المحليـة ومنـاخ السـتينيات في السـودان، في القابليـة للثـورة.

مناخ ستينيات القرن العشرين في السودان

بـدأ عقـد السـتينيات في السـودان مـع زيـادة قبضـة الحكـم العسـكري، وظـلال انتصـار حركـة الحقـوق المدنيـة، وتجـدد وتوسـع أسـئلة الهويـة، بمنـاخ الثـورة والتـوق للديمقراطية وأشـواق التغيـير والاتصـال بالمشـهد العالمـي، بيـد أنـه، وبرغـم انـدلاع الثـورة، انتهـى عقـدا للكبـوات الكـبرى التـي تجلـت في المفارقـات الفكريـة والتناقضـات السياسـية، والتـي تحكمـت نتائجهـا في مسـار السـودان السـياسي والفكـري منـذ ذلـك الوقـت وحتـى تاريـخ اليـوم.

لقـد شـهد السـودان عقـب نيلـه الاسـتقلال عـام 1956، وانتمائـه لجامعـة الـدول العربيـة، حـراكا واسـعا عـن مسـتقبل الثقافـة العربيـة في السـودان فصـدر العديـد مـن الكتـب والمقـالات في الدوريـات المحليـة ومجلـة المعهـد العلمـي بـأم درمـان، في الوقـت الـذي أقـرّت فيـه اللجنـة القوميـة للدسـتور في يـوم 8 فبرايـر 1957، الإسـلام دينا رسـميا للدولـة، والشريعـة الإسـلامية مصـدرا أساسـيا مـن مصـادر التشريـع.[18] كـما شـهد عقـد السـتينيات إنتاجـا فكريـا ضخـما وحركـة أدبيـة ونقديـة واسـعة وتجديـدا لسـؤال الهويـة، فـبرزت تيـارات نقديـة مثـل تيـار الغابـة والصحـراء الـذي نحتـه الشـاعر النـور عثـمان أبكـر، وتبلـورت فكرتـه في ألمانيـا، وكان مـيلاده الحقيقـي في منـزل محمـد عبـد الحـي الـذي خـرج إلينـا في عقـد السـتينيات بقصيدتـه «العـودة إلى سـنار». كتـب الشـاعر محمـد المكـي إبراهيـم عـن منـاخ ألمانيـا في السـتينيات وهـو يتحـدث عـن «التاريـخ الشـخصي للغابـة والصحـراء» قائـلا: «تميـزت ألمانيـا السـتينيات بـروح النـدم والتكفـير عـن خطاياهـا في الحـرب الأخـيرة، وانسـياقها وراء الدعايـة العنصريـة التـي جعلتهـا تحـارب العـالم أجمـع، وتتـصرف باحتقـار نحـو كل الأعـراق والأجنـاس... وكان ثمـة أنـاس لطيفـون خرجـوا مـن تحـت أنقـاض الحـرب يريـدون أن يعرفـوا إذا كنـت زنجيًّـا مـن إفريقيـا أم عربيًّـا مـن الـشرق الأوسـط...»[19] كـما شـهد العقـد قيـام تجمعـات مدنيـة قويـة ومؤثـرة مثـل: نـادي

السينما وقيام المسرح الجامعي والذي أسّس فيما بعد لقيام المسرح القومي الحديث بأم درمان، وقيام تجمع الكتّاب والفنانين التقدميين «أبادماك»... إلخ.[20] استمر ذلك الحوار عن مستقبل الثقافة العربية والهوية وتوسّع مع تمدّد خطاب القومية العربية، واتخذ أشكالا مختلفة مع تفاقم قضية الجنوب وسياسة الحسم العسكري التي اتبعها النظام العسكري، ومع ميلاد حركة الأنيانيا عام 1963.[12] كما شهد العقد طرح مسألة العلاقة بين الدين والدولة، بصورة أكثر جدية وأكثر تحديدا من ذي قبل. وبدأ الحوار حول علمانية الدولة أو إسلامية الدستور.[22] كما شهد العقد تحوّل المعهد العلمي بأم درمان «أزهر السودان» إلى جامعة أم درمان الإسلامية. وشهد العقد أيضا بداية البث التلفزيوني من أم درمان، وتعديل مكتب محفوظات السودان — وهي تسمية الاستعمار البريطاني — إلى دار الوثائق المركزية في عام 1965(لتصبح بموجب تعديل القانون عام 1982 دار الوثائق القومية).[23]

كما شهد عقد الستينيات رئاسة الصادق المهدي للجبهة القومية المتحدة (1961– 1964) خلفا لوالده الصديق. ثم انتخب الصادق رئيسا لحزب الأمة في نوفمبر 1964. وشهد العقد اندماج حزب الشعب الديمقراطي برئاسة الشيخ علي عبد الرحمن الأمين مع الحزب الوطني الاتحادي في عام 1965، وتم تكوين الحزب الاتحادي الديمقراطي، برئاسة إسماعيل الأزهري، وأصبح الشيخ على نائبا للرئيس.[24] كما برزت إلى حيز الوجود جبهة الميثاق الإسلامي كتنظيم يدعو إلى إقامة جمهورية إسلامية على أساس دستور إسلامي.[25] وأصبح الدكتور حسن عبد الله الترابي أمينا عاما له، بعد أن عاد للسودان من بعثته الدراسية بفرنسا.

أيضا شهد عقد الستينيات كتابات واسعة عن قضية الجنوب، شرارة ثورة أكتوبر، من قبل قادة الأحزاب السودانية والمثقفين، وهو شيء جديد لدى بعض الأحزاب والمثقفين. ففي أبريل من عام 1964م كتب الصادق المهدي **مسألة جنوب السودان**. كما نشر الحزب الشيوعي السوداني قبل عقد الستينيات العديد من الكتابات والبيانات عن مشكلة الجنوب. ففي نهاية عام 1955 أصدر صحيفة **أدفانس** كمنبر ديمقراطي جماهيري لمعالجة قضايا الجنوب. ونشر وثيقة عن مشكلة الجنوب في مؤتمره الثالث في فبراير 1956. كما نشر جوزيف قرنق، وهو من طلائع الشيوعيين الجنوبيين، كتيبا بعنوان **مأزق المثقف الجنوبي**، ونشر عبدالخالق محجوب، سكرتير الحزب الشيوعي، مقالات في **صحيفة الأيام** في صيف 1964 عن مشكلة الجنوب،[26] كما نشر في إطار تبني الحزب الشيوعي للإضراب السياسي العام في صيف 1961 لإسقاط النظام العسكري، كتابا في عام 1963 بعنوان **نحو إصلاح**

الخطأ في العمل الجماهيري،[27] وغيرها. كذلك كان الحزب الجمهوري، من أوائل الأحزاب السودانية، التي أولت قضية الجنوب اهتماما خاصا وباكرا، فقد تناول الحزب قضية الجنوب في أكتوبر عام 1945 ضمن كتاب نشره بعنوان **السفر الأول،**[28] كما أصدر في يوم 21 يناير 1946 منشورا بعنوان «مشكلة الجنوب (1)»، وفي يوم 11 فبراير 1946، منشورا بعنوان «مشكلة الجنوب (2)»، وفي 10 سبتمبر 1955 نشر بيانا عن حوادث الجنوب،[29] ونشر في عام 1964 بيانا بعنوان «مشكلة الجنوب»،[30] وبيانا آخر بعنوان «ومشكلة الشمال».[31] هذه مجرد نماذج فقط لتعطي تصورا عن طبيعة الحراك وحجمه. تبع ذلك، خاصة بعد ثورة أكتوبر، انفتاح الأكاديميا السودانية على مشكلة الجنوب فصدرت العديد من الدراسات التي تناولتها.

قضية الجنوب والثورة: الجماهير والخروج من الذات لملاقاة الآخر

بالرغم من أن هناك عدة عوامل تداخلت في أسباب اندلاع ثورة أكتوبر، منها: مصادرة الحكومة العسكرية للحريات الأساسية، وفشلها في معالجة المشاكل الاقتصادية والسياسية، وعدم ارتكاز الحكم على قاعدة شعبية،[32] إلا أن أهم الأسباب، هي مشكلة الجنوب، التي كانت من أكبر مظاهر فشل الحكم العسكري.[33] لقد أذكت مشكلة الجنوب ثورة أكتوبر،[34] ومثّلت أهم مغذياتها، وهي أعظم معالم التعدد الثقافي في السودان، وظلت كذلك ذريعة لكل الانقلابات العسكرية وحتى الانقلاب الأخير عام 1989. لقد وفّر الجنوب شرارة الانفجار للغضب الشعبي ضد النظام العسكري،[35] فعبرت الجماهير السودانية عبر الثورة عن رفضها لسياسة الحسم العسكري في الجنوب، واستعدادها للخروج من الذات لملاقاة الآخر. فقد كانت سياسة الحكم العسكري تجاه الجنوب قائمة على قهر وكبت المعارضة واعتماد مبدأ الحل العسكري. كما أُعلنت سياسة نحو الجنوب تقوم على فرض الإسلام واللغة العربية، إذ قام النظام العسكري من وراء الستار بتشجيع محاولات للتبشير الإسلامي غير مدروسة،[36] كما أصدر قانون الجمعيات التبشيرية عام 1962 وطرد المبشرين بدعوى تدخلهم في شؤون السودان الداخلية وفي إذكاء الحرب الأهلية والصراعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين،[37] الأمر الذي ضاعف من معارضة الجنوبيين بوجه عام، ومن ثم هجر كثير من المستنيرين منهم الوطن إلى الأقطار الأفريقية المجاورة ليمارسوا نشاطهم السياسي. وازداد عدد اللاجئين الجنوبيين في يوغندا والكونغو وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى. واستطاعوا أن يؤسسوا هناك تنظيمات سياسية مستقلة. ونجحوا في تلقي إعانات مادية من الإرساليات التبشيرية وتعاطفت معهم جماعات أخرى. وأخذ تنظيم اللاجئين السياسيين يدعو إلى فصل المديريات

الجنوبية عن الشمال وتأسيس دولة مستقلة في الجنوب.[38] وفي 1963 وُلد التنظيم العسكري للأنيانيا القائم على فكرة العنف والمعارضة المسلحة. مع قيام حركة الأنيانيا في جنوب السودان واندلاع الكفاح المسلح للشعب الأريتري بدأ التوتر والتأزم في العلاقات السودانية-الإثيوبية. يضاف إلى ذلك أن أقاليم دارفور والبجة وجبال النوبة طالبت، بعضها منذ الخمسينيات، بالتعبير عن ذاتها وتطلعاتها في إطار نظام إقليمي. فقد أفضى التخلف والإهمال والتوزيع غير المتوازن للسلطة والثورة إلى قيام جبهة تنمية دار فور واتحاد جبال النوبة ومؤتمر البجة.[39] مع تطور الأوضاع في هذه الأقاليم وبلوغ مشكلة الجنوب بحلول عام 1964 أبعادا خطيرة وجديدة، غدت وحدة القطر في خطر.[40] كما أخذت القضية بعدا إقليميا، وقدرا كبيرا من التدويل. ساهمت كل هذه المعطيات في تغذية مناخ الثورة وخروج الجماهير.

كانت بداية الثورة في مساء 21 أكتوبر، حيث أقام طلاب جامعة الخرطوم ندوة لمناقشة تطورات الحرب الأهلية، فواجهت السلطات ندوة الطلاب بقوات شرطة الطوارىء بهدف إيقافها، ولكن الطلاب رفضوا وواصلوا ندوتهم.[41] هاجمت الشرطة الندوة، ووقع صدام أدى إلى مقتل الطالب أحمد قرشي طه وجرح كثيرين وإصابة آخر بجروح خطيرة.[42] كان استشهاد القرشي الشرارة. وتحوّل تشييع جثمانه في صباح اليوم التالي إلى مظاهرة سياسة قادها أساتذة الجامعة وطلابها وانضمت إليهم المنظمات الأخرى.[43] تطورت الأحداث حتى جاء إعلان الإضراب السياسي العام. وتكوّنت في الحال جبهة الهيئات من المحامين والقضاة وأساتذة الجامعة والنقابات المهنية والعمالية. وشهدت الفترة من 24 حتى 26 أكتوبر اتساع الإضراب السياسي الذي بلغ قمته بدخول عمال السكة الحديد، وتحرّك الضباط الأحرار ورفضهم نزول الجيش للشارع لضرب المتظاهرين، وضغطهم على الرئيس عبود ليحل المجلس الأعلى — وكانت تلك نقطة حاسمة في مسار الثورة. وفي مساء 26 أكتوبر أعلن حلّ المجلس العسكري. وهكذا سقط الحكم العسكري بعد ستة أيام من الصراع الضاري.[44]

تولت جبهة الهيئات مع الجبهة الوطنية التي كونتها الأحزاب، قيادة الأحداث والتفاوض مع القيادات العسكرية لتسليم السلطة للمدنيين. ووضعت «ميثاق أكتوبر». وتشكلت حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة. وفي أول خطاب له في 10 نوفمبر 1964 عن قضية الجنوب، أعلن سر الختم الخليفة رئيس الوزراء أن حكومته تعتقد اعتقادا راسخا أن القوة ليست حلا لمشكلة الجنوب، وتشعر بأن استعمال القوة قد زادها تعقيدا. ثم قال إن حكومته «تعترف بكل شجاعة ووعي

بفشل الماضي وتواجه صعوباته، كما أنها تعترف بالفوارق الجنسية والثقافية بين الشمال والجنوب التي تسببت فيها العوامل الجغرافية والتاريخية».[45] وعلى أساس الاعتراف بمثل هذه العناصر في المشكلة، أعلن رئيس الوزراء أن حكومته تنوي اتخاذ سياسة تهدف إلى إعادة الثقة في الجنوب، وستأخذ بعين الاعتبار آراء المثقفين من أبناء الجنوب. ومن ثم فتحت حكومة أكتوبر الانتقالية قنوات اتصال مع القيادات الجنوبية بالخارج وأعلنت في 10 ديسمبر 1964 العفو عن جميع السودانيين الذين هاجروا للخارج من أول يناير 1955. وتبنت الحكومة اقتراح حزب سانو بالدعوة إلى مؤتمر مائدة مستديرة للنظر في موضوع العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب.[46]

عُقد مؤتمر المائدة المستديرة حول جنوب السودان من السادس عشر إلى التاسع والعشرين من شهر مارس عام 1965، وهو بمثابة «أول محاولة سودانية جادة للبحث عن السلام»،[47] برئاسة مدير جامعة الخرطوم، الدكتور النذير دفع الله، وثمانية عشر ممثلا عن الأحزاب السياسية الشمالية، وأربعة وعشرين من السياسيين الجنوبيين.[48] وبحضور مراقبين من يوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ومصر ونيجيريا والجزائر. وحددت أهداف المؤتمر فيما يلي: «بحث مسألة الجنوب بغرض الوصول إلى اتفاق يكفل المصالح الإقليمية للجنوب كما يكفل المصالح القومية للسودان».[49] لم يتمكن مؤتمر المائدة المستديرة من الوصول إلى قرار إجماعي حول المسائل الإدارية والدستورية. كتب يوسف محمد علي، عضو سكرتارية المؤتمر ورئيس لجنة الاثنى عشر، قائلا: «وتكشف وقائع جلسات المؤتمر أن البداية لم تكن مشجعة بل كانت على العكس تنذر بالفشل. وأمكن بعد جهد الاتفاق على تكوين لجنة للمتابعة— هي لجنة الاثني عشر»،[50] التي أسندت إليها مهمة البحث عن حل في ذلك الخصوص.[51] وفي البيان الختامي الذي أصدره المؤتمر، أكد ممثلو الأحزاب والهيئات على حتمية المصالحة الوطنية. وجاء في البيان أن المؤتمر نجح في تهيئة الفرصة للزعماء السياسيين للالتقاء لأول مرة منذ سنوات في جو ودي لتبادل وجهات النظر حول قضية جنوب السودان. وتبنى المؤتمر بالإجماع سياسات تهدف إلى تطوير الجنوب وتطبيع الأحوال فيه.[52] لاحقا رفعت لجنة الاثنى عشر، التي كلفها المؤتمر بدراسة الهيكل الدستوري والإداري الذي يكفل المصلحة الخاصة للجنوب وكذلك المصلحة العامة للسودان، تقريرها إلى رئيس الوزراء الصادق المهدي في 26 يونيو 1966. وقد وقعت على التقرير جبهة الجنوب، وحزب سانو، وحزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وجبهة الميثاق الإسلامي، وجبهة الهيئات. وكان حزب الشعب الديمقراطي والحزب الشيوعي قد انسحبا من اللجنة بحجة استمرار أعمال العنف

في الجنوب.[53] ومثلما أخفق المؤتمر كذلك كان مصير لجنة الاثني عشر. تبع ذلك أن عُقد في أكتوبر 1966 وبمبادرة من رئيس الوزراء آنذاك الصادق المهدي مؤتمر الأحزاب السودانية برئاسة محمد صالح الشنقيطي.[54] كان من المفروض بمقتضى البيان الختامي لمؤتمر المائدة المستديرة دعوة المؤتمر للانعقاد مرة ثانية، ولكن الأحزاب الشمالية والجنوبية اتفقت على أنه لا ضرورة لذلك وقررت رفع تقرير لجنة الاثني عشر ونتائج أعمال مؤتمر الأحزاب إلى اللجنة القومية للدستور التي بدأت أعمالها في فبراير 1967 فوضعت مشروع دستور السودان الدائم أمام الجمعية التشريعية في 15 يناير 1968.[55] وكان ذلك الدستور أحد الكبوات الكبرى التي قادت إلى نسف السلام والاستقرار ووحدة البلاد.

القادة والعبث بإرادة الجماهير والفوضى الدستورية

إن ثورة أكتوبر دشنت صراعا مكشوفا بين قوى الحداثة والتجديد مقابل القوى الرجعية التقليدية المحافظة. وحملت شعارات أكتوبر مبادئ ومطالب لدولة ديمقراطية حديثة بدءا من قانون انتخابات جديد وممثل للتطلعات مرورا بالوحدة الوطنية وحل مشكلة الجنوب ثم إلغاء الإدارة الأهلية، نهاية بالتنمية المستقلة.[56] لقد ثارت الجماهير من أجل استعادة الديمقراطية، وضد سياسة الحسم العسكري في جنوب السودان، وهي تتشوق لتحقيق التسوية الوطنية وبناء الوحدة. كان مؤتمر المائدة المستديرة فرصة عظيمة للانحياز لمبادئ ثورة أكتوبر وأشواق الجماهير في تحقيق التسوية الوطنية وبناء الوحدة، غير أن حكومة الأحزاب التقليدية نكصت بعهدها في تطبيق توصيات المؤتمر، وعاد قادة التمرد لممارسة القتال، وتفاقمت حالة الحرب الأهلية بعد المجازر الجماعية للجنوبيين في واو وجوبا.[57] أكثر من ذلك أن الأحزاب التقليدية كلها لم تكن تعمل على تحقيق مبادئ أكتوبر، بل إنها بلا استثناء عملت على اجهاض ثورة أكتوبر.[58] فقد تآمرت على سر الختم الخليفة رئيس مجلس الوزراء، فقدم في يوم 18 ديسمبر 1965 استقالته بعد أن وجد نفسه عاجزا عن إيجاد الحلول للمسائل المتنازع عليها.[59] ونتج عن ذلك التآمر الفوضى الدستورية والتلاعب في قانون الانتخابات. ولقد لخص الأستاذ محمود محمد طه مجمل الوضع عندما قال: «وما كان للأحزاب السلفية أن تبلغ ما أرادت لولا أن الثوار قد بدا لهم أن مهمتهم قد أنجزت بمجرد زوال الحكم العسكري، وان وحدة صفهم، قد استنفدت أغراضها».[60]

الشاهد أن الأحزاب التقليدية تمكنت، في سبيل تحقيق مصالحها الضيقة مع عدم الوعي أو عدم الرغبة في التغيير الشامل والجذري، من العبث بإرادة الجماهير

ومبادىء ثورة أكتوبر، ففارقت أشواق الجماهير نحو التغيير في اتجاه انتصار الحقوق المدنية والاعتراف بالتعدد الثقافي والتحول الديمقراطي. كما خلقت الأحزاب التقليدية حالة من الفوضى الدستورية، جاءت بكبوات كبرى سياسية وفكرية، فأسست لسوابق ظل السودان يعاني، ولايزال، من آثارها ونتائجها، بل قسمته وجعلته يعيش في مناخ من التشظي والتفتت.

خيانة مبادىء الثورة والكبوات الكبرى

الكبوة السياسية: حل الحزب الشيوعي السوداني

لقد تم حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه المنتخبين بعد سلسلة من الإجراءات تم بناء عليها تعديل الدستور: «فقد عُدّل الدستور مرتين للتمكين للحكم الطائفي في الاستمرار: مرة ليتمكن أزهري من أن يكون رئيسا دائما لمجلس السيادة، في إطار الاتفاق بين الحزبين على اقتسام السلطة.. ومرة أخرى لحل الحزب الشيوعي، وطرد نوابه من الجمعية التأسيسية.. فقد عدلت الجمعية التأسيسية المادة 5/ 2 من الدستور، والتي تعد بمثابة روح الدستور.. وهي المادة التي تنص على الحقوق الأساسية، كحق التعبير، وحق التنظيم».[61] تقدمت الحكومة في جلسة 8 ديسمبر 1965 بمشروع قانون حل الحزب الشيوعي. وحددت جلسة يوم 9 ديسمبر موعدا للقراءة الثانية وقدم للقراءة الثالثة وأجيز في نفس الجلسة، ونشر بغازيتة حكومة السودان بتاريخ 9 ديسمبر 1965. رفع الحزب الشيوعي السوداني قضية إلى المحكمة العليا[62] للطعن في قرار الحل وعدم دستوريته. ولما «حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية ذلك التعديل (مجلة الأحكام القضائية 1968) أعلن رئيس الوزراء آنذاك، السيد الصادق المهدي «أن الحكومة غير ملزمة بأن تأخذ بالحكم القضائي الخاص بالقضية الدستورية»... فتعرض القضاء السوداني بذلك لصورة من التحقير لم يتعرض لها في تاريخه قط!! ولما رفعت الهيئة القضائية مذكرة إلى مجلس السيادة تطلب فيها تصحيح الوضع بما يعيد للهيئة مكانتها (الرأى العام 27/ 12/ 1966) وصف مجلس السيادة حكم المحكمة العليا بالخطأ القانوني (الأيام 20/ 4/ 1967). فاستقال رئيس القضاء السيد بابكر عوض الله، وقد جاء في الاستقالة: «إنني لم أشهد في كل حياتي القضائية اتجاها نحو التحقير من شأن القضاء، والنيل من استقلاله كما أرى اليوم.. إنني أعلم بكل أسف تلك الاتجاهات الخطيرة عند قادة الحكم اليوم، لا للحد من سلطات القضاء في الدستور فحسب، بل لوضعه تحت إشراف الهيئة التنفيذية» — وهذه صورة ناصعة لفشل التجربة الديمقراطية في بلادنا، مما حولها إلى دكتاتورية مدنية — إن قصور تجربتنا الديمقراطية مرده

الأساسي إلى قصور الوعي — وعي الشعب، ووعي القلة التي تحكم الشعب — مما أفرغ مدلول كلمة الديمقراطية من محتواها.. هذا وفشل الديمقراطية في ظل البلاد المتخلفة أدى إلى الانقلابات العسكرية، في كل مكان، في النصف الأخير من هذا القرن وليس في الانقلابات العسكرية حل».[63]

تبع ذلك حل الجمعية التأسيسية وتمت الدعوة لانتخابات عامة مع استبعاد دوائر الخريجين التي كان يسيطر عليها الحزب الشيوعي السوداني. وقدمت الحكومة حججا لذلك. يقول إبراهيم محمد حاج موسى: «إن هذه الحجج لم تكن الدافع لإلغاء دوائر الخريجين، ولكن الدافع الوحيد هو أن التجربة الأخيرة لدوائر الخريجين في انتخابات سنة 1965 أعطت الأحزاب السياسية درسا قاسيا وأظهرت مدى انصراف الخريجين عن هذه الأحزاب ومناصرتها، حيث لم ينل حزب الأمة أي مقعد في هذه الدوائر الخمسة عشرة، كما أن الحزب الوطني الاتحادي لم ينل إلا مقعدين، في حين حصل الحزب الشيوعي السوداني على 11 مقعدا. فخشية من أن يحتل الشيوعيون هذه المقاعد مرة أخرى، عملت الحكومة الإئتلافية على استبعاد دوائر الخريجين».[64]

وفي تناقض عجيب مع قرار حل الحزب الشيوعي، تأتي نتائج انتخابات عام 1968 — فيفوز عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي في دائرة أم درمان جنوب ليكون نائبا برلمانيا عن دائرة جغرافية، وليست دائرة من دوائر الخريجين، ويسقط الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، في دائرة كوستي الجنوبية، ويسقط حسن الترابي، الأمين العام لجبهة الميثاق الإسلامي، في دائرة المسيد.[65]

من المهم الإشارة إلى أنه على إثر حادثة حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان، قامت أقوى محاولة لبناء سلطة المثقف، كان ذلك يوم أن وُلد «المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية». كان تأسيس المؤتمر، فور إذاعة خبر قرار الجمعية التأسيسية (البرلمان) بحل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان، جاء النداء من اتحاد طلاب جامعة الخرطوم لعقد مؤتمر بدار الاتحاد لكافة المنظمات الديمقراطية تحت شعار «الدفاع عن الديمقراطية». استجابت التنظيمات والهيئات، فوُلد في نوفمبر 1965 «المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية» والذي ضم 32 تنظيما ومنظمة.[66] لقد كانت بحق هبة قوية من أجل بناء سلطة للمثقفين، وإن لم تأت ثمارها بعد.

الكبوة الفكرية: مهزلة محكمة الردة نوفمبر 1968

في نهار يوم الاثنين 18 نوفمبر 1968م، شهدت سماء الخرطوم ولأول مرة في تاريخ السودان، صدور حكم شرعي بردة مفكر إسلامي. صدر الحكم الشرعي من محكمة الخرطوم العليا الشرعية، وهي محكمة غير مختصة. حكمت المحكمة غيابيا على الأستاذ محمود محمد طه رئيس الحزب الجمهوري بأنه مرتد عن الإسلام وأمرته بالتوبة عن جميع الأقوال والأفعال التي أدت إلى ردته.[67] لقد صدر الحكم بالردة عن الإسلام، في حق الأستاذ محمود محمد طه، في ظل نظام ديمقراطي وبتحالف واسع بين الأحزاب التقليدية ورجال الدين والفقهاء والقضاة الشرعيين. وفي مفارقة عجيبة كان ثلث أعضاء مجلس الوزراء في حكومة ذلك النظام الديمقراطي من أوائل قانونيي السودان ومحامييه وقضاته. فقد تشكلت الحكومة من ثمانية وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي وستة وزراء من حزب الأمة واثنين من جبهة الجنوب.[68] كان مجلس الوزراء يتكون من ستة عشر وزيرا. كان محمد أحمد المحجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، قد درس القانون وعمل قاضيا واشتغل بالمحاماة منذ أربعينيات القرن الماضي. وكان الشيخ علي عبدالرحمن الأمين، نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، قد عمل بالقضاء الشرعي وكان وزيرا للعدل في الحكومة السودانية قبل الاستقلال. ومن الوزراء، إبراهيم المفتي، وزير الري والقوة الكهربائية المائية، الذي درس الحقوق وتم الاحتفاء به كأول محام سوداني يتخرج في أول مدرسة للحقوق في السودان، والرشيد الطاهر بكر، وزير الأشغال والعدل، الذي درس القانون وعمل بالمحاماة، وعبد الماجد أبو حسبو، وزير الإعلام والشؤون الاجتماعية، والذي تولى وزارة العدل أيام المداولات بشأن الدستور الإسلامي، وهو أيضا درس القانون.[69] لقد رسب القادة القانونيون في امتحان محكمة الردة، إذ ليس هناك وضع أمثل للقانونيين والمشغولين بالحقوق، لإسهامهم في بناء دولة القانون وترسيخ الثقافة القانونية وتمكينها ونشرها في المجتمع، من أن يكونوا في مواقع سيادية وفي ظل نظام ديمقراطي، بيد أن هذا لم يحدث.[0]

أما مواقف زعماء الأحزاب التقليدية من محكمة الردة في نوفمبر عام 1968، فقد عبر عنها كل من الصادق المهدي وحسن الترابي. ففي نوفمبر من عام 1968، علّق الصادق المهدي، رئيس حزب الأمة، على آراء الأستاذ محمود محمد طه ومحكمة الردة الأولى قائلا: «إن أفكار رئيس الحزب الجمهوري خارجة عن نطاق الدين والشريعة الإسلامية وإن التفكك والانحراف الذي تعيشه بلادنا هو الذي سهل من قبل لدعاوي الكفر والإلحاد أن تتفشى وإذا أردنا حقا القضاء على الردة والإلحاد

فيجب أن نسعى جميعا لإقامة دولة الإسلام الصحيحة».[71] وأضاف الصادق المهدي وهو يعلق على آراء الأستاذ محمود: «إن الوضع الحالي كله خارج الشريعة الإسلامية وهذا ما مهد قبلا لإعلان مثل هذه الأفكار والدعاوي الغريبة دون أن تجد من يردعها».[72] كما كتب حسن الترابي، الأمين العام لجبهة الميثاق الإسلامي، في يوم 29 نوفمبر عام 1968 مقالا بعنوان: «السياسة الصحيحة نحو محمود محمد طه وأضرابه» يقول فيه: «إن الانحراف الفكري لمحمود يوافق الاتجاه العام للحركات الشاذة في تاريخ الفكر الإسلامي وحاضره فهي نزعة للانفساخ من التزامات الدين وواجباته من الصلاة إلى الجهاد وهي جنوح لتحكيم الهوى وجعله فوق الرسالة بانكار السنة والتصرف بالتفسيرات الذاتية في آيات القرآن. وبها لا يعدو الدين أن يكون أداة لتسخير الاتباع لأهواء القائد وتقديسه بصورة عمياء كما نشاهد». ثم تناول الترابي في نفس المقال حكم المحكمة الشرعية الذي صدر يوم 18 نوفمبر 1968، بردة الأستاذ محمود عن الإسلام، قائلا: «أما حكم المحكمة الشرعية فقد اقتضاه اختصاص المحاكم بالأحوال الشخصية للمسلمين وضرورة الفصل في الصفة الدينية للمواطن لتنبني على ذلك أوضاعه القانونية الشخصية وهو حكم قد صدر في إجراءات قضائية رسمية». وأضاف الترابي قائلا: «ولعل ردة الفعل الهوجاء التي ظهرت من محمود خير دليل على أن الحكم قد كان له آثاره الفعالة في حصر المرض الذي يحاول محمود وأشياعه أن ينشروه. والذين تولوا مع محمود الحملة على القضاء الشرعي لا يقصدون أشخاص القضاة وإنما يهدف أغلبهم للنيل من الإسلام في كل مظهر من مظاهره بصورة منافقة ماكرة».[73]

مثّلت هذه المواقف أكبر دليل على غياب الورع الأخلاقي والخيانة لمبادىء ثورة أكتوبر. ويكفي أن نلفت انتباه القارىء للإطلاع على رأي الزعيمين المهدي والترابي اليوم بشأن الردة. فالآراء قد تبدلت تماما، والمواقف قد أختلفت كلية. الشاهد أن في رأي الترابي والمهدي بشأن الردة عام 1968 مقرونا برأيهما اليوم[74] دليل قوي عن أزمة الأخلاق في الفكر الإسلامي ودليل قوي كذلك عن محنة أهل السودان في زعمائهم ومفكريهم. إن تبديل الآراء وتغيير المواقف، كما تجلى في موقفي المهدي والترابي تجاه حكم الردة، يعبر بجلاء عن حالة اليتم الفكري واليتم القيادي التي تعيشها شعوب السودان والإسلام. بيد أن العزاء والمراهنة ستكون على تطور الوعي والذي هو في انديـاح الآن، ونمو الحس العدلي لدى الشعوب، الأمر الذي يؤدي إلى بناء الرأي العام الجديد، وبعث المعايير الأخلاقية في قراءة المواقف والوقائع، والمناداة بالحقوق الإنسانية، وتحرير الشعوب من

الأوصيـاء عـلى العقـول، عندهـا سـنكون نحـن في قلـب الثـورة الكـبرى — ثـورة العقـول.

الشـاهد أن محكمـة الـردة في نوفمـبر 1968، والتـي تمـت في عقـد السـتينيات، عقـب ثـورة أكتوبـر، بتآمـر واضـح ومكشـوف، مثلـت سـابقة خطـيرة أسسـت لعـدم الاسـتقرار وغيـاب الحريـة في السـودان. فقـد تـم اسـتدعاء تلـك المحكمـة، في ظـل قوانـين سـبتمبر 1983 (مـا سـمي بالشريعـة الإسـلامية) والتـي أدت إلى انهيـار اتفاقيـة أديـس أبابـا 1972، إلى محاكمـة ينايـر 1985 وتنفيـذ حكـم الإعـدام عـلى الأسـتاذ محمـود محمـد طـه في صبيحـة يـوم الجمعـة 18 ينايـر 1985. لقـد سـاهمت تلـك السـابقة وتنفيـذ حكـم الاعـدام فيـما بعـد، في أن يخسر السـودان وحدتـه واسـتقراره منـذ ذلـك الوقـت، وحتـى يـوم النـاس هـذا.

الكبوة الدستورية: الدستور الإسلامي 1968

برغـم أن أشـواق الجماهـير في ثـورة أكتوبـر، كانـت تعـبر عـن الخـروج مـن الـذات لملاقـاة الآخـر وهـي تحمـل أمـاني الوحدة مـن خلال رفضهـا للحسـم العسـكري لقضيـة الجنوب، كانـت الأحـزاب التقليديـة تعمـل عـلى النقيـض تمامـا، حيـث العمـل عـلى مـا يفتـت البلاد مـن خـلال الدعـوة للدسـتور الإسـلامي. فقـد طـرح مـشروع الدسـتور الإسـلامي وقـد أيدتـه حينهـا كل الأحـزاب الطائفيـة وجبهـة الميثـاق (الأخـوان المسـلمون)، وتحمسـت لـه جميعهـا. فبعـد إجـراء الانتخابـات العامـة في أبريـل 1968 أقـرت الجمعيـة التأسيسـية الجديـدة الاقـتراح بتكويـن لجنـة للدسـتور مـن أربعـين عضـوا مـن أعضـاء الجمعيـة، يترك لهـا تحديـد اختصاصاتهـا عـلى أن تكـون مسـودة الدسـتور التـي تـم وضعهـا سـنة 1967 هـي الأسـاس للمناقشـة.[75] وإذا مـا نظرنـا في مـداولات اللجنتـين كـما أوردهمـا يوسـف محمـد عـلي في كتابـه **السـودان والوحـدة الوطنيـة الغائبـة** نجـد أن هنـاك جهـودا كبـيرة بذلـت مـن قبـل بعـض أعضـاء اللجنتـين في سـبيل أن يكـون دسـتور السـودان دسـتورا إسـلاميا عـلى النحـو الـذي أرادتـه الأحـزاب التقليديـة. وقـد تصـدى فيليـب عبـاس غبـوش وأبيـل ألـير وعبـد الخالـق محجـوب وغيرهـم، لبنـود مـشروع الدسـتور الإسـلامي وقدمـوا اقتراحـات بتعديـل البنـود بـما يتسـق مـع مكونـات السـودان وتركيبتـه المتنوعـة وينسـجم مـع أشـواق الجماهـير التـي فجـرت ثـورة أكتوبـر، ولكـن اقتراحاتهـم سـقطت. وكان لابـد لهـا أن تسـقط أمـام الأغلبيـة التـي كانـت تمثـل الأحـزاب التقليديـة. أخـيرا تـم وضـع مـشروع الدسـتور الإسـلامي، وتـم تقديمـه للجمعيـة التأسيسـية التـي أقرتـه في القـراءة الأولى والثانيـة. يقـول عبـد الماجـد أبـو حسـبو: «عندمـا وُضـع مـشروع الدسـتور الدائـم وكنـت وزيـرا للعـدل، كانـت وزارة العـدل بحكـم وظيفتهـا مسـئولة عـن الصياغة

وعـن مشروعـات القوانـين. وقبـل تقديـم مـشروع الدسـتور للجمعيـة التأسيسـية رأيـت أن نعـرض ذلـك المـشروع عـلى العـالم الدسـتوري الأسـتاذ العلامـة السـنهوري في مـصر، وكونـت وفـدا يمثـل مختلـف وجهـات النظـر مـن الأسـاتذة المختصـين، والسياسـيين والقضـاة، لحمـل مـشروع الدسـتور وعرضـه عـلى العلامـة الأسـتاذ السـنهوري الـذي درس المـشروع وأبـدى عليـه ملاحظـات قيّمـة. عـرض الدسـتور عـلى الجمعيـة التأسيسـية لدراسـته ومناقشـته وإقـراره وتمـت بالفعـل القـراءة الأولى والثانيـة وأُجيزتـا، وقبـل القـراءة الثالثـة والأخـيرة وقـع انقـلاب 25 مايـو سـنة 1969».[76]

الشـاهد أنـه ليـس هنـاك فرصـة في مجتمعـات التنـوع الثقـافي كحـال السـودان سـوى اعتـماد مبـدأ المواطنـة، حيـث يتسـاوي جميـع المواطنـين مـن حيـث هـم مواطنـون والأخـذ في الدسـتور بالأصـول الإنسـانية التـي يلتقـى فيهـا النـاس.

الكبوة الأخلاقية: الفشل في حقن الدماء وتحقيق التسوية الوطنية

وضعــت ثــورة أكتوبــر الأحــزاب التقليديــة أمــام تحــد أخلاقــي. فالمطلــوب حســن التـصرف في الحريـة في اتجـاه مبـادىء الثـورة حيـث حقـن الدمـاء في الجنـوب، وتحقيـق التسـوية الوطنيـة الشـاملة، حفاظـا عـلى وحـدة السـودان. فخـروج الجماهـير في ثورتهـم بسـبب قضيـة الجنـوب، التـي وفّـرت شرارة الانفجـار للغضـب الشـعبي، كان تعبـيرا عـن الـورع الأخلاقـي عـبر رفـض الحسـم العسـكري للقضيـة، وبحثـا عـن سـبل تحقيـق التسـوية الوطنيـة الشـاملة وبنـاء الوحـدة. كان مؤتمـر المائـدة المسـتديرة للجنـوب، والـذي عقـد في منـاخ ثـورة أكتوبـر وكان مـن ثمارهـا، وهـو أول محاولـة سـودانية جـادة للبحـث عـن السـلام، فرصـة عظيمـة لتحقيـق التسـوية الوطنيـة الشـاملة. إلا أن فشـل مؤتمـر المائدة المسـتديرة ولجنـة الاثنـى عـشر التـي خرجـت منـه، كان تعبـيرا قويـا عـن عجـز الأحـزاب السـودانية في تحقيـق التسـوية الوطنيـة، ومـن ثـم المفارقـة لأشـواق الجماهـير و«تجميـد الأوضـاع». ففـي الحفـل الـذي أقامتـه لجنـة الاثنـي عشر في مسـاء يـوم 26 سـبتمبر 1966 لتقديـم تقريرهـا رسـميا إلى الحكومـة، جـاء في خطـاب التقديـم: «لقـد أجمعـت الأحـزاب السـودانية في مؤتمـر المائـدة المسـتديرة عـلى أن الوضـع الحـالي للحكـم ـــ الحكومـة الموحـدة المركـزة ـــ لم يعـد يخـدم المصلحـة القوميـة، إذ ثبـت عجـزه عـن مواجهـة التحديـات التـي تواجـه البـلاد الناشـئة كبلادنـا، التـي يسـبق فيهـا الاسـتقلال السـياسي بنـاء القوميـة، وحيـث تتعـدد عنـاصر الأمـة، وتنشـأ بالـضرورة نـوازع الفرقـة بينهـا، نسـبة للعوامـل الجغرافيـة والثقافيـة والتاريخيـة. وعـلي جيلنـا هـذا، إمـا أن يقابـل هـذا التحـدي، أو أن يخلـد إلى اليـأس، وتبديـد الطاقـة في تجميـد الأوضـاع».[77] غـاب الـورع الأخلاقـي في التعاطـي مـع القضايـا وحيكـت المؤامـرات، ففشـل قـادة الأحـزاب التقليديـة في تحقيـق

التسوية الوطنية، وجمدوا الأوضاع وبددوا الطاقات. ويضيف يوسف محمد علي، عضو سكرتارية المؤتمر ورئيس لجنة الاثنى عشر، قائلا: «ولم يقدر لتلك التجربة أن تؤتي ثمارها للأسف. فقد نكست رايات أكتوبر بعد حين، وعادت النظم الاستبدادية — برلمانية وعسكرية — تتناوب على التسلط والقهر».[78] ما من ثورة جماهيرية غاب عنها مبدأ الأخلاق لدى قادة الجماهير، كما كان حال ثورة أكتوبر، إلا ونكست راياتها. فغياب مبدأ الأخلاق عند خدمة الجماعة يعني بالضرورة غياب القانون وهو قاعدة الأخلاق، ويعني بالضرورة أيضا، خيانة الجماعة وخيانة مبادىء الثورة. فالأخلاق تعطي الناس الفرصة ليكونوا أحرارا وشجعانا في سعيهم لخدمة الجماعة والفكر والثقافة وأنسنة الحياة، فغياب الأخلاق يعني موت المعاني الإنسانية.

تبع فشل مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الاثني عشر، وهو بمثابة الإعلان عن عجز الساسة في تحقيق التسوية الوطنية الشاملة، أن اتبعت الدولة السودانية، بمختلف أنظمتها السياسية المتعاقبة، أمام تحديات التسوية الوطنية وانفجار الصراعات في أقاليم أخرى، منهج الترقيع والترميم عبر الاتفاقيات الثنائية والجزئية والمؤقتة، في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والوحدة. فمنذ ثورة أكتوبر، وحتى تاريخ اليوم، لم تتوفر فرصة لتحقيق التسوية الوطنية الشاملة، مثل تلك التي توفرت مع مؤتمر المائدة المستديرة. وأصبحت المعالجات جزئية وثنائية ومؤقتة وفوقية. فمنذ توقيع اتفاقية السلام بأديس أبابا عام 1972، تفشت في السودان ثقافة عقد الاتفاقيات، فقد تم توقيع عشرات الاتفاقيات، ولا يزال توقيع الاتفاقيات مستمرا وبكثافة حتى تاريخ اليوم. وبرغم التوقيع المستمر للاتفاقيات ظلت الصراعات تتجدد وتتوسع والانقسامات تتالى وتتمدد. فالاتفاقيات — برغم حقنها المؤقت للدماء وهو أمر مطلوب وواجب وطني وإنساني — لا تمثل سوى حل جزئي ومرحلي للصراع مهما قيل عنها وطال سريانها، في حين أن المطلوب هو الحل الكلي والشامل والدائم. كما أن الاتفاقيات الثنائية والحلول الجزئية والمؤقتة، في بلدان التعدد الثقافي، كحال السودان، ما هي إلا ترميم لبناء متهالك، وتعبير فصيح عن العجز والفشل في تحقيق التسوية الوطنية، أقصى مراتب مصيرها الانهيار وأدناه الانفصال.[79]

إن تفشي ثقافة الاتفاقيات الثنائية والجزئية، هو نتيجة طبيعية لفشل مؤتمر المائدة المستديرة، وعجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق التسوية الوطنية الشاملة. والمفارقة العجيبة أن نفس تلك الأحزاب عندما وقع انقلاب 25 مايو 1969، عادت إلى مربع النضال من أجل استعادة الديمقراطية، وظلت تناضل حتى عادت بالمصالحة الوطنية عام 1977. وما لبثت أن غطت سماء الخرطوم مرة ثانية بالدعوات للدستور

الإسـلامي، الأمـر الـذي تحقـق لهـا في عـام 1983 . فدخلـت البـلاد في الحـرب الأهليـة مـرة ثانيـة، وتحكـم منـاخ الانفصـال والتشـظي حتـى تاريـخ اليـوم. ولا مخـرج إلا بالثـورة الكـبرى، ثـورة العقـول.

خاتمة

نحو الثورة الكبرى: ثورة العقول

برغـم أن ثـورة أكتوبـر الشـعبية السـلمية العـزلاء، إلا مـن قـوة إجمـاع الجماهـير عـلى إرادة التغيـير، اسـتطاعت أن تغـير الحكـم العسـكري، بيـد أنهـا لم تحقـق المكاسـب المرجـوة حيث التغيـير الجـذري والشـامل في اتجـاه الحريـة والعدالـة الاجتماعيـة ووحـدة البـلاد، والمنطلـق مـن مكونـات السـودان وتكويناتـه المتنوعـة وانتمائـه الأفريقـي، والمتصـل بالمشـهد العالمـي حيـث انتصـار حركـة الحقـوق المدنيـة والاعـتراف بالتعـدد الثقـافي. لقـد اختطفـت القـوى التقليديـة والدينيـة والطائفيـة ثـورة أكتوبـر، وتحالفـت قياداتهـا فيـما بينهـا، وعـبر التآمـر والعبـث بـإرادة الجماهـير والفـوضى الدسـتورية نجحـت في إبعـاد القـوى الحديثـة وتحجيـم المـد الديمقراطـي، وتكليـس الوعـي الديمقراطـي. كـما أنهـا سـارت بالسـودان، أمـام تحديـات التسـوية الوطنيـة وانفجـار الصراعـات، في اتجـاه منهـج الترقيـع والترميـم في سـعيها لتحقيـق السـلام والاسـتقرار مـن خـلال توقيـع الاتفاقيـات الثنائيـة، وهـو منهـج يعـبر عـن العجـز وأفـضى إلى الانفصـال وتمكـين ثقافـة التشـظي.

وبرغـم الخسـائر الضخمـة الناتجـة مـن اختطـاف ثـورة أكتوبـر، وعـدم تحقيقهـا للمكاسـب المرجـوة، إلا أن ثـورة أكتوبـر، لم تكتمـل مراحلهـا بعـد. فقـد تركـت إرثـا ثوريـا ضخـما وعميقـا، سـيعين في اكتمالهـا يـوم اشـتعال الثـورة الكـبرى مـن جديـد، ثـورة في عقـول الجماهـير، بقيـادة المثقفـين الأحـرار. وعندمـا تشـتعل الثـورة مـن جديـد في عقـول الشـعب فإنهـا تكـون قـد بـدأت المرحلـة الإيجابيـة مـن ثـورة أكتوبـر. وهـذه في الحقيقـة هـي الثـورة الكـبرى، وواجـب إشـعالها يقـع عـلى أفـراد الشـعب عامـة وعـلى المثقفـين بصفـة خاصـة[80] عـبر تنويـر الجماهـير وتحريرهـم مـن التبعيـة والطائفيـة والقـوى التقليديـة والدينيـة ورجـال الديـن والأوصيـاء عـلى العقـول.

إن المـد الثـوري، كحالـة إنسـانية تنشـد التغيـير والتحريـر، في حالـة توسـع وتجـدد واسـتمرار. كـما أن مغذيـات الثـورة الشـعبية وأسـبابها في السـودان، اتسـعت وتعمقـت الآن، أكثـر مـن أي وقـت مـضى، وتسربـت إلى وعـي الجماهـير، بمعـزل عـن الأوصيـاء عـلى العقـول، ولهـذا فنحـن الآن عـلى مشـارف انفجـار «الثـورة الكـبرى». وهـي ثـورة ستشـتعل في عقـول الجماهـير، وهدفهـا التغيـير الشـامل والجـذري، ولا يفصلنـا عنهـا، سـوى لحظـة الاجماع، وقيـام المثقفـين بواجبهـم نحـو إشـعالها في عقـول الجماهـير. فمتـى

مـا تمـت الثـورة الكـبرى، الآن أو مسـتقبلا، سـتكون إدارة السـودان عـلى أسـاس التعـدد الثقـافي، وقيـم الديمقراطيـة، والحريـة، والعدالـة الاجتماعيـة، وكرامـة الإنسـان، مـن أبجديـات الحـراك السـياسي والفكـري ـــ وعندهـا سـتتم الوحـدة بـين أقاليـم السـودان المختلفـة، بـما في ذلـك جنوبـه، الـذي اختـار اسـم «جمهوريـة جنـوب السـودان» لدولتـه وفي هـذا نبـوءة مسـتقبلية لوحـدة قادمـة.

هوامش

1. محمود محمد طه، **الثورة الثقافية** (أربجي: بدون ناشر، 1972)، ص 7- 8.
2. محمود محمد طه، «ثورة التغيير من أجل الحكم الصالح» (محاضرة مسجلة بصوته)، معهد المعلمين العالي، أم درمان، 5 نوفمبر 1968.
3. مختار أمبو، «التنوع الثقافي والعولمة»، في **العولمة والهوية**، محرّر (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1997)، ص 221.
4. عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 35.
5. منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية: الصورة الزائفة والقمع التاريخي** (لندن: دار تراث للنشر، 2000)، ص 401.
6. عبدالرحمن عبدالله، **السودان: الوحدة أم التمزق**، ترجمة الفاتح التجاني (بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2002)، ص173.
7. منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية**، ص 401.
8. عبد الله الفكي البشير، «الإخفاق في إدارة التنوع»، في **انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص**، تحرير إجلال رأفت وآخرين (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 65-112.
9. منصور خالد، **جنوب السودان في المخيلة العربية**، ص 403.
10. جوزيف أومارا وخديجة صفوت، «سرديات رحلات العبور التاريخية وأسلمة سلطنة الفونج في القرن السادس عشر، أثر بعض تنويعات الرحالة والتجار على التاريخ الإسلامي والتاريخ الشعبي»، في **السودان وإفريقيا في مدونات رحالة الشرق والغرب**، ندوة الرحالة العرب والمسلمين، دورة ابن حوقل (أبوظبي: دار السويدي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 68.
11. الحزب الشيوعي السوداني، **الحزب الشيوعي السوداني وقضية الجنوب** (القاهرة: الشركة العالمية للنشر، 2003)، ص 25- 26.
12. ريتشارد جيبسون، **حركات التحرر الأفريقية: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء**، ترجمة صبري محمد حسن (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص 9.
13. المرجع نفسه، ص 25.
14. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان في سياق تاريخي 1899-1986** (أم درمان: مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2012)، ص 86-87.

15. إبراهيم مواكيبي وآخرون، **ثورة يوليو وإفريقيا مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 31.

16. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 87.

17. ريتشارد جيبسون، **حركات التحرر الأفريقية**، ص 24.

18. «لجنة الدستور تقر الإسلام دينا رسميا للدولة»، **الرأى العام**، السبت 9 فبراير 1957.

19. محمد المكى ابراهيم، «التاريخ الشخصي للغابة والصحراء»، **سودانيز أونلاين**، العنوان على الإنترنت:

http://www.sudaneseonline.com/board/260/msg/1264491590.html

(تم استرجاعه بتاريخ 18 مايو 2010).

20. للمزيد انظر عبدالله الفكي البشير، «تعريف بالورقة التذكارية للمؤتمر العام السادس لاتحاد الكتاب السودانيين: نسبنا الحضاري، وإضاءة على دورها في الحراك الفكري والثقافي: المستقبل الحضاري في السودان، بقلم الشاعر محمد المكي إبراهيم»، **المؤتمر العام السادس لاتحاد الكتاب السودانيين بعنوان: نسبنا الحضاري**، قاعة ودعة، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، 24- 25 مارس 2013.

21. الواثق كمير، محرر، **جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية** (الخرطوم: ماستر للطباعة، 2005، الطبعة الثالثة)، ص 72.

22. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 90.

23. أحمد أبو شوك، **دار الوثائق القومية السودانية: إرث تليد ومقر جديد** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008)، ص 155.

24. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1900-1969)**، ترجمة هنري رياض وآخرين (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، بدون تاريخ نشر)، ص 240.

25. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 90.

26. الحزب الشيوعي السوداني، **الحزب الشيوعي السوداني وقضية الجنوب**، صفحات 3، 22، 27.

27. عبدالله علي إبراهيم، **ربيع ثورة أكتوبر** 1964 (الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، 2013)، ص 42.

28. محمود محمد طه، **السفر الأول** (أم درمان: بدون ناشر، 1945).
29. الحزب الجمهوري، «بيان من الحزب الجمهوري عن حوادث الجنوب»، **الاستقلال**، 10 سبتمبر 1955.
30. الحزب الجمهوري، «مشكلة الجنوب»، 28 نوفمبر 1964 (الخرطوم: دار الوثائق القومية، الأحزاب السودانية: 2/ 1/ 27).
31. الحزب الجمهوري، «ومشكلة الشمال»، 2 ديسمبر 1964 (الخرطوم: دار الوثائق القومية، الأحزاب السودانية: 2/ 1/ 28).
32. الحزب الجمهوري، «الحزب الجمهوري يقيم ثورة أكتوبر»، (بيان)، 15 أكتوبر 1965 (الخرطوم: دار الوثائق القومية، الأحزاب السودانية: 2/ 1/ 29).
33. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني** (بيروت: دار الفارابي، 1999م)، ص 133.
34. الحزب الجمهوري، «الحزب الجمهوري يحتفل بثورة أكتوبر» (بيان)، 14 أكتوبر 1965 (الخرطوم: دار الوثائق القومية، الأحزاب السودانية: 30/ 1/ 2).
35. بيتر ودوارد، **السودان الدولة المضطربة: 1898-1989**، ترجمة محمد علي جادين (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2001)، ص 125.
36. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 83.
37. محمد عمر بشير، **مشروع الدولة السودانية الديمقراطية: قضايا وإشكاليات البناء الوطني** (أم درمان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2005م)، ص 26.
38. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص 275-276.
39. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 88-90.
40. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص 276.
41. Yousef Fadl Hassan, "The Sudanese Revolution of October 1964", *Studies in Sudanese History* (Khartoum: SudaTek Limited, 2003), p 185.
42. بيتر ودوارد، **السودان الدولة المضطربة**، ص 125.
43. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، ص 133.
44. المرجع نفسه، ص 134-135.
45. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 85.
46. المرجع نفسه، ص 85.

47. منصور خالد، **السودان، أهوال الحرب وطموحات السلام: قصة بلدين** (لندن: دار تراث، 2003)، ص 243
48. المرجع نفسه، ص 243.
49. يوسف محمد علي، **السودان والوحدة الوطنية الغائبة** (أم درمان: مركز عبدالكريم ميرغني الثقافي، 2012)، ص 326.
50. المرجع نفسه، ص 326.
51. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص 285.
52. فيصل عبدالرحمن علي طه، **مسألة جنوب السودان**، ص 88.
53. المرجع نفسه، ص 98.
54. المرجع نفسه، ص 98.
55. المرجع نفسه، ص 99.
56. حيدر إبراهيم علي، **الديمقراطية السودانية: المفهوم، التاريخ، الممارسة** (القاهرة: الحضارة للنشر، 2013)، ص 253- 254.
57. الحزب الشيوعي السوداني، **الحزب الشيوعي السوداني وقضية الجنوب**، ص 23-24.
58. إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان** (القاهرة: جامعة القاهرة، 1970م) ص 442.
59. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص 281.
60. محمود محمد طه، **الثورة الثقافية**، ص 8.
61. محمود محمد طه، **الديباجة** (الخرطوم: بدون ناشر، 30 أكتوبر 1984م)، ص 3.
62. المرجع نفسه، ص 21.
63. المرجع نفسه، ص 3.
64. إبراهيم محمد حاج موسى، **التجربة الديمقراطية**، ص 445.
65. للمزيد انظر الفاتح عبد الله عبد السلام وأحمد أبو شوك، **الانتخابات البرلمانية في السودان 1953-1986: مقاربة تاريخية تحليلية** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008).
66. محمد أبو القاسم حاج حمد، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل 1956-1996**، مجلدان (بيروت: دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص 2:318-320.

67. «المحكمة الشرعية تصدر حكما غيابيا بردة الأستاذ محمود محمد طه عن الإسلام»، **الأيام**، بتاريخ 19/ 11/ 1968.

68. عبد الماجد أبو حسبو، **مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان** (الخرطوم: دار صنب للنشر والتوزيع، 1987)، ص 207.

69. عبدالباسط صالح سبدرات، **حكومات السودان: خمسون عاما من التململ والقلق الوزاري، رحلة التغييرات في الجهاز التنفيذي (1954م-2004م)، دراسة تاريخية تحليلية مقارنة** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، 2004م)، ص 227.

70. للمزيد انظر عبدالله الفكي البشير، **صاحب الفهم الجديد للإسلام، محمود محمد طه والمثقفون: قراءة في المواقف وتزوير التاريخ** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 537، 654.

71. «الصادق المهدي يعلق على آراء محمود محمد طه»، **صحيفة أنباء السودان**، الأحد 24 نوفمبر 1968، الخرطوم.

72. المرجع نفسه.

73. حسن الترابي، «السياسة الصحيحة نحو محمود محمد طه»، **صحيفة أنباء السودان**، الجمعة 29 نوفمبر 1968.

74. للمزيد انظر عبدالله الفكي البشير، **صاحب الفهم الجديد للإسلام**، ص 988- 993.

75. يوسف محمد علي، **السودان والوحدة الوطنية الغائبة**، ص 278، 294.

76. المرجع نفسه، ص 201، 267-268.

77. المرجع نفسه، ص 10.

78. المرجع نفسه، ص 10.

79. عبد الله الفكي البشير، «الإخفاق في إدارة التنوع»، ص 85-89.

80. الحزب الجمهوري، «الحزب الجمهوري يقيّم ثورة أكتوبر».

4

سلمان محمد أحمد سلمان

كيف ساهمت حكومة الفريق عبود في تعقيد قضية الجنوب؟

الطريق إلى انقلاب 17 نوفمبر عام 1958

تشكّلت الحكومة الوطنية الأولى في السودان في يناير 1954 بعد إجراء أول انتخاباتٍ برلمانية في نوفمبر 1953 بمقتضى قانون الحكم الذاتي للسودان. وقد تمّ التوافق على ذلك القانون بين سلطتي الحكم الثنائي والأحزاب السياسية السودانية بعد توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان بين مصر وإنجلترا في 12 فبراير 1953.

نجح الحزب الوطني الاتحادي في الفوز بأكثر من نصف مقاعد البرلمان مما أهّله لتشكيل الحكومة بمفرده، وتولّى السيد إسماعيل الأزهري رئاسة الوزارة. كانت تلك هي المرّة الوحيدة في تاريخ فترات الحكم المدني الثلاثة في السودان التي يحكم فيها السودان حزبٌ بمفرده، إذ لم يستطع أي حزبٍ أن يحرز الأغلبية في أيٍ من الانتخابات التي تلت انتخابات عام 1953.

غير أن الخلافات دبّت في جسم الحزب الحاكم والحكومة بعد أشهر قليلة من قيامها. وقد قام رئيس الوزراء إثر تصاعد تلك الخلافات بفصل السيدين ميرغني حمزة وأحمد جلي من الحكومة في ديسمبر 1954، وتبع ذلك فصل السيد محمد نور الدين في يونيو 1955. وقد سقطت حكومة السيد الأزهري في نوفمبر 1955، وأوشك السيد ميرغني حمزة على الفوز على السيد الأزهري وخلافته في رئاسة الوزارة في التصويت الذي جرى بعد يومين في البرلمان من سقوط الحكومة. لكن السيد الأزهري نجح في استعادة رئاسة الوزارة بفارق صوتين فقط.

غير أن الضغوط توالت على السيد الأزهري مما اضطره إلى تشكيل حكومة قومية شملت كل الأحزاب السياسية في فبراير 1956، بعد أسابيع قليلة من الاستقلال. لكن الخلافات والضغوط تزايدت على الحزب الحاكم وعلى الحكومة وأدّت إلى

انشقاق الحزب الوطني الاتحادي ومغادرة مجموعة من قياداته لتكّون حزب الشعب الديمقراطي في يونيو 1956. شملت تلك القيادات المنشقّة السادة علي عبد الرحمن، ومحمد نور الدين، وميرغني حمزة، ومحمد أحمد أبوسن، وحماد توفيق، وأمين السيد.

بعد شهرٍ من تكوين حزب الشعب الديمقراطي قرّر الحزب الجديد التحالف مع حزب الأمة وإسقاط حكومة السيد الأزهري. وقد تمّ له ذلك وتشكّلت حكومة ائتلافية بين الحزبين في يوليو 1956 برئاسة السيد عبد الله خليل. وقد عُرِفت تلك الحكومة بحكومة السيدين، في إشارة إلى السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة والسيد علي الميرغني راعي حزب الشعب الديمقراطي. وانتقل على إثر ذلك السيد إسماعيل الأزهري، وما تبقّى من حزبه، إلى المعارضة. وقد بدأ مع حكومة السيد عبد الله خليل في يوليو 1956 مسلسل الحكومات الائتلافية بسبب فشل أي من الأحزاب الثلاثة في الحصول على الأغلبية البرلمانية في أيٍ من الانتخابات اللاحقة، كما حدث في انتخابات عام 1953.

غير أن الخلافات بين الحزبين وراعييهما وقيادتيهما برزت منذ الأيام الأولى للحكومة الائتلافية. وكان واضحا منذ بداية الحكم الائتلافي أن ما يفرّق الحزبين أكبر بكثير مما يجمعهما. بل وضح أن ما كان يجمعهما لم يكن غير إصرار السيدين على حكم البلاد وإبعاد السيد الأزهري وحزبه من السلطة.

وقد تمحورت تلك الخلافات على أرض الواقع حول عدد من القضايا من أبرزها العلاقات مع مصر، وكيفية التعامل مع النقابات العمالية والمهنية في السودان، والمعونة الأمريكية. كان الموقف من مصر أحد أبرز وأكبر عناصر الخلاف بين الحزبين. فعندما انفجر الخلاف حول حلايب مع مصر في يناير 1958 اتخذ حزب الأمة موقفا متشدّدا، بينما كان حزب الشعب الديمقراطي ينادي بالحوار مع «الأشقاء المصريين» و«تفويت الفرصة على الاستعمار والامبريالية العالمية» كما درجت لغة بيانات الحزب على التأكيد. برز خلافٌ آخر حول المعونة الأمريكية التي رأى حزب الأمة قبولها، بينما رفضها حزب الشعب الديمقراطي واصفا إياها بالاستعمار الاقتصادي الأمريكي الجديد. وبينما كان موقف حزب الشعب الديمقراطي مهادنا للنقابات العمالية والمهنية، كان حزب الأمة متشدّدا معها بسبب اتهامه لها بأنها واجهة للشيوعية العالمية والمحلية مُمثّلةً في الجبهة المعادية للاستعمار في السودان.

وقد استمرت تلك الحكومة المنشقّة على نفسها في السلطة حتى إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية في فبراير 1958. لكن تواصل ذلك الوضع السياسي المضطرب بسبب فشل أيٍ من الأحزاب الثلاثة الرئيسية في الفوز بأغلبية في تلك الانتخابات. وقد

استمرت حكومة السيد عبد الله خليل الائتلافية في السلطة بينما كانت المشاورات والمناورات تدور من وراء الكواليس من أجل تشكيل حكومةٍ جديدة.

أحسّ السيد عبد الله خليل أن أيامه كرئيسٍ للوزراء قد قاربت نهايتها، وأنه سيفقد وظيفته القيادية نتيجة ائتلاف جديد بين حزب الشعب الديمقراطي والحزب الوطني الاتحادي، أو حتى بين حزبه وأحد هذين الحزبين. إزاء هذا الوضع وجّه السيد عبد الله خليل الفريق إبراهيم عبود بالقيام بانقلاب عسكري واستلام السلطة وتشكيل حكومة مشتركة بين العسكريين وبعض المدنيين السياسيين. بعد تردّد دام بضعة أشهرٍ، وضغوطٍ متوالية من السيد عبد الله خليل، قام الفريق عبود في 17 نوفمبر 1958 — بعد أشهر قليلة من الانتخابات النيابية الثانية في السودان — بانقلابه مُنهيا الحلقة الأولى من سلسلة حلقات الحكم المدني في السودان، ومبتدئا حلقة قفز العسكريين على مقاعد السلطة في السودان. بتلك البساطة المتناهية وجّه رئيس الوزراء السيد عبد الله خليل طعنة نجلاء للديمقراطية الوليدة لن تفيق منها البلاد أبدا، وفتح شهيّةَ العسكريين للسلطة، والبابَ واسعا للانقلابات العسكرية في السودان التي توالت بعد ذلك.

وقد أكّد دورَ السيد عبد الله خليل في الانقلاب تقريرُ لجنة التحقيق في انقلاب 17 نوفمبر والتي كانت حكومة أكتوبر قد شكّلتها في 14 فبراير 1965 برئاسة القاضي صلاح الدين شبيكه وعضوية القاضيين عبد الله أبو عاقلة أبوسن ومحمد الشيخ عمر، ومعاونة السيد عبد الرحيم موسى المستشار بديوان النائب العام. وقد أوضح الفريق إبراهيم عبود للجنة التحقيق أن السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء ووزير الدفاع هو صاحب فكرة الانقلاب. وأشار الفريق عبود إلى أن السيد عبد الله خليل قال له إن السيدين (عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني) يؤيدان تحرّك القوات المسلحة. كما أوضح الفريق عبود أنه كان سيلغي قرار استلام السلطة إن كانت قد وصلته أي توجيهات من السيد عبد الله خليل في هذا الاتجاه قبل الانقلاب.

بعد التحقيق مع كل العسكريين الذين شاركوا في الانقلاب، ومع عدد من المدنيين من بينهم السيد عبد الله خليل، أوصت اللجنة بإحالة العسكريين الذين نفذوا الانقلاب، وكذلك السيد عبد الله خليل، إلى المحاكمة. إلّا أن الجمعية التأسيسية صوّتت بالأغلبية ضد قرار المحاكمة. وقد صوّتت الكتلة البرلمانية لحزب الأمة مع قرار عدم المحاكمة حتى تغلق الباب أمام المزيد من الاتهامات والحرج لرئيس الوزراء وسكرتير عام حزب الأمة السابق، وللحزب نفسه.[1] وقد وقف عددٌ من

نواب الحزب الوطني الاتحادي مع حزب الأمة في هذا القرار خوفا من أن تُدخِل المحاكمات العلنية الحزب وبعض قياداته في الحرج أيضا.

وقد قابلت قيادات ثورة أكتوبر والمتعلمون قرار الجمعية التأسيسية الذي تبناه حزب الأمة بقدرٍ كبيرٍ من الاستهجان. وتساءل الكثيرون كيف يمكن للذين أصدروا الأوامر بقتل ثوار أكتوبر الإفلات من المساءلة والحصول على الحصانة القانونية بهذه السهولة. ولكن هذا القرار كان متناسقا مع عدد كبير من القرارات المتعارضة مع مبادئ ثورة أكتوبر التي كان الحزبان الكبيران قد شرعا في اتخاذها.[2] وقد شملت تلك القرارات حلّ الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان ورفض قرار المحكمة العليا الذي قضى بعدم دستورية الحل.

وتجلّى الفشل الأكبر لسياسة الحزبين الكبيرين في الجنوب. فرغم نمو مشكلة الجنوب وتعقّدها تعامل ساسة الحزبين باستخفاف مع قرارات مؤتمر المائدة المستديرة ومقترحات لجنة الاثني عشر، وما لبثوا أن عادوا لمربع تصعيد الحرب. دعنا الآن ننظر لتطورات الوضع في الجنوب بتفصيل أكثر في باقي هذه الورقة.

قضية الجنوب خلال فترة الحكم المدني الأولى

برز عدم الجدّية في التعامل مع قضية الجنوب منذ بداية فترة الحكم المدني الأولى. وقد وضح ذلك في تراكم وعود الشمال المنقوضة للجنوب وفي إهداره لفرص السلام التي عرضها القادة السياسيون الجنوبيون. فقد تبخّرت قرارات مؤتمر جوبا لعام 1947 التي وعدت الجنوبيين بالاحترام والمساواة في الحقوق والواجبات بدءا بفرص العمل والأجر.[3] تبخّرت وعود المساواة في العمل عندما أعلنت لجنة السودنة، التي تكوّنت حصريا من الشماليين، نتائج أعمالها التي نتج عنها منح الجنوبيين أقل من ٪1 من الوظائف التي شغرت بمغادرة الانجليز والمصريين، والتي بلغت أكثر من 800 وظيفة.

وكان رئيس الوزراء السيد إسماعيل الأزهري قد ابتدع منصب وزير دولة بلا أعباء في مجلس وزرائه لثلاثة من السياسيين الجنوبيين الذين كانوا أعضاء في حزبه،[4] وهي مناصب تشريفية بلا مسئوليات. وحتى عندما تمّ لاحقا ترفيع اثنين من وزراء الدولة هؤلاء لرتبة وزير تمّ ذلك لوزارات من الدرجة الثانية أو حتى الثالثة مثل وزارة النقل الميكانيكي، أو وزارة المخازن والمهمات، وهي وزرات لم يُكتب لها البقاء في قائمة الوزارات من فرط هامشيتها وعدم أهميتها.

كما لا بد من التذكير برفض الساسة الشماليين باستمرارٍ لفكرة وزارة تنمية الجنوب التي ظلّ الساسة الجنوبيون يطالبون بها في الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي (الذي لم يكن به تمثيل لأبناء الجنوب)، ثم في مجلس النواب في عام 1954، وفي مجلس وزراء حكومة السيد الأزهري في نفس الفترة. ولا بدّ من التذكير أيضا برفض تمثيل الجنوبيين في مفاوضات القاهرة في نهاية عام 1952 وبداية عام 1953، والتي أدّت إلى اتفاقية الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للسودان. كان وقع ذلك الإقصاء قاسيا على الساسة الجنوبيين وأظهر لهم تهميشهم وتجاهلهم المتواصل بواسطة الساسة الشماليين. وقد احتجّوا على ذلك التجاهل بعدّة مذكرات لم يعرها الساسة الشماليون أي اهتمام.

وكان من الأخطاء الجسيمة للساسة الشماليين رفضهم وبعناد مطلب الحكم الفيدرالي الذي كان الساسة الجنوبيون يطالبون به، وهو مطلب كانت القراءة السياسية الحكيمة والمنطقية للتباينات العرقية والدينية واللغوية والثقافية تمليه على الواقع السوداني، وكان واضحا أنه النظام الذي يمكن أن يستوعب هذه الاختلافات. وقد أصبح ذلك الموقف هو المطلب الحزبي والرسمي لأبناء الجنوب عندما تمّ تبنّيه بما يشبه الإجماع في مؤتمر الحزب الفيدرالي في جوبا عام 1954 وتقديمه رسميا لحكومة الأزهري التي تجاهلته. وقد تواصل تبنّي هذا المطلب، وعرضه ممثل الجنوبيين الوحيد في لجنة الدستور التي شملت 18 عضوا (لجنة القاضي ستانلي بيكر) عام 1954، والتي رفضته بعد تجاهلٍ دام لبعض الوقت. ثم تمّ رفض مطلب الحكم الفيدرالي بعد وعدٍ رسمي به تمّ توثيقه في قرار البرلمان السوداني نفسه وصوّت بموجبه الجنوبيون البرلمانيون على مقترح استقلال السودان من داخل البرلمان في 19 ديسمبر 1955، في وقفة وحدةٍ وطنيةٍ نادرةٍ. وقد كان يمكن أن تظلَّ تلك الوقفة المشعل لمستقبل السودان الموحّد المتماسك لو تعامل معها الساسة الشماليون بقدرٍ متواضعٍ من الجدّية والمعقولية. لكن الذي حدث كان العكس تماما عندما أخبر الساسة الشماليون زملاءهم الجنوبيين بغطرسة واستخفاف أنهم أعطوا مطلب النظام الفيدرالي الاعتبار الكافي ولا يعتقدون أنه مناسب للسودان.[5] وهكذا أهدر هؤلاء الساسة فرصة ذهبية لحل مشكلة الجنوب قبل أن تستفحل وتتصاعد ويخرج القرار من يدهم ويد الشمال بأكمله.

وقد أدّى نقض كل تلك العهود، وبذلك القدر من الاستخفاف، إلى تمرد الكتيبة الاستوائية في توريت في 18 أغسطس 1955، وانطلاق شرارة العمل العسكري في جنوب السودان، والذي قاد إلى انفصال جنوب السودان في عام 2011. وقد

كانت ردّة الفعل من جانب الحكومة في الخرطوم لأحداث توريت قاسية ولم تتسم بمسئولية الدولة تجاه مواطنيها. فقد سمّى رئيس الوزراء الذين شاركوا في الأحداث بالمتمردين وقام الجيش بتعقّبهم بقسوة. وتمّت محاكمات من أُلقي القبض عليهم محاكمات ميدانية عاجلة تفتقر إلى أبسط قواعد العدالة. وتم إعدام عددٍ منهم، بينما حذّرت الحكومة السلاطين بالمحاكمة إن قاموا بإيواء أيٍ من المشاركين في أحداث توريت. وقد قوّت تلك التطورات من عزيمة أبناء الجنوب على نيل حقوقهم السياسية بقوة السلاح كما برز في السنوات والتطورات اللاحقة.

وقد أوضحت لجنة التحقيق في حوادث توريت أخطاء حكومة الأزهري عندما ذكرت:

> ولما كان الموقف على هذا الحال يبدو لنا أن أسلم شئ كان يجب عمله هو أن تُلغى أوامر سفر البُلك نمرة 2 (إلى الشمال) في الحال. إن المبرّرات التي قِيلت عن الحفاظ على هيبة الجيش وكرامته في الوقت الذي كان معروفا أن حدوث التمرّد أمرٌ محتمل، إن لم يكن مؤكّدا، غير مقنعة. فإنّ هيبة الجيش والإدارة في (المديرية) الإستوائية أيضا قد سبق أن تلاشت. وإنّ الإصرار على عدم تغيير الأوامر بدون أن تكون هناك خطط مضادة أو أن توضع مثل هذه الخطط فإنما يدل على عدم اكتراث بأرواح وممتلكات المواطنين الآخرين. وإننا في الحقيقة نعتبر هذا خطأ عظيما.[6]

وقد تواصل عدم جدية الأحزاب الشمالية في التعامل مع مطلب الحكم الفيدرالي في لجنة مسودة دستور عام 1958 التي رفضت النظام الفيدرالي وأقرّت قيام دولة إسلامية عربية لدولة متعددة الديانات والأعراق والثقافات. وقد عبّر الأب سترنينو لوهوري والذي كان عضوا باللجنة حتى انسحابه من اللجنة، ومعه الأعضاء الجنوبيون الآخرون، في كلمته المشهورة أمام البرلمان السوداني في 19 يونيو 1958 والتي حذّر فيها أن رفض النظام الفيدرالي لجنوب السودان سيقود يوما ما إلى انفصال الجنوب. وقد كان ما ذكره في نبوءته التي تحقّقت بعد نصف قرنٍ من الزمان:

> إن الجنوب لا يكنُّ أبد نوايا سيّئة نحو الشمال. إن الجنوب يطالب فقط بإدارة شئونه المحلية في إطار السودان المُوحّد، كما أنه ليست لدى الجنوب نيّةٌ للانفصال عن الشمال لإنه لو كان ذلك هو الحال فليس هناك قوّةٌ على

الأرض تستطيع منع الجنوب من المطالبة بالانفصال. فالجنوب يطالب بإقامة علاقة فيدرالية مع الشمال، وهذا بلا ريب حقٌّ يستحقه الجنوب بمقتضى حقِّ تقرير المصير الذي يمنحه المنطق والديمقراطية للشعب الحر. وسينفصلُ الجنوبُ في أي وقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة متى أراد الشمالُ ذلك من خلال سيطرة الشمال على الجنوب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.[7]

وهكذا انتهت فترة الحكم المدني الأولى وقد نمت بذور مشكلة الجنوب وتجذّرت وبدأت ملامح المقاومة المسلحة في الجنوب في الظهور على السطح إثر تمرد توريت عام 1955 وهروب الآلاف من الجنود والمدنيين الجنوبيين إلى الأحراش. كل ذلك كان بسبب عدم جدية الساسة الشماليين في التعامل مع قضايا التنوع الديني والعرقي والثقافي والاستخفاف بمطالب أبناء الجنوب. غير أن فترة الحكم العسكري الأول لم تختلف كثيرا في تعاملها مع قضية جنوب السودان.

استلام الجيش للسلطة في 17 نوفمبر 1958

تولى الفريق إبراهيم عبود ورفاقه العسكريون السلطة في صبيحة 17 نوفمبر 1958. أذاع الفريق عبود بيانه الأول صباح ذلك اليوم وأعلن فيه تعليق العمل بدستور السودان المؤقت لعام 1956، وحلَّ البرلمان والحكومة والأحزاب السياسية ومصادرة ممتلكاتها، وإعلان القانون العرفي في سائر أنحاء البلاد. أوضح الفريق عبود أن أسباب قيام «ثورة 17 نوفمبر» هي الفساد وسوء الإدارة واستشراء شراء الذمم بين نواب البرلمان وما نتج عن ذلك من عدم الاستقرار السياسي. وأعلن من خلال الأمر الدستوري الأول تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من ثلاثة عشر ضابطا من كبار العسكريين في الجيش السوداني برئاسته، ومنحه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية العليا في البلاد. غير أن ذلك الأمر الدستوري أعلن أيضا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد خوّل لرئيسه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وقيادة القوات المسلحة السودانية.

وقد تمّ إدخال عدّة تعديلات على عضوية المجلس خلال السنوات الأولى بعد الانقلاب بسبب الخلافات داخل قيادات الجيش ومحاولات الانقلاب المتكرّرة، بدءا بمحاولة الاميرالاي عبد الرحيم محمد خير شنان والأميرالاي محي الدين أحمد عبد الله في مارس 1959. غير أن عضوية المجلس الأعلى للقوات المسلحة ظلّت طيلة فترة حكم الفريق عبود حصرا على ضباط الجيش الشماليين، ولم يتمتّع بعضوية المجلس أي ضابط جنوبي خلال تلك الفترة رغم التعديلات المتعدّدة التي أُدخلت على تشكيلة المجلس.

ولم يختلف الأمر كثيرا في مجلس الوزراء الذي تمّ تشكيله بعد يومٍ من نجاح الانقلاب. فقد شمل المجلس وزيرا جنوبيا واحدا وهو السيد سانتينو دينق الذي شغل منصب وزير وزارة الثروة الحيوانية في تلك الحكومة. وكان السيد سانتينو دينق وزيرا لنفس الوزارة في حكومة السيد عبد الله خليل التي أطاح بها الانقلاب العسكري. ويبدو أن وزارة الثروة الحيوانية قد أصبحت بذاك الوقت حقا مكتسبا للجنوبيين لا ينافسهم فيها شماليٌّ.

تجدر الإشارة إلى أن السيد سانتينو دينق كان أحد القادة الجنوبيين القلائل الذين كانوا ينادون علنا بوحدة جنوب وشمال السودان. لذا كان حظه من الاستوزار في الحكومة المركزية في كل العهود ومع كل الأحزاب ورؤساء الوزارات كبيرا. وكان السيد بوث ديو قد انتقل من دعوته إلى الحكم الفيدرالي إلى وحدة الجنوب مع الشمال بعد تمرّد كتيبة توريت في أغسطس 1955. وقد فسّر الكثيرون ذلك بخوفه من التبعات التي قد يقوده إليها موقفه ذلك في ظروف الاعتقالات والمحاكمات القاسية التي تلت التمرد. وهكذا ارتبط السيدان سانتينو دينق وبوث ديو بالأحزاب الشمالية والحكومات في الخرطوم ودعوات الوحدة للسودان ورفضهما النظام الفيدرالي الذي اتفقت عليه بقية القيادات الجنوبية.

شمل مجلس الوزراء أربعة مدنيين شماليين هم السادة أحمد خير لوزارة الخارجية، وعبد الماجد أحمد لوزارة المالية، وزيادة أرباب للتعليم والعدل، والدكتور محمد أحمد علي لوزارة الصحة، وهيمن العسكريون على بقية الوزارات. وقد كان السيد زيادة أرباب وزيرا لنفس الوزارة في حكومة السيد عبد الله خليل، وأصبح هو والسيد سانتينو دينق الوزيرين الوحيدين في حكومة الفريق عبود اللذين استمرا في حكومة الانقلاب الجديدة من الوزارة السابقة المنتخبة، وفي نفس منصبيهما.

بعد يومين من الانقلاب أصدر السيد عبد الرحمن المهدي إمام طائفة الأنصار وراعي حزب الأمة بيانا أعلن فيه عن تأييده للانقلاب. أوضح البيان أن السياسيين من قادة الأحزاب قد فشلوا في إدارة البلاد، وأن الحكومات الأربعة التي حكمت البلاد قبل الانقلاب لم يواكبها النجاح. كما أشار البيان إلى أن قيادات الجيش التي أخذت الأمور في يدها سوف لن تسمح بالتردّد والفساد والفوضى في البلاد. وقد تبع ذلك البيان بيانٌ مماثلٌ من السيد علي الميرغني زعيم طائفة الختمية وراعي حزب الشعب الديمقراطي يعلن فيه أيضا تأييده للانقلاب ويسأل الله أن تؤدي تلك الخطوة إلى الآزدهار والتقدم للبلاد.[8]

سياسات نظام الفريق عبود تجاه قضية جنوب السودان

اتهّم بعض القادة الجنوبيين السيد عبد الله خليل بتدبير الانقلاب حتى يتسنّى للجيش حسم الحرب الأهلية في جنوب السودان التي بدأت في إبراز نفسها بحدّة، وبدأت آثارها العسكرية والبشرية والاقتصادية في الازدياد. وسواء كان هذا فعلا أحد أسباب دعوة السيد عبد الله خليل للفريق عبود لاستلام السلطة أم لا، فقد كان ذلك هو ما قام به الفريق عبود ورفاقه. وكان برنامجهم في الجنوب مبنيّا على ركيزتين هما الحل العسكري للتمرد، وأسلمة وتعريب الجنوب كحل متوازٍ ومكمّل للحل العسكري بغرض دمج جنوب السودان مع شماله.

تسلّم الفريق عبود مهام وزارة الدفاع بالإضافة إلى رئاسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء. وأعلنت الحكومة الجديدة بعد أسابيع قلائل من الانقلاب أن جنوب السودان في حالة تمرّد على القانون والنظام، وأن الردَّ الوحيد والمناسب لهذا التمرد هو الردُّ العسكري. تمّ تعيين حاكم عسكري لكلٍ من المديريات التسعة في السودان. لكنّ حكام المديريات الجنوبية الثلاثة مُنِحوا كافة الصلاحيات العسكرية التي يحتاجونها لدحر التمرد. بدأت مباشرة بعد الانقلاب حملات عسكرية مكثّفة في كل مناطق الجنوب التي يشتبه وجود متمردين فيها، وتزامنت معها حملات اعتقالات واسعة شملت سياسيين وأكاديميين وطلاب مدارس. صاحبت هذه الحملات محاكماتٌ ايجازية أصدرت أحكاما بالسجن لسنواتٍ طويلة على عدد كبير من المعتقلين بتهمة التمرّد.

وقد سارت حكومة الفريق عبود في نفس نهج الأحزاب السياسية الشمالية في رفضها للنظام الفيدرالي لجنوب السودان. بل إن الحكومة الجديدة حذّرت ساسة وأبناء الجنوب من المطالبة بالنظام الفيدرالي، وقرّرت أن يكون ذلك النوع من المطالب السياسية جريمةً يعاقب عليها القانون. وقد نشرت الصحف السودانية بعد أسبوعين من الانقلاب العسكري تصريحات للواء محمد طلعت فريد، عضو المجلس العسكري العالي ووزير الاعلام والعمل والناطق الرسمي بلسان الحكومة معلنا «لن نسمح بتمزيق وحدة البلا د وسنضرب بشدة على كل من يسعى لذلك». وقد أوضح اللواء فريد بأن الحكومة لن تعترف بأي مطالب للنظام الفيدرالي، وستقاوم أي دعوة لتقسيم السودان، وواصل قائلا «كلنا أبناء وطن واحد. لا نعترف بالفدريشن. لا نعترف بأن أي منطقة هي ملك الذين يعيشون فيها. نحن نؤمن بان السودان، شرق وغرب، شمال وجنوب، وطن واحد، ولا يقبل التقسيم.»[9] وواصل السيد علي بلدو مدير المديرية الاستوائية السير على ذلك

المنوال عندما صرّح أنه على «الجنوبيين الذين يريدون الفدريشن أن يبحثوا عن شيءٍ مفيد يفعلونه وإلا سيعرضون أنفسهم للعقاب.»[10]

وقد انفتح باب العقاب للمطالبة بالنظام الفيدرالي لجنوب السودان على مصراعيه عندما أعلن الحاكم العسكري للمديرية الاستوائية في 8 فبراير 1959 عن تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة المواطن عمر سليمان، وهو سائق شاحنة جنوبي، بتهمة المطالبة بالنظام الفدرالي لجنوب السودان. وفي وقت لاحق أعلن الحاكم العسكري أن المحكمة أدانت المتهم عمر سليمان وحكمت عليه بالسجن خمس سنوات.[11] لم تصدر حكومة الفريق عبود دستورا لحكم البلاد خلال سنواتها الستة في السلطة. وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة لم تقم حتى بتشكيل لجنة لصياغة مشروع دستور للبلاد خلال تلك السنوات، وظلّت البلاد تُحكم بالأوامر الدستورية التي كان يصدرها المجلس الأعلى للقوات المسلحة. وقد كوّن المجلس لجنة برئاسة رئيس القضاء السيد محمد أحمد أبو رنات في عام 1959، بعد عام من وصول الفريق عبود للسلطة، لدراسة المشاركة الشعبية في حكم البلاد. أصدرت اللجنة مقترحها بقيام مجالس محلية مُنتخبة في كل أنحاء السودان، على أن تقوم هذه المجالس في كل مديرية من مديريات السودان التسعة بانتخاب مجلس لتلك المديرية، ثم يقوم كل من مجالس المديريات التسعة بانتخاب ستة من أعضائه للمجلس المركزي في الخرطوم. وبالإضافة إلى أعضائه الأربعة والخمسين المنتخبين انتخابا غير مباشر، يقوم رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعيين ثمانية عشر عضوا ليرتفع عدد أعضاء المجلس المركزي إلى اثنين وسبعين عضوا. كما اقترحت اللجنة أن يكون أعضاء مجلس الوزراء أعضاء في المجلس المركزي بحكم مناصبهم.[12]

غير أن حكومة الفريق عبود لم تلتفت إلى مقترحات لجنة القاضي أبو رنات حتى عام 1963، عندما شرعت في الانتخابات وتشكيل المجلس المركزي. وقد حصر أمرُ تشكيل المجلس دورَ المجلس في معاونة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إصدار القوانين والتشريعات. ويبدو أن هذه الإجراءات جاءت متأخرة وقليلة ولم تساهم في الحد من الغضب والثورة الشعبية التي اندلعت في أكتوبر 1964، بعد أقل من عام من قيام المجلس المركزي.

ورغم أن حكومة الفريق عبود لم تتبنّى نظام الإسلام السياسي كفلسفةٍ لحكم البلاد، أو تصدر قوانين إسلامية، إلا أنها تحرّكت بسرعة في اتجاه أسلمة وتعريب جنوب السودان باعتبار أن المشكلة هي قضية تكامل ثقافي بين شطري البلاد سوف يحلّها اعتناق الجنوبيين للديانة الإسلامية وتحدّثهم اللغة العربية. وقد قرّر

نظام نوفمبر فرض الاثنين — الإسلام واللغة العربية — بالقوة في جنوب البلاد كحل طويل المدى لمشكلة الجنوب. من هنا أخذ الحل العسكري في الجنوب بُعدا إسلاميا عربيا حتى مع غياب أي إدعاء أو مناداة بدولة إسلامية في الشمال. وقد رأت حكومة الفريق عبود في فرض الهوية الشمالية في الجنوب وسيلةً للاندماج والتكامل بين شطري البلاد.[13]

ولتطبيق هذا التوجّه فقد أصدرت الحكومة قرارا بأن تحلَّ اللغةُ العربية مكان اللغة الانجليزية واللغات المحلية في الجنوب، وأن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في المدارس ولغة التعامل في المكاتب. وقد نتج عن هذا القرار إبعاد الموظفين والمدرسين الجنوبيين الذين لم يكونوا يتحدثون اللغة العربية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه تمّ إدخال اللغة العربية في الجنوب في عام 1949 ، بعد عامين من مؤتمر جوبا، وقد كانت تُدرّس جنبا إلى جنب مع اللغة الانجليزية. ولكن أصبحت اللغة العربية في سنوات الفريق عبود هي اللغة الوحيدة المسموح بتدريسها والعمل بها في مدارس ومكاتب الجنوب. وقد كانت هناك تحفّظاتٌ من بعض القادة الجنوبيين على إدخال اللغة العربية في مدارس الجنوب عام 1949 إذ تخوّف هؤلاء القادة من أن يكون إدخال اللغة العربية هو حصان طروادة لفرض الإسلام في مدارس الجنوب، وهذا ما حدث مع بداية حكم الفريق عبود.

وبغرض تطبيق برنامجها الإسلامي قامت الحكومة بطرد كل المنظمات الكنسية والتبشيرية والبالغ عددها أكثر من 300 منظمة من الجنوب، وإغلاق الكنائس والمدارس التابعة لها. وصدر في عام 1962 قانون الجمعيات التبشيرية والذي يفرض على كل جمعية الحصول على إذنٍ مسبّق قبل ممارسة أي نوع من النشاط في جنوب السودان.[14] تحدّثت الحكومة أيضا عن «سودنة التبشير» في الجنوب، ولكن يبدو أن ذلك الحديث كان لامتصاص الغضب حول طرد المنظمات الكنسية الأجنبية من جنوب السودان.

وقد تقرّر أيضا ان تكون عطلة نهاية الأسبوع هي يوم الجمعة بدلا من يوم الأحد الذي كان العطلة منذ دخول الحكم الثنائي جنوب السودان. كما بدأت الحكومة في مشروعٍ متكامل لإرغام الجنوبيين على تغيير أسمائهم المسيحية والمحلية بأسماء عربية إسلاميّة، وفي نشر المساجد مع إغلاق الكنائس، وتدريس المواد الإسلامية. وقد تمّ تطبيق هذه الإجراءات بقوة السلاح التي منحتها الحكومة للحكام العسكريين بدون قيود. وهكذا تزامن التصعيد العسكري لهزيمة التمرد مع تطبيق برنامج التكامل الثقافي بفرض اللغة العربية والديانة الإسلامية.[15]

لقد كان الغرض من قانون المناطق المقفولة الذي صدر عام 1922 هو منع الشماليين — تجارا وزوارا ودعاة دين وموظفين — من زيارة جنوب السودان والإقامة والعمل هناك إلا بإذن، وفَتْح الجنوب للمنظمات الكنسية والتجار الأجانب. وبالمقابل فقد كان الغرض من قانون الجمعيات التبشيرية عام 1962 هو فتح أبواب الجنوب أمام الشماليين فقط بغرض نشر الإسلام واللغة العربية، ومنع الآخرين من زيارة الجنوب أو الإقامة فيه إلا بإذن. وقد كان من الصعوبة بمكان الحصول على هذا الإذن. وعليه فقد انقلب الوضع رأسا على عقب بعد أربعين عاما على إصدار قانون المناطق المقفولة. وقد اعتقلت حكومة الفريق عبود المئات من السياسيين والمتعلمين الجنوبيين الذين بقوا في السودان وعارضوا هذه الإجراءات.

نتج عن تلك الإجراءات العسكرية القاسية وإجراءات دمج الجنوب ثقافيا مع الشمال بالقوة هروب عشرات الآلاف من الجنوبيين إلى دول الجوار — كينيا ويوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير وقتها)، واكتظت معسكرات اللاجئين في هذه الدول بهؤلاء اللاجئين. وقد أدّت هذه السياسات الظالمة القاسية إلى انخراط عشرات الآلاف من الشباب الجنوبيين في حركة المقاومة في الجنوب التي أطلقت على نفسها الأنيانيا (الثعبان السام)، والتي واصلت الحكومة تسميتها بحركة التمرد.

وقد قام السادة ويليام دينق وسترنينو لوهوري وجوزيف أدوهو من منفاهم في شرق أفريقيا بإنشاء حزب الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني، أوما عُرف بحزب سانو — وهي الكلمة التي تكوّنها الأحرف الأولى لإسم الحزب باللغة الانجليزية.[16] وقد تبنّى هذا الحزب مطلب النظام الفيدرالي الذي كان ينادي به الحزب الليبرالي الجنوبي في بداية الخمسينيات، رغم نمو وتصاعد النَّعَرة الانفصالية في أوساط مقاتلي الأنيانيا والشباب في جنوب السودان.[17] وقد مارست حكومةالفريق عبود ضغوطا كبيرة لإقناع الحكومة اليوغندية بتسليمها قيادات حزب سانو، (باعتبار أن المطالبة بالفيدرالية جريمة بمقتضى القانون السوداني)، لكن الحكومة اليوغندية لم تذعن لتلك الضغوط.[18] وقد ساهمت العلاقات العرقية والثقافية وتداخل القبائل بين جنوب السودان ودول كينيا ويوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في نمو التعاطف مع قضية مواطني جنوب السودان، وقبولهم والسماح لهم بالإقامة والعمل والدراسة في تلك الدول.

غير أن كلّ تلك السياسات والإجراءات العسكرية القاسية من حكومة الخرطوم لم تنجح في كبح جماح التمرد في جنوب السودان أو وقف نموه، بل

أدّت إلى عكس ذلك تماما بانضمام عشرات الآلاف من الشباب لصفوفه. وقد ظلّت القوات المسلحة تواجه الخسائر البشرية والمادية المتزايدة في أحراش وغابات جنوب السودان التي لم يكن لدى أفرادها أدنى تصوّر لطبيعتها القاسية، وتفشّت أمراض المناطق الاستوائية، خصوصا مرض الملاريا، وسط الضباط والجنود.

بعد خمسة أعوام من السياسات العسكرية الفاشلة وإجراءات الدمج الثقافي بالقوة والتي قُوبِلتْ بالاستهجان والرفض في الجنوب وخارج السودان أحسّ الفريق عبود ورفقاؤه في المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضرورة مراجعة تلك السياسات والبحث عن حلول أخرى. كوّن الفريق عبود في 20 أغسطس 1964 لجنةً من 27 شخصا، 15 من الشماليين و12 من الجنوبيين للنظر في مشكلة الجنوب ودراسة أبعادها لإعادة الثقة بين شقي البلاد والمحافظة على وحدة القطر، والتقدّم بتوصيات في هذا الشأن للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. شملت اللجنة من الشماليين السادة سر الختم الخليفة وأحمد محمد ياسين وبشير محمد سعيد، وشملت من الجنوبيين السيد سرسيو ايرو العضو بمجلس السيادة الأول في السودان، والسلطان لوليك لادو الذي شارك في مؤتمر جوبا عام 1947. غير أن الأمر بتشكيل اللجنة ومرجعيتها وضع مسئولية الوضع في الجنوب على عاتق تمرد عام 1955 «الذي أودى بحياة المئات من الشماليين الأبرياء» وعلى «الاستعمار البريطاني الذي أغلق الجنوب أمام الشماليين ومنعهم من التداخل والتواصل مع اخوانهم في الجنوب.» كما أوضح أمر تشكيل اللجنة أن الخلافات العرقية واللغوية والدينية والثقافية بين شطري البلاد لا يجب أن تكون سببا للتمرد لأن هذه الخلافات تسود بين قبائل الجنوب الكثيرة.[19]

جاء تكوين اللجنة متأخرا كثيرا وكانت صلاحياتها محدودة، وفرضت عليها مرجعيتها الكثير من القيود. لكن قبل أن تنتهي اللجنة من أعمالها قام الشماليون الذين أرهقتهم الحرب وفقدوا فيها الكثير من أبنائهم وإخوانهم وأقاربهم بالثورة على النظام. تصاعدت الثورة التي اندلعت من جامعة الخرطوم في 21 أكتوبر 1964 وامتدت لكل أنحاء السودان، أي بعد شهرين من تكوين اللجنة. كانت مشكلة جنوب السودان الوقود الذي غذّى الثورة وكانت المطالبة بحل سلميٍ لتلك المشكلة هي أهم وأعلى الشعارات والمطالب التي رفعها المتظاهرون. وقد طالب المتظاهرون بعودة الحريات التي صادرها نظام الفريق عبود واستقلال القضاء والتعليم الجامعي.

بعد أيام من المحاولات الفاشلة لإخماد المظاهرات بالعنف والاعتقالات قام الفريق إبراهيم عبود بحلّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء وتسليم السلطة لجبهة الهيئات التي قادت ثورة أكتوبر والتي كانت تُمثّل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات.

في تلك الأثناء بدأت ملامح التدخّل الدولي في قضية جنوب السودان تلوح في الأفق. فقد أثارت بعض الدول الأفريقية تلك المشكلة والحرب الدائرة في جنوب السودان والطرد الجماعي للبعثات التبشيرية من هناك في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عُقِد في القاهرة في سبتمبر 1964. وقد قرّر المؤتمر أن يقوم الامبراطور هيلاسيلاسي بزيارة للسودان لمناقشة القضية مع الحكومة السودانية في 26 أكتوبر 1964. وقد رحبت حكومة الفريق عبود بالزيارة، غير أن اندلاع ثورة أكتوبر حال دون قيام تلك الزيارة.[20] ولا بُدّ هنا من ملاحظة أن اختيار امبراطور إثيوبيا لهذه المهمة كان بمثابة فتح الباب لإثيوبيا للعب دورٍ رئيسي في قضية الجنوب. وقد كَبُرَ هذا الدور وتعاظم مع مرور السنوات، وتمّ في معظم الحالات بمبادرة من الحكومات السودانية المتعاقبة، عسكريةً ومدنيةً. وقد برز هذا الدور في اتفاقية أديس أبابا لعام 1972، ولقاء كوكا دام عام 1986، ومبادرة السلام السودانية (أو اتفاقية الميرغني- قرنق) في عام 1988، ولقاءات ممثلي حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية في أديس أبابا في النصف الثاني من ع ام 1989. وقد تواصل الدور الإثيوبي وبرز من خلال منظمة الايقاد في المفاوضات التي أوصلت لاتفاقية السلام الشامل في عام 2005.[21]

خاتمة

كانت مشكلة الجنوب ومحاولات الدمج الثقافي بالقوة، والتصعيد العسكري الذي انتهجته حكومة العهد العسكري الأول، والذي أدّى بدوره إلى خسائر فادحة في الأرواح ودمارٍ كبير في الجنوب وفي الاقتصاد السوداني، من العوامل الرئيسية لثورة أكتوبر. برزت محاولات الدمج الثقافي كما ناقشنا في هذه الورقة في فرض اللغة العربية في المدارس والمكاتب الحكومية، وفي إلغاء تدريس اللغة الانجليزية، وكذلك في فتح المدارس الإسلامية والخلاوي (المدارس القرآنية) وإغلاق المدارس الكنسية وطرد المبشرين الأجانب ووضع القيود القانونية أمام دخولهم السودان أو بقائهم فيه. وقد تواصل هذا المنهاج في تغيير يوم العطلة الأسبوعي من الأحد إلى الجمعة. واستمر ذلك النهج العبثي ليشمل تغيير الأسماء الكنسية والمحلية لأبناء وبنات الجنوب بأسماء عربية إسلامية.

غير أننا يجب ألا ننسى أخطاء الحكومات السابقة واللاحقة في جنوب السودان. فقد تطرّقنا في هذه الورقة إلى مساهمة أخطاء حكومتي السيدين إسماعيل الأزهري وعبد الله خليل في اندلاع وتصعيد قضية الجنوب وانطلاق العمل العسكري ضد هيمنة الشمال، وتطرقنا لنقض الساسة الشماليين المتواصل لوعودهم للجنوب. لكن أكبر وأسوأ نقضٍ للوعود كان نقض الوعد بالنظام الفيدرالي لجنوب السودان. لقد كان تصويت الجنوبيين للاستقلال مقابل تطبيق النظام الفيدرالي في الجنوب. كانت تلك حزمة نقضها الساسة الشماليون بأن اختاروا منها ما كانوا يريدون أخذه.

كما أن فترة الحكم المدني الثانية التي بدأت باندلاع ثورة أكتوبر لم تعِ هذه الدروس على الإطلاق، وواصلت نفس المنهاج بشقيه – التصعيد العسكري والدمج الثقافي بالقوة – في تعاملها مع مشكلة الجنوب، مسدّدة بذلك طعنة قاسية لأحد أنبل وأكبر مطالب ثوار أكتوبر — الحل السلمي لمشكلة الجنوب.

وقد ارتكبت حكومتا السيد محمد أحمد محجوب والسيد الصادق المهدي ثلاث مجازر في الجنوب في تلك الفترة، تمثّلت في مجزرتي جوبا وواو اللتين راح ضحيتهما أكثر من خمسمائة من أبناء الجنوب،[22] ومجزرة السلاطين التي أعدم فيها الجيش خمسة عشر منهم[23] كما تم اغتيال القيادي الجنوبي السيد وليام دينق في تلك الفترة أيضا، رغم أنه كان يمثل صوت الاعتدال المنادي بالنظام الفيدرالي، لا الانفصال أو حتى تقرير المصير. وقد قامت الحكومتان بكل ما في وسعهما لإفشال مؤتمر المائدة المستديرة، ومن بعده عمل لجنة الاثني عشر.[24]

وقد برهنت الأحداث أن اتفاقية أديس أبابا والتي تمّ التوقيع عليها في فترة الحكم العسكري الثاني في عام 1972 لم تكن أكثر من بحث الرئيس جعفر نميري لحليف في وجه المعارضة الشاملة التي واجهت نظامه في الشمال، وهكذا وعندما تصالح نظامه مع الأحزاب الطائفية والدينية الشمالية في عام 1978 أدار ظهره للجنوب. وعادت الحرب بعد هذه المصالحة معبأة هذه المرة ليس فقط بنقض اتفاقية أديس أبابا، ولكن أيضا بالإسلام السياسي الذي تمّ تأطيره في قوانين سبتمبر عام 1983. ولقد زاد الوضعَ سوءا استغلالُ الشمال لثروات الجنوب من البترول الذي تمّ اكتشافه هناك، وفي اغتنام مياه مستنقعات جنوب السودان من خلال مشروع قناة جونقلي لصالح الشمال ومصر.

وقد صعّدت حكومة فترة الحكم المدني الثالثة بقيادة السيد الصادق المهدي الحرب واستعملت الغذاء كسلاحٍ ضد شعب الجنوب،[25] ورفضت في عنادٍ إلغاء أو حتى تجميد قوانين سبتمبر. وقد حدثت في تلك الفترة مجزرة الضعين التي راح

ضحيتها أكثر من ألف من أبناء وبنات وشيوخ وأطفال الجنوب، كما وثّق ذلك اثنان من الأكاديميين الشماليين.[26] وأضاع نظام السيد المهدي فرصتي إعلان كوكا دام في عام 1986، ومبادرة السلام السودانية في عام 1988، واللتين كانتا ستؤديان بقليل من الجهد السياسي، لحل مشكلة السودان الرئيسية وقتها.

وأكمل نظام الإنقاذ الذي جاء بعد انقلاب العميد عمر البشير في يونيو 1989 ما تبقّى بإعلانه الجهاد على شعب الجنوب وباستغلال الإسلام السياسي في الحرب هناك من خلال شعارات عرس الشهيد وساحات الفداء وأمثالها، ومن خلال رفضه لكل المبادرات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى بقاء السودان ككيانٍ واحد. وقد شمل ذلك الرفض حتى فكرة دولة واحدة بنظامين، الشبيهة بالنظام الفيدرالي. وقد أدّت سياسات التصعيد تلك في خاتمة المطاف إلى قبول نظام الإنقاذ مُجبرا لحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، والذي اختار بموجبه أبناء وبنات الجنوب الانفصال في يناير 2011 بما يشبه الإجماع.

ليست هذه محاولة للتقليل من أخطاء نظام الفريق عبود في تعامله مع قضية الجنوب. ولكن من الواضح أن سياسات نظام الفريق عبود كانت ترجمة حقيقية لفكر النخبة الشمالية الحاكمة في الخرطوم، مدنية كانت أم عسكرية، في الاستعلاء والإقصاء لأبناء وبنات الجنوب، ورفض التعددية الثقافية، ومحاولة إحلالها بالعروبة والإسلام بقوة السلاح. وقد أدّت تلك السياسات الهوجاء في نهاية المطاف إلى انفصال جنوب السودان وبروز دولته المستقلة، المثقلة مثل الشمال، بقيود القبلية والجهوية والحروب الداخلية والفساد والاستبداد. وبدلا من دولة واحدة بنظامين انشطر السودان إلى دولتين بنظام واحد.

إن شمال السودان الآن في مفترق طريق آخر، والتحدي الجديد والكبير الذي يواجهه هو ضرورة أن يعي الدروس القاسية من تجربة الجنوب وقد اندلعت حروب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وإلا فإن هذا الهلال سيصير تدريجيا الجنوب الجديد لما تبقي من السودان.

هوامش

1. انظـر **التحقيـق في الأسـباب التـي أدت إلى انقـلاب 17 نوفمـبر** (الخرطـوم: وزارة العـدل، 1965)، والمضمّـن في الملحـق 3 في هـذا الكتـاب، ص 433–491.

2. حـدث نفـس الشـئ لقائـد انقـلاب 25 مايـو عـام 1969 العقيـد جعفـر نمـيري. فبعـد انتفاضـة أبريـل عـام 1985 التـي أسـقطت نظامـه لجـأ نمـيري للقاهـرة التـي رحبـت بـه وأقام بهـا لفـترة مـن الزمـان عـلى ضيافـة الحكومـة المصريـة. غـير أن نظـام الإنقـاذ سـمح لـه بالعـودة للسـودان عـام 1999 حيـث عـاش في حمايـة النظـام حتـى وفاتـه في 30 مايـو عـام 2009. مـن المؤكـد أن السـماح لـه بالعـودة للسـودان دون مسـاءلة أو حتـى فتـح أيٍ مـن ملفـات حكمـه، ومـع حمايتـه حمايـةً كاملـة، كان تقديـرا مـن نظـام الإنقـاذ لقوانـين سـبتمبر التـي فرضهـا نمـيري عـام 1983، والتـي مـا تـزال سـارية حتـى اليـوم. كـما أن بعـض العسـكريين الذيـن شـاركوا في انقـلاب نمـيري، والذيـن حكمـت المحاكـم عليهـم بالسـجن خـلال فـترة الحكـم المـدني الثالثـة، تـمّ إطـلاق سراحهـم بعـد شـهور قليلـة مـن انقـلاب الإنقـاذ.

3. من أجل وثيقة الوقائع الكاملة لمؤتمر جوبا راجع

"Proceedings of the Juba Conference on the Political Developments of the Southern Sudan, June 1947," reproduced as Appendix III, in Dunstan Wai, *The Southern Sudan: The Problem of National Integration* (London: Frank Cass and Company, 1973), p. 185.

4. قـام السـيد إسـماعيل الأزهـري بتعيـين ثلاثـة مـن أبنـاء الجنـوب هـم السـادة سـانتينو دينق وبولـين ألـير وداك داي كـوزراء دولـة بـلا أعبـاء، وليـس كـوزراء أو حتـى كـوزراء دولـة لأي مـن الـوزارات الخمسـة عـشر التـي تـمّ إنشـاؤها.

5. أوضـح السـيد محمـد أحمـد محجـوب أن قـرار البرلمـان في 19 ديسـمبر عـام 1955 بطلبـه للجمعيـة التأسيسـية إعطـاء النظـام الفيـدرالي الاعتبـار الـكافي كان فقـط لإرضـاء الجنوبيـين حتـى يصوتـوا للاسـتقلال، وأنـه لم يكـن أحـدٌ جـادا في تلـك المسـألة.

Abel Alier, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured* (Exeter: Ithaca Press, 1990), p. 32.

6. تقريـر لجنـة التحقيـق في الاضطرابـات التـي حدثـت بجنـوب السـودان في أغسـطس سـنة 1955، والـذي تـم نـشره في أكتوبـر عـام 1956، ص 128. تكوّنـت اللجنـة برئاسـة القـاضي توفيـق قطـران، وعضويـة السـيد خليفـة محجـوب الـذي كان مديـرا لهيئـة المشـاريع بولايـة الاسـتوائية، والسـلطان لوليـك لادو الـذي كان أحـد أبـرز الجنوبيـين المشـاركين في مؤتمـر جوبـا عـام 1947.

.7

Steve A. Paterno, *The Rev. Fr. Saturnino Lohure: A Roman Catholic Priest Turned Rebel, The South Sudan Experience* (Baltimore, MD: PublishAmerica, 2007), pp. 119–120.

(ترجمة الكاتب).

8. من أجل نقاش مطول لبياني السيد عبد الرحمن المهدي والسيد علي الميرغني ا نظر

Tim Niblock, *Class and Power in Sudan* (Albany, NY: State University of New York, 1987), pp. 219–221.

يُلاحظ أن بيان السيد علي كان أكثر حذرا في تأييده للانقلاب من بيان السيد عبد الرحمن المهدي. غير أن طائفة الختمية وحزب الشعب الديمقراطي أصبحا مع مرور الزمن أكثر قربا وتأييدا لحكومة الفريق عبود كما وضح في مذكرة كرام المواطنين المؤيدة للفريق عبود وحكومته، والتي قادها السيد علي عبد الرحمن والسيد محمد نور الدين. انظر المصدر السابق صفحتي 221 –222.

9. انظر صحيفة **السودان الجديد**، الأربعاء 3 ديسمبر عام 1958، ص 3. كان اللواء محمد طلعت فريد قائد القوات الجنوبية في جوبا عندما وقع انقلاب الفريق عبود.

10. انظر محمد على صالح، «وثائق أمريكية عن عبود»، الحلقة الرابعة، موقع الأستاذ محمد علي صالح الالكتروني

http://www.mohammadalisalih.com/

وقد تضمّنت الوثيقة أيضا تصريحات للواء محمد طلعت فريد، عضو المجلس العسكري العالي ووزير الاعلام والعمل، بان الحكومة لن تعترف بأي مطالب انفصالية، وستقاوم أي دعوة لتقسيم السودان.

11. انظر محمد على صالح، المصدر نفسه.

12. من أجل نقاش متكامل للمجلس المركزي وتكوينه وخلفية أعضائه ودوره انظر

Hassan Saad el-Din Hassan, "The Central Council of the Abboud Regime," unpublished MA dissertation, Department of Political Science, University of Khartoum (1976).

13. انظر

Salman M. A. Salman, "South Sudan Road to Independence: Broken Promises and Lost Opportunities," *Pacific McGeorge Global Business and Development Law Journal*, 26 (2013), pp. 338-384.

14.

Niblock, *Class and Power in Sudan*, pp. 217-223.

15. لمزيد من التفاصيل انظر أبيل ألير، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (لندن: شركة ميدلاند المحدودة، 1992).

16. اسم الحزب باللغة الإنجليزيه هو

Sudan African National Union (SANU).

17. انظر

Joseph Oduho and William Deng, *The Problem of Southern Sudan* (London: Frank Cass, 1963).

18. انظر

Oliver Albino, *The Sudan: A Southern Viewpoint* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 55-56.

19. انظر عبد الماجد بوب، **جنوب السودان: جدل الوحدة والانفصال** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2009).

20. محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان** (الخرطوم: مطبعة العملة، 2004)، ص 205.

21. انظر

Salman M. A. Salman, "South Sudan Road to Independence: Broken Promises and Lost Opportunities," Pacific McGeorge Global Business and Development Law Journal, 26 (2013), pp. 338–384.

22. قضت المحكمة العليا في الخرطوم في 25 ديسمبر عام 1965 بأن المجزرتين قد وقعتا فعلا، وأعطت وصفا لكل منهما. أكّدت المحكمة أن حوالى 360 سودانيا جنوبيا قد قتلوا في حادثة جوبا وجُرِح عددٌ كبير، وأن إطلاق النار على المدنيين الجنوبيين بدأ في 8 يوليو واستمر حتى اليوم التالي. كما أوضحت المحكمة أن مجموعة من القوات المسلحة دخلت المستشفى التي كانت تعالج الجرحى وقتلت أحد الأطباء، وأرغمت الطبيبين الآخرين على الهروب وأوقفت علاج الجرحى.

أكـدت المحكمـة أيضـا أن مجـزرة واو حدثـت في 11 يوليـو عندمـا هاجمـت القـوات المسـلحة حفـل زواج السـيدين شـيريانو شـير وأوكتافيـو دينـق وقتلـت حـوالى 100 مـن المدعويـن أثنـاء الحفـل. وقـد شـملت قائمـة القتلـى عـددا مـن كبـار موظفـي الحكومـة وطفلـين يبلغـان مـن العمـر أربـع وعـشر سـنوات. انظـر قضيـة:

Sudan Government v. Darios Bashir and Others, AC-CP-480-1965, *Sudan Law Journal and Reports 1966* (The Judiciary, Khartoum), pp. 99–108.

وهـي القضيـة التـي رفعتهـا حكومـة السـيد محمـد أحمـد محجـوب ضـد الصحفيـين داريـوس بشـير وبونـا ملـوال بتهمـة الكـذب الضـار لأنهـما نـشرا خـبر المجزرتـين. وقـد قضـت المحكمـة ببراءتهـما مـن معظـم التهـم الموجهـة ضدهمـا. وقـد اختتـم القـاضي عبـد المجيـد إمـام حكمـه بـالآتي: «إن الحكومـة التـي تمـارس أفعـال بطـشٍ كهـذه تخالـف أحـكام القانـون وتجـافي قواعـد الإنسـانية لهـي حكومـةٌ جديـرةٌ بالاحتقـار، وإن كل مواطـنٍ يواجهـا بذلـك يتوجّـب حمايتـه وافـتراض أن قصـده كان إزالـة هـذه التصرفـات غـير القانونيـة أو الإنسـانية. وأن أي حكـمٍ غـير هـذا سـيحبط نـص وروح القانـون ويجردهمـا مـن الجـدوى.»

23. لمزيد من النقاش حول مجزرتي جوبا وواو ومجزرة السلاطين راجع

Abel Alier, *Southern Sudan:Too Many Agreements Dishonored*, p. 7.

24. للتفاصيـل انظـر يوسـف محمـد عـلي، **السـودان والوحـدة الوطنيـة الغائبـة** (أم درمان: مركـز عبـد الكريم ميرغنـي الثقـافي ، 2012).

25.

Herman Cohen, *Intervening in Africa: Superpower Peacemaking in a Troubled Continent* (London: Macmillan Press Ltd, 2000), pp. 60–70.

26. انظـر سـليمان عـلي بلـدو وعشـاري أحمـد محمـود، **مذبحـة الضعـين، الـرق في السـودان: انتهـاكات حقـوق الإنسـان في السـودان** (الخرطـوم، 1987).

5

محمد محمود

ثورة أكتوبر ووعد الحركة الطلابية

طبيعة أكتوبر

كانت ثورة أكتوبر السودانية حدثا فريدا في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة عالم الشعوب الفتية قريبة العهد بتحررها من نير الاستعمار. كانت أول ثورة شعبية وسط هذه البلدان الفتية تسقط نظاما عسكريا بصورة سلمية، وشكّلت بهذا السابقةَ الأمَّ لثورات الربيع العربي التي انفجرت بعد ما يقارب نصف القرن.

كانت نقطة الشرارة التي ألهبت نار ثورة أكتوبر هي قتل أحمد القرشي في جامعة الخرطوم في أمسية الأربعاء 21 أكتوبر 1964 لينطلق ضِرام الثورة من الخرطوم لباقي مدن السودان. وبعد يومين فقط وفي صبيحة السبت 24 أكتوبر أعلن عابدين إسماعيل نقيب المحامين الإضراب السياسي والعصيان العام. وبعدها بيومين أخريين وفي مساء الاثنين 26 أكتوبر أعلن إبراهيم عبود حلّ المجلس الأعلى للقوات المسلحة وانهار نظامه.

وكون القرشي طالب جامعة الخرطوم هو بطلها الأول ورمزها وكون عابدين إسماعيل نقيب المحامين هو من أعلن انطلاقها كممثل للمهنيين وكون الإضراب السياسي والعصيان المدني هما سلاحها وكون الخرطوم هي النقطة التي اندلعت منها لباقي أنحاء السودان يلخّص لنا طبيعة ثورة أكتوبر — لقد كانت ثورة «قوى حديثة» وكانت ثورة «مدينية».

وعندما نتحدّث عن القوى الحديثة في السياق الأكتوبري فإننا نعني بذلك ممثليها الاجتماعيين الرئيسيين وهم الطلاب والمهنيون والعمال والمزارعون. وعندما نتحدث عن الطبيعة المدينية في نفس السياق فإننا نتحدث عن الدور الحاسم الذي لعبه تحرّك الجماهير في مدن السودان الكبرى، وهو دور كان في واقع الأمر مساندا للتحرّك

الأساسي في الخرطوم الكبرى (بمعنى المدن الثلاثة). وهكذا نرى أن الطلاب لعبوا دور رأس الرمح ليتبعهم المهنيون ثم العمال والمزارعون، وأن الخرطوم الكبرى لعبت دور رأس الرمح لتتبعها ود مدني وباقي المدن (وتدخل كسلا مسرح الثورة بقطارها الشهير الذي أستقله الآلاف لينضموا لثوار الخرطوم).

الطلاب والمواجهة

كانت الحركة الطلابية ممثلة في اتحاداتها، وخاصة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، ضمن طليعة القوى التي ناهضت نظام عبود منذ البداية. وتعكس مذكرة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم التي رفعها للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في سبتمبر 1959 صورة الحركة الطلابية لنفسها وتصوّرها الواثق لدورها عندما تقول في ديباجتها « ... ولما كنا نعتقد أننا بصفة خاصة مدينون لهذا الشعب الكريم الذي بذل لنا من ماله وجهده وبذل علينا من عطفه ورعايته ما مكننا من اكتساب المعرفة والثقافة. ولما كنا نرى أننا بحكم ذاتيتنا كنا وما زلنا في وضع يمكننا من أن نعبّر عن رأي أمتنا تعبيرا قويا صادقا لا تشوبه مصلحة خاصة أو هوى حزبي ... »[1] وتواصل المذكرة لتقدّم مطالبها بناء على هذا الشعور العميق بمسئولية الطلاب الوطنية والتزامهم المتجرّد بقضايا الشعب. وطالبت المذكرة بالتعجيل بإقامة حكومة وطنية تمثّل كافة الأحزاب وأن تتولى هذه الحكومة وضع مسودة لدستور دائم وتشرف على إجراء انتخابات لبرلمان جديد وأن تطلق الحكومة العسكرية «جميع الحريات الديمقراطية بما في ذلك الصحافة وعودة الأحزاب والنقابات والاتحادات وأن تلغي جميع القوانين المقيدة للحريات الديمقراطية الموضوعة قبل الاستقلال وبعده.»[2] وهكذا وبعد أقل من عام على انقلاب عبود كانت الحركة الطلابية قد بلورت موقفا واضحا وناضجا ينحاز للديموقراطية والحريات الأساسية، وقد أضحى هذا الموقف هو أساس معارضة الطلاب لنظام نوفمبر ومواجهتهم المستمرة له طيلة سنواته الستة. ودارت هذه المواجهة في جوّ قهر لم يستهدف فيه النظامُ الطلابَ استهدافا مباشرا فحسب[3] وإنما استهدف أيضا استقلال الجامعة كمؤسسة بجعلها تابعة لوزير التربية والتعليم وأصبح رأس الدولة هو راعيها بعد أن كان يعينه مجلس الجامعة وأصبح مدير الجامعة نفسه يعينه رأس الدولة بعد أن كان يعينه مجلس الجامعة.[4]

وبعد انتصار ثورة أكتوبر تعزّز لدى الطلاب هذا الشعور بالدور المتفرّد للحركة الطلابية، خاصة وسط طلاب جامعة الخرطوم بحكم وضعها المتميّز وتاريخها

النضالي الذي يمتدّ لفترة الاستعمار. ولعل أبلغ تعبير عن هذا الدور والشعور الذي لازمه كان أبيات الشاعر الفذّ ذي الحساسية العالية محمد المكي إبراهيم والذي ينتمي لجيل أكتوبر. يقول الشاعر متغنيا بإنجاز جيله:

من غيرُنا يُعطي لهذا الشعبِ معنى أن يعيشَ وينتصر
من غيرُنا ليقررَ التاريخَ والقِيمَ الجديدةَ والسِّير
من غيرُنا لصناعةِ الدنيا وتركيبِ الحياةِ القادمة
جيلُ العطاء المستجيش ضراوة ومصادمة
المستميت على المبادىء مؤمنا
المشرئب إلى النجوم لينتقي صدرَ السماء لشعبنا
جيلي أنا

وقوة هذه الأبيات وعبقريتها تكمن في أنها تعكس، وبألق ينسرب في كل كلمة من كلماتها، ما كان يمور في صدور طلاب جيل أكتوبر وما كانوا يحملونه من آمال وأحلام وهم يواجهون قهر النظام العسكري الذي يسدُّ أفق حياتهم وحياة شعبهم. كان فعلهم السياسي فعلا واعيا من أجل أن «يقرروا التاريخ». وأرادوا أيضا أن يقرروا «القيم الجديدة والسِّير». كان جيل القرشي جيلا مخضرما ومخضرّا، ولدوا في ظل الاستعمار، وكانوا أطفالا يميزون عندما تحقّق الاستقلال، وعندما دخلوا الجامعة كان الكثيرون منهم قد «اخضرّوا» وحدّدوا انتماءاتهم السياسية ـــ فالسياسة كانت شغلا شاغلا وهَمّا مقيما يسكن الجوانح ولا ينفصل عن الشعور بالوطنية وبمعنى المستقبل. وجدوا أنفسهم منذ ميلادهم جزءا من «قصة» بلدهم و«سِيرته». وعندما التحقوا بالجامعات كانت هذه القصة أو السِّيرة قد انحرف مسارها عن درب الديموقراطية الصاعد لدرب القهر المنحدر، وكان لابد «للقيم الجديدة» التي يحملونها أن تدفع السِّيرة في اتجاهها الصحيح ـــ اتجاه «صناعة الدنيا» و«تركيب الحياة القادمة». وهذا موقف لا يترك إلا خيارا واحدا هو خيار «الاستماته على المباديء» ـــ وهو خيار ما لبث أن جسّده القرشي وبابكر عبد الحفيظ (وغيرهم) عندما سقطوا وهم يواجهون رصاص النظام.

الطبقة والوعي

ومثلما مثّلت ثورة أكتوبر سابقة بإزاء ثورات الربيع العربي فإن نضال الطلاب السودانيين ودورهم في تفجير أكتوبر مثّل أيضا سابقة طلابية بإزاء ثورات الطلاب واحتجاجاتهم التي انفجرت في عام 1968 في أوربا وأمريكا. ورغم أن هذه الثورات

انفجرت في بلدان صناعية متقدمة وذات أنظمة ديموقراطية نيابية في أوربا الغربية وأمريكا وأنظمة شيوعية في أوربا الشرقية إلا أنها كانت تكافح أشكالا أخرى من القهر والقمع. وهكذا نجد الطلاب يشكّلون الخميرة الثورية في فرنسا ويناضلون ضد القهر الاقتصادي للرأسمالية الجديدة،[5] ونجدهم في الولايات المتحدة يتحالفون مع الحركة العمالية وحركة الحقوق المدنية وسط السود ويناضلون ضد الغزو الأمريكي لفيتنام،[6] ونجدهم في تشيكوسلوفاكيا يتصدّون للغزو السوفيتي عام 1968 عقب ربيع براغ،[7] ونجدهم في بلدان أخرى في طليعة المقاومة ونضالات شعوبهم.[8]

ولقد أثار دور الطلاب وطبيعتهم الاجتماعية وعما إن كانوا يمثّلون طبقة نقاشات ثرّة، خاصة في دوائر اليسار. وفي تعريفه للطبقة يقول الماركسي اليوناني-الفرنسي نيكوس بولانتزاس: «إن الطبقات الاجتماعية هي مجموعات فاعلة اجتماعيا وتتشكّل من بشر يتمّ تعريفهم أساسا، وليس حصرا، على ضوء موقعهم في العملية الانتاجية، أو بمعنى آخر حسب موقعهم في المجال الاقتصادي. والموقع الاقتصادي للفاعل الاجتماعي يلعب دورا أساسيا في تحديد الطبقات الاجتماعية. إلا أننا لا نستطيع أن نستنتج على أساس ذلك أن هذا الموقع الاقتصادي كافٍ لتحديد الطبقات الاجتماعية. إن الماركسية تقرّر أن الاقتصادي يلعب في واقع الأمر الدور الحاسم في نمط الانتاج أو التشكيلة الاجتماعية، إلا أن السياسي والايديلوجي (البنية الفوقية) لهما أيضا دورهما الهام.»[9] وعلى ضوء هذه العلاقة بين مفهوم الطبقة والعملية الانتاجية يقول الماركسي الأمريكي روبرت أفاكيان إن «الطلاب، على عكس المزارعين والعمال، ليسوا بطبقة. ورغم أنهم ينتمون لأصول طبقية محدّدة ... إلا أنهم وكطلاب هم بالضرورة في مرحلة انتقالية في علاقتهم بوسائل الانتاج ولا يحتلون مكانة طبقية محدّدة . ولهذا السبب لا يمكن تنظيمهم حول مطالب طبقية ترتبط بمصلحة آنية. ويعني هذا أيضا أن الطلاب لا يستطيعون الدخول في تحالفات مع العمال أو غيرهم على أساس طبقي.»[10]

إلا أن دور الطلاب دفع المفكر الماركسي هربرت ماركوزه لمراجعة الموقف الماركسي التقليدي القائم على الانطلاق من الواقع الطبقي وتأكيده وكتب قائلا:

> وسواء كان ما قام به المناضلون الشباب عصيانا أم ثورة مُجهضة فإنه يمثّل نقطة تحوّل. فعندما أعلنوا «التحدّي المستمر» و«التعليم المستمر» والرفض الكبير، فإنهم أدركوا سمة القهر الاجتماعي حتى في أرفع مظاهر الثقافة التقليدية وفي أروع مظاهر التقدم التقني. ولقد أوقظوا مرة أخرى شبحا (وهذه المرة ليس بشبح يطارد البرجوازية فقط ولكن كل البيروقراطيات المستغِلة)[11]:

شبح الثورة التي تُخضع تطوّر القوى المنتجة والارتفاع بمستويات المعيشة للحاجة لخلق التضامن بين البشر وللقضاء على الفقر والشقاء عبر كل الحدود الوطنية والمصالح الضيقة ومن أجل تحقيق السلام. وبكلمة واحدة: لقد نزعوا فكرة الثورة من ذلك المجال المتّصل للقهر ووضعوها في بُعدها الأصلي: بُعد التحرّر.[12]

ولقد رأى ماركوزه في وعي الحركات الطلابية نموذجا من نماذج ما أطلق عليه «الحساسية الجديدة» (the new sensibility).[13] وهكذا نرى أنه عند الحديث عن الطلاب يتداخل الحديث عن الطبقة بالحديث عن الوعي. فعندما نتحدث عن الطلاب كأفراد فمن الطبيعي أن نردّهم لأصولهم أو انتماءاتهم الطبقية. ولكن ماذا عن الحركة الطلابية؟ من الواضح أن الحركة الطلابية لها جانب نقابي يتعلق بالقضايا المحدّدة التي تمسّ الطلاب كطلاب وأنها من الممكن بهذه الصفة أن تدخل في تحالفات مع النقابات العمالية أو غيرها. ولكن هل يسبغ ذلك عليها طابعا طبقيا؟ رغم أنه من الصعب أن نلصق بالحركة الطلابية صفة طبقية ورغم الطبيعة الانتقالية لوضع الطلاب الاجتماعي إلا أننا من الممكن أن نعتبرهم شريحة اجتماعية يتم إعدادها للدخول في عالم الطبقة الوسطي أو البرجوازية. وهكذا من الممكن أن نعتبر التعليم الحديث، وخاصة التعليم الجامعي، عملية ذات وظيفة اجتماعية تستهدف إحداث نقلة اجتماعية أو تثبيتها، وهو في واقع الأمر دور يذهب أبعد من ذلك إذ أن التعليم هو أيضا المجال الفعّال لإعداد الطبقة الحاكمة نفسها.

والطلاب بحكم وظيفتهم الاجتماعية هم مثقفون لأنهم يعملون بعقولهم، ونلاحظ أن علاقتهم بوسائل الانتاج في مرحلة الدراسة علاقة غير مباشرة إذ أنهم مستهلكون للمعرفة، إلا أن هذه العلاقة تصبح علاقة مباشرة بعد التخرّج إذ أنهم يضحون منتجين للمعرفة.

وكون الطلاب مثقفون يعملون بعقولهم يجعل الوعي عنصرا هاما في تجربتهم وهذا يفتح أمامهم الباب للانحياز للمسحوقين في مجتمعاتهم رغم انتمائهم للبرجوازية إن كانوا ينتمون لها أو وعد الانتماء لها في مستقبلهم. وعند هذه النقطة ونحن ننظر لمسألة اختيار الانحياز عند الطلاب وحركاتهم نجد أنفسنا بإزاء الانقسام الأساسي في الحساسية الطلابية وبإزاء الانقسام الكبير الذي يضع الطلاب في معسكرين متواجهين هما معسكرا اليسار واليمين. وبالطبع فإن الصورة التفصيلية أعقد من ذلك إذ أن هناك الكثيرين (وربما الأغلبية في الكثير من الحالات) الذين يقفون في الوسط بين هذين القطبين وعلى تباعد بينهم في الطيف يجعل بعضهم أقرب لقطب

اليسـار وبعضهـم أقـرب لقطـب اليمـين، وهنـاك أيضـا قطـاع الطـلاب غـير المبالـين والغارقـين في همومهـم المبـاشرة.[14]

الانقسام والوحدة

وعندمـا ننظـر للحركـة الطلابيـة السـودانية عشـية ثـورة أكتوبـر وخاصـة في جامعـة الخرطـوم فإننـا نجدهـا في حالـة اسـتقطاب بـين اليسـار ممثـلا في الجبهـة الديموقراطيـة (التحالـف اليسـاري الـذي تقـوده رابطـة الطـلاب الشـيوعيين) واليمـين ممثـلا في الحركـة الإسـلامية أو حركـة الإخـوان المسـلمين، وتقـف بينهـما تشـكيلات صغـيرة. ولقـد عكـس هـذان الانتـماءان السياسـيان الخياريـن الايديلوجيـين الأساسـيين لجيـل أكتوبـر الـذي لم تفصـل بينـه وبـين لحظـة الاسـتقلال إلا بضـع سـنين، وهمـا خيـاران عكسـا رؤيتـين مختلفتـين لمسـتقبل السـودان: رؤيـة علمانيـة اشـتراكية ذات حساسـية حداثيـة، ورؤيـة إسـلامية رأسـمالية ذات حساسـية معاديـة للحداثـة.

ولقـد دار الـصراع بـين الجبهـة الديموقراطيـة والإخـوان المسـلمين في جـو إيديلوجـي هيمـن عليـه خطـاب الحداثـة، ولـذا وجـد الإسـلاميون أنفسـهم يتبنـون عـداء الحركـة الطلابيـة للطائفيـة، رغـم أن هـذا العـداء عنـى ضمنيـا الاتحـاد مـع الموقـف العلـماني ودعوتـه بـضرورة فصـل الديـن عـن الدولـة والسياسـة. ودار الـصراع أيضـا في سـياق ورثـت فيـه الحركتـان مؤسسـة ديموقراطيـة عتيـدة هـي مؤسسـة الاتحـاد الطـلابي ذات التقاليـد الديموقراطيـة. ولقـد وجـدت الحركتـان نفسـيهما بـإزاء مؤسسـة الاتحـاد أسـيرتين للأمـر الواقـع. فالجبهـة الديموقراطيـة كانـت حركـة عمودهـا الحـزب الشـيوعي برؤيتـه الماركسـية اللينينيـة المعاديـة للديموقراطيـة التعدديـة والداعيـة لديكتاتوريـة البروليتاريـا، وحركـة الإخـوان المسـلمين اسـتندت عـلى الإسـلام الـذي تمثّـل الديموقراطيـة رؤيـة غريبـة عـلى تراثـه السـياسي. ولكـن ورغـم عـداء الحركتـين الايديلوجـي للديموقراطيـة إلا أنهـما تصالحتـا مـع مؤسسـة الاتحـاد وأدارتـا في فـترة الحكـم العسـكري الـصراع بينهـما إدارة ديموقراطيـة. ولقـد انبنـى ذلـك عـلى موقـف ناضـج رأى في نظـام عبـود عـدوا مشـتركا كان لابـد مـن ضرورة الاتحـاد لمواجهتـه، وهكـذا «التـف طـلاب جامعـة الخرطـوم حـول الميثـاق الطـلابي الـذي انبثـق عـن جبهـة سريـة ممثلـة لكافـة الاتجاهـات الطلابيـة في الجامعـة. وحقّـق الميثـاق وحـدة طلابيـة أجمعـت عـلى ضرورة النضـال الحـازم للإطاحـة بالديكتاتوريـة العسـكرية.»[15] وممـا زاد وحـدة الطـلاب تماسـكا تحـرّك النظـام لفـرض مـا عُـرف بالقانـون 9 لمنعهـم مـن المشـاركة في المسـائل القوميـة وتعيـين أسـتاذ في لجنـة الاتحـاد ووضـع الصلاحيـات العليـا في المسـائل الإداريـة والماليـة في يـد مديـر الجامعـة. وعندمـا اصطدمـت الإدارة بمقاومـة الطـلاب وعجـزت عـن فـرض القانـون قامـت بحـلّ الاتحـاد

في أكتوبـر 1960. إلا أن الاتحـاد، ورغـم حظـره ودخولـه في مرحلـةٍ لاشرعيـةٍ، واصـل نضالـه السـياسي وانخراطـه في العمـل العـام.[16]

وعنـد مقارنـة معارضـة الحركـة الطلابية لنظـام عبـود بمعارضة الأحـزاب السياسـية أو الحركـة العماليـة أو حركـة المزارعـين فإننـا نجـد أنـه بينما حقّـق النظـام نجاحـات محـدودة في إحـداث شروخ وسـط القـوى الأخـرى واسـتغلال خلافاتهـا لكسـب بعضهـا أو تحييـده بشـكل آني،[17] إلا أنـه لم يسـتطع اخـتراق الحركـة الطلابيـة ولم ينجـح في إنشـاء كتلة وسـطهم متحالفـة معـه (كـما حـدث بعـد ذلـك في ظـل ديكتاتوريـة نظـام مايـو وفي ظـل ديكتاتوريـة الإسـلاميين الحاليـة). فرغـم الانقسـام الايديلوجـي للحركـة الطلابيـة ورغـم اختلافاتهـا التكتيكيـة مـن حـين لآخـر[18] إلا أنهـا ظلّـت جبهـة واحـدة في معارضتهـا ومواجهتهـا لنظـام عبـود.

وبفضـل هـذه الوحـدة نجحـت الحركـة الطلابيـة في أن تكتسـب مكانـة خاصـة ووزنـا أدبيـا متميّـزا وسـط قـوى المعارضـة وأن تتحـول دُورُ اتحاداتهـا لمراكـز معارضـة كـبرى. وعندمـا ننظـر للحـدث الأكتوبـري فإننـا نجـد أن اشـتعال شرارتـه في حـرم جامعـة الخرطـوم كان أمـرا طبيعيـا ومرجّحـا ومحتمـلا وربـما متوقعـا. لقـد كان مـن الطبيعـي، بـل والحتمـي في سـياق الظـروف الحرجـة التـي كانـت تمـرّ بهـا البـلاد، أن يدفـع الطـلاب بأنفسـهم في قلـب السـاحة وأن تدعـو جمعيـة الفلسـفة التابعـة لاتحـاد طـلاب جامعـة الخرطـوم لندوتهـا بعنـوان «التقييـم العلمـي لمسـألة الجنـوب» في أمسـية الأربعـاء 21 أكتوبـر 1964. ولربـما كانـت مثـل هـذه الدعـوة سـتتعثّر إن لم تكـن وراءهـا إرادة طلابيـة متّحـدة ومصمّمـة، وخاصـة أن الدعـوة الأولى يـوم 10 أكتوبـر كانـت قـد فضّتهـا الشرطـة بالقـوة. كانـت الدعـوة ذات مصداقيـة سياسـية وأخلاقيـة عاليـة إذ كانـت تهـدف لإدارة نقـاش علمـي في شـأن قومـي يهـمّ كل السـودانيين ويتصـدّى لـه اتحـاد مشـهود لـه بالوطنية والدفـاع عـن الحريـات الديموقراطيـة ويقـدّم ندوتـه في أرفـع مؤسسـة أكاديميـة في البـلاد. لا شـكّ أن كل هـذه الاعتبـارات لعبـت دورهـا في توحيـد مشـاعر جماهـير السـودانيين ورصّ صفوفهـم ضـد النظـام عندمـا اختطـف رصاصُـه حيـاة القـرشي.

وبانتصـار أكتوبـر وسـقوط العـدو المشـترك ماتـت الحركـة الطلابيـة كجبهـة متّحـدة ودخـل السـودان مرحلـةً انتقلـت فيهـا المواجهـة بـين اليسـار واليمـين الايديلوجيـين أي بـين الجبهـة الديموقراطيـة والإخـوان المسـلمين مـن المـدارس والجامعـات لتصبـح المعركـة الايديلوجيـة الأساسـية التـي تصـوغ مفـردات الخطـاب السـياسي العـام في السـودان. ورغـم أن إحـدى وأربعـين سـنة مـن نصـف القـرن المـاضي مضـت والسـودانيون يرزحـون تحـت نظامـين عسـكريين مـا لبـث أن اتّحـد فيهـما الاسـتبداد العسـكري بالقهـر الإسـلامي[19] إلا

أن مـا نلاحظـه أن هذيـن النظامـين لم ينجحـا في فـتّ عَضُـد الحركـة الطلابيـة وتدجينهـا تدجينـا كامـلا[20] إذ ظلّـت مـن أكثـر القـوى مقاومـةً وصلابـة في مواجهتهـما. والاختـلاف النوعـي لهذيـن النظامـين بالمقارنـة مـع نظـام عبـود أنهـما اسـتخدما سـلاح الايديلوجيـة ووظّفـاه وأضحـى لهـما موطـيء قـدم وسـط الطـلاب وحلفـاء يدافعـون عنهـما، ووصـل الأمـر في حالـة النظـام الإسـلامي الحـالي حـد تسـليح طلابـه الذيـن أصبحـوا جـزءا عضويـا مـن ميليشـياته وجهـاز تجسسـه وأمنـه.[21]

التحدي الكبير

وفي تقديرنـا أن الحركـة الطلابيـة تواجـه اليـوم تحديـا كبـيرا هـو تحـدي الاسـتفادة مـن الـدرس الكبـير لأكتوبـر الـذي انسرب مـن يـد الحركـة الطلابيـة عـلى مـدى العقـود الخمسـة الماضيـة. مـاذا نعنـي بـدرس أكتوبـر الكبـير؟

إن التميّـز الفريـد للحركـة الطلابيـة يكمـن في خاصيتـين: خاصيـة الطبيعـة الأخلاقيـة لصوتهـا الـذي يرفعهـا فـوق الانتـماء الحـزبي بمعنـاه الضيّـق (والـذي عـبّرت عنـه مذكـرة سـبتمبر 1959 بجملـة «يمكننـا مـن أن نعـبّر عـن رأي أمتنـا تعبـيرا قويـا صادقـا لا تشـوبه مصلحـة خاصـة أو هـوى حـزبي») وخاصيـة التجـدّد المسـتمر الـذي تتيحـه لهـا طبيعتهـا الانتقاليـة، إذ أنهـا الحركـة الوحيـدة التـي تتغـذى بدمـاء متجددة تُكْسِـبُها شـبابا دائـما. وإن كان هنـاك شيء وحّـد مشـاعر كل السـودانيين في لحظتهـم الأكتوبريـة وجعلهـم يندفعـون للشـوارع وهـم عـلى اسـتعداد لمواجهـة المـوت فهـو التـوق المحـرق للحريـة. هـذا التـوق للحريـة حاجـة إنسـانية أصيلـة يعـبّر عنهـا بالدرجـة الأولى التـزام أخلاقـي وتـأتي السياسـة كوسـيلة مـن وسـائل تحقيقهـا ورسـم المسـارات لانسـيابها مـن غـير عوائـق.

إن السـياسي حيـوي ويمـسّ كل مواطـن ولابـد لـكل مواطـن مـن الاهتـمام بالسياسـة، إن لم نقـل الانخـراط فيهـا (وقـد كان هـذا هـو حلـم الديموقراطيـة القديـم عندمـا كانـت ديموقراطيـة مبـاشرة تحـاول إشراك كل مواطـن في اتخـاذ قراراتهـا). إلا أن السـياسي يفقـد معنـاه الحقيقـي في تقديرنـا إن لم يخضـع للأخلاقـي ويصبـح عندهـا مجـرد «هـوى حـزبي» أو مجـرد خدمـة لمصلحـة ضيقـة. إن القهـر الـذي ظـلّ السـودانيون يخضعـون لـه أغلـب سـنواتهم منـذ الاسـتقلال فعـل سـياسي، ولكنهـا السياسـة عندمـا تنفصـم عـن الأخـلاق. هـذا البعـد الأخلاقـي الغائـب يشـكّل في تقديرنـا العقـدة الأساسـية التـي أهملهـا الخطـاب والواقـع السـياسي السـائد في السـودان.

وفي تقديرنـا أن وعـي الطـلاب كشـباب يتحـرّق للحريـة والتغيـير يؤهله بشـكل خاص للاسـتجابة للبعـد الأخلاقـي وضرورة أن يكـون أسـاس الفعـل السـياسي. هـذا البعـد الأخلاقـي هـو مـا أشـعل ثـورات الطـلاب في السـتينيات ومـا يحـرّك اليـوم احتجاجـات

الشباب ضد العولمة وجشع الرأسمالية وتدمير البيئة. إن هذا البعد الأخلاقي هو ما يجب أن يكون في قلب الرسالة السياسية للحركة الطلابية خاصة وفعلها السياسي، ومثل هذه الرسالة لن تساهم في تحرير حاضر السودانيين فقط وإنما أيضا تحرير مستقبلهم.

إن الحركة الطلابية والحركة الشبابية وباقي القوى السياسية المعارضة تواجه اليوم أشرس وأعنف نظام منذ الاستقلال لأنه عارٍ من أي وازع أخلاقي. إلا أن مقاومتها ومقاومة باقي قوى المجتمع السوداني السياسية والمدنية ستحقّق بلا شك غايتها، إذ لا توجد قوة تستطيع الوقوف في وجه اندفاع طاقة الحرية. إن أربعاءهم تستحثّهم الخطى وهي «تدقّ طبولها وتزوبع الفضاء»، وأكتوبرهم ينتظرهم بصبر، فهو دوما «خلف الصدر والأحزان يحيا».

هوامش

1. الحـزب الشـيوعي، **ثـورة شـعب: سـت سـنوات مـن النضـال ضـد الحكـم العسـكري الرجعـي** (الخرطـوم: دار الفكـر الاشـتراكي، 1965)، ص 173.
2. المرجع نفسه، ص 175.
3. كان مـن أشرس مظاهـر هـذا القهـر مـا حـدث في نهايـة عـام 1960 عندمـا قامـت السـلطات بحصـار جامعـة الخرطـوم «واعتـدت قواتهـا عـلى الطـلاب داخـل الحـرم الجامعـي ولم تتـورع عـن الاعتـداء عـلى الطالبـات في داخلياتهـن تحـت إشراف طلعـت فريـد الـذي تفـوّه بألفـاظ جارحـة ومنافيـة لـلأدب ضدهـن. ودام الحصـار أسـبوعا كامـلا.» المرجـع نفسـه، ص 34-35.
4. المرجع نفسه، ص 35.
5. حـول أزمـة الرأسـمالية الجديـدة ودور الطـلاب كقـوة تفجـير ثـوري في فرنسـا انظـر

Ernest Mandel, “The Lessons of May,” *New Left Review* 1/52, November–December 1968, pp. 9–31.

6. حول تحالفات الحركة الطلابية انظر

Robert Avakian, “Strike Against Imperialism,” *New Left Review* 1/56, July-August 1969, pp. 35–40.

7. حول هذه المقاومة انظر

Pavel Tomalek, “The Prague Student Strike,” *New Left Review* 1/53, January-February 1969, pp 13–20.

8. حول ثورات 1968 في بلدان عديدة ومغزاها انظر

Mark Kurlansky, *1968: The Year That Rocked the World*, London: Vintage Books, 2004; Carole Fink, Philipp Gassert and Detlef Junker (eds), *1968: The World Transformed*, Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

9.

Nicos Poulantzas, “On Social Classes,” *New Left Review* 1/78 (March-April 1973), p. 27.

(ترجمة الكاتب).

.10

Avakian, “Strike Against Imperialism,” p. 38.

11. يستمدّ ماركوزه صورته في هذه الجملة من الجملة الشهيرة التي افتتح بها ماركس وإنجلز **البيان الشيوعي**: «إن شبحا يطارد أوربا — شبح الشيوعية».

.12

Herbert Marcuse, *An Essay on Liberation* (Boston: Beacon Press, 1969), pp. ix–x.

(ترجمة الكاتب).

13. حول ما يقوله عن الحساسية الجديدة انظر المرجع نفسه، ص 23–48. هذه الحساسية نراها واضحة في حالة الحركة الطلابية السودانية وظلّت تتشاركها مع رصيفاتها في باقي العالم، إذ تميّزت بانفعالها ليس بقضايا السودان وحده وإنما أيضا بقضايا سياقها المحيط وباقي العالم. ولقد كان أقوى نموذج على ذلك أثناء فترة نظام عبود انفعال الحركة الطلابية بحوادث الكونغو عقب إعدام باتريس لوممبا، رئيس الوزراء المنتخب، في يناير 1961 حين سيّر الطلاب بمختلف فئاتهم العمرية مظاهرات في الخرطوم ومدن أخرى أدانوا فيها ليس جريمة قتل لوممبا فحسب وإنما أيضا مهادنة النظام لقوى الاستعمار وتواطؤه معها. للتفاصيل انظر الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص 179–181.

14. حول ظاهرة اللامبالاة وصعودها في الجامعات الأمريكية في السبعينيات عقب النشاط الثوري في الستينيات انظر:

Philip Altbach, “From Revolution to Apathy: American Student Activism in the 1970s,” *Higher Education*, Vol. 8, No. 6 (November 1979), pp. 609–629.

15. الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص 173.

16. المرجع نفسه، ص 177.

17. حول مجهودات النظام وسط العمال ونجاحه في استغلال الانقسامات الداخلية وسطهم انظر أدناه صديق الزيلعي، «ثورة أكتوبر والنقلة النوعية في الحركة العمالية السودانية»، ص 147–171.

حول انقسامات حركة المزارعين انظر الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص 33–34.

18. حول الخلاف بين الشيوعيين والإخوان المسلمين بشأن إضراب ديسمبر 1963 انظر الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص 187–189.

19. إشارتنا للقهر الإسلامي في حالة نظام نميري تغطي فترته الأخيرة الممتدة من سبتمبر 1983 إلى مارس 1985، وهي الفترة التي فرض فيها أحكام الحدود وأدخل السودان في أسوأ فترة عنف قضائي في تاريخه المعاصر منذ عنف الحدود في ظل المهدية. حول الشريعة ومأزق العلاقات الدينية في السودان انظر Mohamed Mahmoud, “When Shari’a Governs: The Impasse of Religious Relations in Sudan,” *Islam and Christian-Muslim Relations*, Vol. 18, No. 2 (April 2007), pp. 275–286.

20. حول تدجين الحركة النقابية في ظل نظام الإسلاميين الحالي انظر أدناه صديق الزيلعي، «ثورة أكتوبر والنقلة النوعية في الحركة العمالية السودانية»، ص 147–171.

21. حول تمدّد العمل الأمني في ظل النظام الإسلامي الحالي وكيف أنه استوعب كل عضوية الحركة الإسلامية والمتعاطفين معها انظر حيدر إبراهيم علي، **الأمنوقراطية وتجدّد الاستبداد في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية والحضارة للنشر، 2011)، ص 92–101.

6

صلاح علي

الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم ومقاومة نظام عبود

نشأة جامعة القاهرة فرع الخرطوم

يبدو أنه من العسير الحديث عن نشأة جامعة القاهرة فرع الخرطوم دون التطرق ولو باختصار شديد إلى تطور التعليم في السودان بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. منذ أن وطئت جحافل المستعمرين البريطانيين في نهاية القرن التاسع عشر السودان، لم تكن الإدارة الاستعمارية ترى أن التعليم حق للمواطن أسوة بالماء والهواء، بل كانت ترى أن الهدف من التعليم أولا وأخيرا هو تخريج عدد من الموظفين لخدمة الإدارة الحكومية أو الأهلية أو المحلية. وقد أولت الحركة الوطنية اهتماما كبيرا لموضوع تطور التعليم، وقد وردت في العديد من المقالات التي نشرت في مجلة **الفجر** منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين نقدا لبرامج التعليم والتي تهدف لخدمة الإدارة الاستعمارية بدلا من تطور وخلق فرص جديدة للسودانيين للتدريب على إدارة الدولة. وقد وجه مؤتمر الخريجين مذكرة إلى حكومة السودان حول التعليم في أبريل عام 1938، وذلك بعد شهرين من إنشائه،[1] كما دعى المؤتمر إلى إنشاء مدارس أهلية.

وعند توقيع معاهدة الحكم الثنائي في عام 1936 وإعادة بعض النفوذ لمصر في السودان حاولت الحركة الوطنية استخدام الوضع الجديد داعية لإنشاء المزيد من المؤسسات التعليمية من قبل مصر. وفي عام 1938 أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها على إنشاء مدرسة ثانوية في الخرطوم. وقد كانت الفكرة الأولى أن تقتصر المدرسة على أبناء المصريين، ثم ما لبث المشروع أن تغير لإنشاء مدرسة كبرى لاستيعاب 400 طالب من المصريين والسودانيين. وقد رفضت حكومة السودان التعديل.[2] وكان رأي حكومة السودان أن إنشاء المدارس الثانوية والأهلية قد يتسبب في بطالة الطبقة المتعلمة.

وفي ظل الحكم الذاتي كخطوة لتطوير التعليم الجامعي صدر قانون جامعة الخرطوم في أول سبتمبر 1951. وقد أصبحت بموجب القانون كل من كلية غردون التذكارية ومدرسة كتشنر الطبية تنضويان تحت جامعة وإدارة واحدة. وكان قبلها قد تم إنشاء معهد الخرطوم الفني في عام 1950. وفي ظل تلك الظروف طرحت فكرة إنشاء جامعة أخرى تقوم بتمويلها والإنفاق عليها الحكومة المصرية، ليتم تأسيس فرع جامعة القاهرة في الخرطوم في أكتوبر 1955. وتم في السنة الأولى قبول 286 طالبا في كليات الجامعة الثلاث وهي التجارة والآداب والحقوق، وبحيث تكون الدرجات الممنوحة للطلاب هي شهادات من جامعة القاهرة الأم، وتكون الدراسة مسائية وفي مباني المدرسة الثانوية المصرية بالخرطوم. وقد كان أغلب من التحق بها من الموظفين.[3] ولم تلقَ الجامعة الجديدة حماس الطلاب للاعتقاد السائد بأن نظام التعليم المصري يقلل من فرص الخريجين للالتحاق بالوظائف المتاحة. وقد ارتبطت الجامعة ارتباطا وثيقا بجامعة القاهرة في كل شيء من حيث المناهج وحتى مواعيد الامتحانات.

وقد تخرجت أول دفعة من جامعة القاهرة فرع الخرطوم في ديسمبر 1959 وقد بلغ عدد الخريجين 42 طالبا.[4] وقد أسفرت ضغوط طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم على تعديل برامج الدراسة بحيث تصبح متماشية مع جميع نواحي البيئة في السودان، وأصبح الفرع مستقلا عن برامج الجامعة الأم، كما تم تعديل مواعيد الامتحانات.[5] وبالرغم من القلة النسبية لعدد الطلاب في السنوات الأولى من تأسيس الجامعة مقارنة بكل من عدد الطلاب في جامعة الخرطوم ومعهد الخرطوم الفني، إلا أن الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم ومنذ تأسيس الجامعة لعبت دورا هاما في إطار الحركة الطلابية السودانية بشكل خاص والحركة الوطنية بشكل عام، كما سيتم تفصيله في الأجزاء التالية من الورقة.

الحركة الطلابية والعمل السياسي

يعاني المجتمع السوداني من نقص مريع في توثيق والبحث في مراحل وأحداث غيرت مجرى تاريخه. والحركة الطلابية السودانية ليست استثناء، إذا لاقت إهمالا شديدا في مجال تدوين تجربتها برغم حيوية ونشاط هذا القطاع في المجتمع والذي خرجت من رحمه معظم فئات العمل الوطني والإداري في الدولة والقطاع الخاص،[6] كما أن الحركة الطلابية لعبت دورا في مقاومة المستعمر ونيل السودان استقلاله، وكانت جزءا من مقاومة الأنظمة الشمولية التي تولت الحكم بعد الاستقلال.

دأبت الإدارة البريطانية على منع الطلاب من ممارسة أي عمل سياسي. ولقد اقتصر النشاط الطلابي على الجمعيات الأدبية والمجلات الثقافية والنشاط المسرحي. وكان الطلاب أثناء العطلة الصيفية وعند رجوعهم إلى المدن يقومون بتلك الأنشطة المحددة، بهدف رفع وعي المواطنين وكان ذلك يتم بتشجيع من مؤتمر الخريجين. وفي فبراير 1941 اجتمع طلاب المدارس العليا وقاموا لأول مرة بانتخاب مجلس تنفيذي لاتحاد الطلاب. وكانت أهداف الاتحاد محصورة في النواحي الثقافية والاجتماعية، والتي كانت الإدارة تقوم بتشجيعها، ألا أنها لم تسمح بمناقشة أي مواضيع سياسية إلا في أثناء الدراسة فقط.[7] يرى بعض الكتّاب أن تطور الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لتوسع القاعدة الاجتماعية للبرجوازية والطبقة العاملة، وبالتالي نمو وعيهم الاجتماعي متأثرين بمشاركتهم في الحرب العالمية الثانية وتعرضهم لتجارب جديدة[8] في نفس الوقت الذي ازداد فيه عدد المتعلمين ونما بصورة كبيرة بفضل مجهودات مؤتمر الخريجين. وقد شهد مطلع عام 1945 أول عمل سياسي طلابي في السودان عندما قام بعض طلاب كلية غردون بتعليق بعض المنشورات المعادية للوجود الاستعماري.[9] وبالإضافة إلى ذلك شهد عام 1946 بداية النشاط المنظم. ففي مارس نظم اتحاد طلاب كلية غردون أول مظاهرة سياسية يشهدها السودان منذ عام 1924،[10] وكانت احتجاجا على مذبحة كبرى عباس في القاهرة حيث أطلقت الشرطة البريطانية النار على الطلاب المصريين العزل، مما شكل تغيرا للعمل السياسي المقاوم بجانب أنه تعبير عن التضامن والكفاح المشترك بين شعبي وادي النيل.[11]

وقد تأثرت الحركة الطلابية في السودان بنظيرتها المصرية والطلاب السودانيين الذين كانوا يدرسون في مصر والذين انغمسوا في العمل السياسي في نهاية الثلاثينات، حيث أنشأوا فروعا لمؤتمر الخريجين هناك وارتبطوا بصلات واسعة مع الأحزاب السياسية المصرية. ومن أبرز نشاطاتهم المذكرة التي رفعوها إلى رئيس الوزراء المصري علي ماهر باشا قبل سفره إلى السودان. كما تأثرت الحركة الطلابية تأثرا واضحا بإنشاء الحركة السودانية لتحرر الوطني (حستو)، والتي كانت الحركة الطلابية من القطاعات التي اهتمت بها، إذ نقلت حستو من مصر تقاليد العمل الجماهيري المنظم والمقاوم من مظاهرات وإضرابات وليالٍ سياسية وكتابة الشعارات على الجدران وتوزيع المنشورات المعادية للاستعمار البريطاني.

وقد عارضت السلطات ممارسة الحركة الطلابية للنشاط السياسي معارضة شديدة، وحاولت إدارة كلية غردون إقناع الطلاب بأن النشاط السياسي ضار

بتحصيلهم الأكاديمي ومستقبلهم الوظيفي، إلا أنها فشلت في ذلك. وكان الطلاب يرون أن ممارسة العمل السياسي حق وواجب عليهم طالما كانت البلاد تحت حكم الاستعمار.[12] وكما سنرى لاحقا فإن الأنظمة الشمولية بعد الاستقلال ظلت تعزف على نفس النغمة كلما صعّدت الحركة الطلابية من مقاومتها للقمع. ولم تسلم جامعة القاهرة فرع الخرطوم من محاولات منع الطلاب فيها من ممارسة العمل السياسي، وكانت وجهة نظر إدارة الجامعة أنها مؤسسة مصرية وبالتالي يجب أن تطبق عليها القوانين واللوائح المصرية، التي كانت تسلب الطلاب من حق ممارسة أي نشاط سياسي إذ كانت تشرف على شؤون الطلاب في كل جامعة مصرية جهة إدارية تسمى رعاية الشباب وهي المسؤولة عن تنظيم أنشطتهم الثقافية والرياضية والاجتماعية. إلا أن الإدارة المصرية لم تستطع تطبيق ذلك في جامعة القاهرة فرع الخرطوم بشكل كامل، نظرا للتقاليد الراسخة للحركة الطلابية وارتباطها الوثيق بالحركة الوطنية ودورها في النضال ضد المستعمر البريطاني.

منذ إنشاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم سيطر تنظيم الجبهة الديمقراطية على قيادة الاتحاد حتى يوليو 1971، إذ ظل الوضع على ذلك الحال حتى قامت سلطة مايو بحل الاتحادات الطلابية. وتفيد البيانات الموثقة المتاحة للكاتب أن طلاب جامعتي الخرطوم والقاهرة فرع الخرطوم سيروا مظاهرة في منتصف شهر أكتوبر 1958 ضد سياسة حكومة عبدالله خليل. كانت هناك حركة جماهيرية واسعة معارضة للحكومة، وضد سياستها المعادية للديمقراطية وقبولها للمعونة الأمريكية ضد الإرادة الشعبية والتي كانت قطاعات كبيرة من الجماهير ترى أنها تمثل الاستعمار الجديد. وكانت مظاهرة الطلاب تعبيرا عن تضامنهم الحركة الجماهيرية ومساندتهم لها. ورفع الطلاب عريضة طالبوا فيها بإيقاف التدخل الأمريكي وإبعاد الموظفين البريطانيين والاعتراف الفوري باتحاد العمال، كما دعوا الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية رشيدة ووضع دستور ديمقراطي.[13] وفي إطار التضامن مع اتحاد نقابات عمال السودان وما لاقاه من تعنت على يد حكومة عبدالله خليل نظم طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم والمعهد الفني والمدرسة القبطية مظاهرة يوم 21 أكتوبر 1958 اعتقلت على إثرها الشرطة ثمانية من طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم، إلا أن مجلس القضاء أصدر حكما ببرائتهم.[14] ويتضح من ذلك جليا مدى انغماس الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم في العمل السياسي بالرغم من حداثة الجامعة والقلة النسبية لعدد طلابها.

نضال الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم ضد نظام عبود

بعد سقوط العديد من الأنظمة العربية خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة كثر الحديث عن «الربيع العربي» دون الإشارة إلى تلك الثورة الشعبية التي صنعها شعب السودان وأطاحت بالحكم العسكري في أكتوبر 1964. وما زالت تلك الثورة المجيدة تعاني من الإهمال المتعمد وغيره، وخاصة من قبل سلطة الإنقاذ الحاكمة (وقد روى عبدالله علي إبراهيم كيف ذاق الأمرّين في البحث عن ناشر لكتاب كلف تومسون عن ثورة أكتوبر).[15] وحتى الكتب المدرسية في كافة المراحل التعليمية خلت تماما من الإشارة إلى تلك الثورة المجيدة. هذا النقص المريع في توثيق مادة تلك الهبة الشعبية يجعل الكتابة عن مساهمة الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم في أحداث الثورة ووقائعها مهمة صعبة، ولذا اعتمد هذا الجزء على النذر اليسير المنشور وعلى المواقع الاسفيرية ومقابلات شخصية مع بعض من عاصروا أحداث الثورة وكانوا حينها طلابا بالجامعة. وفيما يلي نشير إلى أهم الأحداث والتي تشكل محطات بارزة في نضال الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم ضد نظام عبود.

الأعوام التي تلت تسليم السلطة لعبود

عقب انقلاب 17 نوفمبر 1958 توصلت الحركة الطلابية وفي وقت مبكر إلى تحليل سليم لطبيعة الانقلاب وحددت موقفها من النظام.[16] والتف الطلاب حول الميثاق الطلابي الذي انبثق عن جبهة لمختلف القوى السياسية. وقد حقق الميثاق وحدة طلابية في كافة مؤسسات التعليم العالي والمدارس الثانوية. واتفقت الحركة الطلابية على النضال المشترك للإطاحة بالنظام العسكري. وقد ساعد على ذلك أن قطاعات عريضة من الحركة الجماهيرية كانت موحدة ضد الحكومة العسكرية.

شكل تخريج أول دفعة من جامعة القاهرة فرع الخرطوم في يوم 26 ديسمبر 1959 حدثا هاما في تاريخ الجامعة. وقد شارك في حفل التخريج الرئيس عبود، والذي تم منحه درجة الدكتوراه الفخرية.[17] وقد استنكر الطلاب ذلك، وتناولت صحيفة الجبهة الديمقراطية في الجامعة وكانت تسمى **الطليعة** الموضوع ونشرت مقالا حول منح تلك الدرجة العلمية لحاكم يقوم بقمع شعبه، وزينته برسم كاريكاتيري في هيئة حمار يقوم رئيس الجامعة بوضع البردعة عليه وكتب على البردعة الدكتوراة الفخرية. وكان يشرف على الجانب الفني في الصحيفة وقتها جرجس نصيف. عندما علمت إدارة الجامعة بالمقال والكاريكاتير قامت بمصادرة الصحيفة، وكان وكيل الجامعة آنذاك الدكتور طلبة عويضة بينما كان المدير مقيما في القاهرة. وقام الطالب نبيل أديب بسحب الصحيفة من الإدارة وتعليقها مرة أخرى باعتبار أن ذلك قرارا

من اتحاد الطلاب والذي يتبنى حرية الإعلام داخل الجامعة. على إثر ذلك قامت إدارة الجامعة بفصل نبيل أديب من الدراسة. واحتجّ الطلاب على القرار وسيروا مظاهرة كبيرة ودخلوا في إضراب عن الدراسة. وعلى إثر ذلك تراجعت الإدارة عن قرار الفصل وسمحت للطالب بالجلوس لامتحانات آخر العام مع حرمانه من الدراسة.[18]

منذ إنشاء جامعة القاهرة فرع الخرطوم كانت تسرى عليها لائحة الجامعات المصرية. وحسب النظام المتبع كان يرأس اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة أحد الأساتذة — وكيل الجامعة — نظرا لوجود مدير الجامعة في القاهرة. يلي رئيس الاتحاد الوكيل، وهو أحد الطلاب المنتخبين. وخلال تلك الفترة كان تنظيم الجبهة الديمقراطية هو الذي يقود اتحاد الطلاب نظرا لحصولها على أغلبية المقاعد، إذ كانت تستحوذ على مقاعد كليتي الحقوق والآداب، بينما تشاركها في مقاعد كلية التجارة تنظيمات القوميين العرب (مثل الطليعة العربية) نظرا لوجود أعداد كبيرة من الطلاب المصريين في الفرقة الأولى لكلية التجارة.[19] وكانت لجنة الاتحاد تجتمع بشكل رسمي تحت رئاسة الدكتور طلبة عويضة، والذي اتهمه الطلاب وقتها بالعمالة للمخابرات المصرية نظرا للعديد من الوقائع التي حدثت خلال تلك الفترة.

في أوائل عام 1962 قررت لجنة اتحاد الطلاب إقامة احتفال كبير بعيد الاستقلال. وفي اجتماع رسمي للجنة تم إقرار الخطاب الذي سيلقيه وكيل الاتحاد في المناسبة القومية والذي تضمن الإشارة إلى العديد من الأحداث الوطنية (الثورة المهدية، ثورة ود حبوبة، حركة 1924، ....) ولم يكن يتضمن أي إشارة للوضع السياسي. ثم اجتمعت لجنة الاتحاد المنتخبة بشكل غير رسمي وقررت إضافة العديد من الفقرات حول الوضع السياسي وتضمنت التنديد بنظام عبود وقمعه للحريات. في يوم الاحتفال وفي حضور عدد كبير من الضيوف قام عضو الاتحاد حسن عبدالماجد بإلقاء الخطاب. وعندما بدأ الحديث الموجه بالهجوم على نظام الحكم، قام الدكتور طلبة عويضة بفصل المايكروفون وقطع التيار الكهربائي عن الحفل. ورغم ذلك استمر الاحتفال، وبعد انتهائه تم اعتقال الطالب حسن عبدالماجد.[20]

في ذاك الوقت لم تكتفِ الحركة الطلابية بالعمل السياسي داخل الحرم الجامعي بل نزلت في المظاهرات واصطدمت مع السلطة، ورغما من أن معظم الطلاب كانوا يعملون بالدواوين الحكومية إلا أنهم وفي أثناء العطلة الصيفية كانوا يمارسون العمل السياسي وسط الأحياء. وفي أوائل الستينيات تم اعتقال الطالبين

محمد الخليفة فضول وعثمان السنوسي أثناء قيامهم بكتابة شعارات سياسية على الجدران تندد بسياسة السلطة وتم تقديمهم لمحاكمة عسكرية، وحكم على كل منهم بالسجن لمدة عامين.[21]

التضامن مع مواطني وادي حلفا

بعد توقيع اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان في 1959 ظلت قضية ترحيل النوبيين سكان مدينة وادي حلفا التي ستغمرها مياه السد العالي تتفاقم وتزداد حدة جراء سياسة نظام 17 نوفمبر. وبالرغم من عدالة ووضوح قضيتهم المتمثلة في إيجاد موطن بديل مناسب يليق بهم وبأجيالهم القادمة ونيل التعويضات العادلة، وبالرغم من الوعود التي قطعها الفريق عبود نفسه أمام مواطني وادي حلفا بأنهم هم الذين سيختارون موطنهم الجديد، ظلت الحكومة تناور وتهدد وتتوعد محاولة تفتيت وحدة النوبيين حول قضيتهم. قام مواطنو حلفا بتكوين لجنة قومية تمثل السكان واختارت اللجنة استشاريين وفنيين للبحث في الخيارات المناسبة لإسكان أهالي حلفا. عرضت اللجنة الأمر على استفتاء شعبي، وكان خيار الأغلبية اختيار منطقة جنوب الخرطوم (الامتداد الشمالي لمشروع المناقل). وعوضا أن تقوم الحكومة بالاستجابة لرغبات المواطنين حاولت عن طريق التهديد والوعيد تفتيت وحدتهم بشتى الطرق. وباءت كل تلك المحاولات بالفشل نتيجة لوحدة النوبيين، فنكست الحكومة بوعودها وأرسلت وفدا وزاريا برئاسة طلعت فريد إلى حلفا في 22 أكتوبر 1960، وعند وصول الوفد قوبل بمظاهرات حاشدة مؤيدة للجنة القومية لمواطني حلفا. اجتمع الوفد باللجنة وأعلن أن الموطن الجديد سوف يكون خشم القربة. وانسحب أعضاء اللجنة من الاجتماع، وعلى الفور عمت المظاهرات مدينة حلفا تندد بالقرار وتهتف بسقوط دكتاتورية نظام عبود. وفي اليوم التالي أعلنت الجماهير في حلفا العصيان المدني وقطعت أسلاك التلفونات بين مدينة حلفا ومصر وبقية المدن الأخرى، مما اضطر الوفد الوزاري أن يهرب من مدينة حلفا في جنح الظلام.[22]

على إثر ذلك خرجت جماهير الشعب السوداني في كافة المدن متضامنة مع المواطنين النوبيين وهي تهتف بسقوط الدكتاتورية. وفي الخرطوم خرجت مظاهرات حاشدة يوم 26 أكتوبر 1960 اشترك فيها النوبيون وكافة فئات الشعب تهتف بسقوط النظام، ووقعت على إثرها مصادمات عنيفة مع الشرطة وتم اعتقال مئات المواطنين في مدن السودان المختلفة. ثم قامت الحكومة بحل اللجنة القومية لمواطني

حلفا وتقديم المعتقلين للمحاكمة. وعلى إثر ذلك كونت الجماهير في مختلف المدن اتحاد المقاومة الشعبية لأهالي حلفا.[23]

تواصلت المظاهرات الشعبية تضامنا مع النوبيين، فانطلقت مظاهرة من جامعة الخرطوم يوم 26 أكتوبر 1960 والتحمت مع الجماهير النوبية أمام القصر الجمهوري فأجهدت الشرطة في تفريقها. وتابعت الشرطة الطلاب حتى حرم جامعة الخرطوم واستخدمت الغاز المسيل للدموع. وانطلقت مظاهرة كذلك من جامعة القاهرة فرع الخرطوم تعاملت معها الشرطة بشراسة. تم تحديد جامعة القاهرة فرع الخرطوم لتكون مركزا لمقاومة قرار الحكومة حيث عقدت اجتماعات حاشدة ليومين متتاليين في فناء الجامعة. وأعلن اتحاد طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم الإضراب فقامت الإدارة بإغلاق الجامعة وخرج الطلاب في مظاهرة يوم 27 أكتوبر 1960 تضامنا مع المطالب العادلة للنوبيين، وتعد تلك المظاهرة من أكبر المظاهرات التي خرجت للشارع ضد نظام عبود.[24]

ولقد بينت معركة التضامن الشعبية والتي شاركت فيها بفعالية الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم بشكل لافت مدى هشاشة النظام العسكري وشكلت أكبر تحدٍ حقيقي له منذ وصوله للسلطة.

التضامن مع شعب الكنغو

ارتبطت الحركة الوطنية في السودان بحركة التحرر الوطني في دول العالم. وقد لعب تأسيس الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو) دورا كبيرا في هذا الارتباط نظرا لأن من أهداف حستو كان محاربة الامبرالية. وبينما كانت الحركة الجماهيرية في السودان مرتبطة بحركة كوامي نكروما والثورة الجزائرية والثورة في الكنغو، كان نظام عبود مرتبطا بالاستعمار لدرجة أن طلعت فريد وزير الاستعلامات أطلق تصريحا مؤيدا للرئيس الفرنسي ديجول لقيامه بتفجير القنبلة النووية في صحراء الجزائر.

ورغم الإرهاب والقوانين المقيدة للحريات انفجرت الحركة الطلابية إثر اغتيال رئيس وزراء الكنغو باتريس لوممبا. ومما زاد الغليان موقف نظام عبود من تلك المؤامرة. وسيرت الحركة الطلابية مواكبها للاحتجاج على تلك المؤامرة البشعة وسلمت مذكرات الاحتجاج إلى الحكومة تطالب بطرد السفير البلجيكي من الخرطوم. ورغم أن الحكومة أصدرت بيانا تقول فيه إنها لن تقف أمام المظاهرات التي يقوم بها المواطنون للتعبير عما تجيش به صدروهم نحو شعب الكنغو ومصرع الزعيم لوممبا،[25] إلا أن هذا الموقف سرعان ما تبدّل. أخذت الحكومة فجأة تتحدث

عن أن المندسين والمخربين قد أقدموا على عمليات تخريب ومنعت الشعب من التعبير عن مؤازرته وتضامنه مع شعب الكنغو. وحرصا على كسب ود الاستعمار الجديد من الجانب الآخر قام النظام بمنع عبور الطائرات المصرية عبر أجواء السودان لإيصال الإمدادات لشعب الكنغو.

على إثر الموقف المخزي للحكومة خرج طلاب جامعة الخرطوم وجامعة القاهرة فرع الخرطوم والمعهد الفني في مظاهرة مساء يوم 20 فبراير 1961 إلى ميدان أبو جنزير، فاعترضتها الشرطة واستخدمت العنف المفرط ضد المتظاهرين. ولم تكتفِ الشرطة بذلك بل تتبعت طلاب جامعة القاهرة حتى وصلوا إلى الحرم الجامعي، فاقتحم رجال الشرطة الحرم وقاعات المحاضرات واعتدوا بالضرب على الطلاب بالعصي الغليظة والسياط، وضُرب أحد الأساتذة. كما قاموا بالاعتداء على بعض الطلاب الذين احتموا بمنزل القنصل المصري. وتم نقل تسعة طلاب إلى المستشفى، واعتقلت الشرطة 24 طالبا.[26] وكان من ضمن المصابين الطالبة الشول المرضي عضو الجبهة الديمقراطية والتي أصيبت في إحدى عينيها نتيجة الضرب الوحشي من قبل قوات الشرطة.[27]

إن المظاهرات المتكررة والمصادمة التي قامت بها الحركة الطلابية قد بينت مدى عزلة نظام عبود عن الجماهير، ولعبت تلك المظاهرات دورا حيويا في مرحلة الإثارة وفي كشف وتعرية الطبيعة الوحشية للنظام.

تحرك الحركة الطلابية في نوفمبر 1961

في 8 نوفمبر 1961 رفعت الحركة الطلابية مذكرة إلى المجلس العسكري، وتضمنت تلك المذكرة التاريخية ثلاثة مطالب أساسية:

رجوع الجيش إلى ثكناته؛
قيام حكومة انتقالية لوضع دستور وإجراء الانتخابات؛
تصفية المعتقلات وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وقانون الطوارىء.

بعد تسلم الحكومة المذكرة والتي شكلت مرحلة متقدمة من مقاومة نظام عبود، أصاب الحكومة الهلع وأخذت تعتقل قيادات الحركة الطلابية في الجامعات. وسبق تلك الخطوة المظاهرة الطلابية التي طافت شوارع الخرطوم يوم 11 نوفمبر 1961 والتي انضمت إليها جموع من فئات الشعب المختلفة. وكان قد سبق ذلك تحديد موعد للإضراب في كافة المؤسسات التعليمية، وتحضيرا جيدا له عبْر تكوين لجان وعقد اجتماعات جماهيرية.[28] لقد بينت المظاهرات والإضراب

مدى قوة التنظيم والوحدة الطلابية والتي شكلت نبراسا للأحداث التالية. وشكلت تحركات نوفمبر 1961 معلما بارزا في تاريخ نضال الحركة الطلابية وكشفت تلك التحركات أهمية تعميق التحالف بين الفئات الوطنية وأن العمل السياسي يمكن أن يتسع ليستقبل الشارع دون اللجوء إلى قيادة الأحزاب التقليدية. وفي تلك الفترة، قاد اتحاد طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم مظاهرات ضد سياسات الحكومة فتم اعتقال 17 طالبا وطوقت قوات الطوارىء الحرم الجامعي.

وفي غمرة مواجهتهم مع النظام فقد طلاب الجامعة الكثير من المكاسب الاجتماعية، إلى جانب أنهم كانوا مواجهين بأثر التكوين غير الديمقراطي لاتحادهم باعتباره جزءا من إدارة الجامعة وفاقدا لاستقلاليته وقوته. وفي أغسطس 1963 قام طلاب جامعة القاهرة بمزيد من الاحتجاجات والمظاهرات وكانت نتيجة ذلك أن تم انتزاع استقلالية الاتحاد نهائيا من الإدارة.

الأيام التي سبقت اندلاع ثورة أكتوبر 1964

قبيل اندلاع الثورة في 21 أكتوبر 1964 كانت البلاد حبلى بالثورة ولم يكن قد مضى على نيل الاستقلال سوى ثمانية أعوام حينها كانت الأحلام تملاء أفئدة الجماهير ثقة بمستقبل باهر يفتح أبواب التقدم والتنمية.[29] وعلى الجانب الأخر كان يقف نظام عبود في وجه طموحات الشعب. وتفاقمت أزمات البلاد وعلى رأسها قضية الحرب في الجنوب التي كبدت البلاد خسائر كبيرة من النواحي البشرية والمادية. في تلك الظروف الحرجة التي كانت تمر بها البلاد وتعبيرا عن ثقة قوى الاستعمار الجديد في النظام وصل وفد أمريكي كبير إلى الخرطوم للبحث مع الحكومة في انضمام السودان إلى حلف ممالىء للغرب يضم السعودية والأردن للوقوف في وجه الحكومات العربية التي تساند حركات التحرر الوطني وخاصة مصر.[30]

كان الوضع السياسي في البلاد متأزما ويتفاقم كل يوم. وخلال الفترة من 10 سبتمبر إلى 21 أكتوبر 1964 أقيمت في جامعة الخرطوم ست ندوات عن مشكلة الجنوب، وآخرها كانت ندوة الأربعاء ليلة الثورة وهي التي ارتبطت باندلاع شرارة الثورة. إلا أن القليل من الناس يعلم أنه وفي نفس تلك الفترة أقيم عدد من الندوات في جامعة القاهرة فرع الخرطوم للبحث في الوضع السياسي المتفاقم في البلاد. ومن أهم تلك الندوات واحدة أقيمت قبل أسبوع من اندلاع الثورة وذلك مساء 17 أكتوبر 1964 أمّها عدد كبير من الحضور دُعِيَ إليها من قادة الأحزاب كل من عبدالخالق محجوب عن الحزب الشيوعي والشيخ علي عبدالرحمن

عن حزب الشعب و محمد صالح عمر عن جماعة الإخوان والرشيد نايل عن نقابة المحامين وزيادة أرباب وزير المعارف ممثلا للحكومة.[31]

وفي ليلة 22 أكتوبر خرجت مظاهرة هادرة من جامعة القاهرة فرع الخرطوم كان يقودها رئيس اتحاد الطلاب حسن عبدالماجد وبقية أعضاء اللجنة.[32] وسارت المظاهرة حتى وسط الخرطوم حيث التحمت مع الشرطة التي استخدمت القوة المفرطة للتعامل معها، والتحمت مع المظاهرات الأخرى، إلا أنها اضطرت للتراجع للحرم الجامعي منعا لوقوع المزيد من الإصابات.[33]

لقد كان للمساهمة الفعالة للحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم في النضال ضد نظام عبود واندلاع الثورة دورها في تأهيل اتحاد الطلاب لأن يكون مشاركا في وفد جبهة الهيئات الذي ضمّ كوكبة من القادة منهم بابكر عوض الله وعابدين إسماعيل وآخرين، والذي ذهب بتفويض من الجماهير إلى القصر الجمهوري لمطالبة عبود بتسليم السلطة. وقد كان حسن عبدالماجد رئيس الاتحاد ضمن هذا الوفد.[34]

يقفز الى الذهن السؤال عن الاسباب التي ادت الى ان تلعب الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم دورا هاما في النضال ضد نظام عبود ضمن المقاومة الشعبية. أعتقد أن ذلك يرجع للأسباب التالية:

اولا: إن الغالبية العظمى من الطلاب كانوا من الموظفين والمعلمين مما أتاح لهم فرصة اكتساب خبرة العمل النقابي في القطاعات التي كانوا يعملون بها.

ثانيا: إن موقع جامعة القاهرة فرع الخرطوم وسط المدينة جعلها مفتوحة على المجتمع ويتأثر بها، خاصة وان حياة الطلاب اليومية تطلّبت نشاطا وحركة بعكس طلاب جامعة الخرطوم والمعهد الفني إذ كانوا مستوعبين في حياة الداخليات.

ثالثا: ان تحكم النظام بوسائل الاعلام وتقييده للحريات جعل من جامعة القاهرة فرع الخرطوم مصدرا هاما لنشر الأخبار السياسية.

رابعا: وجود عدد كبير من ضباط الشرطة المنتسبين لكلية الحقوق تسبب في عمل حماية قيادات الحركة الطلابية إلى حد كبير.

وهذه القوة الصدامية التي اكتسبتها الحركة الطلابية في جامعة القاهرة فرع الخرطوم عبر معاركها الكبرى التي خاضتها أكسب الجامعة لقب «قلعة النضال».[35]

دور الحركة الطلابية بعد انتصار الثورة

في يوم 9 نوفمبر 1964 أو ما يطلق عليه «ليلة المتاريس» كانت هناك ندوة سياسية بالمعهد الفني وبينما كان فاروق أبو عيسى يتحدث في الندوة وصل شخص وأبلغه

أن هنـاك تحـركات مـن بعـض وحـدات القـوات المسـلحة تتوجـه لاسـتلام السـلطة مـن المدنيـين. وعـلى الفـور ومـن منصـة النـدوة طلـب المتحـدث مـن الجماهـير التحـرك فـورا لحمايـة الثـورة ومنـع قـوى الثـورة المضـادة مـن الوصـول إلى العاصمـة، فتحركـت الجماهـير فـورا لإغـلاق الطـرق والكبـاري. وفي إطـار هـذا التحـرك لحمايـة الثـورة قـام طـلاب جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم والمعهـد الفنـي بإغـلاق كـبري المسـلمية المـؤدي للقيـادة العامـة للقـوات المسـلحة وكافـة الطـرق الجانبيـة واسـتمر اعتصامهـم في تلـك المنطقـة حتـى اليـوم التـالي حـين تـم التأكـد مـن عـدم تحـرك أي قـوات معاديـة للثـورة.

لقـد كانـت أكتوبـر ثـورة مـن أجـل الاسـتقلال السـياسي البنّـاء والديمقراطيـة، وبعد الثـورة تفاعلـت الحركـة الطلابيـة في جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم مـع منـاخ الثـورة. ففـي أكتوبـر 1965 أقـام اتحـاد الطـلاب احتفـالا كبـيرا بالذكـري الأولى للثـورة وفي إطـاره تمـت إقامـة نـدوة دُعِـيَ إليهـا كل مـن لطفـي الخـولي وأحمـد بهـاء الديـن مـن مـصر للمشـاركة فيهـا.[36] وكان يتـم عقـد نـدوة سياسـية أسـبوعيا في دار الاتحـاد. ففـي خـلال فـترة حكومـة محمـد أحمـد محجـوب وعندمـا طـرح موضـوع إعـداد دسـتور إسـلامي مـن قبـل الأحـزاب التقليديـة وجماعـة الإخـوان المسـلمين (جبهـة الميثـاق الإسـلامي) قـام الاتحـاد بعقـد 15 نـدوة عـن موضـوع الدسـتور الإسـلامي خـلال تلـك الفـترة شـارك فيهـا معظـم قـادة الأحـزاب والمفكريـن. كـما تـم تنشـيط العمـل الفكـري داخـل حـرم الجامعـة، فالجبهـة الديمقراطيـة وحدهـا صـارت تصـدر العديـد مـن الصحـف الحائطيـة منهـا **الغـد**، وكان يـشرف عليهـا كل مـن حيـدر إبراهيـم عـلي وصـلاح معـروف وعبـده الشرقـاوي، و**أفريقيـا**، وكانـت ذات طابـع سـياسي وثقـافي وتهتـم بحركـة التحـرر الوطنـي ويـشرف عليهـا بـركات موسـى الحـواتي، و**النضـال**، ويصدرهـا بكـري الصايـغ، وهـي ذات طابـع سـياسي، و**المائـدة**، وهـي صحيفـة ثقافيـة كان يصدرهـا يوسـف خليـل. كـما تـم إنشـاء جمعيـة للثقافـة الوطنيـة وقـد لعبـت دورا هامـا في المجـال الثقـافي.[37]

وتأكيـدا للارتبـاط الوثيـق بـين الحركـة الطلابيـة في جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم وحـركات التحـرر الوطنـي في العـالم، قـام الاتحـاد بدعـوة وفـد مـن جبهـة التحريـر الوطنـي في فيتنـام لإقامـة نـدوة في الجامعـة. حـضر الوفـد واندهـش أعضـاؤه لحفـاوة الاسـتقبال الـذي حظـي بـه داخـل الجامعـة. كـما ارتبـط الاتحـاد بمنظـمات التحريـر الإرتريـة وكان يقـدم لهـا الدعـم ويتـم جمـع التبرعـات مـن الطـلاب بصـورة دوريـة لدعـم الثـورة الإرتريـة.[38]

ومـن المناسـبات الهامـة التـي أقيمـت في جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم أن الإعـلان الرسـمي لانطـلاق أعـمال تجمـع الكتـاب والفنانـين التقدميـين السـودانيين (أبادمـاك) قـد تـم في اليـوم الأول مـن ينايـر 1969 في دار اتحـاد الطـلاب.[39]

إن الوقائـع والأحـداث التـي تمـت الإشـارة إليهـا هـي جـزء يسـير ممـا قامـت بـه الحركـة الطلابيـة في جامعـة القاهـرة وبالطبـع هنـاك وقائـع أخـرى لم يتـم توثيقهـا ولا تـزال مجهولـة ويتطلـب حصرهـا مجهـودا جماعيـا وليـس فرديـا نرجـو أن يتـم في المسـتقبل القريـب.

الهوامش

1. محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان** (بيروت: دار الحياة، 1970) ص 277-280.
2. المرجع نفسه، ص 292-294.
3. المرجع نفسه، ص 338.
4. جريدة **الأخبار** المصرية، 27/ 12/ 1959.
5. جريدة **الأخبار** المصرية، 4/ 1/ 1960.
6. عصام جبر الله، «الحركة الطلابية: موقعها وتأثيرها في الديمقراطية السودانية» في **الديمقراطية في السودان**، تحرير حيدر إبراهيم علي (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1993)، ص 266.
7. Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Collings, 1974), pp. 189-200.
8. محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث 1820-1955** (القاهرة: [طباعة شركة الأمل للطباعة والنشر]، 1993)، ص 341.
9. المرجع نفسه، ص 350.
10. المرجع نفسه، ص 350.
11. المرجع السابق، ص 350.
12. Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan*, p. 201.
13. الحزب الشيوعى السودانى، **ثورة شعب** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 171.
14. المرجع نفسه، ص 171.
15. عبدالله علي إبراهيم، «ثورة أكتوبر 1964: جرحها العدا»، موقع سودانايل http://sudanile.com/index.php/2008-26-11-01-12-2008-56/36-39-17-19-05-20237--21--1964--------/03
16. الحزب الشيوعى السودانى، **ثورة شعب**، ص 173.
17. جريدة **الأخبار** المصرية، 27/ 12/ 1959.
18. مقابلة مع نبيل أديب، تمت عبر الهاتف بتاريخ 29 يونيو 2014.

19. عبدالسلام نور الدين، «عبدالسلام حسن المقتول في لندن»، موقع سودانايل
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/184-2009-03-09-07-25-55/11982-2010-03-15-05-55-57.

20. المرجع نفسه.
21. المرجع نفسه.
22. الحزب الشيوعى السودانى، **ثورة شعب**، ص 276.
23. المرجع نفسه، ص 276.
24. المرجع نفسه، ص 176.
25. المرجع نفسه، ص 179.
26. المرجع نفسه، ص 179.
27. مقابلة مع بركات موسى الحواتي. تمت عبر الهاتف يوم 12يوليو 2014.
28. الحزب الشيوعى السودانى، **ثورة شعب**، ص 184.
29. محمد المكي إبراهيم، «مرة أخرى أكتوبر 21»، موقع سودانايل
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/157-2009-02-20-06-57-11/20074--1964---------

30. بكري الصايغ، «كيف كانت اخرعشرة أيام قبل ثورة أكتوبر1964»، موقع سوادنيز أونلاين
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=180&msg=1223677527&rn=43

31. مقابلة مع عبد المجيد بطران. تمت عبر سكايب يوم 19 يونيو 2014.
32. بكري الصايغ، «كيف كانت اخرعشرة أيام قبل ثورة أكتوبر1964»، موقع سوادنيز أونلاين.
33. إفادة مكتوبة من الحسن محمد سعيد بتاريخ 15 يونيو 2014.
34. أمين محمد إبراهيم، «في تخليد ذكرى أستاذنا حسن عبدالماجد»، موقع سوادنايل،
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-17-39-36/34-2008-05-19-17-14-27/69477-2014-06-22-15-08-38

35. مقابلة مع عبدالمجيد بطران، 19 يونيو 2014.
36. مقابلة مع عبدالمجيد بطران، 19 يونيو 2014.
37. مقابلة مع بركات موسى الحواتي، 12يوليو 2014؛ مقابلة شخصية مع تاج الأصفياء عثمان سعد تمت بتاريخ 8 يونيو 2014.

38. مقابلة مع تاج الأصفياء عثمان سعد، 8 يونيو 2014.
39. عبدالله جلاب، «ها قد جاءكم عمر الحويج يحمل في كفه القمر»، موقع سودانايل
http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/157-2009-02-20-06-57-11/20074--1964---------

7

عطا الحسن البطحاني

دور الطلاب والشباب في التغيير ما بين أكتوبر 1964 وأكتوبر 2014

المقدمة

فتحت أحداث الربيع العربي في نهاية عام 2011 وبداية عام 2012 باب الأمل لدخول منطقة شمال أفريقيا والشرق الاوسط تاريخ التحول الديمقراطى أسوة بما حدث فى مناطق أخرى من العالم. إلا أن عددا من السودانيين نافح بقوة أنهم قد سبقوا هذه الأحداث من قبل في عامي 1964 و 1985 حين تمكنوا عبر الانتفاضات الشعبية والعصيان المدني من إسقاط نظامين عسكريين واستعادة الديمقراطية — حتى وإن لم تستمر طويلا. ومع دورة الزمان جرت مياه كثيرة تحت جسر النزاعات والانقلابات واتفاقيات السلام المجهضة، وتواصلت إرهاصات التململ الشعبى الغاضب أكثر من مرة وتصاعدت بدءا من يناير 2012 ويونيو 2012 و سبتمبر –أكتوبر 2013 فى شكل احتجاجات شعبية بدأت بمعارضة الإجراءات الاقتصادية المتعلقة برفع الدعم عن المحروقات و تصاعدت لتأخذ المطالبة برحيل النظام الشيء الذي رأى فيه البعض ملامح من احتجاجات أكتوبر 1964. وانتابت النظام حالة من الفزع تجلت في القمع غير المسبوق للمتظاهرين بالقتل العمد، خاصة لفئة الطلاب والشباب حيث فاقت أعداد الشهداء أكثر من مائتي شهيد.

تمرّ ذكرى خمسين عاما على أكتوبر 1964 ولا تزال الذاكرة الشعبية تختزن أحداثها وقيمها النضالية الرافضة للاستكانة للحكم العسكرى. وأبرز الرموز في حالة الاحتفاء والاستدعاء هذه دور الطلاب في أحداث أكتوبر 1964، الأمر الذي يستدعي المقارنة بين ما قام به الطلاب (والشباب) قبل نصف قرن وما يحدث الآن، وعما إذا تغيرت المعطيات وطرأت ظروف تحول دون أو تساعد الطلاب والشباب على لعب نفس الدور الريادي في مناهضة النظام القمعي الحاكم منذ ربع قرن.

تستعرض هذه الورقة الدور الهام الذي قام به الطلاب (والشباب) في أكتوبر 1964 ليس من باب التوثيق الدقيق بل من أجل مقارنة هذا الدور بما يقومون به في مقاومة ومناهضة

النظام الإسلامي العسكري الحالي. وبصرف النظر عما إذا كانت ثورة أكتوبر قد حققت أهدافها، تبحث الورقة في القيمة الرمزية التصورية لثورة أكتوبر ومكانها فى الذاكرة المؤسسية للطلاب وتوظيفها فى شحذ طاقتهم — فى ظروف مغايرة — فى مقاومة حكم الأتوقراطية الإسلامية الراهن.

تطرح الورقة عددا من الأسئلة حول معنى ذكرى أكتوبر 1964 للحركة الطلابية – الشبابية اليوم، وما هي الدروس المستفادة من ذاكرة أكتوبر 1964 لتعزيز دورهم في التغيير القادم؟ ولماذا غاب دور الطلاب فى أحداث سبتمبر 2013 وبرز بصورة واضحة دور الشباب؟ وكيف ستؤثر منظومة العوامل الجديدة والمختلفة عن عوامل الستينيات في ترجيح كفة الطلاب – الشباب ككتلة حرجة يقود نشاطها لإشعال المقاومة الشعبية؟ وإلى أي مدى استطاعت سلطة الإنقاذ إضعاف دور الطلاب فى التغيير وتدجين الحركة الطلابية – الشبابية واستيعابها فى ماكينة النظام؟ وهل من المناسب مقارنة دور الطلاب – الشباب فى السودان مع دور رصفائهم فى دول الربيع العربى؟

تذهب الورقة بأن ثمة عوامل تضافرت في مرحلة ما بعد الاستقلال (نمط التنمية الاقتصادية، الوزن النسبى للفئات الوسيطة فى التركيبة الاجتماعية، والمدّ الوطني لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية) لوضع فئة الطلاب في موقع متقدم في ساحة العمل العام المناهض لسلطة الحكومات. ورغم النجاح النسبي الذي حققه الطلاب والشباب في أكتوبر 1964 وفي المرحلة التي تلتها حتى أبريل 1985 إلا أن القاعدة الاجتماعية التي استندت إليها الحركة الطلابية – الشبابية والتوجهات الفكرية التي سادت ساحتها قد شهدت تراجعا تدريجيا تُوِّج بانقلاب حركة الإسلام الراديكالي العسكري على النظام الديمقراطي في يونيو 1989. وتدور عجلة التاريخ مع عصر المعلومات والعولمة، ورغم محاولات التدجين وسيطرة أجهزة القمع يفشل النظام فى تطويع «خميرة التمرد» الخاصة بالطلاب الذين يتفاعلون ويقاومون فى إطار عوامل تختلف موضوعيا عن ظروف الستينيات، ولكنها — بمكر التاريخ — تصب فى ذات التوجّه العام للحركة الطلابية: تصاعد النضال ضد السلطة القائمة. ومن هنا يأتي استلهام القيمة الرمزية لثورة أكتوبر 1964 كحدث ملحمى فى ذكراها الخمسين ومشروعية مقارنة دور الطلاب فى التغيير بدور رصفائهم فى دول الربيع العربى.

تاخذ الورقة بمنهج التحقيب التاريخى (periodization) عبر تقسيم الفترة لثلاث مراحل تاريخية لكل هويتها وديناميتها وانعكاس ذلك على الحركة الطلابية – الشبابية، ويتضمن تناول كل مرحلة سرد أهم أحداثها ثم تحليل لسبر غور دينامية المرحلة. يلى هذه المقدمة الجزء الثانى الذى يسرد باختصار سلسلة الأحداث التى لعب فيها الطلاب

(والشـباب) دورا بـارزا قبـل وأثنـاء أكتوبـر 1964 ودلالات ذلـك بالنسـبة للـوزن النسـبى للحركـة الطلابيـة. يعقـب ذلـك الجـزء الثالـث حيـث يتواصـل السـرد الموجـز لمـا بعـد أكتوبـر 1964 وحتـى قيـام نظـام الانقـاذ فى يونيـو 1989. ويتنـاول الجـزء الرابـع مـن الورقـة الفـترة مـن الإنقـاذ حتـى الأحـداث الأخـيرة فى سـبتمبر – أكتوبـر 2013. ويسـتعرض الجـزء الخامـس باختصـار عوامـل صعـود الحركـة الطلابيـة فى أكتوبـر 1964 والتراجـع «الظاهـرى» لمـا بعـد أكتوبـر ومحاولـة الصعـود مجـددا فى سـنوات حكـم الإنقـاذ (والعوامـل المؤثـرة فى ذلـك) وأخـيرا تجـىء الخاتمـة فى الجـزء السـادس مـن الورقـة.

من الحركة الوطنية حتى أكتوبر 1964

أحدثـت الإدارة البريطانيـة (1898–1956) تغيـيرا كبـيرا في أوجـه الحيـاة الاقتصاديـة – الاجتماعيـة باسـتحداث المشـاريع الزراعيـة الحديثـة وإنشـاء البنيـة التحتيـة التـي ربطـت مناطـق الإنتـاج بموانـىء التصديـر (سـكة حديـد، صناعـات خفيفـة، اتصـالات) وتحديـث جهـاز الخدمـة المدنيـة ومؤسسـات الخدمـات الصحيـة والتعليميـة والأمنيـة والحرفيـة والتجاريـة. وبالرغـم مـن الحـرص الشـديد للبريطانيـين عـلى السـيطرة عـلى التغيـير الاجتماعـى – السياسـى فى البـلاد وحـصر المشروعـات الاقتصاديـة فى مناطـق معينـة إلا أن نتـاج ذلـك كان ظهـور فئـات وطبقـات اجتماعيـة جديـدة مرتبطـة بقطاعـات التغيـير الاقتصـادى عـلى محدوديتـه فى الزراعـة الحديثـة، السـكة حديـد والصناعـة الخفيفـة والتجـارة الداخليـة (والصـادر والـوراد) ومؤسسـات الخدمـة المدنيـة والتعليـم والصحـة.[1]

ومـن بـين هـذه الفئـات الجديـدة كان لطـلاب كليـة غـردون التذكاريـة دور بـارز فى رفـد الخدمـة المدنيـة بالكـوادر الإداريـة و المهنيـة والفنيـة ومـن بينهـم تشـكّل الجنـاح الفكـرى – الثقـافى للطبقـة الوسـطى وتشـكّل الجنـاح الاخـر مـن التجـار وأصحـاب الأعـمال السـودانيين. وتشـير بعـض الدراسـات إلى أن الإدارة البريطانيـة كانـت ترقـب نمـو هـذه الطبقـة بحـذر فى العشرينيـات والثلاثينيـات خشـية اصابتهـم «بفـيروس» الحـركات الوطنيـة المطالبـة بالاسـتقلال.[2] ومـع ذلـك وبالرغـم مـن إبطـاء عمليـة التعليـم فى العشرينيـات والثلاثينيـات لأسـباب سياسـية إلا أن الأهميـة التـى أولتهـا الإدارة البريطانيـة للتعليـم أولا ثـم الجهـود الأهليـة ثانيا[3] أبـرزت دور التعليـم كمصـدر هـام لإنتـاج النخبـة الجديـدة التـى سرعـان مـا ولجـت عـالم السياسـة والحركـة الوطنيـة بدايـة بتكويـن جمعيـات أنشـطة أدبيـة وثقافيـة تصاعـدت حتـى وصلـت مرحلـة تكويـن لطـلاب الكليـة عـلى أن يقتـصر دوره عـلي عقـد النـدوات وتنظيـم الرياضـة. وقـام الاتحـاد سـنة 1941 وانتخـب أحمـد خـير رئيسـا وعبـد المجيـد إمـام سـكرتيرا. هـدف الاتحـاد إلي «الترفيه عـن الطـلاب وتنميـة مواهبهـم الثقافيـة وتنميـة أواصر الصداقـة بـين الطـلاب وأسـاتذتهم». وتمكـن الاتحـاد في سـنة 1944 مسـتفيدا مـن منحـة قدمتهـا لـه الحكومـة الانجليزيـة، مـن انشـاء

نـادي للطـلاب. وفي سـنة 1945 تـم تحويـل المـدارس الثانويـة إلي كليـة جامعيـة وأصبـح الانتـماء للاتحـاد ودفـع الاشـتراكات إجباريـا وصـدر دسـتور جديـد نـص عـلى أهـداف الاتحـاد المتمثلـة فى تشـجيع الحريـة العلميـة، والارتقـاء بالمسـتوي العلمـي والثقـافي والأدبي للأعضـاء، والاهتـمام بالمشـاكل الاجتماعيـة، والمسـاهمة مـع الجميعـات ذات الاهـداف المشـابهة في محـو الأميـة ونـشر العلـم. ونـص الدسـتور عـلي أن أجهـزة الاتحـاد مـن جمعيـة عامـة، مجلـس الاتحـاد، اللجنـة التنفيذيـة، بالإضافـة إلي لجـان أخـرى بموافقـة اللجنـة التنفيذيـة. ومسـايرة للاوضـاع العامـة بالبـلاد وللنشـاط السـياسي الـذي عـم كل أنحـاء القطـر، انغمـس اتحـاد الطـلاب في المسـائل السياسـية والوطنيـة ممـا جعـل إدارة الكليـة تهـدد باغـلاق الكليـة إذا لم يمتنـع الطـلاب عـن الخـوض في السياسـة. وكان رد الطـلاب أنهـم لـن يقفـوا مكتـوفي الأيـدي إزاء قضايـا شـعبهم وأمتهـم وأن إبعـاد الحكـم الاجنبـي مـن البـلاد هـو واجـب السـودانيين المتعلمـين. فقامـت الإدارة باغـلاق الكليـة وحـل الاتحـاد.

وفي عـام 1947 فتحـت الكليـة وأُعيـد الاتحـاد. وفي عـام 1948 عمـل الطـلاب عـلي تعبئـة الجماهـير ضـد انتخابـات الجمعيـة التشريعيـة. وفي العـام الـذي يليـه تـم تكويـن مؤتمـر الطـلاب فـأصرّت السـلطات الاسـتعمارية عـلي تكويـن المؤتمـر الوطنـي فأعلـن الاتحـاد إضرابـا فتـم فصـل رئيـس الاتحـاد وسـكرتيره وتحـول المؤتمـر إلي العمـل السـري حتـي عـام 1954. وفي سـنة 1956 تـم الاعـتراف بالاتحـاد الـذي أصبـح اتحـاد طـلاب جامعـة الخـرطوم.[4]

وجـاء الحكـم العسـكرى بعـد عامـين مـن قيـام الاتحـاد متبنيـا اتجاهـا «تنمويـا –أتوقراطيـا». وضـع الخطـة العشريـة (1960–1970) للتنميـة الاقتصادية–الاجتماعيـة حيـث سـارت في هـذا الاتجـاه مـن حيـث توسـيع المشـاريع الزراعيـة المرويـة والزراعـة الآليـة وتوسـع الخدمـات ونمـو المـدن.[5] كل ذلـك سـاهم في توفـير رصيـد اسـتناري واجتماعـي للقـوى الحديثـة مـن طـلاب ومهنيـين وفنيـين وتجـار ممـن يشـكلون القواعـد الاجتماعيـة للطبقـة الوسـطى المسـتنيرة المسـاندة لقيـم الديمقراطيـة والليبراليـة بصـورة أقـوى مـن تمسـك القـوى التقليديـة بهـذه القيم. وشـكلت الجامعـة في السـتينيات منـارة للوعـي ومركـزا للاسـتنارة بالرغـم مـن وجـود التيـارات الإسـلامية المناوئـة للتيـارات الاشـتراكية والعلمانيـة والليبراليـة.

تصاعـدت حركـة النضـال المقاومـة وتدرجـت عـبر تكتيـكات بسـيطة إلى عمـل إسـتراتيجي عميـق وشـكل الطـلاب قـوى حيـة ومنابـع إمـداد للكـوادر القياديـة وتصاعـدت مقاومـة الطـلاب بالتنسـيق والتحالـف مـع القـوى الحزبيـة والنقابيـة والمهنيـة. وفى إطـار العمـل المشـترك مـع القـوى الحزبيـة والنقابيـة والمهنيـة شـكّل الطـلاب العنـصر الحاسـم فى كتلـة حرجـة كان لهـا الأثـر البالـغ في انفجـار شرارة الأحـداث التـي قـادت في نهايـة الأمـر إلى سـقوط النظـام العسـكري عـبر سلسـلة مـن المذكـرات الاحتجاجيـة وأشـكال التعبئـة والمواجهـات مـن

المظاهـرات والمصادمـات والاعتقـالات والعصيـان المدنـى حـول قضايـا وطنيـة أبرزهـا قضيتـا الجنـوب وغيـاب الديمقراطيـة.

و جـاءت حكومـة أكتوبـر برئاسـة سر الختـم الخليفـة 1964 قبـل أن يسـتفحل الخـلاف وتتدخـل الأحـزاب السياسـية بقـوة وتعيـد تشـكيل الحكومـة مما مثّـل تهميشـا إن لم يكـن إقصـاء لقـوى الثـورة. ليـس المطلـوب هنـا تقييـم ثـورة أكتوبـر وعـما إذا كانـت قـد نجحـت فى تحقيـق أهدافهـا أم لا ـــ فالتركيـز هنـا عـلى دور الطـلاب الريـادى فى قيـادة الأحـداث والمسـاهمة فيهـا بـما أدى فى نهايـة الأمـر إلى نهايـة النظـام العسـكرى. وسـواء حققـت «ثـورة أكتوبـر» أهدافهـا أو لم تحققهـا فقـد حفـرت لنفسـها مكانـا فى تاريـخ الشـعب وأصبحـت لهـا قيمـة رمزيـة فى الذاكـرة الجمعيـة للشـعب تُسـتدعى «لشـحذ همـة النضـال» كلـما اقـترب أو شـابه الوضـع العـام ظـروف القهـر التـي تسـتوجب الانتفـاض والثـورة.

الحراك الطلابى والكتلة الحرجة

يعـزو علـماء السياسـة أمثـال ماكـس فيـبر (Max Weber) وهيربـرت ماركـوزه (Herbert Marcuse) وسـيمور ليبسـيت (Seymour Lipset) الراديكاليـة التـى يتميـز بهـا سـلوك الطـلاب الجامعيـين إلى البيئـة الجامعيـة التـى تغذيهـا وتتفاعـل فيهـا المثـل والمبـادىء مـع طاقـة الشـباب النزّاعـة للتمـرد ورفـض التسـلط ويتجـلى ذلـك فى التعلـق بالمثـل العليـا (اليوتوبيـا) أكثـر مـن الالتـزام بالقواعـد المؤسسـية.[6] ويشـير صـلاح الزيـن الطيـب باختصـار للجـدل بـين الماركسـيين وشـارلس ميلـز (C. W. Mills) الـذى لا يبخّـس مـن الـدور الثـورى للطـلاب كـما يـرى الماركسـيون بـل يؤكـد عـلى دور الطـلاب والمثقفـين كقـوة ذات فعـل مبـاشر وجـذري في عمليـة التغيـير في مقابـل دور البروليتاريـا،[7] حيـث تحركهـم نزعـة الكفـاح ضـد الفقـر، والتمييـز العرقـى والعنـصرى، والفسـاد والقهـر وغـير ذلـك. وقـد تشـبع المنـاخ العالمـى أثنـاء وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة بقيـم ومبـادىء التحـرر وتقريـر المصـير للشـعوب المسـتعمرة كـما علـت رايـات العدالـة الاجتماعيـة والاشـتراكية ضـد الاسـتغلال والقهـر الاقتصـادى. ولم يكـن السـودان بمنـأى عـن هـذا المنـاخ حيـث يكتـب حيـدر إبراهيـم عـلي مؤكّـدا عـلى الأهميـة البالغـة التـى أولاهـا الرعيـل الأول للتعليـم كمصـدر ومنبـع للنخبـة السياسـية فى البـلاد.[8] هـذه السـمة العامـة للطـلاب تأخـذ بعـدا اسـتثنائيا فى حالـة السـودان بتضخـم دور الطـلاب فى الحيـاة العامـة وهـو دور مرتبـط بوضعهـم فى التركيبـة الاجتماعيـة و«مسـتقبل المرتبـة النخبويـة» التـى اسـتحدثها التعليـم الاكاديمـى المرتبـط بالوظيفـة البيروقراطيـة فى اقتصـاد بـدأ بوتائـر نمـو سريعـة ولكـن سرعـان مـا اتجـه للجمـود النسـبى. ويوضـح صـلاح الزيـن الطيـب كيـف أن هـذا البعـد الاسـتثنائى أخـذ تجسـيده فى ميـل الطـلاب للايديولوجيـات التـى تعـلى مـن شـأن البطولـة والفـداء (تغذيهـا الصـورة البطوليـة لجيفـارا

ومارتـن لوثـر كنـج مثـلا).[9] هـذا الدفـع والاسـتعداد الوجدانـى وجـد صـداه فى الانتـماء للتيـار الماركسـى وحركـة الإخـوان المسـلمين، وهمـا التيـاران الرئيسـيان اللـذان سـادا سـاحة الطـلاب فكريـا وسياسـيا ربـما حتـى اليـوم.

أمـا مـن جانـب التنظيـمات السياسـية فتختلـف الأهميـة النسـبية التـى توليهـا لموقـع الطـلاب. وفى توثيقـه لمـا اسـماه «الراديكاليـة الطلابيـة» يشـير صـلاح الزيـن الطيـب فى تلـك الفـترة فى السـودان لحالـة الاسـتقطاب السياسـى والايديولوجـى الحـاد بـين الشـيوعيين والإسـلاميين. ففـى حـين يـرى اليسـار السـودانى أن الحركـة الطلابيـة جـزء مـن البرجوازيـة الصغـيرة ولا يعتـد بهـا كثـيرا ولا تمثـل العمـود الفقـرى لليسـار إلا أنهـا مـع ذلـك تلعـب دورا مهـما فى نقـل الوعـى الطبقـى، يـرى الإسـلاميون غـير ذلـك. ويقـول الإسـلامي المحبـوب عبدالسـلام بهـذا الصـدد: « ... ظـل الطـلاب فى فى منشـأ الحركـة منـذ تأسيسـها وعـبر مراحلهـا المختلفـة الفئـة التـى تجسـد العمـود الفقـرى لغالـب عمـل الحركـة الإسـلامية ونشـاطها، خاصـة وقد ظلـت الحركـة فى أغلب مراحلهـا معارضـة لأنظمـة الحكـم.»[01] وتوسـعت الحركـة الإسـلامية بعـد المصالحـة وصعودهـا السياسـى بعـد انتفاضـة أبريـل 1985، ومـع ذلـك فقـد ظـل الطلاب «رصيـدا فى احتيـاط الحركـة الأساسـى للمسـتقبل الـذى يمثلـون كل عدتـه الواعـدة، فـكان مسـؤول أمانـة الطـلاب عضـوا فى القيـادة التنفيذيـة العليـا للحركـة عـبر كل التحـولات والتقلبـات والظـروف.»[11] وبعـد انقـلاب الجبهـة الإسـلامية عـلى السـلطة فى يونيـو 1989 الـذى شـارك فيـه الطـلاب أصبحـوا «عنـصرا مهـما فى مـن عنـاصر القـوة فى السـلطة الجديـدة»[21] وأصبـح دورهـم موصـولا بمنسـقية الدفـاع الشـعبى، وجهـاز الأمـن ، وبالجيـش وبوسـائل السـلطة السياسـية، والماليـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة. وربـما يفـسر هـذا لمـاذا لا تريـد السـلطة حـل الفـرق الجهاديـة فى الجامعـات التـى أُثـيرت قضيتهـا فى أحـداث مـارس 2014 فى جامعـة الخرطـوم التـي أدت إلى اغـلاق الجامعـة.

الطلاب ولحظة أكتوبر

سـاهم الطـلاب في الحركـة الوطنيـة وتحقيـق الاسـتقلال عـام 1956، ولكـن تعثـرت تجربـة الديمقراطيـة وصراعاتهـا وتفجـر الـصراع مـع الجنـوب ومعارضـة المعونـة الأمريكيـة مما أضعـف الحكومـة الحزبيـة التـي انتهـى عهدهـا بالانقـلاب العسـكري عـام 1958. عندمـا تيقـن قـادة الأحـزاب أن الحكـم العسـكري جـاء ليبقـى بـدأت موجـات المعارضـة في التصاعـد خاصـة في أوسـاط العـمال واتحـادات المزارعـين والطـلاب، وكلهـا محسـوب عـلى يسـار الحـزب الشـيوعي الـذي أجـادت كـوادره التعبئـة وأدوات العمـل السـياسي المعـارض. وقـد وجـدت هـذه أرضيـة خصبـة وسـط قطاعـات الطـلاب خاصـة بعـد عـام 1960 حيـث صعـد اليسـار والنقابـات والطـلاب في معارضتهـم للنظـام العسـكري. وبفضـل الانغـماس في العمـل السـياسي بـرزت قيـادات طلابيـة متمرسـة. وسـادت المسـاجلات ونشـطت الصحـف الحائطيـة وتبـارت التنظيـمات

الطلابيــة في مجــاراة اليســار وســط الحيــاة الطلابيــة الجامعيــة. وبالرغــم مــن تأثــر هــذا التيــارات بالمنــاخ الســياسي والفكــري خــارج أســوار الجامعــة، إلا أن التنظيــمات الطلابيــة والبنــاء الدســتوري للاتحــاد (عــبر نظــام التمثيــل النســبى) قــد أمّــن للطــلاب درجــة مــن الاســتقلال النســبي مــن تأثير الأحــزاب السياســية ووضعهــم في بعــض الأحيــان في ريــادة العمــل الســياسي وأخــذ البــادرة ووضــع الأجنــدة باســتقلال عــن الأحــزاب.

أدّى الأثــر التراكمــي للنشــاط الطــلابي المعــارض لنظــام عبــود للصــدام معــه واستشــهاد الطالــب أحمــد القــرشي إلى وصــول الحركــة الجماهيريــة المعارضــة للحكــم العســكري لنقطــة الكتلــة الحرجــة. وكان ذلــك إيذانــا بوصــول حركــة المعارضــة حــد الاكتفــاء مــن الطغيــان والجــور وخرجــت فئــات الشــعب ومنظماتــه النقابيــة وأحزابــه السياســية ووقــف الجيــش عــلى الحيــاد وســقط النظــام العســكرى.

إن فعاليــة الحركــة الطلابيــة ودورهــا الكبــير فى أكتوبــر يجــب ألا يحجــب النظــر عــن خلافاتهــا الداخليــة وعلاقتهــا بالأحــزاب السياســية. ففــى أوقــات كثــيرة يصبــح مــا يــدور فى المجتمــع الطلابــى انعكاســا لمــا يــدور مــن صراع ســياسي بــين الأحــزاب الموجــودة في الســاحة. ومــن هنــا اتســمت العلاقــة فيــما بــين التنظيــمات الطلابيــة بطابــع الــصراع أكثــر مــن طابــع التعــاون متأثــرة بــما يجــري مــن صراع بــين الأحــزاب السياســية وقــد أدي ذلــك بشــكل مبــاشر الي إضعــاف الحركــة الطلابيــة.[31] ومــع ذلــك نعتقــد ان العقــل الجمعــى للطــلاب فى مواجهــة الحكــم العســكرى (مــع تداخــل عوامــل مســاعدة أخــرى) قــد رفــع مــن تصميــم الطــلاب ومواقفهــم المتصاعــدة التــى ارتقــت لمرحلــة الكتلــة الحرجــة فى مجــرى عمليــة التغيــير ومــال بميــزان القــوة لصالــح قــوى الثــورة. وبالرغــم مــن دور الطــلاب فى ثــورة أكتوبــر 1964 إلا أن مركــز ثقــل النشــاط السياســى سرعــان مــا انتقــل إلى القــوى التقليديــة والدينيــة ـــ وهــذا موضــوع اخــر ليــس هنــا المجــال للتفصيــل فيــه.

ما بعد أكتوبر 1964 حتى الإنقاذ يونيو 1989

تشــمل هــذه المرحلــة فــترات داخليــة تتمايــز بتفــاوت موازيــن القــوة داخــل جســم الحركــة الطلابيــة، فقــد اســتنفد الــصراع الايديولوجــى والسياســى الحــادّ طاقــات الحركــة الطلابيــة فى الفــترة التــى أعقبــت أكتوبــر، خاصــة إذا أخذنــا فى الاعتبــار حشــد الطــلاب فى الــصراع بــين قــوى اليســار العلمانــى والقــوى التقليديــة والإســلامية حــول إســلامية الدســتور وطــرد نــواب الحــزب الشــيوعى مــن البرلمــان وتكفــير الأســتاذ محمــود محمــد طــه وغــير ذلــك مــن أحــداث اتســمت بالاســتقطاب السياســى وســبقت انقــلاب مايــو اليســارى التوجــه فى 1969. وفي عهــد مايــو حــل النظــام المايــوي اتحــاد طــلاب جامعــة الخرطــوم وأنشــأ مــا عــرف باســم «ســكرتارية الجبهــات التقدميــة» مــن العنــاصر اليســارية.

لم يستمر التحالف بين نظام مايو والحزب الشيوعى طويلا إذ سرعان ما وقع الصدام الدموى عقب فشل انقلاب يوليو 1971 وفقد على إثره الحزب الشيوعى قيادته الفاعلة وفقدت جبهة القوى العلمانية واحدة من أكبر القوى وأدقها تنظيما، الشىء الذى أفسح المجال للقوى التقليدية والإسلامية لترمم خلافاتها مع نظام مايو عبر المصالحة الوطنية عام 1977.

وبعد انهيار العلاقة بين النظام والحزب الشيوعي، عمل النظام علي إدخال أفرع الاتحاد الاشتراكي واتحاد شباب السودان إلي الجامعات والمدارس، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل. ولقد سارع الاتجاه الاسلامى بملء الفراغ الذى تركته تصفية النشاط الشيوعى فى الجامعات وقام بتعبئة الطلاب فى مواجهة السلطة، وهي مواجهة وصلت قمتها فى سبتمبر 1973 (ما يعرف في أدبيات الإسلاميين بثورة شعبان، وقد دشنت الحركة الإسلامية منذ حينها سطوتها على الحركة الطلابية بإعادة هيكلة مؤسسات الاتحاد لضمان سيطرتها عبر نظام انتخابات حر مباشر). وقد كسرت المواجهة حاجز الخوف من النظام المايوي ولفتت أنظار الدول الخارجية إلي حجم المعارضة لنظام نميري. إلا أن العلاقة بين الطرفين شهدت هدوءا ملحوظا عقب المصالحة الوطنية في يوليو 1977.

وقد ظل الإخوان المسلمون يسيطرون علي الاتحادات الطلابية حتى بداية الثمانينيات، إلا ان تحالفهم مع نظام النميرى وضعهم هدفا للغضب الشعبى لسياسات النظام الذى أصبحوا يدافعون عنه سياسيا عبر الصراع مع تنظيمات الطلاب، التى بدأت تتجمع وتنشط، وفكريا عبر جدالهم مع حركة الإخوان الجمهوريين. وبينما لعب الشيوعيون واليسار الدور الأبرز في المجابهة السياسية للتنظيمات الإسلامية وسط الطلاب فإن دور المجابهة الفكرية قد تولاه الإخوان الجمهوريون في الجامعات. وقد شكلت الحركة الجمهورية تحديا فكريا لجماعات الإسلام السياسي منذ الستينيات وبرز دورهم بصورة واضحة في السبعينيات والثمانينيات بجماعاتهم المختلطة من رجال ونساء تجوب الأسواق تبشر بأفكار الأستاذ محمود محمد طه وتبيع كتبه وتعقد الحلقات للنقاش في الأسواق والأحياء. وكان أبرز نشاطاتهم وسط الطلاب أركان النقاش في الجامعات ومنها المنتدى الذي كان يقوده الطالبان أحمد دالي وعمر القراي في جامعة الخرطوم.

ويجمل بهاء الدين مكاوي الموقف الطلابي بقوله:

> وقد ظل الإخوان والشيوعيون يسيطرون علي الاتحادات الطلابية، إلا أنه، وابتداء من منتصف الثمانينات بدأ الطلاب غير المنتمين للأحزاب السياسية في طرح أنفسهم كبديل للطلاب المنتمين للتنظيمات السياسية، وتمكنوا من الوصول إلى اتحاد طلاب جامعة الخرطوم واتحاد طلاب جامعة الجزيرة عام 1985م و1986م

علي التوالي وتمكن الطلاب «المحايدون» من السيطرة علي اللجان التنفيذية لمعظم الروابط والجمعيات الأكاديمية بجامعة الخرطوم، خلال عامي 1987م، 1988م وتمكنوا من الفوز بمقاعد الاتحاد في انتخابات 1990م، وقد أثار ذلك عدة تساؤلات حول كيف يمكن للطلاب المحايدين أن يسحبوا بساط القيادة من تنظيمات تبلغ عمر خبرتها حوالي الأربعين عاما في العمل وسط الطلاب.
إن ذلك يرجع، في تقديري، لعدم تمكن التنظيمات الطلابية من تطوير أفكار وسياسات مستقلة عن رؤي وأيديولوجية الأحزاب التي تنتمي إليها بما يتماشي والوسط الذي تعمل فيه. حيث ظلت هذه التنظيمات تردد ذات المقولات وترفع نفس الشعارات وتستخدم ذات الوسائل التي تستعين بها الأحزاب الأم دون مراعاة لخصوصية الوسط الطلابي. وما لم تطور هذه التنظيمات الطلابية وسائلها الخاصة التي تناسب بيئتها فإنها حتما لن تتمكن من تلبية احتياجات الطلاب، وعندها سيبحث الطلاب عن خيارات أخري لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم.[41]

يمكن القول إن الحركة الطلابية لم تستكن بالكامل لهيمنة الاتجاه الإسلامي بالرغم من وضع الأفضلية الذي يتمتع به أنصاره داخل وخارج الجامعات. عوضت الحركة الطلابية ضعف دور اليسار السياسي وانحسار نفوذ الجمهوريين الفكري ببروز التيارات المحايدة والمستقلة وسط الطلاب، إذ تمكن هؤلاء من الفوز في انتخابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم عام 1985 و1986 وعادوا للظهور مرة أخرى — وأن بتأثير أقل — بعد انقلاب الإسلاميين على السلطة في يونيو 1989. ويُعدّ بروز حزب مؤتمر المستقلين اليوم بقيادة إبراهيم الشيخ (القائد الطلابى فى منتصف الثمانينيات ورئيس حزب المؤتمر السودانى حاليا)[51] دلالة واضحة على ثراء الحركة الطلابية وعجز القطبين الايديولوجين المتنافسين عن استيعاب واحتواء ديناميتها حتى عندما استلم الإسلاميون السلطة.

اتسمت فترة الثمانينيات بتوازن هش للقوة بين تحالف الانتفاضة المطالبة بالتغيير وتحالف القوى التقليدية والإسلامية الراغبة فى بقاء الوضع على ما هو عليه. وعندما لاحت فرصة التغيير بدخول الحركة الشعبية لتحرير السودان العملية السياسية، أطاح الإسلاميون بنظام الحكم.

الانقاذ من يونيو 1989 إلى 2014

فى الواقع لم تتوقف الحركة الطلابية عن مناهضة النظام الإسلامى منذ ان سطا على السلطة فى يونيو 1989. وفور استلام الجبهة الاسلامية السلطة عبر الانقلاب العسكرى

عمـد الإسـلاميون إلى إجـراء تغيـيرات هيكليـة في بيئـة التعليـم الجامعـي عـبر مـا أسـموه ثـورة التعليـم العـالي وسياسـات أسـلمة المعرفـة.

وغنـى عـن القـول إن النظـام الجديـد لم يدخـر جهـدا في تدجـين الحركـة الطلابيـة– الشـبابية عـبر سياسـاته الاقتصاديـة والتعليميـة والتعبويـة. وقـد بـدا ظاهريـا أن العوامـل التـي شـكلت دور الطـلاب في أكتوبـر 1964 قـد تضاءلـت وحلـت محلهـا منظومـة عوامـل جديـدة غـير تلـك التـي هيـأت دورهـم التاريخـي. ونـرى أنـه ورغـم مظاهـر التراجـع فـإن حركـة الطـلاب قـد وجـدت في منظومـة العوامـل الجديـدة مـا يشـير إلى أن دورهـا فى التغيـير لا يـزال فاعـلا وإن لم يكـن بالمسـتوى الـذى كان عليـه سـابقا كـما سـتفصل فيـه الورقـة لاحقـا.

أصبـح الطـلاب عنـصرا هامـا مـن عنـاصر سـلطة الإسـلاميين عقـب انقـلاب يونيـو 1989. ففـى خـلال التسـعينيات اشـتركوا فى 1990—2000 فى الحـرب فى الجنـوب وجبـال النوبـة والنيـل الازرق. وجـاءت مؤسسـة الشـهيد وظاهـرة «الدبّابـين» لتعكـس ذلـك الـدور. ولا يتسـع المجـال هنـا للتوثيـق لظاهـرة مـا يسـمى بالدبابـين وتحويلها لمؤسسـة (أسـوة بمنظمـة الشـهيد) لجـذب الامتيـازات للطـلاب الذيـن حاربـوا فى الجنـوب أو مـن لهـم ذوي رحـم ماتـوا فى الحـرب قابلتهـا السـلطات بمكافـأة ذويهـم بمنحهـم درجـات إضافيـة خاصـة، تحديـد مواعيـد خاصـة لامتحاناتهـم، حجـز وظائـف لهـم، تسـهيل الحصـول عـلى قـروض مـن البنـوك، الإعفـاءات مـن الضرائـب ...إلـخ. ومـع تصاعـد النشـاط الطلابـى المنـاوىء للنظـام أصـدرت السـلطة عـام 1997 قـرارا جمهوريـا بإنشـاء مـا يسـمى بالفـرق الجهاديـة فى الجامعـات وذلـك بحجـة أن الجهـاد عمـل لا يتوقـف ويأخـذ عـدة وجـوه مـن تزويـر الانتخابـات إلى حـرق الداخليـات والتصـدى بعنـف للطـلاب المناوئـين و«حسـمهم»، إلى مسـاعدة الإسـلاميين فى الامتحانـات ويصـل الى لعب الجواسـيس عـلى زملائهم وأسـاتذتهم.[61]

الجديـر بالذكـر أنـه وحتـى قبـل انقسـام الإسـلاميين فى عـام 1999 وتوقيـع اتفاقيـة السـلام عـام 2005 ـــ التـى أدت إلى درجـة مـن الانفـراج النسـبى ـــ اسـتطاعت التنظيـمات السياسـية فى جامعـة الخرطـوم السـيطرة عـلى الاتحـاد. ولكـن مـع انفصـال الجنـوب عـادت الاتوقراطيـة الإسـلامية لممارسـاتها السـلطوية وبـرز نشـاط الفـرق الجهاديـة فى الجامعـات لشـل الحـراك الطلابـى الـذى بـدا يظهـر فى الجامعـات الاقليميـة وحتـى فى جامعـة القـرآن الكريـم. وجـاءت سلسـلة مـن أحـداث اختفـاء واغتيـالات للناشـطين مـن قيـادات الطـلاب فى جامعـة الخرطـوم وجامعـة الجزيـرة مـع حـرق داخليـات الطـلاب وتُوجّـت فى 11 مـارس 2014 باغتيـال الطالـب عـلى أبكـر موسـى (كليـة الاقتصـاد، جامعـة الخرطـوم) ممـا أدّى لاحتجـاج الطـلاب وتظاهرهـم ودخولهـم فى سلسـلة مـن الاعتصامـات.

ولقـد أدّت وسـاطة قـام بهـا الأسـاتذة إلى اتفـاق مبـادىء تحـلّ بموجبـه الوحـدات الجهاديـة بالجامعـة ويعـود مسـجد الجامعـة إلى إدارة الجامعـة بتمثيـل فى لجنـة الإشراف عليـه. ولكـن

الإدارة لم تقم ـــ فى رأى الطلاب المعارضين ـــ بما تم الاتفاق عليه. وتجددت الاعتصامات والاشتباكات مع تدخل فرق مسلحة من خارج الجامعة، مما أدى إلى إغلاقها وتعليق الدراسة. وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة (يوليو 2014) لا تزال اللجنة التى شكلها مدير الجامعة تعمل للوصول لاتفاق بين الفرقاء داخل وخارج الجامعة. ولقد تسرّب أن ممثلي المؤتمر الوطنى ـــ داخل وخارج الجامعة ـــ أصرّوا على أن الوحدات الجهادية «خط أحمر» لا يمكن التنازل عنه، فى حين يرى الطلاب وإدارة الجامعة أن الوضع السابق لا يمكنه الاستمرار لتأمين المناخ المطلوب لاستمرار الدراسة.

يحل اكتوبر 2014 بعد نصف قرن من أكتوبر الثورة والبلاد تشهد حراكا سياسيا مصيريا بعد أن أوصلت تجربة الإسلام السياسى البلاد الى فترة مفصلية فى تاريخها الحديث ووضعت مكوناتها من قوى سياسية واجتماعية وثقافية أمام تحدي صياغة «عقد اجتماعى» يوفر شروط العيش المشترك على أسس المساواة والحرية، أو مزيد من التفكك والعنف والانحدار. وفى هذا المناخ تتنسم قوى التغيير الحية هواء «أكتوبر الثورة» المنعش، والمحفز للعمل من أجل التغيير.

دينامية الصعود والهبوط

كان لتحول نمط التنمية من نمط شبه متوازن إلى نمط تنمية غير متوازن الأثر الكبير في تجفيف منابع القوى الاجتماعية الحية المشكلة للرصيد الاجتماعي للاستنارة بين الطلاب. يوثق جيه أوبراين لكيفية تحول الاقتصاد من نمط متوازن في الفترة 1956–1975 إلى اقتصاد غير متوازن منذ 5791.[71] وتميزت المرحلة المتوازنة بما أشرنا إليه أعلاه في تحقيق قدر من النمو الاقتصادي وربط بين الزراعة والصناعة ونمو المدن وتوسع نسبي في فئات الطبقة الوسطى ومنها الطلاب. ويرى حيدر إبراهيم علي أن التعليم الغربي هيأ مكانة متميزة للطلاب كجزء من الفئات المتوسطة (البرجوازية الصغيرة بالتعبير الماركسي) ونسبة للضآلة النسبية للطبقتين المرتبطتين بالإنتاج الحديث وهما البروليتاريا الصناعية والبرجوازية وارتباط سكان الريف بأشكال ما قبل الراسمالية وهيمنة الأرستقراطية القبلية والدينية فقد تصدى سكان المدن، وخاصة الفئات المتوسطة التى نالت قدرا من التعليم الحديث، لقيادة العمل العام والحركة الوطنية ضد الاستعمار. ومع مرور الوقت صار وزن هذه الفئات السياسى يفوق وزنها العددى فى العملية السياسية. ولا شك ان الطلاب كانوا منذ البداية مكونا هاما من هذه الفئات المتوسطة وقد برّز دورهم فى عمليات التغيير السياسى دور الشرائح الاخرى المكونة لهذه القوى الوسيطة.[81]

إذن فقد شكّل الطلاب منذ كلية غردون التذكارية ومؤتمر الخريجين مكونا هاما من مكونات الحركة الوطنية ضد الاستعمار. وقد تزامن ذلك مع الحرب العالمية الثانية وتصاعد المطالب المنادية باستقلال الشعوب والتحرر الوطني المتأثرة بالتيارات الاشتراكية والراديكالية. وأدت هجرة الطلاب وابتعاثهم للدراسة للخارج وخاصة مصر والدول الغربية إلى تعزيز وتقوية هذه التيارات واستمرارها في النهوض بعد الاستقلال، خاصة ابتعاث الطلاب للدراسة في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ومنهم قيادات طلابية — وحتى الذين تم ابتعاثهم للدول الأوربية الغربية جاءوا متأثرين بالأفكار الاشتراكية الفابية أو الليبرالية الديمقراطية.

ومع الإقرار بهذا الدور الإيجابى إلا أن هناك من أوضح بعض الجوانب السلبية لهذه الفئات المتوسطة. فمثلا يرى حيدر إبراهيم علي أن المتعلمين الحديثين «هامشيون فى علاقاتهم بمجتمعهم وشعبهم وبالتالى منقسمون على أنفسهم لأن الثقافة والمجتمع اللذين يتطلعون إليهما كانا بعيدين عن مناهم.»[19] ولقد أدّى ذلك لاستغراق التنظيمات الطلابية الأكثر فاعلية لتوجيه طاقتها فى العداء للآخر أو ما يشار اليه بالاستقطاب وإن كنت افضل ان أسميه «الشد الايديولوجى» من حيث الانغلاق والابتعاد عن القضايا الحيوية لمجتمعهم. وعبر حيدر إبراهيم علي عن ذلك بقوله إنهم قد «عجزوا عن الاتصال بالجماهير إلا من خلال قنوات تقليدية وهذه العلاقة كانت على حساب إمكانية اتخاذ مواقف تقدمية جذرية للمتعلمين، وحتى اكتسابها لدور القيادة جاء ليس بسبب قوتها الذاتية ولكن بسبب تخلف وضعف القوى الاجتماعية الأخرى.»[20]

تميزت المرحلة التي جاءت عقب السبعينيات في ربط الاقتصاد باحتياجات التصدير للخارج أكثر من الانتاج للداخل (غذاء للمدن والتصنيع المحلي) والاتجاه لتحويل الأراضي السودانية لسلة غذاء دول الشرق الأوسط البترولية التي جرّت الاقتصاد السوداني عبر البنوك الإسلامية إلى اقتصاد «ريعي» تابع ورافق هذا التحول الاقتصادي نظام سياسي قام على نظام الحزب الواحد ودخل في مصالحة مع القوى التقليدية الدينية عام 1977 مما هيأ المجال للطلاب الإسلاميين للسيطرة على الجامعات واتحاداتها. وتزايد تأثير الدول العربية المحافظة وتياراتها الدينية على الحركة الفكرية والثقافية فى البلاد مما ساهم — مع عوامل أخرى — في تغيير التركيبة الطلابية وتوجهاتها السياسية. ومع ذلك لم تنفصل قطاعات الطلاب بالكامل عن التفاعل مع التغيرات السياسية التي صاحبت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات المتمثلة في تصاعد الأزمة الاقتصادية والقبضة الأمنية والإجراءات التعسفية ضد النقابات والاتحادات المهنية. وبعد سلسلة الإضرابات والمظاهرات التي دفعت حتى طلاب جامعة أمدرمان الإسلامية لأخذ المبادرة والتظاهر

مما قاد مع سلسلة أنشطة أخرى إلى انتفاضة أبريل 1985. إن خروج المظاهرات التي توجت بالانتفاضة في جامعة أمدرمان الإسلامية تحمل دلالة رمزية للتحولات البنيوية التي مرت بها الحركة الطلابية مع بروز نشاط طلابي قد تنافس ثقل الحركة الطلابية التاريخي في جامعة الخرطوم. وشهدت مرحلة الثمانينيات محاولات الشد والجذب بين التيارات المتصارعة وسط المجتمع الطلابي بين القوى الإسلامية المسنودة بالتحولات في السياسة الاقتصادية والقوى الرافضة لسياسات نظام مايو والتي جمعت خليطا من الليبراليين مناصري الأحزاب التقليدية والتيارات اليسارية والاشتراكية.

وإثر انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989 وقيام النظام الإسلامي العسكري حدث تحول نوعي في تركيبة الحركة الطلابية والسياسية. استهلت سلطة الإنقاذ تعاملها مع الطلاب بسلسلة من السياسات والإجراءات شملت ثورة التعليم العالي، أسلمة المناهج، فتح جامعات جديدة، مضاعفة أعداد الطلاب، إلغاء نظام الإعاشة، وقيام صندوق دعم الطلاب، ومعسكرات الخدمة الوطنية، ودورات عزة. وكان من نتائج ذلك تمكين الإسلاميين من الإمساك بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا.

ووجهت الحركة الإسلامية بالاستثمار الضخم تنظيميا ودعائيا وماليا وسياسيا وسط حركة الطلاب. وبالرغم من التوسع في الجامعات نالت جامعة الخرطوم، باعتبارها مركز الوعي الاستثماري والمعرفي، النصيب الأكبر في مخططات الإسلاميين. وقد تميزت سياسات الإسلاميين في كل الجامعات باستهداف الأساتذة، وإلغاء السكن والإعاشة وتحويلها لصندوق دعم الطلاب، وأسلمة المناهج (خاصة في الكليات النظرية والإنسانية والتعريب، بالإضافة لاتخاذ اللغة العربية الوسيلة الوحيدة للتدريس بدلا عن اللغة الإنجليزية)، وزيادة عدد الطلاب، ووضع القوانين (1995) للتحكم في إدارات الجامعات في التوظيف والتعيين والترقيات. لا تتسع هذه الورقة لحصر الآثار الناجمة عن ثورة التعليم العالي على الحراك الطلابي.[12]

شكلت الامتيازات الممنوحة من قبل السلطة إغراءً جاذبا لشبكات المصالح وجماعات الولاء وسط الطلاب الذين يريدون اختصار الطريق للحراك الاجتماعى والسياسى خاصة من ابناء وبنات المجموعات التي تم استقطابها سياسيا للنظام (البيوتات الدينية- الطائفية، االقبائل، الحركات الاقليمية، ..إلخ). وتحمل الشبكة العنكبوتية اعترافات البعض الذين استيقظ ضميرهم وهجروا البلاد بعد ذلك. ومع الاقرار أن التحول النوعي الذى اصاب الطلاب تمثل فى أن «المثالية» الطلابية قد تعرضت لتعرية وهدم وإفساد منظم في ظل واقع اقتصادي قاس لا يرحم وانهيار الضمانات الاجتماعية الاقتصادية التي كانت توفر للطلاب سكنا وطعاما مجانيا وحتى إعانة مالية إلا أننا نضع ذلك فى إطار التشكيل الطبقى ودينامية الحراك الاجتماعى للطلاب فى ظل سلطة تعتمد فى بقائها على «شراء المشروعية السياسية».

للطلاب وضع خاص في تأمين السلطة واستمرارها وعليه صار التحكم في الحركة الطلابية والاتحادات «خطا أحمر» لتأمين النظام. وبذلك يقترب النظام كثيرا من النموذج الإيراني والبعثي من تنظيم وتجييش الطلاب حماية للنظام، وهكذا ظهرت فرق «الربّاطة» أسوة «بالشبيحة» السورية وفرق «البلطجة» المصرية. وتكلفت شبكات الامتيازات والولاء والنفوذ بضم قادة الحركة الطلابية من الإسلاميين في بنية النظام وتنظيماته الأمنية والتجارية. ولكن ورغم هذا الواقع القاسي لم تفتر همة الطلاب من الوقوف والصمود ضد آلة القمع، فجاءت مظاهرات واحتجاجات طلاب جامعة الخرطوم عام 1992 و1993 ثم عام 1995 وعام 1998. وتواترت الاحتجاجات فاستهدفت السلطة، مسنودة بوجود الإسلاميين داخل اتحادات الجامعات، قادة الطلاب فجاءت احداث اغتيالات واختفاء قيادات طلابية كان لها الأثر في تدنى مستوى النشاط الطلابى مع موجة إحباط وتشرذم في أوساط الطلاب. كل ذلك مع ضعف الأحزاب المعارضة أصبح يعني ضمن ما يعني أن إمكانية أن يتواصل تراكم النشاط الطلابي ليصل إلى مرحلة الكتلة الحرجة يحتاج لفترة طويلة ولتضحيات جمة لاستنهاض الإرادة الجمعية للحركة الجماهيرية.

عوامل بطء وجمود حركة التغيير

هناك جملة من العوامل أدّت إلى إبطاء حركة التغيير وإضعاف الحراك الطلابى المناهض للنظام التسلطي نذكر منها العوامل التالية:

أولا: التحول من نظام التمثيل النسبي إلى نظام الانتخاب الحر المباشر لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم منذ 1974. فقد وفر هذا النظام الانتخابي الفرصة لفصيل واحد من الطلاب (وهو بحكم تلك الظروف الاتجاه الإسلامي) للفوز بكل مقاعد الاتحاد الشيء الذي خلق حالة استقطاب وسط الطلاب.

من أول وأبرز التغيرات الكمية كانت الزيادة المضطردة في أعداد الجامعات السودانية كإستراتيجية لسياسة التعليم العالي التي خططت لها حكومة الإنقاذ وبدأت فعليا في تطبيقها منذ عام 1990. هذه السياسة أفرزت تعددا في المؤسسات التعليمية، مما عنى توسعا في حركة الطلاب، ولكن هذا التوسع كان بالضرورة يسير في اتجاه مضاد لفعالية حركة الطلاب، فهذه المؤسسات الجديدة بمجتمعاتها الطلابية ولدت في ظروف الأزمة السياسية في البلاد بكافة إفرازاتها السالبة على مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة للأزمة الاقتصادية والتي وقفت عقبة في تطور واكتمال بناء هياكل هذه المؤسسات والتي جاءت بقرارات سياسية فوقية دون انتهاج أسلوب تخطيط علمي لزيادة مؤسسات التعليم العالي بالبلاد. هذه الأزمات الاقتصادية كان لها تأثيرها البالغ على تركيبة حركة الطلاب لهذه الجامعات نسبة لانشغالها بأزماتها الأكاديمية (نقص الأساتذة، التجهيزات الأساسية،

المـواد التعليميـة والمناهـج) وتثبيـت السـلطة لمفهـوم جديـد (محـدود) للحقـوق الطلابيـة لهـذه الجامعـات وسـهولة تطبيـق هـذه الفكـرة، وذلـك باعتبـار انعـدام الخلفيـة التاريخيـة لمـا يمثـل هاجسـا للسـلطة وهـو حقـوق ومكتسـبات الحركـة الطلابيـة عـبر تاريـخ نضالهـا منـذ نشـأتها.

إن توسـع القاعـدة الطلابيـة سـوى كان عـلى مسـتوى الجامعـات السـودانية أو عـلى مسـتوى جامعـة الخرطـوم، أدى بالـضرورة إلى إضعـاف تماسـك الحركـة الطلابيـة والـذي كان يعتـبر مـن أهـم مميزاتها التـي منحتهـا موقعهـا الريـادي في خارطـة السياسـة السـودانية. وإذا أضفنـا إلى ذلـك وجـود الطـلاب وسـط المشـاكل السياسـية والاقتصاديـة فـإن المحصلـة سـتكون أن الطـلاب فى سـبيل إيجـاد الحلـول المبـاشرة لقضاياهـم (السـكن والإعاشـة) أقـل اسـتعدادا للاندمـاج في مجتمعهـم الطلابـى واكثـر ميـلا لانتماءاتهـم الاوليـة والمحليـة.

ثانيـا: التغـول المسـتمر عـلى اسـتقلال الجامعـات وعجـز إدارات الجامعـات عـن حمايـة الحـرم الجامعـي ممـا أفقـد إدارة الجامعـات هيبتهـا. وليـس أدل عـلى امتهـان واحتقـار الحـرم الجامعـى مـن أن التعيينـات فى المناصـب الإداريـة العليـا لا بـد أن تنـال موافقـة الأجهـزة الأمنيـة داخـل وخـارج سـور الجامعات.

ثالثـا: تعرضـت التركيبـة الطلابيـة للتغيـير عـلى أكثـر مـن صعيـد. فمـن ناحيـة النـوع زاد عـدد الطالبـات بصـورة كبـيرة عـلى عـدد الطـلاب. ورافقـت هـذه الزيـادات التطبيـق الأعمـي لأسـلمة المعرفـة والتعريـب وإلغـاء السـكن والإعاشـة وفقـر البيئـة الجامعيـة ثقافيـا وسياسـيا ممـا أدى إلى بـروز ظاهـرة اللامبـالاة السياسـية والعـزوف عـن العمـل السـياسي خاصـة وسـط الطالبـات. ولقـد أوضحـت دراسـة الطالبـة الفـردوس الناجـي أن تفشـى العنـف فى الوسـط الجامعــى أدى إلى عــزوف الطالبـات عــن العمــل السياســى[22] بالرغــم مــن التزايــد المطــرد لأعدادهــن مقارنـة بالطـلاب وهـذا مـا يدفعنـا لاسـتنتاج أن زيـادة أعدادهـن — مـع عوامـل أخـرى — كان لـه أثـره في ضعـف الحركـة الطلابيـة. ومـن ناحيـة أخـرى ذات صلـة بهـذا الأمـر فـإن ارتفـاع تضحيـة العمـل العـام مـن إعتقـال وسـجن وتعذيـب وقتـل دفـع بـأسر عديـدة للتأكيـد عـلى أبنائهـا وبناتهـا بالابتعـاد عـن العمـل السـياسي.

رابعـا: هنـاك أيضـا التغيـير في التركيبـة الطبقيـة للطـلاب. فارتفـاع تكلفـة الدراسـة نتيجـة لإلغـاء الإعاشـة ودعـم السـكن مـع تقلـص فـرص التوظيـف فـور التخـرج سـاهم أيضـا في زيـادة نسـبة أبنـاء وبنـات المـدن والطبقـة الوسـطى عـلى حسـاب القادمـين مـن الريـف والطبقـات الفقـيرة. ومـن المناسـب أن نشـير هنـا إلى أن الانتسـاب للطبقـة الوسـطى لا يعنـى بالـضرورة الاسـتنارة والوعـي الـذي تميـزت بـه الطبقـة الوسـطى بصـورة عامـة قبـل انقـلاب الإسـلاميين، إذ أننـا اليـوم بـإزاء طبقـة وسـطى هـي نتـاج للاقتصـاد السـياسي للإسـلام السـياسي منـذ السـبعينيات.

خامسـا: كذلـك نجـح الإسـلاميون في بنـاء شـبكات مصالـح علاقـات ولاء (اتحـادات الطـلاب، معسـكرات الصيـف، برامـج التعـاون، حلقـات القـرآن، قطـاع الأعـمال، الطـلاب النوابـغ) لالتقـاط كـوادر الحـركات الطلابيـة منـذ مسـتويات المرحلـة الثانويـة مما عمـل عـلى تجفيـف مصـادر التجنيـد والتعبئـة للتيـارات المنافسـة للإسـلاميين. كل هـذه العوامل، مـع القبضة الأمنيـة الشـاملة وانتشـار العنـف وسـط الطـلاب، أدت إلى تحييـد قطاعـات كبـيرة مـن الطـلاب وتسـببت في عزوفهـم عـن العمـل السـياسي واتجـاه نشـاطهم للعمـل الاجتماعـي الخـاص بمناطقهـم وروابطهـم الإقليميـة والقبليـة.[32] وبالرغـم مـن توسـع شـبكة الـولاء إلا أن شراء الـولاء السـياسي لتوسـيع قاعـدة النظـام تأثـر بتقلّـص المـوارد بعـد انفصـال الجنـوب وضيـاع مـوارد النفـط والـصرف المتزايـد عـلى الحـرب، ممـا أدّى لتقلّـص وضيـق قاعـدة النظـام بصـورة متسـارعة. ويضـاف إلى ذلـك محـاولات الانقـلاب مـن قبـل الضبـاط الإسـلاميين وانفصـال «السـائحون» و«حركـة الاصـلاح الآن» و«الحركـة الوطنيـة للتغيـير».

ويعـدّد وائـل طـه الأسـباب التـى حالـت دون اسـتثمار الحركـة الطلابيـة لمنـاخ مـا بعـد اتفاقيـة السـلام ومشـاركة الحركـة الشـعبية السـلطة مـع المؤتمـر الوطنـى ويجمـل اهمهـا فى:

- تصفيـة السـكن والإعاشـة ممـا صرف انتبـاه الطـلاب لقضايـا مطلبيـة تـدور فى الإطـار الداخـلى للجامعـة ونتيجـة لمنـاخ القمـع تقلّـص حتـى هـذا الاهتـمام وحلـت محلـه سـلبية عامـة.
- نمو النزعات الجهوية والمناطقية والقبلية مما استحوذ على نشاط الطلاب.
- تغيـير التركيبـة الديمغرافيـة للطـلاب نتيجـة لزيـادة عـدد الطالبـات ونمـو شريحـة طـلاب ينتمـون «لبرجوازيـة إسـلامية» دعامتهـا الأساسـية أبنـاء وبنـات منسـوبى النظـام والمسـؤولين (مثـل جماعـة «صنـاع الحيـاة»).
- فشـل الاتحـاد الـذى سـيطر عليـه تحالـف الطـلاب فى تقديـم إنجـازات ملموسـة للطـلاب وتبديـد الوقـت والجهـد فى النزاعـات الداخليـة.
- انكـماش وتراجـع دور التجمـع الوطنـى الديمقراطـى وقيـام تحالفـات بديلـة ومتنافسـة أدت إلى خلخلـة وإضعـاف الوحـدة الطلابيـة.[24]

ومـع الاقـرار بالتعثّـر الـذى شـاب الحـراك الطلابـى الناتـج عـن التحـول النوعـى فى الحركـة الطلابيـة المرتبطـة بالسـلطة فـإن النظـام لم يتمكـن مـن اخـتراق الجسـم المجتمعـى للطـلاب (تحـول التعليـم لسـلعة فى اقتصـاد ينتهـج «نظريـا» فلسـفة الاقتصـاد الحـر ، التوسـع فى الجامعـات، إلغـاء الداخليـات وهيمنـة صنـدوق دعـم الطـلاب عـلى الخدمـات). إلا أن ذلـك يجـب ألا يحجـب عـن بالنـا الحساسـية العاليـة للطـلاب الرافضـة للقمـع السياسـى داخـل الجامعـات إذ أن ان الجسـم المجتمعـى للطـلاب مرتبـط بمتغـيرات بيئيـة ثبـت عمليـا أنهـا عصيـة عـلى التطويـع الرسـمى. هـذا

الحـراك عـبر الأولويـة التـى يعطيهـا الطـلاب لمـا يمكـن تسـميته بالمصلحـة المؤسسـية للجسـم الطلابـى تشـحذه وتغذيـه ذاكـرة مؤسسـية تسـترجع فى لحظـات المواجهـات والصـدام تاريـخ الحركـة الطلابيـة منـذ الاسـتعمار مـرورا بالانظمـة العسـكرية السـابقة لنظـام الانقـاذ الإسـلامى- العسـكرى وخاصـة المواجهـة الأكتوبريـة.

عوامل الثبات والصعود مجددا

مـن ناحيـة أخـرى مغايـرة هنـاك أيضـا عـدد مـن العوامـل سـاعدت في إبقـاء جـذوة الحـراك الطلابي متقـدة نذكـر منها:

أولا: أدّت نهايـة الحـرب البـاردة لظهـور عوامـل إقليميـة ودوليـة فاعلـة في مجـال الحريـات الاجتماعيـة والمسـاعدات الإنسـانية، خاصـة في الـدول التـي عانـت مـن النزاعـات وموجـات النـزوح والهجـرة السـكانية مـن مـكان لآخـر. فقـد اسـتقبل السـودان في التسـعينيات عـددا هائـلا مـن المنظـمات الطوعيـة وزاد عـدد المنظـمات المحليـة وتـرك ذلـك أثـرا واضحـا في رفـع وعـي الجماعـات النازحـة بحقوقهـا كـما أدى إلى تنشـيط المنظـمات الحقوقيـة المدافعـة عـن الحريـات المدنيـة مـما أدّى إلى كشـف القمـع الـذي كان يجـرى داخـل الجامعـات، وتبنّـت بعـض الجماعـات الدفـاع عن الطـلاب المسـتهدفين مـن قبـل النظـام خاصـة. ولقـد شـهد قطـاع المنظـمات الطوعيـة المدنيـة انتقـال عـدد مـن الذيـن أحيلـوا للصالـح العـام فنقلـوا خبراتهـم وعلاقاتهـم للدفـاع عـن الحـراك الطـلابي المسـتقل.

ثانيـا: لا شـك أننـا أمـام عـصر معلوماتـى جديـد لـه قواعـد جديـدة ، سـتؤدى إلى قلـب كل الأنـماط والقوالـب الجيوسياسـية والاجتماعيـة القائمـة. فالتطـور النوعـى لوسـائل تقانـة المعلومـات والاتصـال لم يكـن يحسـب فيـه حسـاب الآثـار عـلى المجتمعـات والسياسـة بهـذه الصـورة الدراميـة غـير المسـبوقة مما ينبـىء بـأن المجتمعـات البشريـة أمـام عهـد جديـد تقـوده هـذه الوسـائل الجديدة ، وتكتـب تاريخـه وحـاضره ومسـتقبله.[25] وقـد اسـتحدثت أسـاليب جديـدة للتواصـل الاجتماعـى عـلى نطـاق واسـع (شـبكات التواصـل الاجتماعـى) عـبر مواقـع اليوتيـوب والفيـس بـوك والتويـتر ومنتديـات الحـوار والمدونـات وغـيره .

بالرغـم مـن وقـوع سـوق الاتصـالات فى السـودان تحـت سـيطرة مجموعـات مـن الرأسـمالية المتوحشـة التـى لا تعبـأ الا بهامـش الربـح، إلا أن ذلـك خلـق قاعـدة واسـعة مـن المسـتهلكين ومـن بينهـم الطـلاب. ولمـا كانـت وسـائل الاتصـالات الحديثـة تعمـل فى بيئـة تخلخـل فى البنـاء الاقتصادي-الاجتماعـى (جـراء نزاعـات وعوامـل أخـرى) كان لا بـد للمسـتهلكين والمسـتخدمين لهـا مـن التفاعـل سـلبا وإيجابـا مـع هـذه المتغـيرات. ويتمثـل التفاعـل السـلبى فى قضـاء الوقـت والتواصـل الاجتماعـى والاسـتمتاع الحسـى والتسـلية بينـما يتمثّـل التفاعـل الإيجابـى فى توظيـف هـذه الوسـائل فى التواصـل والتضامـن وتنظيـم النشـاط العـام مـن اجتماعـات واحتجاجـات

واعتصامــات وتظاهــرات وكل مــا يقــود ويســهل عملية التمــرد وربــما الثــورة كــما تــدل عــلى ذلــك أحــداث الربيــع العربــى حيــث اعتمــدت احتجاجــات الشــباب بصــورة كبــيرة عــلى تقنيــات المعلومــات والاتصــال الحديثــة فى التنســيق والتجمــع والحشــد لإحــداث التغيــير .

ولا ينكــر أحــد فى الســودان دور هــذه الوســائل الحديثــة فى الاتصالات عــلى النشــاط الاقتصادى، وعــلى تسريــع وتــيرة الحــراك الاجتماعــى والسياســى. لكن مــن المؤكــد أن انزعــاج الســلطات الســودانية مــن نشــاط مواقــع التفاعــل الاجتماعــى والسياســى عــلى الانترنــت مثــل منتديــات ومواقــع الحــوا ر والدردشــة وشــبكات التواصــل الاجتماعــى يؤكــد أثرهــا الإيجابــى، وفى قلــب هــذا النشــاط الطــلاب والشــباب الذيــن يجيــدون اســتخدام و توظيــف تقنيــة الاتصــالات الحديثــة.

ثالثــا: يعــزو بعــض المراقبــين الاتســاع النســبى لهامــش الحريــة فى الألفيــة الأولى (2000-2010) لاتفاقيــة الســلام بــين نظــام الإنقــاذ والحركــة الشــعبية لتحريــر الســودان 2005، وسلســلة الاتفاقيــات بعــد ذلــك مبــاشرة مــع التجمــع الوطنــى وحــركات دارفــور وشرق الســودان. ولا شــك أن هــذه الاتفاقيــات قــد ســاهمت فى إيجــاد بيئــة سياســية- قانونيــة تنســمت فيهــا الصحافــة هــواء الحريــة ومكنــت بعــض فئــات المهنيين—كأســاتذة جامعــة الخرطوم—مــن انتــزاع حــق التمثيــل النقابــى المســتقل لبعــض الوقــت. ولكنــى أرى أن إرجــاع ذلــك لاتفاقيــات الســلام—مع أهميتهــا—فيــه تجاهــل لتصاعــد صمــود الحركــة الجماهيريــة ضــد النظــام وفى قلــب هــذا الصمــود تصاعــد نشــاط طــلاب جامعــة الخرطــوم الذيــن اســتردوا جهازهــم النقابــى (اتحــاد طــلاب جامعــة الخرطــوم) وتمكّــن تحالــف الطــلاب مــن الفــوز بقيــادة الاتحــاد خــلال أربــع دورات: الــدورات الثــلاث المتعاقبــة مــن 2002 إلى 2005 ودورة 2007-2008. وبــصرف النظــر عــن إنجــازات الاتحــاد، فواضــح ان قــوة الدفــع والنشــاط الذاتــى للطــلاب وليــس التحفيــز الخارجــى هــو مــا كان وراء نجــاح الطــلاب فى عــزل الإســلاميين الذيــن تقــف معهــم الســلطة بــكل طاقتهــا ومواردهــا.

رابعــا: لا نجــادل فى أن اتفاقيــة الســلام الشــامل عــام 2005 والمرحلــة الانتقاليــة قــد أدت إلى زيــادة في الحريــات السياســية وأعطــى وجــود الحركــة الشــعبية في الســلطة فرصــة للنقابــات ومنظــمات المجتمــع المــدني لالتقــاط أنفاســها، وانعكــس ذلــك في النشــاط الطــلابي في الجامعــات. وتفاعلــت هــذه العوامــل مــع الأزمــات التــي أعقبــت انفصــال الجنــوب عــام 2011 وأحــداث الربيــع العــربي لتزيــد مــن مقــدرة الطــلاب والشــباب خاصــة للتنظيــم والخــروج لحراكهــم للشــارع في ينايــر 2012 ويونيو-يوليــو 2012 وســبتمبر-أكتوبر 2013 في مخاطبــات ومظاهــرات قابلهــا النظــام بقمــع غــير مســبوق.

وتؤكــد أحــداث ســبتمبر-أكتوبر 2013 عــلى مــا جــاء أعــلاه مــن أن خمــيرة التمــرد والثــورة مــن أجــل التغيــير مطمــورة فى وعــى الجســم الطلابى-الشــبابى الــذى يتفاعــل كمتغــير مســتقل

مع ما يحيط به من متغيرات. و يقودنا هذا لاستنتاج أن الحراك السياسي والاجتماعي الذى تشهده الجامعات ــ بل والدعوات للإصلاح داخل الأحزاب والدعوة لتبني مقولات الثورة الاجتماعية ــ تحتضنه مجموعات شبابية تعمل جاهدة (فى ظروف قهر وعنف وعسر غير مسبوقة) على مقاومة التجهيل الرسمى عبر المقررات الأكاديمية البالية وتضليل أجهزة الإعلام والصحافة وظروف الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة، وفوق ذلك سطوة أجهزة الامن المتعددة ومراقبتها للنشاط العام بكل أشكاله بما فى ذلك النشاط الطوعى-الخيرى. وهكذا فإن هذا الجيل يعمل بجدية على بلورة رؤية جديدة لحياة جديدة تليق بالشعب السودانى وتدخلة حركة التاريخ المعاصر كمنتج وفاعل وليس فقط كمستهلك ومتلقٍ سلبى.

الخاتمة

فى حين سلطت أحداث الربيع الضوء على دور الشباب فى التغيير كان السودانيون يستلهمون أحداثا لا تقل أهمية عن أحداث الربيع وقعت قبل نصف قرن وأزاحت نظاما عسكريا فى ثورة أكتوبر 1964. ولقد تكرر ذات الموقف فى منتصف الثمانينيات من القرن الماضى. وكان للطلاب فى الحدث الأول والثانى القدح المعلى فى إشعال حركة التغيير. تعرضت الورقة أعلاه للظروف التى برز فيها الطلاب كإحدى القوى الحية فى المجتمع وعالجت الورقة تفاعلهم مع الظروف المحيطة بهم عبر مراحل رأينا من خلالها صعود منظومة جديدة من العوامل برزت إثر تراجع نمط التنمية والتغيير فى التركيبة الاقتصادية-الاجتماعية مع صعود الأتوقراطية الإسلامية للسلطة مما أدّى إلى تراجع الدور السياسى للفئات الاجتماعية الوسيطة، ومن بينها الحركة الطلابية، فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.

ومع الأهمية البالغة للظروف المحيطة بالطلاب وتأثيرها على نشاطهم، إلا أن الورقة ركزت بشكل خاص لما يميز الطلاب من إمكانيات وإستعدادات ذاتية للتمرد والمقاومة ضد القهر والظلم مستلهمين رموزهم النضالية ومدفوعين بالرغبة فى تشكيل مستقبل مجتمعهم ومسلحين بما توفر لهم من وسائل تقنية حديثة بفضل عصر المعلومات والتطور الهائل للتكنولوجيا والآفاق الرحبة المفتوحة للإنسانية المتحررة من كل ما يقف عقبة أمام حركة التاريخ. وفى تقديرى أن هذا واحد من أهم العوامل فى شلّ الإسلاميين فى إعادة قولبة المجتمع أو «إعادة صياغته». وقد ظهر هذا الفشل أول ما ظهر فى الفشل فى التطويع الكامل للحركة الطلابية. فإن كانت الحركة الطلابية واحدة من أهم مكونات الحركة الإسلامية فقد تصبح واحدة من أهم مكونات التحالف العريض الذى سيودى بالنظام الإسلامى. وإذا كانت إحدى أهداف التوسع الهائل فى الجامعات إمداد الحركة الاسلامية

بأعـداد متدفقـة لتغذيـة كوادرهـم وللتجنيـد في حروبهـم وفي أجهـزة الدولـة فـإن وجـود أعـداد ضخمـة مـن الطـلاب والشـباب خـارج دائـرة النشـاط الإنتاجـى وفى منـاخ قهـري قـد ينتهـى بهم إلى كـوادر مـن أجـل التغيـير تحفـر قـبر الحركـة الإسـلامية.

وفـرت ثـورة المعلومـات وتقنيـة الاتصـالات حيـزا للحـراك والنشـاط لا يمكـن للحكومـات أن تتحكـم فيـه، وبـذا تكـون الوسـائط الاجتماعيـة للمعلوماتيـة قـد لعبـت دورا في خلـق أدوات تمكـن الطـلاب مـن التواصـل وبنـاء شـبكات دعـم ونشـاط خـارج سـياق نظـم التحكـم والهيمنة الإداريـة . ولقـد أثبتـت كل مـن ثـورة الاتصـالات والمعلوماتيـة ووسـائط الاتصـال الاجتماعيـة والمجـال الافـتراضى الـذى أوجدتـه فاعليتهـا العظيمـة فى تعبئـة الشـباب وتحريكهـم وتنظيمهـم فى أحـداث الربيـع العربـى. ومـن المفارقـة أن التوسـع الهائـل فى سـوق الاتصـالات ووسـائط الإعـلام الحديـث لايتناسـب ومـؤشرات التنميـة البشريـة للبـلاد، والبنيـة التحتيـة، وضمـور الأنشـطة الإنتاجيـة فى الاقتصـاد لحسـاب الأنشـطة غـير الإنتاجيـة مـن مضاربـات وسـمسرة وفسـاد — إلا أن الأمـل كبـير فى أن يتمكـن الطـلاب والشـباب مـن اقتنـاص هـذه الفرصـة ويتـم تحويلهـا لعامـل إيجابـى يسـهم فى دفـع عمليـة التغيـير. والأمـل كبـير أيضـا أن يتفاعـل هـذا الجسـم الطلابـى مـع متغـيرات العـصر السياسـية (اسـتعادة دور الشـباب والطـلاب كـما فى الربيـع العربـى) والتقنيـة (وسـائل ووسـائط الاتصـال الإلكترونيـة والاجتماعيـة والثـورة الرقميـة والمعلوماتيـة) ممـا يـؤدي لتداخـل التنظيـمات الطلابيـة مـع التنظيـمات الشـبابية ومـع قـوى التغيـير الاجتماعـى والسياسـى الأخـرى.

تجـيء الذكـرى الخمسـون لثـورة أكتوبـر 1964 ومعقلهـا، جامعـة الخرطـوم، قـد قـدّم في 11 مـارس 2014 قتيـلا آخـر يلحـق بالقـرشي وآخريـن هـو الطالـب عـلي أبكـر موسـى الـذي سـقط في الصـدام بـين جمـوع الطـلاب والفـرق لجهاديـة وقـوى الأمـن فى مشـهد يعيـد أحـداث أكتوبـر ورمزيتهـا النضاليـة. إن الحركـة الطلابيـة وهـى تكافـح فى ظـل ظـروف موضوعيـة تختلف عـن ظـروف منتصـف السـتينيات لا تـزال تتفاعـل مـع المتغـيرات المحيطـة بهـا، وتنجـح فى صـدّ محـاولات السـلطة اخـتراق الجسـم المجتمعـى للطـلاب — تقـاوم الاسـتبداد، وتبتكـر وسـائل المقاومـة، وتعمـل عـلى تمتـين التحالـف مـع قـوى التغيـير لنقـل البـلاد لمرحلـة جديـدة وهـي تتطلـع للأمـام مسـتلهمة قيـم ومبـادىء ثـورة أكتوبـر فى الحريـة، والمسـاواة، والتقـدم الاجتماعى.

هوامش

1. تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة فى السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة الفاتح التجانى ومحمد على جادين (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2007) ص 135–143؛ ص 184–199. انظر أيضا
Salah el-Din el-Zein el-Tayeb, *The Students' Movements in the Sudan 1940-1970* (Khartoum, Khartoum University Press, 1971), pp 7-12.

2. المرجع نفسه، ص 01.

3. حيدر إبراهيم علي، **الديمقراطية السودانية: المفهوم، التاريخ والممارسة**، (القاهرة:مركز الدراسات السودانية ومبادرة الإصلاح العربى، 2013)، ص 137.

4. انظر
El-Tayeb, *The Students' Movements in the Sudan*, p. 12.

5. انظر
J. O'Brien, "Understanding the Crisis in Sudan", *Canadian Journal of African Studies*, 22:2 (1986), pp.275-277.

6.
El-Tayeb, *The Students' Movements in the Sudan*, p. 34.

7. المرجع نفسه، ص 57.

8. حيدر إبراهيم علي، «ملاحظات حول التكوين الفكرى للبرجوازية السودانية»، **آفاق عربية**، 10 (يونيو 1978)، ص 65–70.

9.
El-Tayeb, *The Students' Movements in the Sudan*, p. 38.

10. المحبوب عبدالسلام، **الحركة الاسلامية السودانية: تأملات فى العشرية الأولى لعهد الانقاذ** (القاهرة: دار مدارك ، 2009)، ص 264.

11. المرجع نفسه، ص 265.

12. المرجع نفسه، ص 562.

13.
El-Tayeb, *The Students' Movements in the Sudan*, pp. 39-50.

14. بهاء الدين مكاوي، «منظمات المجتمع المدني في السودان: خلفية تاريخية» (موقع سودارس) www.sudaress.com/sudansite/2490.
(تم استرجاعه بتاريخ 10 أغسطس 2014).

15. تجدر الإشارة إلى أن إبراهيم الشيخ الآن (أغسطس 2014) قيد الاعتقال لانتقاده سلوك ما يسمى بقوات الدعم السريع والانتهاكات التى قامت بها فى دارفور وكردفان ورفضه سحب اتهاماته مقابل الإفراج عنه. وربما بمحض الصدفة حملت صحيفة **الراكوبة** الالكترونية خبرا بهذا المعنى وفى ذات اليوم فى نفس العدد جاءت بخبر لرئيس اتحاد الطلاب السودانيين السابق، النيل الفاضل، يعلن تبرع الاتحاد بخمسة ألف دولار لحماس عن كل جندى اسرائيلى تأسره. وأشارت الصحيفة إلى أنه سبق له أن سجد أمام الرئيس البشير عقب عودة الأخير من رحلة استشفاء من الخارج. **الراكوبة**، 5 اغسطس 2014.

16. تحمل الصحافة الحائطية فى الجامعة والصحف الالكترونية الكثير من الإفادات والروايات والتى لا تخلو من الصحة. وكاتب هذه الورقة عايش هذا الواقع خلال ربع القرن الذى تسيدت فيه الإنقاذ. ويكفى أن هذه اصبحت من الوقائع التى يجهر بها الذين ابتعدوا وأرادوا النجاة من ماضٍ يلاحقهم.

17. انظر

J. O'Brien, "Understanding the Crisis in Sudan", *Canadian Journal of African Studies*, 22:2 (1986).

18. انظر حيدر ابراهيم علي، «ملاحظات حول التكوين الفكرى للبرجوازية السودانية».

19. المرجع نفسه، ص 86.

20. المرجع نفسه، ص 86–96.

21. لمعالجة تفصيلية انظر

El-Tom, M.E.A, *Higher Education in Sudan* (Khartoum: Currency Printing Press, 2006).

انظر أيضا نهى عبدالمحمود، «سياسات التوسع فى التعليم العالى فى السودان فى الفترة 1989–2000»، بحث تكميلى لنيل درجة البكالريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2003. وهناك أيضا أوراق ورشة عمل «واقع ومستقبل التعليم العالى فى السودان» نظمها المركز السودانى للبحوث التربوية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، 15 فبراير 2006.

22. الفردوس الناجى محمد عكاشة، «ظاهرة العنف الطلابى فى الجامعات السودانية فى الفترة ما بين 1956–1999: نموذج جامعة الخرطوم»، بحث تكميلى لنيل درجة البكالريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2002.

23. انظر

Institute for Women, Gender and Development Studies, *Directory of Civil Society Organizations* (Omdurman: Ahafd University for Women, 2004).

24. وائل طه محى الدين طه، «ظاهرة الصراع السياسى فى اتحاد طلاب جامعة الخرطوم: 2003–2008»، بحث تكميلى لنيل درجة البكالريوس فى الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2009.

25. للمزيد من الاطلاع على ثورة المعلومات وما أحدثته من تحوّل انظر:

Manuel Castells, *The Information Age: Economy, Society and Culture,* 3 volumes (Oxford: Blackwell and Wiley-Blackwell, 1996–2010).

8

صديق الزيلعي

ثورة أكتوبر والنقلة النوعية في الحركة العمالية السودانية

هزّت ثورة أكتوبر الشعبية ساكن الحياة فى السودان وخلقت وعيا ديمقراطيا طاغيا جعل من الصعب على كافة القوى السياسية تجاهل الرغبات الأكيدة لجماهير الشعب السودانى فى التغيير السياسى والاجتماعى. وأدّت الثورة أيضا لتحجيم نفوذ قوى اجتماعية كانت تتمتع بالسلطة المطلقة والطاعة العمياء من قبل قطاعات جماهيرية كبيرة ومؤثرة. كما أن الثورة أعطت قوى اجتماعية صاعدة مزيدا من النفوذ وأبرزت تأثيرها على الحياة السياسية وتزايد القبول الجماهيرى لبرامجها البديلة وأفقها الجذري. وإحدى أهم تلك القوى الاجتماعية التى تصاعد نفوذها بعد انتصار الثورة هى الحركة العمالية السودانية. وسنحاول هنا مناقشة دورها فى انتصار الثورة و تأثير انتصار ثورة أكتوبر على نفوذ الحركة العمالية ومناهجها فى العمل وتحالفاتها وبرامجها وأثر تلك التحولات عليها، فى المدى القصير والثمن الباهظ الذى دفعته فى المدى المتوسط، وآفاق تطورها فى المدى الطويل.

تنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء أساسية، أولها يناقش نشوء الحركة العمالية، وثانيها يتعرض لوضع الحركة ما قبل انقلاب 17 نوفمبر 1958، وثالثها يعكس بعضا من المعارك والمواجهات ضد الحكومة العسكرية، ونختتم بقراءة تدرس أثر ثورة أكتوبر على الحركة العمالية فى المديين القصير والمتوسط ونحاول التنبؤ بمستقبل موقع الحركة العمالية فى الحياة السياسية العامة و بمصيرها فى المدى الطويل.

نشوء الحركة النقابية العمالية

فجّرت الحرب العالمية الثانية تحولات ذات طبيعة جذرية على نطاق العالم وداخل السودان. فعلى النطاق العالمى كان لدعاية الحلفاء ضد دول المحور ورفعهم لشعارات الديمقراطية وحقوق الشعوب أثرها الفعال وسط سكان المستعمرات، كما أن

انتصارات الجيش السوفيتى فى الحرب فتحت الأعين والعقول على نظام اجتماعى جديد، وأضاف تصاعد حركات التحرر الوطنى فى أفريقيا وآسيا زخما إضافيا حول ضرورة إنهاء النظام الاستعمارى. وأدّى تنكّر الحلفاء بعد نهاية الحرب للوعود التى قدّموها للمستعمرات لإحباط وغضب ومن ثم لاشتداد وتيرة نضال حركات التحرر الوطنى.

تصاعدت الحركة الوطنية السودانية بقيادة مؤتمر الخريجين والذى شكلت مذكرته فى 1942 خطوة متقدّمة فى نشاطه. كما تم تجنيد آلاف السودانيين للحرب فى صفوف الحلفاء، فاحتكوا بجنود من شعوب ذات خبرات أقدم من السودان فى مواجهة الاستعمار وتنظيم حركات التحرر الوطنى. كما تأثر السودانيون بدعايات الحلفاء حول الديمقراطية ولكنهم أُصيبوا بالإحباط بعد تنكّر الحلفاء لكل ذلك واستمروا بنفس السياسات الاستعمارية القديمة. وهنا حدث التصادم بين الروح الجديدة المتشوقة للتغيير التى أنعشتها دعايات الحرب والسياسات الاستعمارية المتسلطة والرافضة للتغيير فى السودان.

وشهدت نفس السنوات انفتاح باب البعثات الدراسية إلى مصر وتشجيع مؤتمر الخريجين لسفر الطلاب. فاحتكّ المبعوثون بالحركة الوطنية المصرية فى نهوضها العارم، بعد الحرب العالمية الثانية، وعادوا للسودان بأفكار ورؤى وخبرات جديدة من ضمنها ضرورة وأهمية التحالف فى النضال الوطنى بين الطلاب والعمال. فهرع أولئك الطلاب، فى إجازاتهم، إلى عطبرة ينشرون الوعى الجديد وكانت إضافة ومواصلة لجهود بعض رفاقهم من طلاب كلية غردون.[1]

ودفع الحصار البحرى على بريطانيا بالإدارة الاستعمارية فى السودان لإنشاء ورش لإصلاح آلات الحرب والمواصلات ومصانع جديدة لإنتاج المواد التى تحتاجها الجيوش المحاربة فى شمال أفريقيا والشرق الأوسط.، ونتج عن ذلك تدريب العمال السودانيين على استخدام الآلات الجديدة مما أدّى إلى ارتفاع مستوى تدريبهم الفنى وإلى ازدياد أعدادهم، فتوسعت القاعدة النوعية والاجتماعية والمعرفية للطبقة العاملة. وساهمت الأجيال الجديدة من خريجى مدرسة الصنائع فى نشر الوعى النقابى. وكانت مجلة العامل السودانى منبرا لحواراتهم وحاملة للرسالة النقابية الجديدة لجماهير العمال. فارتفعت وتيرة المطالبة بإنشاء جسد نقابى يدافع عن العمال فى ظل الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة.[2]

تصاعدت وتوسعت الدعوة لإنشاء جسد نقابى لعمال السكة الحديد وبدأت الاجتماعات تنعقد واللجان التمهيدية تُكوَّن مما أدّى لنشوء موجة جديدة وقوية من

الحوار والنشاط وسط جماهير العمال. وتفيد مذكرات بعض القادة أنهم عقدوا عدة اجتماعات ودرسوا تجارب الماضى وأسباب فشلها وتداولوا كثيرا حول أفضل السبل لقيام نقابتهم، وقرروا أخيرا تكوين لجنة تمثلهم وتقود المطالبة بحقهم فى التنظيم النقابى. بعد تكوين اللجنة التمهيدية الممثلة لكل الاقسام، تم إعداد مذكرة تحوى مطلبهم بإنشاء جسد نقابى وقد سلمت للسلطات.

كانت السلطات الاستعمارية تراقب تطور النشاط العمالى وقررت التحرك لتطويقه واستيعابه فى إطار أطر لا تشكل خطرا. ووضعت خطة لقيام ما سمى باللجان المصلحية تحت إشراف رؤساء الأقسام البريطانيين وتعمل كلجان استشارية ليس لها وضع نقابى. رفضت لجنة العمال ذلك وطالبت بجسد نقابى كامل السلطات لتمثيل العمال والدفاع عن مطالبهم. رفضت السلطات الاستعمارية ذلك وصارت تراوغ بإجراء اتصالات فردية بقادة العمال وتهديد بعضهم بأنهم لا يمثلون إلا أنفسهم. قررت اللجنة تسليم مذكرة بموكب عمالى تم قمعه بعنف مفرط فدخل العمال فى إضراب فورى. تيقّنت السلطات من إصرار اللجنة التمهيدية على المضى حتى النهاية فى مطالبها، فقررت إقامة استفتاء حول مدى تمثيل اللجنة للعمال فكانت النتيجة إعلانا كاسحا بتمسك العمال بها كممثل شرعى ووحيد لهم. وتمت عدة مصادمات أدّت لإضراب الثلاثة والثلاثين يوما الشهير وحضور وفود الخرطوم للوساطة والمحاكمات الإيجازية لقادة العمال. أدّى كل ذلك للاعتراف الكامل بهيئة شئون العمال كنقابة لعمال السكة الحديد. إلا أن الاعتراف الرسمى بالهيئة لم يجعلها تهادن فخاضت مواجهات وإضرابات مطلبية عدة.[3] فى 1949 تقرر رسميا تغيير اسم الهيئة وأصبحت « نقابة عمال السكة الحديد السودانية»، والتى واصلت التقاليد المصادمة لهيئة شئون العمال وساهمت فى تكوين عدة نقابات عمالية ثم انشأت المؤتمر العمالى والذى تطور ليكون اتحاد عام عمال السودان. وواصل اتحاد العمال تقاليد الصدام والمواجهة الموروثة من نضال عمال السكة الحديد والتى تحولت لتقاليد راسخة يحدد العمال بموجبها من يدعمون فى الانتخابات السنوية لاختيار قياداتهم.

وكانت لنقابات العمال مواقف وطنية مشهودة فى النضال ضد الاستعمار والمطالبة بالجلاء وحق تقرير المصير للشعب السودانى. وشاركت الحركة العمالية فى مواجهة ما سُمّى بمشاريع التدرج الدستورى وقاومت الجمعية التشريعية وقدّمت شهداء فى تلك المعركة الوطنية.

قنّن اتحاد العمال تلك التقاليد المصادِمة فى مؤتمره الثانى حيث عدل دستوره ليشمل عدم التعاون مع الدولة الاستعمارية ومواجهة الإمبريالية فى كافة أشكالها

وأحلافها ودولها والتنسيق مع كافة القوى الوطنية السودانية لتحقيق ذلك. وتبع ذلك مشاركة الاتحاد فى عدة جبهات وهيئات وطنية بمباركة الجميع وتأييدهم. خرجت النقابات من تجربة النشوء ومواجهة الاستعمار وهى حركة مقاتلة، مرفوعة الرأس معتزة بنفسها، لا تعرف المهادنة، تحافظ على وحدتها وتتمسك بديمقراطيتها وباستقلالية قراراتها.[4]

فترة الحكم الوطنى

كان الموقف من اتفاقية الحكم الذاتى لحظة مفصلية فى تاريخ الحركة النقابية السودانية، كنتاج لقرار اتحاد العمال المعارض للاتفاقية، تحت التأثير المباشر لرأي ولخط الحزب الشيوعى. وقرار رفض الاتفاقية هذا، والذى تمّ بشكل فوقى بدون الرجوع لمجالس إدارات النقابات لأخذ رأيها حول تحديد موقف الاتحاد من الاتفاقية، كان له ما بعده. تم ذلك القرار الفوقى فى تنكّر واضح للمبدأ الذى استنّه الشيوعيون أنفسهم والقائل «لكلٍّ حزبُه والنقابةُ للجميع» وفى وقت كانت غالبية العمال، بتأثير من التيار الاتحادى داخل الحركة الوطنية، تؤيد الاتفاقية. وانفتح الباب للصراع بين القوى والتيارات النقابية التى عملت سويا خلال السنوات الاولى. وتنبّهت الأحزاب التقليدية التى أهملت الحركة العمالية لنفوذ الحزب الشيوعى داخلها وصارت تخطّط لخلق نفوذ لها اعتمادا على الولاء الطائفى، خاصة وأن أغلب العاملين بالسكة الحديد ينتمون للطائفة الختمية. اشتد الصراع للسيطرة على نقابة عمال السكة الحديد والتى فاز فيها، فى الدورات التى أعقبت اتفاقية الحكم الذاتى، التيار المناوئ للشيوعيين. وتفجّر العداء بين التيارين داخل النقابة ووصل قمته فى المواجهة التى استمرت لسنوات لإعفاء قاسم أمين من تفرغه النقابى رغم أنه من القيادات التاريخية المؤسِّسة للنقابة.

وامتد الصراع ليسمّم العلاقة بين نقابة عمال السكة الحديد واتحاد العمال وازداد الصراع حدّة بعد المذكرات التى رفعها الاتحاد للحكومة الوطنية حول مطالب العمال حول الأجور والتشريد وبعض القضايا العامة مثل قانون النشاط الهدّام والسياسة الاقتصادية والموقف من الأحلاف العسكرية. ونشِط الصراع الرامى، تحت الإشراف المباشر لوزير الشئون الاجتماعية يحيى الفضلى، لتغيير قيادة اتحاد العمال. بل ووصلت روح العداء لقيادة اتحاد العمال، للدرجة التى دفعت بالوزير الوطنى السودانى للاتصال بالحكومة الإنجليزية واتحاد العمال البريطانى للمساعدة على إزاحة الشيوعيين عن قيادة الاتحاد. ولم تنجح تلك الجهود فى تغيير قيادة اتحاد العمال ولكنها تركت شروخا عميقة وسط الحركة النقابية العمالية. وقد كتب محمد

عمر بشير :«فى السنتين التاليتين للاستقلال كانت هنالك حملات مكثفة صعّدت المواجهة بين الاتحاد العام لنقابات العمال والحكومة. ومهما يكن من أمر فقد فشلت محاولة إنشاء نقابات صفراء معادية للاتحاد العام.»[5]

ساعد موقف قيادة اتحاد العمال ضد العدوان الثلاثى على مصر فى 1956 وتطوّع الشفيع للذهاب لقنال السويس ومخاطبته عمال السودان من مصر داعيا لهم للتطوع للدفاع عنها ودعوته الحكومةالسودانية لاتخاذ مواقف إيجابية تجاه مصر ودعم اتحاد العمال المعلن لنظام جمال عبد الناصر فى تلطيف الأجواء داخل نقابة عمال السكة الحديد خاصه مع التيار الختمى بسبب العلاقة القوية التى تربط الطائفة الختمية مع مصر والتى يشكل أنصارها نسبة كبيرة من عمال السكة الحديد بعطبرة. وبمرور الأيام واشتداد المطالب النقابية بدأت حدّة الصراع تقلّ، ولكنها لم تنعدم تماما. وبدأ الاتحاد يستعيد بعض أراضيه عندما تصدّى بوضوح للمعونة الامريكية ومشروع أيزنهاور وزيارة نيكسون والدعوة لإنشاء حلف بغداد وتسييره المظاهرات الحاشدة ضدها.

وكانت الحكومة مصرّة على تحجيم اتحاد العمال، واستخدمت نفس الحجج التى استخدمتها الإدارة الاستعمارية . وحسب ما أورده على محمد بشير: «ففى أغسطس 1958 أقام مسجّل النقابات قضية ضد اتحاد العمال لأنه لم يتقدم بطلب لتسجيله كمنظمة نقابية. الاتحاد رغم أنه أبدى استعداده للتسجيل من قبل إلا أنه اعتبر القضية هجوما على الحريات النقابية، وتضامنت معه أحزاب المعارضة وخلقت من القضية معركة سياسية ضد الحكومة. لم تصدر المحكمة حكمها فى القضية إلا قبل أيام من الحكم العسكرى وقضت بشطبها.»[6] والغريب حقا أنه أثناء نظر القضية أصدرت الحكومة بيانا تؤكد حرصها على حقوق النقابات المسجلة دون التعاون مع اتحاد العمال غير المسجّل.[7]

ساهم اتحاد العمال فى الدعوة لتوحيد المعارضة ، داخل وخارج البرلمان، للإتيان بحكومة جديدة، عند انعقاد البرلمان يوم 17 نوفمبر 1958. وقبل أن تنعقد الجلسة المنتظرة سلم حزب الامة السلطة للعسكريين، وهكذا انفتح باب الانقلابات العسكرية فى السودان.

وملاحظتنا الأساسية، حول تلك الفترة، هى ازدياد الصراعات داخل الحركة العمالية بعد إنتهاء الإجماع النقابى والوطنى على محاربة الدولة الاستعمارية ومجئ إدارة وطنية لها العديد من الأنصار وسط العمال . ورغم فشل محاولات خلق مراكز متعددة داخل الحركة العمالية ونجاحها فى الحفاظ على وحدتها ومركزها

الواحد إلا أنها واجهت الانقلاب العسكرى وهى أضعف مما كانت عليه فى أواخر أيام الدولة الاستعمارية.

مواجهات الحركة النقابية العمالية مع الحكم العسكرى

صدرت فى يوم 3 ديسمبر 1958 ، بعد أسبوعين فقط من الانقلاب العسكرى، القرارات الخاصة بحل اتحاد عمال السودان وجميع النقابات السودانية وإغلاق جريدة الاتحاد الطليعة. وقد أرجع الدكتورعبد الرحمن طه تلك القرارات للأسباب الاتية : «لما كان النظام العسكرى عالما بالإمكانيات السياسية للحركة العمالية والخطر الناجم عنها، فقد بادر بحلّ جميع النقابات وحل الاتحاد العام.»[8] وبسرعة محمومة وترصّد، وفور صدور تلك القرارات، هاجمت قوات البوليس مكاتب الاتحاد العام للنقابات واعتقلت عددا من قادته وعلى رأسهم الشفيع أحمد الشيخ السكرتير العام للاتحاد. وكالعادة وضعت القضية أمام القضاء المدنى وهو القضاء الطبيعى لمدنيين. وفى يوم 3 يناير 1959 طلبت السلطات العسكرية من قاضى جنايات الخرطوم تحويل القضية إليها استنادا على المادة (5) من قانون دفاع السودان لسنة 1958. ونقل الجيشُ القادةَ النقابيين إلى السجن الحربى. وانعقدت لهم محكمة عسكرية أُحيطت بتكتّم شديد ومنعت الصحف من الإشارة لها. وكانت المحكمة أول سابقة فى تاريخ السودان الحديث لمحاكمة مدنيين أمام محكمة عسكرية وهى إشارة واضحة حول نية النظام استخدام عنف القانون ضد الحركة العمالية إظهارا لحزمه، وتعكس فى نفس الوقت هلع النظام من الحركة العمالية رغم أنه حلّ اتحادها رسميا. وبلغت جملة الاحكام تسعة عشر عاما نال الشفيع منها خمسة أعوام.[9] قامت السلطة، إظهارا لسياسة الحزم، وبعد أسابيع قليلة من إنتهاء المحاكمة، بحملة اعتقالات للنقابيين فى كل انحاء السودان. وأضرب طلاب جامعة الخرطوم تضامنا مع العمال، وهو موقف يذكّرنا بموقف اتحاد العمال عندما فصلت السلطة الاستعمارية المئات من طلاب مدرسة خورطقت الثانوية وتهديده بالإضراب العام اذا لم يتم ارجاع الطلاب لمدرستهم.

لم تَسْتَكِن الحركة العمالية، رغم حملات القمع، فقد رفع عدد من القادة النقابيين مذكرة فى نوفمبر 1959 للحكومة العسكرية تطالب بعودة النقابات على أساس قانون النقابات لسنة 1948 وإطلاق سراح النقابيين المعتقلين والنظر فى العفو عن النقابيين المسجونين. وقررت السلطات اعتقال كل من وقّع على المذكرة، فجاء ردّ عمال السكة الحديد بالخرطوم فوريا بالدخول فى إضراب مفتوح حتى تطلق الحكومة سراح المعتقلين وتتم الاستجابة لمطالب المذكرة. واهتز النظام العسكرى

لأن الإضراب كان أول تحرك عمالى ضده رغم حلّ النقابات، فلجأ لسلاحَي التشريد والإرهاب فشرّد 228 عاملا واعتقل العشرات منهم.

ورغم حملات الإرهاب لم تتوقف، وسط قواعد العاملين، الحملةالداعية لعودة النقابات بل توسّعت وأصبحت مطلبا جماهيريا. ووجدت الحملة المحلية دعما عالميا من منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة واتحاد النقابات العالمى حول حق العمال السودانيين فى التنظيم النقابى. وتحت تأثير تلك الحملة المستمرة والمتعاظمة (محليا ودوليا) تراجع النظام وأصدر قانون النقابات لسنة 1960. وهنا حاول النظام استخدام أسلوب التشريع للسيطرة على النقابات بعد أن فشلت سياسات الحل والاعتقال والتشريد فى إسكات صوت النقابيين. فجاء قانون النقابات لسنة 1960، وكرر العمال ما قاله الشفيع احمد الشيخ فى إحدى الندوات العمالية بعطبرة واصفا قانون النقابات لعام 1948 بأنه قانون عقوبات وليس قانون نقابات.

وسنحاول هنا عرض بعض السمات الأساسية للقانون لانه يشكل جوهر سياسة النظام العسكرى الجديدة تجاه العاملين ونقاباتهم. تلك السياسة الجديدة تمحورت، حسب ما كتب بابكر كرار (احد منظرى النظام العسكرى) فى أحد إصدارات مصلحة الاستعلامات والعمل وأطلق عليه **نظرات فى التنظيم العمالى الجديد**: «بأن القاعدة الذهبية التى ترتكز عليها القوانين العمالية الجديدة هى: أن النقابات العمالية، والجماهير العمالية بداخلها، جزء من كيان الثورة وأن القانون يوثق هذا الرباط بين الجماهير والثورة ويضع وزير العمل أمينا على مكاسب جماهير العمال ومرشدا لهم فى نضالهم المجيد من أجل تدعيم الثورة المنقذة وتحرير الكادحين من البؤس وتطهير النقابات العمالية من أعداء العمال والمخربين.»[10]

كان الهدف الأساسى لقانون النقابات لعام 1960 هو تحجيم الحركة العمالية عن طريق تحطيم اتحاد العمال كمركز موحد للحركة فقد جاء فى المادة 26 من القانون ما يلى: «حرمان أية نقابة الانتساب إلى أية هيئة لا تسرى عليها أحكام هذا القانون أو تتحد معها أو تقوم معها بعمل مشترك لأى غرض من الأغراض.»[11] كما يحدّد ويلزم القانون بأن يكون الحدّ الأدنى لتكوين نقابة هو خمسين عاملا فى تجاهل متعمد لواقع الاقتصاد الوطني الذى تسيطر عليه الوحدات الانتاجية التى تخدم أقل من خمسين عاملا. بهذا المنهج المقصود يحرم القانون عشرات الألوف من حق التنظيم النقابى. ولم يقف القانون عند ذلك بل منع العاملين الذين لا يعملون تحت مخدّم واحد بإنشاء نقابة مما يعنى أن عمال المطابع وطلمبات الوقود

والتجارة والبناء والترزية والمخابز والتاكسى والشحن والتفريغ وغيرهم لا يحق لهم التنظيم رغم أعدادهم الكبيرة وقساوة الظروف التى يعملون فى ظلها واحتياجهم الملحّ للمظلة النقابية التى تحميهم. وإضافة لذلك لا يعطى القانون العمال الزراعيين حق التنظيم. ويمضى القانون خطوات أكثر فى تحجيم الحركة النقابية بأن يخرج من التنظيم النقابى مدرسى المدارس الوسطى الأهلية والمدارس الأولية وموظفي البريد والتلغراف وموظفي الإدارة المركزية وغيرهم، وكلها فئات انتظمت فى العمل النقابى منذ نهاية الأربعينيات وبداية خمسينيات القرن الماضى. وأخطر من كل ذلك يحرّم القانون تماما استخدام الإضراب ويعطى الوزير ومسجل النقابات سلطات كبيرة للسيطرة على النقابات والتحكم حتى فى أموالها وميزانياتها.

وما يثير التعجب حقا أن السلطة العسكرية، التى انتفعت بتجربة من أسمتهم بالخبراء النقابيين وأصدرت مصلحة استعلاماتها أكثر من عشرين كتيبا عن قضايا العمل والعمال، فى حملة قوية للتأثير على تفكير جماهير العمال، لم تستوعب جوهر دروس إنشاء الحركة النقابية ومناهج عملها. فالحركة العمالية نشأت فى مواجهة مباشرة وعنيفة مع الدولة الاستعمارية مما جعلها تتشرب بالروح الصدامية. ولقد أدّت ظروف النشوء تلك لاكتشافها مضاء وفعالية سلاح الإضراب فى مواجهة الحكومات خاصة إذا علمنا أن الحكومة السودانية (مالكة القطاع العام) هى المخدّم الرئيسى فى البلاد وأكثر من يتأثر بالاضرابات التى تعطل مرافقها الرئيسية تماما. وانسجاما مع تجربة النقابات فى مواجهة ونقد قانون النقابات لسنة 1948 عند إعلانه الأول كمشروع قانون ثم استخدامه، بعد صدوره رسميا، في تنظيم العمال ومواجهة الإدارة الاستعمارية ، قررالنقابيون استخدام القانون رغم سوءاته والقيود التى يفرضها على العمل النقابى، باستثمار صدور القانون لإعادة تنظيم النقابات خاصة وأنهم يعتقدون أن القانون صدر نتيجة لتراجع النظام أمام الضغوط الداخلية والخارجية وأنهم بمزيد من الضغوط سينالون مكاسب جديدة تستخدم كأدوات فى صراعهم من أجل إعادة حركتهم لسيرتها الاولى. وهكذا انتعش النشاط النقابى وسط القواعد العمالية رغم قيود القانون، المشرّع والمكرس أساسا للسيطرة عليها.

قررت السلطة، بعد إصدار القانون، أن تستخدم كل الوسائل لإلحاق النقابات بعجلتها. ومنذ صدور القانون، رسميا، كانت كل الأنظار تتّجه نحو نقابة عمال السكة الحديد لتاريخها النضالى ولموقعها فى قلب الحركة العمالية وللوضع الاستراتيجى لمرفق السكة الحديد وأثره على الاقتصاد القومى. ولهذه الأسباب كانت نقابة عمال السكة الحديد، دوما ومنذ تأسيسها، موقعا للصراع بين العمال والحكومات وكذلك

بين مختلف التيارات النقابية. ومن الطبيعى، فور صدور القانون، أن تجتهد القيادات النقابية بالمبادرة للتحرك النشط والمبكر وسط قواعد النقابة للتعبئة للمعركة القادمة. ومن المتوقع أيضا أن تتحرك الحكومة، بكل إمكانياتها وأجهزتها، لتطويع هذه النقابة الهامة وإدخالها بيت الطاعة الحكومى.

بعد عدة مماطلات وتأجيلات تمت إعادة تسجيل نقابة عمال السكة الحديد بموجب القانون الجديد. وكانت السلطة هى الأسرع فى التحرك لتضييق الخناق على النقابيين المعارضين، فتم اعتقال تسعة من النقابيين وتمت محاكمتهم فى عجلة ظاهرة بأحكام جائرة تفاوتت بين تسعة أشهر وثلاث سنوات. كما نُقل العشراتُ من النقابيين لإبعادهم عن المواقع النقابية التى كانوا يفوزون فيها حتى يخلو المجال لأنصار الحكومة. كما أُعتقل القائد النقابى الحاج عبد الرحمن، وهو سكرتير اللجنة التمهيدية للنقابة، وحوكم بالسجن لمدة خمسة عشر يوما وعندما أُطلق سراحه يوم 9/ 11/ 1960 تم اعتقاله تحفظيا (بعد يوم واحد من إطلاق سراحه)، ولم يُطلق سراحه إلا بعد انتهاء الانتخابات. هذه التصرفات القمعية لم تنحصر فى نقابة السكة الحديد فقط فقد تعرض قادة من الخطوط الجوية والإدارة المركزية للاعتقال، كما تم تهديد عدة نقابيين بالاعتقال.

وامتدادا ومواصلة لتاريخ صدامى طويل تقدمت نقابة عمال السكة الحديد الصفوف. وبعد تعنت الإدارة والسلطة فى المفاوضات أعلنت النقابة الإضراب من 17 وحتى 24 يونيو 1961 من أجل المطالب الاتية:

- زيادة أجور العمال بنسبة 45٪؛
- تعديل كادر ويكفيلد؛[12]
- رفع حالة الطوارئ.

تحركت الحكومة، فور إعلان الإضراب، بقواتها النظامية وإعلامها وكامل جهاز دولتها وأنصارها وسط العمال لإفشال الإضراب واستخدمت كافة الأساليب والحيل والوعود. وعندما فشلت كل محاولاتها قررت، قبل ثلاثة أيام من موعد الإضراب، حلّ النقابة فى محاولة أخيرة لإفشال الإضراب. ورغم حملة الاعتقالات التى شملت عطبرة والخرطوم ومدنا أخرى، نفذ عمال السكة الحديد الإضراب بإجماع. قامت الحكومة، عقب انتهاء الإضراب، بحملة تشريد شملت المئات من العمال.

شعرت الحكومة بعد حملة الاعتقالات والتشريد التى أعقبت إضراب عمال السكة الحديد أنها فى وضع أفضل وأن توازن القوى صار فى صالحها وأن الوضع أصبح مهيئا للتحرك والسيطرة على قيادة الحركة النقابية بما يضمن ولاء القيادات

التام للنظام. وقد صاحب ذلك التحرك برنامج دعائى مكثف من مصلحة الاستعلامات حيث تم نشر أكثر من عشرين كتيبا موجهة للعمال تحاول أن تعيد قراءة تاريخ الحركة العمالية السودانية والعالمية من منظور النظام. ولاستخدام عنصر المفاجأة أعلنت الحكومة فى صحف الخميس 15/ 8/ 1963 بأنه تقرر عقد مؤتمر لنقابات العمال السودانيين في اليوم التالي الجمعة 16/ 8/ 1963، وهو تنفيذ متأخر جدا لمطلب نقابى قديم بعقد مؤتمر عام لإنشاء اتحاد العمال. وذكر بيان الحكومة أنه سيحضر ممثلون لكل النقابات من جميع أنحاء السودان.

انعقد المؤتمر فى الوقت المحدد له بحضور مندوبي 44 نقابة عمالية وأجاز عدة قرارات منها:

- إلغاء قانون النقابات لسنة 1960 وإرجاع قانون النقابات لسنة 1948؛
- المطالبة بإعادة نقابة السكة الحديد؛
- زيادة الأجور بنسبة 45٪؛
- قيام اتحاد عام نقابات عمال السودان.

وفى مساء السبت 17/ 8 أعلن رئيس المؤتمر نهاية اعماله وأن دعوة ستتم لمندوبى النقابات بعد انتخابهم بواسطة مجالس إدارات نقاباتهم لتكوين اللجنة التمهيدية للاتحاد. وتم نشر القرارات بالصحف.

أثارت تلك القرارات حفيظة الحكومة فقررت التحرك الفورى فدعت بعض النقابيين المختارين لاجتماع فى ساعة متأخرة من ليلة السبت وتم إصدار قرارات جديدة أرسلت للصحف لنشرها رغم أنها نشرت القرارات الأصلية وتمحورت القرارات الجديدة حول دعم العمال للثورة وإدانتهم للمخربين والمطالبة بتصفيتهم من النقابات.

أدّت فضيحة تزوير قرارات مؤتمر أغسطس 1963 لردود فعل غاضبة محليا ودوليا. حيث حدث استنكار واسع وسط قواعد العاملين وعمّت موجة من الغضب والرفض اجتماعات النقابات. كما وردت مذكرات من منظمات عالمية مطالبة باحترام حرية العمل النقابى فى السودان. وتراجع المجلس العسكرى الأعلى، مرة اخرى، أمام ذلك الضغط، وأصدر فى نوفمبر 1963 قرارات وافق بموجبها على عودة نقابة السكة الحديد وعلى قيام اتحاد عام للنقابات وعلى تعديل قانون 1960.

اتجهت كل الأنظار، فور صدور تلك القرارات، مرة أخرى إلى نقابة عمال السكة الحديد. وتعاملت الحكومة مع الانتخابات كمعركة مصيرية وبادرت بتكوين لجنة تمهيدية من أنصارها رافضة أن تكون آخر لجنة نقابة منتخبة هى اللجنة التمهيدية

(بقيادة النقابى على محمد بشير). تواصلت واحتدمت معركة التحضير للانتخابات. أرسلت الحكومة قواتها، قبل أربعة أيام من موعد التصويت، التى أشاعت جوا من الإرهاب فى عطبرة وقامت بمحاصرة كاملة لبعض أحياء عطبرة وتم اعتقال 35 نقابيا، كما استخدمت الحكومة العمد واالمشائخ للضغط على العمال ومنعهم من التصويت للمعارضة.[13] وبتأثير كل هذه العوامل نجحت الحكومة فى الفوز بثلثى مقاعد النقابة بينما نالت المعارضة الثلث. وهللت الحكومة وإعلامها للانتخابات النظيفة وأُقيمت المهرجانات احتفالا بالانتصار.

نجاح الحكومة فى الاستيلاء على قيادة نقابة السكة الحديد شجعها على المضى قدما فى إلحاق الحركة النقابية بركبها، ومحاولة تخفيف الضغط العالمى الذى لم يتوقف فى المطالبة بحق التنظيم لعمال السودان، فقبلت أن تدعو لمؤتمر عام تحضره كل النقابات فى اغسطس 1964. وبدأت اللجنة التأسيسية لاتحاد العمال أعمالها ووجهت الدعوة للعديد من الاتحادات العمالية الإقليمية والدولية. وقد ذكر واربيرج أنه من الستين عضوا فى اللجنة التاسيسية كان خمسة وأربعون منهم ينتمون للمعارضة اليسارية.[14] أصدر وزير الاستعلامات والعمل، وقبل يومين من موعد انعقاد المؤتمر، قرارات منها حل اللجنة التاسيسية، وتسليم كافة أعمالها إلى لجنة تمهيدية كونها من رؤساء أكبر عشر نقابات، وألا يعقد أي مؤتمر عام حتى تفرغ اللجنة التمهيدية الجديدة من أعمالها فى صياغة دستور جديد. ليس ذلك فحسب بل أمر بعدم اجراء أي تغيير فى تكوين مجالس إدارات النقابات حتى نهاية عام 1965. ولم ينعقد المؤتمر حتى هبت رياح أكتوبر وذهبت هباء كل المشاريع لتطويع الحركة العمالية. وأدّت مشاركة العمال فى الإضراب السياسي العام، رغم أنها جاءت متاخرة، لإعطائه قوة وشمولا أسرع بإسقاط النظام العسكرى. وكانت من معالم نضال العمال البارزة خلال ثورة أكتوبر ذلك القطار الذى سيّره عمال كسلا لدعم الثورة بالعاصمة.

فترة ما بعد ثورة أكتوبر

زادت ثقة القيادات العمالية فى نفسها وفى حركتها بعد النضال المرير الذى خاضته ضد الحكم العسكرى. هذه الثقة بالنفس لم تكن مجرد اعتداد بما أُنجز من نضال وإنما كانت دعما وتعميقا للثقة التاريخية التى تم اكتسابها فى النضال خلال فترة الاستعمار. وهذه الثقة لم تكن مجرد إحساس بقوة الحركة وإنما كانت أيضا ثقة فى تنظيمها وأساليب عملها وقدرة كوادرها على التضحية والأهم هى الثقة فى دورها فى الحياة السياسية العامة ومساهمتها فى عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على الثقة فى قدرتها على الإسهام الفعال فى التغيير الحقيقى المؤدى لانتصار البديل الديمقراطى.

سنتعرض فى هذا الجزء من الورقة للانعكاسات الإيجابية والسلبية لانتصار ثورة أكتوبر على الحركة النقابية العمالية وكما سنناقش أثر الدور والوزن المكتسب للحركة العمالية على الفكر السياسى السودانى وأخيرا سنتعرض باختصار للآثار بعيدة المدى لانتصار أكتوبر على مستقبل الحركة العمالية.

الآثار الإيجابية لانتصار ثورة أكتوبر على الحركة العمالية

أدّى انتصار ثورة أكتوبر لملامسة الحركة العمالية لمواقع السلطة عن طريق مشاركتها فى أعلى سلطة سياسية فى البلاد، وهو تطور نوعى هام فى مسار الحركة العمالية. كما أدّى الزخم الأكتوبرى لسرعة الحركة فى إعادة تنظيم نفسها، وفى شمول تنظيمها لأقسام كبيرة من العاملين فى وقت وجيز، وفى تحسن خطابها من الشعارات الحماسية ودغدغة العواطف لخطاب متزن وموضوعى مبنى على الدراسات، وفى نجاحها فى خلق تحالف راسخ مع النقابات غير العمالية، وفى تبنيها لقضايا التغيير الاجتماعى والسياسى، وفى تمترسها العلنى فى خندق قوى التغيير.

وكان أهم الآثار الإيجابية لانتصار ثورة أكتوبر هو تمثيل الحركة العمالية فى أعلى سلطة فى البلاد حيث تم اختيار الشفيع أحمد الشيخ كممثل للعمال فى وزارة أكتوبر الأولى. واختيار الشفيع كان تعبيرا عن الوزن الجديد للحركة العمالية فى الحياة السياسية. كما أن أسلوب الاختيار نفسه كان تعبيرا عن ديمقراطية الحركة النقابية العمالية حيث تم اختياره بواسطة انتخابات تحت إشراف القاضى أبيل ألير ومسجل النقابات من داخل اجتماع مجالس إدارات النقابات المنتخبة، والتى كان قد حلّها الحكم العسكرى، وقد حضر الاجتماع ممثلو 79 نقابة. وكانت هذه المشاركة فى السلطة السياسية اعترافا حقيقيا بالدور الذى لعبته الحركة النقابية وتجسيدا لوزنها المتزايد فى الحياة السياسية السودانية. وقد أدّت المشاركة فى السلطة بالنقابات للمطالبة بتخصيص دوائر انتخابية للعمال والمزارعين أسوة بدوائر الخريجين.

فجرت روح ثورة أكتوبر طاقات تنظيمية كامنة فى الحركة النقابية العمالية. حيث تقرر فى الاجتماع الأول لقيادة اتحاد العمال إعادة تنظيم هيئات ومكاتب الاتحاد وبعث الحياة فيها بعد أن جمدها الحكم العسكرى تماما. وأقرّ الاجتماع الثانى الآتى: إقامة ليالٍ عمالية، إقرار لائحة الاتحاد، إصدار جريدة الطليعة (لسان حال اتحاد العمال) فورا، تكوين لجان متخصصة، تحويل المنازعات العمالية إلى لجنة المنازعات المنبثقة عن اللجنة التنفيذية. وفى الثالث من نوفمبر 1964 انعقد الاجتماع الثالث والذى قرر: تأييد حكومة الثورة والجبهة الوطنية للهيئات، التبرع بمرتب يوم كامل من مرتبات العمال فى ديسمبر وتوريدها للخزينة العامة دعما لها، تجميد المطالب

الاقتصادية المتعلقة بميزانية الدولة تقديرا للظروف المالية السيئة، حلّ مشكلة العطالة، ضرورة تسوية المنازعات العمالية القائمة، وقف التشريد فورا، تعديل القوانين العمالية، بناء النقابات والاتحادات الفرعية، ضرورة إشراك العمال الجنوبيين فى المنظمات النقابية. تبرّع الشفيع بمرتبه الوزارى فى الاجتماع الخامس لدعم مالية الاتحاد وتقرر فى نفس الاجتماع الشروع فورا فى إجراء دراسات حول مشكلة المساكن الشعبية، ودراسة أسباب الاضرابات الفجائية فى القطاع الخاص، ودراسة مشروع الضمان الاجتماعى. ونظمت قيادة الاتحاد اجتماعا عاما مكرسا لقضايا عمال القطاع الخاص انعقد فى 29 نوفمبر 1964 وحضرته 24 نقابة، وتم الاتفاق على حل المنازعات عن طريق المفاوضات وضرورة فتح مكاتب للاتحاد بالقرب من أماكن العمل فى المدن الثلاث لمتابعة المنازعات والمشاكل اليومية ويشرف على تلك المكاتب نقابيون متفرغون.

كما أدّت الثورة لما يمكن أن نسميه بنضج خطاب الحركة النقابية. فعقب تأسيسها فى ظل الادارة الاستعمارية كانت الحركة تقدم خطابا حماسيا يخاطب العاطفة الوطنية للعمال مثل «لن نعتذر لأننا لن نعتذر» عندما طلبت الحكومة الاعتذار عن موقف نقابى، وأيضا أسلوب العمل النقابى الذى يعتمد على ما كانوا يسمونه انذاك «النهج النقابي الثورى»[15] والذى تمثّل فى الإضرابات المفتوحة أو الفورية بدون إنذار الإدارة، وتمثّل أيضا فى رفض الاجتماع بالسكرتير الإدارى لحكومة السودان عندما طلب الاجتماع بالنقابة. وحتى اللغة المستخدمة كانت عدائية تماما وكمثال ورد فى خطاب دورة 1950 – 1951 لنقابة عمال السكة الحديد ما يلى: «نشر هذا التفكير هو رسالة مكتب العمل، هو رسالة مستشار النقابات الحكومى، هو رسالة النقابيين الصفر والصحافة المأجورة والاراء الساقطة، وهذه السياسة يجب ان تحطم وان تنتهي.»[16] أما بعد انتصار ثورة أكتوبر فصار خطاب الحركة النقابية العمالية يعتمد على الطرح الموضوعى المدعم بالدراسات والأرقام حيث صارت الحركة النقابية العمالية تعد الدراسات حول المساكن الشعبية والتشريد والضمان الاجتماعى ونقد الميزانيات العامة وتعد جداول تكاليف المعيشة وتتقدم بمشاريع قوانين بديلة. ليس ذلك فحسب بل عملت بجد وسعت بصدق لتدريب الكوادر على مناهج التفاوض والتحكيم وقد ظهرت الآثار الإيجابية لذلك الجهد فى أسلوب إدارة المفاوضات مع الحكومة قبل إضراب الكادر فى 1968.

وعلى النطاق الوطنى لم تتراجع الحركة النقابية العمالية عن التصدى الجاد والمشاركة الحقيقية فى القضايا الوطنية. فكان اتحاد العمال عضوا فاعلا فى هيئة

الدفاع عن الوطن العربى وشارك بفعالية فى أنشطة مؤتمر الدفاع عن الحريات. وقد رفع اتحاد العمال مذكرة للجمعية التاسيسية يطالب فيها بتخصيص دوائر للعمال والمزارعين. كما طالب بقيام مجلس قومى للتخطيط ليقوم برسم برامج التطوير الاقتصادى وأن يتم ذلك بمشاركة ممثلى المنتجين والرأسمالية وخبراء الاقتصاد والتخطيط.

ونعتقد أن أكبر مظاهر قوة الحركة العمالية المكتسبة بعد انتصار أكتوبر هو تجربة إضراب الكادر. فنجاح الإضراب العام وتراجع الحكومة وتحقيق معظم المطالب جاء نتيجة للخبرات التى تطورت بعد الصراع الطويل مع الحكم العسكرى. فقد سبق الإضراب تحضير جيد ومكثف حيث عقدت عشرات الاجتماعات على كل المستويات، من المكتب التنفيذى مرورا بمجالس الإدارات والجمعيات العمومية وإنتهاء بالورش والمصانع. كما صاحب ذلك جهد إعلامى مكثف لشرح مطالب وموقف الحكومة وتطور المفاوضات حتى تم توحيد القواعد العمالية حول المطالب وضرورة الإضراب لتحقيقها بعد فشل المفاوضات. وإذا قارنا ذلك بالفترات السابقة لرأينا الفرق الواضح ومظاهر النضج. فإضرابات الفترة الأولى كانت تعلن بحماس وتقابل من العمال بحماس وتنفذ بحماس يخالطه الشعور الوطنى الطاغى. أما إضرابات ما بعد أكتوبر فكانت نتاجا للاقتناع بالمطالب وضرورة الإضراب بعد فشل المفاوضات المطولة.

تمسك اتحاد العمال بضرورة المشاركة فى الجهاز التشريعى خاصة بعد رفض الأحزاب التقليدية إدخال دوائر للعمال والمزارعين فى قانون الانتخابات. وورد فى المؤتمر التداولى لاتحاد العمال قرارٌ للمشاركة المستقلة لاتحاد العمال. ولقد جاء في هذا القرار «بالدخول فى الانتخابات النيابية العامة تحت راية اتحاد نقابات عمال السودان المستقلة تأييدا وتدعيما لهذا الاتجاه فى الحركة النقابية التى تصر على تمثيل العمال ووضع قضاياهم فى المقدمة فى كافة الاجهزة التشريعية والتنفيذية فى البلاد وتدفع بمرشحيها المستقلين لخوض كل المعارك الانتخابية فى بلادنا مسنودين ومرتبطين بقضايا العمال ومواقف الحركة النقابية.»[17]

ومظهر آخر للقوة المكتسبة بعد انتصار أكتوبر وهو تجربة انتخابات دائرة عطبرة للجمعية التاسيسية. وفي انتخابات 1965 نال مرشح العمال الحاج عبد الرحمن 223 , 3 صوتا، ورغم أنه لم يفز إلا أن أصواته كانت أضعاف أصوات قاسم أمين الذى ترشح فى انتخابات 1953 و1957 (رغم أن قاسم هو أحد القادة المؤسسين للحركة النقابية السودانية). وفى انتخابات 1968 نال الحاج عبد

الرحمن 204 , 5 صوتا ليفوز بالدائرة ويحضر جلسات الجمعية بالأفرول العمالى، فى إشارة واضحة بأنه نائب للحركة العمالية السودانية.

وتأسس بعد انتصار أكتوبر ما يمكن تسميته بالتضامن النقابى حيث تعمل مختلف الفئات النقابية معا لتنسيق جهودها من أجل الأهداف المشتركة. وقد ورد فى كتاب دراسات نقابية الذى أصدره اتحاد العمال ما يلى: «من أبرز السمات التى ميزت الحركة النقابية فى الفترة التى أعقبت ثورة أكتوبر هو ذلك التقارب الشديد بين نقابات الموظفين والعمال والمحاولات الجادة للتنسيق وتنظيم كفاح هاتين الفئتين اللتين تمثلان ركيزتين أساسيتين فى عملية الانتاج.»[18]

الانعكاسات السلبية لبروز قوة الحركة العمالية بعد انتصار ثورة أكتوبر

أهم الانعكاسات السلبية أن الحركة العمالية وضعت نفسها، علنا وبلا مواربة، فى الخندق المعادى للقوى التقليدية وأحزابها، الأمر الذى قاد للعديد من المواجهات والاستقطابات الحادة. وقوة الحركة ودفاعها عن مطالب عضويتها فى القطاعين العام والخاص جعلتها فى مواجهة مستمرة مع الحكومة (أكبر مخدِّم فى السودان) وأقسام من الرأسمالية السودانية التى أحست بخطورتها على مصالحها اقتصاديا بالدفاع عن مطالب العمال الاقتصادية وسياسيا بطرحها الجذري، مما أدّى بالسلطات المتعاقبة (مدنية وعسكرية) والأحزاب التقليدية للتشمير عن ساعدها لتحجيم هذه الحركة. وقد أعلنت تلك الأحزاب، بلا مواربة، موقفها الرافض والمعادى لهذه القوى التى تطالب بوزن أكبر من حجمها الحقيقى فى المجتمع السودانى ووصفتها بأنها مجرد حصان طروادة لحزب عقائدى صغير.

كما تصم وتصف الأحزابُ التقليدية الحركةَ العمالية بأنها أحد أسباب فشل التجارب الديمقراطية الثلاث فى السودان وذلك لأنها تسبّبت في خلق عدم استقرار اقتصادي وسياسي لأنها رفعت مطالب فئوية ضيقة لا تقدر فيها ظروف الاقتصاد الوطنى ولجأت للإضرابات بكثرة غير مبررة وفى كل الأوقات مما أدّى لعدم الاستقرار وتعميق الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

ومظهر آخر من مظاهر المواجهة بين الحركة العمالية والقوى التقليدية هو رفض تلك القوى القاطع لمطلب تمثيل العمال فى السلطة التشريعية بتخصيص دوائر للعمال والمزارعين رغم الدور الذى لعبته تلك القوى فى انتصار ثورة أكتوبر. وقد أيّد هذا المطلب الحزبُ الشيوعى وحزبُ الشعب الديمقراطى واقترحا بأن يكون للعمال والمزارعين 50٪ من مقاعد البرلمان الجديد، كما تقدما باقتراح لوضع قوانين جديدة للانتخابات لتحدد الدوائر بطريقة تحقق ذلك الغرض. رفضت أحزاب

الأمة والاتحادى والإخوان المسلمون الموافقة على تلك المقترحات.[19] هذا الموقف دفع اتحاد العمال لإنزال مرشحيه فى الانتخابات البرلمانية (كما ذكرنا من قبل).

كما دفع النفوذ المتعاظم للحركة النقابية والقوة التى ظهرت بها بعد انتصار ثورة أكتوبر كل الحكومات التى تسلمت مقاليد الحكم بعد ذلك لان تتعامل مع الحركة العمالية كخطر يجب السيطرة عليه أو تحجيمه لا كطرف أصيل وأساسي فى العلاقات الصناعية.

وأثرسلبى آخر قصد توجيهه أساسا لقواعد العمال فى إطار المعركة للسيطرة على الحركة العمالية وهو اتهام الشفيع أحمد الشيخ بأنه جمّد مطالب العمال بعد دخوله الوزارة. ويهدف ذلك لإظهار القيادات النقابية وكأنها تقول ما لاتفعل وأنها تفكر فى مصالحها الذاتية قبل مصالح العاملين وأن ما تثيره وهى فى المعارضة سرعان ماتتناساه وهى فى السلطة. ولانتشار هذا الاتهام ولأثره وسط بعض قواعد العاملين نحاول أن نعرض حقيقة ما حدث. الصحيح أن المكتب التنفيذى لاتحاد العمال، فى إطار تحمسه لدعم النظام الجديد، قرر أن يتبرع العمال بمرتب يوم يخصم من مرتب ديسمبر 1964 من كل العمال ويورّد للخزينه العامة وأن تجمّد مطالب العمال فى ذلك الوقت تقديرا لظروف البلاد الاقتصادية. وهنا أيضا تكرر إصدار القرارات الهامة من قمة الهرم النقابى المتمثل فى المكتب التنفيذى بدون عرضها على مجالس إدارات النقابات التى تمثل القواعد النقابية. ويتحمل مسئولية ذلك القرار كامل المكتب التنفيذى وليس الشفيع الفرد ، حسب الاتهام، الذي نال وزارة وتنكّر لمطالب العمال.

ومظهر آخر لموقف القوى التقليدية المعادى لاتحاد العمال وهو قيامها بإدخال المادة (30) فى قانون النقابات والتى تعطى أي نقابتين الحق فى تكوين اتحاد فى قصد واضح لإضعاف وحدة الحركة النقابية وإضعاف مركزها الواحد. وقد نجح إدخال تلك المادة فى تسهيل إنشاء اتحاد عمال القطاع العام فى 1968 كمنافس لاتحاد العمال ومحاولة لسحب البساط من تحت أقدامه وتقليص نفوذه.

ورغم أن تلك المادة تمثل جوهر هجوم السلطة على اتحاد العمال وجهدها الحثيث لإضعافه، إلا أن مجمل القانون كان نكسة كبيرة وتراجعا خطيرا فى ظروف ما بعد انتصار ثورة أكتوبر. ونلخص النقد الذى وجّهه الاتحاد للقانون من أنه أُعِدّ فى عجلة ولم يُشرك ممثلو العمال فى إعداده أو مناقشته وعرض على الجمعية التاسيسية أولا. والأخطر أنه بُني على أعمال لجنة كوّنها الحكم العسكرى فى 1959. وكذلك تتعارض بعض بنود القانون مع الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل التابعة

للأمم المتحدة حول الحقوق النقابية. وقد ناشد اتحاد العمال الحكومة بأنه يرى «أن أفضل الطرق للتوصل إلى أسس قويمة وثابتة تنظم بها الحركة النقابية فى بلادنا أن تكوّن لجنة مشتركة من الحكومة والمنظمات النقابية للنظر فى كل القوانين العمالية. أما القانون المعروض أمام الجمعية التاسيسية فلا يعدو أن يكون نسخة من القانون الذى وضعته الحكومة العسكرية وتحمّلت بسببه الكثير من جانب العمال وهم يصرّون على بقاء منظماتهم النقابية كأجهزة للنضال والدفاع عن حقوقهم لا مسخا مشوها أو ذليلا لكل حكومة.»[20]

ومن المظاهر السلبية الأخرى، لفترة ما بعد انتصار ثورة أكتوبر، هو جنوح اتحاد العمال لاتخاذ مواقف سياسية لا تمثل رغبة قواعده ولم تُناقش من خلال مجالس الإدارات حتى تقرر كسياسة رسمية للاتحاد، وكمثال دور الاتحاد فى تأسيس المؤتمر الاشتراكى الديمقراطى الذى طرح برنامجا متكاملا للتغيير الشامل فى كل أوجه الحياة السودانية. ورغم إيماننا العميق بأن للنقابات دور سياسى إلا أن ذلك لا يتم بالأساليب الفوقية، وتجربة الموقف من اتفاقية الحكم الذاتى، والآثار المدمرة التى نتجت عنها، غير بعيدة عن الأذهان.

آثار قوة الحركة العمالية فى الفكر السياسى السودانى

مظاهر الثقة والقوة التى اكتسبتها الحركة العمالية و القوى النقابية عامة لم تنحصر فى نجاحها فى ملامسة السلطة بل ومحاولة السيطرة عليها أو فى المواجهات المتعددة مع القوى التقليدية الحاكمة بل تعدت ذلك إلى مجال التنظير السياسى ومحاولات وضع استراتيجيات التغيير.

فقد أدّى النجاح السياسى الكبير لهذه القوى ودورها البارز فى انتصار ثورة أكتوبر بعبد الخالق محجوب لتبنى أطروحة قدمها فى تقريره السياسى للمؤتمر الرابع للحزب الشيوعى الذى انعقد فى عام 1967. وقد وردت إشارات متعددة فى ذلك التقرير لهذه الأطروحة. فمثلا عند الحديث عن الأزمة الثورية طرح ما يلى: «أدرك حزبنا أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير أو حزبها، ولا ضعف السلطة الحاكمة، بل تحددها كما أشار لينين حقيقة عجز السلطة فى الحكم، وضيق جماهير الشعب به، ولكن ثورة أكتوبر بأداتها (الإضراب السياسى) برهنت على أن التطور الثورى والدفع يمكن أن يحدثا إذا عجزت السلطة عن الحكم، وإذا ما قررت الجماهير الأساسية فى القطاع الحديث أن الحياة تحت تلك السلطة اصبحت لا تطاق.»[21] ويطرح مرة اخرى وفى نفس التقرير: «وقضية حماية الثورة تأخذ صورة جدية فى بلادنا. إذ أن وضع القطاع الحديث حيث الجماهير التى تؤثر على وضع

السلطة فى البلاد، أضعف من وضع القطاع التقليدى حيث تستمد القوى الرجعية تاييدها الجماهيرى.»[22]

هذه الطرح ورغم وجاهته آنذاك بتأثير الزخم الثورى العاصف لانتصار القوى النقابية (قوى القطاع الحديث) فى ثورة أكتوبر يتعرض لامتحان نظرى قاس حاليا. فالأنظمة العسكرية المتعاقبة وخاصة نظام الإنقاذ نجحت (باستخدام كافة الأساليب والوسائل) فى إلحاق الحركة العمالية بركبها. كما تمت تصفية القطاع العام ومؤسساته وهو الذى كان يمثل مصدر قوة وأداة ضغط مهمة وجبارة فى يد النقابات فى الضغط على الحكومات بل وإسقاطها. وفى نفس الوقت تمرّدت جماهير الهامش (ما تعارف عليه سابقا بالقطاع التقليدى) وانتظمت فى أحزاب وهياكل تنظيمية تدعو للسودان الجديد وتمردت وحملت السلاح دفاعا عن حقها فى إعادة هيكلة الدولة السودانية وإجراء تغيير جذرى فى قسمة السلطة والثورة، وهو تطور نوعى ينزع عن القوى الحديثة صفة القوى الوحيدة القادرة على إحداث التغيير. هنا لا أتبنى موقفا يطرح أن قوى الهامش هى بديل للقوى الحديثة فى إحداث التغيير وإنما أن التغيير القادم سيتم بمشاركة القوتين معا من غير إقصاء أي منهما للقوة الأخرى.

الآثار السياسية لبروز قوة الحركة العمالية بعد أكتوبر

هزمت الحركة النقابية، وفى قلبها الحركة العمالية، فى أكتوبر نظاما دكتاتوريا وطنيا، على خلاف تجربتها فى مواجهة الاستعمار البريطانى، حيث كانت صفوف السودانيين تتراص ضد الوجود الأجنبى المتسلط. وقد جعلتها هزيمة قوى اجتماعية سودانية تحدد موقفها وموقعها وخندقها ورؤاها وخطها العام الى جانب قوى الديمقراطية والتغيير الاجتماعى. هذا الموقف المخندق أدّى لتصنيفها، من قوى اجتماعية مسيطرة، على أساس أنها فى الخندق المضاد الساعى لتغيير الوضع الراهن السائد والإتيان ببديل آخر. وهذا الموقف هو مواصلة للصراع الاجتماعى/ السياسى/ الفكرى حول قضايا التحرير والتعمير فى السنوات الأولى للحكم الوطنى.

انتبهت القوى التقليدية، منذ الايام الاولى، لخطورة التغيير الذى جاءت به حكومة أكتوبر الأولى تحت قيادة القوى النقابية، فتحرّكت لإسقاطها واستبدالها بحكومة كانت الغلبة فيها للقوى التقليدية والطائفية. وتبع ذلك إصرار القوى التقليدية والطائفية على إجهاض أي تغيير، مهما كان حجمه، فى موازين القوى السائدة انذاك. فرفضت تلك القوى التقليدية، بشدة، تخصيص دوائر للعمال والمزارعين، حتى لا يكون لهم مشاركة وصوت فى صياغة السياسات العامة أو تأثير مباشر على نشاط السلطة التشريعية فى البلاد المحتكرة تاريخيا من قبل القوى التقليدية.

سعت القوى التقليدية، منذ إسقاط حكومة أكتوبر الأولى، بجدّ تحسد عليه، لتحجيم الحركة النقابية العمالية أو السيطرة عليها وإلحاقها بركب السلطة. واستخدمت من أجل إتيان ذلك كافة الوسائل المتاحة لها، من استخدام التشريع أو استخدام الولاء الطائفى وحتى الاتهام بالمشاركة فى الانقلابات مثلما حدث للشفيع فى 1966 فيما عُرف بانقلاب خالد الكِد، وانتهاءً باستخدام وسائل القمع البوليسية وحتى التصفية الجسدية. وصارت سياسة التحجيم والسيطرة منهجا ثابتا لكل الحكومات المتعاقبة، والتى لم تقبل بأقل من أن تلحق الحركة النقابية بعجلتها، وقد بلغت السياسة مداها الأقصى بعد فشل انقلاب 19 يوليو 1971 ونجاح السلطة فى تحطيم هياكل الحركة العمالية بالعنف البدنى واعادة تكوينها من جديد وتنصيب أنصارها عليها.[23]

أدّت تلك التغييرات فى 1971 لتراجع الحركة العمالية ومن ثم تصدت نقابات المهنيين لقيادة معارك وإسهام الحركة النقابية. وصار لنقابات المهنيين الأثر الأكبر فى معارك التغيير الديمقراطى، حيث قادت وتصدرت الصفوف فى انتفاضة أبريل 1985.

ونعتقد أن واحدا من الأثار السياسية الجانبية لبروز الحركة النقابية العمالية بقوة، تحت قيادة اليسار، بعد ثورة أكتوبر هو قرار الاحزاب التقليدية بحل الحزب الشيوعى. قد يختلف معنا البعض فى هذا التحليل ويرون أن الحل تم لاسباب تتعلق باتساع نشاط الحزب وتشكيله خطورة سياسية على القوى التقليدية الحاكمة، فى ظل الإحساس العام بأن ثورة أكتوبر قد سرقت وأن أحلام التغيير قد أُجهضت. نتفق مع ذلك الرأى ولكن نطرح أيضا وإضافة لما سبق، أن البروز القوى والمصادم للحركة العمالية، تحت قيادة الشيوعيين، كان سببا قويا وإن لم يكن مباشرا، لذلك القرار الصادر من الجمعية التأسيسية.

خاتمة

نشأت الحركة النقابية العمالية فى معمعة النضال ضد الإدارة الاستعمارية ومشروعها الرامى لقطع الطريق على قيام نقابات مستقلة كاملة الصلاحيات. أدّى نجاحها فى مواجهة المشروع الاستعمارى لتأسيس حركة نقابية عمالية مقاتلة وعنيدة فى الدفاع عن استقلالها وتفخر بأنها، فى جوهرها، تنظيم ديمقراطى فى وطن يتميز بالانقسام الطائفى والدينى والجهوى والقبلى واللغوى. تلك السمات الموروثة، منذ لحظة الميلاد، كانت أساس أو محور قوة الحركة النقابية العمالية وفى نفس الوقت كعب أخيلها. فقد ساعدتها تلك النشأة فى أن تلعب دورا قوميا متميزا وهاما ولكنها، وفى

نفس الوقت، جلبت لها عداء الحكومات المختلفة، مدنية أو عسكرية، بالإضافة لعداء القوى التقليدية التى تريد الحفاظ على نظام امتيازاتها الموروث منذ العهد الاستعمارى ولا تقبل التفريط فيه. استقلالية الحركة النقابية وديمقراطيتها جعلها تلعب دورا بارزا فى مناهضة الاستعمار وإسقاط حكمه وفى الدعوة للتغيير الاجتماعى وتقدّم الصفوف لمواجهة الحكم العسكرى الأول مما أدّى لتمثيلها فى أعلى سلطة سياسية فى البلاد بعد انتصار الثورة. كما شاركت الحركة العمالية بفعالية فى معركة الدفاع عن الديمقراطية واستقلال القضاء وحكم القانون. وجلب تمسّك الحركة باستقلالية قرارها لها عداء الحكومات والأحزاب التقليدية فحاولت تدجينها باستخدام سلطة القانون كما حدث فى 1966 فى محاولة لخلق انقسامات وضرب الوحدة النقابية عن طريق إنشاء عدة مراكز نقابية، أو حتى اتهام قادتها بالمشاركة فى انقلابات مزعومة مثلما حدث للشفيع أحمد الشيخ ووصل العداء قمته بالتصفيات البدنية واعتقال وتشريد الآلاف وحلّ مؤسساتها مثلما حدث بعد فشل انقلاب يوليو 1971، مما شكّل هزيمة تاريخية للحركة النقابية العمالية وأدّى لتراجعها عن مواقعها القيادية السابقة واحتلال نقابات المهنيين لتلك المواقع والتصدى لقيادة معركة التغيير الديمقراطى.

ونعتقد أن تلك الهزيمة التى ألمّت بالحركة العمالية كانت سببا أساسيا فى ضعفها الواضح والظاهر للعيان خلال السنوات التى أعقبت يوليو 1971. وسيطرت، منذ ذلك الحين، على قيادة الحركة النقابية العمالية العناصر المهادنة أو الصديقة للأنظمة الحاكمة. ونقول إنه رغم الهزيمة إلا أنه من السابق لأوانه الحديث عن التصفية النهائية والتدجين الكامل للحركة العمالية السودانية. فبعد يوليو 1971 خاضت الحركة معارك متفرقة فى 1973 و1975 و1978 و1981 ورغم دورها الضعيف فى انتفاضة 1985 إلا أنها هبّت مرة أخرى فى انتفاضة السكر فى ديسمبر 1988. ونجاح نظام الإنقاذ فى تدجينها خلال ربع القرن الماضى مؤشر خطير للأزمة المزمنة للحركة العمالية السودانية فى قيادتها وكوادرها وبرامج عملها، وهو موضوع خارج نطاق هذه الورقة.

نلاحظ على ضوء قراءة الواقع الراهن للاقتصاد السوداني أن الأزمة الاقتصادية المستحكمة ليس من المنظور الفكاك منها فى ظل الوضع الحاكم الحالى والسياسات الراهنة. هذا الوضع الاقتصادى المزرى يؤدى حتما لتدهور مريع ومستمر لمستوى معيشة العاملين ويضيف مزيدا من الضيق والانكماش على سوق العمل، الضيّق اصلا، مما يرغم العاملين على التفكير الجاد حول دور نقاباتهم وضرورة ممارستها

لمهامها الأساسية فى الدفاع عن حقوقهم. إن تفعيل النقابات، الناتج عن الضغوط المعيشية، سيؤدى حتما للاصطدام بسياسات النظام الاقتصادية، ومن ثم بالنظام نفسه. وهذه العملية ليست سهلة أو بسيطة كما تبدو في الظاهر وذلك لوجود حلقة مفقودة هى قلة القيادات النقابية المخلصة والمنحازة لقواعدها والموجودة بينها فى الورش والمصانع بسبب التشريد المستمر أو رفض تعيين من يملكون خبرة نقابية حاليا.

إن تصفية القطاع العام (حيث قوة تأثير الحركة العمالية)، وقانون النقابات المبنى على نقابة المنشأة، وعسكرة الاقتصاد بعشرات الشركات التابعة للأمن والجيش، وقلة فرص العمل، وتشريد الآلاف من العمال الذين خبروا الحركة النقابية وتمرّسوا فى مدرستها (وكمثال تم فصل أربعة آلاف عامل من السكة الحديد فى يوم واحد)، علاوة على جيوش العاطلين المتشوّقة للانخراط في أي عمل كل ذلك يخلق صعوبات حقيقية أمام إعادة تنظيم الحركة النقابية العمالية. وكمثال للضعف الذى تعانيه الحركة العمالية حاليا نرى انخفاض سقفها وأن تحركاتها تتم لتحقيق مطالب أقل من مطالب الحد الأدنى المعروفة سابقا لتحسين الأجور والأوضاع المعيشية. إن المطالب تتركز الآن حول عدم صرف الاجور والاستحقاقات، على قلّتها وعدم مسايرتها للتضخم أو توفيرها للحدّ الأدنى لحفظ الحياة. ورغم هذا التغيير الهيكلى والنوعى فى تركيبة الطبقة العاملة وفى نسبة العاملين المنظمين فى نقابات وفى انعدام الثقة بين القواعد النقابية وقياداتها، إلا أن أحد دروس أكتوبر يحمل فى داخلة بذرة حقيقية للتفاؤل. ففى ثورة أكتوبر جاءت مشاركة العمال فى الثورة بقيادة العناصر الديمقراطية واليسارية وليس من خلال قيادة النقابات العمالية. وهذا درس هام للمستقبل.

إن التوسع الصناعى الذى تم مؤخرا لتغطية احتياجات السوق المحلى أدّى للتوسع فى استيعاب العمال والفنيين مما سيؤدى لاضافة دماء جديدة ذات قدرة معرفية وحماس للطبقة العاملة، بالاضافة لقيام العديد من خريجى الجامعات والثانويات للعمل كعمال، لندرة الوظائف وضيق سوق العمل فى ظل توسع أفقى وكمى هائل فى التعليم العالى. وهذا التحول يذكرنا بالدور الذى لعبه خريجو مدرسة الصنائع فى منتصف أربعينيات القرن الماضى فى تأسيس الحركة النقابية. ونلخص بأن الأزمة الوطنية العامة، والتناقض فى المصالح الاقتصادية بين العمل ورأس المال سيؤدى، لا محالة، لعودة الحركة لسابق قوتها ولكن بأجندة جديدة وأساليب متنوعة وأولويات مختلفة عن السابق.

ونختتم قراءتنا هذه بسؤال أساسي: أين ذهبت آثار أكتوبر التى أحدثت تلك النقلة النوعية فى الحركة النقابية العمالية؟ رغم أن الاجابة على هذا السؤال ليست سهلة وليس لدينا الإمكانيات أو الأدوات لقياس الاثر وما حدث له بشكل دقيق ولكننا نقول إنه وفى إطار التراجع العام لمشروع أكتوبر كنتاج لصعود قوى تقليدية للحكم تتناقض أهدافها ومصالحها الرامية للحفاظ على الوضع التقليدي الموروث للسودان مع أهداف أكتوبر الرامية لتغيير ذلك الوضع انحسر أثر أكتوبر على الحركة النقابية العمالية. ذلك التراجع أدّى لصعود عناصر لقيادة الحركة العمالية ذات توجّه للتصالح مع كافة الأنظمة بل وعمل بعضها علنا مع النظام العسكرى الأول ثم عاد بعد أكتوبر ليعمل مع الأحزاب التقليدية ثم مع مايو ثم مع الأحزاب التقليدية والآن مع الإنقاذ. وإضافة لذلك فإن انقطاع التواصل بين الأجيال، بسبب التشريد أو إغلاق المؤسسات، فاقم من صعوبة نقل الخبرات والتجارب للأجيال النقابية الجديدة والتى تعرّض أغلبها للدعاية الايديلوجية المنظّمة للنظام الحالي على مدى ربع قرن من الزمان حتى الآن. ولكننا لا نتفق مع الرأى القائل بأن ميراث أكتوبر قد اندثر للأبد لأن ما نشاهده من وعى سياسى عام ورفض متواصل لدكتاتورية عسكرية تلبّست بمسوح الدين هو دليل على بقاء روح أكتوبر. وهذا التطلع المشروع للبديل الديمقراطى من أجيال لم تعش تجربة ثورة أكتوبر لهو دليل ساطع البرهان أن روح أكتوبر وميراثها لا يزالان فى ذاكرة الأجيال القديمة والأجيال الجديدة سواء، لأنه لا يمكن، مهما تزايد القمع ومحاولات تشويه ذاكرة الشعوب، أن تُمْحَى تجربةٌ ضخمة كالثورات التى تمتدّ جذورها بعيدا فى وعى الشعوب رغم أنها لا تطفو على السطح كل الوقت.

يزيدنا مؤشرٌ آخر تفاؤلا حول مستقبل الحركة العمالية وهو انتعاش الحركة العمالية فى ظل الديمقراطية. وواقع الأزمة المزمنة التى يعيشها السودان تشير إلى أن نظام الانقاذ قد وصل لطريق مسدود ولا مستقبل له مهما تفنّن فى تجميل نفسه أو بإدخال حلفاء جدد معه، وأنه لا بديل غير نظام ديمقراطى تعددى ينبنى على دولة القانون والمواطنة. وانتصار الديمقراطية سيفتح الباب واسعا أمام إعادة بناء كل المؤسسات الديمقراطية ومن ضمنها المؤسسات النقابية وحينها سيذهب الزبد هباءً ويبقى ما ينفع العمال.

إن أكتوبر لن تتكرر مرة أخرى بنفس السيناريو الذى حدث فى 1964، لأن مياه كثيرة قد عبرت تحت الجسر السودانى. ولكن أكتوبر ستعود فى ثوب جديد يعبّر عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية التي عصفت بالسودان التقليدي

الموروث. أكتوبر ستكون كالعنقاء التي تنبعث من جديد. وبهذا الانبعاث الجديد ستجري دماء جديدة في شرايين الحركة النقابية السودانية، إذ أنها، كما جاء في الكتاب الذى أصدره اتحاد النقابات العالمى عن الشفيع أحمد الشيخ بعد إعدامه فى يوليو 1971، حركة «لن تفنى ... لأنها ليست بريق ضوء خاطف ينطفئ بعد لحظات ولا فقاعة صابون تتلاشى فى ثوان. فالأحداث تثبت أن هذه الحركة ولدت لتعيش وستبقى ما بقيت تلك السواعد القوية التى أقامتها وطورتها، وما دام حيا ذلك الفكر الذى أوجدها وسار بها فى طريق النصر.»[24]

هوامش

1. حول جهود بعض الطلاب فى العمل وسط وتنظيم عمال السكة الحديد بعطبرة انظر مصطفى السيد، **مشاوير فى دروب الحياة** (الخرطوم: شركة مطابع سك العملة الخرطوم، 2006)، ص 81-102.
2. للاطلاع على بعض الكتابات التى مهدت لقيام أول نقابة عمالية انظر الفصل الخاص بمجلة **العامل السودانى**، فى صديق الزيلعى، **وثائق هيئة شئون العمال** (لندن: معهد دراسات العمل بجامعة لندن متروبولتان، 2012)، ص 16-34.
3. للتعرف على أدقّ ما سجل عن إنشاء وتطور هيئة شئون العمال فى دورتها الاولى انظر الطيب حسن محمد، **مذكرات الحركة العمالية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1989).
4. الحاج عبد الرحمن، **ملامح من تاريخ الحركة النقابية** (الخرطوم: اتحاد نقابات عمال السودان ومؤسسة فردريش ايبرت الألمانية، 2001)، ص 46.
5. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية فى السودان**، ترجمة هنرى رياض ووليم رياض والجنيد على عمر (بيروت: دار الجيل، 1987)، ص 257.
6. على محمد بشير، **من تاريخ الحركة النقابية فى السودان** (الخرطوم: دار الطباعة والتجليد، 2003)، ص 236.
7. المرجع نفسه، ص 236.
8. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية السودانية**، ص 257.
9. للاطلاع على التفاصيل الكاملة لمحاكمة الشفيع أحمد الشيخ انظر الحزب الشيوعى السودانى، **ثورة شعب** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 71-82.
10. مصلحة الاستعلامات والعمل، **قانون النقابات لسنة 1960** (الخرطوم: المطبعة الحكومية، 1960)، ص 9.
11. انظر **ثورة شعب**، ص 70-146.
12. كادر ويكفيلد هو الهيكل الوظيفى للعمال الذى طبقته الحكومة الاستعمارية بعد تزايد الضغط النقابى من أجل تحسين الاجور.
13. للتعرف على تفاصيل الاضرابات التى تمت خلال الحكم العسكرى الاول راجع **ثورة شعب**، ص 70-142.
14. Gabriel Warburg, *Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan* (London: Frank, 1978), p. 114.

15. للاطلاع على أسلوب وتفكير قادة العمل النقابى فى سنواته الاولى خاصة محضر الاجتماع الأول والنقاش الذى دار تحت بند (حول السياسة التى تسير عليها النقابة) انظر صديق الزيلعى، **وثائق هيئة شئون العمال**، ص 63.

16. نقابة عمال السكة الحديد ، **تقرير نقابة عمال السكة الحديد دورة 1951** (عطبرة)، ص 13.

17. اتحاد العمال ، **تقييم المؤتمر الاستثنائى** (بدون معلومات نشر) ، ص 9.

18. اتحاد العمال ، **دراسات نقابية** (بدون معلومات نشر) ، ص 25.

19. محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية** ، ص 258.

20. اتحاد العمال ، **دراسات نقابية** (بدون معلومات نشر)، ص 30.

21. الحزب الشيوعى السودانى ، **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** (الخرطوم: دار الوسيلة، 1985، الطبعة الثانية)، ص 135.

22. نفس المرجع ، ص 135.

23. حول التغييرات التى شملت كافة اهداف وهياكل العمل النقابى انظر جريدة **الأيام** ، كتاب الأيام رقم 3، **دليل العامل لقانون النقابات 1971 ولائحة اسس التكوين النقابى لسنة 1972 ولائحة البنيان النقابى لسنة 1972** (الخرطوم: مطبعة الايام، 1972).

24. اتحاد النقابات العالمى، **الشفيع احمد الشيخ : الابن البار للطبقة العاملة السودانية** (براغ: اتحاد النقابات العالمى، 1971)، ص 36.

9

عبد الماجد بوب

مؤتمر المائدة المستديرة:
البحث عن التسوية الصعبة

ثورة أكتوبر تفتح بوابة الحوار

في مجرى التحولات الكبيرة بعد انتصار ثورة أكتوبر 1964، تهيأت الظروف لالتقاء ممثلي الجنوب والشمال، للتفاوض حول تحقيق تسوية دائمة لمشكلة الحرب الأهلية، التى تفجرت بعنف منذ بداية عام 1964. ومعلوم أن تصعيد الهجمة العسكرية بهدف اجتثاث حركة أنيانيا المسلحة قد وجد أصداءً غاضبة فى شمال السودان، تصاعد ضغطها حتى أدت إلى سقوط الحكم العسكري. ولقيت مشكلة الجنوب اهتماما وضعها في مقدمة اهتمامات الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية فى شمال السودان، مما وحّد الآراء حول ضرورة إنهاء الحرب الأهلية عن طريق التفاوض.

وعقب نجاح الثورة، كان اختيار سر الختم الخليفة رئيسا للوزراء، علاوة على عوامل موضوعية عديدة أخرى، أمرا موفقاً، لما تمتّع به من تفهم عميق لجذور مشكلة الجنوب تسنّى له أثناء عمله فى مضمار التعليم فى المديرية الاستوائية. وقد كان اختياره مصدراً لاطمئنان قادة العمل السياسى والمسلح فى جنوب السودان. ولتعزيز تلك الثقة، بادر سر الختم الخليفة باختيار اثنين من السياسيين البارزين في الجنوب فى الحكومة التى تولى رئاستها. فأسند وزارة الداخلية إلى كلمنت أمبورو، وهو إداريّ متمرس حظيّ بثقة المواطنين الجنوبيين. كذلك أقدم على تعيين أزبونى منديرى كوزير للمواصلات. وكان لإختيار منديرى على وجه التحديد مغزى إضافى، إذ أنه جاء إلى كرسي الوزارة بعد أن أطلقت ثورة أكتوبر سراحه ضمن السجناء السياسيين، على عهد الحكم العسكري (1958 – 1964). وقد قضى سبع سنوات فى السجن بسبب تكوينه حزباً سياسياً أطلق عليه اسم الحزب الفيدرالي. ومطلب الفيدرالية كنظام للحكم كان بمثابة «رديف» للانفصال فى نظر قادة

الأحـزاب الشـمالية وأنظمـة الحكـم المدنيـة والعسـكرية. ولا يخفـى فى هـذا الخلـط سـوء القصـد لتأليـب عامـة النـاس فى شـمال السـودان ضـد الحكـم اللامركـزيّ.

أعلـن سر الختـم الخليفـة ضمـن برنامـج حكومتـه رفضـه لتوجـه الحكومـات السـابقة القائـم عـلى التعصـب، والاسـتعلاء، واللجـوء للعنـف القانـوني والمـادي كوسـيلة لحـل مشـكلة الحـرب الأهليـة فى جنـوب السـودان. وطـرح رؤاه تلـك فى رسـالة إلى وليـم دينـق، المنشـق عـن حـزب سـانو، بتاريـخ 10 ينايـر 1965. تضمنـت الرسـالة فى طياتهـا قـراراً بالعفـو الشـامل عـن مقاتـلي أنيانيـا (الـذراع المسـلح للحركـة السياسـية فى جنـوب السـودان) الذيـن لجـأوا إلى الـدول المجـاورة، خاصـة إلى إثيوبيـا، ويوغنـدا والكنغـو كنشاسـا.

فى الـرد عـلى رسـالة سر الختـم بتاريـخ 20 ينايـر 1965، كان دينـق فوريـاً وايجابيـاً فى إدراك الـضرورة التاريخيـة لإعطـاء الحـل السـلمي فرصـةً. وكان شـهماً فى إشـادته بالشـعب السـودانى الـذى أطـاح بالحكـم العسـكريّ المتغطـرس وعـرج عـلى الفريـق إبراهيـم عبـود وامتـدح حكمتـه فى التخـلي عـن السـلطة بأقـل الخسـائر فى الأرواح. وأشـاد بالـدور الـذى اضطلعـت بـه النقابـات المهنيـة. واقـترح دينـق عقـد مؤتمر «مائـدة مسـتديرة» بمشـاركة كل الأحـزاب، وممثلـين للقضـاء الـذى اسـتعاد اسـتقلاله، وممثلـين لأسـاتذة جامعـة الخرطـوم باعتبارهـم رأس الرمـح فى تفجـير ثـورة أكتوبـر، إلى جانـب النقابـات العماليـة. اقـترح دينـق كذلـك دعـوة مراقبـين مـن بعـض الـدول الأفريقيـة.[1] ولقيـت هـذه المقترحـات بـدون اسـتثناء موافقـة حكومـة سر الختـم الخليفـة والأحـزاب بـدون اسـثناء. وطالـب دينـق فى رسـالته بالاعـتراف بحـزب سـانو (الاتحـاد السـودانى الإفريقـي الوطنـي، SudanAfrican Nationalist Union) الـذي انشـق عـن أنيانيـا وسـانو الأصـل وطالـب بإلغـاء قانـون الهيئـات التبشـيرية، الـذى أصـدره الحكـم العسـكرى عـام 1962، وأن يشـمل الحـوار المقـترح مناقشـة جملـة الاقتراحـات ذات الصلـة بعلاقـات الشـمال والجنـوب، بـما فى ذلـك مطلـب حـزب سـانو بتطبيـق نظـام الحكـم الفيـدرالي جنـوب السـودان.

بدء المفاوضات

اصطفـت الأحـزاب الرئيسـية خلـف قـرارات حكومـة سر الختـم الخليفـة لبـدء المفاوضات مـع ممثـلي جنـوب السـودان. وتـم الاتفـاق عـلى تكويـن سـكرتارية للمؤتمـر برئاسـة بروفسـير محمـد عمـر بشـير، الـذى اختـار بـدوره فريقـا مسـاعداً لـه ضـم محجـوب محمـد صالـح، رئيس تحريـر جريـدة الأيـام، و عبدالعزيـز النـصري مـن وزارة الخارجيـة، والقـاضي يوسـف محمـد عـلي الـذى اسـندت اليـه رئاسـة لجنـة الاثنـى عـشر فى مرحلـة

لاحقة، وعبدالرحمن عبدالله من معهد الإدارة العامة، ومحمد إبراهيم أبوسليم مدير دار الوثائق، وبروفسير مدثر عبدالرحيم، والدكتور عثمان سيدأحمد من أساتذة جامعة الخرطوم، وداريوس بشير، صحفي وناشط سياسي وفيليب أوبانق من وزارة الخارجية. واستقر الرأي بعد شد وجذب على إسناد رئاسة المؤتمر للبروفسير النذير دفع الله، مدير جامعة الخرطوم آنذاك. كذلك أمكن التغلب على عقبة مكان عقد المؤتمر. فحزب سانو اقترح بداية عقد المؤتمر خارج السودان إلا أنه لم يتمسك طويلا بهذا المطلب. كذلك صُرف النظر عن عقده في مدينة جوبا نسبة لعدم استتباب الأمن تماما، وضعف الإمكانات الفنية المطلوبة لعقد المؤتمر. وتخلت الأحزاب الجنوبية (سانو بجناحيه، وجبهة الجنوب) عن مطالبتهم برفع حالة الطوارئ لأسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية فى المديريات الجنوبية.

تم الاتفاق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى الخرطوم فى الفترة مابين 15 إلى 26 مارس 1965. واعترضت أحزاب الشمال على دعوة مراقبين من الكنغو كنشاسا وإثيوبيا بحجة أن هاتين الدولتين فى حالة عداء مع السودان ودعمتا حركة التمرد الساعية لفصل جنوب السودان. كذلك رفضت الأحزاب الشمالية مشاركة مندوبين عن هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية خوفاً من تدويل مشكلة جنوب السودان. وبعد لأيّ تم الاتفاق على دعوة مراقبين من كينيا وتنزانيا ويوغندا ونيجريا وغانا ومصر والجزائر. وقد أثبتت الأيام جدوى مشاركة مراقبين من الدول الأفريقية، فقد نجحوا فى الحيلولة دون انزلاق المؤتمر إلى حافة الفشل.

شاركت فى المؤتمر الجبهة القومية للهيئات (المنظمات المهنية) وحزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى والحزب الشيوعى السودانى وجبهة الميثاق الإسلامى. ومن جنوب السودان، شاركت جبهة الجنوب — التى تكونت فى اعقاب انتصار ثورة أكتوبر— وجلّ أعضائها من الموظفين الجنوبيين المقيمين فى الخرطوم، إلى جانب جناحي حزب سانو المنقسم على نفسه. ودار جدل حاد وطويل حول أحقية حزب سانو — جناح وليم دينق — فى المشاركة. وطالب قادة حزب سانو المقيمين فى الخارج بإبعاد دينق. ومن جانبه تمسك دينق بحق التحدث باسم حزب سانو باعتبار ما ناله من قبول من الأحزاب الشمالية. واستفاد دينق بدون شك من استعداده وتجاوبه السريع مع ضرورة اقتحام بوابة الحل التفاوضي بدلا عن حمل السلاح، ومبادرته بالاتصال بالأحزاب الشمالية، وحظى بثقتها كداعية لانهاء الحرب عن طريق التفاوض. ويعود إليه الفضل الأول فى الدعوة لعقد مؤتمر

المائـدة المسـتديرة. وأظهـر دينـق حنكـة سياسـية بـأن أقـام تحالفـاً مـع حـزب الأمـة، والصـادق المهـدى عـلى وجـه الخصـوص.

بعـد جهـود مضنيـة أمكـن التوصـل إلى مسـاومة اقتسـم بموجبهـا جناحـا سـانو المقاعد المخصصـة لحزبهـم، فنـال جنـاح دينـق أربعـة مقاعـد، بينما حصلـت جبهـة الجنـوب المناوئة عـلى خمسـة مقاعـد. وفى الشـد والجـذب بـين جناحَـي سـانو، وقفـت جبهـة الجنـوب مؤيدة لجنـاح سـانو المقيـم فى الخـارج. وهـذا الموقـف ينـمّ عـن نزعـة انتهازيـة لاقصـاء دينـق أو تقليـص نفـوذه بعـد أن تمـدد فى مسـاحة كبـيرة فى الحركـة السياسـية السـودانية. وسَـعَت جبهـة الجنـوب إلى تقديـم نفسـها كبديـل لجناحَـي سـانو فى آن واحـد، بـل وذهبـت إلى أبعـد مـن ذلـك وطالبـت باسـتبعاد حـزب سـانو الـذى يقـوده دينـق مـن المشـاركة فى مؤتمـر المائـدة المسـتديرة. وقـد لعـب وسـطاء مـن بـين الجنوبيـين المقيمـين فى الخرطـوم إلى جانـب سـكرتارية مؤتمـر المائـدة المسـتديرة دورا ناجحـا فى تخطـى عقبـة المشـاركة لـكل أطـراف الحركـة السياسـية الجنوبيـة، بينـما أُسـتبعد الزعـماء الجنوبيـون الذيـن تعاونـوا مـع الحكومـة العسـكرية. ومـن بـين هـؤلاء، سـانتينو دينـق، رئيـس حـزب الجنـوب الليـبرالى، وفلمـون ماجـوك، وهـو جاويـش فى الجيـش السـودانى انضـم بعـد التقاعـد إلى حـزب الأمـة. كذلـك اتفقـت الأحـزاب الشـمالية والجنوبيـة عـلى إشراك تسـعة مـن الجنوبيـين غـير المنضويـن فى أحـزاب بعينهـا، وفى وقـت لاحـق قـرر هـؤلاء العـزوف عـن المشـاركة، والاكتفـاء بالتمثيـل الحزبـى الـذى تـم الاتفـاق عليـه.

كتـب دينـق مجـددا بتاريـخ 20 ينايـر 1965 رسـالة إلى رئيـس الـوزراء تضمنـت مقترحـات إضافيـة لبـدء الحـوار فى اطـار المائـدة المسـتديرة. وقصـد هـذه المـرة تضمـين بعـض المطالـب المتشـددة حتـى يبـدو فى نظر مواطنـي المديريـات الجنوبيـة بأنـه مفـاوض قـوى الشـكيمة ومؤتمـن عـلى الدفـاع عـن مطالبهـم، فى مواجهـة الأحـزاب الشـمالية. دعـا دينـق فى رسـالته إلى تمديـد فـترة سريـان العفـو العـام عـن المحكـوم عليهـم لأسـباب سياسـية. وطالـب باصـدار قـرار يلغـى لائحـة المناطـق المقفولـة، وقانـون الهيئـات التبشـيرية، الـذى تـم بموجبـه طـرد القساوسـة الكاثوليـك (آبـاء فيرونـا). كما تضمنـت رسـالته مطلبـا بمنـح المديريـات الجنوبيـة حكـما فيدراليـا (1964)، وتوسـيع المشـاركة العادلـة لمنـح المواطنـين الجنوبيـين فرصـا مقـدرة لتبـوء المناصـب الدسـتورية الرفيعـة.[2] وكان رد الأحـزاب الشـمالية بـأن هـذه الـشروط المسـبقة لاتسـاعد فى تهيئـة منـاخ ملائـم لبـدء التفـاوض وأنهـا تحبـذ إرجـاء النظـر فى هـذه المطالـب إلى مـا بعـد التوصـل إلى اتفـاق حـول القضايـا الأكثـر أهميـة وإلحاحـا.

أمـا الجنـاح المنـاوئ لدينـق بعـد انقسـام حـزب سـانو فقد رفـض الدعـوة للمشـاركة فى

مؤتمر المائدة المستديرة جملة وتفصيلا، وأعلن تمسكه بمطلب الانفصال. وللحيلولة دون مشاركة دينق أصدر جناح سانو بالخارج قراراً بفصله من منصب السكرتير العام الذى شغله لبضع سنوات. وهذا الموقف المتشدد لم يحظ بتأييد الدول الأفريقية، التى تبنت الدعوة للوحدة الأفريقية وصون وحدة البلاد الأفريقية حديثة الاستقلال بحدودها التى رسمها المستعمرون الأوربيون.

وبتاريخ 3 مارس 1965 أعلنت يوغندا بأنها تؤيد المساعى المبذولة بواسطة الأحزاب السودانية لبدء الحوار فى اطار مؤتمر المائدة المستديرة. وقد استضافت الآلاف من اللاجئين، وهيأت مقرا آمنا لقادة حركة أنيانيا وسمحت لهم بتلقى الدعم بمختلف أنواعه، وسمحت لقادة حزب سانو بالتحرك كيفما شاءوا. وذكر وزير الداخلية أمام برلمان يوغندا أن بعض السياسيين فى قيادة حزب سانو وحركة أنيانيا ينفقون أموالاً طائلة يعجز عن مجاراتهم فيها بعض أعضاء برلمان يوغندا أنفسهم، وأن يوغندا رغم شح مواردها تحملت أعباء طائلة لتأمين ضرورات الحياة لآلاف اللاجئين من جنوب السودان. وانتقد موقف قادة أنيانيا وسانو بالخارج، وشكك فى صدق نواياهم لإنهاء الحرب الأهلية، واتهمهم بالخضوع لمؤامرات دول أجنبية، وقصد بذلك دولة إسرائيل.[3] وفى هذا الصدد كتب الصحفى الأمريكى ديفيد رونسون بأنه وقف على نشاط أنيانيا وشاهد مقاتليها يتسلحون بأسلحة بدائية، وفى ذات الوقت كان بعضهم يحمل أسلحة حديثة كتب عليها «صنعت فى اسرائيل».[4]

مامن شك فى أن موقف حكومة يوغندا الصريح فى وجه قادة سانو خارج السودان قد أجبرهم على إعادة حساباتهم، وقبول الدعوة للمشاركة فى مؤتمر المائدة المستديرة.

امتدت جلسات مؤتمر المائدة المستديرة من 15 حتى 26 مارس 1965. وكان وفد سانو بقيادة وليم دينق قد وصل إلى الخرطوم قبل أسبوع من بدء أعمال المؤتمر. أما جبهة الجنوب التى أبدت تأييدا صريحا لجناح سانو بالخارج فقد اصدرت بيانا عشية انعقاد المؤتمر أدانت فيه جناح سانو بقيادة دينق جاء فيه: «فى هذه الظروف فان جبهة الجنوب تؤكد موقفها المعلن من الصراع بين وليم دينق وسانو، وأنها لن تتعامل مع وليم دينق الذى عاد إلى السودان بصفة فردية ولايمثل حزب سانو.»[5] وفى مناسبات لاحقة عادت جبهة الجنوب إلى إضفاء شئ من الحياد على موقفها بين جناحى سانو: «موقفنا منذ سقوط الحكم العسكرى فيما يتعلق بالانقسام فى صفوف سانو، هو الوقوف على الحياد والسعى لرأب الصدع بين الأجنحة المتنازعة.»[6] وفى

سـبيل ذلـك قامـت الجبهـة بإرسـال سـتة وفـود إلى بلـدان فى شرق أفريقيـا لمقابلـة قـادة سـانو مـن المقيمـين هنـاك. وفى حقيقـة الأمـر فـان جبهـة الجنـوب بالنظـر إلى الأهـداف المضمّنـة فى دسـتورها، يجمعهـا قاسـم مشـترك مـع سـانو بالخـارج إذ أن كلاهمـا يطالـب بالانفصـال لجنـوب السـودان. وفى فبرايـر 1965، اسـتبقت الجبهـة بـدء أعـمال مؤتمـر المائـدة المسـتديرة وأعلنـت بـأن هدفهـا هـو توحيـد وجهـات النظـر الجنوبيـة، مـن أجـل تحقيـق طموحـات الجنوبيـين فى الحريـة السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة والاجتماعيـة مـن الهيمنـة العربيـة. ولكنهـا فى ذات الوقـت ناشـدت الجنوبيـين للابتعـاد عـن أعـمال العنـف والتحـدّث بلهجـة سـاخنة عـن الهيمنـة العربيـة. وفي حقيقـة الأمـر فـإن الحديـث بنـبرة غاضبـة مـن قبـل الزعـماء السياسـيين الجنوبيـين لا تأخـذه كثـير مـن الأحـزاب الشـمالية عـلى محمـل الجـد، باعتبـاره مـزاودة لكسـب تاييـد المواطنـين الجنوبيـين. وجبهـة الجنـوب عـلى وجـه الخصـوص، هـى الأقـرب إلى أن تطالهـا تهمـة الاسـتكانة للأحـزاب الشـمالية، اذ أن جـلّ قادتهـا يحتلـون مناصـب عليـا فى الخدمـة المدنيـة يعـزّ عليهـم أن يتخلـوا عنهـا.

أقبلـت الأحـزاب الشـمالية عـلى المائـدة المسـتديرة وهـى أحسـن حـالا مـن حيـث التجربـة والنفـوذ السـياسي والإداري والاقتصـادي، بالرغـم مـن أن سـنوات الحكـم العسـكرى قـد تسـببت فى إضعافهـا. وفى المقابـل لم تكـن الأحـزاب الجنوبيـة قـد تسـنّى لهـا قـدر مـن الاسـتقرار للانتقـال مـن حالـة الحـرب إلى طاولـة التفـاوض السـياسي. ونعيـد الحديـث مـرة ثانيـة بـأن الأجـواء السياسـية السـائدة فى أفريقيـا آنـذاك لم تكـن مواتيـة لدفـع مطلـب الانفصـال. وقـد تجـلّى هـذا الفهـم فى موقـف المراقبـين مـن الـدول الأفريقيـة، الأشـد مـؤازرة لوحـدة الـدول الأفريقيـة. كـما أن الـدول الأوربيـة مـن جانبهـا لم ترغـب فى معارضـة الرغبـة السـائدة فى المسـتعمرات الأفريقيـة السـابقة، مخافـة أن تجـرّ عليهـا غضـب تلـك الـدول. كذلـك فـان الهيئـات الكنسـية اتخـذت موقفـا مهادنـا للحكومـة السـودانية، بعـد سـقوط الحكـم العسـكرى. وقـد أثبتـت الأيـام أن ذلـك الموقـف قـد أفـضى إلى ترميـم الجسـور والسـماح برجـوع الهيئـات التبشـيرية بعـد أمـد قريـب.

أحزاب الجنوب تطرح رؤاها لإنهاء الحرب

كان أقـري جاديـن، رئيـس حـزب سـانو بالخـارج أول المتحدثـين مـن بـين ممثـلى أحـزاب الجنـوب. وكانـت تلـك هـى المـرة الأولى التـى تطـأ فيهـا قدمـاه الأراضي السـودانية منـذ أن غادرهـا وانضـم إلى المجموعـة الأولى التـى كونـت حـزب سـانو وجناحـة المسـلح أنيانيـا (1963). وقـد عمـل قبـل ذلـك إداريـاً قـام برفـع علـم الاسـتقلال فى مدينـة الفـاشر (أول ينايـر 1956) . كذلـك كان جاديـن مـن الذيـن التحقـوا بكليـة غـردون التذكاريـة، وانخـرط بعـد تخرجـه فى السـلك الإدارى. وكان بدايـة مـن دعـاة

تطبيق الفيدرالية قبل أن ينخرط فى المطالبة بانفصال جنوب السودان. وبالرغم من إحجامه فى البداية عن حضور مؤتمر المائدة المستديرة بدعوى أنه لايثق فى جدوى المؤتمر وقدرته على تقديم حل لمشكلة الجنوب، وعدم ثقته فى السياسيين الشماليين وتارة أخرى بسبب عدم استتباب الأمن بما يضمن سلامته، غير أنه عدل عن رأيه وقرر المشاركة عندما تبين له أن المؤتمر قائم لا محالة بمشاركة أحزاب جنوبية، لم يرغب فى أن يترك لها حق تمثيل جنوب السودان. وجبهة الجنوب، من جانبها، بدت متنازعة بين الترحيب بمشاركته لإضعاف جناح حزب سانو برئاسة وليم دينق وبين تطلعها من ناحية ثانية لتمثيل وجهة النظر الأقرب إلى حزب سانو الذى يمثله أقري جادين.

تحدّث جادين فى مؤتمر المائدة المستديرة بعبارات عنيفة لا شك فى أن حدتها قد أذهلت المراقبين وممثلي الأحزاب الشمالية. وكانت أشد وقعا على عامة الناس فى شمال السودان. وهالهم ما ورد فى خطاب جادين من تظلّم وغُبن. وخلص جادين إلى أنه لايرى نهاية لتلك المعاناة إلا بالانفصال. وفى سياق خطابه، أقرّ جادين بأن قيام المؤتمر فكرة لا تخلو من مزايا إذ أنها هيأت المناخ لانتزاع إعتراف الأحزاب الشمالية على نحو غير مسبوق بوجود مشكلة مستعصية بين الشمال والجنوب.[7] وذكر بأن نجاح المؤتمر يتوقف على حسن النية واستعداد الأحزاب الشمالية لإحترام وقبول رغبة الجنوبيين فى الانعتاق من الهيمنة السياسية والاستغلال الاقتصادى. وذكر بأن القرار الذى نص على إبقاء السودان كوحدة سياسية تم برغبة الإداريين الإنجليز خلال المؤتمر الإدارى الذى انعقد فى عام 1946. ولم يكن أمام ممثلى الجنوب ثمة خيارغير الانصياع لما أراده السكرتير الإدارى جيمس روبرتسون، فممثلو الجنوب لم يكونوا على قدر من التأهيل لمناقشة قضايا ذات طبيعة دستورية شديدة التعقيد، كما أنهم لم يحصلوا على تفويض مسبق من المواطنين فى جنوب السودان. لذلك فإن كل ما صدر عن ذلك المؤتمر لم يصدر عن رغبة شعبية حرة. وبذلك فان ذلك القرار غير ملزم لمواطني الجنوب.[8]

وانتقد جادين بعبارات قوية السياسة الاقتصادية التى مارسها الاستعمار البريطانى فى جنوب السودان. ومن ثم تحملت الحكومات السودانية المسئولية التامة بتعميق التخلف الاقتصادى بقصد عزل الجنوب عن المجرى العام للتطورفى العالم، وإحكام الهيمنة عليه، حيث فتحت الباب مشرعاً أمام الشركات الأجنبية (مثل شركة التبغ الإنجليزية-الأمريكية فى منطقة نيمولى). كما أن مشاريع التنمية التى قررت الحكومات السودانية إقامتها فى الجنوب لم تتحقق أصلا. وبعض المشاريع

القائمة فى الجنوب مثل المجمع الصناعى فى منطقة الزاندى تم إغلاقه، ونقله إلى الشمال. وعدّد جادين المظالم التى تراكمت بسبب إجحاف الأحزاب الشمالية وإقصائها للجنوبيين، كما حدث عند توقيع اتفاقية الاستقلال مع الجانب المصري. وذكر تجاهلها مطلب الجنوبيين للفيدرالية، وتشويه محتواه الحقيقى فى نظر مواطني الشمال، حيث أصبح مطلب الفيدرالية صنوا لمطلب الانفصال. وأضاف بأنه جرى عزل لمواطني الجنوب وحرمانهم من المساهمة فى بناء الأمة، مما رسّخ فى أذهانهم بأن هناك (سودانين): فسكان الشمال هجين من سلالات عربية توحّد بينهم لغة وثقافة ودين واحد، ويتطلعون إلى مستقبلهم مع العالم العربى، بينما جنوب السودان فى الجانب الآخر يضم مجموعات عرقية ذات أصول أفريقية، ويختلفون عن المجموعات الهجين فى شمال السودان. وخلاصة القول فى نظر جادين أنه «ليس هناك ما يوحّد شمال السودان وجنوبه، ولا يوجد قاسم مشترك أو مصالح مشتركة للوحدة التى يتحدث عنها الشماليون بتشبث، ولم يحمل استقلال السودان للجنوبيين شيئا يحتفون به، وكان بمثابة استبدال استعمار بريطانى باستعمار عربيّ همجى.»[9] وللخروج من هذا المأزق خلص جادين بأن لامناص من منح الجنوب استقلاله التام، وليمضِ الشمال والجنوب كلّ فى طريقة.

وتحدث غردون مورتات، رئيس جبهة الجنوب، بعبارات أخف حدة. وعدّد بدوره مظالم الجنوب التى تتحمل مسئوليتها الحكومات السودانية المدنية والعسكرية المتعاقبة، واتهم الأحزاب الشمالية بأنها عكفت على تثبيت مصالحها الضيقة ولم تلتفت إلى مهمة بناء الدولة (القومية)، ولم تأبه بإشراك الجنوبيين فى تلك المسئولية التاريخية. وكرّست الإجحاف بتحديد أجور ومرتبات العاملين الجنوبيين بما هو أدنى من رصفائهم فى شمال السودان. واتهم حكومة الأزهري ببذر بذور الخلاف وإشعال الفتنة التى أدت إلى تمرد حامية توريت فى أغسطس 1955. ومنذ ذلك التاريخ تحوّل الجنوب إلى ساحة حرب، ولا أحد منا يرغب أو يرضى أن يعيش فى ظل الوحدة المفروضة بقوة السلاح.[10]

كذلك انتقد مورتات الممارسات المخزية التى انغمست فيها مجموعات التجار والإداريين الشماليين وتأجيجهم لمشاعر الغُبن والغضب عند المواطنين الجنوبيين. وتطرّق إلى تنصّل السياسيين الشماليين من العهد الذى قطعوه بالنظر باهتمام فى مطلب الجنوبيين لنيل نظام حكم فيدرالي، وانتقالهم على عجل لإجازة دستور دائم على أساس تعاليم الشريعة الإسلامية.[11]

تطابقت آراء مورتات وجادين ولكن جبهة الجنوب لم تجنح إلى مطلب الانفصال،

بل اختارت مسلكا مهادنا لبلوغ نفس الهدف. فبينما دعا جادين للانفصال ولا شئ أقل من الانفصال، طالبت جبهة الجنوب على لسان مورتات بمنح الجنوب حق تقرير المصير. أما جناح سانو بالداخل فقد بدا أكثر مهادنة واعتدالا حيث طالب بمنح الجنوب حكماً فيدرالياً (ولكنه لم يتطرق إلى تفاصيل مطلبه بالفيدرالية) وتناول مشكلة اللاجئين فى الدول الأفريقية والأوضاع الأمنية فى المديريات الجنوبية. واحتج على حملات المداهمة التى تقوم بها القوات الحكومية ضد المواطنين.

وبدا من خلال القضايا التى طرحها وليم دينق أنه اتخذ مساراً حذراً للموازنة بين حصوله على ثقة المواطنين الجنوبيين من جهة، وتعزيز مكانته بين الأحزاب السودانية من جهة أخرى، مع حرصه على استباق جبهة الجنوب فى دفع مطالب الجنوبيين. وأكدت التجربة بأن جهده لم يذهب سدىً.

اقترح دينق أن يوصي المؤتمر الجمعية التأسيسية القادمة بإقامة برلمان إقليمى وحكومة تتولى مهام التخطيط الاقتصادى والزراعة والأراضى والأمن والإسكان والحيوانات البرية والغابات والصحة. و اقترح كذلك قيام قيادة عسكرية جنوبية قوامها مقاتلي أنيانيا تحت القيادة الموحدة للقوات المسلحة، وأن يتم تعجيل خطى التنمية والسماح للحكومة الإقليمية، بإشراف الحكومة المركزية، وأن تقوم بعقد اتفاقات تسهل انسياب القروض، ونقل الموظفين والأطباء والعمال القضائيين الجنوبيين والمدارس الثانوية التى نقلت إلى الخرطوم لأسباب أمنية، وإعادة معهد مريدى لتأهيل المعلمين إلى موقعه الأصلى فى غرب الاستوائية. وطالب دينق بتكوين لجنة دستورية برئاسة شخص متخصص تعينه منظمة الوحدة الأفريقية، ويلتزم بالحياد التام فى وضع مسودة دستور فيدرالي يقدّم للجمعية التأسيسية.

وتحت تأثير أجواء الحوار الحيوي فى مؤتمر المائدة المستديرة أقدم حزبا سانو بقيادة دينق وجبهة الجنوب بقيادة مورتات على الدخول فى حوار مباشر اتفقا بموجبه على تقديم مطالب مشتركة إلى المؤتمر طالبا فيها بإجراء استفتاء لمواطنى الجنوب فى غضون شهرين لتحديد واحد من بين ثلاثة خيارات:

أ. إقامة نظام فيدرالي بين الجنوب والشمال
ب. الوحدة مع الشمال
ج. الانفصال

ولقد لقي هذا الاقتراح معارضة فورية من الأحزاب الشمالية باعتباره سيؤدي إلى نتيجة حتمية هى الانفصال. وقد احتدمت الآراء بسبب الخلاف حول هذا

الاقـتراح وانـداح المؤتمـر نحـو هاويـة الفشـل. وهنـا تأكـدت فعاليـة الـدور الـذى قامـت بـه الوفـود المراقبـة، فقـد اقترحـت اسـتبعاد الاقتراحـات التـى تـؤدي إلى الفشـل بعـد بـذل جهـود مضنيـة مـن كل الأطـراف. وبهـذه الـروح انعقـد لقـاء بـين ممثلى الأحـزاب الجنوبيـة والشـمالية يـوم 25 مـارس 1965 وتوصلـوا إلى اتفـاق يقـضى باسـتبعاد الاقـتراح الداعـى للانفصـال وفى المقابـل يـصرف النظـر عـن الدعـوة إلى الإبقـاء عـلى شـكل الحكـم المركـزى. وقـد كان ذلـك الاتفـاق مـن أعظـم نتائـج مؤتمـر المائـدة المسـتديرة.

أحزاب الشمال تطرح رؤاها لإنهاء الحرب

تحـدث مـن جانـب الأحـزاب الشـمالية الشـيخ عـلى عبدالرحمـن، رئيـس حـزب الشـعب الديمقراطـي، المعـروف بحماسـته لنـداءات القوميـة العربيـة. أنحـى فى خطابـه باللائمـة عـلى الاسـتعمار البريطانـى وحمّلـه مسـئولية خلـق مشـكلة الجنـوب وتأجيـج روح العـداء للشـماليين، وتشـويه صـورة الإسـلام فى نظـر الجنوبيـين. ودعـا إلى منـع الهيئـات التبشـيرية المسـيحية مـن معـاودة نشـاطها فى جنـوب السـودان. وذكـر بـأن عروبـة شـمال السـودان لم تكـن سـبباً فى تفجـير مشـكلة الجنـوب: « إن وصـف الشـمال بالعروبـة وجعـل تلكـم الصفـة أساسـاً للخـلاف، لا مـكان لـه مـن الصحـة بتاتـا، لأن عروبـة الشـمال ليسـت صفـة عنصريـة. وهنـاك كثـير مـن القبائـل غـير العربيـة فى الشـمال مثـل البجـا والفـور والنوبـة. أمـا المقصـود بالعروبـة فهـو احسـاس بالانتـماء لتاريـخ واحـد وثقافـة واحـدة وتـراث حضـارى واحـد تعكسـه اللغـة المشـتركة.»[12] وحَمَـل الشـيخ عـلي عبدالرحمـن بشـدة عـلى حـزب سـانو بالخـارج لمطالبتـه بالانفصـال، وكذلـك عـلى جبهـة الجنـوب لدعوتهـا إلى الاسـتفتاء. وذكـر بـأن حزبـه غـير مسـتعد للنظـر فى تلـك المقترحـات: «فالسـودان بحـدوده الحاليـة وحـدة غـير قابلـة للتجزئـة. والمؤتمـر اسـتبعد بحـث مسـألتى الفيدراليـة والانفصـال. أمـا مسـالة تقريـر المصـير، فـان هـذا الحـق لايعطـى لشـعب يحكـم نفسـه بنفسـه، أو لجـزء مـن ذلـك الشـعب. وإنـما يمنـح لشـعب يحكـم بواسـطة قـوى اسـتعمارية.»[13]

وذكـر الشـيخ عـلي عبدالرحمـن أن الإسـلام والمسـيحية كلاهمـا أقليـة فى جنـوب السـودان وأن 80٪ مـن المواطنـين هـم «وثنيـون». وقـد قامـت مجموعـات تحريضيـة مـن الشـمال والجنـوب بتشـويه العلاقـة بـين كافـة المعتقـدات، ومـن الخطـأ تحميـل كل أخطـاء المـاضى للإسـلام والعروبـة. وفى رأيـه فـإنّ مشـاركة سـانو وجبهـة الجنـوب فى المؤتمـر لم تؤكـد حسـن نواياهـم، بـل تحولـت إلى مصـدر «تشـويش» للمؤتمـر. وختـم الشـيخ عـلي عبـد الرحمـن بتأكيـد أن حزبـه لايمانـع فى منـح الجنـوب حكـما لامركزيـا فى إطـار السـودان الموحـد، بـشرط أن لا يكـون ذلـك سـبيلا مفضيـاً إلى الانفصـال.

لم يكـن الشـيخ عـلي عبـد الرحمـن دقيقـاً فى القـول بـأن مؤتمـر المائـدة المسـتديرة قـد توصـل إلى اتفـاق باسـتبعاد النظـر فى مطلـب الحكـم الفيـدرالي. فمطلـب الانفصـال أو مطلـب الحكـم المركـزي همـا مـا تـم اسـتبعاده. كـما أن الوحـدة لم تتعـزز بـين الشـمال والجنـوب بسـبب رفـض مـا وصـف بــ «مؤامـرات الإسـتعمار والصهيونيـة» واسـتكانة الجنوبيـين لهـا. و إشـارات كهـذه مـا كان لهـا أن تحظـى بتقديـر الجنوبيـين. وممـا كان يثـير لديهـم مشـاعر الغضـب مـا كان يـردده بعـض الزعـماء السياسـيين الشـماليين بـأن المثقفـين الجنوبيـين يـدورون فى فلـك الاسـتعمار والمنظـمات الكنسـية ويصفونهـم أحيانـا بأنهـم أنصـاف متعلمـين. وكان الشـيخ عـلى عبدالرحمـن ممـن يشـككون فى ولاء المواطنـين الجنوبيـين ويـرون تطلعاتهـم ومـا يسـعون لـه كعقبـة تقـف في وجـه المـد الإسـلامي والتوجـه نحـو العـالم العـربي.

وفى حقيقـة الأمـر لم يدّخـر السياسـيون الجنوبيـون جهـداً فى تحميـل الاسـتعمار البريطانى مسـئولية الأوضـاع المزريـة فى مضـمار التنميـة والانفتـاح عـلى آفـاق التطـور فى العـالم، كـما أنهـم لم يتقاعسـوا عـن التصويـت لصالـح اسـتقلال السـودان فى ديسـمبر 1955.

وفى خطـى رئيـس حـزب الشـعب الديمقراطـى تحـدّث ممثـل جبهـة الميثـاق الإسـلامى، محمـد يوسـف محمـد. وأيّـد المطالبـة بمنـح الجنـوب حكـما لامركزيـاً بصلاحيـات محـددة لإدراة الشـئون المحليـة، مـع احتفـاظ الحكومـة المركزيـة بالصلاحيـات المتعلقـة بالمسـائل السـيادية. وذكـر بـأن الاتجـاه السـائد فى العـالم هـو التوحّـد، كـما حـدث فى أوربـا، وكـما هو الحـال في إقامـة جامعـة الـدول العربيـة ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة. ونـدّد محمـد يوسـف محمـد بتجـارة الرقيـق، ورأى أن «مـا حـدث فى السـودان جـزء يسـير مـن الممارسـة التـى باشرتهـا كبريـات الـدول الأوربيـة الأمريكيـة. فـأى منطـق يبيـح وضـع تلـك المسـئولية عـلى عاتـق جيلنـا الحـاضر.»[14]

وتحـدث إسـماعيل الأزهـري رئيـس الحـزب الوطنـي الاتحـادي قائـلاً إن المشـكلات التـى نشـأت بـين الشـمال والجنـوب ترجـع إلى واقـع التعـدد القبـلي واللغـوي والحكـم الاسـتعماري الـذى رُزِىء بـه السـودان. فقـد سـنّ مـن التشريعـات القانونيـة مـا يحـول دون انسـياب العلاقـات بـين الشـمال والجنـوب. كـما أن اسـتيلاء العسـكريين عـلى الحكـم لم يمهـل الحكومـة المدنيـة لتنفيـذ برامجهـا فى مجـال التنميـة والوحـدة الوطنيـة. وعـارض الأزهـري مطلـب حـزب ممثـلي الجنـوب لنيـل شـكل الحكـم الفيـدرالي، إذ أن النظـم الفيدراليـة عـادة وسـيلة لجمـع شـتات متناثـر لخلـق دولـة واحـدة، وليـس العكـس. فالدولـة لا تبـدأ موحـدة ثـم تنقسـم إلى كيانـات صغـيرة. أمـا اقتطـاع جـزء مـن الوطـن بالانفصـال فهـذا مطلـب لـن يسـمح بـه عـلى الإطـلاق.

وتطرق الأزهري إلى تمرد الوحدات الجنوبية فى أغسطس 1955، وقد كان حينها رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية. فذكر بأن حكومته لم تتسبب فى اندلاع العنف، ولم تكن الأحداث الدامية التى أعقبته نتيجة لتقصيرها. وزيادة على ذلك فان القوات الحكومية التى أُرسلت لإخماد التمرد تلقت توجيهات صارمة بعدم إطلاق النار على أى مواطن، حتى أولئك الذين وجهت إليهم تهماً جنائية. وأضاف أن كل المتهمين اتيحت لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم، وتم لهذا الغرض توفير عدد من المحامين لتولى الدفاع عنهم. ولكن التقرير الذى أصدرته لجنة التحقيق فى حوادث التمرد آنذاك أشار بوضوح إلى الأخطاء الفادحة التي ارتكبها الحزب الوطنى الاتحادى والحكومة التى ترأسها الأزهري، وذلك بتقديم الوعود السخية للجنوبيين دون ان يوفص بها. كما أن حزب الأمة، المعارض آنذاك، لم يتورع عن إثارة المتاعب بغرض إضعاف الحزب الوطني الاتحادي.[15] وعارض الأزهري المطالبة بالفيدرالية باعتبارها تحمل مضامين متباينة وتعيق سير الأداء فى أجهزة الحكم وتكبلها بالتزامات مالية لا تقوى عليها. وتخوّف من أن يؤدى الحكم الفيدرالي إلى المواجهة بين الوحدات الفيدرالية. وخطاب الأزهرى الذى اتسم بقدر من الموضوعية فى بداية الأمر، انقلب إلى نقيض ذلك. وأفاض فى دفع مسئولية حزبه فى تعميق مشاعر الغُبن لدى الجنوبيين وفقدان الثقة فى نوايا حكام الشمال. وذهب إلى تعديد مزايا اللغة العربية مقارنة بسائر اللغات السائدة فى أفريقيا، بعكس مايشيعه المستعمرون والصليبيون. وعدّد صفات الديانة الإسلامية التى تحض على التسامح، وتساءل كيف يجوز عقلا أن تكون هذه الحقائق موضع تساؤل فى النصف الثانى من القرن العشرين. وختم الأزهرى هذا الجزء من خطابه بعبارات تنضح بالتعصب الدينى والعرقى، وحذر الإمبريالية العالمية من ويل هبة العرب والويل لهم من الإسلام والثقافة العربية، والويل لهم من رواد حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا.

وعاد الأزهري أكثر اعتدالا فى خاتمة خطابه وعبر عن استعداد حزبه لقبول أى وضع إداري للمديريات الجنوبية من شأنه أن يعزز السلام والمحبة بين الشمال والجنوب: «لا يضيرنا فى شئ إذا سميّ هذا الخيار حكماً فيدرالياً أو محلياً أو إقليمياً. لأننا كأفارقة نعي جيدا بأن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية قد نصت على أن تظل الدول الأفريقية موّحدة فى إطار الحدود التى استقلت عليها.»[16]

وتحدث عبدالخالق محجوب سكرتير عام الحزب الشيوعى السودانى. فاتخذ منحىً مغايرا عن بقية الأحزاب الشمالية. ألقى عبد الخالق المسئولية الرئيسية فى تفاقم مشكلة الجنوب على الأحزاب الشمالية التى واصلت نهج الاستعمار فى

تعميق التطور غير المتوازنة فى السودان عموما، وبين الشمال والجنوب على وجه الخصوص. واتهم الحكومات الوطنية بقصر النظر فى مواجهة قضايا مرحلة ما بعد الاستقلال، وانتقد اعتمادها على جهاز الدولة الذى تشكل على أيدى الاستعمار البريطانى، بحيث ظلت الأحزاب التى تولت الحكم بعد الاستقلال غريبة ومعادية وقاهرة للشعب، واتضح عجزها عن النهوض بمتطلبات التنمية المتوازنة والتحول الديمقراطى. وفى غياب هذه البرامج ساد التخبط، والاعتماد على وسائل القهر فى مواجهة مطالب الأفراد والأقليات الاجتماعية. خاصة فى جنوب السودان. كما أن السياسة قصيرة النظر التى طبقها الاستعمار البريطانى فى جنوب السودان، جرى استبدالها على أيدى الحكومات الوطنية بسياسة بديلة قائمة على الإدعاء بأنه لا توجد مشكلة فى جنوب السودان، وكلا السياستين ممعنتين فى الخطأ وتتحملان مسئولية فقدان الثقة والغُبن واستشراء العنف.

وأنحى عبدالخالق محجوب بجانب من المسئولية فى مشكلة الجنوب على أحزابه لغياب الرؤية عن السياسات التى تعالج جذور المشكلة والاكتفاء بإطلاق الشعارات المبهمة حول مستقبل العلاقة بين الشمال والجنوب، وبذلك سلمت أمرها للدعاية الأجنبية التى تبثها الهيئات التبشيرية وأبواق المستعمرين. وانتقد النواب الجنوبيين فى البرلمانات السودانية ممن تحولوا إلى «باعة ضمائر» تستقطبهم الأحزاب الشمالية، وصاروا بذلك عنصرا من عناصر زعزعة الثقة فى النظام الديمقراطى وأسهموا فى عجز البرلمان عن التصدى لمهامه الملحة، وفى مقدمتها مشكلة الجنوب.[17] وقال إن الحديث عن أخطاء الماضى ومسئولية الأحزاب فى الجنوب والشمال هو شرط ضروري لمواجهتها بالجدية اللازمة والتصدى لحلها بدلاُ عن التنصل ودفع المسئولية بإبداء الذرائع.

وتحدث عبدالخالق عن المسئولية التى تلقى عادة على عاتق التجار الشماليين العاملين فى الجنوب ودورهم فى استغلال المواطنين الجنوبيين. ورأى بأن حل تلك المشكلة لا يأتى باستبدالهم بتجار جنوبيين، بل عن طريق التدخل المباشر للقطاع العام، ودعمه بوسائل مختلفة لصغار المنتجين والتجار، وإقامة التعاونيات التجارية ونزع الاحتكار وتشديد وسائل الرقابة على الأسعار. ومقارنة بجنوب السودان، فإن أجزاء عديدة فى شمال السودان لم تشهد تغيرا يذكر بعد انتقال السلطة إلى أيدي الحكومات والإداريين الشماليين.

وذكر عبدالخالق بأن حل مشكلة الجنوب رهين بإزالة التخلف الاقتصادى فى الجنوب وكل أقاليم السودان. كما أن شكل الحكم الفيدرالي الذى تطالب به بعض

أحزاب الجنوب غير ذى جدوى فى إزالة التخلف، بسبب ضعف موارد الجنوب، وعجزه عن توفير مصادر للتراكم تكفى لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن تجربة البلدان الأفريقية التى طبقت شكل الحكم الفيدرالي أثبتت اعتماد الأقاليم على ما يقدمه المركزمن دعم لتطويرها، وهذا هو واقع الحال فى السودان حيث تتولى الحكومة المركزية تغطية العجز فى ميزانية المديريات الجنوبية الثلاث، وسوف تتولى الحكومة المركزية لسنوات عديدة مسئولية قيادة الاقتصاد الوطنى وتوجيه القطاع العام للنهوض بقطاعات اقتصادية أخرى.

لذا فإن المطالبة بحكم فيدرالي للجنوب سوف تعنى فى نهاية الأمر مزيدا من الاعتماد على القروض الأجنبية، وهذه مصيدة تسعى الدول الأفريقية إلى تفاديها.

واقترح عبدالخالق تطبيق نظام حكم لامركزي، يتيح للمديريات الجنوبية حكما ذاتيا يتضمن تأسيس مجلس نيابي تمثل فيه كل الأقليات القومية (القبائل) وهيئة تنفيذية تحت إشرافه لتصريف مهام التعليم والصحة والطرق ...الخ، بينما تحتفظ الحكومة المركزية بسلطات التخطيط الاقتصادي والسياسة المالية وأمن الدولة والقوات المسلحة، بما فى ذلك توزيعها على انحاء السودان، والسياسة الخارجية. ومطلب الحكم الذاتي الذى قدمه عبدالخالق سبق أن طرحه الحزب الشيوعي فى عام 1954. وقد تضمن برنامج الجبهة المعادية للاستعمار الدعوة إلى «حماية التجمعات القومية من القهر القومى، وإعطائها حكما ذاتيا، و تنظيم قوانينها المحلية وفق إرادتها فى نطاق وحدة البلاد ومصلحتها العامة وتصفية نظام الحكم القبلى المحلى.»[18] ودعا عبدالخالق الأحزاب الشمالية إلى مد جسور التعاون مع الأحزاب الجنوبية بهدف إشراكهم فى البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الحرب باعتبارها مشكلة سودانية تعيق استكمال بناء الدولة القومية وتهدد الاستقلال الوطنى والتطور الديمقراطى وأمن السودان وباعتبار أن تسويتها شرط ضروري لأمن الدول المجاورة.

وختم عبدالخالق خطابه قائلا إن الطريق لتحقيق حل سلمي وديمقراطي طويل وشاق بسبب عوامل موضوعية عديدة. واقترح البدء بتكوين مجلس وطنى لممثلى الجنوب والشمال لوضع برامج عاجلة وموضوعية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الجنوب، وإعادة تأهيل المشاريع القائمة أصلا، وتأهيل المرافق الصحية والتعليمية لأهميتها القصوى فى حياة المواطنين. ولقى هذا الجزء من خطاب عبدالخالق استحسانا من ممثلى الأحزاب الجنوبية. أما حديثة عن دور القوات المسلحة فقد أصابهم بخيبة أمل، إذ تناول دور القوات المسلحة فى تثبيت الأمن فى الجنوب وفى حماية السيادة الوطنية والوحدة فى وجه مؤامرات الاستعمار، وذكر بأن المسئولية

تحتم مساندة القوات المسلحة ورفع معنوياتها. وخاطب عبد الخالق ممثلي أحزاب الجنوب قائلا بأن هذه مسئوليتكم فى الجنوب قبل أن تكون مسئوليتنا فى الشمال. ومهما يكن من أمر الحل الذى تتوصل اليه المائدة المستديرة فيدراليا أو إقليميا ذاتيا أو انفصاليا فلا بد أن تكون نقطة الانطلاق هى توفير عناصر الوحدة. ففى غياب هذه الوحدة يتعذر الوصول إلى أى حل. وما حاق بدولة الكنغو من انفراط للأمن ووقوع المجازر وتشرذم المجموعات المتمردة درس يتعين أخذه بعين الاعتبار.[19]

أحجمت الأحزاب الشمالية عن تأييد أو رفض مقترح الحكم الذاتي الذى طرحه عبدالخالق وتركوا مهمة معارضته أو تجاهله للأحزاب الجنوبية. وهذه الأحزاب بدورها لم تتطرق لمناقشة الاقتراح الداعي للحكم الذاتي.

يذهب البعض إلى أن مؤتمر المائدة المستديرة لم يحقق نجاحا بالتوصل إلى حلول ملموسة ومقبولة لدى كل الأطراف. ولكن ماقدمه وماعجز عن تقديمه مؤتمر المائدة المستديرة، يتعين النظر إليه فى إطار الظروف الموضوعية التى لم تتهيأ للوصول إلى حلول جذرية لمشكلة جنوب السودان. وقد أجمعت الآراء على عدم جدوى اللجوء إلى حل المشكلة باستخدام العنف. وتمكنت كل الأطراف من تلمس الضيم الذى لحق بالمواطنين الجنوبيين على عهد الاستعمار والأخطاء التى ارتكبتها الأحزاب الشمالية التى تناوبت على الحكم. واتحدت الأراء حول خطل سياسة الحكومة العسكرية ونزوعها إلى استخدام العنف المفرط وتكريس ممارسات الاستعلاء الديني والثقافى فى أذهان المواطنين الجنوبيين. وفى ذات الوقت أتاح المؤتمر لممثلى الأحزاب الجنوبية الوقوف على الأراء والبرامج المتباينة للأحزاب الشمالية.

التقت الأحزاب الشمالية رغم تباين برامجها فوق قواسم مشتركة، فى مواجهة الأحزاب الجنوبية، وتوصلت إلى صياغة مقترحات موحدة لحل مشكلة الجنوب. والقاسم المشترك هو تمسكها بمبدأ وحدة السودان، واعتباره المرتكز الأساسي لأى تسوية محتملة، باعتبار أن وحدة البلدان الأفريقية حديثة الاستقلال قد أصبح أمرا مسلما به تعضده مبادىء منظمة الوحدة الأفريقية. وكان نكروما قد ذهب إلى دعوة كل بلدان أفريقيا للوحدة، وصادفت الدعوة للوحدة باختلاف مفاهيمها صدىً طيبا فى نفوس الشعوب الأفريقية.

والأحزاب الشمالية تطابقت رؤاها فى الزعم بأن حق تقرير المصيرليس حقا مطلقا يمكن لأى مجموعة أن تطالب به دون مراعاة لمصلحة المجموعة الأم والبلدان المجاورة، وأن لا تقود المطالبة بحق تقرير المصير إلى تهديد السلم الإقليمى أو العالمى. كما أنه لا يجوز استخدامه دون مراعاة للأمن القومى للدولة المعنية.[20] كذلك

رفضت الأحزاب الشمالية مطلب الفيدرالية، وهي شكل من أشكال تقاسم السلطة بين المركز والأقاليم، ويختلف محتواه (تطبيقه) من بلد إلى آخر. وكان الرأي الذى استقرت عليه هذه الأحزاب هو أن الفيدرالية تقود إلى تأجيج المشاعر والمواجهات القومية والشد والجذب بين المركز والأقاليم، كما أنها تشجع الأقاليم على الانفراد بمواردها المحلية، والمماطلة فى اقتسامها مع الأقاليم الأخرى، مما يتسبب فى تعطيل برامج التخطيط القومى والتنمية المتوازية.

وبنفس القدر عارضت أحزاب الشمال اقتراح حزب سانو الداعى لاستفتاء مواطنى جنوب السودان بشأن علاقتهم مع الشمال باعتبار أن النتيجة ستكون معلومة سلفا، أي الانفصال. وسعت الأحزاب الشمالية إلى دحض دعاوى أحزاب الجنوب بوجود اضطهاد واستعلاء قومى باسم الديانة الإسلامية والثقافة العربية، وأن لا أساس للإقصاء السياسى والإهمال الاقتصادى. وموقف هذه الأحزاب ينم عن مكابرة وتغاض عن الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها الحكومات المدنية والعسكرية بحق مواطني جنوب السودان. فقد عمدت هذه الحكومات إلى حل مشكلة الجنوب باستخدام سياسة الحديد والنار، وتارة بالسعى إلى بسط هيمنة الديانة الإسلامية والثقافة العربية، خاصة على أيام الحكم العسكري الأول، واستقرت الأحزاب الشمالية على مقترح يدعو إلى تكوين برلمان محلي، ومجلس تنفيذى يتولى مهام إدارة الإقليم بالقدر الذى تحدده علاقتهم بالمركز، على أن تحتفظ الحكومة المركزية لنفسها بحق تسمية مواطن جنوبي لرئاسة المجلس التنفيذى المحلي.[21]

أما المهام التى وافقت على نقلها للمجلس التنفيذى المحلى فتشمل تنظيم شئون الإقليم الاجتماعية والثقافية فى مضمار تعليم الكبار والرياضة والفنون والمكتبات، إلى جانب الإشراف على تطوير الصناعات المحلية وإصدار التصاريح التجارية، وتنظيم الجمعيات التعاونية واستصلاح الأراضى الزراعية والثروة الحيوانية وإنشاء الطرق والكبارى وتنفيذ مشاريع الطاقة والإشراف على المسائل الأمنية وتجنيد وتدريب الشرطة. ويمكن القول بأن مقترحات الأحزاب الشمالية حصرت صلاحيات الحكم المحلى للاقليم الجنوبى فى مجالات التنمية المحلية وحفظ الأمن وهاتان المهمتان تمثلان الهم الأكبر للحكومة المركزية، ويرفع عنها عبئا ثقيلا لا ترغب فى تحمّله. والتنازل الوحيد الذى أبدته الأحزاب الشمالية تركز فى الاعتراف بالمديريات الجنوبية ككيان واحد نظرا للقواسم المشتركة بين المديريات الجنوبية الثلاث. وفى ذات الوقت تنصلّت هذه الأحزاب من مسئوليتها فيما يتعلق بتنمية الإقليم الجنوبى بإعادة تأهيل المشاريع الصناعية التى توقفت بسبب تردى الحالة الأمنية، وتشجيع

المستثمرين من رجال الأعمال فى شمال السودان واستقطاب المنح والقروض الميسّرة لإحداث نهضة حقيقية تنتشل الإقليم الجنوبى من براثن التخلف. والنقلة الإيجابية فى موقف أحزاب الشمال هو الموافقة على إعادة النظر فى نسبة الأعضاء الجنوبيين فى البرلمان المركزى، وزيادة تمثيل الجنوب فى مجلس رئاسة الدولة، وتخصيص منصب نائب الرئيس لمواطن من جنوب السودان، إلى جانب ثلاثة مناصب على الأقل فى الحكومة المركزية. ووافقت هذه الأحزاب على تضمين نصوص دستورية لضمان المساواة بموجب الانتماء للوطن.، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب المنشأ أو المعتقد أو الثقافة، وكفالة حرية الأديان والاعتقاد، والسماح بنشاط الهيئات التبشيرية.

وإجمالا، يمكن القول إن الأحزاب الشمالية سعت إلى توفيق برامجها بصرف النظر عن الخلافات القائمة من قبل. وكان أبرز هذه المساعى لتكوين موقف سياسى موحد أمام أحزاب الجنوب هو التقارب الذى حدث بين حزب الشعب الديمقراطى ذي التوجّه اليساري مع جبهة الميثاق الإسلامى اليمينية. كما أن الحزب الشيوعى بدوره قد أظهر ميلا للاقتراب من الإجماع بين أحزاب الشمال. وبعد أن تقدم الشيوعيون فى خطابهم أمام المؤتمر باقتراح للحكم الذاتى الإقليمى عادوا للموافقة على مقترحات الأحزاب الشمالية الأخرى التى أيدت مقترح الحكم المحلى بصلاحيات محدودة.

ولقد تجاوزت الأحزاب الجنوبية بدورها الخلافات القائمة بينها لمواجهة الموقف الموحد للأحزاب الشمالية، وتبلور موقفها فى اعتبار الشمال والجنوب إقليمين متساويين فى تقاسم السلطات الدستورية. ويتسق هذا مع مطلب الفيدرالية، الذى يتقاطع مع شكل الاتحاد الكونفبدرالى، وقيام كيانين سياسيين فى إطار سياسى ودستورى لدولة واحدة. وكان هذا المقترح عبارة عن «توليفة» بين الحكم المحلى والفيدرالية والكونفيدرالية. وقد كانت طبيعة هذا المقترح مكمن الضعف والارتجاج فى موقف الأحزاب الجنوبية، مما سهّل مهاجمته وقتله فى مهده بواسطة الأحزاب الشمالية. وهنا تجلت قلة خبرة المفاوضين الجنوبيين فى مقابل رصفائهم الشماليين الأشد مكرا وتمرسا فى التفاوض والمناورة وعقد المساومات.

وبمفردات غائمة، تطرق مقترح الأحزاب الجنوبية إلى «ضرورة مراعاة روح التضامن بين الشعوب الأفريقية. ونحن نتفق جميعا أنه من مصلحة السودان تأكيد روح التعاضد بين الشعوب. غير أن الاهتمام الأكبر يجب أن يوجه إلى حرية الفرد السياسية (الفرد داخل المجموعة) واطمئنانه الاقتصادى، وصحته وتقدمه الاجتماعى والثقافى. وكل هذه المطالب تستند إلى حرية الفرد ضد طغيان الأفراد. ومن هنا

نشـأت الـضرورة لوجـود قـوة الشرطـة والجيـش.»[22] وأهـم مقتضيـات حريـة الفـرد لا تتأتـى إلا تحـت حمايـة أجهـزة الحكـم المحليـة، خاصـة الشرطـة والجيـش. والإشـارة إلى دور الشرطـة تقـع ضمـن صلاحيـات أجهـزة الحكـم المحـلى، أمـا الحديـث عـن دور الجيش فيقـود للحديـث عـن سـلطة الحكـم المحـلى (اللامركـزى) لإقامـة جيشـه الخـاص ممـا يمثـل تعديـا عـلى صلاحيـات السـلطة المركزيـة، ولم يكـن مثـارا للاسـتغراب عندمـا عارضتـه الأحـزاب الشـمالية وقتلتـه فى مهـده.

وتضمـن مطلـب سـانو وجبهـة الجنـوب نصـا يتعلـق بتقاسـم السـلطات والمؤسسـات الدسـتورية بـين الإقليـم الشـمالي والجنـوبي، وكذلـك تقاسـم مسـئولية الإشراف التـام عـلى الماليـة والتخطيـط الاقتصـادى والشـئون الخارجيـة والقـوات المسـلحة والأمـن الداخـلي والشرطـة والسـجون. باعتبـار هـذه القسـمة ضروريـة لتعزيـز الثقـة بـين الجانبـين، وتوفـير الظـروف الملائمـة للتنميـة الاقتصاديـة المتوازنـة. ولترسـيخ مبـادىء الوحـدة الأفريقيـة، دعـا الحزبـان إلى إقامـة خدمـات ومؤسسـات مشـتركة كأسـاس لوحـدة اختياريـة بـين الشـمال والجنـوب، ولفتـح صفحـة جديـدة وناصعـة فى العلاقـات السياسـية والاقتصاديـة بـين الـدول الأفريقيـة والعربيـة.[23] كذلـك اقـترح سـانو وجبهـة الجنـوب قيـام مجلـس وزراء مركـزى يتألـف مـن اثنـى عـشر عضـوا مـن الإقليمـين الشـمالى والجنوبـى عـلى قـدم المسـاواة، عـلى أن تصـدر قـرارات المجلـس بالإجمـاع، وتكتسـب قراراتـه قـوة القانـون. ويلاحـظ أن سـانو وجبهـة الجنـوب لم يتطرقـا إلى تقاسـم السـلطات التشريعيـة فى المركـز أو الأقاليـم، وطالبـا بتطبيـق جميـع هـذه المقترحـات دون تقيـد بالجمعيـة التأسيسـية. وينـم هـذا الاقـتراح عـن رغبتيهـما فى انتهـاج أقـصر الطـرق الدسـتورية لتثبيـت مشروعيـة قيـام كيانـين سياسـيين ودسـتوريين جنبـا إلى جنـب.

لجنة الاثنى عشر: خاتمة المطاف

وقبـل أن ينفـض المؤتمـر، توصلـت الأحـزاب والمنظـمات المشـاركة فى مؤتمـر المائـدة المسـتديرة إلى تكويـن لجنـة متابعـة مـن اثنـى عـشر عضـوا مـن بـين المشـاركين (سـتة أعضـاء مـن الأحـزاب الشـمالية ومثلهـم مـن بـين أحـزاب سـانو وجبهـة الجنـوب)، عـلى أن تبـاشر اللجنـة متابعـة تنفيـذ القـرارات التـى اتفـق عليهـا، وتقديـم مقترحـات بشـأن مواضـع الخـلاف. وكان مجـرد إصـدار بيـان ختامـى باعثـا للاطمئنـان وتأكيـدا لجـدوى الحـوار إذ تعـرّف كل طـرف عـلى آراء الطـرف الآخربصـدد حـل مشـكلة الجنوب والمسـألة السـودانية عمومـا بالرغـم مـن عـدم الإشـارة إلى هـذه المسـألة صراحـة. ولكـن مناقشـة سـبل إنهـاء مشـكلة الجنـوب مـا كان مـن الممكـن أن تتـم بمعـزل عـن مجمـل القضايـا السياسـية والدسـتورية التـى تتعـدى الإقليـم الجنوبـى وتتصـل مبـاشرة بطبيعـة الدولـة

السودانية ومهمة بناء دولة («قومية») تسع جميع مكوناتها الثقافية والدينية والإثنية. ولم يغِب عن ملاحظات مراقبي المؤتمر وجود رغبة حقيقية لكل الأطراف شمالا وجنوبا للتوافق والإبقاء على جذوة الحوار والمساومة الضرورية للحفاظ على السودان موحدا ومتآخيا.

واتخذ المؤتمر قرارات فورية للإسراع بإعادة توطين اللاجئين السودانيين من الدول المجاورة، ونقل المدارس التى تم نقلها مؤقتا إلى شمال السودان بسبب اضطراب الحالة الأمنية. وتم الاتفاق على إنشاء جامعة فى جنوب السودان. وفى أجواء الوفاق أيضا تقرّر كفالة حرية الأديان، والسماح للهيئات التبشيرية بمعاودة عملها فى حدود القانون. وتركت المسألة الأكثر تعقيدا والخاصة بمسالة شكل الحكم لأعضاء لجنة الاثنى عشر لبحث امكانية التوصل إلى اتفاق بشأنها.

بطبيعة الحال، لم تتوفر أمام لجنة الاثنى عشر نفس قوة الدفع المكتسبة بالرغبة الشعبية أثناء انعقاد المؤتمر، وكان للمؤتمر ومشاركة مراقبين أفارقة عاملا مساعدا دفع الأحزاب والمنظمات المشاركة على التمثل بروح الاعتدال والرغبة الحقيقية للوفاق. والأحزاب الشمالية نكصت على أعقابها ولم تبدِ ذات القدر من المرونة والتنازل للأحزاب الجنوبية فى كثير من القضايا. وشيئا فشيئا سرت النزعة الداعية لبناء تحالفات سياسية لم تساعد فى تسهيل عمل اللجنة. فجبهة الميثاق الإسلامى سعت لتوطيد الصلة والتنسيق مع الحزب الوطنى الاتحادى، والحزب الشيوعي وحزب الشعب الديمقراطى عملا على تكوين محور مشترك، وحزب الأمة برئاسة الصادق المهدى استمال إلى جانبه حزب سانو بالداخل. ومثل حزب جبهة الجنوب في لجنة الاثنى عشر بونا ملوال واثوان داك وغوردون أبيى، ومن حزب سانو شارك أندرو ويو ونيكانورا قوير وهيلرى أوشالا. وجاء محمد أحمد المرضي عن الحزب الوطنى الاتحادى والفاتح عبود ممثلا لحزب الشعب الديمقراطى والدكتور حسن عبدالله الترابى عن جبهة الميثاق الإسلامى ومحمد إبراهيم نقد عن الحزب الشيوعى السودانى وسيد عبدالله السيد ممثلا لجبهة الهيئات. وأسندت رئاسة اللجنة للقاضى يوسف محمد على. ورفض حزب سانو بالخارج المشاركة فى لجنة الاثنى عشر. وقد سعى بونا ملوال ممثل جبهة الجنوب إلى إبعاد ممثلى حزب سانو بالداخل، وأبرز فى بداية الجلسة الأولى تلغرافا من قيادة حزب سانو فى يوغندا أعلنت فيه اعتراضها على مشاركة ممثلين عن حزب سانو بالداخل. ولم يُقبل الاعتراض من قبل الأحزاب الشمالية استنادا إلى أن حزب سانو بالداخل تم تسجيله رسميا وشارك فى أعمال مؤتمر المائدة المستديرة. وقضي الأمر باستمرار جلسات لجنة الاثنى عشر بمشاركة ممثلى حزب سانو بالداخل.

نظـرت اللجنــة فى أربعــة مقترحــات مقدمــة مــن حــزب ســانو بالداخــل وجبهــة الجنـوب مـن جهـة وجبهـة الميثـاق الإسـلامى والحـزب الوطنـى الاتحـادى مـن جهـة أخـرى. واسـتبعدت اللجنـة كل المقترحـات المطروحـة أمامهـا باعتبارهـا تتعـارض مـع صلاحيـات اللجنـة ومـع الاتفـاق غـير المعلـن الـذى ينـص عـلى اسـتبعاد المقترحـات المثـيرة للخـلاف العميـق، وقصـد بهـا مطلـب الانفصـال أو التمسـك بشـكل الحكـم المركـزى. وردت جبهـة الجنـوب عـلى هـذا القـرار فى نقطتـين:

أولهما: إن صلاحيـات لجنـة الاثنـى عـشر تحددهـا الفقـرة (د) (2) مـن قـرارات المؤتمـر التـى تتحـدث عـن الحـل الـذى يوفـق بـين مصلحـة السـودان عامـة ومصلحـة الجنـوب خاصـة. ولم تقـل إن الانفصـال لايخـدم تلـك المصلحـة.

ثانيهما: أنهم على أى حال لا يوافقون بأن مشروعهم انفصالى.

كذلـك واجهـت اللجنـة عقبـة أخـرى بعـد أن قـرر حزبـا الشـعب الديمقراطـى والحـزب الشـيوعى السـودانى الانسـحاب مـن اللجنـة لعـدم اسـتجابتها لمطالبتهـما بإدانـة الأحـزاب الجنوبيـة لفشـلها فى وقـف هجـمات أنيانيـا عـلى المـدن الجنوبيـة. وهـذا المطلـب لم يكـن سـببا موضوعيـا للانسـحاب مـن عمـل اللجنـة وتـرك المجـال خاليـا للأحـزاب اليمينيـة مـن الشـمال والجنـوب. وفى واقـع الأمـر فقـد كانـت أنيانيـا حتـى ذلـك الحين تحت سـيطرة حـزب سـانو بالخـارج ولم يكـن لسـانو بالداخـل أو جبهـة الجنـوب سـلطة عليهـا. ودون تقليـل مـن أهميـة المطالبـة بوقـف الهجـمات عـلى مـدن الجنـوب مـن جانـب أنيانيـا، إلا أن هـذا المطلـب لم يكـن مسـوغا للانسـحاب مـن عمـل اللجنـة التـى كلفـت بمناقشـة كل نتائـج المائـدة المسـتديرة والتغلـب عـلى الصعوبـات القائمـة حتـى تجـد مقـررات المؤتمر، الأهـم منـذ الاسـتقلال، طريقهـا إلى التنفيـذ وفتـح آفـاق جديـدة لحـل مشـكلة الحـرب الأهليـة وصـون وحـدة الوطـن. و كان عبدالخالـق مصيبـا فى القـول بـأن مشـكلة الجنـوب هـى مشـكلة سـودانية تعيـق اسـتكمال بنـاء الدولـة الوطنيـة، وتهـدد الاسـتقلال الوطنـى والتطـور الديمقراطـى. أمـا حـزب الشـعب الديمقراطـى فقـد كان موقفـه تعبـيرا عـن نزعـة متطرفـة انعكسـت أيضـا في مواقـف أخـرى.

تبـددت أجـواء التفـاؤل التـى سـادت أثنـاء انعقـاد مؤتمـر المائـدة المسـتديرة بسـبب الفشـل فى الوصـول إلى نتائـج ملموسـة لمشـكلة الحـرب الأهليـة والتطـور الديمقراطـى والتنميـة. وكان الانطبـاع الأعـم لـدى المواطنـين الجنوبيـين الذيـن تابعـوا أعـمال المؤتمـر أن الأحـزاب الشـمالية غـير راغبـة فى الوصـول إلى حلـول مقبولـة لديهـم. والعنـت الـذى أبدتـه هـذه الأحـزاب لم يخـف عليهـم. وفى الجانـب الآخـر يتعـين القـول بـأن الأحـزاب الجنوبيـة نفسـها لم تكـن مهيـأة لتقديـم مقترحـات عميقـة تمثـل نقطـة لقـاء مـع الأحـزاب

الشمالية، ولم تكن تتحدث بلسان واحدة لطرح مطالبها الرئيسية. كما وضح بأنه لم يكن يوجد بينها حزب يبسط سيطرته على مقاتلى أنيانيا الذين تفرقوا ووقفوا مع هذا القائد من القادة السياسيين المتنافسين أو ذاك حسب الولاءات القبلية. وقد كان انعقاد مؤتمر المائدة المستديرة نقطة فارقة بين الزعماء السياسيين والعسكريين فى أنيانيا سابقا حيث تباعدت الرؤى حول الحل الذى يسعى إليه كل فصيل على حدة ما بين الوحدة والحكم الذاتى المحلى والحكم الفيدرالي والدعوة إلى تقرير المصير أو الانفصال.

وبوصول محمد أحمد محجوب إلى رئاسة الوزراء فى أعقاب ائتلاف الجناح الموالى للأمام الهادى مع الحزب الوطنى الاتحادى، حدث تحول سياسي لم يكن متسقاً مع قرارات لجنة الاثنى عشر. وذهب محجوب للقول أمام الجمعية التأسيسية فى مارس 1966 بأن لجنة الاثنى عشر فشلت فى عملها وأصبحت تدور فى حلقة مفرغة. وفيما يبدو بمثابة سباق بين الحكومة ولجنة الاثنى عشر، أعلن رئيس الوزراء «أن الحكومة تسعى لحل مشكلة الجنوب عن طريق إقامة ثلاث حكومات فى المديريات الجنوبية الثلاث لتصريف الشئون المحلية، بينما تتولى الحكومة المركزية الشئون الخارجية والدفاع والاقتصاد والتخطيط والتعليم العالى، على أن تتمتع المديريات الجنوبية بحق انتخاب مجالس تشريعية تشرف على المهام المحددة لها.»[24]

لم يكتف محجوب بمجرد الإعلان عن فقدانه الأمل فى أن يحقق عمل لجنة الاثنى عشر أى تقدم، مما يعنى التسليم بفشل مساعى الحل التفاوضى، بل ذهب إلى تخصيص جزء مقدر من الميزانية لتكثيف العمليات العسكرية ضد مجموعات أنيانيا التى أصابها الضعف والشتات. وكان هنالك انطباع سائد، وربما لم يجاف الحقيقة تماما، بأن حالة الضعف التى أصابت حركة أنيانيا قد سحبت البساط من تحت أقدام السياسيين الجنوبيين، كما أن احتمال القضاء على أنيانيا عسكريا أصبح أكثر قربا من أى وقت مضى. وأعلن محجوب فى مرات عديدة أن حركة التمرد قد تم القضاء عليها. ولذلك أصبحت الأحزاب الشمالية فى حِلّ من تقديم أى تنازلات للجنوب في لجنة الاثنى عشر. وكما يتوقع المرء فان مثل هذه المواقف الداعية لإعمال العنف بديلا للتفاوض تجد هوىً فى نفوس العسكريين الذين يستخفون بقدرة السياسيين على حل المشكلات المستعصية، ويدعون إلى استخدام قوة الحديد والنار لحسم القضايا الشائكة. ومن غير المستبعد أن جنوح المحجوب إلى الموقف المتشدّد في معارضة عمل لجنة الاثنى عشر قُصد من ورائه إفشال الجهد الذى كان يبذله غريمة، الصادق المهدى، لمواصلة عمل لجنة الاثنى عشر، كما أن السياسيين

الجنوبيين يتداولون منذ أمد بعيد تصريحا منسوبا إلى محمد أحمد محجوب عند إعلان الاستقلال، وبعد نكوص الأحزاب الشمالية عن وعدها للنواب الجنوبيين بالنظر فى مطلب الفيدرالية، مفاده أن الجنوبيين «لا يفهمون الا لغة الحديد والنار». وبالنظر لتباين مواقف محجوب ومنافسه الصادق المهدى يبدو أن الأخير كان أكثر موضوعية فى السعى لانجاح تجربة الحل التفاوضى، بينما وقف الأول معارضا لها وسعى حثيثا لوأدها.

ملاحظة ختامية

أظهرت ثورة أكتوبر بأن السواد الأعظم من السودانيين يهفون إلى إقامة وحدة متينة تنبنى على أساس الحقوق المتساوية والتنمية المتوازنة وتحويل عناصر الاختلاف، على حدّتها، إلى مصدر للثراء والمنعة. وكان قيام مؤتمر المائدة المستديرة تجسيدا لهذه المبادىء. وقد أبدت الأحزاب اذعانا للرغبة الشعبية وأقبلت على المؤتمر دون أن تتهيأ لما يتطلبه إحلال السلام وحل مشكلة الجنوب حلا عادلا ودائما ومن غير أن تتزحزح عن مواقعها السياسية التى تسببت فى تفجير مشكلة الجنوب. وقد أدى فشل المؤتمر ولجنة الاثنى عشر إلى تعميق خيبة الأمل لدى المواطنين الجنوبيين. إلا أن المؤتمر قد أثبت لكل الأطراف أن طريق الحوار هو الأكثر جدوى من اللجوء إلى العنف وأن الحلول التى يتم التوصل اليها بالتفاوض أقل تكلفة من حيث الخسائر المادية والبشرية وأكثر ديمومة مهما تغيرت موازين القوى. وتجلت أهمية النتائج التى توصل إليها مؤتمر المائدة المستديرة في أنها صارت فيما بعد مرتكزا أساسيا لاتفاقية السلام في عام 1972 بين حكومة الرئيس جعفر نميرى والحركة السياسية الجنوبية التى تصدى لقيادتها جوزيف لاقو.

هوامش

1. وليم دينق نهيال، «رسالة إلى رئيس الوزراء سر الختم خليفة بتاريخ 20 يناير 1965»، في محمد أحمد عبد الغفار، **مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة جنوب السودان 1956-1966** (الجزائر: 2001)، ص 338.
2. المرجع نفسه، ص 338.
3. «خطاب وزير داخلية يوغندا أمام البرلمان اليوغندى بتاريخ 3 مارس 1965»، المرجع نفسه، ص 338.
4. مقتبس في عبدالقادر إسماعيل، **مشكلة جنوب السودان: دور الأحزاب السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1974)، ص 154.
5. جبهة الجنوب، بيان بتاريخ 10 فبراير 1965. (الخرطوم: مجموعة وثائق جبهة الجنوب (بالإنجليزية)، 1967).
6. لويجى أدوك، بيان باسم جبهة الجنوب بتاريخ 15 فبراير 1965، وبيان بتاريخ 20 فبراير 1965.
6. غوردون مورتات، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 221 (الخرطوم: دار الوثائق القومية).
7. أقري جادين، في عبد الغفار، **مؤتمر المائدة المستديرة**، ص 373 .
8. جادين، المرجع نفسه، ص 373 .
9. جادين، المرجع نفسه، وثيقة رقم 1/ 19/ 221.
10. غردون مورتات، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 223.
11. مورتات، المرجع نفسه، وثيقة رقم 1/ 19/ 223.
12. علي عبد الرحمن الأمين، في عبد الغفار، **مؤتمر المائدة المستديرة**، ص 376.
13. المرجع نفسه، وثيقة رقم 1/ 19/ 225. نزع الشيخ علي عبد الرحمن فيما بعد إلى اتخاذ مواقف سياسية متطرفة امتدت إلى ما بعد عمل لجنة الاثنى عشر ومن بينها دعوته أعضاءه لمقاطعة الانتخابات العامة منفردا. ولم تنجح المقاطعة، وكانت النتيجة وبالا عليه فقد فوت على نفسه فرصة خوض الانتخابات وربما تأمين نصيبه من المقاعد فى برلمان عام 1965 وتراجع نفوذه سريعا ولم يبق أمامه ثمة خيار الا التوحد مع حلفائة القدامى فى الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة اسماعيل الأزهري.
14. خطاب محمد يوسف محمد (جبهة الميثاق الإسلامى)، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 226.

15. حكومة السودان، **التحقيق في أسباب الإضطرابات في المديريات الجنوبية** (الخرطوم. أكتوبر، 1958).

16. إسماعيل الأزهري، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 227.

17. عبدالخالق محجوب، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 225 .

18 .

Mohamed Omer Beshir, *Southern Sudan: From Conflict to Peace* (London: C. .Hurst, 1975), p. 282.

19. عبدالخالق محجوب، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 226.

20. مقترحات الأحزاب السياسية الشمالية، **مؤتمر المائدة المستديرة**، وثيقة رقم 1/ 19/ 229.

21. المرجع نفسه.

22. المرجع نفسه.

23. المرجع نفسه.

24.

Mohamed Omer Beshir, *Southern Sudan*, p. 286.

10

محمد علي جادين

ثورة أكتوبر وتحولات الخريطة الحزبية والسياسية

مقدمة

ثورة 21 أكتوبر 1964 تمثل حدثا تاريخيا عظيما في مجرى حركة التطور الوطني، جنبا لجنب مع الأحداث الكبرى التي شكلت السودان الحديث: الثورة المهدية، معركة كرري 1898، ثورة 1924، حركة مؤتمر الخريجين، ظهور الاحزاب وتحقيق الاستقلال في مطلع عام 1956. وهي أيضا أول تجربة نضالية كبيرة خاضتها الحركة الجماهيرية والأحزاب السياسية بعد الاستقلال وتمكنت من إسقاط النظام العسكري الأول بسلاح العصيان المدني والإضراب السياسي العام وإدخال البلاد في مرحلة جديدة من تطورها. ورغم انتكاسها وفشلها في تحقيق كامل أهدافها، ظلت حيّة في وجدان الحركة الشعبية بمختلف توجهاتها وظلت أصداؤها تتردد في كافة النضالات الجماهيرية في الفترات اللاحقة من أجل الديمقراطية والحياة الكريمة.[1] وتجسدت مكانتها وأهميتها هذه في تجربتها وأدواتها النضالية المتفردة المتمثلة في النضال الشعبي السلمي وسلاح العصيان المدني والإضراب السياسي العام، التي تكررت في انتفاضة مارس/ أبريل 1985م وأدت إلى إسقاط نظام جعفر نميري الديكتاتوري. وتجسدت أيضا فيما طرحته من شعارات وتوجهات سياسية واقتصادية واجتماعية، تمثّل أهمها في الآتي:

- طرحت أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال بشكل أوضح من أي وقت مضى وفي مقدمتها: إيقاف الحرب الأهلية في الجنوب عن طريق الحل السلمي الديمقراطي وتلبية المطالب المشروعة لشعب الجنوب في إطار السودان الموحد، تعزيز الوحدة الوطنية، توطين الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التركيز على التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ودور السودان

الإيجـابي في محيطـه العـربي والأفريقـي والـدولي، وبالتـالي تجـاوز البنيـان الكولونيـالي المـوروث مـن الاحتـلال البريطـاني.[2]

- تأكيـد ارتبـاط الديمقراطيـة والحريـات العامـة بقضايـا التغيـير الاقتصـادي والاجتماعـي. ففـي ظـل الديمقراطيـة تتوفـر الظـروف الضرورية لتمكـين القـوى الاجتماعيـة المختلفـة مـن تنظيـم صفوفهـا والمشـاركة في تقريـر مصـير بلادهـا والدفـاع عـن مصالحهـا. وهـذا مـا حـدث بعـد نجـاح الثـورة، حيـث أصبحـت الديمقراطيـة تشـكل المحـور الأسـاسي لنضـال الجماهـير ونشـاطها السـياسي خـلال الفـترات اللاحقـة حتـى اليـوم.
- انتصـار الثـورة أدى إلى تحريـك معظـم قطاعـات الشـعب السـوداني في المركـز والأقاليـم وبالـذات في المـدن ومناطـق القطـاع الحديـث، وامتـدت تاثيراتهـا إلى دوائـر واسـعة في القطـاع التقليـدي، كـما هـو واضـح في ظهـور الحـركات الإقليميـة والجهويـة وحتـى القبليـة في الشـمال، وفي نهـوض الحركـة النقابيـة وسـط قطاعـات القـوى الحديثـة في الفـترة اللاحقـة.
- ثـورة أكتوبـر تفجـرت بفعـل تأثـير عاملـين أساسـين، الأول تمثّـل في ضغـوط الواقـع السـياسي والاقتصـادي الاجتماعـي، وبالـذات الحـرب الأهليـة في الجنـوب ومصـادرة الديمقراطيـة والأزمـة الاقتصاديـة، وتأثيرهـا المباشرعـلى القـوى الفاعلـة في المجتمـع. وتمثّـل الثـاني في التأثـيرات الإيجابيـة لتصاعـد حركـة التحـرر القومـي والوطنـي العربيـة والأفريقيـة بشـعاراتها حـول التحـرر والاشـتراكية والوحـدة والتضامـن والحيـاد الإيجـابي وغيرهـا.[3]

وقـد أدت تأثـيرات هذيـن العاملـين إلى اتسـاع قاعـدة الوعـي السـياسي وسـط قطاعات واسـعة مـن الشـباب والطـلاب ووسـط سـكان المـدن والناشـطين في النقابـات والأحـزاب خـلال فـترة الحكـم العسـكري. وكان لهذيـن العاملـين دورهمـا الأسـاسي في تفجـر الثـورة وشـعاراتها وأيضـا في تطـورات الفـترة اللاحقـة.

هـذه الشـعارات والتوجهـات، والعوامـل التـي تقـف خلفهـا، إضافـة إلى تجربتهـا وأدواتهـا، هـي التـي ميـزت ثـورة أكتوبـر وجعلتهـا حدثـا تاريخيـا عظيـما في مجـرى حركـة التطـور الوطنـي. وبـرز ذلـك، بشـكل واضـح، في ظهور تخلخـل واسـع في الواقع السـياسي وحـدوث تغيـيرات كبـيرة في التركيبـة الحزبيـة والسياسـية، التـي كانـت قائمـة في البـلاد قبـل انقـلاب 1958. ويرجـع ذلـك إلى تأثـير التطـورات التـي أحدثهـا الحكـم العسـكري في المجـالات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة، إضافـة إلى المتغـيرت الإقليميـة والدولية في تلـك الفـترة.[4] ويمكننـا تأكيـد ذلـك مـن خـلال متابعـة التغيـيرات التـي شـهدتها خريطة

القوى السياسية والاجتماعية بعد سقوط الحكم العسكري ومواقفها من الصراع السياسي الجاري في البلاد في تلك الفترة.

تغييرات الخريطة الحزبية والسياسية

يرى المتابعون أن السياسات والإجراءات التي اتبعها الحكم العسكري، وبالذات الخطة العشرية 61/ 1962 – 70/ 1971، قد أدت إلى صعود صفوة سياسية واقتصادية اجتماعية جديدة تختلف عن صفوة القوى المهيمنة التقليدية، التي نمت وتطورت خلال فترة الحكم البريطاني وتوطدت خلال سيطرتها على الحكم في السنوات الأولى للاستقلال.[5] وهذه الصفوة الجديدة تكونت وتبلورت في تحالف نشط يضم الفئات التجارية والطفيلية الجديدة، التي نمت وتطورت خلال تلك الفترة، والفئات البرجوازية البيرقرطية، العسكرية والمدنية، المسيطرة على السلطة السياسية وجهاز الدولة.[6] وتمكّن هذا التحالف، رغم ضعف قاعدته، من السيطرة على مركز القرار السياسي والاقتصادي وبدأ في إعادة ترتيب القوى المهيمنة تحت قيادته. ونتيجة لذلك اتجهت أحزاب القوى المهيمنة التقليدية إلى مقاومة هذا التوجه عن طريق معارضة النظام العسكري بعد أن أيدته في البداية، وظلت تعمل على إسقاطه من خلال جبهة سياسية واسعة مع القوى الشعبية المعارضة وسط الموظفين والمهنيين والطلاب والعمال والمزارعين، بتنظيماتهم النقابية، والتيارات والأحزاب التقدمية واليسارية وأبرزها الحزب الشيوعي. وهذه التطورات التحتية أدت إلى ظهور ظاهرات مهمة في الخريطة السياسية بعد نجاح الثورة، نتناولها فيما يلي.

تحولات الأحزاب

تمثّلت الظاهرة الأولى في استجابات متفاوتة وسط الأحزاب القائمة لضغوط الواقع السياسي، والتوجهات التي طرحتها الثورة، ولتأثيرات صعود حركة التحرر الوطني العربية والأفريقية. وظهر ذلك في تعديل برامجها السياسية وتوجهاتها الفكرية بما يتماشى مع هذه الضغوط والتوجهات والتأثيرات. فقد تبنى حزب الشعب الديمقراطي، حزب طائفة الختمية، شعارات الاشتراكية والقومية العربية ومكافحة الاستعمار، كامتداد لمواقفه السابقة ولمواقف زعيمه الشيخ على عبدالرحمن، ولارتباطه بمصر وقيادة عبد الناصر، بصورة أوضح وأوسع من الفترة السابقة.

وكذلك فعل الحزب الوطني الاتحادي، ولكن بشكل متردد وسط قيادته الرسمية، وبصورة واضحة وسط ما سمي بالتيار الديمقراطي داخل الحزب، بقيادة صالح محمود إسماعيل ومحمد جبارة العوض وموسى المبارك وغيرهم.[7] وكان هذا التيار يعمل لاستعادة توجه الحزب التقدمي والعلماني، الذي كان مسيطرا في

فترة الخمسينيات، في مواجهة القيادة الرسمية التي وطّدت تحالفها مع القوى المهيمنة بقيادة حزب الأمة.

وامتدت هذه التأثيرات إلى الحزب الشيوعي، حيث أصبح يرفع الشعارات القومية والناصرية، نتيجة لاتساع تأثيرات تلك الشعارات وسط القيادات النقابية وطلائع القوى الحديثة عموما، إضافة إلى ضغوط موقف الشيوعيين المصريين والاتحاد السوفيتي المؤيد لقيادة عبد الناصر والأنظمة الوطنية التقدمية في المنطقة العربية والأفريقية.[8] وظهر ذلك بشكل واضح في اضطراب موقفه من الديمقراطية التعددية في اتجاه التخلي عنها وتبني طروحات «الديمقراطية الثورية والجديدة» السائدة وقتها في الأنظمة الوطنية التقدمية في المنطقة وبلدان المعسكر الاشتراكي.[9]

أما الإخوان المسلمون وحزب الأمة فقد كانت استجابتهم في حدود ضيقة. فمن جانب، اتجه حسن الترابي، الذي أصبح زعيم تنظيم الإخوان المسلمين، إلى التركيز على العمل السياسي باسم جبهة الميثاق الإسلامي، بدلا من اسم الإخوان المسلمين، والتحالف مع أحزاب القوى المهيمنة، وبالذات حزب الأمة، ومع الدول العربية المحافظة بقيادة السعودية. وهذا التوجه كان يمثل تحولا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة. وفي الجانب الآخر اتجه الصادق المهدي، الزعيم الجديد لحزب الأمة، إلى تبنّي توجه إصلاحي داخل الحزب بهدف تطويره وتحديثه في اتجاه استيعاب المتغيرات الجارية في السودان والمنطقة وتوجيهها لمصلحة حماية مصالح القوى التي يستند عليها والمحافظة على موقعها القيادي وسط القوى المهيمنة بشكل عام. وقد قاد هذا التوجّهُ الصادقَ لمصادمة القيادة الطائفة التقليدية وانقسام حزب الأمة ليقوم بعدها، في إطار البرنامج العام للقوى المهيمنة، بتكوين ما سُمّي مؤتمر القوى الجديدة، وهو تحالف مع جبهة الميثاق الإسلامي وحزب سانو جناح وليام دينق.

وتمثّلت الظاهرة الثانية في محاولات عديدة لإنشاء أحزاب جديدة تلبي احتياجات فترة ما بعد الاستقلال، وكانت تمثل امتدادا لتنظيمات فكرية سياسية نشأت وتطورت خلال فترة الحكم العسكري في أوساط الطلاب وبالذات جامعة الخرطوم، مثل المؤتمر الاشتراكي الديمقراطي، والأحرار، والجبهة الاشتراكية، والتيار الديمقراطي، وتنظيم التيار القومي الاشتراكي البعثي والناصري.[10] وبعد الثورة بدأت هذه التكوينات في بناء تنظيماتها خارج القطاع الطلابي. وظهرت أيضا محاولات أخرى لبناء حزب اشتراكي وسط دوائر المثقفين غير المرتبطين بالحزب الشيوعي، وبناء حزب يمثل الوسط بعيدا عن حزبي الشعب

الديمقراطـي والوطنـي الاتحـادي. ومـن بـين هـذه التنظيـمات كان تنظيـم التيـار القومـي الاشـتراكي هـو الوحيـد الـذي استمر بفعاليـة واضحـة في الفـترات اللاحقة.

وكل هـذه المحـاولات كانـت تنطلـق مـن أرضيـة رفـض الأحـزاب القائمـة وضرورة بنـاء أحـزاب جديـدة أكثـر قـدرة عـلى تلبيـة احتياجـات المرحلـة. وبعـد حـلّ الحـزب الشـيوعي اتجهـت قياداتـه إلى إنشـاء حـزب اشـتراكي (جماهـيري) يضـم الشـيوعيين والاشـتراكيين بمدارسـهم المختلفـة، ولكـن المحاولـة لم تنجـح لأسـباب غـير واضحـة.[11] والمهـم هنـا أن هـذه المحـاولات كانـت تعكـس دخـول الحزبيـة السـودانية في عمومهـا في مرحلـة الأزمـة والتراجـع وتـؤشر في الوقـت نفسـه دخـول حركـة اليسـار في طـور جديـد تميـز بتعـدد تنظيماتهـا ومرجعياتهـا وتوجهاتهـا وعـدم قدرتهـا عـلى توحيـد صفوفهـا في الفـترة اللاحقـة.

الحركات الإقليمية في الشمال

وتمثّلـت الظاهـرة الثالثـة في صعـود الحـركات الإقليميـة في الـشرق وكردفـان ودارفـور. وهـذه المناطـق تسـكنها مجموعـات إثنيـة وقبليـة لهـا لغاتهـا وثقافاتهـا المختلفـة عـن لغـة وثقافـة وسـمات سـكان الوسـط والشـمال العربيـة الإسـلامية، وبعضهـا كان ضمـن المناطـق المشـمولة بقانـون المناطـق المقفولـة في عهـد الإدارة الاسـتعمارية. فقـد ظهـرت بدايـات الحركـة الإقليميـة في الـشرق في عـام 1953 للمطالبـة بتطويـر المنطقـة والدفـاع عـن حقـوق سـكانها البجـا. وفي عـام 1958 أعلـن تكويـن مؤتمـر البجـا بشـكل علنـي ليصبـح رقـما هامـا في السياسـة السـودانية. وبعـد الثـورة أعيـد تكوينـه وبـدأ يـمارس نشـاطه كحـزب سـياسي مسـتقل.[12] وظهـرت أيضـا تنظيـمات اتحـاد عـام جبـال النوبـة في جنـوب كردفـان ومنظمـة سـوني وجبهـة نهضـة دارفـور في دارفـور وكذلـك تنظيـمات جهويـة وقبليـة في مناطـق أخـرى للدفـاع عـن حقـوق أهلهـا. وهـذه التنظيـمات بـدأت نشـاطها في أوسـاط المتعلمـين والطـلاب في فـترة الحكـم العسـكري. وكلهـا كانـت تنطلـق مـن رفـض واقـع التخلـف والحرمـان الـذي كانـت تعيشـه مناطقهـا، مقارنـة بالتطـور النسـبي في مناطـق الوسـط والشـمال.[13] وبذلـك لم تعـد مشـكلة الجنـوب هـي المشـكلة الإقليميـة الوحيـدة في البـلاد. وبعـد الثـورة نشـطت هـذه الحـركات وطرحـت قضاياهـا وبرامجهـا. وفي انتخابـات 1965 نجـح مؤتمـر البجـار واتحـاد جبـال النوبـة وجبهـة نهضة دارفـور في الفـوز بعـدد مـن مقاعـد البرلمـان. وكانـت الحكومـة الانتقاليـة قـد حققـت مكاسـب كبـيرة لهـذه الحـركات وسـكان الأريـاف، شـملت تكويـن لجنـة للنظـر في حـلّ الإدارة الأهليـة بشـكل تدريجـي، إضافـة إلى الاهتـمام بتطويـر المناطـق الأكثـر تخلفـا، وذلـك اسـتنادا لشـعارات الثـورة حـول إعـادة هيكلـة الدولـة وتوسـيع المشـاركة وتحقيـق

العدالة في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية بين الأقاليم المختلفة.[14] ويشار أن هذه الحركات تختلف عن الحركة الإقليمية الجنوبية في أنها لا تطالب بالإنفصال وتقرير المصير، وإنما تركز على العدالة وحقها في التنمية والتقدم. وظهورها في تلك الفترة يرجع إلى اتساع قاعدة التعليم وانتشار الوعي في مناطق القطاع التقليدي والأطراف البعيدة، وإلى تمرد طلائع هذه المناطق على قيادات الأحزاب التقليدية التي لم تهتم بتطويرها خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال.

تطورات الحركة الإقليمية الجنوبية

أما الظاهرة الرابعة فقد تمثّلت في دخول مشكلة الجنوب في مرحلة جديدة جعلتها تلعب دورا أساسيا ومتزايدا في السياسة السودانية. فحتى عام 1958 كانت المشكلة تدور حول الدفاع عن خصوصية الجنوب في مواجهة الشمال وحول العلاقة بالمركز من خلال نظام حكم فيدرالي. وبعد الانقلاب «اتجه الحكم العسكري إلى التركيز على العمل العسكري لفرض الأمن والاستقرار، انطلاقا من أن المشكلة هي مشكلة أمنية بشكل رئيسي، وشرع في التعامل مع الجنوبيين بوحشية عقّدت المشكلة وأجبرت عددا كبيرا للجوء للأقطار المجاورة. وهناك وجدوا الحماية والمساعدة من جهات عديدة.»[15] وفي الوقت نفسه واصل الحكم العسكري سياسة الأسلمة والتعريب ومحاصرة الإرساليات المسيحية بدعوى تورطها في النشاط المعادي للحكومة ومساعدة المتمردين، بينما تجاهل الاهتمام بالتنمية والخدمات وتطوير المنطقة ومعالجة مطالب السياسيين الجنوبيين بالفيدرالية. وأدى ذلك إلى تزايد الاهتمام الأفريقي والدولي بما يدور في المنطقة. وفي دول اللجوء المجاورة قام المتعلمون والسياسيون بإنشاء تنظيمات سياسية، أبرزها حزب سانو بقيادة وليم دينق، بهدف تنظيم نشاطهم من أجل قضية الجنوب وحقه في «الاستقلال وتقرير المصير». وفي بداية الستينيات قاموا بتنظيم حركة عصابات مسلحة باسم «الأنيانيا». ومع اتساع وتصاعد العمل المسلح بدأت مشكلة الجنوب تجد اهتماما متزايدا في أوساط الدول الأفريقية وبعض الدول والمنظمات الغربية والدوائر الكنسية. وفي الوقت نفسه قام بعض المثقفين الجنوبيين المقيمين في داخل السودان بتكوين تنظيمات سرية. وبعد الثورة ظلوا يعملون تحت تنظيم جديد باسم جبهة الجنوب وكانت تدعو إلى منح الجنوب حق تقرير المصير. ومع تطور الأحداث ظلت أخبار الحرب الأهلية وكوارثها تتوارد إلى الشمال رغم الرقابة الحكومية الصارمة. وبذلك تحولت مشكلة الجنوب إلى عامل رئيسي في تفجّر ثورة أكتوبر، عندما واجهت السلطات ندوات طلاب جامعة الخرطوم حول المشكلة بإطلاق الرصاص، الأمر الذي أدى إلى قتل الشهيد القرشي وجرح كثيرين.

وبعد ذلك تطورت الأحداث لتؤدي إلى انفجار الثورة وإسقاط الحكم العسكري.[16] وهكذا تحولت مشكلة الجنوب في عام 1964 إلى حرب أهلية تهدد وحدة البلاد وتعرضها للتدخلات الأجنبية واستنزاف مواردها المحدودة. وكانت تحتاج إلى حلّ عاجل وسريع.

ثورة أكتوبر والقوى الجديدة

هذه الظاهرات الأربع كان لها تأثيرها الكبير في تفجّر ثورة أكتوبر وفي مسارها وتطورها حتي تكوين الحكومة الانتقالية في نهاية أكتوبر 1964 وبعدها، بل في مسار فترة التجربة الديقراطية الثانية والفترة اللاحقة. فقد تفجّرت الثورة من داخل القطاع الطلابي، لحيويته وتوقده طوال فترة الحكم العسكري ولما كان يتمتع به من تنوع سياسي وحريات واسعة وطاقات نضالية شجاعة وعظيمة. وبدأت شرارتها بتدخل قوات الشرطة لمنع ندوات طلاب جامعة الخرطوم حول مشكلة الجنوب، التي كانت تمثل أكبر مظاهر فشل الحكم العسكري.[17] وأدى ذلك إلى مقتل الطالب أحمد القرشي وجرح عديدين.

وفي اليوم التالي تفجّرت مظاهرات واسعة وعنيفة في تشييع جنازة الشهيد قادها الطلاب والأساتذة، وشاركت فيها مجموعات كبيرة من المواطنين، قدر حجمها بأكثر من ثلاثين ألف مواطن. وتطورت المظاهرات بدخول مجموعات من المهنيين والموظفين وسكان المدن الثلاث، وامتدت إلى المدن الأخرى في الأقاليم. ورغم أن السلطات واجهتها بكل الأساليب الممكنة، إلا أنها لم تنجح. وهنا دخل عنصر التنظيم وقامت نقابات المهنيين (الأساتذة والمحامون والأطباء والمهندسون والقضاة الخ ....) بإعلان الإضراب السياسي العام في تجمع أمام مبنى القضائية في 24 أكتوبر. وشهدت الفترة 24- 26 أكتوبر اتساع الإضراب السياسي ليشمل كافة المصالح الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص في العاصمة والأقاليم.[18] واكتسب ثقله ووزنه بدخول نقابات العمال واتحاد مزارعي الجزيرة.[19] ونتيجة لذلك امتدت تأثيراته إلى أجهزة الشرطة، حيث رفضت بعض قطاعاتها أوامر وزارة الداخلية بقمع المظاهرات. وفي الوقت نفسه بدأ الضباط الأحرار في ممارسة ضغوط قوية بهدف إجبار السلطة على الرضوخ لمطالب الشعب.[20] ومع بداية الإضراب السياسي تكونت جبهة الهيئات من نقابات المهنيين والموظفين وبدأت في قيادة الأحداث ومتابعتها.

وعند قيام السلطة بحلّ المجلس العسكري في 26 أكتوبر ملأت الجماهير الشوارع وأخذت تنشد وترقص حتى الصباح في إشارة إلى انتصارها بسقوط النظام الحاكم،[21] وأرسلت بعض الأقاليم حشودا كبيرة لدعم الخرطوم وحماية الثورة. وهنا

بدأت أحزاب الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي والأخوان المسلمين تتجمع حول قيادة طائفة الأنصار في أم درمان، وشكّلت جبهة موازية لجبهة الهيئات استعدادا للتفاوض حول انتقال السلطة.[22] وفي نفس الوقت بدأت بعض أطراف السلطة العسكرية المنهارة التفاوض مع هذه الجبهة.[23] ولظروف وضغوط عديدة انضمت جبهة الهيئات لجبهة الأحزاب في إطار ما سُمّى الجبهة القومية الموحدة التي قادت المفاوضات مع أركان النظام العسكري لنقل السلطة للمدنيين، حيث تم الاتفاق على مساومة تنص على قيام حكومة انتقالية تتولى الحكم وفقا لأحكام الدستور المؤقت لسنة 1956، وعلى أن يكون الفريق إبراهيم عبود، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، رئيسا للدولة يباشر السلطات المنصوص عليها في ذلك الدستور بالتشاور مع مجلس الوزراء، إضافة إلى تصريف شئون القوات المسلحة.[24]

وفي الوقت نفسه أجمعت الجبهة القومية الموحدة، بموافقة الرئيس الفريق عبود، على تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة سر الختم الخليفة وسبعة وزراء من جبهة الهيئات، بما في ذلك ممثل لنقابات العمال وآخر لاتحاد المزارعين، وثلاثة وزراء من الجنوب وخمسة يمثلون الأحزاب الخمسة المذكورة أعلاه. وإضافة إلى ذلك وضعت الجبهة، على عجل، ميثاقا سياسيا ينص على تصفية الحكم العسكري، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، واستقلال القضاء والجامعة، وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين، وانتهاج سياسة خارجية معادية للاستعمار والأحلاف العسكرية،[25] وتكوين محكمة استئناف ولجنة لإعادة النظر في القوانين السارية، وكذلك تم الاتفاق على قيام الحكومة الانتقالية بمهام التشريع بالتعاون مع رأس الدولة وإجراء انتخابات عامة لانتخاب جمعية تأسيسية في وقت لا يتجاوز شهر مارس 1965.[26] وضُمِّن الميثاق في الدستور المؤقت لسنة 1956 ليصبح الدستور المؤقت المعدل لسنة 1964 الذي ظل يحكم البلاد حتى انقلاب 25 مايو 1969.

وهكذا نجحت الثورة في إسقاط النظام العسكري وانتقال البلاد إلى مرحلة سياسية جديدة، تميزت بعودة الديمقراطية وصعود قوى سياسية اجتماعية جديدة عديدة إلى مقدمة المسرح السياسي وفي الحكومة الانتقالية. وأبرز هذه القوى تمثّل في جبهة الهيئات. وهي كما يقول ودوارد كانت تمثل ما يشبه العودة لمؤتمر الخريجين القديم، خاصة في موقفها الرافض للأحزاب الطائفية التقليدية،[27] وفي استنادها في تركيبها على فئات الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة من المهنيين والموظفين والتجار، إضافة إلى العمال وقطاعات كبيرة من سكان المدن. وكانت تضم تيارات فكرية وسياسية متعددة، وطنية وديمقراطية وتقدمية واشتراكية، ونقابات وأحزاب حديثة نشطة

وفاعلة رغم صغر حجمها. وبحكم دورها في النضال ضد الحكم العسكري وفي قيادة الإضراب السياسي العام تمكنت من انتزاع تمثيل كبير في الحكومة الانتقالية.

وفي الوقت نفسه برزت قوى الحركة السياسية الجنوبية، ممثلة في جبهة الجنوب بقيادة مولانا أبيل ألير وحزب سانو بقيادة وليم دينق، إضافة إلى الحركة المسلحة. وهي تختلف في توجهاتها وقياداتها عن تلك التي كانت تسيطر على المسرح السياسي الجنوبي في عام 1958. وبحكم ثقل مشكلة الجنوب ودروها في تفجّر الثورة جرى تمثيل الحركة السياسية الجنوبية في وزارات أكثر أهمية من الوزارات التي تولاها جنوبيون في الفترات السابقة. وأكثر من ذلك تمسّكت جبهة الجنوب بأن يكون لها وحدها حق اختيار الوزراء الجنوبيين في الحكومة الانتقالية وفي مجلس السيادة. وكان لها ما أرادت، وبذلك نال الجنوب، لأول مرة، حق اختيار وزرائه في الحكومة المركزية،[28] وهو تطور له أهميته ودوره في تركيبة الخريطة الحزبية والسياسية السودانية وتطوراتها اللاحقة.

وكانت هناك أيضا قوى الحركات الإقليمية في الشمال، وبالذات في الشرق ودارفور وجبال النوبة، التي طرحت مشكلة التنمية والتفاوتات في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي بين الأقاليم المختلفة وسيطرة المركز وهيمنته السياسية والاقتصادية. ورغم أنها لم تمثّل في الحكومة الانتقالية إلا أنها كانت مؤثرة وفاعلة في المسرح السياسي وفي توازن القوى السائد في تلك الفترة، وانعكس ذلك في حصولها على مقاعد مقدرة في انتخابات 1965 وفي تأثيرها في مسار الحراك السياسي في هذه المناطق. وهناك أيضا قوى الضباط الأحرار في القوات المسلحة والشرطة، التي لعبت دورا كبيرا في الضغط على السلطة العسكرية الحاكمة للرضوخ لمطالب الشعب، وبالتالي دعم قوى الثورة وتمكينها من إسقاط النظام الحاكم. وهو تطور مهم يرتبط بدور هذه القوى في مقاومة الحكم العسكري في السنوات السابقة وفي تطور دورها السياسي في الفترات اللاحقة.[29]

وهكذا أدى انتصار الثورة إلى خلق توازن قوى جديد، كان يصبّ في مصلحة هذه القوى الجديدة في مجموعها بشكل عام وجبهة الهيئات بشكل خاص. ولذلك قبلت أحزاب القوى المهيمنة مؤقتا بتمثيلها الرمزي في الحكومة الانتقالية، بحكم دورها الضعيف في مقاومة الحكم العسكري وفي الثورة، التي تفجرت من خلف ظهرها ورغم شللها. ووقتها كان يبدو أن نفوذها في السيطرة على الوضع السياسي العام في البلاد قد أصبح مهددا بالخطر لمصلحة القوى الجديدة الصاعدة. ومن هنا كان تجمّعها حول قيادة حزب الأمة في أم درمان المشار إليه أعلاه لضمان مشاركتها

في الحكومة الانتقالية ومن ثم العمل لتغيير مجرى التطورات المتسارعة في فرصة لاحقة بعد تجميع قواها وتنظيم تحالفاتها.

ثورة لم تكتمل

كان تكوين الحكومة الانتقالية يعكس توازن القوى الذي فرضته الثورة، ولذلك كان طابعها العام تسيطر عليه التوجهات الوطنية والديمقراطية المعادية للاستعمار والتخلف، بحكم ارتباطها بالقوى الحديثة الصاعدة والداعية للتغيير السياسي والاقتصادي الاجتماعي. ونتيجة لذلك، وتحت ضغط المظاهرات والمواكب الشعبية في العاصمة ومدن الأقاليم، قامت الحكومة بإجراء تغييرات كبيرة في السياسة الداخلية والخارجية.

ففي المجال السياسي شملت قراراتها إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وبالذات قوانين الصحافة والنقابات، وقادت حملة تطهير واسعة في القوات النظامية والخدمة المدنية، شملت الذين تعاونوا مع الحكم العسكري، وقامت بتكوين لجنة للنظر في تصفية الإدارة الأهلية تدريجيا وتحويل سلطاتها للحكم المحلي، وتكوين لجان للنظر في قضايا الفساد والثراء الحرام وتكوين لجنة للتحقيق في ملابسات إنقلاب 1958 إلخ ... . وفي المجال الاقتصادي شملت القرارات تكوين لجنة لتقديم مقترحات حول الإصلاح الزراعي، ووضعت ترتيبات لتمكين الشركات الوطنية من دخول مجال التجارة الخارجية، الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية، إضافة إلى تنشيط التجارة مع بلدان المعسكر الاشتراكي والبلدان الآسيوية. وفي الوقت نفسه اتبعت الحكومة سياسة خارجية نشطة تلتزم بعدم الانحياز ودعم حركات التحرر في أفريقيا والعالم العربي،[30] وخاصة في الكونغو وجنوب أفريقيا والجنوب العربي. وحول قانون الانتخابات برزت أصوات تنادي بتخصيص ٪50 من مقاعد البرلمان للعمال والمزارعين، على غرار تجربة عبد الناصر في مصر، ولكنها لم تجد الموافقة.

وبجانب ذلك كان انتصار الثورة فرصة ثمينة لحلّ مشكلة الجنوب. فقد كانت هذه المشكلة نفسها أهم أسباب تفجّر الثورة وأبرز المشاكل التي تواجه البلاد في تلك الفترة. ولذلك وجدت منذ البداية اهتماما كبيرا، تمثّل في مشاركة القوى السياسية الجنوبية في الحكومة في وزارات مهمة وفي سعي الحكومة الانتقالية لحلّ المشكلة بطريقة سلمية من خلال الاعتراف بالفوارق العرقية والثقافية بين الشمال والجنوب، وتلبية التطلعات المشروعة للجنوب في إطار وحدة السودان. ومن هنا جاءت دعوتها لعقد مؤتمر مائدة مستديرة يجمع الأحزاب والقوى السياسة الشمالية والجنوبية ومراقبين من دول الجوار والدول العربية والأفريقية.[31] وشكّل ذلك

تطـورا هامـا مثّـل أول اعـتراف حكومـي بمشـكلة الجنـوب وباعتبارهـا مشـكلة سياسـية لهـا أسـبابها ودوافعهـا المحـددة.

وفي مـارس 1965 انعقـد المؤتمـر، وكان أول مؤتمـر يجمـع الطرفين لمناقشـة هذه المسـألة. ولكـن المؤتمـر لم ينجـح بسـبب مقاطعـة الفصائـل المسـلحة وبعـض الحـركات السياسـية في الخـارج، وخلافـات القـوى الجنوبيـة، وبالـذات جبهـة الجنـوب وحـزب سـانو، وتفرقهـا بـين مطالـب تقريـر المصـير والكونفيدراليـة والانفصـال والفيدراليـة، ورفـض الأحـزاب الشـمالية لـكل هـذه المطالـب وللتعامـل مـع الجنـوب كمنطقـة إدارية موحـدة بدعـوى المحافظـة عـلى وحـدة البـلاد. ورغـم أن هـذه الأحـزاب وافقـت عـلى حكـم محلي موسـع وعـلى الاهتـمام بتنميـة الجنـوب، إلا أنهـا رفضـت أي نظـام حكـم ذاتي إقليمـي يشـمل الجنـوب كوحـدة ادارية،وظلـت بعـض أطرافهـا تتمسـك بمسـألة الدسـتور الإسـلامي. وبعـد أن اقـترب المؤتمـر مـن الفشـل تـم الاتفـاق عـلى تكويـن لجنـة مشـتركة لتقـوم بدراسـة العلاقـة الدسـتورية بـين الشـمال والجنـوب وتقديـم توصيـات محـدّدة لمناقشـتها في فرصـة قادمـة. ويـرى ودوارد أن انتهـاء المؤتمـر بهـذه الطريقـة كان يمثـل كارثـة حقيقيـة[32] وكان ايضـا يمثـل ضربـة مؤلمـة للجهـود التـي بذلتهـا الحكومـة الانتقاليـة طـوال شـهور عديـدة لدمـج الجنـوب في السياسـة الوطنيـة العامـة. وكانـت أحـداث الأحـد الدامـي في 6 ديسـمبر 1964 قـد أكـدت إمكانيـة وصـول الحـرب إلى الخرطـوم. ومـع ذلـك، فقـد أكـد مجـرد انعقـاد المؤتمـر امكانيـة حـلّ المشـكلة عـن طريـق الحـوار السـلمي الديمقراطـي إذا توفـرت ظـروف ملائمـة.

وهكـذا نـرى أن الحكومـة الانتقاليـة ظلـت تنتهـج توجهـا سياسـيا عامـا يعمـل لإجراء تغيـيرات كبـيرة في السياسـات الداخليـة والخارجيـة بحكـم سـيطرة جبهـة الهيئـات عـلى غالبيـة مقاعدهـا. وهـذه التغيـيرات كانـت تسـتهدف توسـيع الحريـات العامـة وتصفيـة الأسـاس الاقتصـادي والاجتماعـي لسـيطرة القـوى المهيمنـة التقليديـة، مثـل القـرارات الخاصـة بتطهـير الخدمـة العامـة وتصفيـة الإدارة الأهليـة ومـشروع الإصـلاح الزراعـي وغيرهـا.

وكان مـن الطبيعـي أن يثـير ذلـك قلق وانزعـاج القـوى التقليديـة في عمومهـا، وبالذات حـزبي الأمـة والوطنـي الاتحـادي، لأنهـا تهـدّد مصالحهـا ونفوذهـا السـياسي والاقتصـادي. وازداد خوفهـا بنـزول الجماهـير في الخرطـوم والمـدن الأخـرى في ليلـة المتاريـس[33] لحمايـة ثورتهـا مـن احتـمال انقـلاب عسـكري في نوفمـبر 1964. ولمـا كان تمثيلهـا الرمـزي في التشـكيلة الحكوميـة لا يمكنهـا مـن إيقـاف مثـل هـذه السياسـات، فقـد كان عليهـا أن تعمـل لتغييرهـا. وبعـد أن تمكنـت مـن إعـادة تنظيـم صفوفهـا وتحالفاتهـا السياسـية

والاجتماعية، بدأت في مطلع عام 1965 في ممارسة ضغوط واسعة لإجبار الحكومة على الاستقالة وتكوين حكومة انتقالية جديدة تقوم بإجراء انتخابات عامة في أسرع وقت ممكن، حسب نصوص الميثاق السياسي. وفي هذا الاتجاه قامت طائفة الأنصار بحشد الآلاف من أنصارها في غرب البلاد ووسطها لتطوف شوارع الخرطوم مطالبة بإنقاذ البلاد من «سيطرة جبهة الهيئات والشيوعيين» وتكوين حكومة جديدة تعبِّر عن «المصلحة الوطنية العليا». [34]

وهنا بدأت الجبهة تفقد وحدتها وتماسكها. وفي منتصف فبراير 1965 تقدّم رئيس الوزراء باستقالة حكومته. وبذلك فُتح الطريق لتكوين حكومة انتقالية جديدة تحت سيطرة الأحزاب الكبيرة . وهكذا انتهت حكومة ثورة أكتوبر وتوقف مشروعها لإجراء تغييرات واسعة في سياسات الدولة، بعد أربعة شهور فقط من تكوينها. ويبدو أن القوى السياسية والاجتماعية، التي كانت تقف خلفها، لم تكن قادرة على مواجهة التحديات الكبيرة التي واجهتها وتحمّل مسؤلية تنفيذ مثل هذا المشروع وإجراء تغييرات ملموسة في واقع السياسة السودانية.

صعوبات التغيير السياسي والاقتصادي

كان الأمل أن تؤدي ثورة أكتوبر إلى تأسيس بداية جديدة تضع البلاد في طريق بناء نظام ديمقراطي راسخ وقادر على استكمال إنجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال. ولكن ذلك لم يحدث، بحكم ضخامة التحديات والصعوبات التي واجهتها القوى الحديثة الصاعدة وعدم قدرة هذه القوى على تحمل مسؤولية تحقيق مثل هذه المهام. ويرجع ذلك، بالطبع، إلى أسباب وعوامل موضوعية وذاتية عديدة.

وفي مقدمة هذه العوامل كانت الخلافات والصراعات التي تفجّرت بعد شهور قليلة من سقوط الحكم العسكري على عدّة مستويات: بين الأحزاب والنقابات، وبين أحزاب القوى التقليدية وأحزاب القوى الجديدة الصاعدة، وبين الأحزاب الشمالية في عمومها والقوى السياسية الجنوبية. واتسعت هذه الخلافات والصراعات مع استمرار الحرب الأهلية في الجنوب وفشل مؤتمر المائدة المستديرة لحلّ مشكلة الجنوب. وبداية يمكن إرجاع هذه الخلافات والصراعات بشكل عام إلى ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في الآتي:

1 . تكوين الجبهة القومية الموحدة للمعارضة في ربع الساعة الأخيرة للحكم العسكري. فقد تكونت جبهة الهيئات خلال فترة الإضراب السياسي، بينما

تكونت جبهة الأحزاب في نفس تلك الفترة كرد فعل لجبهة الهيئات. ومن الجبهتين تكونت الجبهة القومية الموحدة بهدف التفاوض مع أركان النظام العسكري لنقل السلطة للمدنيين. ولذلك افتقدت هذه القوى، في عمومها، تجربة العمل المشترك وتقاليدها. وبعد سقوط «العدو المشترك» رجعت بسرعة إلى العمل الانفرادي والمناورات والتحالفات المصلحية قصيرة المدى.

2. برنامج الحد الأدنى المشترك جرى إعداده على عجل وبعد نجاح الثورة، وكان محصورا في تصفية الحكم العسكري واستعادة الديمقراطية، ولم يتطرق إلى القضايا الأخرى المطروحة بإلحاح في تلك الفترة، وخاصة قضايا توطين الديمقراطية ومشكلة الجنوب والإصلاح الاقتصادي وصياغة الدستور القومي وغيرها.

3. الفترة الانتقالية المتفق عليها كانت قصيرة، بحكم محدودية مهامها، واستعجال القوى المهيمنة لإجراء انتخابات عامة في وقت لا يتجاوز شهر مارس 1965.

ومن هذه العوامل الثلاثة بالتحديد جاءت الخلافات والمناورات والصراعات وسط القوى الفاعلة، دون أي تقدير لضخامة المهام التي تتطلب وحدة وتوافق كافة القوى السياسية والاجتماعية، وفي مقدمتها المحافظة على وحدة الوطن وبناء الدولة المدنية الديمقراطية.

وفي هذا الإطار لم تساعد التطورات المتسارعة في معالجة هذه الوضعية. ففيما يتعلق بجبهة الهيئات نشير إلى أن غياب الجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة، نتيجة لشلل جبهة الأحزاب المعارضة وتشتتها منذ عام 1962، قد أدى إلى أن تتصدى عناصر من الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة لقيادة الإضراب السياسي العام من خلال جبهة الهيئات. وهذه العناصر كانت بحكم تكوينها تفتقد التمرس في العمل السياسي وخبراته السياسية والتنظيمية. وكانت، كما سبقت الإشارة، تمثّل تيارات فكرية وسياسية متعددة لها خلافاتها وصراعاتها. ورغم رفضها للأحزاب التقليدية، لم تكن بعيدة كلية عن تأثيرات الطائفية السياسية. وبحكم نشأتها وتوجهاتها العامة كانت ترتبط بتقاليد السياسة السودانية في ممارسة أساليب العنف والمواجهة والبحث عن الحلول السلمية من خلال المساومات والحلول الوسط في نفس الوقت.[35] ولذلك لم يكن مستغربا انضمامها لتجمع الأحزاب في الجبهة القومية الموحدة للتفاوض حول نقل السلطة للمدنيين، كما لم يكن مستغربا خضوعها لضغوط أحزاب القوى التقليدية والتي أدت إلى استقالة الحكومة الانتقالية، وذلك رغم شعاراتها التقدمية واليسارية.

ويضاف إلى ذلك أن هذا التركيب جعل الحكومة الانتقالية وجبهة الهيئات تفتقد العمود الفقري القادر على المحافظة على وحدتها وتماسكها في مواجهة مناورات وضغوط القوى المهيمنة في الدولة والمجتمع. وهذا الدور لم يستطع أن يقوم به الحزب الشيوعي بحكم محدودية نفوذه، وما كان يمكن أن يقوم به حزب الشعب الديمقراطي أو التيار الديمقراطي في الوطني الاتحادي مثلا لنفس الأسباب. وما كان للتيارات الفكرية والسياسية الجديدة، مثل التيار القومي الاشتراكي والاشتراكي الديمقراطي، مجرد التفكير في القيام به.

وهذا الفراغ السياسي الكبير هو الذي أدى إلى ترجيح ميزان القوى في وقت قصير لمصلحة القوى التقليدية على حساب القوى الحديثة. والعامل الأكثر تأثيرا تمثّل في وقوف قيادة الوطني الاتحادي إلى جانب حزب الأمة والأخوان المسلمين والقيادات العليا في جهاز الدولة، الأكثر تمسّكا ودفاعا عن مصالح القوى المهيمنة، وذلك رغم موقف هذا الحزب التقدمي والعلماني الواضح وصراعاته الممتدة مع هذه القوى خلال فترة الخمسينيات.

وأهم من كل ذلك أن القوى الجديدة الصاعدة، المسيطرة على الحكومة الانتقالية، لم يكن لها برنامج سياسي محدد وواضح يمكنها من كسب الجماهير — إذ أنها كانت تعتمد على الشعارات العامة أكثر من البرنامج العملي. فالحزب الشيوعي، مثلا، كان له ثلاثة وزراء، ولكن لم تكن له برامج محدّدة تميّزه عن برامج الأحزاب الأخرى في مجالات الوزارات التي تولى مسؤوليتها. كانت شعاراته السياسية أكبر من برامجه العملية.[36]

والأكثر أهمية أن قوى جبهة الهيئات ، والقوى الجديدة الصاعدة في عمومها، كانت تفتقد وحدة النظرة لطبيعة الوضعية السياسية الجديدة التي فرضها انتصار الثورة. فحركة التيار القومي الاشتراكي، النامية وقتها، وبالذات التيار البعثي، مثلا، كانت ترى، مع قوى أخرى عديدة، أن المرحلة الجديدة هي «مرحلة أحزاب الوسط بالتحالف مع القوى اليسارية» بحكم طبيعة أهدافها الوطنية والديمقراطية والقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحقيق تلك الأهداف.[37] وهذه النظرة كانت لها تبعاتها العملية والتكتيكية. ومن جهة أخرى كان الحزب الشيوعي، القوة الكبرى وسط تيارات اليسار، يرى إمكانية تنمية سلطة ديمقراطية في البلاد، استنادا إلى قوة النفوذ الوطني المناهض للاستعمار، والعناصر الديمقراطية، وحزب طليعي ثوري يوحد طلائع الثورة على طريق النضال من أجل «ديمقراطية ثورية» تؤمّن السلطة في أيدي الجماهير التي تحملت أعباء النضال وصاحبة المصلحة في استكمال البعث

الوطني الديمقراطي.[38] وهذه النظر كانت تركز على إمكانية تجاوز «مرحلة الوسط» وتقدم القوى الاشتراكية (=الحزب الشيوعي) لاستكمال إنجاز مهام «مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» بحكم تطورات الثورة العالمية وحركة التحرر العربية والأفريقية. ولكنها كانت تتجاهل توازن القوى في أرض الواقع الوطني.

ونتيجة لهذا الاختلاف تباعدت المواقف والتكتيكات تجاه العديد من القضايا وسط قوى جبهة الهيئات بشكل عام. وهنا يقول محمد أبو القاسم حاج حمد: «كنا ثلاثتنا، شخصي وبدر الدين مدثر وصالح محمود إسماعيل، في ندوة معهد المعلمين [التي شارك فيها عبد الخالق محجوب مع هؤلاء الثلاثة] نؤكد على وجود أزمة حقيقية في تركيبة حزبي الوسط، الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي، وعلى إمكانية تجاوزها إذا ما ساعدنا الحزب الشيوعي... وفي المقابل كان الحزب الشيوعي يصرُّ على أن الثورة كلها في أزمة بسبب أحزاب الوسط، وأنه لا بد من البديل الاشتراكي ... وكنا ثلاثتنا نصرُّ على ضرورة التفاعل الإيجابي بين قوى الوسط وقوى اليسار، وندعو إلى عدم تفجير أي صراعات بين هذه القوى».[39]

ومع هذه الخلافات كان السير الواقعي للحراك السياسي المحتدم يسير في مجرى الاستقطاب بين قوى اليسار وقوى الوسط، وتحكمت فيه ردود الفعل وردود الفعل المضاد. وفي هذا المناخ كانت قطاعات واسعة من أنصار القوى الجديدة وأحزاب الوسط، كما يقول روبرت كولنز، تشعر بالارتباك وفقدان الاتجاه، بسبب «الرطانة الراديكالية» المسيطرة وسط قيادات جبهة الهيئات والحزب الشيوعي، والتي كانت تركز على أهداف حزبية ضيقة أكثر من الأهداف الوطنية والديمقراطية والتقدمية.[40] وأدى ذلك عمليا إلى إضعاف قوى التغيير وترجيح ميزان القوى لمصلحة قوى اليمين بشكل عام بقيادة حزب الأمة.

ولا يعني ذلك تجاهل دور القوى المهيمنة التقليدية في انتكاسة ثورة أكتوبر، فهو دور معروف وجرى التركيز عليه في كتابات عديدة. ولكننا نرى ضرورة تحديد الظروف والمواقف التي أدت إلى أخطاء كبيرة ارتكبتها جبهة الهيئات والقوى التي كانت تمثلها. فقد ظلت القوى التقليدية تعي خطورة السياسات التي كانت تنتهجها الحكومة الانتقالية، وظلت تعمل على مواجهتها بكل الطرق. وفي هذا الاتجاه كانت تتمسك بالديمقراطية الليبرالية وميثاق ثورة

أكتوبر وشعاراتها، بهدف تجميدها في حدود تطلعاتها ومصالحها. واعتمدت في ذلك على قدرتها لتعديل ميزان القوى، الذي فرضته ظروف الثورة، في وقت قصير، استنادا إلى أنه توازن مؤقت محكوم بظروف محددة، وإلى نفوذها الطائفي والقبلي، الذي كانت لا تزال تحتفظ به، وعلى علاقاتها وسط الفئات الرأسمالية النامية والقيادات العليا في جهاز الدولة، وإلى تعزيز تحالفها مع قيادة الحزب الوطني الاتحادي وحركة الأخوان المسلمين خلال فترة الحكم العسكري، إضافة إلى علاقاتها مع القوى المؤثرة في المحيط الإقليمي والدولي.

ومنذ البداية كانت القوى التقليدية تركز على إجراء الانتخابات لأنها وسيلتها الوحيدة للعودة إلى كراسي الحكم. ولذلك رفضت اقتراحا بتأجيلها حتى تسوية مشكلة الجنوب، حتى لا تتحول إلى إنتخابات في الشمال فقط. ومع أنها وافقت على تعديل قانون الانتخابات، ليتضمن حق المراة في الانتخابات، وتخفيض سن الناخب، وتخصيص خمس عشرة دائرة للخريجين الذين أكملوا تعليمهم الثانوي، وإلغاء مجلس الشيوخ، إلا أنها رفضت توزيع الدوائر الجغرافية على أساس التمييز بين المدن والأرياف، كما كان الحال في قانون 1953 [41] ورفضت تخصيص نسبة عالية من المقاعد للقوى الحديثة.[42] ولذلك سيطرت الأحزاب التقليدية الكبيرة على الجمعية التأسيسية في انتخابات 1965، بجانب تمثيل مقدر لمؤتمر البجا واتحاد جبال النوبة وجبهة نهضة درافور والأخوان المسلمين والحزب الشيوعي وعدد من المستقلين.

ورغم صعود هذه الأحزاب للسلطة، فقد كان من الواضح أن وجود أقليات سياسية في البرلمان يمثل عنصر إنذار للسياسة التقليدية القديمة، ويؤكد أن ثورة أكتوبر يجب أن تكون نقطة بداية سياسية جديدة، وليس مجرد عودة للأساليب القديمة.[43] ومع ذلك عادت الأحزاب الكبيرة إلى أوضاع ما قبل 1958 ولم تستفد شيئا من تجاربها، عادت إلى صراعاتها مع بعضها من أجل السلطة، وصراعها في مجموعها ضد الحركة الشعبية والقوى الجديدة الصاعدة في المركز والأقاليم، وعادت إلى انقساماتها وصراعاتها الداخلية وتحالفاتها المتقلبة، دون أي اهتمام بقضايا المحافظة على وحدة الوطن وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، كما هو واضح في مسيرة التجربة الديمقراطية الثانية (1965– 1969) حيث أدى تدهور الأوضاع في الجنوب وفي الوضع الاقتصادي والسياسي العام إلى إنقلاب مايو 1969.

وهكذا فقد السودان فرصة نادرة لتوحيد طاقاته من أجل استكمال إنجاز أهداف مرحلة ما بعد الاستقلال، بل دخل في نفق «هيمنة الأزمة» على مجرى تطوره في الفترات اللاحقة، حسب تعبير د. عطا البطحاني، حيث ظلت «القوى

المهيمنـة» المدنيـة والعسـكرية تتبـادل كـراسي الحكـم حتـى أوصلتنـا إلى «مرحلـة الأزمـة الوطنيـة الشـاملة» التـي يعيشـها السـودان الآن.[44]

خاتمة

هـذه المتابعـة المختـصرة لتطـورات ثـورة أكتوبـر والقـوى الجديـدة التـي قادتهـا، والصعوبـات والتحديـات التـي واجهتهـا، تشـير إلى أنهـا كانـت حدثـا هامـا في مجـرى حركـة التطـور الوطنـي، وأنهـا تركـت آثارهـا واضحـة في خريطـة التركيبـة الحزبيـة والسياسـية وفي مجـرى السياسـة السـودانية. ويبـدو أن ضخامـة التحديـات والصعوبـات التـي واجهتهـا كانـت أكـبر مـن قـدرات القـوى التـي قادتهـا وأكـبر مـن طاقتهـا. ومـع ذلـك كانـت تمثـل نقطـة انعطـاف حاسـمة في تاريـخ حركـة التطـور الوطنـي، حيـث ظلت أصداؤهـا تـتردد في كافـة التحـركات والانتفاضـات الجماهيريـة المناضلـة مـن أجـل الحريـة والحيـاة الكريمـة في الفـترات اللاحقـة وحتـى اليـوم، وظلـت شـعاراتها وأهدافهـا تشـكل الأسـاس لنضـال هـذه التحـركات والانتفاضـات مـن أجـل بنـاء سـودان ديمقراطـي حديـث موحـد وفاعـل في محيطـه العـربي والافريقـي والـدولي. ولذلـك علينـا دراسـة تجربتهـا بهـدف التوثيـق وللاسـتفادة مـن دروسـها وخبراتهـا في إعـادة بنـاء قـوى التغيـير وتوحيدهـا ودفعهـا لتحقيـق أهدافهـا.

هوامش

1. خالد المبارك، «الديمقراطية في الثقافة السودانية»، في حيدر إبراهيم علي (محرر) **الديمقراطية في السودان** (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1993)، ص 145.

2. حزب البعث، **البعث وقضايا النضال الوطني في السودان** (الخرطوم: بدون ناشر، 1973)، ص 72.

3. عمرو محمد عباس، «ديمقراطيات السودان»، في حيدر إبراهيم علي (محرر) **الديمقراطية في السودان**، ص 170.

4. لتفاصيل أكثر حول الموضوع انظر تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع في السودان**، ترجمة محمد علي جادين (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1994)، ص 135 – 155.

5. حافظ أحمد عبد الله إبراهيم، **النخب الاقتصادية الجديدة في السودان** (الخرطوم: مطبعة العملة، 2007)، ص 60 –61.

6. تيسير محمد أحمد علي ، **زراعة الجوع** ، ص 155.

7. هذه القيادات انشقت عن الوطني الاتحادي بعد ثورة أكتوبر وأصدرت جريدة أكتوبر التي استمرت لفترة، وظلت تعمل مع القوى السياسية المعارضة لتحالف حزبي الأمة والاتحادي خلال تلك الفترة حتى انقلاب مايو 1969.

8. انظر محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني** (بيروت: دار الفارابي، 1999)، ص 170، وكذلك الحزب الشيوعي، **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2004).

9. كمال الجزولي، **الشيوعيون والديمقراطية** (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2003)، ص 77 – 78.

10. لتفاصيل أكثر حول الموضوع انظر دراسة إسحاق شداد، «التنظيمات الطلابية في جامعة الخرطوم (1959– 1965)»، جريدة **الأحداث** بالخرطوم، 2008.

11. بذلت جهود كبيرة لقيام هذا الحزب الاشتراكي، شملت حتى إعداد وثائقه الأساسية وتحديد قياداته. وفجأة توقفت وماتت الفكرة بعد عودة عبد الخالق محجوب من رحلة إلى موسكو. والبعض يقول إن موسكو هي التي رفضت الفكرة، حسب محمد عثمان مكي في لقاء معه يوم 24 مايو 2014.

12. تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان**، ترجمة محمد علي جادين

والفاتح التجاني (الخرطوم: دار عزة، 2006)، ص 156 – 157.

13. إحصائيات الدخل القومي في 1956 مثلا تشير إلى أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان 42 جنيها في مديرية النيل الأزرق، و33 جنيها في مديريات الخرطوم وكسلا والشمالية، و27 جنيها في مديريات كردفان ودارفور، وحوالي 14 جنيها في المديريات الجنوبية. وفي السنوات اللاحقة ظل التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي بين المديريات يتزايد بشكل اكبر واوسع.

14. حافظ أحمد عبد الله إبراهيم، **النخب الاقتصادية**، ص 61.

15. سر الختم الخليفة، «خطاب سر الختم الخليفة في مؤتمر المائدة المستديرة»، في اللجنة القومية للتأبين، **سيرة ومسيرة المرحوم سر الختم الخليفة** (الخرطوم: مؤسسة حجار الخيرية، 2012)، ص 113.

16. روبرت كولنز، **تاريخ السودان الحديث**، ترجمة مصطفى الجمال (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 98 – 110.

17. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي**، ص 133.

18. المرجع نفسه، ص 134.

19. حزب البعث، **البعث وقضايا النضال الوطني في السودان**، ص 67.

20. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي**، ص 134.

21. المرجع نفسه، ص 134.

22. تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع**، ص 159.

23. حزب البعث، **البعث وقضايا النضال الوطني في السودان**، ص 67.

24. سر الختم الخليفة، «خطاب سر الختم الخليفة حول اتفاق انتقال السلطة»، في اللجنة القومية للتأبين، **سيرة ومسيرة المرحوم سر الختم الخليفة**، ص 101 – 104.

25. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي**، ص 135.

26. سر الختم الخليفة، «خطاب سر الختم الخليفة في 31 أكتوبر 1964»، في اللجنة القومية للتابين، **سيرة ومسيرة المرحوم سر الختم الخليفة**، ص 105.

27. بيتر ودوارد، **السودان الدولة المضطربة**، ترجمة محمد علي جادين (أم درمان: جامعة أم درمان الأهلية، مركز محمدعمر بشير للدراسات، 2002)، ص 127.

28. أبيل ألير، **جنوب السودان : التمادي في نقض المواثيق والعهود**، ترجمة بشير محمد سعيد (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2005)، ص 47.

29. لتفاصيل أكثر حول دور الجيش في السياسة انظر تيم نبلوك، **صراع السلطة**

والشــروة، ص 228 – 238.

30. تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع**، ص 159.
31. أبيل ألير، **جنوب السودان**، ص 8.
32. بيتر ودوارد، **السودان الدولة المضطربة**، ص 132.
33. للتفاصيل حول ليلة المتاريس انظر شوقي ملاسي، **أوراق سودانية: مذكرات** (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2004)، ص85–89.
34. تيسير محمد أحمد علي، **زراعة الجوع**، ص 160.
35. بيتر ودوارد ، **السودان الدولة المضطربة**، ص 128.
36. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي**، مصدر سابق، ص 138.
37. محمد علي جادين، **صفحات من تاريخ التيار القومي وحزب البعث في السودان** (الخرطوم: دار عزة، 2011)، ص 54.
38. كمال الجزولي، **الشيوعيون والديمقراطية**، ص 78.
39. محمد علي جادين، **صفحات من تاريخ التيار القومي**، ص 62 – 63.
40. روبرت كولنز، **تاريخ السودان الحديث**، ص 104.
41. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي**، ص 137.
42. بيتر ودوارد ، **السودان الدولة المضطربة**، ص 129.
43. المرجع نفسه، ص 130.
44. انظر عطا البطحاني، **أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة** (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 2011)، ص 291–307.

11

عبد العزيز حسين الصاوي

اليسار السوداني وأكتوبر: استكمال المهمة باستكمال المراجعة النقدية للذات

يمكن القول، بمعني هام وأساسي، إن ثورة أكتوبر 1964 كان حتميا أن تكون اشتراكية المنبع والمصب تخطيطا وتنفيذا ومسيرة. عالميا، ورغم ماكشف عنه تقرير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1956 من التجاوزات الفظة للحقبة الستالينية، بقيت موجة الاشتراكية التي شهدتها حقبة مابعد الحرب العالمية الثانية خاصة، قوية. في بريطانيا كان حزب العمال بجيبه الماركسي الفعال وسياساته الاشتراكية في التأمين الصحي والاجتماعي وتأميم المرافق العامة الخيار المفضل للناخبين في انتخابات عام 1945 رغم الشعبية الجارفة لزعيم حزب المحافظين بطل الحرب ونستون تشيرشل، بينما كان للاشتراكيين الأوروبيين وجود ملموس في عدد من حكومات الدول الغربية مثل فرنسا وإيطاليا النرويج، بل إن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية شهدت مرشحا اشتراكيا حتي عام 1956. إلا أن العالم الثالث كان المجال الأوضح لصعود الموجة الاشتراكية فكرا وتطبيقا، حيث شكلت السمة الغالبة لكافة الأنظمة الحديثة بمقاييس الستينيات في أقطار أفريقية وعربية مثل مصر والجزائر وغانا وغينيا وأخري مثل أندونيسيا وكوبا.

من هنا كان طبيعيا أن يتشكّل الفضاء السوداني العام على نفس النمط حيث نعثر على دلالته الأهم في أن قائمة أعضاء الصيغة الأولية للحزب الشيوعي السوداني، الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، تضم أسماء مثل القياديين الاتحاديين لاحقا أحمد زين العابدين وعبد الماجد أبو حسبو والإسلامي ياسين عمر الإمام وبابكر كرار (مؤسس أول حركة إسلامية في السودان) والعديد من كبار المهنيين والسياسيين وقيادات الخدمة المدنية. ونجد أن تجاوز (حستو) للأزمة التي تعرّضت لها عام 1950 والتي انتهت بظفر الجناح الداعي إلى تأسيس الحزب الشيوعي على

الجناح الداعي للبقاء كجناح تقدمي في الحركة الاتحادية كان دلالة أخرى على قوة الموجة وتصدّر صيغتها الماركسية-الشيوعية تحديدا. بعدها شقّ الحزب طريقه في الحياة السياسية والثقافية والنقابية بقيادة مجموعة من أميز خريجي التعليم الجامعي والثانوي في منتصف الأربعينيات اختاروا تحمّل المسئولية الجسيمة لبناء حزب ماركسي في مجتمع ماقبل- صناعي وقاوموا ببسالة مغريات الحياة الشخصية الرغدة بالنظر لمستوى التعليم الذي حازوه. وكان هذا إشارة على القوة المماثلة للدفع الذاتي أو المحلي في نشوء الحزب تعبيراً عن توق مجموعات المتعلمين من الجيل اللاحق لجيل قيادات حركة الاستقلال الوطني وشعورهم بالواجب الوطني بالمساهمة في بناء دولة مابعد الاستقلال. فبالرغم من كونها شكّلت طورا أكثر حداثة من التنظيم السياسي بالمقارنة للأطر التقليدية القبلية- الطائفية، وحاضنة لنواة العمل النقابي كما اتصلت في بعض أطرافها بالافكار الحديثة، إلا أنها بقيت مخلخلة التكوين حتي أن اندماجها في الحزب الوطني الاتحادي جاء نتيجة وساطات وضغوط مصرية في إطار الصراع مع حزب الأمه والاستعمار البريطاني وليس نتيجة تطور ذاتي، بينما تسبب التجاذب بين الشقين المدني والطائفي في الحزب في وسم أدائه البرلماني والحكومي بالضعف.

تولي الحزب الشيوعي عملية تحديث السياسة السودانية على عدة مستويات محققا حضورا سياسيا فعالا بوّأه مركز قيادة القوي الحديثة بجداره لفترة طويله. وكانت الرافعة الرئيسية لهذه العملية ممارسة العمل السياسي وفق تخطيط استراتيجي للمديين المتوسط والبعيد مستمد من تحليل للواقع الاقتصادي- الاجتماعي انطلاقا من نظريته الفلسفية، وتراتبية حزبية تنظيمية محكمة. وهكذا نشأت تحت تأثيره العام، وقيادته المباشرة في معظم الحالات، أول الهياكل النقابية للعمال والمزارعين وأول تنظيمات قومية للشباب والنساء في أواخر أربعينيات وأوائل خمسينيات القرن الماضي، فضلا عن حضوره الطلابي القوي في المرحلتين الثانوية والجامعية وفي أوساط الأدباء والفنانين ورجال الأعمال وأيضا وسط شباب العسكريين حتي أن قيادة انقلاب مايو 1969 كانت حريصة على كسب تأييده وعينت اثنين من أعضائه العسكريين في مجلس قيادتها.

انتخابياً، أمارات صعود الحزب الشيوعي وشي بها أن نائبه الوحيد في أول انتخابات خاضها الحزب عام 1953، حسن الطاهر زروق، جاء في المركز الرابع بين 22 مرشحا، مشتركا مع ألمع نجوم السياسة السودانية وقتها (المحجوب ومبارك زروق وخضر حمد) في شريحة الاصوات الاعلي المتجاوزة لثلاثين ألف

صوتا ضمن المقاعد الخمسة المخصصة للخريجين.[1] هذا الصعود كان ينبئ بسرعة تقدم الحزب الشيوعي في أوساط القوي الحديثة وبمحورية الدور الذي لعبته بقيادته في إسقاط نظام نوفمبر 1958، كما أثبت صعوده السلم الانتخابي عام 1965 الذي بلغ درجة اكتساح كافة دوائرالخريجين تقريبا (أحد عشر من خمسة عشر مقعدا) بينما أوشك سكرتيره عبد الخالق محجوب على هزيمة زعيم حركة الاستقلال الوطني إسماعيل الازهري في دائرة أم درمان الجنوبية حيث فاز الأخير بفارق ألف صوت فقط، وعاد للفوز فيها في انتخابات عام 1968 ضد أحد أبرز قيادات الحزب الوطني الاتحادي، ورغم أن الحزب الشيوعي كان محلولا قانونيا حينها. إلي جانب ذلك هناك ملاحظتان فيما يبدو مناقضتان لسياق هذا التحليل وهو الاختراق الأهم لقائمة الحزب الشيوعي في انتخابات دوائر الخريجين من قبل حسن الترابي محرزا أعلي الاصوات. فمرشحو الحزب الشيوعي اكتسحوا بقية القائمة كلها تقريبا ككتلة واحدة باصوات متقاربة[2] مما يعني أن الاختراق هو من قبيل الاستثناء الذي يثبت صحة قاعدة تصاعد نفوذ الشيوعيين لأنه كان خاصا بفرد وليس بالتيار الإسلامي الذي كان يمثله. بل يمكن القول إن صعود الترابي في الحركة الإسلامية وخارجها تم بفضل هذا النفوذ لأن التجاوب مع تحسساته التجديدية (الفن، المرأه) التي مهدت طريقه كانت مستحيلة بدون مناخ التجديد العام الذي نتج عن الصعود الأكتوبري للشيوعيين واليسار عموما.

بهذا الحجم النوعي والكمي كان تميّز دور الحزب الشيوعي في ثورة أكتوبر بمراحل عن دور الأطراف السياسية الأخري متمثلا في التوصل إلى صياغة استراتيجية الإضراب السياسي منذ أغسطس 1961 وتهيئة مستلزمات إنجاحه، أمرا منطقيا. بل إن صحة مايقال عن ارتخاء معارضته للنظام وقبوله بدخول انتخابات المجلس المركزي عام 1963، والانقسام الذي عانى منه في الصراع مع الجناح اليساري[3] تضفي أهمية أكبر على هذا الدور لأنه تحقق رغم هذه المعوقات. وقد تجلت درجة الحضور الشيوعي المباشر وغير المباشر في القيادة الميدانية والسياسية لثورة أكتوبر (جبهة الهيئات) في حصوله على ثلاثة مقاعد في مجلس الوزراء، إضافة لاثنين على الأقل من المحسوبين عليه (عابدين إسماعيل وعبد الكريم ميرغني) مقابل مقعد واحد للأحزاب الاخري، إلى جانب ما ذكر سابقا من مظاهر اخري مثل نتائج دوائر الخريجين، وذلك حتي إسقاط حكومة أكتوبر الأولي بعد أقل من أربعة أشهر من تكوينها في نوفمبر 1964 بالتهديد باستعمال العنف الشارعي الريفي. وقد شكّل هذا بداية الهجوم المضاد من جبهة تكتّل فيها الوسط واليمين

التقليديان والاسلاميون ضد الحزب الشيوعي في دلالة حاسمة على مدي تصاعد نفوذه، انتهت بحلّه بقرار من الجمعية التأسيسية وبإجراءات بدأت في نوفمبر 1965 واكتملت في ديسمبر من نفس العام.

مرحلة المصاعب

كان نجاح القوي التقليدية في تعبئة قواها داخل البرلمان وخارجه لإلغاء مكاسب الحزب الشيوعي الانتخابية الذي امتد بعد ذلك لإلغاء دوائر الخريجين من قانون الانتخابات، بداية تصفية المكسب الرئيسي لثورة أكتوبر وهو الحريات العامة. وقد ترتب على ذلك وبمرور الوقت وتمكّن الشمولية من سلطة الدولة ثم في المجتمع، بما في ذلك شرائح ومناطق الوعي وبمعدل وصل أقصي درجاته على يد الإسلاميين، تصفية بقية المكاسب. فتحوّل حق المرأة في الانتخاب وتخفيض السن إلي 18 عاما رصيدا لمصلحة الشق الاسلامي من النخبة السودانية بنسخته التقليدية واستمر تدهور حال الوحدة الوطنية من الفشل في تطبيق مقررات المائدة المستديرة (مارس 1965) إلى الانفصال وانتشار الحرب الاهلية في مواقع أخري. وبينما تقع المسئولية الرئيسية في هذا التمكّن، المصدر الرئيسي لحالة التدهور الشامل التي تكاد تعصف ببقاء البلاد المجرد الآن، على عاتق القوى الطائفية والإسلامية مع تفاوت في الحجم بينها، إلا أن اليسار، وقيادته الشيوعية بالذات، يتحمل جزءا من المسئولية يزداد حجمه كلما طال العهد بمراجعة أسبابه الحقيقية تمهيدا لمعالجتها.

لقد استمر اليسار في تحقيق بعض الإنجازات الانتخابية بعد حلّه في انتخابات عام 1968 في الدوائر الجغرافية الحضريه (أحمد سليمان في الخرطوم الشماليه، الحاج عبد الرحمن في عطبره، عبد الخالق محجوب في أم درمان الجنوبيه). ولكن المقارنة مع نتائج انتخابات عام 1986 توضح مدي تراجع نفوذه حتي في المناطق الحضرية حيث نجح مرشحا الحزب (محمد إبراهيم نقد وعز الدين علي عامر) في دائرتين جغرافيتين لهما خصوصية تجعلهما غير ممثلتين لبقية الدوائر مثل كثافة حضور غير المسلمين، وثالثة من دوائرالخريجين الجنوبية فاز فيها مرشح الحزب، جوزيف موديستو، بفارق 178 صوتا فقط.[4] ولم يفز حزب البعث العربي الاشتراكي، الطرف اليساري الآخر بمراحل عن الشيوعي، في أي من الدوائر الـ 92 التي ترشح فيها. وبالمقابل ارتفع تمثيل الإسلاميين البرلماني صاروخيا إلى 51 نائبا مكتسحين دوائر الخريجين (23 من 28) و28 نائبا من الدوائر الجغرافية حاصلين على 726 , 021 صوتا مقابل 937 , 67 صوتا للحزب الشيوعي.[5] كان ذلك مؤشرا شديد الوضوح للتوسع الكبير النخبوي والشعبي لرقعة الشموليه يسطع باهرا إذا اضيف لذلك أن

هزيمة الترابي في دائرة الصحافة شرق كانت انتصارا للإسلاميين في وجهها الآخر لأنه خسر بألفي صوت فقط في وجه تحالف ضم كافة الاحزاب الأخري انتخب نائبا وقف ضد إلغاء قوانين الشريعة.

نجحت الحركة الإسلامية، وهي حركة حديثة قياسا بالطبيعة النخبوية لقياداتها وكوادرها الرئيسية ومنابتهم المهنية والطبقية وبنائها على أساس فكري- تنظيمي، فيما فشل فيه اليساريون وهو الجمع بين النفوذ في المجالين النخبوي والشعبي لأن طبيعة ايديولوجيتهم كانت متماهية مع تصاعد قابلية المجتمع السوداني للتجاوب مع الخطاب الديني الماضوي السياسي وغير السياسي. والعامل الأهم وراء هذه الظاهرة هو حالة الانهيار الاقتصادي- المعيشي التي دخلت فيها البلاد منذ أواخر السبعينيات بملامحها الأولي في بداية تدهور سعر الجنيه السوداني من ثلاثة ونصف دولار للجنيه إلى 12 جنيه للدولار في 1985 ، وأزمات شح المواد التموينية الأساسية التي انحدرت إلى حد المجاعة في دار فور عام 1983 ثم إلي ما يقترب من ذلك في مجموع البلاد. ففي سبتمبر عام 1979 لخص وزير مالية النظام المايوي وضع الاقتصاد الكلي خلال الأعوام العشرة 1969–1979 كالآتي : بلغ العجز فى الميزانية بليون جنيه سوداني فى العام ، وبليون أخرى فى ميزان المدفوعات، بينما بلغت الديون الخارجية 4 بليون جنيه سوداني، وانخفض الإنتاج الاقتصادي بنسبة النصف لما كان عليه الحال عام 1969. وفى نوفمبر 1981 تولى جعفر نميري بنفسه في خطاب «برنامج الإنعاش الاقتصادي» تأكيد هذه المعلومات واستكمالها، معترفا بالانهيار الاقتصادي وموردا بعض حقائقه، مثل العجز الخطير فى الميزان التجاري وميزان المدفوعات، بسبب تضاعف الواردات وانخفاض الصادرات نتيجة للانخفاض المريع فى إنتاج القطن وارتفاع الواردات الاستهلاكية، ثم تضاعف الصرف على الجهاز الحكومي، وتردى الإنتاج فى المرافق العامة والمصانع. ولخص النميري الوضع كله بوجود فجوة متسعة بين الصادرات والواردات، والإنتاج والاستهلاك، والمدخرات والاستثمارات.[6]

واكتملت حلقات التدمير الشامل التي تقود إليها سياسة التحرير الاقتصادي المنفلتة عن الرقابات الديموقراطية التشريعية والقضائية وعن الأفق الاجتماعي، بموجة تدين تبسيطي خام أطلقتها الضغوط المعيشية الباهظة التي زلزلت الأرض تحت أقدام أغلبية الشعب الساحقة فلجأت إلى السماء. تلقت مفاعيل هذه الموجة في الانغلاق الذهني والنفسي، حتي وسط النخب، دفعة حاسمة من تراجع نوعية التعليم الناتج عن تسييسه سلطويا بواسطة نظامي مايو 1969 ثم يونيو 1989

الشموليين من حيث المناهج بصورة خاصة، إضافة إلي الهجرة الواسعة نحو الخليج للجيل الأقدم والأفضل تعليما والأكثر استنارة نتيجة عوامل الطرد الداخلي وبفعل عوامل جذب فورة الدولارات البترولية التي فتحت الحقل المصرفي والتجاري أمام الإسلاميين. كل ذلك في وقت انكشفت فيه العيوب الخطيرة للأنظمة اليسارية والعلمانية، وبالذات الناصرية، لقوة تأثيرها في السودان وشناعة انكسارها، جيشا وطبقة حاكمة، في حرب 1967.

هذا التناسب الطردي بين تدهور الأحوال العامة ونمو الإسلام السياسي ليس من مسئولية اليسار. لقد دفع الحزب الشيوعي بالذات ثمنا غاليا بالإعدامات التي طالت قيادته في مقاومة سياسات النظام المايوي التي تسببت في التدهور ولكن المؤكد أن فشله، مع الطرف البعثي الذي كان له نصيبه أيضا في المقاومة، في تجاوز معضلة توطين الديموقراطية في الواقع المحلي مثلهما في ذلك مثل الأحزاب التقليدية ولكن لأسباب مختلفه باختلاف طبيعتيهما، ساهم في تسهيل انتشار الإسلام السياسي في الأوساط النخبوية. المعني بذلك تحديدا أن الديموقراطية نتاج لعصر التنوير الأوروبي (الثورة الصناعية، الإصلاح الديني ونشوء الطبقة الوسطي في خضم الصراع ضد الكنيسة والإقطاع خلال القرنين السابع والثامن عشر) الذي حرّر عقل الإنسان وسلوكه من الارتباطات الموروثة مبرزا فرديته وقدرته على الاختيار الحر، وكان من المتعين، لذلك، التفكير في كيفية استزراعها في واقع مختلف جذريا تاريخيا ومكانيا.[7] تعذر ذلك لأنه لم يكن من هموم الأحزاب التقليدية التي يناسبها الافتقار إلي ثقافة الديموقراطية وقواها بينما تضافرت مجموعة من الأسباب لتعطيل تطور اليسار بهذا الاتجاه، يمكن تتبعها بالنسبة للحزب الشيوعي بداية من تحليله لثورة أكتوبر.

اليسار والديموقراطية: مؤشرات الخلل

وفقا لوثيقة الحزب الأساسية فإن مرحلة ما بعد أكتوبر هي فترة جديدة وليست مرحلة جديدة في التطور الوطني الديمقراطي وهي:

> تتميز باتساع الرقعة المتيقظة على مهام التغيير الاجتماعي وتطلعها إلي قيادة جديدة تحقق أمانيها، ونزوعها للاستقلال عن القيادات البورجوازية. وهذه الجماهير تشمل أقساما واسعة من العاملين في قطاع الاقتصاد الحديث وتؤثر على الأقسام الأخري تحت تعبيرات مختلفة تتجمع في رفض السير على الطريق الذي سلكته الطبقات والفئات الحاكمة بعد الاستقلال. وهذا النزوع

للاستقلال بين الجماهير الثورية لن يكون عابرا، ولايعني انتكاس ثورة أكتوبر إبعاده كعامل مبرّز من العوامل التي تؤثر في سير الحركة السياسية في بلادنا. وأهم ملامح هذه الفترة هي السير في طريق التطور غير الرأسمالي وقواها الرئيسية هي التنظيمات الديموقراطية للعمال والمزارعين والشباب، والمثقفون الثوريون وأقسام من البورجوازية القريبة من المصالح الوطنية، وذات طابع مناهض للاستعمار القديم والحديث، بقيادة الحزب الشيوعي والطبقة العاملة.[8]

سنلاحظ هنا ان مصطلح «ديموقراطية» المتردد بكثرة لايشير للديموقراطية الليبرالية أو السياسية وإنما هو وصف يطبق على مرحلة من مراحل تطور المجتمع نحو الاشتراكيه، ما يعيد للأذهان التصور الماركسي الكلاسيكي لتطور المجتمعات من الشيوعية البدائية إلي المجتمع الشيوعي مرورا بالعبودي والإقطاعي والرأسمالي والاشتراكي. كما أن النصّ على قيادة الحزب والطبقة العاملة في إطار إقصائي للآخرين قريب من مفهوم دكتاتورية البروليتاريا. أما الحقوق الديموقراطية البورجوازية، حسب الوثيقة، فهي «أداة في يد الحركة الثورية لوضع السلطة في يد القوي الاجتماعية ذات المصلحة في الديموقراطية والتحرر الوطني والتقدم».[9]

ويظهر مدي تغلغل هذا النوع من المفاهيم والأفكار المجانبة للديموقراطية في عقل الحزب في بقاء مخلفاته في تفكيره حتي الآن رغم الهزات الزالزالية التي ضربت الأنظمة الاشتراكية والانتقادات التي تعرضت لها الماركسية، وأهمها من قبل أحد تفرعات مدرسة مابعد الحداثه،[10] ومناقشات التجديد الداخلي[11] حيث يمكن تتبع آثارها في وثيقة حديثة هي مسوّدة برنامج الحزب للمؤتمر السادس الصادرة في مارس 2014. تقول الوثيقة في الفصل الأول وتحت عنوان «السلطة الوطنية الديموقراطية»:

يسعى الحزب الشيوعي لتأسيس السلطة الوطنية الديمقراطية بالنضال الجماهيري وبالوسائل الديمقراطية عبر آلياتها المعروفة وتتسم هذه السلطة بالملامح التالية:

1. تعبر تركيبتها السياسية الاجتماعية عن تحالف عريض لكل القوي الاجتماعية المنضوية تحت الجبهة الوطنية الديمقراطية والتي تشمل عمالا، مزارعين، مثقفين وطنيين، والرأسمالية المستثمرة في دائرة الإنتاج وامتداداتها ممثلين في تنظيماتهم السياسية واتحاداتهم ونقاباتهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى.
2. يحكم السلطة الوطنية الديمقراطية برنامجها المجاز بواسطة تحالف قواها الاجتماعية ممثلة في تنظيماتهم السياسية واتحاداتهم ونقاباتهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى .

3. (...)
4. الديمقراطية البرلمانية تدعم بالديمقراطية المباشرة التي تمارسها الجماهير عبر تنظيماتها.
5. تبتكر مختلف الآليات والقنوات المحكومة بالقانون واللوائح من أجل تعميق المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية وإتاحة الفرصة أمام أوسع القطاعات للتعبير عن رأيها بحرية ولممارسة حقوقها في المواطنة وصنع القرار.[12]

وفي نفس الفصل وتحت عنوان «المشروع الاشتراكي» تتحدث الوثيقة عن السمات الأساسية للاشتراكية وتلخصها في النقاط التالية:

- تحرير الإنسان من الاستغلال؛
- إلغاء الامتيازات الطبقية بما ينهي اغتراب الإنسان؛
- الملكية العامة لوسائل الانتاج بأشكالها المختلفة والتي تكرس تملك الشعب لهذه الوسائل وعائدها ؛
- مكافأة الإنسان حسب عمله؛
- السياسات والتدابير التي توسع من دائرة الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية .
- سلطة سياسية ديمقراطية تعددية لتحالف واسع **من الأحزاب والتنظيمات السياسية للطبقة العاملة والمزراعين والمثقفين الثوريين**. وتؤسس تلك السلطة من خلال التجارب وزمالة النضال السياسي والاقتصادي والفكري ولا تفرض فرضا او قسرا وهذا ما أكدنا عليه في برامجنا المجازة في المؤتمر الرابع و الخامس «قيادة الحزب الماركسي في ظل النظام الاشتراكي ، لا [تعني] وجوب نظام الحزب الواحد. الديمقراطية الاشتراكية ترتكز على ما [حققته] الشعوب من حرية للفرد والجماعة في التعبير وحرية الفكر، وتستكمل هذا البناء بتحرير الإنسان من سيطرة رأس المال واغترابه من مراكز النفوذ والقرار». الاشتراكية تدعم الديمقراطية النيابية بالديمقراطية المباشرة .[13]

محمولات استخدام تعبير «مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية ذات الأفق الاشتراكي» في البرنامج ليست منقطعة الصلة كلية عن الاستخدام في السياق اللاديموقراطي لتحليل عام 1967 حول ثورة أكتوبر. يتردد صدي هذا الاستنتاج في الفقرة التالية من مقدمة البرنامج : «نواصل تعاملنا مع منظومة المفاهيم والمصطلحات الواردة فى برامجنا وثائقنا والتى استقرت دلالاتها المحددة من خلال عشرة الجماهير معها، مثل التغيير الاجتماعى و السلطة الوطنية

الديمقراطيـة و الافـق الاشـتراكى»،[14] ثـم يجـد أيضـا مايؤكـده في صلـب البرنامـج.

النـص الصريـح في بدايـة الفقـرة الخاصـة بالسـلطة الوطنيـة الديموقراطيـة حول سـعي الحـزب لتأسـيس هـذه السـلطة بــ « الوسـائل الديموقراطيـة وآلياتهـا المعروفـة» يغـدو أقل صراحـة عـلى ضـوء التعريـف الـوارد فيهـا لمكونـات السـلطة الوطنيـة الديموقراطيـة إذ تتكـرر فيـه نفـس المصطلحـات والمعـاني المسـتخدمة في تحليـل عـام 1967 باسـتثناء إضافـة التنظيـمات السياسـية لمكونـات التحالـف حيـث كانـت تقتـصر عـلى النقابـات والحـزب الشـيوعي وحـده. وينزلـق البرنامـج باتجـاه تشـويش أكثـر عـلى المعنـي السـليم لمصطلـح الديموقراطيـة عندمـا نلاحـظ التركيـز عـلى مضمونهـا الاجتماعـي والاقتصـادي مقابـل السـياسي بتكـرار التعبـيرات الدالـة عـلى ذلـك، وهـو الفهـم الـذي أفـضي عمليـا إلى إلغـاء الديموقراطيـة في كافـة التجـارب الاشـتراكية أوروبيـا شرقيـا وعالمثالثيـا، إضافـة إلى اسـتخدام تعبـير « الديموقراطيـة المبـاشرة» كداعـم للديموقراطيـة البرلمانيـة والنيابيـة دون شرح للمقصـود منـه بـما يبعـده عـن معنـي الانتخابـات. يوغـل البرنامـج بنفـس الاتجـاه في الفقـرات التفصيليـة لــ « المـشروع الاشـتراكي «حيـث يلغـي ضمنيـا الاسـتثناء المشـار إليـه أعـلاه حـول التنظيـمات السياسـية عندمـا يحددهـا بكونهـا «الأحـزاب والتنظيـمات السياسـية للطبقـة العاملـة والمزارعـين والمثقفـين الثوريـين»، وهـو مايمكـن تفسـيره كإعـادة إنتـاج للتقسـيم اليسـاري الكلاسـيكي للقـوي السياسـية إلى رجعيـين وتقدميـين بـما يسـتتبعه ذلـك مـن قـصر حريـة العمـل عـلى مجموعـة دون الاخـري، تفسـير لايلغيـه الاسـتدراك الـوارد بـين قوسـين بـأن «قيـادة الحـزب الماركـسي في ظـل النظـام الاشـتراكي، لا [تعنـي] وجـوب نظـام الحـزب الواحـد»، كـما يتمـشي مـع الجمـود الفكري الـذي يوحـي بـه النـص عـلى تأميـم وسـائل الإنتـاج بأشـكالها المختلفـة دون تحفـظ، مـن رفـض لسياسـة التحريـر الاقتصـادي مـع أن الاشـتراكيين عمومـا تجـاوزوه إلى قبـول هـذه السياسـة مشـترطين الحفـاظ عـلى دور للقطـاع العـام في بعـض المجـالات وضـمان حمايـة مصالـح الطبقـات الشـعبية. كذلـك الأمـر فيـما يتعلـق بـأن النـص عـلى الالتـزام بمواثيـق حقـوق الإنسـان والديموقراطيـة يـأتي في نهايـة هـذا الجـزء مـن الفصـل الأول وكذلـك الفقـرة التـي تحمـل نفـس المعنـي في الجـزء السـابق، إذ يوحـي ذلـك بتـدني أولويتـه لـدي الحـزب.[15]

عـلى أن للحـزب الشـيوعي شركاء في مسـئولية التقصـير ديموقراطيـا لعـل أهـم نماذجهـا هـو حـزب البعـث العـربي الاشـتراكي لكونـه، مـع الفـارق بكافـة المعايـير، أهـم الأطـراف اليسـارية بعـده ولكونـه، مـن بـين الحـركات السياسـية الكثـيرة التـي تمخضـت عنهـا ثـورة أكتوبـر، الحركـة الوحيـدة التـي بقيـت ونمـت نمـوا سريعـا أيضـا لاسـيما

خـلال الثمانينيـات وحتـي انفـراط عقدهـا في أواخـر التسـعينيات. وكانـت الخلايـا البعثيـة الأولي قـد تأسسـت قبـل أكتوبـر ولكـن نشـاطها العمـلي انحـصر في القطـاع الطـلابي وضمـن تصـورات وأشـكال عمـل أوليـة مهّـدت للانتقـال إلي السـاحة العامـة بصيغـة «الاشـتراكيون العـرب» التـي عقـدت مؤتمرهـا الأول عـام 1966 بعـد ثـورة أكتوبـر.[16]

رغـم التوتـرات والنقـد المتبـادل بـين الطرفـين، في غالـب الاحيـان بفعـل حاجـة البعـث لاثبـات وجـوده ولحساسـيته الأكثـر حـدّة تجـاه الصراعـات العنيفـة بـين البعثيـين والشـيوعيين في المجـال العـربي،[17] فـإن هنـاك أثـرا فكريـا وسياسـيا شـيوعيا واضحـا عـلى البعـث ممـا يوحّـد الاسـتنتاجات حولهـما ويسـاعد، بذلـك، في توضيحهـا. ومـن نـماذج ذلـك الفقـرة التاليـة مـن وثيقتـه الفكريـةـ السياسـية الحاكمـة: « إن الحركـة الجماهيريـة الديموقراطيـة في قطرنـا لم تسـتطع بعـد اسـتكمال إنجـاز الثـورة الديموقراطيـة وذلـك نتيجـة عجـز الطبقـة البورجوازيـة، وطريقهـا الرأسـمالي، عـن القيـام بإنجـاز هـذه المهـة وبنـاء مجتمـع وطنـي عـصري متقـدم ومسـتقل عـن السـوق الرأسـمالية العالميـة .... إن التجـارب النضاليـة الطويلـة التـي دخلتهـا جماهـير شـعبنا منـذ الاسـتقلال وعجـز الطبقـة البورجوازيـة عـن قيـادة حركـة التطـور الوطنـي قـد دفعـت بالحركـة الجماهيريـة الديموقراطيـة إلي الفـترة العليـا مـن مرحلـة الثـورة الديموقراطيـة والمواجهـة المبـاشرة مـع مراكـز نفـوذ الاسـتعمار الجديـد».[18]

التشـابهات مـع الحـزب الشـيوعي في المصطلحـات والمفاهيـم واضحـة هنـا وكذلـك في الاقتباسـات التاليـة فيـما يتعلـق بالديموقراطيـة الليبراليـة: «وبالإضافـة لذلـك كشـف الانقـلاب [أي انقـلاب عبـود] ضعـف الأسـاس الاقتصـادي والاجتماعـي للنظـام البرلمـاني في بلادنـا. ففـي ظـروف التخلـف لا يشـكّل هـذه النظـام طريقـا للتقـدم والتطـور».[19] وفي الموقـف السـلبي مـن الديمقراطيـة الليبراليـة نقـرأ: « ضعـف الحركـة الجماهيريـة الديموقراطيـه وذلـك نتيجـة حملـة القمـع التـي واجهتهـا طيلـة سـنوات الحكـم العسـكري ونتيجـة لتأثـير الشـعارات الليبراليـه التـي كانـت سـائدة في أوسـاطها»[20] وفيـما يتعلـق بتفسـير انتكاسـة ثـورة أكتوبـر تقـدم الوثيقـة ثلاثـة أسـباب أولهـا: « تمسـك القـوي التقليديـه بالديموقراطيـة البرلمانيـه باعتبارهـا النظـام الأمثـل والهـدف المبـاشر لثـورة اكتوبـر ... وهـذا مايؤكـد أن الديموقراطيـة البرلمانيـة في بلادنـا لاتشـكل طريقـا للتقـدم والتطـور».[21] فضـلا عـن ذلـك هنـاك عـلى المسـتوي التنظيمـي -السـياسي التشـابه بـين صيغـة «الاشـتراكيون العـرب «القائمـة عـلى التحالـف بـين القوميـين والبعثيـين وصيغتـي «الجبهـة الديموقراطيـة» و«الجبهـة النقابيـة» اللتـين عمـل الحـزب الشـيوعي مـن خلالهما في تحالـف مـع الديموقراطيـين.

كما هو الحال مع الحزب الشيوعي تطور موقف البعث إزاء موضوع الديموقراطية[22] باتجاه أكثر اقترابا من معناها السليم ولكن دون انقطاع كامل مع توجهاته السابقة. تمثل هذا في بقاء نظرته الإيجابية للنظام العراقي دون تغيير على الأقل في الظاهر لأنه، كما اتضح في منتصف التسعينيات، كانت دواخل البعث تشهد اختمار تيارمختلف لدي بعض شخصياته القيادية تحول تدريجيا الى كتلة نجم عنها عام 1997 انقطاع تنظيمي وسياسي في انشقاق للبعث إلي «سوداني» و«أصل». وبينما بقي الأخير رافضا لأي مراجعة نقدية لتجربة البعث سودانيا أو عراقيا توقفت عملية النقد الذاتي للتجربة لدي الأول عند السياسي دون الفكري مع استمرار الميل أحيانا إلي تصوير الخلاف مع الشق الاخر باعتباره إداريا- تنظيميا.[23]

على هذا الاساس يمكن القول إن قطبي اليسار السوداني، على الاختلاف الكبير في الأوزان بينهما، ظلا يغذيان عقلية القوي الحديثه التي صنعت انتصار أكتوبر الكبير بطرح فكري وسياسي لايقطع بشكل جذري بين التغيير والشمولية إلي جانب الترويج الصريح من قبل البعث والموارب من قبل الشيوعي، لأنظمة سياسية تسلطية، مما أضعف حصانة تلك القوي تجاه شمولية الإسلاميين عندما حان زمانهم. وبالرغم من التطور النسبي في موقفهما من موضوع الديموقراطية لاحقا إلا أن محدوديته تبدو واضحة حتي الان على ضوء مايمكن استنتاجه من موقفهما حول مسألة إسقاط النظام الراهن. ففي الحد الأقصي من الاستعداد لمرحلة مابعد نظام الإنقاذ تحسبا لعدم دوران الحلقة المفرغة، تتوزع جهود كافة الأطراف المعارضة السلمية والمسلحة، بين صياغة برامج تفصيلية وتوحيد المعارضه وفق اتفاق ملزم. بيد أن هذه الجهود، بما في ذلك أيضا جهود المعارضات الشبابية التي ترفض كافة هذه الأطراف، تغفل حقيقة أن معضلة الديموقراطية في السودان التي تتسبب في انهيار نظامها وعودة نقيضها هي كونها ضحلة الجذور أصلا في العقل النخبوي والشعبي مما يضعف التمسك الشعبي بها عندما لاتتحقق المطالب المباشرة فاتحا بذلك المجال أمام التفكير والفعل الانقلابيين. ويعود ذلك إلى أن السودان لم يُقدّر له المرور بعصر تنوير تحريري للعقل، ومنذ سيطرة الإسلام التقليدي على المجتمع تضاعف تأثير هذه الحقيقة مما يفسر ظاهرة تناقص الزخم الانتفاضي بين 1964 و1985 وازدياد نسبة التسلطية في الشموليات بنفس الدرجة. الشاهد أنه لم يبذل أي جهد لاستكشاف معضلة الديموقراطية في ركنها الاساسي وكيفية تنمية الشرط المفقود.

على أن مسئولية هذا التقصير ليست وقفا على اليساريين المنظمين وحدهم إذ

تتقاسمه معهم مجموعات النخبة الأخري غير الاسلامية التي اتخذت عبر السنوات أسماء مختلفة تعكس الملمح الأساسي لديهم وهو عدم توحدهم في كتلة منظمة: الاشتراكيون الديموقراطيون، المستقلون، الليبراليون ـــ ومؤخرا حاولت مجموعات منها التكتل في حركات مثل حق، المؤتمر السوداني، التحالف الوطني، الحزب الديموقراطي الليبرالي ... إلخ. هذا الملمح يوجه الانتباه والتفكير ناحية الحزب الشيوعي، وحزب البعث بدرجة أقل، عند الحديث عن القوي السياسية الحديثة مع أن تكوين أعضاء هذه المجموعات التعليمي ومنبتها المهني والطبقي وتوجهاتها «العلمانية» لايختلف عن تكوين أعضاء الحزبين المذكورين. وبالرغم من أن مجموع منتسبي هذه التنظيمات أكبر من مجموع منتسبي الحزب الشيوعي وحزب البعث إلا أن تأثيرهم أقل. ويعود ذلك لعدم تكتلهم، أو عدم نجاحهم المستدام في ذلك،[24] كما يعود لافتقادهم للرابط الايديولوجي. إلا أنهم في الواقع كانوا على نفس الدرجة من القصور فيما يتعلق بقضية تفكيك أزمة المشروع الديموقراطي السوداني . فقد شاركوا ولا زالوا بقية الأطراف في التصور والتصرف الناقصين فيما يتعلق بجوهر معضلة الديموقراطيه بحيث بقي تحررهم من القيود الايديلوجية عديم الجدوي في تحسين فهمهم لها. فهم، ممثلين في عدد رموزهم، كانوا العماد التكنوقراطي، والسياسي أيضا، للدكتاتورية المايوية كما لم يقدموا إنتاجا فكريا يذكر مع أن فرصتهم في الحفر الأعمق بموضوع الديموقراطية كانت أفضل كثيرا من الشيوعيين والبعثيين لتحررهم من تلك القيود وعدم وقوعهم تحت الاستهداف الأمني والسياسي الدكتاتوري إلا قليلا. ومع الإقرار بأن رموزا «ليبرالية» أخري لعبت دورا مشهودا في انتفاضة أبريل 1985 وساهمت أخري في مقاومة دكتاتورية الإسلاميين إلا أن دورهم في جملته لايبعد بهم كثيرا عن منطقة قصور النخبة المنظمة حزبيا. والحق أن مسيرة الحزب الوطني الاتحادي ثم الاتحادي الديموقراطي، ممثل الطبقة الوسطي تاريخيا والأقرب لهذا السبب إلي تلك المجموعات، تؤكد صحة هذا التقييم لدورها، إذ يبدو أنه استنفد جلّ طاقته التغييرية في صنع إنجاز الاستقلال الوطني كما توضح أبرز علامات مسيرته بعد ذلك: تصفية الجناح الليبرالي بعد أكتوبر (صالح محمود إسماعيل، موسي المبارك ... إلخ)، والمشاركة النشطة مع حزب الأمه والإسلاميين في تصفية أهم مكتسباتها وهو الحريات العامة، ومعارضة إلغاء قوانين الشريعه بعد أبريل 1985، والتشرذم الاستثنائي، والانزياح نحو هيمنة الجناح الطائفي على الحزب من موقع أبعد عنه بالمقارنة مع حزب الأمه، بينما يحدث العكس نسبيا لدي الاخير، ما يرشحه، مع تطورات في جوانب أخري بالمقارنة مع الاتحادي، أن يكون بديلا كممثل للوسط .

اليسار والديموقراطية : الذاتي والموضوعي

بيد أن التقدير الموضوعي السليم لمدي مسئولية الاتحادي الديموقراطي والمجموعات الحديثة غير المنظمة كليا أو جزئيا، وكذلك الطرفين اليساريين، يقتضي النظر إليها في السياق الأوسع حيث يتضح أن قصورها ديموقراطيا بالمعني الذي تتبناه هذه الورقة، كان شبه حتمي في البداية قبل أن يصبح أقرب للاختيار الذاتي بمرور الوقت.

ثورة اكتوبر، الانجاز اليساري، والشيوعي خاصة ، في رأي هذه المساهمة، كانت في الوقت نفسه تفجيرا للحد الاقصي من طاقة التغيير والتقدم الكامنة في القوي الحديثه ولكنها لم تكن كافية لتحقيق الديموقراطية.

من الناحيتين الكمية والنوعية وبحكم الظروف التاريخية وظروف مرحلة الستينيات او مابعد الاستقلال، كانت هذه الشرائح المدينية وشبه – المدينية لاتتوفر على التأهيل الكافي لتأسيس الديموقراطية التي تعتبر الاستدامة جزءا لايتجزأ من تعريفها. والمقصود بمصطلح «القوي الحديثة» مجموع الشرائح التي نبتت في الشقوق التي أحدثها التصدع التدريجي للواقع الاقتصادي - الاجتماعي والثقافي الراكد منذ قرون، بتأثيرات الحقبة البريطانية الاستعمارية. من مخرجات المدرسة والمصنع والزراعة المروية والمرافق العامة وإدارات الدولة العصرية، تشكلت القاعدة الاجتماعية للقوي الحديثة المناط بها إنجاز شرط تحرير العقل السوداني. غير أن الاحصائيات المتوفرة حول حجم هذه القوي تضع أيدينا على العقبة الاولي في هذا الصدد وهي محدوديتها الكمية. فوفق تحليل علمي لاحصاء عام 1955–1956 حيث بلغ عدد السكان الكلي (10.263 , 000)، تجاوزت نسبة السكان العاملين في القطاع الريفي (مزارعو القطاع التقليدي والرعاة/ البدو) 80٪ من مجموع القوي العاملة (59.4٪ + 21.23٪) بينما لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاعات التي يمكن وصفها بالحديثة (مزارعو الجزيرة، العمال، الموظفون، التجار) 4.5، وهي القوي المرموز لها سياسيا عادة باليسار الشيوعي وغير الشيوعي واليمين الإخواني ومابينهما، مقابل القوي التقليدية مرموزا إليها عادة بحزبي الأمة والاتحاديين.[25]

يؤكد مصدر آخر نفس الحقيقة فيما يتعلق بالنمو النسبي للفئات التجارية والصناعية ابتداء من النصف الأول لعشرينيات القرن الماضي إذ بقي العاملون فى القطاعات التقليدية أغلبية ساحقة بينما وصل تعداد أكبر تركيز للقوى الحديثة، وهو السكة حديد، إلى حوالي 20 , 000 عامل فى عام 1946، رغم التوسع الزراعي الكبير فى مشروع الجزيرة ومشاريع الرى بالطلمبات ودخول السودانيين مجال

تسـويق محصـول القطـن داخليـاً وخارجيـاً بالرغـم مـن سـيطرة الـشركات الأجنبيـة عـلى تسـويق معظـم المحصـول، ومجـال التوسـط بـين المنتـج والمصـدر فيـما يتعلـق بتصديـر الصمـغ وتجـارة الـثروة الحيوانيـة. وبالإضافـة لذلـك فـان سياسـة التصنيـع الجزئـي، التـى سـمح بهـا إبـان الحـرب العالميـة الثانيـة نتيجـة توقـف الاسـتيراد مـن بريطانيـا، فتحـت مجـالا محـدودا للانتقـال مـن الصناعـة اليدويـة التقليديـة (النسـيج والأحذيـه ...الـخ) والبسـيطة (معـاصر الزيـوت والمحالـج) إلى صناعـات اسـتهلاكية مثـل الصابـون والمشروبـات والحلويـات.[26]

مـؤدي هـذه المعلومـات هـو هشاشـة القـوي الحديثـة مـن حيـث وزنهـا العـددي بالمقارنـة لعـدد السـكان، والنوعـي مـن حيـث أهليتهـا كرافعـة لتحريـر العقـل والثقافـة نظـرا لحداثـة عهدهـا بالخـروج عـن أرضيـة مجتمـع تقليـدي بكافـة المقاييـس وبالتـالي عـدم انقطاعهـا المعـرفي عنـه بشـكل كامـل.إذا اسـتعدنا للاذهـان أن تقليديـة المجتمـع وقتهـا كانـت الصيغـة السـودانية لحالـة ماقبـل ـ الاسـتنارة الموسـومة بمحدوديـة العقلانيـة وقـوة تأثـير القيـم والروابـط الأوليـة القبليـة ـ الاثنيـة والطائفيـه، تحسسـنا العائـق الأهـم والمشـترك بـين كافـة الأطـراف المعنيـة وهـو غيـاب الـشروط الموضوعيـة التـي توفـرت في النمـوذج الأوروبي لنمـو وترسـخ الديموقراطيـة كثقافـة في نسـيج المجتمـع. مـن هنـا، ولأنـه ليـس هنـاك مجتمـع محصـن أبديـا ضـد الديموقراطيـة، فـإن الاعتـماد عـلى الإرادة البشريـة الذاتيـة في شـق الطريـق إليهـا، لاسيما في عهـد توفـرت فيـه خـبرات بشريـة غنيـة وإمكانيـات هائلـة في هـذا المجـال، بقـي ممكنـا. وكـما جـاء سـابقا فـإن اسـتجابة مجموعـة مـن شـباب الاربعينيـات لنـداء العـصر الاشـتراكي، ونضيـف هنـا تأثـير منـاخ العـداء المسـتحكم ضـد الغـرب الاسـتعماري حينذاك،أفـضي إلى نشـوء الحركـة الشـيوعية، بمعوقاتهـا الايديولوجيـة، كأفضـل تجسـيد سـوداني ممكـن لهـذه الإرادة. بيـد أن سـقوط البـلاد في قبضـة الشـمولية منـذ السـبعينيات وماترتـب عـلى ذلـك مـن أوللـة (مـن أولويـة) الانضبـاط الايديولوجـي والتنظيمـي في العمـل الـسري، عطّـل قـدرة الحركـة عـلى تفتيـح النصـوص الماركسـية باتجـاه الديموقراطيـة بعـد مرحلـة النشـوء، بالتفاعـل مـع ظاهـرة «الشـيو ـ أوروبية Eurocommunism» التـي طـورت خطوطـا نظريـة وسياسـية ماركسـية تجديديـة بقيـادة الشـيوعيين الإيطاليين والاسـبان خـلال السـبعينيات بـرز فيهـا الاسـم المعـروف أنطونيـو قرامـشي. غـير أن الحركة الشـيوعية، والطـرف اليسـاري الآخـر، حـزب البعـث العـربي الاشـتراكي والمجموعـات النخبويـة غـير المنظمـة، بقيـت غـير منتبهـة إلى جـذر معضلـة الديموقراطيـة وصياغـة اسـتراتيجية العمـل المعـارض بـما يمليـه ذلـك، حتـي بعـد أن خـفّ، أوانتهـي في بعـض الاحيـان، تأثـير تلـك المعوقـات وتراكمـت معـارف ثـرّة، خاصـة مـن تجـارب فشـل الأنظمـة غيرالديموقراطيـة، بينـما ارتفعـت ضرورة تفكيـك المعضلـة إلى مسـتوي حيـاة أو مـوت البـلاد.

هكـذا كانـت قمـة الإنجـاز في أكتوبـر 1964 هـي البدايـة الحقيقيـة لانكسـار الموجـة. لمـا

تعذر على الحزب الشيوعي واليسار عموما فتح الطريق نحو السلطة انتخابيا باختراق ريفي، بعد أن وصل نقطة تشبّع في نفوذه المديني، كان طبيعيا أن تشتد في أوساطه النزعة الانقلابية، وجاء التكوين القيادي اليساري-القومي العربي للمجموعة المايوية تجسيدا لذلك. ومع ذلك، ورغم المعاناة القاسية خلال الحقبة المايوية وتفاقم ظاهرة الإسلام السياسي التقليدي بديلا نخبويا لليسار، فقد ظلت معالجات الاخير لمعضلة الوعي الديموقراطي كوعي وكثقافه محصورة في هامشها باقتصارها على السعي لتصميم قانون الانتخابات بما يعطي وزنا أكبر لمناطق الوعي.

الخلاصة

لا تزال وعود أكتوبر التغييرية استحقاقا لوصف «ثورة» معلقة بانتظار تفكيك العقدة الرئيسية التي منعت تحقيقها، وبقدر ما تتقدّم الأطراف الرئيسية التي تولّت تفجيرها على طريق إعادة النظر النقدية الجذرية في تجربتها بقدر ما تستعيد مكانتها في قيادة الثورة بمعناها المقصود هنا إذ أن جوهر تعريف مصطلح ثورة المتفق عليه هو أنها التغيير الشامل والجذري مما يشترط استمرارية التغيير دون أن يعني ذلك انعدام احتمالات توقف اخفاقي في وقت أو آخر أو إزاء قضية أو أخري مع ضمان عدم تحوله إلى تراجع دائم، خطوة إلى الخلف من أجل خطوتين إلى الأمام. يعني هذا بدوره حضور الديموقراطية جزءا لايتجزأ من التعريف لكونها الوسيلة الوحيدة لتجاوز الخلل قبل فوات الأوان بسلامة تشخيصه من خلال الشفافية وتعدد الآراء، ولكونها، في الحالة السودانية المختلفة كلية عن الحالة الأوروبية، توفر الإمكانية الأهم لإعادة تكوين العقل العام بحيث يكتسب الاستقلالية والنزوع النقدي الضروريين لتحصينه ضد مخارج التغيير المزيفة تطلعا «للمستبد العادل». الثورة، إذن، عملية تغيير مستمرة عماداها الديموقراطية وحرية العقل.

هوامش

1. بنك المعلومات، **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان** (الخرطوم ، بنك المعلومات السوداني، 1986)، ص 35.
2. المرجع نفسه، ص 157.
3. الحزب الشيوعي السوداني، **الماركسية وقضايا الثورة السودانية** (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع،2008 ، الطبعة الثانية)، ص 118–123
4. بنك المعلومات، **تاريخ الانتخابات السودانية**، ص 143.
5. المرجع نفسه، ص 192.
6. **مجلة الدستور** (لندن) وتقرير البنك الدولي، واشنطون، أكتوبر 1979 .
7. عبد العزيز حسين الصاوي، **الديموقراطية المستحيلة: معا نحو عصر تنوير سوداني** (الخرطوم: دار عزه للطباعة والنشر، 2012)
8. المرجع نفسه، ص 155.
9. المرجع نفسه، ص 146–147
10. هشام عمر النور، «محاولة تأسيس نظري لحركة القوي الاجتماعية الجديدة»، موقع الحوار المتمدن، العدد رقم 543

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=8680 17 /7 /2003

(تم الاسترجاع بتاريخ 1 يونيو 2014)

11 تاج السر عثمان، «تجديد الماركسية»، الحوار المتمدن، العدد رقم 2275

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=133887 5 /8 /2008

(تم الاسترجاع بتاريخ 1 يونيو 2014)

12. الحزب الشيوعي السوداني، «مسودة برنامج الحزب الشيوعي للمؤتمر السادس» موقع سودانيزاون لاين ، ص 17

http://www.sudaneseonline.com/board/30/msg/1395165864.html18-3-2014

(تم الاسترجاع بتاريخ 26 مارس 2014)

13. المرجع نفسه، ص 21.
14. المرجع نفسه، ص 8.
15. عاطف عبد الله، **طائر النوء، قطار الشهيدعبد الخالق محجوب: مدخل للتجديد**، نسخة الكترونية بي دي أف من الكتاب، ص 28–29.

http://www.sudaneseonline.com/board/460/msg/1395898631.html

(تم الاسترجاع بتاريخ 27 مارس 2014)

نقد من موقع ماركسي كلاسيكي لتطور موقف الحزب الشيوعي من دكتاتورية البروليتاريا نحو الديموقراطية الليبرالية يؤكد ماورد في هذا التحليل.

16. حول تاريخ البعث انظر محمد علي جادين، **صفحات من تاريخ التيار القومي وحزب البعث في السودان** (الخرطوم: دار عزه للنشر والتوزيع،2011)، ص 9–102؛ عبد العزيز حسين الصاوي، **من القومي الي الديموقراطي: تجربة البعث في السودان** (بيروت: دارالطليعة للطباعة والنشر، 2010)، ص 134–184.

17. حول هذه العلاقة انظر الحزب الشيوعي، «حزب البعث وقضايا النضال الوطني في السودان، نقد وتقييم»، دراسة من 13 صفحه غير منشورة ومطبوعة على الآلة الكاتبة، بدون تاريخ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي، «نقد النقد أو وثيقة الحزب الشيوعي المعنونة ‹حزب البعث وقضايا النضال الوطني في السودان›»، دراسة من 40 صفحه غير منشورة ومطبوعة على الآلة الكاتبة، 1977(يرجح كاتب هذه المساهمة الذي اطّلع على الوثيقة عام 1976 وأعدّ الرد البعثي عليها أنها كتبت عام 1975. الوثيقتان محفوظتان لديه).

18. حزب البعث العربي الاشتراكي، **البعث وقضايا النضال الوطني في السودان** (لندن: دار العروبة للطباعة والنشر، 1973)، ص 11–12.

19. المرجع نفسه، ص55.

20. المرجع نفسه، ص 69.

21. المرجع نفسه، ص 76.

22. محمد علي جادين، **صفحات من تاريخ التيار القومي وحزب البعث**، ص 251–253.

23 لعرض وتقييم شامل لموضوع الديموقراطية لدي الحزب الشيوعي وحزب البعث انظر حيدر إبراهيم علي، **الديموقراطية السودانية، المفهوم، التاريخ، الممارسة** (القاهرة: الحضارة للنشر، 2013)، ص 109–148.

24. طلعت الطيب، «محطات في مسيرة حركة حق»، موقع الراكوبه
http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-47375.htm
(تم الاسترجاع بتاريخ 25 مارس 2014)

.25 Tim Niblock, *Class and Power in Sudan, The Dynamics of Sudanese Politics, 1898–1985* (London: The Macmillan Press, 1987), pp. 81–94.

.26 انظر Fatima Babiker Mahmoud, *The Sudanese Bougeoisie: Vanguard of Development?* (London and Khartoum, Zed Books Ltd. and Khartoum University Press), pp 34–42 and pp. 53–54; Niblock, *Class and Power in Sudan*, p. 113.

12

جمال محمد إبراهيم

دبلوماسية السودان في ربيع سياسي: أكتوبر 1964

مقدمة

الـذي وقـع في الأيـام العـشرة الأخـيرة مـن شـهر أكتوبـر 1964، وعرفـه السـودانيون بأنـه «ثـورة»، هـو أول انتفاضـة شـعبية في السـودان وعـبر سـلاح الإضراب السـياسي العـام، قـادت إلى انهيـار نظـام الحكـم العسـكري الـذي ألغـى ديمقراطيـة شـائهة دامـت عامـين بعـد الاسـتقلال، ثـم حكـم البـلاد لفـترة متصلـة منـذ 17 نوفمـبر 1958 وحتـى أواخـر أكتوبـر 1964. ومـا وقـع بالفعـل في أكتوبـر مـن عـام 1964، هـو تحـوّل جـذري في نظـام الحكـم وبنيتـه وتوجّهاتـه، بعـد أحـداث حرّكهـا طـلاب جامعـة الخرطـوم، وامتـدت حمّيّاهـا حتـى وصلـت إلى عصيـان مـدني شـامل، أحـدث شـللا في الحيـاة العامـة، وأجـبر الحكـم العسـكري عـلى الانسـحاب مـن السـاحة السياسـية. وتشـكّلت بعـد ذلـك حكومـة انتقاليـة ضمّـت ممثلـين عـن تنظيـمات المجتمـع المـدني والسـياسي، بعـد أن شـكّلوا هيئـة وطنيـة لتديـر أمـور البـلاد، عرفـت بإسـم «جبهـة الهيئـات». نقـل المـؤرّخ محمـد عمـر بشـير قـولا لأكاديمـي سـوداني: «لم يحـدث في أيّ مـكان في العـالم الإطاحـة بنظـام عسـكري بواسـطة ثـورة شـعبية مسـتخدمة سـلاح الإضراب السـياسي العـام، إلّا بالنسـبة لثـورة السـودان في أكتوبـر 1964. لقـد وضعـت ثـورة أكتوبـر في دسـت الحكـم حكومتين متعاقبتـين، أولاهمـا مكوّنـة مـن أغلبيـة كبـيرة مـن العنـاصر الثوريـة، بيـد أن الانتخابـات العامـة بعـد ذلـك أعـادت قـوى الأحـزاب التقليديـة لتشـكل حكومـة ثانيـة.»[1]

لـن نغـرق في توصيـف مـا حـدث: أهـو «ثـورة» أم «انتفاضـة» أم «هَـبّة» أم «انقـلاب» — إذ أن معيـار التصنيـف واضـح: وقـع حـراكٌ شـعبيٌ ضـد نظـام حكـم عسـكري باطـش، دافـع عـن نفسـه باسـتعمال العنـف، ففشـل واضطـر تحـت ضغـط الشـارع مـع انحيـاز قطـاع مـن العسـكريين في القـوات المسـلحة لجانـب الشـعب، إلى

الانسحاب من سدّة الحكم لصالح قيادات من المجتمع المدني السياسي، تولت الحكم في أجواء استعادت فيها البلاد حرياتها المسلوبة طيلة سنوات ستٍ انطوت منذ عام 1958 . الذي وقع بعد ذلك كان تغييرا شاملا في بنية الحكم : هياكلها وتوجّهاتها وسياساتها الداخلية والخارجية.

لو جاز لنا أن نستعير التوصيف الذي ساد بعد تظاهرات الطلاب في أنحاء أوروبا في أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين، وما وقع أيضا بعد ذلك في براغ عام 1968، من اضطرابات بعد جنوح الحزب الشيوعي هناك في نشوزه عن الكتلة الشرقية التي تسيطر عليها موسكو، إلى إحداث إصلاحات باتجاه مزيدٍ من الحريات والانفتاح، أجهضها تدخل عسكري من حلف وارسو، حامي الكتلة الشرقية، وعرفت بـ «ربيع براغ»، سنرى مقاربة مجازية لهذه التطورات بما وقع في أكتوبر 1964 في السودان وفيما وقع مؤخرا بين 2010 و2012، من تحوّلات جذرية في بعض البلدان العربية، وقادت إلى تحوّلات سياسية عارمة، وتغييرات بنيوية في أنظمة الحكم فيها، وعرفت بـ «الربيع العربي». إنّ الذي حدث في السودان في أكتوبر 1964، يُعدّ الأنموذج الأول لانتفاضة شعبية أسقطت نظاما استبداديا، وحملت نفس سمات ذلك «الربيع السياسي» الفريد في المنطقة العربية. حقّ لنا أن نزعم أن ثورة 21 أكتوبر هي الرّبيع السوداني الأول، قبل كل مواسم الربيع السياسية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد عام 2011.

لك أن تنظر فيما كتبَ الأستاذ محمد حسنين هيكل يصوّر الحال في الخرطوم، في مقاله الشهير وقتذاك، «ثمّ ماذا بعد في السودان»:

> لقد حدث فى السودان شىء يستوقف النظر: فجأة، وفى لحظة نفسية مواتية، استطاع الشارع السودانى بجماهيره أن يحقق وحدته، وفى نفس اللحظة بسبب صراع السلطة كان الجيش السودانى بغير وحدة تواجه وحدة الشارع، وتقمعها، بمزيد من الإرهاب إذا اقتضى الأمر. ولقد تحققت وحدة الشارع السودانى تحت ضغوط نفسية قوية، وبغير قيادة تتولى التنظيم الدقيق، وكان حظها السعيد أن ذلك حدث فى ظروف انقسام السلطة المسلحة. ولم تستطع السلطة المسلحة، بانقسامها، أن تضرب. وتقدم الشارع، مندفعا، ليملأ الفراغ الذى أحدثه الشلل الذى أصاب السلطة العسكرية وقيد حركتها، وأحدث التغيير الكبير الذى حدث فى السودان.[2]

وبرغم ما أثار مقال هيكل من غضب في الشارع السوداني وقتذاك، لكنه كان مقالا صادقا، عبّر في جانبٍ عن حال الخرطوم والثورة في غليانها ، وما بقيَ له

إلا أنْ يُسمّي تلك الحال بأنّها «الربيع السوداني» الأول، ذلك البلد الذي لا يعرف مواسم للربيع في طقسه بسبب حرارته المفرطة.

وتعد ثورة 21 أكتوبر في السودان 1964، الحالة الأولى في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، التي أزاح فيها شعبٌ أعزل ديكتاتورية متمكنة، وفرض على القوات المسلحة أن تقف إلى جانبه .

وفي عودٍ على بدءِ حديثنا عن استيلاء الجيش في السودان على الحكم في عام 1958، وعلى إدارته لشئون البلاد لفترة امتدت حتى قيام الانتفاضة الشعبية الكبرى في 21 أكتوبر 1964، لابدّ لنا من التعرّض إلى طبيعة البيئة السياسية والأجواء التي كان عليها العالم بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، واتجه بعدها للتوافق على ترتيبات سياسية ودبلوماسية واقتصادية، تجنّبه ويلات القتل والدمار الذي عايشه العالم بين 1938 و1945. شملت الترتيبات السياسية التي استجدت بعد الحرب صياغة ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وباقي الاتفاقيات التي نشأت عنها المنظمات والهيئات الدولية ذات الصبغة السياسية، وكذلك جرى التوافق على وضع الترتيبات الاقتصادية، التي كان قوامها مؤسسات بريتون وودز (Bretton Woods)، التي أسّست للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي اللذين عنيا بضبط التعامل الاقتصادي والنقدي في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. في إطار تلك الترتيبات والآليات الدولية، توافقت الأمم على آليات لضبط العلاقات السياسية بين الدول، على أسس الإحترام المتبادل للاستقلال والمساواة في الحقوق، وذلك في أوائل سنوات الستينيات من القرن العشرين، ومنها ما بات يعرف باتفاقيتي فيينا الأولى للعلاقات الدبلوماسية، والثانية للعلاقات القنصلية، واللتين وضعتا الأطر والقواعد العامة للعلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الدول.

على أن انتهاء الحرب العالمية الثانية، لم يُنهِ المواجهات ومسبّبات الصراع في العالم بصورة حاسمة، بل اتخذت تلك المواجهات لبوسا جديدا، محوره التنافس المستتر لبسط النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي، في عالم تتباين مكوناته وموارده وثرواته من إقليم إلى إقليم، ومن بلد إلى بلد آخر. ذلك ما توافق العالم على وصفه بأجواء حرب جديدة هي الحرب الباردة. صارت المواجهات تأخذ شكلا مستترا وغير مباشر، إلّا في حالات قليلة تورّطت قوى كبرى في حروب مباشرة، مثلما حدث مباشرة بعد فصل ألمانيا إلى دولتين لتحمل برلين الشرقية وبرلين الغربية رمزية الحرب الباردة لأكثر من أربعين عاما. ثم تنشب الحرب الكورية (1950) لتفرز حربا مريرة بين الأشقاء، وتليها الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية

في فيتنام أواسط سنوات الستينيات، والتي انتهت في عام 1972، بعد مفاوضات سياسية مضنية جرت في العاصمة الفرنسية. أسفرت الحرب الكورية عن «كوريتين»، وخرجت فيتنام حرّة مستقلة متحدّة بعد تلك الحرب المريرة، ولما انهار الجدار بين «البرلينين»، كانت تلك هي النهاية الرمزية لحقبة الحرب الباردة.

في تلك الأجواء، نشأت حركة عدم الإنحياز، كتلة من الدول نأت بنفسها عن كتلتي الغرب والشرق في مؤتمر باندونق بإندونيسيا عام 1955، وشكّلت أول تجمّع للبلدان النامية، وتلك التي نالت استقلالها حديثا من القوى الكبرى التقليدية بعد أفول شمس الكولونيالية عن العالم والتي درجنا على تسميتها بحقبة الاستعمار. وفي ذات تلك الأجواء، وما شابها من مواجهات مُستترة في آنٍ ومعلنة في آنٍ آخر، وبروز ظاهرة الانقلابات العسكرية في بلدان ما اصطلح على تسميته بـ«العالم الثالث»، وقع الا نقلاب العسكري بقيادة الفريق إبراهيم عبود الذي أطاح بالديمقراطية الوليدة في السودان، عام 1958، واستفرد بحكم البلاد لسنواتٍ ست، حكما استبداديا بلا حريات ولا ديموقراطية، انتهى بحلول «الرّبيع السياسي» الأول في السودان، في 21 أكتوبر من عام 1964. تلك هي الانتفاضة التي أكملت خمسين عاما ذهبيا من عمرها في عام 2014.

ولاستهلال تحليلنا لمسارات السياسة الخارجية، وتحوّلاتها وتغيّر توجّهاتها قبل وبعد سقوط النظام العسكري في السودان، في ظلّ هذه الأجواء السائدة في الإقليم وفي العالم، والتي عرفت بسنوات الحرب الباردة، نعرج على مواقف السودان وعلاقاته الخارجية، وكذلك سننظر في بنية وزارة الخارجية السودانية توجهاتها ورجالها وقيادتها في تلك الفترة (1958–1964)، ونستجلي أساليب إدارة ملفاتها السياسية، ونستكشف العوامل المؤثرة في تشكيل مواقفها التي تغيّرت تبعا لذلك، في الساحتين الإقليمية والدولية، ثم نختتم باستخلاصات موضوعية حولها.

إدارة دبلوماسية السودان خلال فترة الحكم العسكري(1958–1964)

على هذه الخلفية، وقع انقلاب السودان في عام 1958، وبدا وكأنّه نتاج ضِيْقٍ بالتجربة الديمقراطية الوليدة بعد الاستقلال في عام 1956. من اللافت أن موضوع قبول المعونة الأمريكية كان ملفا تداولته الأحزاب السياسية، ودار سجال طويل، شدّا وجذبا حولها. برغم أنها لم تكن سببا مباشرا من أسباب قيام الإنقلاب، لكنها كانت مثار احتكاك بين الأحزاب التي دخلت في تحالفات هشة لحكم البلاد. معروف أن المعونة الأمريكية كانت ذراعا طويلا من الأذرع الأمريكية النشطة إبان سنوات الحرب الباردة، ولم يكن السودان ببعيدٍ عن الاهتمامات الأمريكية.

شهدت سنوات الحكم العسكري في السودان بين 1958 و1964، بزوغ حركة عدم الانحياز، بعد مؤتمر باندونق عام 1955، ونشوء منظمة الوحدة الأفريقية في مايو من عام 1963، في ظلِّ احتدام الصراع الناعم بين الغرب والشرق. كانت الدبلوماسية السودانية تمشي على سطح حديد ساخن — ويا للمفارقة — في أجواء عرفت باسم الحرب الباردة، فيما كان أكثر انشغال المجلس العسكري الحاكم في الخرطوم، هو بالحرب الأهلية الناشبة في جنوب السودان، وبعددٍ من الملفات الداخلية والخارجية الساخنة الأخرى، مثل مياه النيل، ومشكلة حلايب، وتنمية البلاد وسواها من ملفات.

كان قدر السياسة الخارجية للسودان في الفترة من 1958 وحتى 1964، أن يولي المجلس العسكري الحاكم أمرها للأستاذ أحمد خير المحامي، فارتبطت ارتباطا وثيقا بشخصه وبأسلوبه في إدارة جهاز دبلوماسية السودان. تُركت ساحة العلاقات الخارجية برمتها للأستاذ أحمد خير، وكانت يده طليقة في ملفاتها، إلا ما احتكرت معالجته الزُّمرة العسكرية، مثل ملف مشكلة الجنوب وملف مياه النيل.

كانت للرجل — وهو يدير ملفات الدبلوماسية السودانية — مرجعيتان رئيسيتان أفصلهما في التالي:

أول مرجعياته أنّ للرجل سهما مُقدّرا في إحياء الحركة الوطنية في البلاد في عام 1938 عبر مؤتمر الخريجين، بعد أن شهدت تلك الحركة ارتخاءً لعقدٍ ونيف منذ سنوات ثورة 1924. فهو إذا رمز من رموز الحركة الوطنية التي أسّست للنضال الوطني في مجابهة القوى الكولونيالية البريطانية القابضة على الأمور في السودان. تحوّل حراك الخريجين عبر مؤتمرهم الذي لعب أحمد خير دورا رئيسا في إنشائه، إلى بروز جماعات وكيانات سياسية، مثل جماعة «الأبروفيين» وجماعة «الهاشماب» في سنوات الأربعينيات من القرن العشرين، ثم تبلورت توجهاتها بعد ذلك وارتبطت بالكيانات الطائفية القائمة في البلاد، وبرزت عنها الأحزاب السياسية بمختلف مسمّياتها من اتحاديين، تنادوا للاتحاد مع مصر، أو مستقلين دعوا لاستقلال السودان، بعيدا عن القوتين اللتين حكمتا السودان، بموجب ترتيبات اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة في 1899، فيما برزت بروزا متواضعا لكنه مؤثر، تيارات يسارية وأخرى إسلامية. كانت لأحمد خير مواقف غير متعاطفة مع الطائفية عموما. وقبيل الاستقلال بقليل وتسيّد السياسيين الحركيين المُتصلين بالطائفية الساحة السياسية، جرى تهميش الرجل، ويرجّح حيدر إبراهيم أن ذلك الموقف المتسق مع موقفه المعادي للطائفية، كان مدعاة لاقترابه من النظام العسكري في نوفمبر 1958.[3]

ثـاني مرجعيـة لأحمـد خـير، هـي التـي تتصـل باسـتقلاله الفكـري وتفـرّد شـخصيته وبراعتـه كرجـل قانـونٍ متميّـز، وحرصـه عـلى النـأي بنفسـه عـن الانخـراط في صراعـات الأحـزاب السياسـية، قبـل وبعـد سـنوات الإسـتقلال. لم يعـرف عنـه انتـماءٌ لأيّ مـن الأحـزاب الرئيسـة في تلـك الفـترة التـي أعقبـت الاسـتقلال. غـاب الرجـل— أو غيّـب لا فـرق — عـن السـاحة السياسـية التـي حفلـت بأحـزاب تقاطعـت توجهاتهـا وتباينـت مواقفهـا، قبـل الاسـتقلال وبعـده بقليـل.

وفي تجربـة أول حكـم عسـكري في السـودان، وهـو أول انقـلاب يقـع في أفريقيـا جنـوب الصحـراء، في نوفمـبر مـن عـام 1958، ومـن بـين وزراء ذلـك العهـد، التكنوقـراط — إذا جـاز الوصـف — والذيـن اسـتعان بهـم العسـكريون واسـتوزروهم، اختـاروا «سياسـيا وطنيـا»، وليـس «سياسـيا مُسـتحزِبا»، هـو المحامـي أحمـد خـير ليتـولى حقيبـة الخارجيـة. كان بوسـع الفريـق عبـود رئيـس المجلـس العسـكري أوانـذاك، أن يختـار عسـكريا مـن مجلسـه، ولكنـه لم يفعـل، ولربّـما لقلـة خـبرة أعضـاء المجلـس العسـكري في العلاقـات الخارجيـة والدبلوماسـية. بـل وكان بإمـكان الفريـق عبـود أن يُحيـل عـددا مـن الـوزارات الأخـرى، مثـل وزارة الـري أو وزارة الماليـة أو الصحـة لعسـكريين مـن زمرتـه، لكنـه آثـر الركـون إلى الخـبرات الفنيـة، البعيـدة عـن التحـزّب السـياسي لإدارة تلـك الـوزارات.

أنظـر مـا كتـب جمـال محمـد أحمـد عـن أحمـد خـير، يصـف حالـه لّمـا غـاب عـن السـاحة السياسـية قبـل وقـوع الإنقـلاب العسـكري في 1958 :

> دُفـعَ بـه بعيـدا رفاقـه، ومضـوا في طريقهـم، فـإذا صاحبـي في وحشـة سياسـية طويلـة، أحسـبه كان يحـاور نفسـه فيهـا، يسـائل أيـن كانـت العثـرة، إنّـه موضـع الإجـلال، نعـم مـاذا يفيـده الإجـلال لكـن. إنـه في بيتـه قاعـد لا يجـد مكانـا مـع أيـة جماعـة سياسـية. يريـد ليعمـل، يريـد جماعـة سياسـية تحتويـه وكان أفطـن مـن أن يرمـى النـاس جميعـا بالحمـق ويسـتأثر هـو بالحكمـة والفصـل في الخطـاب. أخالـه أقبـل عـلى نفسـه يعتـب أيضـا عليهـا، وأسـفر في وحشـته مـا اسـتنام، مـا تصنّـع النـوم![4]

لعـلّ اختيـار المحامـي أحمـد خـير وزيـرا للخارجيـة، لسـت سـنوات متصلـة هـي سـنوات الحكـم العسـكري، وبهاتـين المرجعيتـين اللتـين تلخّصتـا في دوره الوطنـي الخالـص، ثـم جنوحـه إلى النـأي بنفسـه عـن التكوينـات الحزبيـة السـائدة، هـو مـا مكّـن وزارة الدبلوماسـية مـن أن تسـتقل بمهنيـة منسـوبيها خـلال سـنوات حكـم الفريـق عبـود، بعيـدا عـن تاثـيرات السياسـة الداخليـة، وبعيـدا مـن تغـوّلات السياسـيين، أو العسـكريين عـلى أدائهـا. شـهدت تلكـم السـنوات دورا مرموقـا

للدبلوماسية السودانية، ولأحمد خير اليد الطولى في إدارتها. ويرى السفير أحمد عبدالوهاب جبارة الله أنّ الكينونة المهنية لوزارة الخارجية لم تهتز خلال فترتي الحكم العسكري في السودان (1958–1964 و 1969– 1985)، وأن أحمد خير عوّل بشكل كبير على خبرات الدبلوماسيين واحترم مهنيتهم للعب دور فاعل في تنفيذ السياسة الخارجية.[5] عاون الوزير أحمد خير على ذلك سفراء لهم سهم مقدر، بحكم الثقافة والخبرة الطويلة، مثل محمد عثمان يسن وخليفة عباس وجمال محمد أحمد. كان السفير جمال « أحد كبار المدافعين عن حياد الخدمة المدنية وحصاناتها، وواحدا من الذين ساهموا مساهمة كبيرة في حماية الخدمة المدنية من تغوّل الأحزاب والسياسيين.»[6]

نوجز بعض معالم ومواقف للسودان إبان تلك السنوات، في التالي:

1. الوساطة الدبلوماسية السودانية في النزاع الذي نشب عشية استقلال الكويت مع العراق.
2. الدور الذي لعبه السودان في إطار دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو وتداعيات مقتل الزعيم الكونغولي باتريس لوممبا، وما تلى ذلك من أحداث لقي فيها الأمين العام داج همرشولد حتفه بعد سقوط طائرته في أحراش الكونغو.
3. قيام نظام الفريق عبود بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وهي مبادرة أفضت إلى اعتراف واسع بها بعد ذلك، من قبل أكثر البلدان الأفريقية.
4. الدور الفاعل الذي لعبته الدبلوماسية السودانية خلال الميلاد العسير لمنظمة الوحدة الأفريقية في العاصمة الإثيوبية، وقد أسهب في وصفه جمال محمد أحمد في كتابه **عرب وأفارقة**.
5. استطاع الفريق عبود أن يوثق علاقاته شرقا وغربا، وكان يردّد دائما أنه «جلب للسودان صداقة الشعوب». ويُعزى إلى الدبلوماسية السودانية بمهنيتها، إنجاز عدد من زيارات رؤساء الدول الأجنبية إلى السودان في السنوات الأربع الأخيرة من عمر النظام العسكري :

   (أ) إذ زار السودان كوامي نكروما رئيس غانا، ورئيس جمهورية الهند جواهر لال نهرو، والرئيس جمال عبد الناصر، ورئيس الوزراء الصيني شو إن لاي، ورئيس مجلس السوفييت الأعلى وقتذاك ليونيد بريجنيف، ورئيس دولة يوغسلافيا السابقة جوزيف بروز تيتو، وغيرهم. في المقابل قام رئيس النظام العسكري بزيارات شملت عواصم كبرى في الشرق والغرب، منها لندن وواشنطن وبكين وموسكو ودلهي وبلغراد.

(ب) لعلّ زيارة تشي جيفارا ضمن وفد كوبي رسمي للخرطوم أوائل سنوات الستينيات، كانت أحرى بالوقوف عندها في تلكم السنوات، خاصة إذا علمنا أن جيفارا قام بعدها بمغامرة في الكونغو المجاورة للسودان، لم يكتب عنها كثيرا. غير أن هذه الزيارة لم تأخذ بريقا إعلاميا يذكر.[7]

(جـ) لقد ورد أيضا أن المناضل الأفريقي نلسون مانديلا، شابا في ثلاثيناته، زار الخرطوم ومنحته وزارة الخارجية جواز سفر دبلوماسي، وذلك قبيل عودته إلى بريتوريا ليزج به في السجن قرابة الثلاثين عاما. على أن الأمر يحتاج لمزيد تعضيد موثق، لم يتح للكاتب لأسباب شتى، منها تعذر الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية السودانية المتصلة بالواقعة .

لا يمكن إنكار أنّ هذه الزيارات والمبادرات السياسية عكست رغبة النظام في الانفتاح تجاه إقليمه القريب، بل وتجاه العالم من حوله، في محاولة لخلق علاقات متوازنة في عالم مضطرب الأحوال خلال سنوات الحرب الباردة. في معايير الصداقة مع الدول الأخرى، لا ينظر الآخرون للإخفاقات الداخلية الكبيرة المتمثلة في استمرار الحرب الأهلية في جنوب السودان، فهم رأوها شأنا داخليا محضا. لم يتململ العالم الغربي، إلا حين أقدم النظام العسكري في آخر أيامه، على طرد القساوسة وممثلي الكنائس التبشيرية في جنوب البلاد. كسب النظام العسكري بعدها، عداوة بلدان الجوار الأفريقي المحيطة بإقليمه الجنوبي.

غير أن لمرحلة الحكم العسكري إخفاقاتها في مجال العلاقات الخارجية، وهي تُعدّ وتُحصى، ولكن لنوجز منها المواقف الرئيسة هنا :

1. فشلُ الحكم العسكري، حتى سنة انهيار نظامه في أكتوبر 1964، في التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب والحرب الدائرة فيه منذ 1955، عكس نقمة كثير من القادة الأفارقة على نظام الفريق عبود. والملاحظ أن مشكلة الجنوب لم تأخذ بعدا إقليميا أو دوليا وقتذاك، فلم تكن تلك المشكلة ملفا من ملفات وزارة الخارجية أو هما يؤرق الدبلوماسية السودانية، بل كانت شأنا داخليا يعالج في وزارة الدفاع السودانية، تحت نظام عسكري قابض.

2. مع حرص الخرطوم على علاقات حسنة مع القاهرة إبّان سنوات الحكم العسكري — وتعدّ اتفاقية مياه النيل الموقعة عام 1959 مؤشرا عليها — إلا أن ذلك الملف ظلّ يعالج بعيدَ نسبيا عن وزارة الخارجية في الخرطوم، وكان ملاحظا أن وزير الخارجية لم يكن طرفا رئيسا ومباشرا في المفاوضات التي أفضت إلى ذلك الاتفاق، وإنْ لا يعني ذلك أن وزارة الخارجية تبنت موقفا معارضا لذلك الاتفاق.

ومـن المعلـوم أيضـا أن شـئون السـودان ظلـت ملفـا يـدار في مكاتـب المخابـرات المصريـة، لا في وزارة الخارجيـة المصريـة.

لعـل شـهادة سـفير مهنـي وكاتـب شـاعر مثـل محمـد المكـي إبراهيـم، هـي ممّـا يجدر الوقـوف عندهـا. كتـب عـن تلـك المرحلـة : «وكـما كان للنظـام حسـناته فقـد كانـت لـه خطايـاه، وعـلى رأسـها استسـلامه المتهافـت أمـام السـمعة الداويـة للرئيـس عبـد النـاصر، وقبولـه ثمنـا قليـلا لـلأراضي السـودانية التـي أغرقهـا السـد العـالي وأقيمـت عليهـا بحـيرة نـاصر. ومنهـا اهتمامـه الكبـير بحركـة التشـييد السـكني التـي اسـتفرغت جهـد ومدخـرات السـودانيين وجمدتهـا في هيـاكل أسـمنتية بـدلا مـن اسـتغلالها في الزراعـة والتصنيـع، ومنهـا عـدم اسـتفادته بصـورة متسـاوية مـن معونـات المعسـكرين الاشـتراكي والرأسـمالي وكانـا يتنافسـان عـلى خطـب ودّ السـودان في تلـك المرحلـة الباكـرة مـن مراحـل الحـرب البـاردة. وعـلى الجانـب الآخـر، كان ثـوار أكتوبـر يحلمون بديمقراطيـة عميقـة الجـذور تهيـئ البـلاد لتنميـة أسرع وأقـوى.»[8]

3. والجديـر بالاشـارة أن قضيـة حلايـب ظلـت معلقـة في الأمـم المتحـدة، طيلـة سـنوات الحكـم العسـكري، ولم يثرهـا أي طـرف خـلال تلـك الفـترة. تابعـت وزارة الخارجيـة السـودانية عـن بعـد، بقـاء الملـف مجمّـدا في أضابـير مجلـس الأمـن، وقـد تتحمّـل الدبلوماسـية السـودانية وأحمـد خـير عميدهـا، طرفـا في هـذا «التراخـي»، ولا مندوحـة مـن أن نـراه تفريطـا في شـأن يتصـل بالسـيادة.

4. يُرصـد للسـودان، خـلال سـنوات حكـم الفريـق عبـود، ضعـف تأييـده لحـركات التحـرّر في القـارة الأفريقيـة بصـورة واضحـة، بـل كان النظـام العسـكري يقـف إلى جانـب إثيوبيـا، ولا يؤيـد ثـوار إريتريـا الذيـن تواصـل نضالهـم لفـك بلادهـم مـن الوصايـة التـي وضعتهـم تحـت سـيطرة إثيوبيـا بعـد سـنوات الحـرب العالميـة الثانيـة.

5. أمّـا في اليمـن الجنـوبي، فقـد وقـف النظـام العسـكري يسـاعد بريطانيـا في محاصرتها لثـوار اليمـن الجنـوبي. أشـار بيـان للحـزب الشـيوعي السـوداني إلى أن نظـام عبـود آثـر الوقـوف إلى جانـب الأحـلاف المشـبوهة في المنطقـة، وحلـف بغـداد تحديـدا، ممّـا أثـار عليـه نقمـة أطـراف عربيـة عديـدة.[9]

6. فيـما يتصـل بأحـداث الكونغـو، لم يُرصـد للسـودان دعـم ومسـاندة لثـوار تلـك البـلاد الذيـن جـرت تصفيـة قياداتهـم، بـدءا بباتريـس لوممبـا، الرئيـس الشرعـي الـذي تآمـر عليـه المسـتعمر البلجيكـي والمتواطـيء الأمريكـي، متحالفـا مـع الرجعـي مويـس تشـومبي، ووصـولا إلى انفصـال إقليـم كاتنقـا هنـاك. واجـه النظـام العسـكري الحاكـم في السـودان انتقـادا مـن أطـراف داخليـة وخارجيـة، لكونـه لـزم الصمـت إزاء محـاصرة

العناصر الوطنية في الكونغو وتصفية قياداتها، وذلك عشية إعلان استقلاله في عام 1960. يشير السفير أحمد عبدالوهاب في كتابه **محطات دبلوماسية** إلى الضغوط التي تعرض لها الفريق عبود في زيارته الرسمية لواشنطن عام 1961، إذ أثارت أطرافٌ أفريقية أن ثوار الكونغو الذين لاذوا بيوغندا وبالسودان، جرى ابتزازهم وسرقت مواردهم، ولم يتحصّلوا على السلاح الذي دفعوا ثمنه.[10] لا غرو أنّ أحمد سيكوتوري رئيس غينيا المتعاطف مع حركة التمرّد في جنوب السودان، وصف السودان وقتها بأنه «رجل أفريقيا المريض»، فيما العلل قد استفحلت في عدة أطراف من القارة الأفريقية، والحرب الباردة تفعل فعلها في السنوات الوسيطة من القرن العشرين. من بين بلدان القارة، لم يحمل هذا الوصف التجريمي إلا السودان.

تلك كانت الفترة التي تولّى فيها أحمد خير زمام الخارجية السودانية بين 1958 و1964، وذلك حال وزارته أوانذاك، بنجاحاتها وبإخفاقاتها. كتب جمال محمد أحمد يحدّث عن وزيره أحمد خير، وقد صحبه حين كان جمال سفيرا في أديس أبابا، يشارك في الاجتماعات التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية (التي صارت تعرف الآن بالإتحاد الأفريقي) في مايو من عام 1963، بلغة مواربة مستترة، لكنها مُبينة وإنْ حملت لهجة إعتذارية لا تخفى:

> ... بعد أن استعاد إستقلاله السودان وتباينت السُّبل مِن بعد، وعطسَ الجيشُ عندنا، حين عطست جيوش حولنا، إنّ عراك السياسة عبث في جوفه خطر محيق، لن يدرؤه غيره، فاغتصبت ديمقراطية كان ذاك الجدال واحدة من دعائمها العدّة لو درَى. وعابثَ التاريخُ صاحبي معابثةً مشى الجيشُ نحوهُ ذاك الفجر يَستعين به، فأعان على مقدارٍ أراده، وأياما قليلة بعدها وجدَ مكانا في السياسة ظلّ يرنو له، يراه قريبا ولا يصلهُ. هنا عابث صاحبي التاريخ بدوره، فقد كان يعمل مع الجيشِ، يقول عن أهله حين يخلو لِمن يأتمن «الجماعة» ويبسم بسمة، تهمّ أن تَكون أو لا تكون...[11]

يمضي جمال محمد أحمد يكتب عن أحمد خير: «... ملك النفوذ كله وكان لغيره السلطان. ما عناه هذا ولا أوقره...» لعلّ رضا السفير جمال عن أداء صنوه الوزير أحمد خير، هو الرضا النابع من غيرة على المهنية والدبلوماسية الاحترافية، التي حَمَى سياجها وزيرها، فلم يتسلق أسوارها دخيل، ولم يتغوّل عليها غائل. ذلك ربّما يُعزى للشخصية البراجماتية والقوية للمحامي أحمد خير. يلاحظ د.حيدر إبراهيم أنه يمكن أن يصنف أحمد خير بالنظر إلى تجربته في الأربعينيات، نصيرا للديمقراطية

بمكوناتها الأساسية وهي الحريات السياسية والاقتصادية والثقافية وتوجّهها نحو التنمية الشاملة والعادلة، واحترام التنوع، غير أنه اختار بعد انقلاب نوفمبر في عام 1958 ــ ولربّما لإحساسه بمرارات تجربة الأحزاب عشية الاستقلال ــ أن يكون جزءا من نظام عسكري «دكتاتوري شديد التخلف.»[12]

وفي إشارة من السفير أحمد عبدالوهاب إلى شخصية الوزير أحمد خير، إبّان توليه المنصب خلال سنوات الحكم العسكري، يكتب: «ولعل المرؤ لا يستطيع أن يغفل حقيقة هامة، وهي أن السيد أحمد خير كان يُنظر إليه بأنه العقل المدبّر للسياسة الخارجية السودانية في ظلّ نظام الفريق عبود، ولعل موقعه كشخصية مرموقة في الحركة الاستقلالية السودانية، وشهرته كقانوني ومحامٍ من الطراز الفريد، قد هيأته لما تمتع به من موقع متقدّم في حكومة عبود.»[13]

وهكذا نلاحظ أنه لم يكن للنظام العسكري من نيّة لإحداث تحوّل بنيوي في هيكل الدبلوماسية السودانية، ولا من سعي لتمكين المنتمين لعصبته للإمساك بملفات وزارة الخارجية، وقد إئتمنوا أحمد خير عليها، سوى ميلهم لمعالجة ملف مياه النيل بعيدا عن نظر الوزارة. ذلك ملمحٌ مُهمٌّ، إذ نلاحظ أنّ التطهير الذي وقع عقب انتصار ثورة أكتوبر عام 1964، وشمل عددا من المرافق الحكومية، لم يمسّ ذلك التطهير جسم وزارة الخارجية، إلا مسّا طفيفا غير مؤثر.[14]

تحوّلات في السياسة الخارجية بعد أكتوبر 1964

بعد اندلاع الهبّة الشعبية الغاضبة على الحكم العسكري وسقوط نظامه، اتفقت جبهة الهيئات على ما أطلق عليه الميثاق الوطني، والذي تضمّن عددا من المباديء العامة، شملت تصفية الحكم العسكري، وإعادة الحريات العامة، وإقرار استقلال القضاء، واستقلال جامعة الخرطوم. من بين المباديء الرئيسة، أقرّ الميثاق الوطني ضرورة أن ترتبط الحكومة الانتقالية التي تم تشكيلها بموجب الميثاق الوطني، والتي جاءت في أعقاب انهيار حكومة الفريق إبراهيم عبود، بانتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.[15]

لعل أول مظاهر التغيير، بعد تولّي محمد أحمد المحجوب وزارة الخارجية في حكومة الثورة التي رأسها السيد سرالختم الخليفة (1964-1965)، وقعت في ملفات السياسة الخارجية ــ إذ تبنّى السودان تحولا دبلوماسيا كاملا في أمّ ملفات علاقاته الخارجية، فأعلن تأييده لثوار الكونغو والذين لجأت قياداتهم إلى جوبا، كما أبدى دعمه للحكومة الثورية في اليمن، وأيضا أبدى دعما للثوار الإريتريين الذين ظهرت قضيتهم في دائرة الضوء للمرّة الأولى.

سننظر في السطور التالية إلى تفاصيل ذلك التغيير الذي وقع في مواقف السودان وعلاقاته الخارجية، في أعقاب تولّي حكومة الثورة الأولى مقاليد الأمور في السودان.

1. عن مصر

إذا نظرنا إلى ملف العلاقات السودانية المصرية، سنرى رؤية تعكس عدم اطمئنانٍ من جانب مصر على مواقف السودان في عمومها، برغم أن مصر حققت باتفاقية مياه النيل عام 1959 مكاسب لها في ملف مياه النيل الذي أقلق القاهرة خلال فترة الحكومات الحزبية بعد استقلال السودان. لم تكن توجّهات مصر نحو أهدافها المعلنة للوحدة العربية قريبة إلى نظر الخرطوم، بل لا تجد تعاطفا يُذكر، والخرطوم هي جغرافيا القرب، لا سوريا التي عقد معها عبدالناصر دولة وحدة سمّاها الجمهورية العربية المتحدة، لم يكتب لها أن تثبت طويلا. أشار ك.د.د. هندرسن، الإداري البريطاني الذي خبر السودان لسنين، إلى أن ملف النزاع حول حلايب بقيَ متروكا على منضدة الأمم المتحدة بلا حسم، وبصمتٍ من الطرفين عن إثارته.[16] حين انتفضت الخرطوم على نظام عبود، جاء مقال محمد حسنين هيكل «بصراحة» بتاريخ 6 نوفمبر 1964 بعنوان «ماذا بعد في السودان؟»، فكأنه يشكّك في الذي وقع من أحداث، ويلقي بتساؤلات فسّرها الشارع السوداني بعدم ترحيب من قبل القاهرة، إذ يعلم الناس أن قلم هيكل هو الصوت الرسمي للقيادة المصرية. هبّت جماهير الخرطوم واندفعت في تظاهرة عارمة، قوامها طلاب من معهد الخرطوم الفني (جامعة السودان الحالية) وهاجموا السفارة المصرية، ووقع عنف شديد، جرى خلاله تحطيم شعار الجمهورية المصرية، منحوتة النسر الشهيرة. استعملت قوات الشرطة المسيل للدموع لتفريق المظاهرات العارمة، حول مباني السفارة المصرية في الخرطوم. خلال هذه الأحداث وبسبب مقاله الذي أثار غضب الشارع في الخرطوم، كتب الصحفي السوداني عبد الرحمن مختار مقالا ساخنا يرد فيه الصاع صاعين لهيكل وعنوان مقاله « وماذا قبل في السودان».[17]

2. عن إريتريا

في نظرةٍ إلى ملامح السياسة الخارجية التي اتبعها الحكم العسكري إزاء القضية الإريترية، نجد رصدا مفصّلا وتقييما سياسيا، ورد في كتاب **ثورة شعب** ، وربّما هو الإصدارة الوحيدة من نوعها وقد نشرها الحزب الشيوعي السوداني بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة، ووثقت لمظاهر المقاومة للحكم العسكري، والتي لعب فيها اليساريون، وبالأخصّ عناصر من الحزب الشيوعي السوداني، دورا بارزا في إذكائها. رصدت الإصدارة بعض البيانات التي أصدرها الحزب الشيوعي السوداني،

تناولت بالانتقاد مواقف الحكم العسكري من قضية الثورة الإريترية، وذلك حين قام النظام العسكري في أكتوبر 1963 باعتقال عددٍ من الثوار الإريتريين وقدمهم لمحاكمات عاجلة، وجرى بعدها تسليمهم للسلطات الإثيوبية، وقد وصف البيان الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، بأنّه جلاد الشعب الإريتري.[18]

ظلت الحكومة العسكرية تلتزم سياسة التضييق على ثوار إريتريا، تودّدا لنظام الإمبراطور هيلاسلاسي. بعثت نقابة المحامين السودانيين، إثر ذلك بمذكرةٍ احتجاجٍ قوية اللهجة للحكومة العسكرية، تشجب التضييق على ثوّار إريتريا، ولكن لم تكنْ تلك الحكومة على استعداد للاستجابة لأيّ مذكرات من هذا النوع. لعلّ العلاقات السودانية الإثيوبية كانت في أفضل مستوياتها في تلك السنوات، خاصة وأن علاقات صداقة قوية قد ربطت بين الفريق عبود والإمبراطور الإثيوبي، تلكم السنوات.[19]

لقد وقع تحوّل كبير في سياسة السودان تجاه الثورة الإريترية بعد نجاح ثورة أكتوبر وسقوط النظام العسكري، وتلقى الثوار دعما قويا من السودان، كما استقبلت الخرطوم مساعدات جمّة مررتها للثوار الإريتريين وقد جاءت من أطرافٍ عربية متعاطفة.

3. عن اليمن

أما عن حركة التحرير في اليمن الجنوبي، فلم يكن النظام العسكري الحاكم في الخرطوم، يتعاطف البتة مع حركة المناضلين في اليمن الجنوبي فحسب، بل مضى إلى أكثر من ذلك وتعاون مع بريطانيا لمحاصرتهم وقطع دابر ثورتهم، كما سبق أن أشرنا. وهكذا في الوقت الذي اتسعت فيه المقاومة ضد الوجود البريطاني في اليمن الجنوبي، وثّق نظام الخرطوم العسكري من صلاته مع لندن، وأبرم اتفاقا سمح بموجبه للطائرات البريطانية، مدنية وعسكرية، بعبور الأجواء السودانية — مكايدة لم تعجب «العرب التقدميين» ممّن وقفوا مؤيدين نضال الإريتريين ضد السيطرة الإثيوبية، والنضال اليمني في الجنوب العربي. الذي يؤكد ميول نظام الخرطوم العسكري في الوقوف مع بريطانيا ضد الثوار في اليمن الجنوبي، ما أشارت إليه صحيفة القارديان بتاريخ 26/ 5/ 1964، أي قبل خمسة أشهر من الإطاحة بالنظام العسكري الحاكم في الخرطوم، أن الحكومة البريطانية تأمل أن تتمكن من عقد اتفاقية تؤمّن حق مرور الطائرات الحربية والمدنية البريطانية عبر الأجواء السودانية، خلال السنوات الخمس القادمة، وأن اتفاقا قد تمّ بالفعل مع السودان على ذلك.[20] لا شك أن زيارة الفريق عبود، رأس النظام العسكري في الخرطوم إلى لندن، ثم زيارة الملكة اليزابيث الثانية إلى الخرطوم، والتي كان مقدّرا أن تتم وعبود على دست الحكم،

لكنها تمّت بعد سقوط نظامه، هما الزيارتان اللتان تعلقتا بأمر التعاون الوثيق بين لندن والخرطوم، لمحاصرة ثورة اليمن الجنوبي. لم تخرج زيارة الملكة إلى الخرطوم بعد وقوع ثورة أكتوبر 1964 من طبيعتها المراسمية، ردّا على زيارة الفريق عبود رئيس السودان السابق إلى لندن، في أوئل عام 1964. قبل نهاية عام 1965، أوقف السودان التسهيلات التي كانت تقدم للطائرات البريطانية العابرة إلى اليمن الجنوبي.

4. **عن الجوار الأفريقي**

ولقد كان تقييم اليسار السوداني — إذا اعتمدنا ما ورد في كتاب **ثورة شعب** تعبيرا عن اتجاهاته — أنّ ما قد رأيناه في السطور السابقة من إيجابيات أنجزتها الدبلوماسية في القيام بأدوار للتوسّط في محيط السودان العربي والأفريقي، هو وجه سلبي اختصر دور دبلوماسية السودان في القيام بـ «وساطة بين الشعوب والاستعمار، لصالح الاستعمار»، حسبما ورد في الكتاب، بل يمضي ليُحمّل السودان « مسئولية أساسية في ضياع استقلال الكونغو وتفتت وحدته وفي اغتيال البطل الأفريقي باتريس لوممبا.»[21]

حين انعقد مؤتمر المائدة المستديرة لبحث أزمة جنوب السودان في 16 مارس 1965 في الخرطوم، وشارك فيه ممثلون من الجزائر وغانا وكينيا ونيجيريا وتنزانيا ويوغندا ومصر، كان ذلك تحولا واضحا في اتباع سياسة ترتضي الشفافية في إيجاد حلول لمشاكل كان الظن خلال الحكم العسكري أنها من المحظور مناقشتها بحجّة أنها من الشئون الداخلية. أشار محمد عمر بشير إلى أن مشاركة ممثلين من هذه البلدان في تلكم الاجتماعات، يعدّ تعبيرا عن الأهمية الكبرى التي علقتها الحكومة السودانية، التي تشكلت بعد انهيار الحكم العسكري، على قرارات المؤتمر وعن رغبتها الأكيدة في إشراك الأقطار المجاورة في مساعي إيجاد حل لمسألة الجنوب. ويلاحظ أنه لم تتم دعوة ممثلين لإثيوبيا ولا للكونغو، وذلك برغم وجود أعداد كبيرة من اللاجئين السودانيين في هاتين الدولتين، وذلك يعد مؤشرا إلى ضعف الثقة من طرف الدولتين في القيادة الجديدة في الخرطوم.[22]

أوضح السفير والأكاديمي د. محمد أحمد عبد الغفار أن مساندة الكونغو لحركة التمرّد التي كانت تنادي بانفصال السودان، جاءت كرد فعل لمساندة السودان المعلنة لثوار الكونغو. بعد أكتوبر 1964، قبل السودان استقبال الثوار أتباع أنطوان جيزنجا — خليفة لوممبا — على أراضيه، كما عمل على شراء أسلحة لهم من أطراف في الإقليم.[23] لقد تغير الموقف الكونغولي وضعف تأييده لحركة أنيانيا، خاصة بعد تولي محمد أحمد محجوب رئاسة الحكومة الوطنية الثانية في عام 1965. ويرجح جوزيف لاقو أحد كبار زعماء جنوب السودان، أن التعاطف الغربي تراجع بعد

ذلك، إذ لم تكن هنالك من حاجة للتصدى لاتساع نفوذ الشيوعيين في الخرطوم. فقد تم إيقاف الإمدادات العسكرية من طرف الكونغو لحركة التمرّد، بإيعاز من أطراف غربية، كما لاحظ زعيم حركة أنيانيا ، جوزيف لاقو.[24] في حقيقة الأمر أنّ سند دول الجوار قد زاد إثر وضوح تأييد حكومة ثورة أكتوبر للحركات المناوئة للنظم القائمة في الكونغو وإثيوبيا ويوغندا.

وهكذا، جاء دعم إثيوبيا لمتمرّدي جنوب السودان كردّ فعل لدعم السودان المعلن والسافر لثوار إريتريا، وذلك في أواسط سنوات الستينيات من القرن العشرين.[25]

ويؤكد هذا الزّعم ما أورده عبدالغفار نقلا عن الأكاديمي د. محمد بشير حامد من أن «السياسة الراديكالية التي اتبعتها حكومة أكتوبر الانتقالية، أفزعت النظم المحافظة في الدول المجاورة. فكلّ من حكومة الكونغو وتشاد وإثيوبيا، لها مشكلات تتعلق بالأقليات، الأمر الذي جعل رد فعل هذه الحكومات على ما اعتبرته دعما ايجابيا من جانب السودان للجماعات المناوئة في بلادها، هو تقديم المساعدة العلنية لحركة التمرّد في جنوب السودان المناوئة للحكومة في الخرطوم.»[26]

بعد أسابيع قليلة من ثورة أكتوبر، جاء اقتراح من حزب سانو،* أكبر أحزاب الجنوب التي تأسست خارج البلاد، لعقد مؤتمر يضم القيادات الشمالية والجنوبية، بقصد إيجاد حل لأزمة جنوب السودان، عرف فيما بعد باسم مؤتمر المائدة المستديرة. قبلت الخرطوم الاقتراح ولكن ثار جدل طويل حول مكان انعقاده: الخرطوم أم جوبا؟ ولكن آخر الأمر، وافق الجميع ولأسباب لوجستية على عقده في الخرطوم.[27]

سافر وفد من الجنوبيين المعتدلين بينهم داريوس بشير ولوباري رامبا وأبيل ألير لإقناع قيادات حركة الأنيانيا في الكونغو وفي يوغندا، للمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة. تزامنت تلك الرحلة مع أحداث الأحد الدامي في 6 ديسمبر1964، والتي ذهب ضحيتها عدد مهول من أبناء جنوب السودان في الخرطوم، في صدامات عنصرية بغيضة غير مسبوقة بين الشماليين والجنوبيين.

وفي أوائل عام 1965 وبموافقة رئيس الوزراء في السودان، قام وفد سوداني يضم الوزيرين عابدين إسماعيل وأوزبوني منديري، بزيارة إلى العاصمة اليوغندية كمبالا، في مسعى جاد لإقناع قيادات المتمرّدين هناك بالمشاركة في مؤتمر المائدة المستديرة. حقق الموفدان نجاحا معقولا، وحصلا كذلك على موافقة في كمبالا على ترحيل

* Sudan African National Union (SANU).

اللاجئين السودانيين.[28] بدا واضحا أن المواقف اليوغندية أخذت تلين إزاء الخرطوم.
بذلت الحكومة اليوغندية جهدا في إقناع القيادات الجنوبية المتردّدة في قبول المشاركة في المؤتمر، وقد وجد ذلك الموقف إشادة من الأحزاب السودانية في الخرطوم، إذ عكس ترحيبا بتوجّهات الخرطوم الجديدة بعد إزاحة النظام العسكري إثر انتصار ثورة 21 أكتوبر 1964 في الخرطوم.

خاتمة :

في ختام هذا العرض، نورد بعض الملاحظات التي تتصل بالمواقف كما بالأساليب، بالشكل العام كما بالمحتوى، بعد أن رصدنا ما آلت إليه مسيرة علاقات السودان الخارجية عبر أداء الدبلوماسية السودانية، قبل وبعد سقوط الحكم العسكري في أكتوبر 1964. أمّا وقد أجزنا في هذه الورقة كيف أن تلك الثورة شكّلت أول موسم «ربيع سياسي» في كامل المنطقة وهي ترزح تحت أجواء الحرب الباردة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإن ارتضينا المعايير التي تبناها الإعلام العالمي في توصيف مجريات التغيير في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، وأسموها «الربيع العربي»، فإنّ مرور خمسين عاما على تلك الثورة، يجعل من تحليلنا لمجريات التغيير الذي وقع في مجال علاقات السودان الخارجية في تلك الحقبة، الأقرب للتأويل الموضوعي والخالي من الغرض والبريء من الميول الذاتية.

كانت «القوى الحديثة»، الأقرب تصنيفا إلى اليسار والمناوئة ـــ بطبيعة تكوينها ومرجعياتها ـــ للقوى التقليدية التي ترعاها الطائفية السودانية، هي رأس الرّمح في الساحة السياسية. لعبت هذه القوى الحديثة الدور الرئيس في التغيير الثوري الذي وقع في أكتوبر، وما تبعه من تحوّل في البنية السياسية، وفي السلطة المركزية التي أدارت البلاد. وعلى قصر فترة حكومة ثورة أكتوبر والتي قصرت عن العام، ألقى ذلك التغيير بظلاله على علاقات السودان الخارجية، إذ الثورة في طبيعتها هي تغييرٌ جذري وتحوّلٌ لازم واستدارةٌ كاملة، عن مواقف كانت في رؤية الثائرين روّاد ذلك التغيير، مُعنة في السلبية، مُلتبسة التوجّهات، ناقصة المعالم، إلى مواقف أكثر ايجابية وأقلّ ضبابية. لربّما كان حريّا بأولئك الثوّار طالبي التغيير وأتباع القوى الحديثة، إمعان النظر مليّا في عالم مُعقّد خرج من الحرب العالمية الثانية جريحا، ثم سرعان ما تورّط في حرب باردة امتدّ أوارها لعقود تتالت، لحِقَ شواظها ببلدان كثر، تأثرا وتأثيرا. كان السودان من بين تلك البلدان في القارة الأفريقية، التي ما أن نالت استقلالها، حتى غرقت في صراعاتها الداخلية، وتوترت مصائرها. لا نبحث عن ذرائع ومبرّرات لإخفاقات جليّة، يتحمل مسئوليتها النظام العسكري الذي حكم

البلاد بين 1958 و1964، بل رمينا إلى الوقوف بموضوعية لازمة، وإلى قراءة جادّة تلتزم الحيدة، لمجريات أحداث وقعت في السنوات الوسيطة من القرن العشرين، وعاشت سنواتها أجيالٌ تفتّحت وشبّت على تحديات سنوات الحرب الباردة. على الرائي أن يقرأ ذلك الكتاب على خلفية ألوانه البرّاقة جميعها، وأن يطالع صفحاته الأوسع كلها، وأن لا يقف عند صفحة ثم يولّي باقي الكتاب ظهره، أو يأخذ بصره لونا واحدا فيه، ويغفل عن أكثر ألوانه بريقا. كانت ثورةُ أكتوبر في السودان — بل وفي إقليمه الأفريقي والعربي — موسمَ ربيع متفرّد في سنوات الحرب الباردة الطويلة.

بعد خمسين عاما من أيام أكتوبر 1964 في السودان، تقول هذه الورقة (2014) إنّ الدبلوماسية السودانية في تلك الفترة (1958–1964)، وكأسلوب لإدارة علاقات السودان الخارجية، وكآلية لإنفاذ توجّهات البلاد في حراكها الخارجي، كانت بذلا مشهودا له بمهنية رصينة، وبخدمة مدنية مستقلة نسبيا لكنها منحازة لمصالح الوطن بصورة عامة. ولقد حمَت ظهر الجهاز الدبلوماسي وقتذاك، مؤسسية قام عليها دبلوماسيون وسفراء مقتدرون، أسّسوا العمل الدبلوماسي وأنشأوا الوزارة، وذلك منذ بداياتها الصفرية بعد اليوم الأول لاستقلال البلاد في يناير 1956، وحتى كبرت تجربتها في السنوات التي تلت. وقف معهم بعد 1958، رجلٌ يحسبه كثيرون حارسا من حرّاس الحركة الوطنية القدماء، هو أحمد خير المحامي. جاء الرجل، بمرجعياته الوطنية وخلفيته القانونية الرصينة، وزيرا مسئولا عن وزارة الخارجية، لم يسمح بتغوّل سافر من قبل ذلك النظام العسكري، على أقدارها ومواقفها، أو بالمساس بنظامها ولوائح أداء جيلها الأول الذي أسّس الوزارة، وجيلها الثاني الذي التحق بالوزارة في بدايات عقد الستينيات من القرن العشرين. أكسبته غربته «السياسية» وابتعاده عن صراعات الأحزاب عشية الاستقلال «براجماتية» أضاف إليها من صرامة عرفت عنه، ومن غيرة على التعامل الحكيم. قال الأستاذ جمال محمد أحمد وهو أحد كبار مؤسّسي وزارة الخارجية، قولا عن أحمد خير، ينبغي أن نتوقف عنده: إنّهُ رجلٌ «ملكَ النفوذَ كله وكان لغيره السّلطان.»[29]

بعد نجاح الثورة في أكتوبر من عام 1964، وقيام حكومة ثورية انتقالية، كان التطهير شعارا مرفوعا وفرضا واجب النفاذ. في وزارة الخارجية لم يمسّ التطهير أركان الوزارة. جرى اعتقال الوزير أحمد خير لفترة وجيزة كإجراءٍ طبيعي بعد نجاح الثورة وسقوط النظام العسكري. من ناحية، يُذكر أن ثلاثا فقط من بين بعثات السودان في الخارج هي التي جرى اجتياحها من طرف مواطنين سودانيين،

تزامنا مع اندلاع التظاهرات في الخرطوم ضدّ الحكم العسكري، في أواخر أكتوبر من عام 1964، وذلك مؤشّر جليّ على أن أغلب سفارات السودان في الخارج كانت في عين جالياتها، واجهة للوطن، أكثر منها واجهة لنظام حكمٍ أو لتيارٍ سياسي معيّن.[30]

وعلى سبيل المقارنة، فإنّ التزام الدبلوماسية بأداءٍ مهني ووطني محض، شكّل سياجها الأول الذي حمَى ظهرها من محاولات التغوّل والتدخّل من خارجها، فيما استسهلت أنظمة عسكرية شبيهة جاءت بعد ذلك بسنوات،[31] برعت أيّما براعة في التغوّل والتدخل، ليسَ في فرض سياسات جنحت بعيدا عن مصالح البلاد، بل — حتى على مستوىً أقلّ درجة — في التخلّص من كوادرها المهنية، بدعاوى ما سمّوه «الصالح العام»، وإبدالهم بأشخاصٍ وموظفين آخرين من خارجها، في إطار توجّه مستور، لـ «تمكين» تيارٍ سياسي معيّنِ المعالم، شرِه التوجّهات، ليحتكر الدبلوماسية ويقيّد رسالتها بتسييسٍ سافر، عِوضَ أن تكون بَذلا وطنيا خالصا، لا يُرتهن لحزب أو لتيار أحادي ضيّق، فانتهت — خاصّة في العقد الأخير الذي شهد انفصال جنوب السودان إلى دولة مستقلة — إلى خراب وتدهور مريع في الأداء الدبلوماسي للسودان.

هوامش

1. محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900–1969** (الخرطوم: جامعة الخرطوم ، 1987)، ص247.
2. محمد حسنين هيكل، «ثم ماذا بعد في السودان» ، **الأهرام**، 6 نوفمبر 1964.
3. حيدر إبراهيم علي، **الديموقراطية السودانية: المفهوم، التاريخ، الممارسة** (القاهرة: الحضارة للنشر، 3102)، ص 25.
4. جمال محمد أحمد، **عرب وأفارقة** (الخرطوم: بدون ناشر، 1999، الطبعة الثانية)، ص 34.
5. أحمد عبد الوهاب جبارة الله، **محطات دبلوماسية** (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 408.
6. عثمان محمد الحسن، **جمال محمد أحمد: رسائل وأوراق خاصة** (بيروت: دار الجيل، 1992)، ص 122.
7. لم أعثر على توثيق لهذه الزيارة إلا في صورة وردت في كتاب أحمد حسين مطر، **30 عاما حول العالم** (الخرطوم: بدون ناشر، 1959) ويظهر فيها تشي جيفارا في لقاء مع الفريق عبود وبرفقته وفد كوبي.
8. محمد المكي إبراهيم، «21 أكتوبر 1964 مشاهدات ومحاولات للتحليل»، موقع سودانايل الالكتروني، 20 أكتوبر 2010.
9. الحزب الشيوعي السوداني، **ثورة شعب** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 357–358.
10. أحمد عبد الوهاب جبارة الله، **محطات دبلوماسية**، ص 176–177.
11. جمال محمد أحمد، **عرب وأفارقة**، ص 34.
12. حيدر إبراهيم علي، **الديمقراطية السودانية** ، ص59.
13. أحمد عبد الوهاب جبارة الله، **محطات دبلوماسية**، ص 181.
14. استفسرتُ عددا من قدامى الدبلوماسيين خلال كتابة هذه الورقة عن تلك الفترة، فلم يتذكروا واحدا من ضحايا سياسة التطهير هذه.
15. محمد عمر بشير ، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص238.
16. K.D.D. Henderson, *Sudan Republic* (London: Benn, 1965), p.16.
17. عبد الرحمن مختار، **خريف الفرح** (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1987، الطبعة الثانية)، ص290.

18. الحزب الشيوعي، **ثورة شعب** ، ص 196.
19. المرجع نفسه ، ص 55.
20. المرجع نفسه، ورد نقلا عن صحيفة **القارديان** بتاريخ 26 مايو 1964، ص358.
21. المرجع نفسه، ص 55.
22. محمد عمر بشير، **تاريخ الحركة الوطنية**، ص242.
23. محمد أحمد عبد الغفار، **مؤتمر المائدة المستديرة لحل مشكلة الجنوب والأقليات في القانون الدولي العام** (الجزائر: دار هومه، 2001)، ص 110-111.
24.

Joseph Lagu, *Sudan Odyssey through a State: From Ruin to Hope* (Omdurman: Omdurman Ahlia University, MOB Center for Sudanese Studies, 2006), p. 153.

25. محمد أحمد عبد الغفار، **مؤتمر المائدة المستديرة** ، ص 314.
26. المرجع نفسه، ص311.
27. المرجع نفسه، ص 312.
28. المرجع نفسه، ص 345.
29. جمال محمد أحمد، **عرب وأفارقة**، ص 35.
30. السفارات المقصودة هي سفارات موسكو وبلغراد وبيروت. انظر

Henderson, *Sudan Republic*, p. 205.

31. الإشارة إلى ممارسات اتبعت للإحالة للصالح العام بعد انقلاب يونيو 1989 «الإسلامي» في السودان.

13

عمرو محمد عباس محجوب

«عائد، عائد يا أكتوبر»: قراءة طريق نحو المستقبل

الكتابة عن حدث تاريخي بضخامة ثورة أكتوبر مسئولية جسيمة. فلن تقبل فيه التأرخة لان الكاتب لا يُعدّ من أهلها، وذكرياته عن أحداثها قليلة لأنه كان في ميعة الصبا. وليس نحن في دولة لديها لجان تحقيق معتبرة، أو حدث فيها كتابة التاريخ بواسطة أكاديميين موضوعيين، لذلك فكل الأحداث لها عدة قراءات متباينة ومتفارقة، حتى من قادتها الحقيقيين. غير الكتابة كفعل فإن الزاوية التي ساتناول بها هذة الثورة مشكلة في حد ذاتها. فأيقونية أكتوبر جعلت منها مقصدا لكافة الكتّاب والصحف والدراسات وتصريحات الأحزاب، حتى لأظن أنه لم يتبقّ شبر لم يقلّب ويفحص ويمحّص. ليس هناك حدث سوداني، حتى الاستقلال، يحتفي به السودانيون ويذكرونه، يكتبون عنه ويجلّونه كأكتوبر، كما أن أثر مرور خمسة عقود جعله أقرب للتاريخ أكثر منه تجربة قابلة للتناول.

تنبة كتاب كثيرون في فترات مختلفة، أن ثورة أكتوبر لفرط ضخامة إنجازها كحدث أصبحت هي «الثورة المعتمدة» وأناشيدها هي النشيد الوطني الحقيقي المعترف به، وساما وطنيا مثل مقرن النيلين، قبة المهدي، وأهرامات البجراوية. أيقونية ثورة أكتوبر جعلت شعرائها وفنانيها في القلب حتى الآن، لأجيال لم يحضر اباؤهم الثورة إلا يُفّعا. فنشيد أصبح الصبح (للشاعر محمد الفيتوري وغناء محمد وردي)، ظل هو أول ما يتردد في أي جموع هادرة. أما نشيد الملحمة (للشاعر هاشم صديق وغناء المجموعة بقيادة محمد الأمين) فهو أول ما تنشد به المنتديات، صحف الطلاب والجماهير الصاخبة. ورغم أن السودانيين أنجزوا ثورة أخرى هي انتفاضة 1985 وأسقطوا ديكتاتورا آخر، إلا أنها ذابت في ذاكرتهم وظلت ثورة أكتوبرمجدا سامقا لم تصله أي ثورة. وحتى عندما خرج الشباب في

يونيو– يوليو 2012، وسبتمبر – أكتوبر 2013 كان الشعار الماثل دائما «عائد، عائد يا أكتوبر».

لم تنل ثورة أكتوبر هذا المجد السامق من فراغ. فبعد البطولات والأطروحات التي أنجزتها شعوب عديدة في نضالاتها ضد الاستعمار كانت الثورة الثالثة في العالم، بعد الثورة الفرنسية والثورة البلشفية، التي قام بها شعب ضد حكامه الوطنيين. والأهم من ذلك أنها كانت أقرب لما قالته الكاتبة الفرنسية جورج صاند «لا أحد يقوم بثورة بنفسه؛ وهناك بعض الثورات الإنسانية التي تنجز دون أن يعرف الناس تماما كيف حدثت، لأن الجميع شاركوا فيها».

بمناسبة الذكرى الأربعين كتب محمد محمود في **الشرق الأوسط**، ملاحظا أن الطالب الجامعي أحمد القرشي شهيد الثورة الأول، الرمز الذي هيمن على أفق الثورة يلخص طبيعتها تلخيصا مجازيا. فنظرة واحدة على صور الثورة وبيانات المشاركين فيها ترينا أن الثورة كانت ثورة القوى المدنية — الطلاب والمهنيين (أطباء ومهندسين ومحامين وأساتذة جامعيين وموظفين) والعمال (خاصة عمال السكة حديد) والمزارعين. ويلاحظ محمد محمود أن تكوين الثورة وحضريتها انعكس على سلاحها الأساسي: سلاح الإضراب السياسي، كما انعكس على صياغة ميثاق الثورة الذي أبرز المطالب الستة التالية: حكومة مدنية انتقالية، إجراء الانتخابات، إطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها، تأمين استقلال القضاء وجامعة الخرطوم، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وانتهاج سياسة خارجية في فترة الانتقال ضد الاستعمار والأحلاف. ونفس المطالب كانت تتكرر من ديكتاتورية لأخرى.[1]

برغم هذا فإن ما كتب عن الثورة قليل، سوى الكتابات الجارية في الصحف والمنتديات بعدها. وقد اختبرت هذا عمليا عندما بدأت في كتابة هذه الورقة. ولعل أبلغ دليل على هذا أن اهم كتاب توثيقي وهو **ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي**، الذي أصدره الحزب الشيوعي السوداني في منتصف الستينيات، اختفى من الساحة حتى تُنُبِّه لأهميته، فأُعيد نشره. برغم ذلك فكل ما جرى سرده لا يعيق تناول ثورة أكتوبر ليس لقراءة الماضي والعيش في حنين الستينيات، لكن لقراءة الطريق نحو المستقبل.

من هذا المنظور أتناول ثورة أكتوبر التي مثّلت مدرسة قائمة بذاتها، وأدّت إلى تغيير النظام بالكامل بأقل قدر من الخسائر: عودة العسكريين إلى ثكناتهم، ونشوء ثاني منظمة سودانية مثّلت الشعب السوداني — بعد مؤتمر الخريجين — من القطاعات المدنية المتعلمة في التاريخ المعاصر، أي جبهة الهيئات. كان تكوين هذه

الجبهة وملابساتها ومآلاتها إبداعها وفي نفس الوقت مقتلها. مع أكتوبر اتضحت كل القضايا التي سوف تشكل الأزمات الحقيقية في مستقبل الوطن منذاك. كما تشكلت في هتافاتها وشعاراتها، وليالي احتفالاتها، وأناشيدها الداوية، أحلام الأمة السودانية في كافة أرجاء الوطن سوف أجازف في هذه الورقة بمحاولة وصل الماضي بحاضرنا ومستقبلنا منطلقا من مقولة الفيلسوف الفرنسي أليكسي دى توكفيل «الثورة مثلها مثل الرواية أصعب جزء فيها كيفية إنهائها»، والتي أرى فيها أن ما طرحته أكتوبر من شعارات، وأحلام وطموحات الشعب، ووسائل إنجاز الثورة ومواصلتها حتى النصر لازالت مطروحة حتى الآن.

عشية ثورة أكتوبر

تبدأ عشية ثورة أكتوبر بأحداث ثورة 1924، والتي كانت أكتوبر امتدادا لبعض أطروحاتها، ومن نتائجها جاء التوغل العنيف للعسكرية السودانية في دروب السياسة. كونت قوة دفاع السودان في أعقاب ثورة 1924 تحت إمرة الجنرال هيوبرت هدلستون (Hubert Huddleston). ولعقود سوف تنشأ هذه القوة وقد قصد في جانب منها أن تُعْزَل عن كافة أحداث الوطن (معايير استيعاب الضباط من خريجي كلية غردون، السياسة التدريبية الصارمة، إبعاد المعسكرات خارج المدن وغيرها)، وفي الجانب الاخر أن تكون جيشا محترفا غايتة حماية مصالح المستعمر داخليا وخارجيا. لم تستطع هذة الاجراءات المشددة منع التداخل الحتمي مع أحداث واهتمامات الوطن فانتشرت داخلة امتدادات للتيارات الفكرية الرئيسية اليسارية والإسلامية.[2]

وصلت مسيرة مؤتمر الخريجين والأحزاب التي تمخضت عنها للحكم، وهي لاتملك أي تصورات حول القضايا العاجلة التي تواجة أي دولة حديثة الاستقلال. فبدلا من الاتجاه لوضع دستور دائم للبلاد وطرح حل يطمئن أهل الجنوب ومشروع قومي لمواجهة قضايا التنمية والتهميش وغيرها من قضايا ضاغطة — بديلا عن ذلك سادت الحياة السودانية صورة الواقع الذي رسمه بيتر ودوارد لتلك الفترة عندما قال: «لكن بعد الاستقلال، تحركت إمكانيات الصراع والمنافسة السياسية، الكامنة والعميقة الجذور... وبينما أن ثلاثة من العناصر الأربعة (الأحزاب الرئيسية الثلاث) غارقين في تشاحناتهم وتخاصمهم، كانت مشكلة الجنوب المنسية، لاتزال متروكة هناك كالقنبلة الموقوتة.»[3] الصورة التي رسمها ودوارد لمرحلة مابعد الاستقلال حتى انقلاب عبود، تعكس لنا باختصار الغياب التام لأي رؤية مستقبلية لسودان ما بعد الاستقلال لكل الفرقاء الحاكمين.

لم يكـن الانقـلاب سرا فقـد نشرتـه الجرائـد اليوميـة وتناقلتـه الأخبـار. فقـد وجّـه وزير الخارجيـة الأمريكـي جـون دلـس (John Dulles) في مذكـرة بتاريـخ 4 نوفمـير 1958 السـفير الأمريكـي في الخرطـوم بقولـه: يجـب أن تجتمـع سرا مـع رئيـس الـوزراء عبـد الله خليـل، وتسـاله عـن تقاريـر في صحـف سـودانية بأننـا نخطـط لانقـلاب عسـكري في السـودان. ويجـب أن تقولـوا لـه ان مصادرنـا الخاصـة كشـفت وجـود تحـركات لتنفيـذ هـذا. وان الشـيوعيين وعنـاصر في المعارضـة ينـشرون هـذه الاخبـار. ويحشـدون الشـعب ليمنـع تنفيـذ الانقـلاب، وليعـارض أي حكومـة تـأتي بعـد الانقـلاب. ويكـررون اننـا وراء هـذه الخطـة.»[4]

تواصـل موقـف الحـزب الشـيوعي مـن قبـل الانقـلاب، محـاولا إيقافـه، محـذرا ومنـذرا. اللغـة التـي اسـتعملها كانـت مـن مخلفـات شـعب خـارج مـن اسـتعمار حديثـا، غلـب عليهـا تحميـل الخـارج أكثـر مـن الداخـل، رغـم اقترابـه مـن الحقيقـة التـي تكشـفت بعـد كل هـذه السـنوات. ولقـد نـشرت جريـدة **الميـدان** يـوم 7 نوفمـبر 1958 اتهامهـا لأمريـكا أنهـا تريـد السـيطرة عـلى السـودان عـن طريـق حـزب الأمة. وكـرّرت التوقعـات أن حـزب الأمـة سيسـقط في البرلمـان عندمـا يستانف جلسـاته يـوم 17 نوفمـبر 1958. وأوردت أنـه حسـب معلوماتهـا فـإن السـفارة الأمريكيـة في الخرطـوم تخطـط مـع حـزب الأمـة لانقـلاب عسـكري لاسـتمرار سـيطرتها عـلى حكـم السـودان. وتختـم الميـدان أن نجـاح أو فشـل هـذه الخطـة يعتمـد عـلى قـدرة الشـعب السـوداني العظيـم عـلى إفشـالها قبـل ان تنفـذ.[5]

تحركـت قيـادة الجيـش في شـكل طابـور عسـكري منضبـط، تتقدمـه القيـادات حسـب الأقدميـة، وعلقـت الدسـتور، وحلـت الأحـزاب، ومنعـت التجمعـات والمظاهـرات والمواكـب وأوقفـت الصحـف. تحولـت البـلاد، حسـب قلنـدر، إلي «حاميـة عسـكرية» بصـدور «قانـون دفـاع السـودان» الـذي يعاقـب بالإعـدام تكويـن الأحـزاب، والإضراب أو الدعـوة اليـه، والعمـل عـلى إسـقاط الحكومـة وبـث الكراهيـة ضدهـا.[6] ولأول مـرة يُحاكـم المدنيـون أمـام المحاكـم العسـكرية وأُطلقـت يـد جهـاز الأمـن للقبـض والتفتيـش والاقتحـام والمحاكمـة. وسـوف يكـون الشـهيد الشـفيع أحمـد الشـيخ — رئيـس اتحـاد عـمال السـودان — أول مـدني يحاكـم عسـكريا في أوائـل العهـد، وتـم الحكـم عليـه بخمـس سـنوات وعـلى قاسـم أمـين، القائـد العـمالي، بسـنتين سـجن.[7]

أطلـق بيـتر ودوارد اسـم «الأبويـة الجديـدة» عـلى نمـط النظـام العسـكرى الجديـد «وذلـك، لأنـه كان يملـك عـلى الأقـل مؤسسـة أوليـة وبعـض القبـول الشـعبي.»[8] رغـم أن السـلطة الجديـدة لم تلجـأ لأي عنـف في البدايـة، فقـد بـدأت تدريجيـا في التشـدد — أولا، فيـما يتعلـق بالتحـركات داخـل الجيـش فقـد تدرجـت مـن قبـول الضغـوط إلى المحاكـمات

العسكرية بالسجن والطرد ثم إلي الإعدامات؛ وثانيا، أصدرت «قانون دفاع السودان»؛ وثالثا، بدأت المواجهة مع القوى المنظمة مبكرا (النقابات، الاتحادات).

المد الثوري

لم تمر شهور قليلة إلا وكانت الأحزاب التي أيّدت الانقلاب قد بدأت تعلن رفضها، وأرسل الإمام الصديق عبد الرحمن المهدي مذكرة قوية تطالب بعودة الجيش إلى الثكنات، تلتها عدة مذكرات وتحركات، ومذكرة من إسماعيل الازهري، رئيس الحزب الوطني الاتحادي. استطاعت القوى السياسية عبر تفاهمات متعرجة العمل معا وكونت جبهة الأحزاب، حتى أن 12 زعيما زُجّ بهم في مُعتقل نواقشوط (بالقُرب من جوبا، عاصمة جنوب السودان) في منتصف شهر يوليو 1961.

ولقد دفع الحزب الشيوعي، الذي عارض الانقلاب قبل حدوثه وتلقي ضربات موجعة طوال الست سنوات، إلى الساحة بشعار «الإضراب السياسي طريق الخلاص».[9] واجتمع الذين قادوا الإضراب في دار أساتذة جامعة الخرطوم وكونوا جبهة الهيئات. ولملمت الأحزاب التقليدية التي كانت بعيدة نوعا ما أطرافها وأحيت جبهة الأحزاب وانتظمت في قبة المهدي. يلخص الإمام الصادق المهدي موقف جبهة الأحزاب (وكان قد طرح في أعقاب ثورة أكتوبر تفعيل دعوة الأحزاب والمجموعات السودانية للتوحد في جبهة عريضة لحكم البلاد) في «التصدي المشترك الفعّال لمحاولات السيطرة الشيوعية علي ثورة أكتوبر 1964م وعلي حكومتها الانتقالية (64 – 1965م)؛ مما أدي للالتزام بميثاق أكتوبر وبإجراء الانتخابات في موعدها وقيام مؤسسات الديمقراطية الثانية.»[10] وقد لخّص موقف جبهة الأحزاب الصحفي الإسلامي محجوب عروة قائلا: «من سلبيات التجربة ذلك التعجل الغريب للاحزاب السياسية في اجراء الانتخابات عقب أكتوبر ... فجاءت الاحزاب مستعجلة للسلطة دون ان تستعد لها او ترتب أحوالها وتضع برامجها فكثر الفشل والانشقاقات الحزبية من أجل النفوذ والسيطرة والحكم والمصالح الآنية لا مصلحة الوطن.»[11]

نجحت الثورة إذن، لكنها رغم نجاحها ، ودفعها إلى الساحة السياسية أطرافا جديدة بقوة مثل النقابات العمالية والزراعية والمهنيين، وانتشار الفكر السياسي وتنوعه، إلا أن تدفق الأحلام في أن تحقق نقلة حقيقية في حياة أبناء الوطن لم يحدث. نواجه حاليا نفس الموقف بتنوع مختلف في اللاعبين، وتواجهنا نفس

القضايا التي نادت بها أكتوبر. سوف أحاول أن اتناول كيف تراجعنا لهذا الموقف وما هي الدروس التي نستفيدها.

قضايا أكتوبر المُعَسِّمَة (العصيّة)

عندما نال السودان استقلاله عام 1956 لم يكن في مفكرة النخبة التي خلفت المستعمر أي رؤية إستراتيجية بديلة، بل واصلت في طريق رأسمالية ما بعد المستعمر سواء في الديمقراطية الأولى أو الحكم العسكري الأول أو الديمقراطية الثانية. ولأن الأمور كلها كانت تحت السيطرة فلم تكن بحاجة لاستدعاء أي متغيرات أخرى. لكن التغييرات الكبري بعد أكتوبر هي التي فعلت. فقد برز إلي السطح برنامج العدالة الاجتماعية بقوة وفعالية وأصبح برنامجا وبديلا حقيقيا له أنصار ومنظمات وتنظيمات. لم تكن تاثيرات ثورة أكتوبر وحدها، لكن المناخ العام والذي بلغت فيه الاتجاهات الاشتراكية عالميا أوجها. وفي مواجهة هذا المدّ التقدمي لجأت القوى التقليدية لرفع شعار الدستور الإسلامي.

غير الشهور الستة لجبهة الهيئات (ضمن إطار ديمقراطي) وأول سنتين من نظام مايو (ضمن إطار شمولي)، واللتين تمت فيهما محاولة تغيير نوعي في السياسة والاقتصاد والاجتماع، فقد كانت الدولة السودانية تتراوح ضمن برنامج موروث من العهد الاستعماري يتميز بسيطرة الطبقة الرأسمالية والطفيلية على الدولة وتبني العروبية-الإسلامية، وتراوحت من دولة مسئولة حتى منتصف السبعينيات إلى دولة منسحبة من المسئوليات الاجتماعية منذ منتصف السبعينيات.

طرحت ثورة أكتوبر كافة قضايا وأزمات السودان بشكل جلي. فقد قادت تداعيات ندوة حول مشكلة الجنوب إلى الثورة نفسها، وكانت «لا زعامة للقدامى» تعبيرا عن الرغبة في وضع أسس جديدة لتحويل التعددية إلي ديمقراطية حقيقية، وصنعت في مواجهة الفساد الإداري شعارها: «التطهير واجب وطني وتصفية الإدارة الأهلية»، ودفعت شعارات الثورة وعمق تأثيرها أطرافا عديدة من هوامش السودان للصدارة — من الشرق، إلى دارفور، ومن جبال النوبة، وإلى الفونج وغيرها. وعندما خرجت الجماهير المدينية في الشوارع وهي تهتف «إلى الثكنات يا عساكر، إلى القصر حتى النصر» فإن شعارها كان يحمل صدى رفض الملايين لسياسات طريق التنمية الذي سار عليه نظام عبود. ولقد نسج ثوار أكتوبر حينها كافة الشعارات التي ما برحت تعيد نفسها مرارا وتكرارا، وتسربت لكافة الثورات التي تلتها.

كل ما تلا أكتوبر من أزمات كان تفرعات عن سوء تقدير القوى الحاكمة لشعاراتها. فقد قاد تجاهل مطالب الجنوب إلى الانفصال. كما همّش المركز القوى

الجهوية العديدة مثل جبهة نهضة دارفور وتنظيمات البجة وجبال النوبة والفونج وغيرها، والتي تبنت مطالب ذات علاقة بالعدالة الإجتماعية وإن لم تكن يسارية. ولقد هزّت هذه التنظيمات مواقع الأحزاب الطائفية وطرحت أجندة جديدة وحملت كلها السلاح لتحقيق مطالب تراها مشروعة. وهكذا أدّى إهمال التنمية والبعد عن مفاهيم العدالة الاجتماعية وفقدان الاتجاه إلى التدهور التدريجي الشامل لكافة مناحي الحياة، الفقر والدولة الفاشلة.

الطريق نحو المستقبل

رغم اختلاف المسميات وأطراف الصراع فما أشبه الليلة بالبارحة. ورغم أن الاوضاع السياسية تبدو عسيرة على الفهم، عصية على التحليل أحيانا والأوراق مختلطة بشكل كبير، إلا أن هناك مفاهيم أساسية تتحكم في مصائرها لفكفكة الأزمات التي تمسك بخناق الوطن. إن أي حديث عن المستقبل لن يكون مجديا، بدون تغيير النظام الحالي سواء عبر محادثات شاملة أو إسقاطه. إن النظام يحاول جهده أن يعيد محادثات شبيهة بمحادثات نيفاشا والانفراد بكل قوة على حدة. وهذا ما يستوجب تغيير معادلته.

أول هذه المفاهيم، والتي حفرتها التجارب الآسيوية واللاتينية، أن أي انعتاق من وهدة التخلف والفقر وسوء الإدارة يرتكز على معطيين أساسيين: الليبرالية السياسية (تحول ديمقراطي، الحقوق والحريات، دستور مدني، استقلالية المؤسسات القضائية والإعلامية والتعليمية، جهاز دولة قوي وكفء ورشيق، وخروج القوى الأمنية والمسلحة من الفضاء السياسي)، والعدالة الاجتماعية (التنمية الموجهة لكافة السكان، التخلص من العطالة والفقر والأمية، تحمل الدولة لمسئوليتها الاجتماعية من صحة وتعليم ومياه وغيرها).

إن أي مدخل لهذين المعطيين، ولظروف خاصة بالمنطقة التي ننتمي إليها، لن تكتمل إلا بإصلاح سياسي حقيقي، يشار اليه في أدبيات السياسة في السودان بـ «كيف يحكم السودان» عبر آلية المؤتمر القومي الدستوري حينا والفترة الانتقالية أحيانا أخرى. والمدخل الآخر هو الإصلاح الديني، وكان أهم تعبيراته ما جاء تحت بند الدين والسياسة في السودان في مؤتمر القضايا المصيرية في يونيو 1995 ونصّ على أنه: «لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني». إن هذا يعني، ضمن أشياء أخرى، فصل الطوائف والجمعيات الدعوية عن الأحزاب وتقنين وضع الطوائف والجمعيات الدعوية كجمعيات مجتمع مدني وتحديد أهدافها ومجالس إداراتها ومصادر تمويلها والأنشطة المصرح لها بمزاولتها طبقا للقوانين المعمول بها داخل الدولة وإخضاعها لرقابة كافة الجهات الرقابية المختصة.

هـذان المعطيـان يتـم تحققهـما بدولـة مسـئولة عرفتهـا د. فاطمـة بابكـر في **الرأسـمالية السـودانية...أطليعة للتنميـة؟** بأنهـا دولـة «موجـودة في النظـام الرأسـمالي في كل دول غـرب أوروبـا والـدول الاسـكندينافية (السـويد، النرويـج، الدانـمارك)، واسـتهدت بهـا دولـة مثـل بريطانيـا ... ففـي بريطانيـا تضطلـع الدولـة بالخدمـات التعليميـة والصحيـة وجـزء مقـدر مـن الخدمـات الإسـكانية.» وتضيـف الكاتبـة: «إن الاشـتراكية ليسـت شرطـا لبنـاء الدولـة المسئولة؛ بـل إن الدولـة المسـئولة هـي مـن إمكانـات الدولـة الرأسـمالية إذا مـا تـم الضغـط الـكافي لتلبيـة حاجـات العـمال والعاملـين.»[12]

ثـاني هـذه المفاهيـم أن هنـاك اصطفافـا لثـلاث قـوى أساسـية تتصـارع مـع ديكتاتورية فاسـدة ومسـتبدة وعاجـزة، اهـترأت دعاويهـا مـن أنهـا «جماعـة المسـلمين» أن اصبحـت شـبحا ممثّلـه الأسـاسي ديكتاتوريـة عسـكرية مفلسـة تمامـا. القـوى الأولى قـوى ديمقراطية تقـف مـع الليبراليـة السياسـية ولكنهـا لاتقبـل دعـوات العدالـة الاجتماعيـة (أحـزاب الليبراليـة الطائفيـة). والقـوى الثانيـة هـي قـوى شـعبية تؤمـن بالديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة، وهـي مشـتتة في أحـزاب صغـيرة متنوعـة مـن اليسـار إلى الوسـط ومنظـمات شـبابية ومنظـمات مجتمـع مـدني ونسـاء . أمـا القـوى الثالثـة فهـي قـوى تحمـل السـلاح ومواقفهـا متراوحـة مـن تفسـيراتها الخاصـة بالديمقراطيـة والعدالـة الاجتماعيـة.

بـدون اعـتراف صريـح لا مواربـة فيـه مـن القـوى الثـلاث بالتزامهـا بالديمقراطيـة (الليبراليـة السياسـية) والعدالـة الاجتماعيـة عـبر جهـاز دولـة مسـئولة، فسـوف فسـوف يعيـد السـودانيون إنتـاج المـاضي. لابـد لهـذه القـوى الثـلاث مـن الوصـول لاتفـاق بينهـا بعقـد مؤتمـر قومـي دسـتوري. وهـذه القـوى لا تحتـاج أن يعـترف النظـام بمؤتمرهـا القومـي الدسـتوري، لكـن يمكـن أن تبـدأ فيـه وتتفـق حـول رؤيـة واضحـة، يلتـف الشـعب حولهـا وتصبـح هـي مطلـب الامـة السـودانية.

ثالـث هـذه المفاهيـم أنـه رغـم صعوبـة المهمـة وتعسر إسـقاط نظـام الإنقـاذ المعـزول والضعيـف الحـالي فقـد اثبتـت ثـورة أكتوبـر ونجـاح انتفاضـة 85 ، أن الثـورة الممكنـة لـن تتـم إلا اذا توحـدت القـوى ذات المصلحـة حـول أطروحـات دقيقـة، وفي نفـس الوقـت سـهلة الفهـم. لقـد تغلغلـت منظومـة المظاهـرات الحاشـدة والإضراب السياسـى العـام والعصيـان المـدني وأصبحـت سـلاحا فعـالا لإسـقاط الأنظمـة الديكتاتوريـة القمعيـة. هـذا السـلاح اسـتخدمته جماهـير السـودان في 1964 و1985 وتبنّتـه أيضـا الثـورات التونسـية والمصريـة واليمنيـة في ثـورات الربيـع العـربي.

عندمـا انجـز الشـعب السـوداني ثـورة أكتوبـر، كان سـبّاقا في عالم مابعـد الحـرب العالمية الثانيـة ، وأجـاب عـلى أهـم أسـئلة مسـتقبل الشـعوب: كيـف؟ لكـن مسـارات الثـورة

قعدت به عن الإجابة على سؤالين جوهريين في حياة الشعوب إذا لم تجب عليهما فإنها لن تضع نفسها في طريق المستقبل. السؤال الأول: هو أين نريد الذهاب؟ هذا السؤال كان محور كافة الوثائق السودانية منذ ميثاق أكتوبر وميثاق التجمع الوطني لإنقاذ البلاد وميثاق التجمع الوطني الديمقراطي وميثاق مؤتمر القضايا المصيرية 1995 وإعلان القاهرة في 16 يناير 2005 وبرنامج البديل الديمقراطي وميثاق الفجر الجديد وربما ما سيتلوها. أما السؤال الثاني فهو كيف نصل إلى هناك؟ وهو سؤال متعلق أكثر بالوسائل. هذه هي أسئلة ثورات القرن الحادي والعشرين. واذا استطاع الاخرون فلماذا لانستطيع نحن؟

هوامش

1. محمد محمود، «السودان: أربعون عاما على ثورة أكتوبر»، **الشرق الاوسط**، 22 أكتوبر 2004.
http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=261664&issueno=9460
(تم استرجاعه بتاريخ 15 فبراير 2014).
2. محمود قلندر، **السودان ونظام الفريق عبود 17 نوفمبر 58- 26 أكتوبر 64**، (الخرطوم: دارعزة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 19-22.
3. بيتر ودوارد، **السودان الدولة المضطربة 1898-1989**، ترجمة محمد علي جادين (السودان: مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، 2002)، ص 116.
4. محمد علي صالح، «وثائق امريكية عن سنوات عبود» (**3 من 20**)، (سودانايل)
http://sudanile.com/index.php/2008-12-01-11-35-26/54669------1--20
(تم استرجاعه بتاريخ 15 فبراير 2014).
5. محمد علي صالح، «وثائق امريكية عن سنوات عبود» (**3 من 20**)، (سودانايل).
6. محمود قلندر، **السودان ونظام الفريق عبود**، ص 19-22.
7. حول تفاصيل محكمة الشفيع الشفيع ورفاقه انظر الحزب الشيوعي السوداني، **ثورة شعب** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 71-82.
8. ودوارد، **السودان الدولة المضطربة**، ص 121.
9. حول الحزب الشيوعي والإضراب السياسي انظر الحزب الشيوعي، **ثورة شعب**، ص 415-438.
10. الصادق المهدى، **الوفاق و الفراق بين الأمة و الجبهة في السودان 1958- 95**، (حزب الأمة: دائرة الإعلام الخارجي، سلسلة آفاق جديدة 1996)،
www.umma.org/umma/ar/page.php?page_id=238
(تم استرجاعه بتاريخ 15 فبراير 2014).
11. محجوب عروة، «ثورة 21 أكتوبر: نعمة أم نقمة»، (سودانيزأونلاين)
http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=426&msg=1295886628&page=1
(تم استرجاعه بتاريخ 8 أغسطس 2014).
12. فاطمة بابكر محمود، **الرأسمالية السودانية ... أطليعة للتنمية؟**، ترجمة سعاد العطا (لندن: معهد البديل الأفريقي، 2006)، ص 62.

14

عبد الله جلّاب

أكتوبر: الثورة والثورة المضادة

تـأتي ذكـرى أكتوبـر في عـام 2014 كـما لم تـأت مـن قبـل أو لا ككل عـام. فمـن جهـة هـذه الذكـرى الخمسـين لحـدث لا يـزال يقـف متفـردا كأهـم حـدث في تاريـخ السـودان الحديـث وذلـك لارتباطـه المبـاشر بـروح وآفـاق المـشروع الثـوري وحركـة التغيـير في السـودان مـن جهـة، وفي ذات الوقـت مـا تبعـه مـن تطـور وتنـوع حركـة وحـراك الثـورة المضـادة، إذ علينـا أن نأخـذ أمـر كل مـن الثـورة والثـورة المضـادة كعنصريـن ظـلا يعمـلان في إطـار التأثـير المبـاشر وغـير المبـاشر ضمـن حركـة التغيـير الاجتماعـي في السـودان. والثـورة هنـا لا تعنـي التغيـير عـن طريـق العنـف، وإنـما تـأتي عـن طريـق تقديـم مـشروع الحداثـة في اتسـاق وتناغـم كامـل لا يقتصـر عـلى التحـرر مـن الاسـتعمار فقـط وإنـما يمتـدّ للتحـرر مـن النظـام القديـم بأكملـه متمثـلا في دولتـه القائمـة عـلى القمـع والمبنيـة الأفـكار والممارسـات الشـمولية. يـأتي ذلـك مـن أجـل إقامـة نظـام جديـد يقـوم عـلى واجبـات ومقتضيـات حقـوق المواطنـة وحريـات وإنسـانية الإنسـان. ومـن هـذا وبهـذا فـإن مـشروع الحداثـة مـشروع مفتـوح ومتجـدد وليـس أمـرا جامـدا أو غـير مكتمـل. والحداثـة هنـا تعنـي أن يتأمـل الإنسـان الحيـاة دون شروط مسـبقة أو جـبر أو قهـر وأن يعيـش نتـاج تأملـه ذلـك دون قهـر — وهـو مـا يعنـي حريـة التفكـير والاختيـار والاختبـار وديمقراطية الاختيـار والفعـل. والثـورة المضـادة هـي المـشروع المضـاد لذلـك جملـة وتفصيـلا.

وتـاتي ذكـرى ثـورة أكتوبـر الخمسـين في وضـع لا يقـارن بـاي وضـع سـابق، إذ نـدرك بـلا شـك أن حالـة الانفصـال الوجـداني بـين السـودانيين بجميـع مشـاربهم وبـين النظـام القائـم — بـما في ذلـك بعـض الإسـلامويين — قـد تحولـت إلى غضـب هـادر ضـد النظـام. وقـد يهـم كثـيرا أن نـدرك أن ذلـك الغضـب ظـل يعـبر عـن نفسـه بأسـاليب مسـتوحاة من روح ونهـج أكتوبـر. وعـلى الرغـم مـن أن عـدم القبـول بذلـك النظـام قـد ظهـر بوضـوح

وبأشكال متنوعة بين الحين والآخر منذ بداية عهد النظام إلا أن ما ظهر أخيرا وخاصة في سبتمبر 2013 قد أعطى مؤشرات وعلامات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقد تمثلت تلك العلامات والمؤشرات جليا في الحضور الطاغي للشارع الشاب الذي ظل ينادي «عائد عائد يا أكتوبر» و«حرية سلام وعدالة» و«الثورة طريق الشعب». فالإلهام يأتي من أن أكتوبر دون شك عائد وأن الهدف الأسمى هو الحرية والسلام والعدالة وأن كل ذلك لا شك آت عن طريق الثورة التي هي طريق الشعب. وذلك أمر لا يرضى بأقل من إسقاط النظام. وذلك هو معنى ومبنى حركة التغيير الاجتماعي الذي أنجزته أكتوبر بنجاح مسالم، علما بأن معظم، إن لم يكن كل، أولئك الذين خرجوا في شوارع الخرطوم ونيالا ومدني وبورتسودان وغيرها لم يولدوا بعد في أكتوبر 1964، بل إنهم عاشوا كل عمرهم في ظل هذا النظام وبؤس قفصه الحديدي الذي ما انفكوا يعملون ويهمهم أن يكسروه كما فعل آباء وأجداد لهم في أكتوبر 1964. وبعض آخر من حضور ذلك الشارع الشاب الجديد لم يولد حينذاك حتى آباؤهم أو أمهاتهم في أكتوبر 1964. رغما عن ذلك ظل هؤلاء وأولئك يدفعون بالدم حارا في عروق الوطن ويلهبون عاطفة وخيال المواطن وهم يهتفون في وجه الاستبداد «عائد عائد يا أكتوبر». هذا وقد قرنوا بذلك الهتاف ما هو أكثر تعبيرا عن معنى ما تمثل أكتوبر في إطار التغيير الاجتماعي وخيارالشعب بأنه يريد «إسقاط النظام» والشعب يريد «تغيير النظام» في ذات الوقت. فإسقاط النظام يعني إسقاط النظام القائم وتغييره يعني الانتقال بحركة التحرير نحو نظام جديد أساسه سودان جديد يجد الكل فيه ملامحه ويقوم على عقد اجتماعي جديد متفق عليه من أجل إعادة صناعة الدولة الوطنية.

لم يكن ذلك الحراك والتحرّك الجماهيري حصرا على منطقة بعينها وإنما شمل كل المناطق من أردمتا غربا لترب هدل شرقا. هذا وعلى مستوى الوجدان العام والعاطفة لا يزال هناك من يستجيشون حماسا عند سماع ملحمة هاشم صديق ومحمد الأمين وأكتوبريات محمد المكي إبراهيم ومحمد وردي وأناشيد محجوب شريف. إن أكتوبر -الحدث التاريخي وما لحق ذلك من مكونات «الدين الاجتماعي» (الذي قام وترعرع من فيض ما أنتج من عمق وتجليات اللحظة الثورية وآفاق الخيال المبدع الذي يعكس روحها) هو ما اتفقت عليه المخيلة الجماعية للسودانيين وهو ما يظلّ حيا وماثلا للعيان. كل من هذين الأمرين له أهميته الخاصة المتعلقة بأكتوبر الحدث وأكتوبر الثورة وقيمة كل منهما الحياتية والتاريخية والسياسية والاجتماعية.

لذلك وإن كان الذين حملوا فروع شجر النيم عام 2013 وعلى مدى الهبّات المنازلة للنظام وجدوا لأنفسهم تمثّلا بمن كانوا يحملون مثل تلك الفروع الخضراء

قبـل خمسـين عامـا، فهـم بـلا شـك مـا انفكـوا والحـال كذلـك يأملـون وبجـلاء ووفـق تفكيرهـم الحـر تأكيـد فاعليـة التواصـل مـع تلـك اللحظـة التاريخيـة التـي شـكلت ذلـك التاريـخ الحـي في الوجـدان والخيـال السـوداني. ذلـك التفكـير يمثلهـم وهـم يمثلـون هـذا الحـاضر الـذي هـو في الأسـاس صلـة الوصـل بـين هـذه اللحظـة التاريخيـة التـي هـي في طـور التكويـن وتلـك التـي اكتملـت بنجـاح مرحلـةِ أكتوبـر الأولى التـي تـم بهـا إسـقاط النظـام. مـن هـذا وذاك يبـدو مـشروع الحداثـة وتجليـات حركتهـا وارتبـاط كل ذلـك بأكتوبـر الثـورة ومسـتقبل الثـورة — اذ يعتقـد هـؤلاء وأولئـك بأنـه و بمثـل هـذا الأسـلوب السـلمي والـذي هـو مـن صلـب مـشروع الحداثـة يمكـن قيـادة حركـة التغيـير الاجتماعـي نحـو غاياتهـا المأمولـة وهـي إسـقاط النظـام ومـن ثـم تغيـير واقعهـم.

هـذا ومـن جهـة اخـرى تجـدر الملاحظـة بـأن هلـع منظومـة الانقـاذ مـن مصـير أشـبه بمصـير نظـام عبـود قـد انعكـس في مسـلكها العـام والـذي جـاء متمثـلا لدولـة العنـف والفظاظـة التـي طورهـا النظـام وظـل يواجـه بهـا مواطنـين عـزلا لا يريـدون بقـاءه.

وسـير النظـام عـلى طريـق مثـل ذلـك العنـف المنهـج الـذي عـم قطاعـات السـودانيين في طـول البـلاد وعرضهـا يشـير في معنـاه العميـق الى أمريـن اثنـين. الأمـر الاول هـو أن النظـام، والـذي يمثـل الحلقـة الاخـيرة مـن تطـور حركـة الثـورة المضـادة، قـد وصـل بنهـج العنـف، الـذي تولـت قيادتـه الحركـة الاسـلاموية منـذ سـتينيات القـرن المـاضي، إلى مرحلتـه النهائيـة. لذلـك فالنظـام سـيظل منهـكا بالعنـف الـذي اخترعـه ووصـل بـه إلى مـا ليـس بعـده غـير الانهيـار. فقـد اتـى النظـام بنمـوذج جديـد في الفصـل بـين الديـن والدولـة. فقـد حـول النظـام العنـف ليصبـح صاحـب الامتيـاز الخـاص في إطـار الدولـة وبـه يتـم صـون النظـام. أمـا الديـن فقـد عـبرت عنـه السـخرية السـودانية بقولهـا «الكيـزان* دخّلونـا الجامـع ودخلـوا هـم السـوق». ومـن ثـم اصبـح الديـن هـو احـد الخيـارات التـي يتيحهـا النظـام لافـراده المتمثلـة في التمكـين والتحلـل وتعـدد الزوجـات والحـج السـياحي المدعـوم بواسـطة الدولـة وممارسـات القمـع للرجـال والنسـاء القائمـة بعنـف الدولـة.

أمـا الأمـر الثـاني، والـذي لا يمكـن تحقيقـه، فهـو أن النظـام الـذي اعتمـد منـذ يومـه الأول عـلى العنـف كأسـلوب ووسـيلة للحكـم لـن يهـدأ لـه بـال والأمـر كذلك مـن ناحية مسـتلزمات بقائـه ومـن ناحيـة وجوديـة الا بقتـل المواطنـين جميعـا. بمعنـى ان مجـرد فكـرة وجـود المواطـن الـذي سيسـعى مقاومـا ومعارضـا للنظـام اليـوم أو ذات يـوم يؤجـج في

* الكيـزان (جمـع كـوز) هـو التعبـير الـذي يطلقـه السـودانيون عـلى الإخـوان المسـلمين. (المحـررون)

صدر النظام الخوف ومن ثم العنف والقتل. وما دام الأمر كذلك فان مثل ذلك الأمر يقع في دائرة المستحيل إذ أن نمو وجود المواطنين وحال الوجود المعارض لن تتوقف تياراته وما تنتج من بشر ما دام هناك وجود إنساني في السودان.

ولعل من أهم مستجدات الأمور هو لجوء النظام لاستئجار متعهدين للقيام ببعض مهام العنف نيابة عن الدولة ومنظماتها القمعية، مثل جنجويد موسى هلال ومحمد حمدان (حميدتي) والجماعات المسلحة التابعة للسلفية الجهادية. وبقدر ما تمثّل عنف هذه الجماعات في دارفور وأبو زبد والأبيض والخرطوم في سبتمبر الماضي فان خطر تلك الجماعات لم يقف عند تلك الحدود، اذ أصبح وجود حميدتي الآن وهو يحيط بالعاصمة مهددا لأمن وسلامة المواطنين خاصة عند هبتهم المستقبلية ومهددا للدولة في ذات الوقت.

وهكذا نرى ذلك التحول المضطرد للعنف الناتج من تصاعد نهج الثورة المضادة بعد أكتوبر 1964 وحتى الآن. فقد تحول عنف القطاع الخاص من قبل جماعات الأنصار وحزب الأمة في القرن الماضي تدريجيا بعد ثورة أكتوبر الى الإسلامويين وعم فيما عم الجامعات والشارع السياسي. ومن بعد ذلك أخذ العنف أشكالا أكثر ضراوة على مدي عمر جمهوريتي الإسلامويين. وها نحن نرى الآن كيف يتحول العنف من القطاع العام الممثل في النظام الإسلاموي إلى القطاع الخاص العشوائي المتمثل فيما ذكرت من جنجويد. ونحن هنا أمام تطور جديد من تطورات الحالة السودانية يتحول فيها الضحايا إلى قتلة. وهكذا وعن طريق امتلاك أدوات عنف القطاع الخاص والذي يمثله الآن كل من موسى هلال وحميدتي في الميدان السياسي (الذين كان يحدد لهما ما يود ويشرف عليهما النظام القائم) فقد دخل الأمر مدخلا آخر أكبر أثرا وخطرا. وها نحن الآن نري ذلك التيار يتحول من تيار مستغَّل بواسطة النظام إلى تيار مستقل بذاته له أهداف وتحالفات ومصالح مع أو ضد النظام. وقد يصبح النظام ذاته أحد ضحايا ذلك النوع الجديد من العنف باعتبار أن النظام يمثل الحلقة الاخيرة القائمة على العنف المتواتر والمتطور لواحدة من أهم حلقات الثورة المضادة. والحال كذلك يمكن أن تتحول منظومة العنف التي قد ينفرط عقدها في أي وقت إلى قنبلة عنقودية تتناثر شظاياها لتعم السودان كله.

لذلك فان حضور أكتوبر الان هو تذكرة لهؤلاء واولئك جميعا: الثورة والثورة المضادة وفق معان متباينة — على الرغم من أن موقف أي من هؤلاء وأولئك الجماعي يظل على درجة عالية من الأهمية. فبمثل ما صنعت أكتوبر التغيير الاجتماعي في الماضي فإن روح ومبادىء أكتوبر التي تظل في المخيلة والوجدان على موعد مع صناعة التغيير الآن. يتمثل ذلك في ثلاثة اتجاهات:

يتمثّل الاتجاه الأول في دافع الفئة الأولى أي فئة الثورة الهادف بالنهوض بالمواطن ومجتمعه المدني صوب التغيير والتحرر، وهو دافع يظل متسقا وأكتوبر الثورة. ويتمثّل الاتجاه الثاني في ما كان وما ظل يمثِّل وبشكل مخالف دافع الفئة الثانية، أي فئة الثورة المضادة، والذي يريد أن يكبح جماح حركة التغيير في إطار يأمل أن يؤدي لاستباق ما قد تأتي به الحركة. أما الاتجاه الثالث فيمثِّل تحديا جديدا. ففي الوقت الذي قد يكون من الصعب التكهن بما سيتمخض عن النتائج النهائية لمطمح اللاعبين الجدد أمثال حميدتي وهلال اللذين قام نهجهما على العنف من أجل النهب والسلب الا أنه من الصعب أن نتخيل أن يعود هؤلاء إلى بواديهم طائعين مختارين.

وإذا كانت المعاني الكبرى لأكتوبر تتجسد للبعض في كونه واحدا من أكبر وأهم الأحداث في تاريخ السودان المعاصر وفي إطار تجليات تلك الروح الثورية فهو أيضا يمثل ما انطوت عليه أشكال أخرى مما يقع أيضا في إطار حركة الثورة المضادة القادمة من صعيد اليسار. فإن تجسّد في الحركة الإسلاموية مشروع الثورة المضادة بكل أشكاله القائمة على العنف فهناك أشكال اخرى ووجوه متباينة للثورة المضادة التحف كل منها بوجه.

أولى هذه الوجوه وجه وجد رواجا في الإعلام الشفاهي وتقوده بعض الجهات ومن منذ زمان طويل، إذ تروج بين الحين والاخر مع تصاعد وتائر ذلك في الفترة الأخيرة بأن ثورة أكتوبر لم تكن بالأمر الهام فقد كانت انفجارا تلقائيا وأنها قضت على نظام سعى للتعمير في السودان وتجنت على ذلك الرجل الطيب إبراهيم عبود. ومثل تلك الأقوال يجدر الوقوف عندها وتأمل أهدافها ومعانيها. فهى أيضا تشير وبشكل آخر ومعنى مختلف لأهمية أكتوبر وما يمكن أن نسميه الفعلين الرئيسيين المستقلين تماما عن بعضهما البعض واللذين لازما حياة السودانيين في شمولها منذ ذاك الحين. فعلى سبيل المثال نجد تلك الرواية التي ظلت تتردد بانتظام لتروى عن عدد قليل من المواطنين الذين حدث أن كانوا في سوق الخضار في الخرطوم ذات يوم من الأيام في منتصف الستينيات من القرن الماضي لسبب له علاقة بالخضار وسوقه ولا لأمر يتعلق بالسياسة أو الرأي العام أو الثورة. وعندما التقى ذلك النفر بمحض الصدفة وجها لوجه بالمواطن إبراهيم عبود الذي لعله أتى ليتسوق هو أيضا هتفوا له: ضيّعناك وضِعْنا معاك. لقد ظلت تلك الرواية تتواتر بين الحين والآخر على مستوى الإعلام الشفاهي ومن ثم تصعّدت على مستوى الإعلام المسموع والمشاهد والمقروء في ظل النظام القائم دون أن يتصدى لها أحد بالتحليل أو الدراسة أو الدحض، وكأنها هي القول الفصل والحكمة الباقية على مدى الدهور

التـي حكمـت عـلى أكتوبـر بالسـقوط النهائـي. ولعـل معظـم مـا ظـل يـدور في هـذا الإطـار هـو مـن نـوع مـا وصفـه عبـدالله عـلي إبراهيـم «بقلـة الأدب».

أمـا الوجـه الآخـر ممـا جـاء مـن قبـل بعـض فصائـل اليسـار السـوداني فقـد تمثـل في وجهـه الأكـبر في الانقـلاب العسـكري في 1969 بصفـة خاصـة. لم يكـن ذلـك الانقـلاب عمـلا قائـما بذاتـه ولذاتـه وإنـما مثَّـل الوجـه الأكثـر عنفـا لاتجاهـات ظهـرت مباشـرة بعـد نجـاح ثـورة أكتوبـر. لقـد تمثـل نجـاح أكتوبـر الأكـبر في أمريـن:

الأول تجـلى في الوجـه البـارز للسـودان الجديـد الـذي تمثـل في قـوة المجتمـع المـدني في حركـة التغيـير. إذ اتضـح بجـلاء ان المواطـن الاعـزل تتمثـل قوتـه في التمكـن مـن القبـض عـلى فضـاء المجتمـع المـدني وذلـك عـن طريـق سـيطرة عنـاصره الفاعلـة المتمثلـة في الاتحـادات والهيئـات والنقابـات والأحـزاب عـلى العمـل المشـترك مـن أجـل الحريـات والنهـوض بحقـوق الانسـان. لقـد بـرزت تلـك القـوى مـن واقـع النضـال مـن أجـل الحريـات. ومـن واقـع مـا بعـد نجـاح الثـورة بـرز التكويـن الجنينـي للمجتمـع المـدني الجديـد ممثـلا في مـا سـمي بجبهـة الهيئـات. وقـد كان مـن الممكـن ان يتسـع ذلـك الوعـاء الجديـد ليكـون البرلمـان الأول لمـا بعـد إسـقاط النظـام ومـن واقـع مشروعيتـه الثـورة وسـيلة التوافـق عـلى عقـد اجتماعـي جديـد تقـوم عليـه قوائـم السـودان الجديـد. غـير ان هنالـك مـن رأى ان يكـون النظـام الجديـد غـير ذلـك. فقـد خرجـت بعـض الدعـاوى القائلـة بالعـزل السـياسي لقـوى سياسـية بعينهـا مـن داخـل جبهـة الهيئـات التـي اتهمهـا الإسـلاميون ومـن تحالـف معهـم بأنهـا كانـت واجهـة للحـزب الشـيوعي. ومـن دعـاوي ذلـك الفصيـل اليسـاري بـأن لا زعامـة للقدامـى وأن الأحـزاب قـد ظلـت في فـترة بيـات شـتوى طـوال فـترة حكـم عبـود العسـكري وأن مـا يسـمى بالقـوى الحديثـة الممثلـة في جبهـة الهيئـات هـي التـى قـادت النضـال ضـد ذلـك النظـام حتـى تـمّ إسـقاطه في أكتوبـر.

وفي إطـار الصراعـات السياسـية التـى انفجـرت بعـد تكويـن حكومـات أكتوبـر الانتقاليـة بـدأ الحديـث عـن سرقـة الأحـزاب لثـورة أكتوبـر وان الخيـار الاوفـق هـو في تحالـف القـوى الحديثـة. وذلـك اعتبـار أن هنـاك فصيـل ثـوري في الجيـش يمكـن أن ينقلـب عـلى النظـام ويتحالـف مـع المدنيـين الثوريـين مـن أجـل نظام حكـم جديـد. ولعل ماجعـل مثـل ذلـك الاتجـاه وجهـا اخـر مـن وجـوه الثـورة المضـادة هـو أنـه يعيـد الامـر كلـه لشـكل جديـد مـن اشـكال الحكـم العسـكري الـذي قـام مجـد أكتوبـر عـلى الثـورة عليـه. وهكـذا نشـأت بعـض الأفـكار الداعيـة لتغيـير النظـام السـياسي وفـق تحالـف بـين بعـض قـوى اليسـار وفصيـل بعينـه في القـوات المسـلحة. وهـو برنامـج تحـدث عنـه صراحـة احمـد سـليمان، القيـادي الشـيوعي حينهـا، ودار سـجال بينـه وبـين عبـد الخالـق

محجوب، سكرتير الحزب الشيوعي، على صفحات الصحف السودانية. وقد جاء الانقلاب العسكري تحقيقا لما ذهب إليه أحمد سليمان. وذلك أمر بقدر ما يعبر عن بدايات نهج شمولي أكثر عنفا من نظام عبود هو أيضا انقلاب عنيف ضد المبدأ الأساسي الذي قامت من أجله أكتوبر ونجحت في تحرير الوطن والمواطن من نظام مستبد يسخر الدولة وإمكانياتها للبطش والتضييق على الحريات. فقد قامت أكتوبر من أجل بسط الحريات وإعطاء الشرعية وحقوق الممارسة العلنية والكاملة للمواطنين لحريتهم في تكوين تنظيماتهم السياسية والاجتماعية والدينية دون قمع أو خوف. لذلك فان الانقلاب في ذاته هو عمل مضاد لحركة التغيير الاجتماعي في الأصل.

وسواء جاء هذا الاتجاه من جهة اليمين أو اليسار فان مثل هذا الأمر يمثّل موقفا رجعيا يقزم من أكتوبر وما أتت به. ومن هنا نجد أن الثورة المضادة سواء لبست ثوب اليمين أو اليسار لا ترى في نهاية الأمر حرجا في الحفاظ على السودان القديم ودولته القائمة والآمرة والناهية والمسيطرة على توزيع المظالم وأنواع البطش بالمواطنين دون تمييز متى ما جأروا بالشكوى أو طالبوا بحقوق. وعلى رأس تلك الحقوق المطالبة بالتغيير الاجتماعي من أجل سودان جديد. يتجلى ذلك الاتجاه الرجعي بصورة أساسية وبالغة الأثر في الانقلاب العسكرى وما يتبعه من نظام. إذ ليس هناك انقلاب عسكري أفضل من الآخر وإنما تتبارى جميعا فيما بينها لتعطيل التقدم الاجتماعي والحط من الفكر والخطاب السياسى وإغلاق أبواب الحوار بكل أشكاله.

يقع النجاح الثاني لأكتوبر في عقد مؤتمر المائدة المستديرة كنموذج متفرد قام على الحوار المفتوح خارج إطار الدولة. لقد تم مؤتمر المائدة المستديرة تحت ظرف معين استجابت فيها القوة الجماهيرية لنداء اللحظة التاريخية المتمثلة في كيفية معالجة القضايا القومية الماثلة والتي لم يتفق الضمير الوطني على علاج أهم تلك القضايا التي تمثلت في علاج نظام عبود لها عن طريق القوة العسكرية. وقد جاء ذلك المؤتمر كواحد من فيوض وفتوحات تلك اللحظة التاريخية. وتظل أكتوبر ويظل ذلك المؤتمر من أهم ما قدمت الحركة السياسية لمرحلة ما بعد الاستقلال. فقد جمع بين قيادات جيل الاستقلال وجيل أكتوبر من الشماليين والجنوبيين. وبذلك فقد كانت أكتوبر البوابة الكبرى لدخول جيل جديد في ميدان العمل والفعل السياسي. ولا يزال من تبقى من جيل أكتوبر من السياسيين وقادة الرأى يتبوأ مراكز متقدمة في قيادة الحركة السياسية. هذا وقد طرحت أكتوبر قضية الحريات بقوة. إلا أن

مؤتمر المائدة المستديرة لم يستوعب ذلك في إطاره الشامل. وقد نظر أيضا في موضوع الوطن ولكن في إطار حصر قضيته فيما سمى وقتها بمشكلة الجنوب. وبذلك لم يهتم بقضايا الهامش المرئي في دار فور وجبال النوبة والشرق والمناطق الأخرى. ولم يكن في أفقه أن قضايا الهامش لها أبعاد أخرى قد تكون غير مرئية تتمثل في قضية المرأة وفقراء الريف. ولم يعط المؤتمر اهتماما لقضية الدولة وكيف يمكن إعادة صياغتها وبناء أجهزتها لتفي بمقتضيات المواطنة وحقوقها، وأن تكون المواطنة هي أساس بناء الوطن. بمعنى آخر فإن قضية السودان الجديد والتي كانت مطروحة في ذلك الوقت لم تجد الاهتمام الفكري الكافي الذي كان من الممكن أن ينتقل إلى مراقٍ كبرى في بناء السودان الوطن الممكن.

ختاما يقع الأمر الأهم في إطار النظر الى أكتوبر في إطار تعظيمها. فأكتوبر في الأساس لم تكن أمرا هينا أو حدثا عارضا في تاريخ السودان وتطوره السياسي والاجتماعي. إذ بعد استقلال السودان تأتي أكتوبر في طريق التحرر الذي لم يكتمل بعد، وتظل على المستوى الإقليمي والعالمي واحدا من أهم أحداث القرن العشرين. فقد أعطت تجربة أكتوبر أنموذجا يعتدّ به في مجال التغير الاجتماعي السلمى. فأكتوبر بذلك قد قدّمت البرهان الناصع لقوة حركة الجماهير وفاعلية العصيان المدني كوسيلة في صرع دولة الاستبداد والجبروت القائمة على العنف بكل أشكاله.

تلك كانت ساعة المواطن. فقد أعطى ذلك المواطن عن طريق وقفته الجماعية المجالَ العام طاقتَه غير المحدودة. بذلك فقد استعاد المجالُ العام سلطته في قيادة التغيير. ومن ثم فقد استعادت التنظيمات والأحزاب السياسية والنقابات وكل منظمات وتشكيلات المجتمع المدني حريتها في التنظيم، وأخذ المجتمع المدني ينمو بحرية وبشكل مطّرد. إلا أن الحرب بين الثورة والثورة المضادة لا تزال سجالا.

15

محجوب محمد صالح

أكتوبر: الثورة التي لم تكتمل

ما أسرع ما تمرّ الأيام . لا أكاد أصدق أن نصف قرن من الزمان قد مرّ منذ ذلك المساء الحزين الذى تقاطرنا فيه بالمئات نحو مستشفى الخرطوم عندما بلغنا نبأ الرصاص الذى انطلق فى رحاب جامعة الخرطوم ليؤدّى إلى مقتل أحد شباب الطلبة ويصيب العديدين بجراح أثناء ندوة تطالب بمعالجة سياسية وليس معالجة عسكرية لأزمة الجنوب وأن الأقدر على إنجاز الحل هو نظام ديمقراطى بديلا للنظام التسلطى القائم .

الغضب كان سيد الموقف تلك الليلة الليلاء التى حاصرنا فيها الغرفة التى كان يسجى فيه جثمان الشهيد مصممين على حراسته حتى الصباح لتشييعه فى موكب يشعل شرارة الثورة وتتواصل بعد ذلك المواجهات لتعمّ سائر ارجاء الوطن وتخرج الجموع فى عزيمة وإصرار على المواجهه التى لا تتراجع أو تنكسر متمسكة بشعارها المرفوع «ثورة حتى النصر» إلى أن أعلن المجلس العسكري الحاكم على لسان رئيسه إعادة السلطة للشعب مسجلين بذلك نقلة تاريخية ليس بالنسبة للسودان فحسب بل بالنسبة لكل المنطقة، إذ استطاعت جموع الشعب السلمية الهادرة أن تسقط نظاما عسكرياً — كانت تجربة غير مسبوقة تسجلت براءة اختراعها باسم الشعب السودانى لم تتكرر فى بلاد أخرى إلا بعد ذلك بعشرات السنين.

والآن ونحن ننظر الى ذلك الحدث بعد نصف قرن من وقوعه لا نحتاج أن نتوقف لنشر تفاصيل الوقائع والأحداث التى تتابعت منذ تلك الليلة االليلاء إلى أن سقط النظام العسكرى، فتلك قصة قد رواها ورددها الكثيرون وقد آن الأوان لكى نقف وقفة صادقة مع النفس نتساءل خلالها لماذا لم تكتمل تلك الثورة ؟ ولماذا لم تنجز مهامها فنعيد تأسيس دولة الاستقلال التى تضمن سلاما واستقرارا وتنمية وحرية وديمقراطية؟ ولماذا انتكست الثورة لتعود الانقلابات العسكرية

لا مرّة ولامرّتين بل تتواتر حتى أنهكت قوى الوطن، وأوهت نسيجه الاجتماعي، وأهدرت موارده، وشرّدت أهله، وخلفت إرثا بغيضا من الاحتراب وسفك الدماء والحروب الأهلية والفشل فى الحفاظ على وحدة الوطن. فالشعار المرفوع فى أكتوبر كان هو الحل السياسى لأزمة الجنوب فى إطار تحقيق الوحدة فى التنوع لكنه استحال إلى نقيضة تماما مما فتح الباب للانهيار والتشظى الذى بلغ القمة بانفصال الجنوب.

لو أننا وعينا درس أكتوبر والتزمنا بأطروحات الثورة وأعدنا تأسيس دولة الاستقلال على قواعد جديدة من الحرية والعدالة الاجتماعية والإنصاف والديمقراطية لكان تاريخنا وربما تاريخ المنطقة قد اتخذ مسارا جديدا ومختلفا تماما ولكن الاخفاق فى تلك اللحظة التاريخية وغياب الرؤية الثاقبة واختلال موازين القوى هو الذى انحرف بالثورة عن مسارها وأعاد إنتاج الأزمة التى أدّت للانقلاب الأول وما تلاه من انقلابات استولت على السلطة أو انقلابات فشلت فى الاستيلاء على السلطة فخلفت وراءها أنهارا من الدماء.

الخطأ الأول كان أول يناير عام 1956 يوم احتفلت الجموع المبتهجة فى ذلك الصباح الشتوى الرائع برفع علم الاستقلال، فالنخبة السياسية المسيطرة على الساحه يومها قرأت فى الاستقلال مجرد «سودنة» للوظائف العليا والمناصب السيادية فى الدولة تضع سودانيا مكان أجنبى مغادر للبلاد فى نفس هياكل الحكم السابقة ويتبنى نفس أطروحاته — كانت مجرد عملية إحلال وإبدال تزينها رمزية علم الاستقلال الذى ارتفع ونشيده الذى تردد . لم نمنح ذلك العلم استحقاقه برؤية ثاقبة تنداح فيها الديمقراطية والمشاركة من القمة إلى القاعدة ونعترف فيها بتنوع أهل السودان ثقافة وأعراقا ولغات ولهجات وعقائد ومعتقدات وأن واجبنا الأول هو أن نعيد بناء تلك الوحدة على أساس الاعتراف بالتنوع واحترامه واتاحة الفرصة له لكى يعبر عن نفسه وأن يشارك فى صناعة القرار الوطنى وأن يحس المواطن أنه تحول من «رعية» تحت الدولة «الكولونيالية» إلى مواطن فى وطن يمتلكه على الشيوع مع الآخرين.

شعارات ثورة أكتوبر المرفوعة كانت تبشر بمشروع وطنى جديد يعيد تأسيس دولة الاستقلال ليحقق أهداف الثورة. فالثورة لم تندلع لكى تعيد إنتاج الأزمة وتستعيض عن حكام يلبسون الكاكى بآخرين فى ازياء مدنية — لم يكن همهما العودة إلى المناورات والمكايدات السياسية قصيرة العمر وقصيرة النظر بين نخب تتصارع حول المناصب مثل ما كان يحدث قبل الانقلاب.

النـذر كانـت تمـلأ الافـق وترسـل إشـارات واضحـة تعلـن للمـلأ أن مـا بعـد الثـورة لا يمكـن أن يكـون شـبيها بـما كان قبلهـا. وقـد رفعـت الأقاليـم صوتهـا عاليـا بهـذا المطلـب، سـواء كان ذلـك فى أطروحـات أبنـاء الجنـوب فى مؤتمـر المائـدة المسـتديرة أو كانـت عنـد التصويـت لبرلمـان 1965 حيـث اقتحـم السـاحة أبنـاء النوبـة وأبنـاء البجـا ونـواب دارفـور ليحتلـوا مواقعهـم فى البرلمـان يقولـون للنخبـه الحاكمـة: كفـى تهميشـا. كان برلمـان الاسـتقلال حكـرا لحزبـين: الأمـة والوطنـى الاتحـادى (الـذى انقسـم لاحقـا إلى حزبـين تـم ائتلـف تحـت اسـمه الجديـد الاتحـادى الديمقراطـى). أمـا برلمـان 1965 فقـد جـاءه مؤتمـر البجـا ومؤتمـر النوبـة، بـل ونـواب دارفـور الذيـن انتخبـوا عـلى لوائـح الأحـزاب التقليديـة ثـم بعـد أن أصبحـوا نوّابـا شـكّلوا «جبهـه نهضـة دارفـور» كتنظيـم جامـع لهـم بطـرح رؤى أهلهـم. و دخلـت ذلـك البرلمـان قـوى جديـدة ــ الشـيوعيون والإخـوان المسـلمون ــ ولم تقتـصر عضويتـه عـلى التقليديـين (الأمـة والاتحـادى) كـما كان الحـال فى انتخابـات عـام 1953. لكـن الغلبـة ظلّـت لهـم ولم يُصـدَّر نـوابٌ مـن العاصمـة ليفـوزوا فى الأقاليـم بسـطوة الطائفـة.

لكـن رغـم ذلـك لم يكـن التعديـل الـذي حـدث للتركيبـة السياسـية يرتقـي لمسـتوى آمـال وتطلعـات وأهـداف ثـورة أكتوبـر، ولم يتحقـق مـشروع إعـادة بنـاء الدولة السـودانية عـلى أسـاس تحقيـق المسـاواة والوحـدة في التنـوع، والتنميـة المتوازنـة والمنحـازة للمناطـق الاقـل نمـوا، والرعايـة الاجتماعيـة للمواطـن حتـى يكتمـل بنـاء الأمـة السـودانية عـلى قواعـد راسـخة. بـل عـلى العكـس مـن ذلـك عـاد النهـج القديـم في الحكـم، بـل زاد عليـه محـاصرة التحـول الديمقراطـي الحقيقـي وبسـط الحريـات وسـيادة حكـم القانـون واحترام الحقـوق الدسـتورية ــ فسـادت المنـاورات والمكايـدات والمطامـع الشـخصية والتحالفـات غـير المبدئيـة وتـمّ التنكـر للدسـتور ولسـيادة حكـم القانـون.

إزاء هـذه الـرِّدة لم يكـن مفاجئـا أن يقـع انقـلاب عسـكري جديـد مـا كان لـه أن يحـدث لـو ترسّـخت وسـادت المفاهيـم الديمقراطيـة. وقـد أدّى ذلـك لأن تتجـذّر المفاهيـم الانقلابيـة وثقافـة العنـف والتمـرد في مواجهـة عنـف الدولـة مما قادنـا إلى هـذه الحلقـة المفرغـة التـي نعيشـها الآن تسـلّمنا فيهـا أنظمـة «ديمقراطيـة» مختلـة إلى حكومـات عسـكرية مسـتبدة أوهـت الجسـم الوطنـي وأدخلـت البـلاد في سياسـة العنـف ومخاطـر التشـظي والانفصـال.

وإذا كنـا نفاخـر بأننـا الوطـن الـذي أسـقط نظامـين عسـكريين بانتفاضـة شـعبية في اكتوبـر 1964 وأبريـل 1985 فيجـب ألا ننسـى أننـا فرّطنـا فيـما حققنـاه بالجهـد والعـرق والدمـاء وفشـلنا في إنجـاز المـشروع الثـوري الـذي ابتدرتـه تلـك الانتفاضـات لتسـقط

البلاد تحت الأنظمة العسكرية الاستبدادية التي أكلت ثلاثة أرباع عمر السودان المستقل وما زال يرزح تحتها حتى اليوم تحت حكم بلغ القمة فى الاستبداد .

وإذا كنا نحتفل اليوم بذكرى أكتوبر بعد مرور خمسين عاما من تلك الانتفاضة المجيدة فلا ينبغي ان يكون الاحتفاء مجرد مناسبة لاجترار الذكريات إنما ينبغي أن نحوله إلى مدخل لعمل جاد يهدف لاستعادة الوطن السليب وإكمال مهام بناء الأمة السودانية على قاعدة من المساواة والعدل وجماعية المشاركة في صناعة القرار والاعتراف بالتعددية واحترامها وإعادة دولة الاستقلال التي ضللنا الطريق إليها عبر سنوات. وهذا واجب لن يتحقق إلا ببناء تحالف واسع على أسس موضوعية ورؤية متكاملة تستصحب كل تجارب تاريخنا القريب والبعيد وتتعلم من دروس ذلك الماضي بنجاحاتها وإخفاقاتها.

ليس هذا بالامر السهل وهو يحتاج إلى جهد مضاعف يتناسب مع التحديات الراهنة ومع الواقع المعقد في دولة تقف على شفا «الدولة الفاشلة» وفي وطن يتآكل من أطرافه وتحيط به الأزمات من كل جانب وتهدده بالانهيار والتشظي. هذه حقيقة معاشة اليوم ولا نرددها لكي ندفع الناس إلى اليأس. على عكس من ذلك فإننا نرسم هذه الصورة القاتمة بالتفاؤل كله — نريد ان نقول إن المسئولية عظيمة وصعبة ولكنها ليست مستحيلة، وفي تجارب الماضي نجاحات تشكيل التحالفات الكبرى التي تمكننا من مواجهة التحديات. ولكن التحدي هذه المرة أخطر وأكبر مدى وبالتالي يحتاج إلى مضاعفة الجهود وعدم الركون لليأس واستنفار قدرات البذل والعطاء والتضحية الكامنة في النفوس.

لقد تغير السودان كثيرا خلال نصف القرن الذي مر منذ ثورة اكتوبر — أصبح الوطن أصغر مساحة وأقل سكانا بعد انفصال الجنوب. ولكن عدد سكانه تضاعف خلال هذه السنوات عدة مرات، واقتصاده تدهور بصورة غير مسبوقة، والنسيج الاجتماعي تمزق، والصراعات القبلية تهدده بالمزيد من التشظي، والحروب الأهلية تحاصره. وأفقدت الهجرةُ الشرعية وغير الشرعية، التي فرضها واقع اقتصادي وسياسي وثقافي بائس، الوطنَ الكثير من العقول النيرة ومن الكوادر القادرة ولكنها بالمقابل زودت المهاجرين بقدرات جديدة ومهارات جديدة وامكانات جديدة. أما الذين بقوا بالداخل يمسكون بأيديهم على جمر القضية فقد «تجمّر» معدنهم تحت لهيب المقاومة ومازالوا قادرين على العطاء — ليس المطلوب منهم ترديد الشعارات وترداد الشكوى، إنما أهل الداخل والخارج مطالبون بإعمال الفكر بأبعاد الأزمة وإدارة حوار أوسع وأشمل حول مآلاتها وأساليب التصدي

لها وطرائق تشكيل التحالفات العريضة ذات الكفاءة العالية مهما كانت العقبات والصعوبات. فليس المطلوب في سودان اليوم مجرد تغيير أشخاص في دفة الحكم باشخاص آخرين وإنما المطلوب إعادة تأسيس الدولة الوطنية على أسس جديدة. وهذه المهام لا تنجزها الشعارات ولا ترديد الشكوى إنما ينجزها الفعل والعمل الصبور الدؤوب والفكر الصائب والحوار الخلاق.

ثمة متغيرات كبرى حدثت فى السودان عبر العقود الستة السابقة تتطلب نظرة ثاقبة لواقع الحال واستصحاب تلك المتغيرات والاستفادة من دروس الماضى والاستجابة لتحديات فعلية واجهت السودان منذ استقلاله ومتغيرات فى التركيبة السكانية إذ ارتفعت نسبة سكان الحضر بطريقة مذهلة بعد أن أصبح الريف طاردا بسبب الاهمال المتواصل وارتفعت نسبة الشباب وسط السكان حتى باتوا يمثلون أغلبية السكان وهم يعانون معاناه كبيرة وسط بطالة متنامية وأفق مسدود. وأدّت السياسات القاصرة إلى تنامى القبلية والجهوية وزيادة الصراعات الحادة التى أوهت النسيج الاجتماعى. وارتفع الصراع إلى مستوى الحروب الأهلية فى ثلث ولايات السودان، وانتشر السلاح وانفرط الأمن وتم تسييس أجهزة الدولة المدنية والعسكرية بصورة تامة، وزالت الحدود الفاصلة بين الحزب الحاكم والدولة مثلما زالت الحدود الفاصلة بين المال الخاص والمال العام فانتشر الفساد كما انتشر السلاح غير الشرعى. والتشظى الذى بلغ ذروته بانفصال الجنوب يهددنا بالمزيد من الانقسامات .

إن أي مشروع لإعادة تأسيس الدولة السودانية يجب أن يعى كل هذه الحقائق ويتعامل مع أسبابها الجذرية ليصل إلى مرتكزات جديدة لإعادة التأسيس وإلى أسس جديدة تنطلق من رؤية توافقية نصل إليها عبر حوار جاد وهادف بين أهل المصلحة الحقيقية فى التغيير يتخطّى الخلافات الثانوية والصراعات الايدلوجية، فالمرحلة هى مرحلة استعادة الوطن الذى يوشك أن يتشظى أمامنا، وفى هذه المرحلة تصبح كل الصراعات الثانوية مؤجلة لحين عودة الحياة لجسد الوطن .

ليست سهلة ولا يسيرة تحديات إنشاء دولة وطنية فوق الركام الذى سنرثه عندما يحدث التغيير الذى نتطلع له. والتحدى الأكبر أن نتوافق على دولة مدنية آمنه ومستقرة، وأن نصمم أجهزة حكم تعترف وتحترم تعددية أهل السودان، وتقبل منهم الرأى والرأى الآخر، وتشركهم فى صناعة القرار الوطنى على كافة المستويات من القاعدة للقمة، وتضمن سيادة حكم القانون، والمساواة التامة، والعدالة فى اقتسام الثروة والسلطة، والحق فى التنمية المتوازنة والمستدامة كحقيقة على أرض الواقع وليس كشعارات مخادعة — وبذلك وحده نعيد الحياة لمبادئ ثورة أكتوبر ونثبت أن قد تعلّمنا من الفشل الذى منينا به يومذاك فى إنجاز المهمة.

16

عبد الجبار محمود دوسة

أكتوبر: تأملات في الثورة السلمية

مقدمة

لست هنا لتدوين تاريخ ثورة 21 أكتوبر 1964، لأن هناك من هو أقدر مني عليه وهم المتخصصون في كتابة التاريخ، والقادرون على سرد الأحداث ضمن سياقاتها الزمنية، لا سيما أولئك الذين ساهموا في صناعتها وشاركوا بفاعلية في أحداثها وهم في سن متناسبة مع مقتضيات التفاعل والقرار في ذلك الوقت. عندما تفجّرت ثورة أكتوبر، شاركت كل مدن السودان الكبيرة في التظاهرات التي اندلعت، حتى الصغار الذين لم يكونوا حينها مهيئين سياسيا لإدراك المغازي الثورية لها، بيد أنهم كانوا يعلمون أنها ثورة للخلاص من حكم عسكري مساحة الحريات فيه كانت في حكم العدم. إن ما أكتبه سينأى عن السرد التاريخي، لكنه يجنح إلى التحليل، ويشرّح السمات الحضارية لتلك الثورة التي انطلقت في وطن في جنوب الصحراء نال استقلاله قبل ذلك الحدث بأقل من عقد من السنين، وهذا الوطن هو السودان الذي بحكم الموقع الجغرافي يقع في قلب القارة السمراء. بيد أني لن أغفل أن السنوات الأول من ستينيات القرن الماضي قد شهدت انبلاج فجر ثورات عديدة في القارة، للتحرر من نير الاستعمار وويلاته، وقد توّجت تلك الثورات بتحقيق الهدف وإن اختلفنا في حجم المضمون، بعد أن عاشت الشعوب عقب ذلك عقودا غالبها عجفاء في ظل الحكومات الوطنية. ومثلما كان استقلال السودان ملهما ومحفّزا ودافعا قويا لشعوب القارة في تكثيف النضال من أجل الاستقلال، جاءت أكتوبر لتعبىء الشعوب الأفريقية بشحنة نوعية لثورة مغايرة ترسم معالم ذات تميز حضاري، لتعزز للشعوب المتحررة سهولة نقلتها من مرحلة الانعتاق إلى مرحلة الانطلاق. وفي ذلك فقد كانت أكتوبر عبقا من رحيق الإرادة تنسّمته الشعوب

الأفريقية بشغف وولع، فتزوّدت لغد تشرق شمسه ناصعة لمن سعى وأراد وليس لمن استسلم للقعاد والسُّهاد.

سأورد شروحا مقتضبة لمعنى كلمة «ثورة» من منظور متباين الشكل لكنه متوافق المضمون، مع أمثلة دالة لكل شرح لتستوعب مقصودي. سأحاول أيضا أن أشرح كلمة ثورة من منظوري الشخصي، واستقوي فيه أكثر بمضامين السلمية بحسبان أنه نهج مأمول لثورات المستقبل. كما أستضمنه خصائص أكتوبر لتجسيد الشرح وتقريبه لقبول القارىء. لكل ثورة مقتضيات وضرورات تهيّج القائمين عليها وتدفعهم للاستوثاق بحبالها وتحثّهم على المضي، وتشدّهم في حضنها، أملا في بلوغ مراميها وأهدافها. وهنا جدير في هذه الورقة المقتضبة أن أتناول مثل تلك البواعث، وأوفّقها مع ضرورات أكتوبر. لا بد في مثل هذا التوفيق أن أفرّق بين مقتضيات تُشكّل قاسما مشتركا لكل الثورات، وأخرى تختص بها ثورة أو أكثر دون غيرها، وهذه هي المساحة التي نُحَضُّ فيها بضرورة التنقيب في خصوصيات ثورة أكتوبر، حيث نوفيها حقّها ضمن ما يجوز أن نسمّيها مقوّمات حصرية لها. الورقة أيضا ستتناول بشكل تحليلي حجم المضامين الحضارية التي شكّلت سمات بارزة لثورة أكتوبر، بل جعلت منها أنموذجا ثوريا متجانس العوامل كما لو كانت قد سبقت زمانها. فقد تحققت ضمن سياق متفرّد، حيث كانت الوسائل سهلة، قليلة الخسائر، راشدة في مبتدئها، حكيمة وحانية في تفاعلاتها، وحاسمة في منتهاها.

إذا كانت أكتوبر في كليتها ثورة فريدة، فإن صفة التفرّد تفرض تساؤلا حيويا، لا سيما بعد إدراك حقيقة الوطن الذي احتضنها ومأساة الشعب الذي صنعها بعد مضي نصف قرن. التساؤل هنا يقتضي أن أستجلي مكامن العلل لمعرفة أسباب اختفاء وهج تلك الثورة المتفرّدة في توقيتها ونسق أحداثها وأطرافها، ولماذا لم ينعكس تفرّدها في إنتاج منظومة دولة وشعب يجسّدون مضامينها الثمينة ويتّخذون من حضاريتها منهجا وسلوكا. رغم كل العلل التي تبدو والتي لا تبدو يقودنا إلى الحديث عن الأمل الذي بعثته ثورة أكتوبر في نفوس الأجيال، فمع كل عيد جديد لها يتجدد ذلك الأمل، ويراجع الناس في دواخلهم أن بينهم وبين أكتوبر عهدا غير مكتوب، ووعدا لا يجافيه إلا كذوب — وعد استعادة وهج الثورة بكل ضيائها وسماتها المتفرّدة، وأن يتوشّح الوطن بمنهج نابع من مضامين أهدافها التي ظلّت ولعقود حبيسة نبض المتطلّعين لدولة لا تتنكر لشعبها، ولوطن لا يضيق بأهله. وفوق هذا وذاك نتحسس الدروس القاسية التي كُتِب للشعب السوداني أن يتعلمها في ذاته وهو يلعق مرارتها.

ما هي الثورة

«في الثورة كما في الروايات، الجزء الأكثر صعوبة، هو ابتكار نهاية لها» (دي توكفيل)

كلمة «ثورة» في مضمونها الشائع بشكل مختصر، تعني رفض وضع قائم وتغييره، بغض النظر عن طبيعة ذلك الوضع. ولعل أحد أقدم التعريفات لمعنى الثورة هو التعريف الذي جاء به أرسطو. وهنا نورد مضمون ذلك التعريف إستقاءً من كتابه **السياسة**، حيث أن المعنى قد جاء في سياق مفهوم التغيير التي تناولها عن الدساتير وأنظمة الحكم بشكل موسّع. ويذهب أرسطو إلى أن تغيير الدستور في حد ذاته حتى في ظل النظام الديموقراطي يُعدّ ثورة، لأنه يعبّر عن رغبة فئة تعتقد بأن نظام الحكم لم يجسّد الذي تأملوه في الأصل.[1] توالت معاني كلمة ثورة على مر الحقب، حيث في المنظور الماركسي تعني تَحرك الطبقة العاملة الكادحة لتغيير نظام البرجوازية بالقوة، وكانت ثورة البروليتاريا التي أتت بالإتحاد السوفيتي في العام 1917 مثالها الأبرز. بينما ربطت الرأسمالية معنى كلمة ثورة بحجم التحول الصناعي في إطار زماني محدد. ولعل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر أبرز الأمثلة. في تقديري فإن ثورة البروليتاريا تمحورت حول إعادة هيكلة الإقتصاد من خلال إعادة هيكلة المجتمع، بينما عُنيت الثورة الصناعية الرأسمالية بإعادة هيكلة المجتمع من خلال هيمنة الاحتكارية الاقتصادية. بالنسبة لي فالثورة تعني قدرة أصحاب الجرأة في إقناع المجتمع لقبول التغيير الذي يبتدرونه. التغيير هنا ليس مطلق المقصود ولا محيطه الذي يحدث فيه، أنا هنا أعني الثورة في المجتمعات التي لم تبلغ بعد مرتقىً متقدما من مرتقيات التعليم والإدراك والمعرفة، وما زالت بعيدة عن ثقافة تبادل الرأي وترجيح الراشد منه — أي بشكل أكثر جرأة الديموقراطية باعتبارها الوسيلة الأكثر قبولا لدى المجتمعات التي تمازجت فيها ثلاثية التعليم والإدراك والمعرفة.

مقتضيات الثورة

«يجب أن تُجسّد التغيير الذي تريده للعالم» (غاندي)

الثورات لا تندلع من فراغ، لكل ثورة مقتضيات وضرورات تمهد لحدوثها، وأسباب تعزز فرضيات نجاحها أو فشلها. ثورة أكتوبر مثلها مثل كل الثورات كانت لها ضروراتها التي تمثّلت في وجود حكم عسكري أحادي القرار، ومساحة حريات التعبير والتنظيم التي كانت إما معدومة أو في أدنى مستوياتها. ورغم أنه لم تكن هنالك ضائقة معيشية يحسّها المواطن في دواخل بيته وفي انكماش مدخوله أمام مقتنياته الحياتية من السوق، إلا أن بوادر وإرهاصات الأزمة الإقتصادية قد بدأت

تطل برأسها مع توغّل الحكومة في مسار الحل العسكري لمشكلة الجنوب، وطغيان فاتورة الحرب على الاقتصاد الخارج من منظومة المستعمر والمتكيء على أولويات وركائز ليست راسخة آنذاك. وهذا العامل كان أكثر وضوحا لدى النُّخب منه لدى المواطن العادي، بحكم قدرة النخب على متابعة وتحليل تدفق البيانات عبر المؤسسات ذات الصلة، وبالتالي فإن العزف عليه ما كان أولوية. لكن هل كان كافيا لوجود حكم عسكري أن تكتمل أركان مقتضيات الثورة؟ مثل هذه الفرضية مقرونه بما يقابلها من وعي جماهيري يساهم في التماهي مع مخطط النخب المنتشرة أفقيا على قاعدة تنظيمات متعددة، إبتداءً بالحركات النقابية والأحزاب والاتحادات الطلابية. لعله من نافلة القول ألا نبصم بأن النضوج الفكري، وعمق الإدراك والوعي بضرورة الديموقراطية قد بلغ مداه لدى الشعب في ذلك الوقت. فهو شعب خارج لتوه من السياج الاستعماري، ورغم أنه كان مفعّما بنوازع الإنعتاق من الاستعمار، إلا أنه لم يبلغ بعد مدى تمازج الوعي الذي يجعله مهيئا لإطلاق ثورة تَحلل من إرث حكم عسكري بدأ يتجذر رويدا رويدا. وبالتالي نستطيع أن نقول بأن مؤثّرات خطاب النخب كان قويا بما حرّك النوازع العاطفية ذات الطابع الإجتماعي لدى غالب الشعب للتجاوب مع تطورات الأحداث، لا سيما بعد مقتل أحمد القرشي. والشعب في إرثه الإجتماعي خلال عدة عقود لم يعهد سقوطا لطلاب قتلى لمجرد أنهم أقاموا أنشطة سياسية في حرم مؤسساتهم التعليمية، وخاصة الجامعية، ناهيك عن أن يكون ذلك القتل مدفوعا برد فعل سلطة وطنية. إذاً فإن الدوافع المؤثّرة التي أجّجت الثورة كانت أكثر ارتباطا بمقتل أحمد القرشي منها بقضية الجنوب التي كانت عود ثقاب الأحداث في منطلقها. أستطيع أن أقول بأن مشاعر المواطن في شمال السودان حينذاك كانت أكثر حساسية بالاستثارة بمقتل أحمد القرشي منه بقضية الجنوب التي كان حينها يقتل فيه الآلاف، وهو أمر يستوجب البحث والتحليل لاستخلاص بعض التناقضات في معيار التجاوب الوطني تجاه أزماته ومعاناة شرائحة الاجتماعية.

بالنظر إلى المعاني المقتضبة لكلمة ثورة التي أوردتها سابقا وبإسقاط تلك المعاني على ثورة أكتوبر 1964 في السودان، نجد بأن أكثرها قربا هو أنها جاءت تعبيرا عن قدرة أصحاب الجرأة في إقناع المجتمع لقبول التغيير الذي ابتدروه. ولكن يبقى السؤال هنا، لماذا لم يتمكن ذلك التغيير من أن يتحول إلى تجسيد وفعل راسخ وممارسة دائمة. ربما كنا في حاجة ملحّة إلى النظر بتعمق في تمحيص العوامل الضرورية لإنجاح التغيير، وهي التعليم والإدراك والمعرفة، فهي عوامل يُقتضي توفرها مجتمعة

ولـو بقـدر متفـاوت كـشرط لنجـاح التغيـير بمضمونـه العميـق. لا نغفـل أيضـا أن نسـقط عينـا وعقـلا أقـوالا بمضامينهـا، مثـل القـول إن الثـورات تـأتي فجـأة وعـلى نحـو يخالـف توقعاتنـا. فهـل أتـت ثـورة أكتوبـر فجـأة بعكـس مـا توقـع القائمـون عليهـا، أم أن تـصرّف المجلـس العسـكري الأعـلى بقبولـه التنحّـي، هـو الـذي باغـت القائمـين عـلى الثـورة دون أن تكـون لهـم اسـتراتيجية جاهـزة تقابـل هـذا الفعـل العقـلاني المتسـاهل المتعاجـل — إذ «أذاع المجلـس الأعـلى للقـوات المسـلّحة بيانـه القائـل بتسـليم السـلطة للمدنيـين، وذلـك بعـد خمسـة أيـام مـن التظاهـر والشـغب وممارسـة العصيـان المـدني مـن قِبـل جماهـير الأمـة السـودانية»[2] هـذا الإقتبـاس يُلخّـص تسـارع حقيقـة تحـوّل الأحـداث، لا سـيما إذا أخذنـا في الإعتبـار نتائجهـا وتواليهـا بعـد ذلـك. لا بـد لي أن أنـوّه إلى أن هنـاك ثـورات مقتضياتها تنبـع مـن أن الطـرف الـذي تقـوم الثـورة ضـده هـو محتـلّ أو مسـتعمر، وهنـا تكـون الثـورة فـرض عـين عـلى الجميـع، لكـن ليـس هـذا ضمـن سـياق الورقـة ومِـن ثـم فلـن نتعـرض لـه.

المضامين الحضارية

«لـن يكـون لديـك مـا تحيـا مـن أجلـه، إن لم تكـن عـلى اسـتعداد أن تمـوت مـن أجلـه» (جيفـارا)

قـد لا يختلـف المفكّـرون في إيجـاد معايـير ثابتـة يصفـون بهـا الثـورات الناجحـة، لكـن مكمـن التبايـن يظهـر في القـدر الـذي يتوفـر مـن تلـك المعايـير في كل ثـورة بعينهـا. أولى تلـك المعايـير هـي الأهـداف التـي تسـعى الثـورة إلى تحقيقهـا، ولا ينبغـي التمسـك فقـط بإطـار فضفـاض ليقـال مثـلا أن هـدف الثـورة هـو «تحقيـق الرفاهيـة للأمّـة»، وإنـما يجـب أن تكـون الأهـداف أكثـر تحديـدا حتـى يؤخـذ بهـا في ميـزان المعايـير. الشـعار الـذي يرفعـه المنـادون بالثـورة يـأتي مبـاشرة ضمـن المعايـير، ويتبـع ذلـك الوسـائل التـي يتبناهـا القائمـون عـلى الثـورة، ثـم حجـم الخسـائر البشريـة المواكبـة لإنجـاز التغيـير، رغـم أن ثمـة عوامـل أساسـية أخـرى تؤثّـر عـلى هـذا المعيـار، وهـو رد الفعـل الـذي يتخـذه الطـرف المنـاوىء للثـورة والمُـراد تغيـيره، بالإضافـة للمـدى الزمنـي الـذي تأخـذه الثـورة. ولأن كلمـة ثـورة تأخـذ مكانهـا للفعـل بمجـرد بـدء ونجـاح التغيـير، فـإن المعايـير الأخـرى التـي تتعلـق بقـدرة الثـورة عـلى تحقيـق الشـعار الـذي رفعتـه والأهـداف التـي تبنّتهـا لا تدخـل في هـذه المرحلـة لقيـاس حضاريتهـا، لأن هـذه المرحلـة لا يمكـن قياسـها بشـكل أقـرب للحقيقـة إلا بعـد مـضي عـدة سـنوات عـلى البـدء في تنفيـذ الأهـداف. حضاريـة الثـورة إنـما تعنـي مـن مرحلـة البـدء وحتـى أفـول النظـام المـراد تغيـيره. بهـذا التأطـير لمسـاحة التحليـل، لـن نكـون مغالـين إن قلنـا إن ثـورة أكتوبـر 1964، قـد سـجّلت بعضـا مـن أعظـم المضامـين

الحضارية لثورات الأمم. فقد تبنّت إزالة نظام الحكم العسكري لتستبدله بترسيخ النظام الديموقراطي باعتباره الهدف المراد له أن يبقى. تم ذلك ومحيط الأمم من حول السودان إما واقعة تحت الاستعمار وتناضل من أجل التحرر، أو واقعة تحت أنظمة دكتاتورية وشمولية. جاءت ثورة أكتوبر مبكّرة لتنبّه الفئتين بأن ثمة استحقاقات تنتظرهما. بالنسبة للفئة الأولى تعزّز نضالها من أجل التحرر وتذكّرها بأن تتهيأ للديموقراطية ولا تدع مجالا للدكتاتورية أن تتجذّر بعد التحرر. وبالنسبة للفئة الثانية تستنهض فيها روح الثورة حتى تتحرك لإزالة الأنظمة الأحادية التي تحكمها لتعمل على تحقيق الديموقراطية. أكتوبر أيضا رفعت شعار التطهير، وهو شعار ذو حدين لذلك لن يكون معيارا حضاريا يصب في وعاء أكتوبر، عطفا على المآلات التي أدى الإقتداء به لاحقا بغض النظر عمن طبّقوه، أفرادا أو أنظمة، فالأمر في نهايته يؤخذ بضرر الثقافة التي أورثها الشعار.

ولعل من أبرز السمات الحضارية لثورة أكتوبر هو قدرة الأطراف على تغليب الحوار المباشر كوسيلة لبلوغ الغاية المنشودة. وهنا لا بد أن نشيد بحكمة المجلس العسكري وعلى وجه الخصوص الرئيس إبراهيم عبود. فقد أثبت أنه ينطلق من حكمة تلفّها سماحة متجذّرة من قيم المجتمع السوداني، ولأن الرجل كان عسكريا صرفا ومنضبطا، لم تروّضه الأيدلوجيات، فلم يكن لعنفوان القوة ولا الهيجان الأيدلوجي سلطان على قراره في تلك اللحظات الحاسمة. مثل تلك اللحظات عادة ما يقرأها أولو الحصافة المتواضعة بأنها فقط خيار بين عزة النفس ورغم الأنف، فيحيلون عالي الأمر إلى سافله باستخدام القوة ممثلة في المؤسسة العسكرية، فيما يعتقدون أنه انتصار لعزة أنفسهم وحجب لرغم الأنف، وهم في ذلك مخطئون. الرئيس عبود لم يقرأ الأمر بحصافة متواضعة، بل بحِكمة وعواطف مفعمة، ورجاحة عقل ورُشد. ولكن لم تكن تلك الحكمة حصرية في الرئيس عبود وحده، بل أيضا كانت ديدن أعضاء المجلس العسكري الأعلى أجمعين، لذلك تخلّوا عن السلطة بهدوء. لا بد هنا أن نتذكّر بأن كل ذلك صاحبه تمسّك بانضباطية عسكرية حالت دون أن تتطاول الأطماع الفردية على تجاوز أمر القائد الأعلى، في أمر يحقن دماء الأمة ويسجّل لحظة تاريخية تُحسب لهم وليس عليهم. أتعجّب كثيرا عندما أستحضر المقارنة بين تلك المواقف، وما نحن فيه اليوم، حيث يُمكن لضابط صغير أن يقرر شنّ حرب على الأمّة بأكملها.

السمة الحضارية الأخرى رديفة لما سبقتها، وهي قلة الخسائر البشرية قياسا بحجم رقعة الثورة وانتشارها على أرض المليون ميل مربع. ولعل أقرب الأمثلة

الحية لتميّز حضارية ثورة أكتوبر عن غيرها في هذه السمة، يمكن مقارنتها بثورات الربيع العربي التي اندلعت في عصر تتوفر فيه وسيلة التواصل، وعصر تقدّمت فيه الشعوب في مستوى التعليم والإدراك، وأصبحت المعرفة أكثر قربا من الشعوب، كما أن المواثيق الدولية أضحت أكثر استحكاما في وسائلها الرقابية والعقابية، قريبة من متابعة كل حدث، ومع كل ذلك فقد بلغت أعداد الخسائر البشرية فيها أرقاما مخيفة. وهي أيضا عجزت عن أن تقترب من حضارية ثورة أكتوبر السودانية 1964 في تمازج قدرة الأطراف المتناوئة فيها على تغليب الحوار المباشر لتحقيق التحول السريع بأقل الخسائر البشرية. قد يقول قائل بأن حالنا قد تبدّل، وأننا الآن نعيش حالة ثورة بدأت منذ أن تولى الانقلاب العسكري السلطة في يونيو 1989م، ولعله بأخذ هذا الإعتبار في الحسبان، تكون الأمة السودانية قد حطّمت أرقاما كثيرة في حجم الخسائر إلى يومنا هذا، حيث تقدّر مصادر عديدة أن قتلى الحروب منذ تولّى انقلاب يونيو 1989 السلطة قد تجاوز اثنين مليون نسمة، ولمّا تزل الثورة بعيدة عن تحقيق التغيير المنشود.

أين تبدد وهج الثورة

«إنتبه لأفكارك لأنها ستصبح أقوالا، إنتبه لأقوالك لأنها ستصبح أفعالا، إنتبه لأفعالك لأنها ستصبح عادات، إنتبه لعاداتك لأنها ستصبح شخصيتك، إنتبه لشخصيتك لأنها ستحدد منتهاك» (لاو تسي)

إذا تمعّنا قول لاو تسي، الفيلسوف الصيني، هذا لأدركنا عمق المعنى الذي رمى إليه. وإذا وفّقنا مضمون القول بما آلت إليه ثورة أكتوبر بعد أقل من عامين من اندلاعها، ولا سيما بعد استقالة رئيس الوزراء الانتقالي السيد سر الختم الخليفة، لوصلنا إلى حقيقة أن أقوال ساسة جبهة الأحزاب القومية الذين شكّلوا خطا موازيا لجبهة الهيئات في قيادة الثورة بعد إشارات النجاح، والذين لم تتعتّق تجربتهم السياسية والحزبية في إدارة الدولة على نطاق المؤسسات، لقصر المدة في الديموقراطية الأولى، تلك الأقوال كانت تُعبّر عن شراهة أطماع حزبية قفزت فوق مشروعية الطموحات، وكانت تتهيأ لنيل تفويض شعبي ليس لتطبيق برامج حاضرة ومعدّة لتحقيق الانتقال من التحرر إلى التنمية، وإنما لتتربع على سُدّة الحكم بقصد تأكيد الذات على المستوى الفردي والحزبي بقصد ترسيخ سلطتها. هذا لا يُلغي حقيقة جهودهم مع جبهة الهيئات في إنهاء النظام العسكري بقيادة الرئيس إبراهيم عبود، كما وأن التنافس لنيل ثقة الشعب ضمن اللعبة الديموقراطية حق مصان بالدستور،

رغم أننا لم نزل نحتكم إلى نُسخ انتقالية ومؤقّتة منه بعد مضي أكثر من نصف قرن من الاستقلال، لكن ثمة حقيقة موازية، هي أن التنافس الشره يماثل تسابق جوعى لالتهام طعام غير ناضج. فكان أن تحوّلت تلك الأقوال إلى أفعال تمثّلت في المناكفات التي سرعان ما دفعت بزُهد الأستاذ سرالختم الخليفة عن الاستمرار في اللعبة السياسية التي لم يكن ميدانها ساحة تستهوي هواياته، لتَهوَى مع استقالته خصائص القُدرة على مراكمة حزم جديدة من الإيثار والحيادية يمكن أن تعزز ثقة المواطن في الحكومة التي ستُنتخب بعد الفترة الانتقالية. فقد تصارعت الأحزاب على إرث لم يمت مالكه بعد، ذلك الإرث هو ثورة أكتوبر وذلك المالك هو الشعب. كثير من الشخصيات شاركت بجهود متفاوتة لكنها مقدّرة في إنجاح ثورة أكتوبر، إلا أنها أيضا أظهرت قدرا من الرغبة لاحتكارها، واتبعت تلك الرغبة بالقول والفعل المتواصلين، فأضاعت جهودا مقدّرة للحفاظ على صفة الاحتكارية التي سعت إليها ورغم كل ذلك لم تنجح، بينما كان الأوفق أن تتحول إلى جهود إرساء الوسائل التنظيمية الناجعة لتحويل الأحزاب إلى مؤسسات ديموقراطية قادرة على الممارسة والحفاظ على مبدأ التداول السلمي للسلطة في الفرصة التي تهيأت بعد ثورة أكتوبر.

ولقد بدأت ثورة أكتوبر تفقد وهجها مع مشاكسات الأحزاب عقب انتخابات 1965. ولعله من أكبر دواعي تلاشي الكثير من بريق الثورة في تلك المرحلة هو أن الأحزاب، لم تُشرِّح أسباب انهيار الديموقراطية الوليدة بانقلاب الرئيس عبود في العام 1958م، وما إذا الذي تم هو تسليم وتسلّم أم انقلاب، ولم تسعُ إلى التوافق على إجراءات عقابية وفقا لنتائج التحقيق، وقاية دائمة للديموقراطية، وإجراءات التصدي لأي محاولات أخرى لإجهاضها، بالإضافة إلى معالجة البدعة التي ابتدرتها المؤسسة العسكرية في رهن إرادة الشعب في التبادل السلمي للسلطة وجعلها رهينة للإستيلاء على السلطة باستخدام المؤسسة العسكرية، حتى لا تتكرر البدعة. لم تبحث الأحزاب مكمن الضعف في منهج الإعداد العسكري الذي يُغري القادة العسكريين لاستخدام المؤسسة العسكرية للاستيلاء على السلطة بدلا من الانخراط في ممارسة حقوقهم في التنافس على تولي المناصب الدستورية من خلال ما يحدده الدستور من آلية للتداول السلمي — بدلا من فعل كل ذلك انصرفت الأحزاب إلى التراشق الرافث المتبادل، وبذلك فقد بصمت على سابقة الانقلابات العسكرية، فأصبحت هي المعول الذي يهدم أي محاولات لبناء الديموقراطية.

مثّلت تلك الحالة خيبة عريضة لدى غالب الشعب رغم ضعف المخزون السياسي لديهم بالقدر الذي يجعلهم ينعتقون من مواقع الانحياز الطائفي الذي يهيمن على

عواطفهم وعقولهم على السواء. وبينما مضت السنون سراعا، فإن بعضا ممن كانوا صغارا حين جاءت ثورة أكتوبر، أو ولدوا في كنف الحرية التي جلبتها، ونشأوا في السماحة التي نشرتها، والمسامحة التي اتصفت بها، قد بلغوا الخمسين من العمر أو يزيد الآن، ولعل بعضهم اليوم قد جلسوا على سدة الحكم لسنوات عديدة، لكنهم نكصوا عهدها فقيّدوا الحريات وكمّموها وألقوا بها في غياهب النسيان. تُرى كيف تألف الضمائر التي تنسّمت عبيق الحرية في أكتوبر أن تنفث النقيض فتصيب الأمّة بأسرها بسهام القهر، وتكبت أنينهم في السر قبل الجهر، وتُقطّع أوصال الوطن اجتماعيا قبل أن تُجهِز عليه جغرافيا، وكيف يستطيع الذين علّمتهم أكتوبر أن يتنافسوا بحُجّة الكلمة أن يتسلّحوا بحجبها. هل يمكن أن يؤمن الفرد بالديموقراطية ويمارس الدكتاتورية؟ وهل يمكن للفرد أن يمارس الحرية بقانون قوّته ويحرم الآخرين منها بقوة القانون؟ وهل يمكن أن يتمثل الأمر ونقيضه في جسد واحد وروح واحدة؟ كيف نفرّق بين ذلك والحقيقة الماثلة أن للعملة وجهين؟ هل ما نبحث عنه هو المظهر أم الجوهر؟ هل الأمر ونقيضه يكمنان في القشر أم في اللب؟ أكثرنا إن لم نكن جميعنا قد تذوّقنا مشروب الحلو مُرّ أو (الآبرى)، تُرى كيف تفتّقت قريحتنا عن هذه التسمية التي تفسّر تمازج النقيضين؟ أم أننا شعب في دواخل الكثير من أفراده شخصيتان تشرّبتا خلاصة «الحلو مر» فأصبحت تكيّف المواقف والقرارات مهما كانت مصيريتها — واحدة عندما يكون الفرد محكوما وأخرى عندما يصبح حاكما.

منذ أكتوبر 1964 وحتى أكتوبر 2014، فقد حكمت الدكتاتورية ما يزيد على 45 عاما، فيها تشرّبت أجيال بالمُر أكثر مما هو حلو من التداول السلمي على السلطة، فأصبحت الأقوال أفعالا وأصبحت الأفعال عادات، وتجسّدت العادات شخصيات قادت أتباعها إلى التقوقع في قماقم الصمت، وأخرى ساقت البلاد إلى هاوية لا قرار لها. في هذه العقود العجاف، تسمم المناخ الديموقراطي بسموم الدكتاتورية والشمولية حتى أصبح خانقا، وخلالها تبدد وهج أكتوبر، لكن بؤرتها ما زالت متّقدة في سويداء الأنفس، ما يغطّيها ليس سوى قشرة هشّة وهناء لن تصمد أمام عاصفة الثورة إذا استمدّت هديرها من هدير أكتوبر.

الدروس والعبر

«الذين يجعلون الثورة السلمية مستحيلة، سيجعلون الثورة العنيفة حتمية» (كينيدي)

الشعوب الراشدة تأخذ العبرة من تجارب الآخرين، تأخذ تلك التجارب وتوفّقها مع تجاربها لتستخلص من المزيج الإيجابيات فترسّخها وتضمنّها نهج حياتها،

وتشخّص السلبيات فتلفظها وتُحصّن الأجيال من بوائقها وإفرازاتها. بينما الشعوب المنكوبة بنُخب منشغلة بذواتها، تتعثر كثيرا ليس فقط في فهم العبرة التي ألّمت بالآخرين، وإنما أيضا في تخطّي إدراك ومغزى العبرة في نفسها، وهذا هو بئس المآل. على سبيل المثال، الثورة الفرنسية تركت إرثا غنيا من العِبر، خاصة فيما يتعلق بضرورة العمل الاجتماعي الجماعي. وفي سعينا للتزود بالجوانب الإيجابية من ثورات الآخرين وصولا إلى العبرة في تجاربنا في السودان، لا سيما ثورتي أكتوبر 1964 وأبريل 1985، نجد أن المساحة المتاحة للتحلل من السلبيات تتسع بحجم تلك التجارب وعمق المضامين الراشدة التي أفرزتها، فبينما اندلعت الثورة الفرنسية بقوة وعنف في العام 1789 وخلّفت عشرات الآلاف من الضحايا القتلى، جاءت ثورة أكتوبر سلمية وبأقل ما يمكن أن يُقال عن ثورة.

لقد كان انقلاب 17 نوفمبر 1958 خطيئة عسكرية قوضت مبدأ التداول السلمي للسلطة في إطار نظام ديمقراطي وتعددي. ولقد رسّخت تلك الخطيئة لخطايا تكررت في 25 مايو 1969 بانقلاب العقيد جعفر النميري، وفي 30 يونيو 1989 بانقلاب العميد عمر البشير. وبين إنقلاب نوفمبر 1958 ويونيو 1989 كانت هنالك عشرات المحاولات الانقلابية التي لم تسجّل نجاحا، وليس ذلك سوى انحدار في استيعاب الديموقراطية كوسيلة لاكتساب تفويض الشعب لممارسة السلطة. وبقدر تثبيت الانقلابات لسوابق خاطئة، فقد رسّخت ثورة أكتوبر سابقة راشدة تمثّلت في رفض الشعب الاستيلاء على السلطة عبر الانقلابات العسكرية. إن العبرة الكبرى التي أرستها ثورة أكتوبر قد عبّر عنها الراحل جون قرنق في أحد أحاديثه حين قال «الإنسان الذي يرتضي العيش تحت نظام ظالم دون أن ينتفض، يظل مشكوكا في إنسانيته.» ولكن ورغم عبر أكتوبر لم تتبلور في السودان بعد القدرة على تحويل الثورة إلى واقع في الممارسة السياسية، يجعل النخبة السياسية تنصرف لأداء دورها وواجبها دون أن تحوّل مؤسساتها السياسية ومؤسسات الدولة إلى سلاح لهدم الحريات وانتهاك الحقوق.

الأمل القائم

بالنظر إلى ميراث أكتوبر، نجد أنه يفتح نوافذ الأمل لتتنسم من خلالها الأجيال القادمة نسائم الحرية. لقد أورثتنا ثورة أكتوبر حزمة من الأمل المتنامي، من السهل أن يحتفظ الإنسان بالأمل. لكن أن يكون ذلك الأمل متناميا فهو من ضروب الحظوة التي لا تتوفر للجميع، لا سيما في سياق الظروف التي تعيشها الأمم المقهورة تحت أنظمة الإستبداد، كما هو الحال بالنسبة للشعب السوداني الذي خَبِر ثلاث

حكومات دكتاتورية آخرها تجاوزت ربع قرن وما زالت (أغسطس 2014). لقد أنجز الشعب السوداني ثورة أكتوبر بثبات وعقلانية وحضارية، ورغم أنه لم يتمكن من تحويل كل ذلك الإنجاز إلى مضمون يقِرّ في القلوب والعقول ويتحول إلى منهج حكم وحياة، إلا أن طيف كل ذلك يلوح في الأفق من حين إلى آخر، يحفّز الشعب أن لا يتقوقع ولا يقلل من قدرته على استرداد الديموقراطية. إن المجتمعات يجب أن تكون يقظة، ولا تعني اليقظة سوى التمسّك بالحقوق وعدم التفريط فيها، وأولى هذه الحقوق هي الحرية والدفاع عنها، والسعي لاستردادها مهما تعاظم الثمن. وكل ذلك لا يتسنى إلا بنشر الإدراك والمعرفة في ظل مناهج تعليم معافاة. لقد فتحت أكتوبر بوابة السجن ليتحرر الإنسان في السودان وفي غيره من بواعث الإستسلام والخنوع، وألهبت في النفوس والعقول وهجا تستخدمه الشعوب لإنارة دروبها متى ادلهمّت خطوب الدكتاتورية، وأرادت سلبها إرادتها. والسودانيون في تمسكهم بإرث أكتوبر يستطيعون أن يحرّكوا العجلة لتدور فتنفض الغبار عن أصالة قيمهم وأعرافهم. والتمسك بتلك القيم والأعراف سيولِّد الطاقات التي ستجعل الشباب خاصة ينتفض ليحافظ على مستقبله ومستقبل الوطن الذي يأويه، لتتكيء الأمة حينها على الشباب وتنهض بثورة تُعيد ذكرى أكتوبر برديف أقوم وأنجع وأبقى.

كانت أكتوبر ثورة رائدة وقائدة أتت بنتائج عاجلة، لكن النخب لم تُحسن توظيف تلك النتائج لصالح ترسيخ النظام الديموقراطي وتوطيده، ولم تتمكن من وقاية النتائج في وجه تقلّبات الأمزجة وأطماع المغامرين الذين عاثوا بمقدرات الوطن من خلال ممارسة السلطة التي استولوا عليها عبر الانقلابات. لكن ستظل شعلة الأمل المتنامي متّقدة، وتزداد المساحات التي تُنيرها في العقول، وتتسع الرقعة التي تنيرها في القلوب، وهذه هي شواهد التغيير الذي لا بد أنه قادم بفعل جماعي ليس فيه اضّطراب في المنظور ولا لبس في المنهج.

هوامش

1. أرسطوطاليس، **السياسة**، ترجمة أحمد لطفي السيد (الرياض وبيروت: منشورات الفاخرية ودار الكاتب العربي، بدون تاريخ نشر)، ص 393.
2. محمد المكي إبراهيم، «أكتوبر 1964: مشاهدات ومحاولات للتحليل» (سودانايل) http://www.sudanile.com/index.php/2008-05-19-19-50-58/157-2009-02-20-06-57-11/20074--1964---------

(تم استرجاعه بتاريخ 25 يناير 2014)

17

حسن موسى

شيئ اسمه الشعب

الشعب كامتياز

«الشعب»، ككيان اجتماعي قائم في الزمان والمكان، فكرة قديمة قدم المجتمع الإنساني. لكن موضوعة «الشعب»، ككيان سياسي فاعل ومنفعل بالتاريخ، تَمْثُل كلحظة مهمة من لحظات تطور الفكر السياسي المتخلق ضمن تناقض المصالح الطبقية. وهي لحظة يردها المؤرخون لأشكال التنظيم السياسي التي تمخضت عنها حضارات العهد الإنطيقي في بابل وفي مصر الفرعونية وأثينا إلخ. ودارسو التاريخ السياسي يحيلون فكرة الشعب كمصدر للسيادة السياسية لأصل قديم في الصيغة الأثينية لـ «سلطة الشعب»، وهي الصيغة التي تعرّف «الشعب» ككيان منسجم ضمن جغرافيا سياسية ذات حدود واقعية على الأرض، وحدود رمزية، حقيقية كانت أو افتراضية، تقعّد هذا الشعب، في عمق التاريخ، كفئة ذات حقوق وواجبات سياسية تميّزه عن غيره. وفي أثينا كان الشعب يعني جملة المواطنين «ديموس» (demos) ممن لهم حق المساهمة بالترشيح أو التصويت لإختيار «ممثلي الشعب» في انتخابات السلطة السياسية العليا (البرلمان).وعبارة «سلطة الشعب» هي الترجمة الحرفية لعبارة «الديموقراطية» التي تَمْثُل كأفضل نموذج لنوع العبارات المفتاحية التي استوطنت كل لغات الدنيا. فصدر العبارة: «ديموس» يعني «الشعب» بينما عجزها «كراتوس» (kratos) يدل على السلطة.

و«سلطة الشعب» في أصلها الأثيني كانت بمثابة إجابة جديدة للأزمة الاجتماعية والسياسية التي ألّمت بالنظام الأثيني في القرن الخامس قبل الميلادي، إثر التحولات الاقتصادية والسياسية التي نتجت، من جهة أولى،عن تفاقم نظام الاسترقاق للفلاحين الفقراء المديونين وغياب المساواة في الحقوق السياسية في الأرياف، بينما،

من الجهة الأخرى، أدى أتساع التعامل بالنقد، عقب التوسع في التبادل التجاري، إلى ظهور طبقة حضرية موسرة قوامها الحرفيون والتجار وبناة السفن الذين بدأوا ينازعون الأرستقراطية الأثينية هيمنتها السياسية وامتيازاتها الاقتصادية. وقد توصّل المجتمع الأثيني، عبر سلسلة من الإصلاحات التي منعت استرقاق المديونين وعدلت قانون ملكية الأرض إلى نوع من «ديموقراطية» للمواطنين الأحرار استوعبت في بنيتها السياسية مؤسسة الرق.

ويميّز «سيسيرون» الفيلسوف ورجل الدولة الروماني بين الجمع أو الجمهور المجتمع عفويا، بروح القطيع، و«الشعب» الذي يَمْثُل في السياق الإجتماعي كفئة مترابطة بوحدة المصالح المشتركة وملتزمة بقانون موحد.

وفي روما الإنطيقية كان مصطلح الشعب (بوبوليوس، populus) يدل على جملة المواطنين الرومان الملتزمين بحقوق وواجبات المواطن المعرفة في القانون.

وبشكل عام يمكن القول إن فكرة «الشعب» في السياق الأثيني والروماني كانت تدل على فئة إجتماعية ذات حقوق وواجبات. هذه الطريقة في تعريف مفهوم «الشعب» تجعل الانتماء للشعب امتيازا لا يطاله إلا الأشخاص الضالعون في فئة الذكور البالغين الأحرار الحائزين على صفة المواطنة.

وفي فرنسا القرن الثامن عشر كان كسر الامتياز الاجتماعي للأرستقراطية الفرنسية هو الذي حفز فقراء باريس على الانخراط، مع البورجوازية، في الثورة على السلطة المطلقة التي كانت للبلاط الملكي/ الكنسي في فرنسا. وتبدو الثورة الفرنسية لمؤرخيها بمثابة التتويج لقرون التخلق الاجتماعي والثقافي الذي استند على اللقيات الفكرية لحركة «التنوير» وعلى تقدم العلوم والاكتشافات الجغرافية، مثلما استفاد من تطور فلسفة الحرية الفردية واتساع التجارة الكبيرة مع بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. وقد طرح منظّرو الثورة الفرنسية، مثل أليكسي توكفيل، سؤال الوحدة الوطنية حول أمّة متحدة على مبدأ الجمهورية. هذه الأمة التي تقودها البورجوازية الرأسمالية الصناعية التجارية كانت تنتفع بموضوعة الشعب لتقعيد جمهورية المساواة والحرية على «عقد اجتماعي» جديد يسوّغ سيادة حقيقية، قوامها المواطنون الذين يساهمون ديموقراطيا في تسيير مؤسسات الحكم الديموقراطي ويملكون القدرة على حمايتها عند مقتضى الحال. وعلى إثر «العقد الإجتماعي» (جان جاك روسو) يطرح الشعب ذاته كمصدر للسيادة السياسية العليا، لأن كل فرد من أفراد الشعب يقبل طوعا التخلي عن «حريته الطبيعية» ليفوض أمره ويحيل فاعليته وحقوقه وجهة المجتمع. هذا الشعب المتضامن على التزام كل فرد من أفراده تجاه

الجماعة، يصبح «جسما سياسيا» تميّزه الإرادة الموحّدة عن تنافر جمهرة الأفراد الذين لا يربطهم صالح جمعي حقيقي. وإذا ساغ للناس قبول مثل هذا العقد، فذلك لأنه يعود عليهم بمنافع جمة. وبحكم خضوعهم لقوانين موحدة فهم قمينون بصيانة استقلالهم وأمنهم وحماية ملكيتهم الخاصة.[1]

الشعب «غنيمة حرب»

الشعارات الجديدة التي رفعتها الثورة الفرنسية، مثل المساواة والحرية وسيادة الشعب، زعزعت القناعات السياسية القديمة لأوروبا (ولأمريكا) القرن الثامن عشر وألهمت النخب البورجوازية الأوروبية فرص الخلاص الثوري من نير الحكم الملكي المطلق.

لكن المعاني التي ابتدعتها الثورة الفرنسية حول موضوعة الشعب كتجسيد للسيادة الوطنية لم تقتصر على المجتمعات الأوروبية وحدها، لأن واقع الإلحاق الكولونيالي المتكامل، الذي خلقه الأوروبيون في المجتمعات المستعمرة، كان يجعل من المجتمعات الواقعة تحت الهيمنة الاستعمارية نوعا من علبة رنين طبيعية للموضوعات التي تدور في المجتمعات الأوروبية. ورغم أن مبادىء التنوير الحداثي التي دخلت المجتمعات غير الأوروبية في معية قوى الاستعمار بقيت معطوبة بسموم رأس المال الاستعماري، إلا أن موضوعات الحداثة الأوروبية الكبيرة، مثل الحرية الفردية والوطنية وسيادة الشعب والديموقراطية والعدالة الإجتماعية، وجدت طريقها لأفئدة السكان الأصليين الذين استشعروا فيها فرص التحرر والتنمية الاجتماعية لمجتمعاتهم. وضمن واقع التداخل والتمازج الثقافي بين المستعمَرين والمستعمِرين يمكن تفهم الكيفية التي استقرت بها المراجع الآيديولوجية للبورجوازية الأوروبية في ثقافة المجتمعات المستعمَرة كنوع من «غنائم حرب» لم يحسب لها أحد حسابا.

لقد استنبت المستعمرون مفاهيم التنوير الأوروبي، ضمن زعم تمدين «السكان الأصليين»، وسط الشرائح المتقدمة من الطبقة الوسطى في المجتمعات الواقعة تحت هيمنتهم. وتحت شروط الهيمنة الاستعمارية تعلمت طلائع الطبقة الوسطى الحضرية في السودان مفهوم «الوطن» كوعاء تنظيمي للأمة، كما تعلمت مفهوم «الشعب» كتجسيد للسيادة الوطنية.

وفي السودان يمكن القول إن موضوعات «الوطن» و«الأمة» و«الشعب» قد استوطنت ثنايا الوعي الإجتماعي لرعايا دولة الحداثةالاستعمارية كجزء من نسيج العلاقات الاجتماعية الحديثة التي لم يعرفها مجتمع المهدية. فقد كان مجتمع المهدية يتطور وفق التقليد الشرقي قبل الرأسمالي على مفاهيم «دار الإسلام» و«أمة المسلمين»

القائمة إداريا في شكل دولة «الخلافة». وقد انزلقت فكرة «الشعب»، ككيان سياسي حديث، بيسر وبسرعة، في الأشكال التقليدية للتنظيم الطائفي والعرقي، وأسقطت الأرستقراطية الدينية والعشائرية فكرة الشعب على جماهير الأتباع والمريدين، بينما طرح أهل الحواضر، الفالتين من تأثير الثقافة التقليدية، فكرة الشعب كأفق مفهومي جامع يتجاوز الأعراق والمعتقدات، وكوعاء تنظيمي للكيان الوطني الوليد. في هذا الأفق الحداثي يمثل الشعب كموزاييك أو فُسَيْفِساء من المواطنين الخاضعين لنفس القانون والمرتبطين بنفس المشروع المصيري.

لقد استثمرت طلائع الطبقة الوسطى الحضرية مفهوم «الشعب» كدينامية وطنية في تعبئة السكان ضد الهيمنة الاستعمارية من جهة، وضد هيمنة القوى التقليدية المحلية المتحالفة مع المستعمرين من الجهة الأخرى. وفي هذا السياق يمكن قراءة المنازعة التي ابتدرها الفرقاء الاجتماعيون حول موضوعة «الشعب» عقب واقعة «سفر الولاء» التي انقسمت فيها الحركة السياسية السودانية بشكل درامي في سودان مطلع العشرينات بين الأرستقراطية الدينية والعشائرية، من جهة، وفقراء الحواضر المتعاطفين مع «جمعية اللواء الأبيض» من الجهة الثانية. وقد بدا ذلك الانقسام، كتعبير مبكر عن الفرز الطبقي في المجتمع السوداني. وهو فرز سيتخلّق، ولسنوات طويلة، على إشكالية «تعريف الشعب» المستحق لشرف السيادة السياسية. فقد كان الشعب الخارج من الحواضر الحديثة المتأثرة بزخم الحركة الشعبية المصرية المعادية للاستعمار، في عرف الـ «سادة» المتحالفين مع الإدارة البريطانية، مجرد أشتات بلا «أصل» عرقي او عقائدي يعتدّ به أو من سلالات المسترقين الذين سكنوا الحواضر. وأمام تنامي المظاهرات المعارضة للنفوذ الاستعماري البريطاني، والتي توجت بتمرد طلبة المدرسة الحربية، في 9 أغسطس 1924، عبّر الزعماء الدينيون، الذين وقّعوا على «سفر الولاء»، عن إدانتهم للمتظاهرين عن طريق لسانهم — جريدة «الحضارة» التي كتبت في 25 يونيو 1924 بأنه كان يتعيّن على جمعية اللواء الأبيض أن تعلم بأن البلاد قد أهينت لما تظاهر أصغر وأوضع رجالها دون أن يكون لهم مركز في المجتمع، بأنهم المتصدرون والمعبرون عن رأي الأمة، وأن الزوبعة التي أثارها الدهماء قد أزعجت طبقة التجار ورجال المال. وذهب الكاتب لدعوة جميع المناضلين الحقيقيين بأن يستأصلوا شأفة «أولاد الشوارع» الموالين لمصر للقضاء على تطلعاتهم الكاذبة»: «ذلك أن الشعب ينقسم إلى قبائل وبطون وعشائر، ولكل منها رئيس او زعيم أو شيخ، وهؤلاء هم أصحاب الحق في الحديث عن البلاد»، واستطرد يتساءل: «من هو علي عبد اللطيف الذي أصبح مشهورا حديثا، وإلى أي قبيلة ينتسب؟»[2]

ويمكن القول إن الفرز الطبقي (و العرقي) العنيف الذي بدأ مع العقد الثاني من عمر الدولة الاستعمارية في السودان ما زال يلعب دورا مؤثرا في تطور التناقضات السياسية بين التكوينات السياسية الناشطة في ساحة العمل العام في السودان. وتحت هذه الشروط المادية والرمزية ظل مفهوم الشعب يتطور حتى وصل لصورة الكيان الوطني الفاعل الجاعل من واقع التعدد الثقافي والعرقي نقطة قوة في سعيه نحو يوتوبيا الحرية والديموقراطية والتنمية الإجتماعية التي استشرفها الرجال والنساء الذين تضامنوا سلميا ونجحوا في إسقاط الديكتاتورية العسكرية الأولى في 21 أكتوبر 1964. وقولي: «الرجال والنساء» ينوّه بخصوصية حركة الأكتوبريين كأول حركة احتجاج شعبي أفسحت المجال لجماهير النساء السودانيات، سواء من خلال منظماتهن المهنية والنسوية (الاتحاد النسائي السوداني تأسس في 1952) أو في أشكال فردية في وسائل الإعلام. ففي زخم أكتوبر التحرري تعوّد الناس على حضور النساء في المظاهرات وفي الندوات وفي حلقات النقاش العامة في الجامعات وفي مواقع العمل. ولعل من أبرز عواقب حضور النساء السودانيات في فضاء العمل السياسي كان صعود فاطمة أحمد إبراهيم، مؤسسة مجلة **صوت المرأة**، لموقع أول سودانية تنتخب نائبة برلمانية في انتخابات 1965. ويمكن القول إن حضور النساء السودانيات في فضاء العمل السياسي قديم ومؤصل في فجر حركة التحرر الوطني، لكن حركة الأكتوبريين في 1964 قدمت أفضل الأطر لتجليات الحضور النسوي السوداني في فضاء العمل العام.[3]

وعبارتي «حركة الأكتوبريين» تنطوي على إشارة ضرورية للخصوصية السياسية لهذا الحدث التاريخي الفريد الذي تعود السودانيون على تسميته بـ «ثورة» أكتوبر، رغم أن الوعي السياسي المشهود للتقدميين السودانيين يلهمهم، عادة، التحفظ على العبارة بين الأهلّة، وذلك على إضمار بأن الثورة تحقق التغيير الجذري لبنى المجتمع المادية (الاقتصاد) والرمزية (الثقافة) القديمة بأخرى تواكب التغيير. ووجه الخصوصية الذي يهمني في هذا المشهد يمكن تلخيصه بأن «ثورة أكتوبر» كانت نوعا من «ثورة في فنجان»، لو جاز حدسي المغرض، وهيهات! أقول «وهيهات» لأن أمر «ثورة أكتوبر» أشد تعقيدا من تبسيط الزوبعة في الفنجان، وذلك لأنها، وإن لم توفق في قلب البنى المادية والسياسية للمجتمع السوداني (وأنّى لها ذلك وهي رهينة كل الالتباسات المادية والسياسية التي كانت تحكم جيوبوليتيك تلك الفترة؟)، إلاّ أنها، على ضيق الحيز الزماني المكاني الذي شغلته، كانت ثورة حقيقية في معنى أنها ابتدرت مشروع التغيير كعمل جذري يبدأ من تغيير الناس «أصحاب

المصلحة» في التغيير. ذلك أن رهط الرجال والنساء الأماجد الذين تضامنوا على إسقاط الديكتاتورية العسكرية، أنجزوا فعلا ثوريا تمثلت عاقبته في أنه غيّرهم هم في أنفسهم أولا، هو الجزء الأول من التعاقد الثوري حسب القولة المشهودة: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم». والأكتوبريون في هذا يَمْثُلون كتجسيد واقعي للتغيير الرمزي الجذري الذي طال قطاعات واسعة من أبناء وبنات الطبقة الوسطى الحضرية وثبّت قلوبهم على قناعة الديموقراطية كطريق للخلاص. وفي هذا المشهد فثورة أكتوبر هي اول ثورة للطبقة الوسطى العربسلامية في السودان.* هذه الطبقة الوسطى العربسلامية، ظلت، منذ الأربعينات، تهيّئ نفسها للاضطلاع بمهمة القوامة على عملية دمج المجتمع السوداني في بنى الحداثة الرأسمالية وطرحت أكثر من منهج في مباشرة فعل القوامة.هذه «القوامة» التي قبلها الشيوعيون السودانيون وعقلنوها، كشر لا بد منه، باعتبارها «مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية» التي تسبق يوتوبيا المجتمع الاشتراكي، كانت، في مشهد خصومهم و/أو حلفائهم (الأخوان المسلمون وحزب الأمة وحزب الشعب الديموقراطي والوطني الإتحادي والقوميون العرب ...) نهاية الأرب السياسي وسقف المشروع «الحضاري» القومي.

ثورة الأفندية

ولأن أفق مشروع القوامة الآيديولوجية يقتضي تكريس سيادة الشعب كأساس لكل عمل سياسي، فقد بدأ الساسة في السودان يعون مفهوم الشعب في صيغة جمع متعدد متمازج الأعراق والثقافات وقمين بإنجاز «الوحدة في التعدد»،حسب الشعار الفتّان الذي خرج من أضابير «مدرسة الغابة والصحراء» ليصبح أحد أقوى أيقونات الأدب السياسي الرسمي في سودان السبعينيات.

أقول:كانت أكتوبر «ثورة» حقيقية،في معنى أنها تمخضت مخاضا عاجلا وولدت ثوارا يصولون ويجولون في الفنجان الحضري الذي ضاق عن استيعاب شعوب التعدد العرقي والثقافي، التي كانت تنتظر الفرج في الهوامش، بينما قادة الرأي في الخرطوم مشغولون بافضل طبخة سياسية لخرافة «الدستور الإسلامي» الذي سيتيح لهم التسلط على البلاد.[4] هؤلاء الثوار الأكتوبريون الذين عاشوا مأساة التغرير بالثورة

---

* «العربسلامية» كلمة مهجّنة بين «العربية» و«الإسلامية» مقصود بها تثبيت مفهوم العرب المسلمين كفئة سياسية متميزة بواقع المنشأ العربي للإسلام: «إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون» (سورة يوسف 2)، والذي يكسب العرب، بين المسلمين، حظوة رمزية ذات عواقب سياسية لا يمكن تجاهلها.

وحل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان، والذين وجدوا العزاء في الأدب والفن («مدرسة الغابة والصحراء»، «طلائع أبادماك»، «مدرسة الخرطوم» ...) كانوا في طليعة المؤيدين المهللين لانقلاب «الضباط الأحرار» في 25 مايو 1969. ذلك أنهم استشعروا عند هؤلاء الانقلابيين الجدد نوعا من صلة قربى آيديولوجية («جيتنا وفيك ملامحنا»)، ألهمتهم أن عسكر مايو هم أفضل حليف لتحقيق قوامة الطليعة «الأفندية» على مصائر العباد. وبعبارة يمكن تلخيص حركة الأكتوبريين كـ «ثورة أفندية»، في المدلول الإيجابي لعبارة «ثورة الأفندية» ـــ أي حسب مفهوم «الأفندية» كطليعة تقدمية رائدة في مشهد النسخة السودانية للحداثة. فإسهام حركة الأفندية لم يتوقف عند بناء جهاز الدولة وتفعيله في وجه صعوبات التخلف وعقابيل الجغرافيا والتاريخ التي لا تحصى فحسب، لكنهم أكسبوا هذا الهيكل الإداري لحما وشحما وخلقوا له شرايينه وجهازه العصبي وكسوه بجلد جعل الدولة الحديثة واقعا حيّا عامرا بدواوينه ومدارسه وأطبائه ومواصلاته ومحاكمه التي يحكم فيها الأفندية بين الناس بالعدل الطبقي، وهيهات!

وفكرة الطليعة العارفة التي تتولى توعية الشعب هي واحدة من خرافات الفكر السياسي الحديث التي تجد بعض أصولها، من جهة أولى، في تراث سدنة الإدارة الاستعمارية الذين أسسوا الحكم السودان من خلال نخبة من الإداريين البريطانيين متعددي الكفاءات (العسكرية والإدارية والسياسية ...) تساندهم قاعدة من الزعماء التقليديين وجهاز من الأفندية الذين درّبتهم السلطات الاستعمارية وفوضتهم كـ «عناصر رشيدة» لتسيير آلة الدولة الحديثة.[5] هذه الطليعة الإدارية هي جسم أجنبي قاهر ومتسلط على الشعب بغاية إجباره لقبول التغيير الناتج من واقع الهيمنة الاستعمارية والتعاون مع سلطاتها. ومن الجهة الأخرى ففكرة الطليعة الواعية التي تحقن وعيها في جسم الشعب، تجد أصولها في تاريخ الحركة السياسية الوطنية المناهضة للاستعمار. وهي حركة قوامها المتعلمون الذين تخرّجوا في مدارس المستعمِر لكنهم رأوا مصلحتهم في الاستقلال وبناء وطن حر يتمتع بالسيادة. وفي هذا المنظور فتاريخ حركة التحرر الوطني في السودان مجدول، في معظمه، من سعي صفوة المتعلمين لتوطين مفاهيمهم عن الحكم الرشيد في خاطر الشعب. هذه الطليعة الوطنية التي تطلب السعادة للشعب باسم الشعب هي، من حيث المبدأ، طليعة طيبة تحاول إغراء الشعب واستمالته، بالتي هي أحسن، للانخراط في رؤاها الاجتماعية. لكنها تملك، أيضا، أن تنقلب على الشعب الأعزل، حين تحتدم التناقضات بين رؤى الطليعة ورؤى الشعب، ربما لأنها، في مكان ما من لاوعيها السياسي تعتبر نفسها

مالكـة للشـعب. ولا عجـب، فهـي التـي اخترعتـه، «مـن راسـها وكراسـها»، فـإذا هـو حـي يسـعى ويهتـف «عـاش الشـعب، يسـقط الاسـتعمار»!

لقـد حـاول الشـيوعيون السـودانيون، بـل ونجحـوا، لحـد مـا، في تخليـق صـورة الطليعة الواعيـة المنحـازة للشـعب مـن خامـة الأدب السـياسي الماركـسي اللينينـي المغمـوس في مـيراث الأدب الصـوفي.[6] ولا أشـك أبـدا في سـلامة الطويّـة السياسـية للرفـاق الأماجـد الذيـن وطّنـوا أدب الطليعـة الماركسـية اللينينيـة في تربـة السياسـة السـودانية، لكـن سـلامة الطويّـة وحدهـا لا تـؤدي، بالـذات حـين تخـوض صفـوة الطبقـة الوسـطى العربسـلامية المتفائلـة، في ميـاه السياسـة السـودانية المحفوفـة بالمزالـق والألغـام، بـدون تحسـب مـن عـوارض التخلـف وعـوارض جيوبوليتيـك الحـرب البـاردة، ناهيـك عـن الفقـر المفهومـي والأداتي وتـردي مستوى الخصومـة السياسـية في السـودان. ولأن الشـيوعيين السـودانيين لم يخرجـوا مـن بطـون الكتـب وإنـما تمخـض عنهـم نفـس الواقـع الإجتماعـي الـذي تدرجـت فيـه كـوادر النـادي السـياسي العربسـلامي، فقـد انطبعـت مسـاهمتهم الطليعويـة بطابـع «الارتجـال» البراغـماتي الشـعبي أكثـر ممـا انطبعـت بتطبيـق «النظريـة» اللينينيـة الناجـزة التي تحقـن الوعـي الثـوري في جسـم الشـعب وتخـرج بـه مـن «الظلـمات إلى النـور». ويتقاسـم الشـيوعيون مـع خصومهـم وحلفائهـم في الأحـزاب الدينيـة والعلمانيـة في السـودان فكـرة الطليعـة التـي آلـت عـلى نفسـها توعيـة الشـعب الأمـي وإصـلاح حـال الأمـة. ومقابـل هـذا الجميـل فطليعـة الطبقـة الوسـطى الحضريـة تنتظـر مـن شـعوب السـودان الفقـيرة والمهمشـة والمستبعدة أن توليهـا ثقتهـا وتفوضهـا أمرهـا حتـى تتـولى عنهـا وباسـمها ومـن أجلهـا تحقيـق العدالـة الإجتماعيـة.

لمـاذا؟ ومـا الـذي يحفـز شـعب الفقـراء الأمـين عـلى تفويـض أمـره لهـؤلاء وأولئـك مـن خريجـي «مدرسـة كتشـنر»؟[7] هـل لأن العنايـة الإلهيـة اصطفـت «هـؤلاء النـاس» وأوكلـت لهـم مهمـة إنقـاذ الشـعوب السـودانية؟ أم أن ملابسـات الحيـاة الاجتماعيـة حبـت هـذه الطليعـة النبيلـة بالوعـي الثـوري فانسـلخت عـن طبقتهـا والتزمـت بقضايـا الطبقـة العاملـة؟ كـذا. أم أن الأمـر ينطـوي عـلى مكيـدة كبـيرة تفـوق سـلامة الطويّـة السياسـية التـي قـد نتوهمها،عـن حـق، في هـؤلاء وأولئـك النـاس السـاهرين أبـدا عـلى الحـق؟ وتسـاؤلي مغـرض بالطبـع، لأن المضمـون الاسـتبعادي للتدبـير السـياسي للطبقـة الوسـطى العربسـلامية، تفتـق دومـا عـن عقـد فريـد مـن المكائـد الاسـتبعادية البالغـة الالتـواء، التـي اخـترع بهـا القـوم لسياسـاتهم فضـاءات مفهوميـة اسـتثنائية يصونـون داخلهـا امتيازاتهـم المذنبـة. وهـي مكائـد متنوعـة بعضهـا مـوروث مـن زمـن الإدارة البريطانيـة مثـل فكـرة «المناطـق المقفولـة» التـي واصلـت تهميـش الشـعوب السـودانية

المقيمة خارج «مثلث حمدي»[8]، ومسخت الجنوب والشرق والغرب كـ «دار حرب»، نتيجة الانحطاط السياسي المتسارع لنظام الإنقاذ الإسلامي. أو فكرة «دوائر الخريجين» التي تمنح الناخبين «الممتازين» بحظوة التعليم، وزنا انتخابيا استثنائيا يجعلهم يمتازون على سواد الناخبين الأميين، أو خرافة «حياد الجيش» التي تجعل من العسكر حزبا سياسيا استثنائيا فالتا من قانون اللعبة السياسية (كما في انقلاب عبود في نوفمبر 1958 الذي تم بتوجيه من عبد الله خليل، رئيس وزراء الحكومة المنتخبة ديموقراطيا! وقد تم شحن مقولة حياد الجيش في الخطاب السياسي بعد انقلاب نميري في 1969 وبعد انقلاب سوار الدهب في أبريل 1985). وفكرة محاربة الأفكار المستوردة التي انتفع بها المحافظون في مكيدة طرد النواب الشيوعيين من البرلمان تم حسب عبارة حسن الترابي «بعد حظر قانوني ودستوري للحزب الشيوعي وطرد لنوابه في إطار ديموقراطي بإرادة شعبية خالصة.»[9] وفكرة المصالحة الوطنية التي تجعل من «السودانوية» فضاءً للوفاق الوطني الذي لا تطاله تناقضات الآيديولوجيا، حتى خرافة «الإسلام السوداني» التي ينتفع بها بعض العلمانيين في تملق العواطف الدينية لسواد الشعب بإظهار انتمائهم لإسلام «آخر» متسامٍ على حماقات الإسلاميين السلفيين وشطحاتهم السياسية «المستوردة» الغريبة على «الخلق السوداني الأصيل».

وحين أقول إن «ثورة» أكتوبر ثورة طليعية ورائدة للحداثة السودانية، فذلك لأنها قامت على أكتاف شباب «مدرسة كتشنر» الذين آلوا على أنفسهم توعية الشعب وتعليمه كنوع من الوفاء تجاه الأهالي الغبش الذين بذلوا الغالي والنفيس لتعليمهم. ومعظم الدارسين الذين يسردون حكاية «ثورة أكتوبر» يذكرون أن الثورة انطلقت من جامعة الخرطوم لأن الطلاب أرادوا إقامة ندوة حول مشكلة الجنوب. لكن لا أحد تقريبا يذكر العنوان الكامل لتلك الندوة: «التقييم العلمي لمسألة الجنوب».[10] وعنوان الندوة ينبيء عن البرنامج التعليمي الذي كان يشغل صفوة العقول الشابة التي تتوسل بوسيلة العلم لحل واحدة من أهم مشكلات السودان. وطلاب الجامعة، في هذا المشهد، لا يراودهم شك في كونهم يلعبون دورهم الطبيعي كطليعة واعية ترشِّد الشعب الأمي و«تهديه سواء السبيل». ورغم أن موقف الطليعة المتعلمة التي تحمل الوعي إلى جماهير الشعب كان يتجاوز دائرة طلاب جامعة الخرطوم لمجمل الفئة المتعلمة التي ورثت الثقل الرمزي لخرافة «مؤتمر الخريجين» بفضل امتيازها الطبقي، إلا أن طلاب جامعة الخرطوم كانوا، في ذلك العهد، بمثابة رأس الرمح لحركة الطبقة الوسطى الحضرية. هذه الوضعية الطبقية هي التي يسّرت

التحالـف السـياسي غـير المتوقـع، بـين الإخـوان المسـلمين والشـيوعيين وجملـة الفرقـاء السياسـيين، وسـط الطـلاب الذيـن ارتضـوا، فيـما وراء خلافاتهـم الآيديولوجيـة العميقـة، الالتـزام ببرنامـج سـياسي غايتـه إسـقاط الحكـم العسـكري.

في انتظار الربيع

بعــد الإنتفاضــات الشــعبيات الموصوفــات بعبــارة «الربيــع العــربي»، تزعــزع نعــاس الأنظمـة الاسـتبدادية في العـالم العـربي، وتوقـع بعـض المراقبـين انتفاضـة شـعبية تخلـص السـودانيين مـن نظـام عمـر البشـير أسـوة بزيـن العابديـن بـن عـلي وحسـني مبـارك ومعمـر القـذافي. بـل إن بعـض ناشـطي المعارضـة السـودانية شرعـوا في حسـابات قسـمة السـلطة بعـد سـقوط النظـام وفي خواطرهـم نمـوذج «ثـورة أكتوبـر»، التـي يعتبرهـا كثـير مـن السـودانيين حالـة رائـدة في التغيـير السـياسي مـن خـلال وسـيلة الضغـط الشـعبي السـلمي أو قـل: ربيـع عـربي ماقبـل تاريـخ «الربيـع العـربي» لـو جـاز التعبـير، وهيهـات! ربـما لأن ثـورة أكتوبـر السـودانية اسـتفادت مـن معطيـات الواقـع السـياسي المحـلي في زمـان كان التشـبيك السـياسي يتـم فيـه مـن خـلال علاقـات التنظيـم التـي تمخـض عنهـا التاريـخ السـياسي المحـلي بـين مؤسسـات سياسـية متجـذرة في الحركـة الشـعبية، وهـي علاقـات ـــ رغـم طابعهـا البدائـي ـــ تتمتـع بكفـاءة سياسـية عاليـة لأن كل طـرف مـن أطـراف المنازعـة السياسـية (الأحـزاب الطائفيـة التقليديـة والأحـزاب الحديثـة والمنظـمات النقابيـة) يتحـرك عـلى أرض يعرفهـا جيـدا، بينـما انتفاضـات «الربيـع العـربي» ارتبطـت بظاهـرة التشـبيك الإسـفيري لأفـراد يقفـون عـلى مسـافة مـن المؤسسـات السياسـية التقليديـة وينـاورون عـلى أرضيـة الواقـع الإسـفيري الـذي تنبهـم فيـه الهويـات السياسـية وتتداخــل فيــه المصالــح الآيديولوجيــة، مســتفيدين مــن الدعــم الســياسي والمــادي الــذي تقدمـه أطـراف دوليـة (الاتحـاد الأوروبي وأمريـكا والصـين) مهمومـة بمصالحهـا السياسـية والإقتصاديـة في بلـدان الـشرق الأوسـط وأفريقيـا. وحـين كان زعـماء القـوى الدوليـة الأوربية-الأمريكيـة يصرحـون بـضرورة دعـم الانتفاضـة في مـصر (أو في ليبيـا أو في تونـس إلـخ) فهـذا الدعـم، الـذي هـو تدخّـل صريـح في «الشـؤون الداخليـة» لبلـد أجنبـي، يعجّـل برحيـل الديكتاتـور، لكنـه، في نفـس الوقـت، يمسـخ عمليـة التغيـير السـياسي لنـوع مـن لعبـة سياسـية تتـم في ملعـب السياسـة الدوليـة. وفـوق ذلـك فهـو يمسـخ قـادة الانتفاضـة المصريـين (أو التوانسـة أو الليبيـين) لمجـرد فريـق آخـر ـــ ولـو شـئت قـل : فريـق ضعيـف، بـين الفرقـاء ذوي البـأس المـادي والرمـزي الـذي لا قبـل للفقـراء بمجاراتـه.

وفي هذا السياق يتم نقل الصراع الطبقي بين الفرقاء المحليين لمقام جديد هو مقام الصراع الطبقي في شروط العولمة. في هذا المقام الجديد تكتمل عملية إعادة تعريف الخصوم والحلفاء من منظور مصالح هؤلاء وأولئك على تداخل الصعيد المحلي بالأصعدة الدولية. وكثيرون ممن تفاءلوا بـ «ثورة ميدان التحرير» القاهري كثورة شباب ديموقراطيين وعلمانيين وتقدميين وهلمجرا، تناسوا،عمدا، أن الشعب المصري، لا يقتصر على جمهور »ميدان التحرير» أو مشتركي وسائل التواصل الإجتماعي الإلكتروني. لقد أشاح «الثوريون» المتفائلون بوجوههم عن تركيب الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري وجاراهم في ذلك إعلام الدول الأوروأمريكية (لأشياء ومصالح). وكانت النتيجة أن الجميع «فوجئوا» بخيار الشعب المصري الذي شرعن سلطة الإسلاميين السياسية في مصر.

وما حدث في مصر لم يكن مفاجأة إلا لأهل الرؤية المغبّشة الذين ينظرون للمجتمعات العربسلامية المعاصرة بمنظار «شرقاني» لا يرى هذه المجتمعات ككيانات حية متحولة على تناقضات الصراع الطبقي لزمن العولمة. لأن ما حدث في مصر وفي تونس ما هو إلا التعبير المصري عن ظاهرة التحول الثوري في وعي الجماهير الشعبية المستبعدة من قسمة السلطة والثروة في بلدانها. وأي مراقب لسياسة بلدان الشرق الأوسط لا يمكن أن ينسى ما حدث في الجزائر حين صوّت الجزائريون للإسلاميين ضد ورثة هواري بومدين في حزب جبهة التحرير في أول انتخابات حرة، أو ما حدث في فلسطين حين صوّت الفلسطينيون للإسلاميين ضد ورثة عرفات في منظمة التحرير. وإذا كان نجاح و« فشل» ثورة ميدان التحرير، الذي جسدته نتيجة الانتخابات المصرية، التي أعطت السلطة للإسلاميين المصريين، يضيء واقع الفرز الطبقي الكبير، بين الطبقة الوسطى الموسرة نسبيا والأغلبية الفقيرة المستبعدة سياسيا واقتصاديا،وهو فرز ظل ينخر في بنى المجتمع المصري لعقود طويلة، فإن نجاح و«فشل» ثورة أكتوبر 1964، يكشف، بطريقة مختلفة عن فرز طبقي مغاير ظل ينخر في بنية المجتمع السوداني في فترة ما بعد الاستقلال، حتى أضاءته الأزمة السياسية التي تمخضت عنها واقعة حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان.

في المجتمع التقليدي قبل الرأسمالي كان أهل السودان يعرّفون أنفسهم من خلال جملة من الإنتماءات والروابط الدينية (الطائفية) والعرقية (القبلية). في ذلك السياق لم يكن استخدام مصطلح «الشعب» ليعني الكثير بالنسبة للسودانيين. فأهل البلاد كانوا يتعرفون على ذواتهم وعلى غيرهم بوصفهم شعوبا وقبائل تدين بالولاء للبيوت الدينية والعشائرية، من وراء قشرة الديموقراطية البرلمانية الملغومة بعلاقات

نمط الانتاج الشرقي ونظام «البيعة» و«الإشارة». لكن اضطرار بنى التنظيم السياسي قبل الرأسمالي للتعايش مع مقتضيات حداثة رأس المال ألهمها نوع التدابير السياسية غير المسبوقة التي ساعدت على بناء تشبيك سياسي يضمن للزعماء التقليديين أن يحافظوا على قنطرة متحركة مع ممثلي القطاعات الحديثة في السودان. وفي هذا السياق الجيوبوليتيكي الفريد يمكن تفهم تدبير مثل «دوائر الخريجين» في الحياة السياسية السودانية.

على هذه القنطرة المتحركة بين أنماط الحداثات السودانيات يمكن فهم كيف أن جميع الفرقاء، متنافري المشارب، اتفقوا على برنامج سياسي موحد فحواه تنحية النظام العكسري بانتفاضة سلمية توجها عصيان مدني عام دام لأيام ثلاثة سلمية جعلت الشعب الأعزل يتخلص من ديكتاتورية الفريق عبود في 1964. كما يمكن فهم الهشاشة البالغة لهذا الخلق السياسي الجديد الذي يرقى لمقام الإبداع السياسي الجمعي النادر الحدوث في تاريخ الشعوب، وهشاشة المولود الجديد المعرّض للهلاك، وإن لم تُوفّر له الرعاية والحماية الضرورية فهي جعلت منه مرجعا مهما في ذاكرة التغيير الثوري. بالطبع ما كان بإمكان القوى الحديثة والمنظمات التقدمية توفير الحماية للمولود الديموقراطي الأكتوبري، سيما وهي، على ضعفها وتشتت إمكاناتها الفكرية والسياسية، كانت مضطرة لمواجهة خصوم لا يتورعون عن أي شيء بسبيل استبعاد المنافسين السياسيين من ساحة العمل السياسي. وهكذا وفي أشهر معدودات تمكنت الزعامات التقليدية من استعادة السلطة السياسية واستبعاد «الشعب» الحداثي الذي كان يحلم بيوتوبيا الديموقراطية والشراكة العادلة.

لكن يبقى من تجربة «ثورة أكتوبر 64» مكسب رئيسي لا يتنبه له المراقبون كثيرا، وهو أن الناس لمسوا مفهوم الشعب لمس اليد. فالشعب فاعل والشعب يريد والشعب يخرج في الفضاء العام لتحقيق إرادته ويدفع في سبيل ذلك الغالي والنفيس ثم يعود غانما ويجري الانتخابات ويختار ممثليه في البرلمان وينازع «السادة» في ندية سياسية مفعمة بالتفاؤل والأمل في غد مشرق.

هوامش

.1

Olivier Nay, *Hitoire des idées politiques* (Paris : Armand Colin, 2004), pp. 260, 285.

2. انظر جعفر بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان، 1919ـ 1939**،ترجمة هنري رياض (بيروت والخرطوم: دار الثقافة ومكتبة خليفة عطية، 1972)، ص 94.

3. انظر حاجة كاشف بدري، **الحركة النسائية في السودان** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1984).

4. انظر حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان** (القاهرة: دار القارىء العربي، 1991).

5. انظر جعفر بخيت، **الإدارة البريطانية والحركة الوطنية**.

6. انظر «دفاع عبد الخالق أمام محكمة الديكتاتورية العسكرية الأولى» في الحزب الشيوعي، **ثورة شعب: ست سنوات من النضال ضد الحكم العسكري الرجعي** (الخرطوم: دار الفكر الاشتراكي، 1965)، ص 321.

7. «مدرسة كتشنر» تعبير مستوحى من قصيدة كتبها شاعر مسلم بنغالي كان جنديا في سلاح المشاة وقضى فترة في سواكن. وقد كتب هذا الشاعر قصيدته عندما سمع أن كتشنر قد شرع في جمع التبرعات من الإنجليز لبناء مدرسة أو كلية للسودانيين (ما أصبح كلية غردون فيما بعد). وقد ترجم الشاعر روديارد كبلنغ (Rudyard Kipling) القصيدة فيما بعد. تقول ترجمة كبلنغ في مطلعها:

كان موقنا من اندحارك في المعركة، من فقدانك حق أن تحيا،
لكنه ظل يطلب المال حتى يأتيك بالتعليم
فاستجاب الإنجليز كافة وأعطوا،
أعطوا كنزهم وبذلوه بكل فرحهم،
وعلى هذا جُبِلت قلوبهم.
هكذا خلق الله الإنجليز المجانين، بل الأكثر جنونا من بين بني البشر؛
لا يبالون بطبائع الأشياء ولا يأبهون بالأعراف ولا بالعشائر.
أنظر إليهم يربّتون على كتف العبد فينهض رجلا سويا؛
يفرشون الأرض بساطا رهيبا من جثث القتلى،
وقبل ان تبرد مدافعهم،

يضعون السلاح جانبا ويمشون فرادى وجماعة
ليدعوا من تبقى من الأحياء للمدرسة

(شكرا للصديق مصطفى آدم على تقويمه للترجمة).

8. الإشارة هنا لعبد الرحيم حمدي أحد قادة الحركة الإسلامية ووزير سابق للمالية تحت نظامها ورأيه أن المشروع الإسلامي في السودان يعتمد أساسا على التحالف الإسلامي العربي في مثلث أطرافه دنقلا وسنار وكردفان.

9. حسن الترابي، **الحركة الإسلامية في السودان**، ص 145.

10. الحزب الشيوعي السوداني، **ثورة شعب**، ص 200.

18

النور حمد

ثورة أكتوبر: من الأيقونة إلى منضدة التشريح

مقدمة

أبقى تعاقب الأنظمة العسكرية والحزبية الفاشلة على السودان، قطاعا عريضا من السودانيين متعلقا بحلم عودة ثورة أكتوبر 1964. ولقد بقي هذا الحلم حيا في النفوس رغم أن نجاح تلك الثورة لم يتعد مجرد اسقاطها النظام العسكري للفريق إبراهيم عبود. ومثلما عجزت ثورة أكتوبر عن أن تحدث تحولا جوهريا، أو تحرز ما يمكن أن نطلق عليه نقلةً إلى الأمام في الواقع السياسي السوداني، عجزت كذلك انتفاضة أبريل، التي أسقطت النظام العسكري للعقيد جعفر نميري، عن إحداث التحول الذي كان منتظرا. كانت ثورة أكتوبر 1964 آليةً ناجحةً جدا في إجبار النظام العسكري على التخلي عن الحكم، غير أنها لم تأت بأي مضمونٍ يذكر في جانب استبدال النظام العسكري بنظام أفضل منه. ولربما جاز القول إن ثورة أكتوبر، حين ننظر إليها ضمن سياق الصورة الكلية لما سارت عليه الأمور في السودان، منذ منتصف الستينات من القرن الماضي، لربما صح لنا أن نقول إنها أعادت عقارب الساعة إلى الوراء. فهي قد أعادت النظام الديمقراطي الأعرج الذي ظلت تسيطر عليه القوى الطائفية منذ لحظة الاستقلال، فأدخلت المسيرة السياسية في سلسلة من الممارسات المعوجة والأخطاء القاتلة، التي أرى أن حصادها النهائي كان وصول الإسلاميين إلى السلطة في البلاد، ووصول البلاد، من ثم، عبر خمسةٍ وعشرين عاما من حكمهم الفاشل، إلى حالة الانهيار شبه التام التي هي عليها اليوم.

مقاربة أكتوبر نقديا إلى درجة القول بأنها رغم اجبارها نظام عبود على الذهاب، لم تنجز شيئا ذا بال، وأن الأمور من بعدها سارت في طريق الانحدار المتصل، ربما لا يجد القبول، وربما وجد الاستنكار والاستهجان. غير أن الحقائق الموضوعية تسمح

باجتراح مقاربةٍ من هذا النوع. ورغم أن التردي المريع الذي بلغه السودان الآن، واحتمال تفكك الدولة فيه، ترجع جذوره إلى ما قبل لحظة الاستقلال، إلا أن ثورة أكتوبر شكلت علامةً بارزةً في مسيرة الانحدار. وينبغي من أجل تصورٍ صحيح للأمور أن تتم مراجعة كل المسار بما في ذلك منعرجاته التي تم الإجماع على أنها كانت نقاطا مضيئة، لا يأتيها الباطل من بين يديها أو خلفها، كثورة أكتوبر. فمن الإشكالات التي لم تجري مناقشتها بقدر كافٍ، في تقديري، اشكال سيطرة اليسار على تجربة أكتوبر في ظل المفاهيم اللينينية السائدة في حقبة الحرب الباردة وحالة اليسار العربي آنذاك. ومن الجانب الآخر، لابد من إعادة النظر في حالة العداء المتطرفة للطائفية وسط طلائع المتعلمين، دون أن يكون لديهم التأثير الذي كانت تملكه على الجماهير، ودون أن يكونوا بديلا عمليا حقيقيا لها.

كان البريطانيون يخشون على السودان، خشيةً حقيقية، في ما تقوله كتبهم ومدوناتهم، من اندفاعات أنصاف المتعلمين السودانيين. أورد محمد عمر بشير عن سير لوجارد قوله إن على الإدارة الاستعمارية أن تنشئ في المستعمرات مدارس يكون هدفها الرئيس خلق شخصيةٍ مشبَّعةٍ بالعادات الحسنة، وحب النظام، وليس مجرد تزويد الطالب بقدر معين من المعلومات النظرية والمهارة الفنية.[1] ويبدو لي أن طلائع المتعلمين السودانيين كانوا من الصنف الثاني. بل إن التجربة العملية أثبتت ذلك بما لا يدع مجالا للشك. كما أورد أيضا عن سير لوجارد تحذيره من عاقبة عدم الرضا والفوضى التي قد تنشأ من أثر الثقافة الغربية على متعلمي المستعمرات، لأنها قد تقلل من احترامهم لكل من السلطات المحلية والأجنبية،[2] وهذا ما حدث بالضبط. فقد ناصب طلائع المتعلمين القوى التقليدية المتمثلة في الطائفية والإدارة الأهلية العداء، وبنفس القدر ناصبوا العداء للإدارة البريطانية. وعموما ذخرت كتابات البريطانيين عن التعليم ودوره في مستقبل السودان بالتنبيهات المتكررة إلى خطر المعرفة غير الناضجة التي يمكن أن تخلخل المتشكل التقليدي الحافظ للاستقرار، من غير أن تكون هذه المعرفة الناقصة قادرةً على خلق بديلٍ منتج يحل محل ما هو قائم. وقد أورد ماكمايكل في كتابه «السودان» أن السياسيين في الشرق درجوا منذ فترةٍ طويلةٍ على تغذية عقول الطلاب بالمعتقدات التي تخصهم بوصفهم نخبة، وتشجيعهم على المظاهرات وإحداث الاضطرابات لتأييد أي دعاية أو أي إشاعة سارية. وقال، إذا لم يوضع لذلك حدٌّ فإنه سوف يفسد مجهودات من يدركون بحق مغزى أهداف التعليم التي ينبغي اتباعها.[3]

تجاهل طلائع المتعلمين حكمة المستعمر المتمثلة في الابقاء على البنى التقليدية

للمجتمع كالطائفية والإدارة الأهلية، والعمل بالتعاون معها لتحويل ذلك الوضع تدريجيا نحو الحالة الحداثية، بلا نزعاتٍ لإحداث قفزاتٍ غير محمودة العواقب. لم يفهم طلائع المتعلمين نهج الحكم الاستعماري في تقوية زعماء الطوائف، وزعماء الإدارة الأهلية، وأتهموا ذلك النهج بأنه لا يمثل، في مجمله، سوى حيلةٍ استعماريةٍ مكشوفةٍ للاستمرار في حكم البلاد. ولذلك، لم يحاولوا قط فهم الرسائل التي كان البريطانيون يبعثون بها إليهم محذرين من خطر العجلة والاندفاع على الأحوال في المستقبل. فعملوا بكل جدٍّ وضراوةٍ ضد السلطة الاستعمارية وضد السلطات التقليدية. أشاع ذلك المسلك النفور من الطائفية والإدارة الأهلية وسط النخب المتعلمة، وجعل كراهية القوى التقليدية مرادفة للثقافة الصحيحة والموقف التقدمي. ولقد خلق ذلك اشكالاتٍ عويصةً في مسار العمل السياسي في البلاد، وأدى إلى كثيرٍ من الصراعات غير المنتجة التي عطلت تقدم البلاد عبر العقود التي تلت.

ذكر ماكمايكل أن من بين نتائج التعليم الأكثر بروزا في السودان، قبيل نهاية النصف الأول من القرن العشرين، الرغبة في استخدام التعليم من أجل تحقيق الأهداف السياسية، ويرى ماكمايكل أن ذلك لا غبار عليه، ما دامت تقف وراءه دوافع وطنية. غير أنه يعلق في نفس السياق قائلا، إن الموضوعية العلمية المجردة نظريةٌ من نسج الخيال. ويضيف، أن الاختبار الحقيقي بالنسبة للسودان سوف يجري في المستقبل؛ فهل سيبرهن التعليم والخبرة العملية التي تلقاها السودانيون خلال نصف قرن من الزمان، وهي فترة بالغة القصر، أنها تمثل فعلا أساسا متينا لكي يقوموا بتصريف أمورهم بحكمة واعتدال، أم أن النزعات الوطنية سوف تنحطّ لتصبح طموحاتٍ شخصيةً وطائفيةً وضيعةً، لا تلقى بالا لاحتياجات البلاد الحقيقية؟[4] وواضح جدا مما آلت إليه أمور السودان الآن، أن الاحتمال الأخير هو الذي رجحت كفته.

أود أن أتساءل في مضمار إعادة النظر في ثورة أكتوبر: هل كان السودان بحاجةٍ ملحّةٍ حقا، إلى تلك الثورة، في ذلك الوقت؟ وهل كان الواقع الموضوعي يعيش حالة الضغط القصوى التي تولد الثورات عادةً؟ أم أن تلك الثورة لم تكن سوى واحدةً من أعاجيب التاريخ وصدفه الشاذة التي لا يصلح القياس عليها. والأهم من ذلك، هل تقدمت مسارات الأمور في السودان بعد تلك الثورة، أم مثلت تلك الثورة نقطة التحول المركزية التي لم تتقدم بعدها الأمور في السودان على الإطلاق؟ لقد بلورت ثورة أكتوبر الصراع بين «التقليديين» والحداثيين»، إلى قمةٍ غير مسبوقة. فهل كان عداء النخب للطائفية وللإدارة الأهلية، خاصة النخب صاحبة الأحزاب

ذوات الإيديولوجيات، عداءً ناضجا، أم أنه كان اندفاعا حداثويا نخبويا فوقيا، زعزع الاستقرار، وخلق استقطابا حادا ترتبت عليه بمرور الزمن نتائج كارثية؟ ولا أريد أن أقدم إجابات على هذه الأسئلة هنا، بقدر ما أريد طرحها بصوتٍ عالٍ. ولسوف أترك سياق بقية هذه الورقة يلقي مزيدا من الضوء على تلك الأسئلة. فغرضي من هذه الورقة هو تخليق أجندة بحثية تستدعي حفرا أكثر عمقا في تجربة أكتوبر، وفي غرابة التاريخ السياسي السوداني، والتطاحن غير المنتج الذي ساده منذ فجر الحركة الوطنية.

لقد «تأيقنت» ثورة أكتوبر، و«تصنَّمت»، ما جعلها تقبع، إلى حدٍّ كبيرٍ، في حرز ما هو مقدس، خارج دائرة المساءلة النقدية. ولربما أمكن القول إن المساءلة النقدية لثورة أكتوبر، المنفلتة من قيدَيْ الإيديولوجيا، والانتماء الحزبي القحّ، والعاطفة السياسية الجامحة، لم تجر حتى الآن. فقد تجمدت تلك الثورة، إلى حدٍّ كبير، في مقام التمجيد وحده. وكل محاولتي في هذه الورقة إنما تنصب في اخراج تلك الثورة من سماوات «الأيقونة»، ومن ثم، نزع سرابيل التمجيد المحض عنها، ووضعها، على منضدة التشريح.

أيضا تلمس هذه الورقة حلم عودة أكتوبر، وإمكانيته، خاصةً بعد أن بلغ الخراب في البلاد هذا المبلغ الفظيع، وبعد أن تراجع وعي الجماهير، واشتدت قبضة الخطاب الديني على العقول في السودان، وتغيرت موازين القوى في الإقليم، وتبدلت تضاربسه السياسية، وهاجرت من السودان صفوة المتعلمين والمثقفين، وسيطرت الدولة على العمل النقابي، سيطرةً شبه مطلقة، وتبددت الطاقات التي كانت فاعلةً وقادرةً على تحريك الجماهير، وانقصم ظهر الوحدة الوطنية، وتبعثر الوجدان القومي الجمعي، وثار أهل الهامش، واشتعلت الحروب في كل أطراف البلاد، وانتشر السلاح هذا الانتشار الواسع المخيف، علاوة على دخول القوى الإقليمية، خاصةً المرتبطة بأجندة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، كلاعبٍ رئيسيٍ في الصراع السوداني الدائر الآن.

أكتوبر بوصفها مفترقا نحو التراجع

لم تحقق ثورة أكتوبر 1964، من شعاراتها التي رفعتها شيئا يذكر، فقد أُجهضت تلك الشعارات بعد أربعة أشهر فقط من تاريخ حدوث الثورة. وفي الانتخابات الديمقراطية التي جرت بعد عام واحدٍ من تلك الثورة، عادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم بكل ثقلها المعهود، ورجع الوضع إلى ما كان عليه قبل مجيء نظام الفريق عبود إلى الحكم، بل عاد، في حقيقة الأمر، إلى ما هو أسوأ!

في أول عام من عمر الديمقراطية الثانية (1964–1969)، التي أعقبت ثورة أكتوبر، جرىً تعديل الدستور، لكي يصبح من الممكن حل الحزب الشيوعي السوداني، وطرد نوابه المنتخبين، وقد تم ذلك بالفعل. أيضا، بعد ثلاثة أعوام من حل الحزب الشيوعي حوكم الأستاذ محمود محمد طه، رئيس الحزب الجمهوري، الذي قاد تيارا اسلاميا إصلاحيا منذ منتصف القرن العشرين، بتهمة الردة، وتم إعلان ردته من قبل المحكمة الشرعية العليا بالخرطوم. وقد جرت محاكمة الأستاذ محمود في تزامنٍ مع مقترح بكتابة مسودةٍ لما سُميَّ بـ«الدستور الإسلامي الكامل». وهي مسودة كانت الأحزاب التقليدية ومعها بعض رجال الدين، والإخوان المسلمون منهمكون في الإعداد لها. لذلك، يمكن القول إن ثورة أكتوبر لم تفعل، من الناحية العملية الواقعية، أكثر من أنها أعادت عقارب الساعة إلى الوراء، في إطار تحولٍ سياسيٍّ كان واضحا أنه يسير في طريق إقامة دولةٍ دينية، تسيطر عليها سيطرةً مطلقةً الأحزاب الطائفية، ومعها الإخوان المسلمون. مع ملاحظة أن تحالف الإخوان المسلمين مع الطائفية لم يكن سوى تحالفٍ تكتيكيٍّ، كان هدفه استخدام الطائفية للقضاء على قوى اليسار أولا، ثم الانفراد بالقوى الطائفية والقضاء عليها لاحقا. وهذا ما حدث بالفعل، حين قام الإسلاميون بالانقلاب على الديمقراطية الحزبية الثالثة (1985–1989)، وقد كانوا جزءا منها.

نتيجة لما قامت به الطائفية في حقبة الديمقراطية الثانية رحبت القوى الحداثية، بمختلف تعيُّناتها في الواقع السياسي السوداني، بانقلاب نميري الذي جرى في مايو 1969، بل ودعمته على تفاوت بينها، عبر مراحله المختلفة. أيضا، رحب بانقلاب نميري قطاعٌ عريضٌ من الجمهور المتعلم، بسبب ما شهده من انحصار الصراع بين الأحزاب على الكراسي. كان واضحا جدا أن العمل السياسي ظل يدور في حلقةٍ مفرغةٍ، منذ فجر الاستقلال، ما تسبب في خلق حالةٍ مستدامةٍ من انسداد الأفق السياسي. يضاف إلى ذلك، تنامي مظاهر الفساد في الحياة اليومية، وتفشي المحسوبية والرشوة، وخلو البلاد من أي فعلٍ تنموي. وترسم ديدار روسانو صورةً لحالة الحكم الحزبي في السودان، في مجمل مرحلةً ما بعد الاستقلال، قائلة: «ومتى تحقق الاستقلال والسيادة، أصبحت الصراعات صراعاتٍ عقيمة، لا تعكس إلا مزاحماتٍ شخصية. بل ولم يكن لهذه التشكيلات المتواجدة في السلطة أي برامج للبناء الوطني».[5] الشاهد هنا أن أكتوبر وإخفاقاتها ساقت القوى الحديثة التي اقتلعت نظام الفريق عبود إلى قبول نظام جعفر نميري والاصطفاف وراءه، عبر طيفها العريض، خاصة في بداياته.

راديكالية ثورة أكتوبر

سيطرت جبهة الهيئات، عبر الشهور الأولى من الفترة الانتقالية، على مجريات الثورة فطرحت أجندةً راديكالية، جعلت القوى التقليدية الطائفية تشعر أن هناك اتجاها لإقصائها وتهميشها، بل وتصفيتها. وبدا جليا أن الثورة قد أخذت منحىً يساريا واضحا. ومما لا يعطيه من يتحدثون عن «عودة أكتوبر»، انتباها كافيا، هو أن أكتوبر لم تكن تريد إعادة الديمقراطية التعددية الحزبية. وإنما كانت تريد ترسيخ نمطٍ من الديمقراطية، هو أقرب ما يكون إلى الديمقراطية الشعبية، ذات النسب الواضح للمفهوم الماركسي اللينيني. فالشعارات التي سادت في أجواء أكتوبر كانت «لا حزبية بعد اليوم»، و«لا زعامة للقدامى». وبالفعل حاولت جبهة الهيئات سنّ تشريعات من شأنها أن تجعل العمال والمزارعين والنساء يحتلون وزنا كبيرا جدا في البرلمان، بناءً على الشرعية الثورية للثورة، وليس على أوزان القوى الحزبية الحقيقية في الواقع.

ذكر تيم نيبلوك أن المفاوضات التي جرت بين جبهة الهيئات وجبهة الأحزاب عقب أكتوبر لتحديد شكل الحكومة الانتقالية عكست الدور القيادي الذي لعبته جبهة الهيئات في اسقاط الحكم العسكري. فتركيبة الحكومة التي أُعلنت في 31 أكتوبر ضمت سبعة وزراء من جبهة الهيئات؛ من بينهم السكرتير العام لاتحاد نقابات عمال السودان، وسكرتير اتحاد المزارعين، واثنين من الجنوبيين. أما حزب الأمة، والاتحادي، والشعب الديمقراطي، والميثاق الإسلامي، والشيوعي، فقد مُنح كل حزبٍ منها وزيرا واحدا فقط. غير أن وزراء جبهة الهيئات كانوا يسيرون، من الناحية العملية، على ذات الخط الذي يسير عليه وزير الحزب الشيوعي السوداني. ويضيف نيبلوك، أن اتجاهات مجلس الوزراء كانت في مجملها راديكالية. ففي الأشهر القليلة التي أعقبت تكوينها اتجهت تلك الحكومة الانتقالية إلى محاولة وضع مقترحاتٍ للإصلاح الزراعي، وإلى التصفية التدريجية للإدارة الأهلية، والتمهيد لأن تستلم الشركات السودانية تجارة الصادر والوارد من الشركات الأجنبية، وتنشيط التجارة مع الدول الشرقية، واتباع سياسات نشطة في دعم حركات التحرر في إفريقيا والشرق الأوسط. وكان أكثر ما أثار قلق القوى التقليدية هو الاقتراح الذي تقدمت به جبهة الهيئات لتخصيص 50٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية للعمال والمزارعين.[6] هذا المنحى الراديكالي السافر هو الذي دفع بالقوى «التقليدية»، للتكتل وحشد جمهورها والضغط على رئيس وزراء الفترة الانتقالية، سر الختم الخليفة، ما أجبره على الاستقالة. ولقد عرض محمد سعيد القدال مراجعةً نقديةً للاندفاعات الراديكالية لجبهة الهيئات، وهي

تدير تلك الفترة الانتقالية القصيرة. وقد اتسم نقد القدال، في جملته، بالموضوعية، وتأكيد ضرورة التحلي بالحكمة لتفهُّم مُقيِّدات الواقع.[7]

لم تدم حكومة أكتوبر الانتقالية، سوى لبضعة أشهر، كما سلفت الإشارة. فقد كانت حكومةً جانحةً يساريا، كما كانت تفكر بعقلية الشيوعية الدولية، وبعقلية الشرعية الثورية، بأكثر مما كانت تفكر وفق نهج ديمقراطي حقيقي، أو بعقلٍ سودانيٍّ مدركٍ إدراكا عميقا للمقيِّدات، التي تحكم الواقع السوداني الموغل في التخلف. ولذلك فعلى الرغم من رفع الشعارات القائلة «لا حزبية بعد اليوم»، و«لا زعامة للقدامى»، ورغم نجاح سلاح العصيان المدني، الذي يعود الفضل فيه للقوى النقابية التي كان يحركها اليسار، في اقتلاع الحكم العسكري للفريق عبود، إلا أن الواقع الموضوعي القائم على الحزبية الطائفية، أعاد النظام الحزبي الطائفي القديم، بكل سوءاته، مرةً أخرى، بل وأعطاه مبررات لإعلان حربٍ لا هوادة فيها على قوى اليسار، وعلى قوى الحداثة عموما.

حلم القفز على الواقع

من الحقائق التي لا يتم الالتفات إليها كثيرا في التجربة السودانية حقيقة الصراع اللاأخلاقي المرير بين «الحداثيين» و«التقليديين» الذي اتسم بعدم المبدئية. ففي هذا الصراع الطويل تنكر الفريقان لأصول وقواعد اللعبة الديمقراطية. فـ «الحداثيون» كانوا، إلى حد كبيرٍ جدا، أصحاب مزاجٍ ثوريٍّ انقلابي، تسبب في تشكيله الاحساس ببطء حراك الواقع. كما تسببت فيه أيضًا عجلتهم، وقلة صبرهم، على ذلك الواقع الطائفي القائم على بنية اقتصادية بالغة الضعف، وعلى أمية سياسية، وأمية لغوية، ما جعله بطئ الاستجابة لنداءات التحديث. أما معسكر «التقليدية»، الذي يمثله «حزب الأمة» و«الحزب الاتحادي الديمقراطي»، المرتكزان على قاعدتين دينيتين طائفيتين، وعلى الإدارة الأهلية، فقد كان حريصا من الناحية الشكلية على الأقل ـ على النظام الديمقراطي. ولكن، ليس حبا للديمقراطية، أو إيمانا بها، وإنما لأن التركيبة الطائفية التي أدغمت الولاء للطائفة في الولاء للحزب، جعلت أهل هذا المعسكر واثقين من كسب أي معركةٍ انتخابيةٍ ديمقراطية ضد تنظيمات الحداثيين من يساريين ومن إسلاميين.[8] لذلك، فإن العداء المستحكم منذ فجر الحركة الوطنية بين المدافعين عن «التقليدية»، والمدافعين عن «الحداثة»، هو الذي جعل أنظمة الحكم في السودان تتأرجح، على الدوام، بين أنظمة ديمقراطية برلمانية فاشلة، وبين سلسلةٍ من الانقلابات العسكرية الفاشلة. بعبارةٍ أخرى، لم يكن السبب وراء اضطراب الممارسة السياسية في سودان ما بعد الاستقلال منحصرا في

التنافس بين الحزبين «التقليديين»؛ حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديموقراطي — وقد كان هذا التنافس بينهما قائما ومحتدما بالفعل — بقدر ما كان السبب هو الصراع المرير بين معسكر «الحداثيين» ومعسكر «التقليديين».[9]

لابد أن نضع في اعتبارنا، ونحن نعالج ثورة أكتوبر، أن الديمقراطية التعددية كانت مرفوضةً تماما، من جانب قوى اليسار، التي كانت هي المحرك الرئيس لثورة أكتوبر، بحكم تأثيرها الكبير والقوي، على الاتحادات النقابية والمهنية. وبطبيعة الحال، لا يحق اليوم لقوى اليسار، التي أصبحت تعتنق الديمقراطية التعددية عقب سقوط الشيوعية، أن تعود القهقرى لتراجع ذلك التاريخ السابق، فتضمه هو الآخر، إلى التغيير المفاهيمي الذي أصابها في زمانٍ لاحق. فثورة أكتوبر يجب أن تتم معالجتها في الإطار التاريخي الظرفي الذي أحاط بها إقليميا ودوليا آنذاك، في سياق تأثير ذلك الإطار الحاكم على منظومة المفاهيم التي كانت سائدة وقتها في أذهان قياداتها من الحزبيين والمهنيين والنقابيين المحكومين فعلا، أو المتأثرين، إلى حدٍ كبير، بالأطر الفكرية لليسار الماركسي اللينيني، في حالته التي كان عليها في ستينيات القرن الماضي. ولذلك فإن الدعوة إلى عودتها لابد أن تكون وفق إطارٍ مفاهيمي جديد. بل، وأن يتم فيها استحداث آلياتٍ جديدة أيضا، مع قراءة للصعوبات الجمة التي أصبحت تعترض فعل الثورة من حيث هو.

تراجع اليسار وتقدم الإسلام السياسي

من الدلائل على أن أكتوبر لم تكن ثورةً كاملة النضج، أن نظامين عسكريين وصلا إلى الحكم من بعدها. بل إن نظام جعفر نميري العسكري الذي جاء بعدها بخمس سنوات فقط، في مايو 1969، وجد ترحيبا شعبيا منقطع النظير. وبسبب رفع جعفر نميري والضباط الذين كانوا معه، شعاراتٍ يسارية، وشعاراتٍ قومية عربية، وبسبب أن بعض الضباط الذين نفذوا معه الانقلاب كانوا من الشيوعيين، فقد وجد الشيوعيون أنفسهم مندغمين، طوعا أو كرها، في ذلك الانقلاب. بل إن قطاعا معتبرا منهم ردّد ما ردّده الضباط الذين قاموا بالانقلاب، وهو أن ما جرى في مايو 1969، بواسطة جعفر نميري والضباط الذين كانوا معه، كان ثورةً وليس انقلابا، وإنما هو امتدادٌ طبيعي لثورة أكتوبر، وتجسيدا حيا في الواقع لشعاراتها المعادية للحزبية والطائفية.

تكررت ثورة أكتوبر في أبريل 1985، كما تقدم القول، وتكررت معها تجربة إجهاض الشعارات والرغبات والتطلعات الجماهيرية، وعادت الأمور الحزبية

الطائفية إلى ما كانت عليه قبل مجيء جعفر نميري إلى الحكم. غير أن متغيرا جديدا دخل الساحة، وهو حصول الإسلاميين على واحدٍ وخمسين مقعدا في الانتخابات التي جرت عقب الانتفاضة، ليحتلوا المركز الثالث في ترتيب الأحزاب السودانية من حيث الوزن الجماهيري. فقد أقترب الإسلاميون من حيث عدد المقاعد التي حصلوا عليها من الحزب الاتحادي الديمقراطي، وهو الحزب الثاني من حيث القاعدة الشعبية في البلاد، بعد حزب الأمة. كما تراجعت في نفس الوقت شعبية الشيوعيين تراجعا ملحوظا، إذ حصلوا على ثلاثة مقاعد فقط؛ مقعدين من دائرتين جغرافيتين في العاصمة الخرطوم، ومقعد آخر من دوائر الخريجين في إقليم بحر الغزال بجنوب السودان.[10] ولا بد من التذكير هنا أن الشيوعيين حصلوا في الانتخابات التي جرت في عام 1965، بعد عام واحد من ثورة أكتوبر، على أحد عشرة مقعدا، في حين حصل الاسلاميون على ثلاثة مقاعد فقط.

لو تتبعنا تبدل الوزن الجماهيري عبر الواحد وعشرين عاما التي فصلت بين انتخابات 1965، وانتخابات 1986، لوضح لنا تراجع اليسار، وتقدم الإسلاميين. ومع أن الإسلاميين السودانيين هم الإسلاميون الوحيدون في العالم العربي الذين وصلوا إلى السلطة قبل ثورات الربيع العربي، ووصلوا إليها، حين وصلوا، عن طريق الانقلاب العسكري، إلا أنهم عملوا منذ شراكتهم الحكم مع جعفر نميري في تهيئة الوضع الذي يسمح لهم بالوثوب إلى السلطة. وعموما فإن تراجع اليسار، واقتراب الإسلاميين من السلطة لم يمثل حالةً سودانيةً خاصة، وإنما كان جزءا من ظاهرة «شرق أوسطية»، بل وظاهرة كوكبية. فقد تراجع اليسار العربي في تزامنٍ مع تراجع الخطاب اليساري في العالم، الذي صحب انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق. غير أن الإسلاميين في الشرق الأوسط كانوا هم القوة التي اندفعت بقوة لتملأ ذلك الفراغ الذي حدث.

الثورة بين بناء الدولة وخدمة الأجندة الحزبية

ربما تعين علينا أن نأخذ في الاعتبار ونحن ننظر إلى ثورة أكتوبر، وما إذا كانت هناك فعلا حاجة ملحة لحدوثها، بعض الأمور، مثل:

حدثت ثورة أكتوبر بعد ثماني سنوات فقط من الاستقلال، وست سنوات من حكم الفريق عبود، وهي فترة قصيرة جدا ليتولد منها احتقانٌ وغبنٌ اجتماعي حقيقي يدفع للثورة. فهل كان الواقع بحاجة حقيقية إلى الثورة، أم أن اليسار ومن ورائه المتعلمون كانوا يريدون ثورةً بأي طريقة؟

لم يتعد عمر نظام الفريق عبود حين قامت الثورة ست سنوات، كما تقدم. ولم يُحدث من الخراب في سنوات حكمه، وهي سنوات قليلة جدا، شيئا يشبه الخراب الذي جرى في سنوات نميري في الحكم (16 سنة)، وسنوات البشير في الحكم (25

سنة). فسنوات عبود مثّلت من حيث طول المدة الزمنية، مقارنة بسنوات حكم البشير، ٪20 فقط. كما مثّلت سنوات حكم عبود بالنسبة لسنوات حكم البشير ونميري مجتمعة حوالي ٪14 فقط. مع ملاحظة أن أحوال السودان في عهد عبود كانت أفضل في كل منحى من مناحي الحكم، وبما لا يقاس، مما أصبح عليه الحال في عهد نميري، وفي عهد البشير. مع الفارق الضخم في سوء الأحوال بين فترة نميري، ثم فترة البشير التي أوصلت الأمور في البلاد، إلى الدرك الأسفل. إذن، لماذا قامت ثورة أكتوبر ضد عبود، ولم تقم ثورة واحدة ضد نظام البشير، رغم الفارق الذي لا يقاس في سوء الأحوال في السودان الآن، مقارنا بما كان عليه الحال في ستينيات القرن الماضي؟

في عهد عبود، لم تكن البلاد قد دخلت بعد في دوامة الديون التي تقصم ظهر فرص النمو، كما لم تدخل البلاد في مسلسل تدهور قيمة العملة المستمر الذي يجعل التخطيط لأي أمر من الأمور مستحيلا. أيضا، في فترة حكم عبود كانت خدمات التعليم والصحة تسير بصورةٍ جيدة. ولم تدخل البلاد في نطاق المجاعات وفقدان الاحتياط الغذائي، أو فقدان الغطاء النباتي، أو النزوح الملحمي من الريف إلى المدينة. يضاف إلى ذلك، أن فترة عبود شهدت بدء العمل في التوسع في المشاريع الزراعية، وفي المشاريع الصناعية، وفي زيادة عدد الطرق المسفلتة، وفي زيادة الخط الحديدي، وكانت البلاد تتمتع بسمعة دولية ممتازة، مع الميل للغرب والتحفظ تجاه الكتلة الشيوعية، وقد كان ذلك حكيما، أو يمكننا أن نقول اليوم أنه كان حكيما.

هل حاجة الدولة التي تخرج من تحت نير الاستعمار، من حيث الترتيب الصحيح للأولويات، تتمثل في الاستقرارَ الذي يجعل بناء الدولة الحديثة ممكنا، أم في الصراع على الشعارات السياسية والمناهج السياسية، بحجة أن الشعارات والمناهج السياسية هي التي ترسم، بالضرورة، خرائط الطريق لبناء الدولة؟

لو قارنا حال السودان اليوم الذي حكمه الإسلاميون لربع قرن من الزمان، وتأملنا مدى الخراب المريع الذي أحدثوه فيه، والقتل الذريع لمئات الآلاف من الأنفس الذي ارتكبوه، والتهجير القسري للملايين الذي جرى، والفساد غير المسبوق الذي ولغوا فيه، ثم فقدان الجنوب، بل وفقدان جهاز الدولة نفسه، ووقوف البلاد على حافة التفتيت والضياع النهائي، ثم قارنا كل هذا بحال السودان والسودانيين في فترة حكم عبود، أليس من الجائز أن نصل إلى نتيجة مفادها أن ثورة أكتوبر كانت في حقيقة أمرها أقرب ما تكون إلى «الفانتازيا» الصفوية المستلّةٌ من بطون الكتب، وعوالم الأدلجة السياسية، بأكثر من كونها تعبيرا عن حاجةٍ ملحةٍ أفرزها الواقع

الموضوعي. ولربما اتضح لنا أيضا، أن صدف التاريخ هي وحدها التي انجزتها.

إذا قلنا إن أكتوبر استعادت الديمقراطية، وفي ذلك نظرٌ بطبيعة الحال، فهل كانت هناك ديمقراطية متحققة بالفعل، قبل مجيء نظام عبود تستحق عناء الاستعادة؟ فالديمقراطية التي مورست منذ بداية الحكم الوطني وحتى مجيء نظام الفريق عبود لم تكن سوى ديمقراطية يمارسها برجوازيو المدن الذين تدفع بهم الطائفتان الكبيرتان، الأنصار والختمية، ليترشحوا في دوائر الريف بإشارة من زعيم الطائفة، نيابة عن أهل الريف، وهم لا يعرفون شيئا عن مشاكل الريف الذي ترشحوا في دوائره، بل إن بعضهم لم يرالمناطق التي يترشحون فيها أصلا. ولقد ظلت برجوازية المدن هذه ثابتة العضوية في كل البرلمانات، والمجالس التشريعية، عبر مختلف الأنظمة؛ المدنية منها والعسكرية.[11]

أما الأهم، هل جاءت ثورة أكتوبر إلى السودان، من الناحية العملية، بوضع أفضل، أم أنها وضعته من حيث أرادت أو لم ترد، في طريق التراجع المضطرد؟

الحجاج الذي أود أن أدفع به في هذه الورقة هو أن ثورة أكتوبر ثورةٌ أوقدتها الأجندة الحزبية بأكثر مما أوقدتها حاجة القطر أو أحوال المواطنين إلى الثورة. ولربما يكون مسلك عبود وزمرته في الجنوب واعتمادهم الحل الأمني هو الذي بلور الغضب الذي نتجت عنه أكتوبر. والندوة التي انطلقت منها الشرارة في جامعة الخرطوم، كانت بالفعل عن الجنوب. غير أن أكتوبر فتحت، من زاوية أخرى، الباب في السودان، لحالةٍ غير مسبوقة من عدم الاستقرار السياسي، وأدخلت البلاد في سلسلة متصلةٍ من المناورات السياسية التي أبعدت البلاد من أجندة البناء الوطني، التي كان ينبغي أن تكون لها الأولوية. لقد كانت الأحزاب الكبيرة سيئة الأداء، ولقد اتضح ذلك منذ بداية الحكم الوطني في الديمقراطية الأولى. ولكن، في نفس الوقت كان اليسار مستعجلا وغير ناضج، ومرتهنا للرؤى وللأجندة اليسارية العالمية، لحقبة الحرب الباردة، فاستخدم تأثيره القوي على النقابات في الضغط السياسي الحاد، أبكر مما ينبغي بكثير، ما جعله وجعل العمل النقابي هدفا للتحطيم المستمر. فالقوة المخيفة التي ظهرت بها النقابات في ثورة أكتوبر أرعبت القوى التقليدية، كما أرعبت الأنظمة العسكرية، وكذلك القوى الإقليمية والدولية، ما جعل العمل النقابي ومنظمات المجتمع المدني هدفا ثابتا للتحطيم المنهج من قبل جميع الحكومات السودانية، المدنية منها والعسكرية.

المعونة الأمريكية وخوف عودة المصريين من النافذة

النزعة الراديكالية التي وسمت مسلك جبهة الهيئات في فترة الحكومة الانتقالية التي أعقبت ثورة أكتوبر، لم تكن، في حقيقة الأمر، ظاهرةً جديدةً جاءت بها ثورة

أكتوبر، وإنما كانت امتدادا لما كان جاريا أصلا، من تحريكٍ مستمرٍ للعمل النقابي المطلبي من جانب الحزب الشيوعي السوداني وقوى اليسار عامةً، في مواجهة القوى الممسكة بمفاصل الثروة والسلطة في السودان، منذ أيام الجبهة المعادية للاستعمار. فانقلاب نوفمبر 1958، الذي أتي بالفريق إبراهيم عبود إلى السلطة، انقلابٌ دبّره حزب الأمة، الذي كان على رأس السلطة. وكان ذلك لأسبابٍ تتعلق بمخاوفٍ اعترت حزب الأمة من احتمال عودة مصر للتحكم في شؤون السودان، بعد أن رفض السودانيون الاتحاد بإعلانهم الاستقلال، مسقطين خيار الوحدة معها.[12] غير أن هناك سببا قويا آخر دعا حزب الأمة إلى تسليم السلطة للفريق عبود، وهو ما شهدته تلك الفترة من اضطرابٍ شديد تسببت فيه النقابات. فلقد نشب نزاعٌ بين الحكومة من جهة، والجبهة المعادية للاستعمار، واتحاد نقابات العمال من الجهة الأخرى. قدم اتحاد نقابات العمال مدفوعا بالأجندة السياسية للجبهة المعادية للاستعمار مطالب، يتعلق بعضها بتحسين أوضاع العاملين، وبعضها الآخر سياسي، فتجاهلتها الحكومة، ما أدى إلى إضراب 42 نقابة، مثلت في مجموعها 98٪ من مجموع القوى العاملة في البلاد.[13] ويبدو أن ذلك الجو المضطرب، هو الذي أقنع العسكريين السودانيين بقبول العرض الذي تقدم به إليهم السيد عبد الله خليل رئيس الوزراء، لأن يقوموا باستلام السلطة، وانهاء الحكم الديمقراطي الذي لم تتجاوز تجربته عقب إعلان الاستقلال السنتين.

إضافةً إلى ما تقدم، فقد كانت هناك معادلات توازن القوى الدولية في حقبة الحرب الباردة، والمخاوف الغربية من تمدد الشيوعية الدولية في إفريقيا والشرق الأوسط. انعكس ذلك البعد الدولي بالفعل في حالة الاستقطاب الحزبية الحادة، في تلك الحقبة، حول قبول المعونة الأمريكية ورفضها. ولقد اتضح سير نظام الفريق عبود على درب الخط السياسي لحزب الأمة، على مستوى السياسة الدولية، حين قام بقبول المعونة الأمريكية.[14] ويتضح من ذلك أن اليسار كان يسعى إلى توسيع مواعينه، وهذا من حقه، ولكنه استخدم أساليب أضرت بالمصالح السودانية، بل وبمصلحته وبمستقبله هو أيضا.

لكن، من الجانب الآخر، لابد من القول إن النزعة الراديكالية المتطرفة التي حاولت أن تقفز فوق مقيّدات الواقع الموضوعي عن طريق شل العمل الحكومي بالإضرابات الواسعة في فترة الديمقراطية الأولى، ثم بمحاولة تهميش وإقصاء القوى الحزبية في الفترة الانتقالية التي تلت ثورة أكتوبر 1964، قد جعلت القوى الحزبية التقليدية تخرج كل ما في جعبتها من شراسةٍ وكيدٍ سياسي، حيث لجأت إلى التكتيكات الاستباقية، والتلاعب بأسس اللعبة الديمقراطية، وأسس الدستور، ما اتضح جليا في مؤامرة حل الحزب الشيوعي وإخراج نوابه المنتخبين من البرلمان في عام 1965.

خاتمة

إن حاجة السودان للثورة اليوم أكبر من حاجته لها في أي مرحلة سابقة، من مراحل حقبة ما بعد الاستقلال. غير أن انجاز الثورة في السودان اليوم، أصبح أصعب، وبما لا يقاس، من انجازها في الفترات السابقة. بل ربما أمكن القول إن محاولات انجاز الثورة قبل أوانها قد أخر فعل الثورة، وأجهض الطاقات التي يمكن أن تنجز الثورة. لقد تسببت تقوية العمل النقابي واستخدامه بقوة، منذ بداية الاستقلال، في ضربه. وها هو اليوم قد وقع بكامله في قبضة السلطة الحاكمة. تعلمت الحكومات من النضال ضدها واتجهت إلى تفتيت القوى التي تقف في مواجهتها. فلقد استخدم اليساريون «التطهير» وجاء الإسلاميون فاستخدموا «التمكين» وبين الفعلين تضعضعت القوى والطاقات التي يمكن أن تحدث التغيير.

في عهد الانقاذ القائم، تم ضرب قوى المجتمع المدني واضعافها وتشتيت جهودها، مع سيطرةٍ إعلاميةٍ مطلقةٍ للنظام الحاكم، إضافة إلى انتشارٍ واسعٍ للخطاب الديني المربك والمثبط لحراك التغيير. أيضا تم عبر ربع القرن الأخير الذي حكم في الاسلاميون السودان، تقسيم القوى الحزبية التقليدية السودانية إلى شظايا متنافرة. أما حروب الأطراف فقد قسمت الوجدان الجمعي القومي وفرقت وجهاته فطغى التفكير الجهوي وضعف التفكير القومي، ومن ثم ضعف الحراك القومي الثوري المتناغم. ومن الجانب الآخر، لعبت سلطة الإسلاميين المركزية بورقة الهوية العربية الإسلامية، وأثارت المخاوف وسط جمهور الوسط والشمال النيلي ضد قوى الأطراف الحاملة للسلاح. أيضا أعاد الإسلاميون القبلية من جديد وخلقوا انشطارات وشروخا كثيرة في بنية الوحدة الوطنية حتى وسط نخب الشمال والوسط النيلي التي سيطرت تاريخيا على مسارات السياسة السودانية، وظلت تتصارع في ما بينها، على مدى نصف قرن ويزيد، في حين بقيت أطراف القطر الأخرى في موقف المتفرج.

على النطاق الإقليمي، وقع السودان في دائرة الاستقطاب وأصبح نظام الإسلاميين الحاكم فيه مختطفا لأجندة إقليمية يديرها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين متحركا في رسم خريطة إفريقيا جنوب الصحراء، مدعوما بمال السلفيين الخليجيين. ومن آخر نماذج السيطرة الخارجية على بلدٍ ما من خارجه، ما ابتكره نظام عمر البشير بخلقه ميليشيات من المرتزقة لتثبيت نظامه الذي تسيطر عليه قلةٌ قليلةٌ واقعةٌ ضمن أجندة خارجية. وقد تجسد هذا النهج في الشهور الماضية في قوة الجنجويد التي أصبحت تسمى في بـ «قوات الدعم السريع». تم اضعاف

المؤسسة العسكرية السودانية إلى درجة إخراجها كليا من دائرة التأثير، ومن أن تظل قوة حارسةً للأجندة الوطنية. فقد تم سلبها من فرص التدخل لحفظ التوازن بين السلطة والشعب، كما حدث حين انحازت للثوار في أكتوبر 1964 وفي أبريل 1985، ما جعل الثورتين الشعبيتين تنجحان في ازاحة النظامين العسكريين دون خسائر بشرية تذكر.

يمثل نموذج «الجنجويد» الانكشاري المطوَّر، الذي تمت ترقيته من دوره الأول المتعلق بتنفيذ مخططات نظام البشير للتطهير العرقي في الأطراف، إلى أداء دورٍ مركزي، ما جعله شبيها لتدخل قوات حزب الله اللبنانية، والحرس الثوري الإيراني لدعم الرئيس بشار الأسد ضد الثورة. ولقد جرّ التدخل الشيعي اللبناني الإيراني في سوريا، قوىً إقليميةً أخرى كالسعودية وقطر، فأخذتا تدفعان بالمتطرفين الإسلاميين، عابري الأقطار، للدخول في الصراع السوري أيضا. وهكذا تحولت الثورة السورية التي بدأت ثورةً سلمية، إلى حربٍ أهلية طاحنة، تتحكم في مساراتها ودرجة تمددها وانكماشها تقاطعات الأجندة الإقليمية والدولية. ويمكننا أن نقول أن فعل الثورة في المنطقة العربية تعقد في المرحلة الراهنة بصورة غير مسبوقة. لم يعد فعل الثورة مثلما كان في الماضي، صراعا بين قوى وطنية حول الاتيان بالنظام الأمثل للبلد المعين، وإنما أصبح فعلا محاطا بتقاطعاتٍ إقليميةٍ ودولية معقدة ومعتمدة بشكلٍ رئيس على المال والعسكرة والسلاح. والجديد في هذا الوضع، أن الفاعل الإقليمي في السودان قد طغى على الفاعل الدولي، كما طغى فيه كلاهما على الفاعل المحلي.

من أجل رسم صورة صحيحة لمستقبل السودان، ينبغي مراجعة المسيرة الكلية للحركة السياسية السودانية منذ مؤتمر الخريجين، وتصويب نقد معمق لها، متجرد من الغرض الحزبي والإيديولوجي. فثورة أكتوبر رغم عظمتها كآلية سلمية أسقطت حكما عسكريا، إلا أنها لم تكن نقطةً مضيئةً لا تحتمل غير الموضعة في مقام التمجيد وحده. لقد كانت فعلا مختلطا تأثر بكثير من إشكالات الممارسة السياسية السودانية، ولذلك فإن ميراثها يحتاج تمحيصا وفرزا.

هوامش

1. محمد عمر بشير، **تطور التعليم في السودان 1898–1956**، ترجمة هنري رياض، محمد سليمان، عبد الله الحسن، الجنيد علي عمر (بيروت: دار الجيل بيروت، 1983)، ص 122.
2. المرجع نفسه، ص 123.
3. هارولد ماكمايكل، **السودان**، ترجمة محمود صالح عثمان صالح (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2009، الطبعة الثانية)، ص 175.
4. المرجع نفسه، ص 169.
5. ديدار فوزي روسانو، **السودان إلى أين؟**، ترجمة مراد خلاف (القاهرة والخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2007)، ص 126.
6. تيم نيبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1990)، ص 217.
7. راجع محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني** (بيروت: دار الفارابي، 1999)، ص 135–138.
8. Mahmood Mamdani, *Saviors and Survivors: Darfur, Politics, and the War on Terror* (New York: Pantheon Books, 2009), p. 172.
9. المرجع نفسه، ص 172.
10. أحمد إبراهيم أبو شوك والفاتح عبد الله عبد السلام، **الانتخابات البرلمانية في السودان 1953–1986: مقاربة تاريخية تحليلية** (أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، 2008)، ص 231.
11. لاحظ حيدر إبراهيم أن النواب الذين كانوا في برلمانات الحكم الديمقراطي في فتراته (1956–1958) و(1965–1969) و(1986–1989) كانوا إلى حد كبير نفس النواب الذين شاركوا في المجلس العسكري لنظام الفريق عبود (1958–1964). وهم أنفسهم تقريبا الذين شاركوا في المجلس الوطني الذي أقامه نميري (1969–1985). وحتى في نظام الإسلاميين الراهن (منذ 1989) فكثير من هؤلاء ينتمون إلى ذات البيوتات التي ظلت تغذي كل تلك البرلمانات بالنواب المنتخبين والذين يتم تعيينهم في كلٍّ من العهود الديمقراطية والديكتاتورية سواءً بسواء. راجع حيدر إبراهيم، **السودان الوطن المضيع** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011)، ص 52–53.

12. المرجع نفسه، ص 208 – 209. أيضا راجع: مخطوطة «الديباجة» المنشورة الكترونيا بـ: «موقع الفكرة الجمهورية، www.alfikra.org»، حيث كتب الأستاذ محمود محمد طه: «كانت الحكومة ائتلافية بين حزب الأمة، وحزب الشعب — حزبي الطائفتين ذواتي الخصومة التقليدية، طائفة الأنصار، وطائفة الختمية. ودخلت البلاد في أزمة سياسية من جراء عدم الانسجام في الوزارة، وبروز الاتجاه للالتقاء بين الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان في المعارضة، وحزب الشعب، عن طريق وساطة مصر. فسافر رئيسا الحزبين، السيد إسماعيل الأزهري، والسيد على عبد الرحمن، إلى مصر، لهذا الغرض. ولقد نسب لرئيس الوطني الاتحادي تصريح، بمصر، يعترف فيه باتفاقية 1929، التي كانت حكومة السودان الشرعية قد ألغتها. (وهي الاتفاقية التي أُبرمت في الماضي بين دولتي الحكم الثنائي، بريطانيا، ومصر، بينما كان السودان غائبا، تحت الاستعمار، فأعطت السودان نصيبا مجحفا من مياه النيل، بالنسبة لنصيب مصر. وكان ذلك الاعتراف بالاتفاقية بمثابة مساومة مع مصر لتعين الحزب على العودة للحكم. كما صرح رئيس حزب الشعب، بمصر، بأن حزبه يقف في المعارضة!! (صحيفة أنباء السودان 1958/ 11/ 15، صحيفة الرأي العام 1958/ 11/ 9). مرجع نص الأستاذ محمود في «الديباجة»، على الرابط: http://goo.gl/zCyOLw (استرجاع في 9 مايو 2014)

13. محمد سعيد القدال، **معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني**، ص 97. أيضا، راجع تيم نيبلوك حيث ورد: «كان خطاب الفريق عبود للأمة فجر السابع عشر من نوفمبر موجها نحو إزالة المخاوف التي انتابت المؤسسة التقليدية نتيجة ضعف الحكومة البرلمانية في مواجهة الحركة الراديكالية التي ازدادت قوة»، **صراع السلطة والثروة**، ص 209.

14. تيم نيبلوك، **صراع السلطة والثروة**، ص 210.

شهادات

1

هاشم محمد أحمد

من الجامعة إلى الشارع: الكفاح المستمر

(بعض الشهادات منذ دخولي الجامعة مع انقلاب 17 نوفمبر 1958 وتخرّجي منها مع ثورة 21 أكتوبر 1964).

16 فبراير 1961: كتفا لكتف مع المحامين
بالخميس 16 فبراير 61 كان موكب المحامين قد قفل راجعا بشارع الجامعة بعد أن سلموا مذكرتهم القوية للمجلس الأعلي للقوات المسلحة. موكب صامت حسب شروط السلطات وبقيادة النقيب عباس مدني (الذي أصبح وزيرا للداخلية فيما بعد عقب انتفاضة مارس / أبريل 1985).

حضر لنا مسرعا عوض حامد مُلَّة سكرتير الجبهة الديمقراطية وأخطرنا بقرب الموكب من الجامعة. وقاد هو المظاهرة من داخل الجامعة، وكانت تهتف صاخبة في محاذاة موكب المحامين الذي ظل صامتا التزاما بالشروط.

هجم علينا النقيب عباس مدني بقواته ودخلنا في صدام معهم، فيما بادر الطالب محمد زين شدّاد (جيولوجيا) بضرب الضابط النقيب حتى نزف. أمسك الضابط بشدّاد رغم إصابته ودفعه لداخل عربته الهِلمان الصغيرة. أسرع للمستشفي لمعالجة نزيفه أولا، ثم أخذ شدّاد بعدها لقسم الشرطة .

عند احتدام الصدام كان كل من بالمظاهرة له أفكاره. كانت أخطر الأفكار توجيه الطالب عبد العظيم محمد عبد الحفيظ (كلية الاداب) أن نقوم باعتقال الشرطة بغرف داخلية «النيل الأبيض»، إذ أن المظاهرة كانت لديها الغلبة عليهم. استطاع الطلاب أن ينزعوا العصى من أفراد الشرطة، بما في ذلك هراوات ستة منهم كانوا يضربوننا بها وهم على سطح عربة كومر مكشوفة اضطررناهم أن ينزلوا منها.

في لحظة الانبهار بالانتصار تلك صعدنا نحن خمسة من الطلاب على سطح العربة وواصلنا الهتافات. وهنا حدث ما لم يكن في الحسبان، إذ فات علينا أن سائق العربة الشرطي كان بداخلها ممسكا بقيادتها. وفي غفلة منا انطلق بالعربة بسرعة شديدة، ولم نملك سوى الاستمرار في الهتاف — وحوّلنا الموقف بصورة غير مسبوقة ونحن نهتف إلي مظاهرة في الشارع بقيادة الشرطي سائق العربة، والذي توجه بنا رأسا لمركز شرطة القسم الشرقي في الخرطوم. أتي عباس مدني فيما بعد وهو يقود محمد زين شداد الذي انضم إلينا في الحراسة.

استدعت السلطات القاضي يحيى عمران يوم الجمعة 17 فبراير 1961 من منزله لمحاكمتنا بسرعة «عدالة ناجزة»، وتمّ إرسالنا مساء نفس اليوم لسجن كوبر بعقوبات أربعة أشهر لمحمد زين شداد (لاعتدائه على الضابط)، وشهرين لكل من محمد طه محمد علي (آداب)، عبد الفتاح محمد صالح (علوم)، محمد ابراهيم عبده «كبج» (هندسة)، سر الختم علي كلودة (هندسة)، وشخصي (هندسة).

شمِل فريق الدفاع عنا الشهيد جوزيف قرنق وأنور أدهم وآخرين، والذين أصبحوا بالطبع محامين وشهود دفاع في نفس الوقت لوجودهم في الموكب. وكانت تلك هي أول مرة يُحاكم فيها طلاب من جامعة الخرطوم بالسجن في ظل نظام نوفمبر.

ولم تتوقف المظاهرات والاحتجاجات الطلابية ضد موقف الحكومة المخزى من قضية الكنغو خلال شهر فبراير رغم الإجراءات الاستثنائية والاعتقالات، ورغم المحاكمات وحبسنا كما علمنا ذلك ونحن داخل السجن.

أكتوبر 1961: مع ثوار الجزائر

انطبق نفس الموقف السلبي من الحكومة تجاه قضايا التحرر الوطني على قضية الجزائر. وفي الذكرى الثامنة لثورة الجزائر سيّر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم مظاهرة في أكتوبر 1961 من الجامعة. وقد شاركتُ في هذه المظاهرة بعد عودتي للجامعة من السجن. حاصرتنا الشرطة في شارع الجامعة وانفضضنا بعد الهتاف بسقوط المتحالفين مع «فرنسا ديجول» وسقوط «العصبة العسكرية». واعتقلت الشرطة عددا من الطلاب الذين قُدموا للمحاكمة.

نوفمبر 1961: المذكرة والتداعيات

على إثر المذكرة الطلابية الموحّدة التى رفعت للحكومة مطالبة بالحريات وحكومة ديمقراطية انتقالية وانتخابات وعودة الجيش إلى ثكناته، انتهجت الحكومة مزيدا

مـن سياسـات القمـع والاعتقـالات للطـلاب دفعتنـا بالمقابـل لتصعيـد نضالنـا ضـد الحكـم العسـكرى.

اجتمعنـا بجامعـة الخرطـوم فى شـكل داخليـات لمناقشـة الخطـة المتكاملـة لهـذا التصعيـد باقـتراح مـن لجنـة الاتحـاد موصّيـة فيـه بـإضراب ومظاهـرات شـوارع . وكنـت فى داخليتـى مـن مؤيـدى هـذه التوصيـة الكاملـة . كان رأى الأخـوان المسـلمين أن تنفيـذ الإضراب كافٍ وأنـه لاداعـى للتظاهـر. وبـما أن الاجتماعـات العامـة كانـت تتـم بالداخليـات، فقـد أتـت المحصّلـة النهائيـة بفـوز الخطـوة الموحّـدة والمزدوجـة، والتـى نفّـذت بنجـاح منقطـع النظـير. أمّـا المظاهـرة فقـد أتـت بنتائـج إيجابيـة مـن معالمهـا انضـمام العـمال والموظفـين والنوبيـين وطـلاب المعاهـد العليـا والجامعـات فى مظاهـرة ضخمـة مسـتصحبة آلاف الجماهـير فى تجوالهـا بشـوارع الخرطوم فى إسـتمرارية طويلـة، تميّـزت بتجـاوب شـعبى عـبّر بحـق عـن تغيـير كبـير فى موقـف الشـارع . وبـما أننـى كنـت فى قلبهـا فقـد لاحظـت ذلـك بنفسـى مقارنـة بالمظاهـرات العديـدة التـى خرجـت فيهـا وكان السـوق مـن المناطـق المسـتهدفة لطوافهـا . فبعـد وقوفهـم ضدّنـا سـابقا خرجـوا أخـيرا معنـا بعـد أن ذاقـوا الأمرّيـن مـن الوضـع وأحسّـوا بذلـك فى ثمـن لقمـة العيـش وانحـدار الوضـع الاقتصـادى وإفـلاس السـوق .

لم تتوقـف المظاهـرات عـلى مبـادرة طـلاب العاصمـة وإنّـما إمتـدّت للأقاليـم ممـا أكّـد ماذهبنـا إليـه فى الاتّحـاد مـن ضرورة وحـدة العمـل والتنظيـم.

فتـح ذلـك التحـرّك بابـا جديـدا لجبهـة الأحـزاب التـى قامـت بالدعـوة لعقـد اجتـماع مشـترك مـع ممثـلى الطـلاب فكنـت أحـد المشـاركين فى تلبيـة تلـك الدعـوة التـى تبنـى عقدهـا السـيد الصـادق المهـدى بمنـزل السـيد يحـى المهـدى بأمدرمـان. كـما ظهـرت جليّـا نتيجـة ذلـك التحـرّك وتوسـيع قاعـدة المشـاركة فى مظاهـرة 14 نوفمـبر1962.

موقف غريب يطل بوجهه

لقـد كان رد فعـل الجامعـة إزاء ذلـك التحـرّك الطلابـى وتراكـم تلـك المظاهـرات والإضرابـات (وبالطبـع ليـس بمعـزل عـن توجيهـات الحكومـة) غليـة فى الغرابـة وهـو محاولـة إبعادنـا عـن العمـل السياسـى وتحجيـم مشـاركتنا فى المسـائل الوطنيـة. بـدأ فـورا بممارسـة الضغـط الأكاديمـى والـذى عانيـت منـه شـخصيا عندمـا بلـغ ذروتـه فى ظـروف الإضراب المفتـوح — إذ فوجئنـا بوضـع جـدول الإمتحانـات قبـل شـهر ونصـف مـن نهايـة العـام الدراسـى . فضـلا عـن صرف الطـلّاب بتكويـن جمعيـات ذات اهتمامـات بعيـدة عـن جمعيـات الاتّحـاد (مثـل جمعيـة البهجـة، ومجموعـة

قهـوة النشـاط، ومجموعـة الحفـلات التنافسـية، والاهتـمام باجتماعاتهـا بديـلا عـن اجتماعـات الاتّحـاد ..إلـخ) ممـا مـن شـأنه صرف النظـر عـن اتّحادنـا.

ولم تقـف عنـد ذلـك الحـد فوضعـت قوانـين تعسّـفية وتأديبيـة مهينـة ومعيقـة للعمـل السياسـى، بـل وفتحـت البـاب عـلى مصراعيـه لأجهـزة الأمـن للتدخـل الفاضـح فى حـرم الجامعـة وفى شـئونها ومصـادرة كل مـا هـو سياسـى وغـير سياسـى مـن أدب الطـلاب وملصقاتهـم بصـورة ليسـت إرهابيـة ومهينـة فقـط بـل ومدعـاة للسـخرية فى بعـض الحـالات !

كـم لم نسـلم مـن محـاولات صرف الاتّحـاد عـن الاحتفـال بالمناسـبات الوطنيـة التـى كانـت إحـدى تقاليـده العتيقـة والثابتـة . وقـد حـدث بالفعـل أن منعـت إدارة الجامعـة الإحتفـال بعيـد الاسـتقلال فى ينايـر 1963 وقـد شـهدت حادثـة إغـراق الميادين بالميـاه لإعاقتنـا عـن الإحتفـال بـدار الاتحـاد كـما هـو التقليـد.

وأخيرا ... سقط القناع

اضطـر مديـر الجامعـة أن يقـرر بوضـوح أنـه إذا خـرج أى طالـب فى مظاهـرة أو اشـترك فى إضراب أو أى عمـل لا يتناسـب ومـزاج الحـكّام فإنّـه لـن يكـون مسـئولا عـن مـا يتعـرّض لـه الطالـب جـرّاء فعلتـه تلـك، وأنّـه سـوف يفصـل أى طالـب تثبـت إدانتـه بالعمـل السياسـى — معنـى ذلـك أن المديـر قـد فتـح البـاب دون مواربـة للتدخـل فى شـئون الجامعـة بصـورة أكثـر فظاعـة مـن ذى قبـل. ولكـن رغـم التهديـدات لم نوقـف الاحتفـال بذكـرى الاسـتقلال، ولم نوقـف المذكـرات والعرائـض، ولم نوقـف الصيـاح بأعـلى صـوت لصيانـة اسـتقلال الجامعـة، بـل ولم نتوقـف لحظـة عـن المطالبـة بعـودة الشرعيـة لاتّحادنـا كقضيّـة مفصليّـة وهامـة لممارسـة الحيـاة الجامعيـة السـليمة وعودتهـا إلى طبيعتهـا.

سبتمبر 1963 : المواجهة الشهيرة

عـلى إثـر انسـحاب الطـلاب مـن احتفـال 17 نوفمـبر 1963 عنـد انعقـاد مؤتمـر مديـرى جامعـات أفريقيـا، وكـرد فعـل لذلـك الانسـحاب، أقلّـه أنـه لا يتناسـب مـع الموقـف، أقبلـت الجامعـة عـلى الفصـل الفـورى للجنـة التنفيذيـة للاتّحـاد لفـترة عـام . فقـام الطـلاب بتكملـة اللجنـة بنفـس التمثيـل (وتـمّ إختيـارى فيهـا ممثـلا للجبهـة الديمقراطيـة).

اللحظات الحاسمة

لم تتوقـف الحركـة الطلابيـة. ونتيجـة للضغـوط وللدعـم الكبـير مـن أسـاتذة الجامعـة نجحنـا فى انتـزاع حقّنـا فى الاتحـاد الشرعـى ممـا جعـل إدارة الجامعـة (والمجلـس العسـكرى بالمثـل) تواصـل خطواتهـا العدائيّـة وتغوّلهـا عـلى اسـتقلال الجامعـة، بـدءا بتعديـل قانـون

الجامعة عام 1960 وصولا إلى ذروة التعدّى باستصدار قرار من مجلس الوزراء فى 5 نوفمبر 1963 بضم الجامعة إلى المعارف فكان «حشفا وسوء كيل».

فهل توقفنا إزاء ذلك الموقف العدائى المكبّل لإستقلالية الحركة الطلّابية، والمصادر لحريّة الفكر وحركة الكفاح ضد أى حكم دكتاتورى عسكرى ؟ كان لابدّ من رد فعل قوى، فكان القرار الصعب.

ديسمبر 1963: الإضراب المفتوح

دخل اتحاد طلاب جامعة الخرطوم فورا في الإضراب الشهير — إضراب 5 ديسمبر اللانهائي أو المفتوح. ومع أن هذا الموقف كان أقل ما يمكن عمله، إلا أنه لا يخلو من إخفاقات ولم تتفق حوله كل وجهات النظر، فانتكس . لم يكن إضرابا على مستوى قومى، ولم يتناغم مع متطلّبات الإضراب السياسى العام، بل سافر الطلاب لأقاليمهم وكأنّما فى إجازة بدلا من المرابطة وتعبئة الرأى العام لموقفهم، فكانت النتيجة أن رفع الإضراب حفاظا على وحدة الطلّاب.

وعلى الرغم مما اعتوره من جوانب عديدة داخلية خاصة بالاتّحاد ساهمت فى انتكاسته، إلا أنّه كان درسا مستفادا للجميع، فى ضرورة العمل المشترك ومراعاة ظروف كل قوى الثورة ودرجات استعدادها.

وكان عزاؤنا أنّ الحركة الطلّابية استطاعت وفى ظرف وجيز أن تستعيد حيويتها السياسية.

أكتوبر 1964

الأربعاء 21 أكتوبر: الندوة الكبرى

سبقت هذه الندوة العديد من الندوات والعرائض واشتداد حمى الصراع بين الاتّحاد وإدارة الجامعة والحكومة. وتتويجا لتلك الندوات جاءت ندوة 21 أكتوبر التى دقّت المسمار الأخير فى نعش الدكتاتورية العسكرية. وقتها تم ذلك العدوان البشع على طلبة جامعة الخرطوم مساء 21 أكتوبر، وأطلقت الشرطة الرصاص على سكن الطلاب فى داخليات «البركس» وسقط الشهيد أحمد القرشي طه وأصيب عدد من الطلاب بعضهم حالته خطرة في المستشفى منهم أحمد البلك، فضلا عن من تبعهم من الشهداء بابكر عبد الحفيظ وبخيتة الحفيان وغيرهم.

بعض ذكريات تلك اللحظات

أعلن حظر التجول ببيان 23 أكتوبر والذي شمل تهديدا قويا وذيّل بجملة «بما في ذلك إطلاق الرصاص للقتل» لمن يعصي الأوامر. كنت وزميلي يوسف حسين بداخليتنا السابقة « النيل الأزرق» عندما أعلن فجأة حظر التجوّل ابتداءً من السابعة

مساء. وبالكاد وصلنا الخرطوم بحري، وظللنا مرابطين في الأحياء للمتابعة والمناقشة والتعبئة (طيلة فترة الإضراب).

أُعلن الإضراب السياسي العام يوم السبت 24 أكتوبر، ومع إعلانه توجهت الهيئات بنداء للجماهير بالدخول في الإضراب موقعا من القضاة والمحامين وأساتذة الجامعة والأطباء والعمال والمزارعين والمعلمين والطلاب.

وفي يوم الاثنين 26 أكتوبر أذاع عبود بيانه بحلّ المجلس العسكري وتخليه عن السلطة.

الهروع إلي دار الأساتذة

في تلك اللحظات العظيمة هرعت الجماهير إلي دار الأساتذة بجامعة الخرطوم. كنا قد واصلنا مرابطتنا في الشارع بمظاهرة من الأحياء التقت بجموع المتظاهرين، ومنهم من أتى حافي الرأس والقدمين. أتوا من كل حدب وصوب والتقوا في كبري النيل الأزرق لعبوره للخرطوم ولا يكاد الكبري يسعهم. ركضوا داخله بكل ممراته، طريق المشاة، والعربات، وحتى هناك من غامر بالقفز علي فلنكات خط السكة حديد حتى نهاية الكبري غير آبه بشئ سوى العبور السريع للطرف الآخر. يا لها من لحظات حماسية!

التقت بدار الأساتذة سيول ذلك الطوفان من المظاهرات الصاخبة من جميع أنحاء العاصمة المثلثة. مظاهرات حتى الفجر، وفي كل الأقاليم — ولم يبقَ وقتها سجن ولا سجّان.

بعد حلّ المجلس العسكري وتحديد الفترة الانتقالية، تم تكوين الحكومة الانتقالية برئاسة سر الختم الخليفة ممثلة لكل قطاعات الشعب بما في ذلك قوى ثورة أكتوبر ذات المصلحة الحقيقية في الثورة من شباب وطلاب وعمال ومزارعين ومثقفين، ومن محامين وخريجين ومهنيين ومن أطباء وبياطرة ومهندسين وزراعيين ومن تجار وممثلين للجبهة الوطنية للأحزاب.

ولكن سرعان ما بدأ التآمر على جبهة الهيئات بصورة فاقت تصوّر قياداتها رغم يقظتهم، وقد تمثّلت فى العديد من محاولات قوى الثورة المضادّة بكل أشكالها للنيل منها ومن الثورة الظافرة.

إلي القصر حتى النصر

حضر أحد المناضلين وفجّر خبرا لجبهة الهيئات في اجتماعها بدار الأساتذة. فخرج علينا فجأة الناطق الرسمي والاجتماع ما زال مستمرا ليصيح أن علينا بالتوجه نحو

القصر لدحر المؤامرة ! وبدأت أكتوبر أخرى وامتلأ شارع الجامعة حتى فاض بالمتظاهرين من دار الأساتذة وحتى القصر.

وعند وصولنا أمام القصر ومعي مجموعة من أبناء الخرطوم بحري، منهم علي صيام لاعب فريق الكوكب المعروف وشقيقه عبدالحميد وآخرين، كان القصر محاطا بالجنود والضباط المسلحين. أول من واجهنا كان الضابط إبراهيم جَلَك وبتعرفه علينا صاح باسم علي صيام طالباً منا الإسراع والاحتماء بأي ساتر بعيدا عنه وعن تلك الطوابير من الجنود. ولم يَكَدْ ينتهي من تنبيهه لنا إلاّ وصوت الرصاص يلعلع في الهواء. تسابقنا للاحتماء بأحواض النوافير في الساحة جنوب القصر وأصيب العديد ممن لم يتمكنوا من الابتعاد عن الضرب المفاجئ. ومن النساء المصابات كانت المناضلة محاسن عبد العال والعديد من المتظاهرين. وكانت الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم تحمل ثوب محاسن عبد العال وهو مخضّب بالدم مما أثار المتظاهرين وعلت هتافاتهم وهم يواصلون المظاهرة نحو مستشفى الخرطوم للتأكد من سلامة الجرحى.

تحايا وإشادة

وفي ختام شهادتي هذه، لا بد أن أحيّي مواقف أساتذة الجامعة خلال الحكم العسكري والتزامهم جانب الطلاب وانحيازهم.

أحيّي مواقف المحامين وخاصة عابدين إسماعيل وعبد المجيد إمام وبابكر عوض الله ودورهم في إعلان الإضراب، والقضاة، الذين انحازوا وعملوا للثورة ومنهم علي محمود حسنين منذ أن كان جزءًا من الحركة الطلابية إلي أن فُصل من السلك القضائي جراء مواقفه، والأطباء، وكانوا أول فصيل يرسل مذكرة عند اندلاع الثورة تطالب بإنهاء الحكم العسكري وأنهم لن يمارسوا المهنة تحت ظل ذلك الحكم، وكل المهنيين الذين لعبوا دورا هاما مع بقية فئات الثورة الوطنية الديمقراطية. وأحيّي مواقف الضباط ونضال الضباط الأحرار، وأول شهداء الانقلاب العسكري الضباط : علي حامد ورفاقه عبد البديع كرار، الصادق محمد الحسن، يعقوب كبيدة، وعبد الحميد عبد الماجد.

التحية أخيرا للحركة الطلابية بمجملها والتي تستحق سجلا خاصا بأسماء كل الذين ناضلوا خلال ست سنوات ضد النظام العسكري خلال مراحلهم الدراسية المختلفة. ولكني أود أن أسجل هنا بعض أسماء الذين تيسر لي ذكرهم من مختلف الاتجاهات السياسية بجامعة الخرطوم:

من الجبهة الديمقراطية: أحمد البشرى، مصطفى خوجلي، مأمون محمد حسين،

علي نور الجليل، بابيتي أكول، عبد الماجد بشير الأحمدي، هاشم بابكر، الشيخ رحمة الله، فتحي محمد الفضل، فاطمة النعيم، فتحية فضل، بديعة محمد عبد الرحمن، سعاد إبراهيم أحمد، فهيمة زاهر، منار محمد إسماعيل، ليلى طاهر، فاروق كدودة، حسن عثمان، يوسف حسين، جلال الدين الطيب، حمد النيل محمد التوم، محجوب نميري، محمد وعمر حمور وإخوانهما، بدر علي، بابكر الحاج، عبد المنعم عطية، عثمان جعفر النصيري.

ومن الإخوان المسلمين: جعفر شيخ إدريس، علي محمود حسنين، عبد الرحيم حمدي، إبراهيم أحمد عمر، عبد الله حسن أحمد، علي الحاج، ربيع حسن أحمد، حافظ الشيخ الزاكي، زكريا بشير أمام، كمال علي محمد، محمد أحمد الطيب.

ومن المستقلين القيادي بشير عبادي.

ومن الجبهة الاشتراكية: محمد نوري الأمين وإسماعيل الحاج موسى.

وهناك بالطبع آخرون كثر لا يتسع المجال لذكرهم.

2

محمد مالك عثمان

وسط لهيب الأربعاء

في أكتوبر 1964 كنت طالبا في جامعة الخرطوم بكلية الآداب وسكرتير جمعية الفلسفة وعضوا في المجلس الأربعيني للاتحاد.

في فترة حكم عبود حدثت ثلاثة أحداث هامة جدا في الجامعة أدّت إلى الثورة. الحدث الأول كان قرار طلعت فريد وزير التربية والتعليم بضم الجامعة إلى وزارة التربية. وهذا كان قرارا خطيرا سيفقد الجامعة استقلاليتها وتصبح تابعة للوزير وبالتالي للدولة. الاتحاد كان لديه موقف قوي جدا — اجتمع وقرّر رفض القرار وخرجت سلسلة من المظاهرات. وقد نتج عن هذه التظاهرات والاحتجاجات أن تراجعت الوزارة عن قرارها.

الحدث الثاني ارتبط بتخريج دفعة عام 1963 حين كان الرئيس عبود مدعوا لحضور التخريج. وكانت هناك دورة اسمها دورة رؤساء الجامعات الأفريقية في الخرطوم وكانوا جميعهم مدعووين مع الرئيس عبود لحضور حفل التخريج. وكان الاتحاد قد اتّخذ قرارا بمقاطعة التخريج والاحتفال وتسيير مظاهرة ضد الرئيس عبود — والأسباب كثيرة ومُتعلّقة بقضية الديمقراطية ومشكلة الجنوب. وبسبب هذا لم يكتمل الاحتفال وتم اعتقال بعض الطلاب. وهذا الحدث الثاني جعل الجامعة المكان الوحيد لمقاومة النظام لتنطلق شرارة أكتوبر فيما بعد منها.

أما الحدث الثالث فكان ندوة أكتوبر. وقد سبقتها ندوة 30 سبتمبر 1964. كان الاتحاد قد دعى لندوة في قاعة الإمتحانات عنوانها مشكلة الجنوب. تم ذلك في وقت كان نظام عبود يمارس فيه عنفا وقمعا شديدا في الجنوب. كان النظام أيضا قد طرد المبشرين المسيحيين كلهم مما جعل مجلس الكنائس العالمي يصدر بيانا وانتقلت المشكلة من الإطار المحلي للإطار العالمي. عقد الاتحاد اجتماعا وكان رأينا أن هذه مشكلة كبيرة ولابد من الجلوس وإيجاد مخرج لمسألة الجنوب.

كان في قيادة الاتحاد حينها حافظ الشيخ الزاكي وهو من الإسلاميين. وأذكر من المتحدثين أحمد عبد الحليم وأحمد علي بقادي، وأذكر أن حسن الترابي كان من المعقّبين. كان الترابي قادما لتوه من باريس وكان عميدا لكلية القانون وتحدث عن قضية الحريات في البلاد وأن مشكلة الجنوب لن تحلّ إلا بإطلاق الحريات حتى يتمكن المواطنون من الجلوس ومناقشة كل القضايا وأن النظام العسكري لا يمكن أن يحلّ المشكلة. ومن هنا انطلقت شرارة الحديث عن الحريات والديمقراطية.

وبعد هذه الندوة فكّر الاتحاد في عقد ندوة أخرى. وقد كُلِّفنا نحن في جمعية الفلسفة لتبنّي مشروع ندوة للأحزاب السياسية داخل الجامعة. وكانت هذه أول مرة تتم فيها دعوة الأحزاب السياسية لمناقشة قضية كبرى كقضية الجنوب في الجامعة. وكان قد تقرّر أن تكون الندوة يوم 10 أكتوبر 1964. وأذكر من الذين اتصلنا بهم السيد نصر الدين السيد من الوطني الاتحادي ومحمد مختار الأصم من زعماء حزب الأمة وأحمد علي بقادي. كانت الندوة في داخليات البركس ما بين داخليتي كسلا والقاش، وهو نفس الموقع الذي انعقدت فيه الندوة الكبري فيما بعد. جاءت الشرطة وحاصرت المكان. وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تقتحم فيها الشرطة الحرم الجامعي حيث تم فضّ الندوة والاعتداء على الحضور، كما كانت المرة الأولى التي يقع فيها صدام مباشر بين االشرطة والطلاب. وجوار المكان الذي أقيمت فيه الندوة كان هناك مقر لشرطة السفارات وهذه الشرطة لعبت دورا أساسيا في ضرب الطلاب. وقد تم تفريق الندوة.

وعلى التو وفي اليوم التالي انعقد المجلس الأربعيني للاتحاد وقرّر تحدّي السلطات وعقد ندوة يوم الأربعاء 21 أكتوبر وفي نفس المكان الذي أُقيمت فيه الندوة السابقة، على أن يقيمها الطلاب أنفسهم. كان قد تم اعتقال السياسيين بعد ندوة يوم 10 أكتوبر وأردنا تفادي دعوتهم حتي لا نقوم بضرب الأحزاب لأن إحضارهم ربما أدّي لاعتقالهم وبالتالي ربما ساهمنا بذلك في شلّ حركة الثورة. واتخذنا قرارنا بأن يتحدث في الندوة ممثلو التنظيمات السياسية الموجودة داخل الاتحاد وهي الجبهة الديمقراطية والاتجاة الإسلامي والجبهة الوطنية الاشتراكية (والتي كنا نمثلها أنا والمرحوم غازي سليمان) وجبهات صغيرة أخري. وبعد اجتماعنا وفي يوم 15 أكتوبر قامت الشرطة باعتقال 15 عضوا من أعضاء اللجنة التنفيذية. عقب ذلك جاءت لجنة الظل والتي ترأسها ربيع حسن أحمد ممثل الاتجاه الإسلامي.

قرار إقامة الندوة أثار مشكلة داخل المجلس وهي هل تقوم الندوة في مواجهة

النظـام وكتحـدٍّ للشرطـة التـي اقتحمـت أسـوار الجامعـة أم هـل يقـوم الطـلاب بمظاهـرة تجـوب شـوارع الخرطـوم وتشـارك فيهـا الجماهـير؟ هنـا اختلـف المجلـس وانقسـم إلى رأيـين. الشـيوعيون كان رأيهـم أن تكـون هنـاك مظاهـرة خوفـا مـن أن تصطـدم الشرطـة بالطـلاب وتقـوم بإغـلاق الجامعـة حـال قيـام النـدوة بينـما أن التظاهـرة مـن الممكـن أن تتم في يـوم وتنتهـي دون أن يحـدث صـدام. الاتجـاه الإسـلامي كان يـري أنـه لا بـد مـن قيـام نـدوة. الطـلاب قالـوا هـذا قـرار كبـير ويجـب أن ينـزل إلى القواعـد وهـم مـن يقـررون هل تخـرج مظاهـرة أم تقـوم نـدوة سياسـية يشـترك فيهـا الطـلاب. قررنـا إجـراء اسـتفتاء في الداخليـات. وأنـا شـخصيا كُلِّفـت بإجرائـه في داخليتـين إحداهمـا داخليـة الرهـد. وأسـفر الاسـتفتاء أن تقـوم نـدوة تعـبّر عـن تحدّيهـا للنظـام تعبـيرا واضحـا، وحتـى الشـيوعيين لم يتمسـكوا بوجهـة نظرهـم. وإذا أراد أحـد أن يقـول إن الاتجـاه الإسـلامي هـو مـن بـدأ المعركـة، فـإن الشـيوعيين هـم مـن أكملوهـا لأنهـم مـن تبنّـي هـذا الأمـر وأخـذه مأخـذ الجـد إلى أن نجحـت الثـورة.

نجـد أن الضحايـا كانـوا مـن الشـيوعيين والمـد الثـوري كان بقيـادة الحـزب الشـيوعي لأن الشـارع كان يقـف معـه إضافـة إلى النقابـات. والحـزب الشـيوعي كان طارحـا للتوجـه الاشـتراكي والـذي كان قـد سـاد في المجتمـع السـوداني والشـيوعيون لعبـوا دورا كبـيرا في ذلـك.

كان لابـد للاتحـاد مـن إقامـة النـدوة في المـكان السـابق الـذي انعقـدت فيـه يـوم 10 أكتوبـر. نحـن كُلِّفنـا بالإعـداد والتجهيـز للنـدوة، والاتحـاد كان قـد كلَّـف عبـد الله عـلي إبراهيـم بتسـجيل النـدوة. والمتحدثـون كانـوا أنـور الهـادي ممثـلا للاتجـاه الإسـلامي وبابكـر الحـاج ممثـلا للجبهـة الديمقراطيـة ومقبـول الحـاج ممثـلا للاتحاديـين وأنـا ممثـلا للجبهـة الاشـتراكية. وبـدأ بابكـر الحـاج النـدوة، والتـي لم تكتمـل لانقضـاض الشرطـة عليهـا. وأنـا لـن أنـسي مشـهد الشـهيد بابكـر عبـد الحفيـظ حيـث كنـت أسـكن في داخليـة كسـلا والتـي عقـدت فيهـا النـدوة في الطابـق الأرضي. كنـت أسـكن في الطابـق الرابـع وغرفتـي كان رقمهـا 8 وبابكـر عبـد الحفيـظ كان يسـكن في الغرفـة رقـم 7 — ونحـن في طريقنـا لتنـاول وجبـة العشـاء قبـل النـدوة جـاءني بابكـر عبـد الحفيـظ وقـال لي «يـلا يـا ريـس». وكنـت قـد التقيتـه بالنهـار واتفقـت معـه في أن نتحـرك ونجمّـع الطـلاب لتجهيـز الكـراسي في النجيلـة للنـدوة. وكأن بابكـر كان يعلـم أن هـذا آخـر يـوم لـه في هـذا الدنيـا. وعندمـا نزلنـا مـن الطابـق الرابـع وذهبنـا إلى قاعـة الطعـام وتناولنـا العشـاء قـام هـو بحمـل الكـراسي والترابيـز وكان ينـادي الطـلاب. وأنـا أقصـد ذكـر هـذه التفاصيـل لأنـه

إذا كان هناك شهيد أول فهو بابكر عبد الحفيظ. وأنا لا أود أن أظلم الشهيد أحمد القرشي، لكن بابكر عبد الحفيظ كان لديه دور كبير في إثارة وتهييج الطلاب وحمل الترابيز والكراسي وهو من قام بوضعها وترتيبها. وكانت مباني الداخليات جديدة حيث قام بابكر بوضع وترتيب كل شيئ تحت ظل شجرة اللبخ الكبيرة المجاورة للداخلية. كما أنه صعد إلى أعلي الشجرة وأحضر فرع شجرة كبيرة جدا في يده، وقال لي سأستخدم هذا كدرقة. وقد حمل أحد أغطية الأزيار في يده ومعه فرع الشجرة وقال لي «الليلة الموت»، وجلس بالقرب منّا — وهو لم يكن من المتحدثين إنما جلس لحمايتهم. (وبابكر عبد الحفيظ كان أقرب للجبهة الديمقراطية ولم يكن شيوعيا. وكان يدرس القانون في السنة الثانية، وكان في قمة الحماس الثوري مستشعرا القضية. ولعب دورا أساسيا، وأنا أذكر دائما مواقفه وهو الذي هيأ المكان المناسب لإدخال البنات إلى الغرفة العامة).

بدأت الندوة والتي لم تأخذ زمنا طويلا. جاءت الشرطة ودخلت إلى داخلية السوباط التي تلي القاش ووجهت إنذارات. كل طالبات الجامعة كنّ جالسات في الصفوف الأولى، والاتحاد كان قد اتخذ قرارا بأنه في حالة حضور الشرطة فلابد من تأمين الطالبات وإدخالهن الي الغرفة العامة الخاصة بداخليتي كسلا والقاش، وهي قاعة كبيرة في الداخلية يجلس فيها الطلاب وفيها تلفزيون وجرائد وشطرنج ولعبة طاولة إلى آخره. قررنا دخول الطالبات كلهن حتي لا يحدث أي مكروه لهن وأن يصعد الطلاب إلى الطابق الرابع في الداخليتين على أن يقذفوا الشرطة من فوق إذا اقتضي الأمر.

بعد ذلك كانت الندوة قد بدأت وكان المتحدث الأول فيها هو بابكر الحاج عن الجبهة الديمقراطية وقدمه أنور الهادي ممثل الاتجاه الإسلامي، وهو كان المسؤول وعبد الله علي إبراهيم كان يُسجِّل. ومع نقطة البداية شرعت الشرطة في إطلاق «البمبان» (قنابل الغاز المسيل للدموع)، وبدأ الصياح، والطالبات بدأن يزغردن لأن الأمر كان متوقعا. وأدى الطلاب دورهم بشكل كامل، وأدخلوا الطالبات إلى الغرفة العامة وصعدوا إلى سطوح الطابق الرابع، وبدأوا في قذف السراير والحجارة والعصي من أعلي في اتجاه الشرطة، وقد أثار ذلك الشرطة كثيرا. كان قرار الاتحاد أنه في حالة دخول الشرطة وشروعها في الاعتداء على الطلاب فإن على أعضاء الاتحاد أن يتقابلوا في الغرفة العامة لتقييم الموقف وماذا سيفعلون. وعندما بدأنا في التجمع سمعنا صوت إطلاق رصاص وأصبح الأمر مزعجا. وحينها كُلِّفت

بالذهاب إلى نادي الأساتذة بشارع الجامعة كي أبلّغ الأساتذة أن الشرطة قد دخلت إلى سور الجامعة وأن هنالك ضربا قد بدأ وهناك طلاب جرحى وأن الأمور غير واضحة ونريد الاستعانة بالأساتذة واستخدام عرباتهم لنقل الجرحى إلى المستشفى.

وعندما وصلت إلى نادي الأساتذة وقفت في منتصف النادي وصفّقت لأنبّه الحضور الذين شعروا أن هناك شيئا لأنهم كانوا يتابعون. فقلت لهم إن الندوة بدأت وأن الشرطة شرعت في إطلاق «البمبان» وبعد ذلك تم إطلاق الذخيرة الحية وبعد ذلك وصلتنا معلومات أن عدد الجرحى كبير ونريد مساعدة من الأساتذة الذين يمتلكون سيارات في تلك اللحظة. أذكر أن قام ثلاثة أشخاص من مقاعدهم وهم أحمد عبدالحليم وحسن الترابي وصالح محمد صالح أستاذ التاريخ. وأذكر أن أحمد عبد الحليم كان يمتلك عربة فولكس فاجن صغيرة ووافق على أن يصطحبني مباشرة. وطلبت منه أن نذهب عن طريق الشاطىء لندخل الداخليات، وطلبت منه أن ينتظرني في دار الاتحاد حتي يتم إحضار الطلاب المصابين وأدخل أنا لمتابعة ما يجري. وعندما دخلت كان الموقف أسوأ بكثير مما كان متوقعا فقد ازداد عدد المصابين. (كان طلاب نهائي طب قد تولوا أمر تضميد جراح بعض المصابين إلى أن يتم نقلهم إلى المستشفى. وكان قرار الاتحاد أنه يتوجب على طلاب كليات الطب والبيطرة والزراعة أن يحضروا من داخلياتهم في الخرطوم وشمبات والمشاركة في الندوة، وقد التزموا بهذا القرار وباتوا ليلتهم في الجامعة).

أما عن الشهيد أحمد القرشي فقد كان في أولى علوم وجاء من مدرسة الفاشر الثانوية وكان عضوا في الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية ويعمل بشكل منضبط. وقد عُرف كعضو في الجبهة الديمقراطية. وعندما حاول الاتجاه الإسلامي التشويه والتشكيك في عضويته فإن الشيوعيين أتوا بما يثبت أنه كان عضوا في رابطة الطلاب الشيوعيين وأتوا بصورة لرحلة كانت قد أقامتها جمعية الثقافة الوطنية وهي تتبع للحزب الشيوعي، والرحلة كانت في السقّاي وكان القرشي نفسه مسئولا عنها. وكان القرشي مسؤول الاتصال بطلاب الثانويات في الحزب الشيوعي. والقرشي أصيب في تلك الليلة وكان قد فارق الحياة قبل أن يؤخذ إلى المستشفى لأن الطلقة كانت قد دخلت من فوق حاجبه الأيمن وخرجت من مؤخرة الرأس. أنا أتيت جاريا وفي نفس مكان استشهاد القرشي لكن تمت محاصرتي بعدد من عناصر الشرطة وضربوني ضربا مبرحا وبعدها لم أشعر بما جري لي. وقد تم حملي وإدخالي إلى مخزن في مباني شرطة السفارات . أبّارو مدير الشرطة كان موجودا في الخارج وقد كان

حكمـدار شرطـة الخرطـوم وأذكـر أنـه كان يلبـس رداءً وضربنـي وقـال «الـكلاب ديـل لازم الليلـة توروهـم». ورمـوني في مـكان مظلـم جـدا هـو مخـزن مغلـق. كان ذلـك في ليلـة أكتوبـر نفسـها ومـا بـين السـاعة 11:00 والسـاعة 11:30 وكنـت أنـزف وأصيـح مـن الألم. بعـد ذلـك تـم إحضـار شـخص آخـر وضعـوه بالقـرب منـي فاكتشـفت أنـه فضـل الله محمـد الشـاعر والصحفـي المعـروف (وهـو شـاعر الإكتوبريـات). وبعدهـا تـم إحضـار زميـل آخـر مـن طـلاب البيطـرة اسـمه منصـور. وكان مـن المعتقلـين أيضـا الـسر مكـي. وخـلال لحظـات بلـغ عددنـا عـشرة طـلاب. كنـا مصابـين جميعـا ومحبوسـين في مخـزن شرطـة السـفارات. وقـد تـم إغـلاق بـاب المخـزن مـن الخـارج وأصبحنـا في عزلـة شـديدة.

بعـد ذلـك قمنـا بـضرب البـاب بعنـف لأنـه كان معنـا طالـب ينـزف نزفـا شـديدا وقـد حاولنـا إنقـاذه. ولم يهتـم رجـال الشرطـة بأمرنـا نهائيـا رغـم ارتفـاع أصواتنـا. ولم يحـضر أحـد لنجدتنـا لأن المعركـة كانـت مسـتمرة مـا بـين الطـلاب والشرطـة. وكان رجـال الشرطـة مُـصرّون عـلى إغـلاق البـاب. في حـوالي الرابعـة مسـاءً جـاءوا وفتحـوا البـاب ورمونـا داخـل «كومـر» للشرطـة وأخذونـا إلى غـرب أم درمـان. ونحـن كنـا عـلى يقـين أنهـم ذاهبـون بنـا للإعـدام، لأنـه لا يوجـد أي سـبب يجعلهـم يأخذوننـا إلى أم درمـان. لكنهـم أخذونـا إلى آخـر نقطـة شرطـة في أم درمـان. وانقطعـت صلتنـا بـما يجـري حتـي يـوم الخميـس أي اليـوم الثـاني مسـاءً. في النهـار أعطونـا مـاء للـشرب. وأذكـر أن التعامـل معنـا في الأيـام الأولى كان يتـم بقسـوة شـديدة لكـن اعتبـارا مـن يـوم السـبت تحسـنت المعاملـة. وزملاؤنـا في الجامعـة كانـوا يبحثـون عنـا لأن هنـاك طلابـا كانـوا مفقوديـن وكان أمـر مجموعتنـا مجهـولا بالنسـبة لبقيـة زملائنـا في الجامعـة. وأحمـد عبـد الحليـم كان أول مـن زارنـا بعـد إعـلان إبراهيـم عبـود حـلّ المجلـس العسـكري وكان ذلـك يـوم الاثنـين. بعدهـا تعاونـت الشرطـة مـع إدارة الجامعـة وأخطروهـم بأمرنـا وحـضروا إلينـا وأخرجونـا بعـد أن قضينـا حـوالي إسـبوع في حراسـة الشرطـة.

لم يتـم اعتقـال أي مـن الطالبـات داخـل الجامعـة ولم تتعـرض أي واحـدة لإصابـة، لكـن هنـاك نسـاء مـن خـارج الجامعـة شـاركن في المسـيرة. وقـد استشـهدت بخيتـة الحفيـان في ود نوبـاوي بعـد إصابتهـا بطلـق نـاري. وهنـاك محاسـن عبـد العـال أول امـرأة أُصيبـت في الثـورة.

الأسـاتذة لعبـوا دورا كبـيرا ووقفـوا مـع الثـورة ونـاصروا القضيـة بشـكل كامـل. أذكـر مـن أبـرز الأسـاتذة الذيـن سـاندوا الثـورة أحمـد عبـد الحليـم وصالـح محمـد

صالح ومحمد الأمين (في كلية الهندسة). الأساتذة لعبوا دورا كبيرا في إنجاح الثورة وكانوا زاهدين في السلطة وهذه كانت مثالية منهم (كان هناك اقتراح أن يتم تشكيل الحكومة من أساتذة الجامعة ولكنهم اعتذروا لأن مكانة الجامعة أكبر من الوزارة (« شوف فرق الزمن»). ولاحقا اتضح أن سر الختم الخليفة كان ضعيفا والتشكيلة الوزارية لم تكن قوية لذلك لم تستمر الحكومة لأكثر من نحو ثلاثة أشهر أي حتى فبراير 1965. ولابد من ذكر دور أحمد الأمين عبد الرحمن الأستاذ في المعهد الفني والذي استضاف منزله اجتماعات جبهة الهيئات، لأنها ما كانت تريد أن تمتد لها أيادي الأحزاب وقد شهد منزله اختيار الحكومة الأولى.

(تم تسجيل المادة في مقابلة مع عبد الوهاب هِمَّت بتاريخ 16 يونيو 2014)

3

تاج السر مكي

من قلب المواجهة

خـلال الفـترة قبـل ثـورة أكتوبـر كان هنـاك إحسـاس بالإحبـاط في أوسـاط الطـلاب لأسـباب عديـدة، فقـد تكـررت المظاهـرات في الخرطـوم وكانـت اسـتجابة المواطنـين ضعيفـة. وأحـسّ النـاس أن المظاهـرات التـي تحـدث مـن وقـت لآخـر لـن تـؤدي أغراضهـا ممـا اضطـر الجماهـير إلى الرجـوع إلى الجهـة التـي طرحـت فكـرة الإضراب السـياسي العـام، وقـد كانـت غـير واضحـة بالنسـبة للكثيريـن رغـم أن صياغـة ذلـك تمـت منـذ عـام 1961. وحتـي بعـض القـوي السياسـية كان موقفهـا سـلبيا وكان أحـد القيـادات السياسـية قـد قـال إن الإضراب السـياسي عبـث وغـير عمـلي. ورغـم إصرار النـاس عـلي أنـه الحـل الوحيـد إلا أنـه لم يكـن هنـاك تصـور عـن كيـف يمكـن أن يتـم ذلـك حتـى لـدى الذيـن سـيعلنون الإضراب السـياسي العـام. كانـت هنـاك إضرابـات مطلبيـة عديـدة وسـط العـمال والمزارعـين، لكـن ذلـك لم يكـن هـو المقصـود بـالإضراب السـياسي العـام.

الإضراب السـياسي هـو تحـوّل المطالـب الفئويـة إلى موقـف سـياسي. وذلـك لم يكـن حادثـا ـــ حتـي أن بعـض النـاس كانـوا يتصـورون أنـه كلـما كان الإضراب كبـيرا فـإن ذلـك يعنـي أنـه الإضراب السـياسي العـام. واسـتمر الحـال هكـذا في الجامعـة، وهـي كانـت موقعـا هامـا جـدا للنشـاط السـياسي، وكانـت أعـداد كبـيرة مـن الجماهـير مـن خـارج الجامعـة يأتـون ليقـرأوا الصحـف الحائطيـة ويحـضرون بعـض النـدوات. لكـن الحديـث عـن الإضراب السـياسي كان حديثـا محـدّدا وقاطعـا دون أن تكـون هنـاك صـورة واضحـة وهـي كيـف يمكـن أن يتـم.

في تلـك الفـترة انتقـل النشـاط إلى الجمعيـات الأكاديميـة والكليـات. وحالمـا أعلنـت جمعيـة الفلسـفة وجمعيـات أخـري عـن نـدوات متعلقـة بقضيـة الجنـوب والحـل العلمـي

لها بدأ النشاط بشكل جديد. وأعلنت الجمعية الفلسفية يوم 9 أكتوبر عن ندوة في القاعة 102، وهي أكبر قاعة في كلية الآداب، وأنه سيشترك فيها ممثلو التنظيمات السياسية في الجامعة. وعندما اقترب موعد الندوة كانت القاعة مكتظة بالطلاب والمواطنين. ولأول مرة شارك أبناء الجنوب رغم مقاطعتهم للاتحاد لفترة طويلة، ولم يتمكن حتي ممثلو المعسكرات السياسية أن يدخلوا للمشاركة. لذلك تم تأجيل الندوة لليوم الثاني لتعقد في قاعة الامتحانات. وهذه كانت الندوة الأولى والأساسية التي بدأ بها النشاط. وقضية الجنوب كانت تلخّص أزمة النظام وأزمة الحكم في السودان. وقد انتظمت الندوة، وكان هناك ممثلون عن التنظيمات السياسية المختلفة ــ كان عبد الله علي إبراهيم عن الجبهة الديمقراطية، ودكتور حسن الترابي الأستاذ في كلية الحقوق عن الاتجاه الإسلامي، وخوجلي أبو الجاز عن المؤتمر الاشتراكي، وإسحاق شداد عن الاشتراكيين العرب. ولأول مرة يشارك طالب من الجنوبيين ممثلا عن تنظيم أيه أن أف (African National Front, ANF)، وهو تنظيم جنوبي كان معزولا عن نشاط الاتحاد. وقد أدار الندوة الأستاذ أحمد عبد الحليم المسؤول عن الدراسات الإضافية وأمّ الندوة عدد كبير من الناس من خارج الجامعة. وقد بدأ الحديث الدكتور حسن الترابي، والذي تحدث من زاوية الدستور والفهم الدستوري للإمور وكيف أنه لا يمكن أن تعالج قضية شائكة كهذه دونما وجود درجة من الحريات. وتحدث عبد الله علي إبراهيم عن الحكم الإقليمي المحلي كحل من الحلول. وقد لخص أحمد عبد الحليم ما قيل وقد نُشر ذلك في الجرائد التي صودرت في اليوم التالي. هذه النشاطات أنعشت الجو السياسي. وأعلنت الجمعية عن ندوة ثانية يحضرها ممثلو الأحزاب من خارج الجامعة ونُشرت أسماء ممثّلين عن حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي. لكن هذه الندوة لم تتم لأن الشرطة جاءت ومنعت إقامتها وطلبت فض الندوة التي لم تبدأ أصلا.

بعد ذلك تبنّى الاتحاد فكرة قيام الندوة وأعلن عن ندوة سيقيمها ويشارك فيها ممثلون للأحزاب السياسية من داخل الجامعة. وهذه الندوة سُمِّيت بندوة أكتوبر وكانت يوم الأربعاء 21 أكتوبر 1964. ولقد قامت إدارة الجامعة بإجراءات كثيرة جدا حتي تحول دون قيام الندوة ورفضت قيامها في قاعة الامتحانات، كما رفضت قيامها في ميادين الجامعة بمجمع الوسط. وكانت هناك فرصة لتتم الندوة في الشارع الذي يقع فيه مبنى الاتحاد حاليا، فغُمرت دار الاتحاد بالمياه. وفي العادة كانت إدارة الجامعة تسقي النجيل والحدائق مرة واحدة في الشهر، فما كان من الاتحاد إلا وأن حوّل الندوة إلى داخل الداخليات في البركس في داخليتي كسلا والقاش.

وكانت هناك مظاهر إنذارات كثيرة مثل وجود مجموعة كبيرة من رجال الشرطة كانوا يجوبون حول المكان وهم يحملون السياط. لكن الندوة أُقيمت داخل الداخليات باسم الاتحاد. ومن البداية شعرنا أن مجموعة كبيرة من الشرطة قد بدأت تتجمع بالقرب من مكان الندوة في مبنى شرطة السفارات وأن الشرطة قامت بإحاطة الداخليات من الناحية الشرقية بجوار مكتب التعليم. وأُقيمت الندوة في ذلك المكان الصغير بحماس منقطع النظير من الطلاب حيث بدأوا في قراءة الأشعار. أما الطلاب الجنوبيون فقد حضروا كلهم ولكنهم لم ينزلوا إلى مكان الندوة وإنما كانوا مرابطين في سطوح الداخليات وبكثافة شديدة. وقد كان ذلك شيئا جديدا لأن الطلاب الجنوبيين كانوا معزولين عن النشاط الذي يقيمه الاتحاد.

جاء السكرتير الثقافي للاتحاد أنور الهادي من الاتجاه الإسلامي وقدم الندوة بعنوان «الحل العلمي لمشكلة الجنوب». وقدّم أول المتحدثين بابكر الحاج ممثل الجبهة الديمقراطية كلمته ورأيه في مشكلة الجنوب وفي وجود حكم يرفض الحلول. وقد كانت هناك هتافات عنيفة. وسمعنا من علي البعد من وراء الجامعة وعبر ميكرفون صوتا يقول «تفرقوا وإلا سنطلق الرصاص». وقابل الطلاب ذلك التهديد بسخرية، فقامت الشرطة بإطلاق الغازات المسيلة للدموع بكميات كبيرة. واكتشف الطلاب في تلك اللحظات أن المياه قد تم قطعها من الجامعة بفعل فاعل وذلك حتي لا يستطيعوا التخلّص من آثار الغازات المسيلة للدموع. وكل المنطقة غطّاها الدخان، وقد قام الطلاب الجنوبيون الذين كانوا يجلسون في السطوح بفتح المياه من خراطيش المطافىء المعلقة في السطوح. واستمرت المعركة بين الطلاب والشرطة لفترة من الزمن، وحينها لم يكن قد دخلوا الحرم الجامعي. وتقدمت المعركة وأصبحت هناك مواجهة بين العساكر والطلاب.

وأذكر تحديدا وجود زميل عزيز هو الشهيد الأول لثورة أكتوبر أحمد القرشي طه — وهو زميل منذ الثانوي وصديق عزيز بالنسبة لي وكان يقوم بمهام هامة جدا بالنسبة للطلاب لأنه كان الصلة بين الطلاب الشيوعيين ومراكز العمل السري التي تحضّر المنشورات والوثائق إلى آخره. وحتي أنا كنت أقول له يجب أن لا تشارك في مثل هذا العمل لأن ذلك سيشلّ من حركتك إذا تعرضت لأي اعتقال أو شيء من هذا القبيل وستنقطع الصلة بين الطلاب والكيان الحزبي الرابط. ولكنه كان مصرّا علي موقفه. والقرشي كان يتحلّى بمظهر هادىء جدا ويتمتع بطيبة وعلاقات واسعة جدا، إلا أنه كان يغطي وجهه بابتسامة دائمة وانفعالاته كانت أحيانا عنيفة. وقد فشلت في أن أخرجه من منطقة الصراع حتي يحافظ علي شخصه وتحركاته.

أذكـر في تلـك الأيـام كان مـن المتوقـع صـدور منشـور هـام ينتظـره الطـلاب، وكان مـن المفـترض أن يكـون ذلـك موجهـا للطـلاب وكان عليـه أن يحضره في اليـوم التـالي لحديثنـا ذلـك، وهـو كان مـصرّا. وأذكـر أنـه كان بجـوار مصطبـة في داخليـة بحـر الـزراف، وكان يقـف والشرطـة تقـذف النـاس بمسـيلات الدمـوع وهـم كانـوا يرمونهـا بالطـوب. وعندمـا كان صـوت الرصـاص يسـمع في الهـواء كان القـرشي يـردد «فشـنك فشـنك فشـنك» أي رصـاص ميـت. وهـو كان مواصـلا في رمـي الطـوب تجـاه العسـاكر، وكان ذلـك أمامـي، ويهتـف «يسـقط يسـقط حكـم العسـكر». وفجـأة شـعرت أنـه انحنـي كأنـه أُصيـب بـشيء، وبعدهـا سـقط مبـاشرة. في لحظـة سـقوطه كانـت حولـه بقعـة كبـيرة جـدا مـن الـدم. وكان هنالـك طـلاب موجـودون بالقـرب منـه في الداخليـة فأحـضروا «مِلايـة» وغطـوه بهـا وحملـوه مـن تلـك المنطقـة حـوالي السـاعة التاسـعة مسـاء.

نحـن لم نكـن نتصـور أنـه أصيـب بالرصـاص أمـام داخليـة بحـر الـزراف. وعندمـا رأينـا الدمـاء التـي تدفقـت تيقنـا أن هنـاك إصابـة حدثـت لـه لأن الرصـاص الـذي أطلـق في الهـواء اسـتمر لفـترة طويلـة قبـل إصابـة القـرشي، والـذي أصيـب في البدايـة في فخـذه وعندمـا أراد أن ينحنـي لتحسـس مـكان الضربـة جاءتـه الإصابـة القاتلـة في رأسـه. وتـم تهريبـه عـن طريـق مدرسـة الخرطـوم الثانويـة حيـث جـاء سـائق تاكـسي وقـام بإنـزال الـركاب مـن عربتـه وأخـذ القـرشي إلى المستشـفى.

وقـد تـم القبـض عـلي عـدد كبـير مـن الطـلاب وبينهـم أشـخاص لا علاقـة لهـم بالعمـل السـياسي. في الاعتقـال الأول تـم وضعنـا في مبنـى شرطـة السـفارات، ثـم رُحِّلَنـا إلى مركـز البوليـس التابـع لـوزارة الداخليـة. ومـن هنـاك تـم توزيـع المعتقلـين إلى مراكـز البوليـس. لا أسـتطيع تذكّـر أسـماء الطـلاب الذيـن حملـوا جثـمان الشـهيد القـرشي إلى المستشـفى، لكـن غالبيتهـم كانـوا مـن زملائـه في كليـة العلـوم. وهـو كان يسـكن داخليـة الدنـدر. بعـض النـاس أرادوا أن يشـوّهوا موقـف استشـهاد القـرشي وقالـوا إنـه كان يحمـل بشـكيرا في طريقـه إلى الحـمام عندمـا أصابتـه طلقـة طائشـة. وهذا حديـث مـردود، فالقرشي كان يهتـف بصـوت عـالٍ. وأنـا أعرفـه فلقـد زاملتـه منـذ المرحلـة الثانويـة ولم أكـن أدري أن القـرشي يمتلـك هـذا الصـوت الجهـوري لأنـه كان كثـير الصمـت وكان يغطّـي وجهـه بابتسـامة في كثـير مـن الأحايـين لم تكـن تعـبّر عـن المواقـف. وصوتـه في ذلـك اليـوم كان قويـا وعاليـا ويشـهد عـلي ذلـك شـخص مـن الإخـوان المسـلمين هـو منـير الحكيـم الـذي كان يقـف في ركـن ويقـذف الشرطـة بالحجـارة وعندمـا شـاهد القـرشي متحمسـا وبتلـك الدرجـة بـدأ يتفـرج عليـه.

أنـا درسـت مـع القـرشي في مدرسـة الفـاشر الثانويـة وقـد جاءهـا مـن الدلنـج الوسـطى. المـدارس كانـت قومية يأتيهـا النـاس مـن مناطـق مختلفـة. والقـرشي كان عضـوا في رابطـة الطـلاب الشـيوعيين في المدرسـة الثانويـة. وعندمـا كنـا في الجامعـة كان مسـؤول الاتصـال بـين رابطـة الطـلاب الشـيوعيين ومركـز الحـزب الشـيوعي. أتذكـر البيـان الـذي كان مـن المفـترض أن ينـزل ويسـتلمه القـرشي، وهـو بيـان الجبهـة الديمقراطيـة ونحـن كنـا بصـدد توسـيع القاعـدة كموقـف طـلابي لغالبيـة الطـلاب بـما فيهـم الطـلاب الناشـطون في المـدارس الثانويـة ولعبـوا دورا في المقاومـة. وكنـا قـد كتبنـا بيانـا نطالـب بتوسـيع المعركـة والتـي يجـب عـدم حصرهـا عـلي طـلاب جامعـة الخرطـوم. وذلـك المقـترح لم يجـد القبـول باعتبـار أن جامعـة الخرطـوم كان لديهـا وضـع خـاص وكانـت الداخليـات توفّـر لهـا حمايـة خاصـة. أمـا الجامعـات الأخـري كجامعـة القاهـرة الفـرع فمعظمهـم كانـوا موظفـين ويدرسـون مسـاءً. كذلـك طـلاب المعهـد الفنـي حيـث كان الطـلاب يسـكنون في بيـوت مختلفـة. وأكثـر شيء كان يشـبه جامعـة الخرطـوم في ذلـك الوقـت كان معهـد المعلمـين العـالي، ورغـم أن عـدد طـلاب الداخليـات فيـه كان محـدودا، إلا أنهـم كانـوا يتمتعـون بحمايـة الداخليـات.

ورغـم رفـض الشرطـة قامـت النـدوة داخـل الداخليـات. والتقليـد الـذي كان سـائدا أنـه ليـس مـن حـق الشرطـة دخـول الجامعـة، رغـم أنـه كان هنالـك اتجـاه في أوسـاط إدارة الجامعـة والحكومـة بصـورة عامـة في أن تُحـوّل الجامعـة إلى مؤسسـة يمكـن مراقبتهـا. وتـم سـنّ قانـون يعـزل الطـلاب الجـدد عـن القدامـي وشرعـوا في تعيـين حـرس جامعـي. لكن الطـلاب قاومـوا ذلـك مقاومـة شـديدة وبـإضراب شـهير. وقـد نجـح ذلـك الإضراب في إيقـاف ذلـك الإجـراء وكان ذلـك في عـام 1963.

أثنـاء فـترة أكتوبـر كان مديـر جامعـة الخرطـوم البروفيسـور النذيـر دفـع الله والـذي كان يخضـع للتعليـمات التـي تأتيـه. وكان يقبـل ببعـض الإجـراءات. وأذكـر في الاحتفـال بتوزيـع الدرجـات العلميـة للخريجـين، عـادة كان يـأتي مديـر الجامعـة ولا تتدخـل أي سـلطة حكوميـة في حفـل التخريـج. إلا أن نظـام عبـود أصرّ عـلي إرسـال ممثّـل عنهـم باعتبـاره رئيـس الجامعـة، وهـو مُعـيّن. فـما كان مـن الطـلاب إلا وأن قاطعـوا ذلـك الاحتفـال رغـم أنـه مناسـبة فـرح. وانسـحب الطـلاب عـن الاحتفـال لأن هنالـك ممثـل عـن الحكومـة سـيأتي ليخاطـب الجمـع.

في نـدوة أكتوبـر كان كل المتحدثـين موجوديـن حيـث كان مـن المفـترض مشـاركة المؤتمـر الاشـتراكي ويمثلـه مهنـدس اسـمه آدم وعـن الاشـتراكيين العـرب الأسـتاذ شـداد المحامـي وممثـل عـن الاتجـاه الإسـلامي وممثـل عـن الآي أن أف. أحـزاب الأمـة

والاتحـادي لم يكـن لديهـم تمثيـل في الجامعـة ولم يكونـوا يترشـحون في الانتخابـات التـي كانـت محصـورة بـين الجبهـة الديمقراطيـة والاتجـاه الإسـلامي والاشـتراكيين العـرب. وفي الاتجـاه الأخـير أعلـن بعضهـم أنهـم ينتمـون إلى تيـار البعـث. وهنـاك المؤتمـر الاشـتراكي ومـن مؤسسـيه خوجـلي أبـو الجـاز.

جبهـة المعارضـة في تلـك الفـترة كانـت قـد وافقـت عـلي مقـترح إلغـاء الاحتفـال بعيـد الاسـتقلال والـذي كان مقـررا قيامـه بشـكل منتظـم. وقـد ألغـت الحكومـة الاحتفـال بمناسـبة الإفـراج عـن زعـماء المعارضـة.

العنـصر النسـائي ظهـر تقريبـا في تظاهـرات أكتوبـر خـارج الجامعـة. وكانـت هنالـك مجلـة **صـوت المـرأة**، والتـي لم تكـن تصـدر بشـكل منتظـم وفيهـا مجموعـة مـن ممثـلات الاتحـاد النسـائي. حـضر عـدد محـدود للنـدوة مـن الطالبـات مـن داخـل الجامعـة أذكـر منهـن فهيمـة زاهـر ودينـا شـيخ الديـن مـن الجبهـة الديمقراطيـة، ورشـيدة عبـد المطلـب مـن الاتجـاه الإسـلامي. الطـلاب كانـوا يتوقعـون حـدوث صـدام ولذلـك سـاهموا في عدم تشـجيع حضـور الطالبـات خوفـا عليهـن. وأذكـر أن واحـدة مـن الطالبـات كانـت قـد أطلقـت زغـرودة لتحمّـس الطـلاب في المواجهـة، وبعـد ذلـك سـاعد الطـلاب في إيصـال الطالبـات إلى داخلياتهـن.

أذكـر أن العـدد الـذي حـضر النـدوة مـن الطـلاب لم يكـن كبـيرا وعندمـا حـدث الـضرب والرصـاص كان هنـاك أعـداد كبـيرة مـن اتجـاه المكتبـة، رغـم أنـه كان هنـاك حضـور لطـلاب شـمبات وبقيـة المراكـز. الأسـاتذة لم يكونـوا يـدرون مـاذا جـري إلى أن تم إلقـاء القبـض عـلي بعـض الطـلاب. المسـائل اتسـعت بصورة كبـيرة نتيجـة لـكل التراكـمات في فـترة مقاومـة النظـام، وعـبّر عـن ذلـك الاسـتعداد الجماهـيري الكبـير. وحتـي أصحـاب المطالـب الفئويـة وصلـوا إلى أن التغيـير أصبـح مطلبـا حاسـما. وانفجـرت المظاهـرات في مناطـق كثـيرة وكانـت المـرة الأولى التـي يستشـهد فيهـا الطـلاب.

بعـد ذلـك تحركـت عـدة جهـات وتكونـت جبهـة الهيئـات والتـي كان فيهـا ممثلـون من مواقـع مختلفـة في جهـاز الدولـة، زائـدا اتحـادات المزارعـين والذيـن كانـت لديهـم معركـة شـهيرة في العـام 1963 في الجزيـرة وبمقتضاهـا حـدث تغيـير كبـير في أوضـاع المزارعـين وتغـيرت قيادتهـم مـن قيـادة مستسـلمة ومسـتكينة ومسـتجيبة للنظـام العسـكري. ظهـرت قيـادة جديـدة ذات مواقـف مختلفـة وقـد أُحيطـت بقـدر هائـل مـن التأييـد. كـما تحركـت جمـوع العـمال في عطـبرة وبابنوسـة وكل المواقـع، وتحـرّك الطـلاب والمزارعـون أيضـا في مناطـق أخـري.

أخـذت أكتوبـر شـكلها الحقيقـي وفهـم النـاس في تلـك اللحظـة مـا معنـي الإضراب السـياسي وأنـه عمليـة لا تتـم بإجـراءات مكتبيـة وإنـما تتـم بالتراكـمات النضاليـة. والنـاس

كانوا يتحدثون عن عدم إمكانية الإضراب السياسي، وقد حاولوا أن يعطوه صورة أخري وقالوا هذا عصيان مدني في محاولة ليقولوا إن ما حدث ليس هو الإضراب السياسي. وطبعا حصلت أحداث كثيرة في الشارع عندما خرج الموكب الشهير للمحامين والقضاة والمواجهة مع الشرطة، فما كان من القاضي عبد المجيد إمام إلا وأن استدعي قائد الشرطة وسأله ماذا تفعل وجاء رد الضابط أنه مطلوب منه إيقاف الموكب. وبصفته قاضي المديرية قام عبد المجيد إمام بصرفه فورا.

قامت مجموعة من صغار الضباط ينتمون لحركة الضباط الأحرار، بالإحاطة بالقصر وكانوا عازمين علي تغيير الوضع مهما كلف الأمر. وكلّفوا اللواء محمد إدريس، وهو من أهم كبار العسكريين، وكان رجلا خطيرا، بأن ينقل للرئيس حقيقة الموقف ويبلغه أن الأمر قد انقضي وأن الشعب رافض للنظام ولابد من أن يذهب. وقد كُلِّف الرجل لجسارته المعروفة.

◊◊◊◊◊

كان معي في المعتقل فضل الله محمد ومحمد مالك عثمان وشخص آخر أصبح سفيرا للسودان في الجزائر لاحقا. ولقد دخلنا في إضراب عن الطعام داخل المعتقل، وجاءنا أحد أساتذة الجامعة وقال لنا هذا غير مطلوب لأن الأمور سارت كثيرا إلى الأمام. وأرسل لنا الأكل وكان إضرابنا لمدة يومين فقط (الشخص الذي أحضر لنا الطعام هو الأستاذ بركات الذي كان يدرّس مادة الكيمياء في الجامعة وهو من قام بإجراءات الضمانة وأُفرج عنا من مركز شرطة أبوكدوك). وكان معنا شباب من حي الموردة، وأذكر كان هناك لاعب كرة مشهور كان يحضر لنا الطعام. وفي آخر الأمر أخطرونا بأن المجلس العسكري قد تم حلّه.

عقب خروجنا من المعتقل دار حديث بأن هناك مجموعة من العسكريين أرادوا الانقلاب علي الثورة وأنهم سيأتون لضرب الناس. لذلك خرج موكب من جامعة الخرطوم شارك فيه العديد من الناس. وذهب الموكب والذي عُرف بموكب القصر، وضُرب فيه المتظاهرون واستشهد بعض الناس. وأذكر جيدا عندما تحركنا تجاه المستشفى لمعرفة ما جرى أن احتشد الناس أمام المشرحة وكانوا يتفحصون أدراج المشرحة لمعرفة ذويهم المفقودين. جاءت فتاة تبحث عن شقيقها داخل أدراج المشرحة، وفجأة صرخت عندما رأت جثمان شقيقها. وفي التو جاءت أمها في تلك اللحظة وقالت لها: هذا لا يُبكي عليه إنما يُؤخذ حقه. وشرعت الأم بالهتاف في نفس اللحظة «إلى القصر حتي النصر» ـــ ومنذ تلك اللحظة أصبح ذلك الهتاف

شعارا. لا أعرف من تلك هي السيدة الجسورة، ولكن أذكر جيدا بعد هتافها ما كان من رجال الشرطة الذين كانوا أمام المشرحة إلا وأن نكّسوا بنادقهم ورفعوا قبعاتهم وانضموا للتظاهرة، ولكن بدون هتافات. وكانت تلك المسيرة واحدة من أكبر التظاهرات في أكتوبر. وذهبت إلى القصر وقد التف الناس من حوله واختفت دبابات صلاح الدين والتي كانت مكتوبا عليها «تفرقوا وإلا سنطلق الرصاص» وغابت الحكومة.

حدث آخر على المستوي الشخصي وأنا خارج من المعتقل — ونحن دورنا كان أقل كثيرا من الذين كانوا في الخارج — وعندما جاءت عناصر الشرطة جرينا ودخلنا في زقاق مجاور للبرلمان القديم. وكان هناك شابان تحدثا إلى بعضهما البعض لحظات، ثم قام كل واحد منهما بكتابة اسم الآخر على صدره استعدادا للتضحية والشهادة. هذا مستوي متقدم من النضال.

(تم تسجيل المادة في مقابلة مع عبد الوهاب هِمَّت بتاريخ 26 يوليو 2014)

4

عبد السلام نور الدين

22 أكتوبر: مساء اشتعال النيران في السوق الأفرنجي

مقدمة: 21 اكتوبر 1963 –21 اكتوبر 1964

بـدا لي عـلى مسـتوى الإحسـاس الشـخصي أن العـدّ التنـازلي لانقـلاب 17 نوفمـبر (1958 –1964) قـد بـدأ قبـل عـام عـلى وجـه الدقـة والتحديـد مـن اليـوم الـذي قصمـت فيـه نـدوة البركـس بجامعـة الخرطـوم (الاربعـاء 21 اكتوبـر 1964) ظهـر البعـير النوفمـبري الـذي حمـل عـلى سـنامه المعـوج الفريـق إبراهيـم عبـود وصحبـه الجنـرالات الذيـن وصفهـم الشـيخ حسـن طنـون صاحـب فضيلـة النظـام في خطـب لـه تكـررت مـرارا «بالغـرّ الميامـين الاشـاوس» لسـت سـنوات ثقـال بتعـداد تلـك الايـام.

عقـدت نـدوة نظمهـا اتحـاد طـلاب جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم في 21 مـن أكتوبـر 1963 في ثنايـا رحلـة طلابيـة لإحـدى حدائـق الجريـف غـرب (لعلهـا مزرعـة لأسرة نبيـل عبـد الله الطالـب بنهائـي حقـوق). وقـد كان عـليّ إدارة الحـوار بوصفـي سـكرتير الثقافـة بالاتحـاد. وقـد شـاركت كل الاتجاهـات السياسـية ذات الوجـود الفاعـل داخـل الجامعـة (الجبهـة الديمقراطيـة، الطليعـة التقدميـة العربيـة التـي تضـم البعثيـين والناصريـين، إضافـة إلى الإخـوان المسـلمين). وكان محـور الحـوار والنقـاش كيـف يتسـنى نقـل الإضراب السـياسي العـام مـن التصـور إلى التنفيـذ. ولا تـزال تتمـرأى أمـام عيـوني وتضـوع في أذني صـورة وكلـمات صديقـي الشـاعر والكاتـب والمسرحـي الراحـل يوسـف خليـل الـذي شـارك بقصيـدة مـن العاميـة قذفـت شـعرا بدولـة الجنـرلات إلى تبـن المزابل.

لاحظـت أن كل المتحدثـين لا يضعـون اعتبـارا أو محاذيـر لغويـة في الإدلاء بتصوراتهـم للسـيناريوهات المتباينـة التـي ينبغـي اتباعهـا للإطاحـة «بالطغمـة العسـكرية» (كـما كانـت توصـف في الأدب السـياسي) التـي سـقطت بالفعـل مـن أحاسـيس وأذهـان كل المشـاركين والمتلقـين، وكأن مـا تبقـى هـو مـواراة جثـة قـد أفسـدت روائحهـا الزنخـة الهـواء الـذي لم يعـد أحـد يحتمـل استنشـاقه.

عدنـا إلى بيوتنـا سـالمين رغـم إدراكنـا أن الشرطـة السريـة كانـت لنـا بالمرصـاد، تراقبنـا عـن كثـب مـن الداخـل والخـارج. ليـس ذلـك مـن المثـير في شـيئ، أمـا الـذي لا أجـد لـه تفسـيرا حتـى اليـوم تلـك اللامبـالاة في حلـل الجسـارة التـي كانـت تتلبسـنا ونحـن نشـن هجومـا شرسـا وفي أذهاننـا خاطـر لم يفارقنـا أبـدا أن هـذا النظـام العسـكري قـد بلـغ مـن الهشاشـة حـد أن سـينكسر إذا توكأنـا عليـه جميعـا في وقـت واحـد. ويبـدو أن قـد حـدث ذلـك بالفعـل حينـما سـارع في التوكـؤ عليـه طـلاب جامعـة الخرطـوم بداخليـات البركـس مسـاء الاربعـاء 21 اكتوبـر 1964.

المجرى الذي اقلعت منه طائرات الندوات الملتهبة

انتقـل شـبح الحـرب منـذ بدايـة العـام 1964 مـن أدغـال الجنـوب ليحـط بكلكلـه الثقيـل عـلى مدينـة الخرطـوم. وقـد أجّـج مـن كثيـف غبـار هـذا الشـبح الإعـلان بالتصريـح القائـل «إذا كان لابـد مما ليـس منـه بـدّ فسـتضرم الحرائـق في النبـات والشـجر والإنسـان في الجنـوب ولـن يبقـى في كل تلـك الأرجـاء ديّـار ولـن تقـوم بعدهـا لعقـارب الأنانيـا السـامة قائمـة». وقـد نسـب هـذا التصريـح وقتئـذ إلى اللـواء حسـن بشـير نـصر الرجـل القـوي الـذي لا تعـرف الرحمـة إلى قلبـه مدخـلا والـذي يديـر ويـدور حولـه النظـام النوفمـبري باكملـه، وقـد قـضى حكـما بالإعـدام في عـام 1959 عـلى إثـر انقـلاب أجهـض في طـوره الجنينـي عـلى الصـادق الطيـار وعبدالحميـد عبدالماجـد ويعقـوب كبيـدة وعـلي حامـد وعبدالبديـع كـرار، أو هكـذا عزيـت إليـه. وانطبعـت صورتـه في مخيلـة معارضيـه وعـلى وجـه خـاص الطـلاب الذيـن خرجـوا قبـل أعـوام قليلـة مضـت في كل مـدن السـودان ذات المـدارس الوسـطى والثانويـة في مظاهـرات عارمـة تلعـن وتجـرّم دورعسـاكر 17 نوفمـبر في اغتيـال باتريـس لوممبـا.

ولقـد تعرضـت عـلى المسـتوى الشـخصي إلى تجربـة مـع شـبح الحـرب لا تخلـو مـن بعـض الغرائبيـة إذ كنـت أثنـاء دراسـتي بجامعـة القاهـرة مدرسـا بالاجتهـاد الإعداديـة بأمدرمـان التـي تقـع بـين مشـفي التجـاني الماحـي للأمـراض العصبيـة وشـارع المـوردة. وفي تلـك الأيـام ولعلهـا في سـبتمبر أو مطالـع أكتوبـر 1964، حـين تصاعـدت نـيران الحـرب في الجنـوب وعجّـت مستشـفيات الشـمال بالجرحـي والقتـلى وتكاثـرت بيـوت المآتـم في ربـوع العاصمـة المثلثـة، راجـت شـائعة لهـا ضجيـج أن جحافـل مـن الجنوبيـين المسـلحين في طريقهـا إلى اقتحـام مـدارس العاصمـة. وفجـأة وفي أثنـاء أدائـي لحصـة هجمـت علينـا ليسـت جحافـل مـن قـوات «عقـارب الأنانيـا السـامة» وإنـما مـن أمهـات وخـالات وعـمات تلاميـذ مدرسـة الاجتهـاد الإعداديـة لإنقـاذ أطفالهـن مـن الكارثـة التـي أحدقـت بهـم. واختلـط علينـا الأمـر حابـلا ونابـلا إذ اكتظت المدرسـة بمئات النسـاء

يصرخن ويبكين ويولولن بأعلى أصواتهن، ويقدن أطفالهن بهلع خارج المدرسة. ولم يكن بالمستطاع فعل أي شئ عقلاني لوضع حد للمناحة التي امتدت إلى خارج أسوار المدرسة وشاركن فيها بحماس من لا دراية لهن بكل ما يدور ويجري في تلك الساعة، رغم أن كل الشائعة لا أساس لها من الواقع. ومع ذلك امتزجت مشاعر أن حسنا ذاك المتوقع القبيح لم يقع بالفعل (الله يكضب الشينة) بذعر هستيري جماعي أن ذلك ربما قد وقع في مدارس أخرى .

وإذا كان ثمة ما يدعو إلى الابتسام في عجاج ذلك الزار الفوضوي فان زميلنا الأستاذ الحارث عطا الله من أبناء أمدرمان قد اقتحمت عليه السيدة والدته مكتبه أيضا خوفا عليه من لسع العقارب السامة. واضطر بتشجيع منا أن يذهب معها كي يطمئن قلبها. في تلك الأجواء الملبدة بسحائب تمطر موتا في الجنوب وأشباح وشائعات في الشمال تهيأ المناخ لانطلاق الندوات لطرح قضية الجنوب من منصات الحوار والحل وللتحدث بصوت لا يعرف الوجل أن طرائق عسكريي 17 نوفمبر قد وصلت بهم وبالسودانيين جميعا في الشمال والجنوب إلى طريق مسدود ولم يبق سوى مخرج واحد أن تتوقف فوهات البنادق لتفسح الطريق لصوت العقل الذي لا يتسنى له طرق مسألة الحرب والسلام دون حرية سياسية تنتظم كل البلاد.

وهناك وقف حمار جنرالات النظام في العقبة، سيما بعد ندوة جامعة القاهرة فرع الخرطوم في 14 اكتوبر 1964 التي تحدث فيها من الذين أذكرهم بوضوح الى جانب مندوب اتحاد الطلاب — الأستاذ الرشيد نايل(محام شيوعي) والدكتور السماني عبدالله يعقوب (أستاذ فيزياء بجامعة الخرطوم، شيوعيً) والأستاذ علي عبد الله يعقوب (أستاذ بمدرسة الأحفاد الثانوية، من الإخوان المسلمين). وتلتها ندوة جامعة الخرطوم التي اقترحت أن تقام أخرى اكثر اتساعا يوم الأربعاء 21 اكتوبر حيث وقعت الواقعة التي قصمت ظهر بعير 17 نوفمبر.

أيام لها تاريخ : صباح وظهر الخميس 22 اكتوبر 1964

لم اسمع بكل ما دار في جامعة الخرطوم في مساء الأربعاء 21 اكتوبر — التي كانت نهاية وبداية منعطف هام في تاريخ السودان — إلا صباح اليوم التالي.

التقيت صباح الخميس بمن أعرفهم في الشارع وفي داخل مدرسة الاجتهاد الإعدادية وفي كشك الصحف. وفي كل مكان خطوت إليه وفيه كان السؤال الأول الذي يبادر به من كان الآخر دون أن ينتظر جوابا ما: هل سمعت بما دار في جامعة الخرطوم مساء امس؟ والله عجيبة! هل صحيح قد ضربوا الطالبات والطلبة بالرصاص؟ كم هم عدد القتلى ؟ هل سيغلقون جامعة القاهرة اليوم حتى

لا تخرج المظاهرات ؟ ماذا يظن أبّارو هذا نفسه؟ ابو عرام! بالطبع أبّارو هذا ليس من أبّوراب زاوية التجانية بأمدرماننا! ماذا يريد هؤلاء العساكر بعد كل هذا؟

اختلطت الشائعات بالحقائق، بالأوهام، بالرغبات، بالمخاوف، بمشاعر أقرب إلى التحدي منها إلى الاستسلام. ولكن الحقيقة التي لا يمكن إغفالها هي طغيان الذهول الذي لفّ والتف بكل من التقيت به في النصف الأول من ذلك اليوم كما يلتف الثوب ذو القطعة الواحدة بجسد المرأة السودانية ويخفيها فتحسبه عديدا من قطع الثياب بعضها فوق بعض.

أتاني محمد الحسن خضر الطاهر من سكان حي أبوروف (يصبح بعد عقد ونصف صهري وخالا لأكبر أبنائي) الموظف بالإدارة المركزية بالخرطوم في الثالثة بعد ظهر الخميس بشارع دكاكين حاج الطاهر بين بيت المال والكراكسة ود دُرُو بأمدرمان. وكنت اتأهب بعد تناول وجبة الغداء للتوجه إلى جامعة القاهرة وبين جوانحي تمور مشاعر غامضة كتلك التي تجتاح المرء على متن طائرة تتعرض لجيوب هوائية فوق جبال يخشاها ملاحو المركبات الجوية.

إذا كان السمت العام لشخص محمد الحسن الطاهر الهدوء الذي يميل إلى البرود والبعد عن الانفعال والقدرة على كبح مشاعره، فقد كان في ظهر ذلك اليوم واجما ويائسا بغضب. ولما كان يساريا ويبدو أنه ناشط في تلك الخلايا السرية التي تنتقي منتسبيها بنظر غير عشوائي في كل صغيرة وكبيرة تَمُتّ إلى حياتهم، فقد سألني بإهمال مدروس: هل تعرف ما هو اسم طالب جامعة الخرطوم الذي قتل مساء أمس؟ أجبته بصدق: ليس لي علم، فقد خرجت صباحا إلى الاجتهاد وليس هنالك سوى الأقوال المتضاربة والشائعات السابحة التي تقول إن عدد القتلى كبير جدا.

حاول محمد الحسن أن يبدو متماسكا وهو يلقي عليّ الخبر:

– إن الذي قتل هو أحمد القرشي طه من القَرَّاصة.

صعقت للخبر لسببين. الأول لأنني التقيت بأحمد القرشي بالفاشر، فكلانا قد تلقى دراسته الثانوية هنالك في مدرستين مختلفتين إحداهما غربية والأخرى شرقية. وقد التقيت به أكثر من مرة مع السر الشيخ من زملاء دراسته ومن أقاربه ومن القراصة أيضا، والتقيت به مع حسبو إبراهيم، قائد يساري من قرية العقدة بالجزيرة وله صلات بالقطينة، ومع عبدالرحيم علي بقادي. ولست أدري على وجه الدقة إذا كنا قد التقينا وكان هنالك السر مكي، صديق أحمد القرشي طه الحميم. أما السبب الآخر فلأنني أعرف أن أصول محمد الحسن خضر الطاهر من والدته (الحاجة قمر) تعود إلى قرية القراصة، وقد تبين لي بعد ذلك صلة القربى التي تربطه به.

سألني محمد الحسن سؤالا تحريضيا: هل يمكن لجامعة القاهرة ان تفعل شيئا مساء اليوم؟ لا اتصور.

– ربما، سنرى. هل ستاتي؟

– ربما. سأرى. سأحاول.

المساء العاصف الذي هز سوق الخرطوم الأفرنجي

حينما وصلت إلى بوابة جامعة القاهرة الخشبية ذات العرض والطول التي تشبه مداخل ومخارج مدن القرون الوسطى الأوربية، سألني حارس الباب عن بطاقتي الطلابية فلما سألته على غير العادة ولماذا تطلبها مني اليوم قال لي بحسم من لا وقت لديه لإضاعته في جدل لا يجدي: إذا كنت بلا بطاقة فأنت لست طالبا في هذه الجامعة ولن أسمح لك بالدخول . لاحظت أن الحارس ليس مصريا ويتحدث بلهجة فظة لا تعرفها التقاليد المرعية في هذا المكان فأشهرت في وجهه بطاقتي وعبرت إلى الداخل.

خلت أن قد أتيت باكرا هذا اليوم إلى الجامعة وكأن قد كان المحاضر الدكتور زكريا إبراهيم أستاذ الفلسفة الوجودية أو الدكتور محمد زكي عشماوي أستاذ الأدب والنقد أو الدكتور عبدالمجيد عابدين أستاذ الساميات واللغة العبرية إذ أحرص دائما أن أتخذ مكاني المناسب قبل دخولهم القاعة بوقت غير قصير. ومع ذلك فقد كانت ساحات جامعة القاهرة هذا المساء سيما تلك الدائرة التي يعلوها جرس «المواقف والمخاطبات» (حيث تحدّث الأماجد من عمد الحوش عبر زمان ممتد — معتصم عبدالله مالك، شوقي ملاسي، العاص، طه جربوع، محمد سليمان الخليفة، محمد الخليفة فضول، نبيل أديب، يوسف محمد إبراهيم، عبدالرحمن كمبلاوي، عكاشة، بدرالدين مدثر، عبدالقادر فوزي، محمد إبراهيم شجر، حسن عبدالماجد، محمد علي الفكي، عبدالعزيز بطران وآخرون) مكتظة بالطالبات والطلاب وكأنهم على موعد مع حفل ساهر تم الإعداد له جيدا يحييه فنان الجامعة الاثير محمد وردي.

درج العليمون ببواطن الإعداد للمواكب والمظاهرات التي تخرج من جامعة القاهرة على تقنيات بعينها كلوازم لابد منها قبل وضع الأقدام على شارع الجمهورية كالاتصال بالحلفاء من التنظيمات، توزيع المنشورات، الاتصال بالشخصيات ذات الأثر الملموس من الجنسين، تحضير الأقلام الملونة والخطاطين وأقمشة اللافتات، ميكروفونات اليد التي تعمل بالبطاريات إذ لزم الامر، تمثيل البنات بثياب الاتحاد النسائي الخالية من الألوان بقدر محسوب في واجهة الموكب،

كل ذلك كي يأتي المشهد على قدر أهل العزائم والمطلوبات والأهداف والغايات. أما في مساء الخميس 22 من أكتوبر فلم يكن ثمة ما يدعو إلى كل ذلك فقد كان التلاحم تلقائيا متسقا بين منصة المسرح الخشبي والديكورات والاكسسورات والممثلين والنص والسيناريو وصالة العرض والجمهور لتحقيق غاية واحدة أن يعود العسكريون إلى ثكناتهم أو بلغة الهتاف الذي ساد وانتصر: إلى الثكنات يا عساكر.

اصطف الموكب في الساعة الخامسة مساءً، أولا أمام البوابة الرئيسية لجامعة القاهرة التي تقع مباشرة على شارع الجمهورية بموقعها بحي المقرن (المقر الدائم لرئاسة البعثة التعليمية والسفارة المصرية بالخرطوم) يتقدمه أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد وعلى رأسه يقف رئيسه حسن عبدالماجد إلى جانب الماجدين والماجدات من أعضاء الجبهة الديمقراطية والقيادات البارزة من البعثيين والناصريين والإخوان المسلمين.

أطل وجه الموكب الذي يقف مشرئبا صوب الشرق مع امتداد شارع الجمهورية قبل أن يرفع قدما ويثبت أخرى على الطرف الغربي لتقاطع شارع علي عبداللطيف الغادي من الشمال إلى الجنوب.

اصطف العدد الغالب من طلاب الجامعة من كليات القانون والتجارة والآداب في الموكب الذي بدا مهيبا (باستثناء المصريين وآخرين حالت بينهم وبين الحضور ملابسات يشق التكهن بها). ولكن لاحظت أن اعدادا غفيرة تتقافز متدفقة من خارج الجامعة من جيوب متفرقة من الدروب الجانبية التي تتدلى من حديقة الحيوان والإدارة المركزية من جهة ومن أعلى المقرن وقشلاقات الشرطة والسجون من جهة أخرى إلى شارع الجمهورية. لابد أن الأفراد والجماعات غير الطلابية المتدافعة قد أعدت نفسها بترتيب لا يخلو من تفاكر منظم منذ نهاية الصلاة على جثمان أحمد القرشي طه بميدان عبدالمنعم (نادي الأسرة بالخرطوم ثلاثة) في نهار هذا اليوم لتنضم إلى هذا الموكب الذي لم يكن تسييره سرا أو فوق التوقع وقد كان معلوما لدى كل الأطراف المعنية المتحفزة لمقارعة نظام 17 نوفمبر. ولقد وقع على موكب جامعة القاهرة بحكم الحال والمآل أن يستجمع كل الغضب الذي تراكم منذ المعركة الدامية في الليلة السابقة ببركس جامعة الخرطوم بين شرطة أبّارو والطلاب وأن ينفثها بكل ما أوتي من غضب مثل لاڤا بركانية في قلب الخرطوم، وأن يشكل أيضا ملتقى جامعا لكل أفراد التنظيمات النقابية والمهنية وطلاب المعهد الفني وكل المعاهد العليا لإعلان تضامنها وتلاحمها في معركة ينبغي أن تكون حاسمة وفاصلة مع جنرالات نظام 17 نوفمبر.

حينما انطلق موكب جامعة القاهرة في الساعة الخامسة مساء كان منظما منضبطا في اصطفافه، طويلا في طابوره، كبيرا في تعداده، متأججا متحفزا متوثبا في وجدانه، وقورا في مشيته الصامتة ذات الطابع الجنائزي، متحديا في نزاله للنظام الذي ينبغي أن يزول.

تجاوز الموكب بهدوء وسلام تقاطع شارع علي عبداللطيف إلى تقاطع شارع الحرية، وفي كل هنيهة تتسلل إلي وسطه جموع كانت في انتظاره على «نفاجات» الأزقة الخلفية والمنعرجات التي لا يلحظ تموجها أحد في مجرى الحياة اليومية، وكأنها قد اختطت بمكر منذ البداية لتؤدي مهمتها التاريخية في مثل هذا اليوم الذي له ما بعده. ويبدو أيضا أن كل الجماعات التي تسعى للانضواء قد دبرت أمرها بعناية بالغة حتى لا تتشكك في هويتها شرطة مكافحة الشغب كما كان يطلق عليها إبانئذ إذ مرت بها في «دوريتها» فتقطع عليها طريق المشاركة باعتقالها في وقت غير مناسب لها. ولكن العجب حقا لم تَلُحْ أمام الموكب أو خلفه أو إلى جانبيه طلائع شرطة أبّارو، وقد تجاوزنا جامع فاروق على شمالنا وكان هذا على غير المألوف إذ كان من عاداتها التي لا تتخلف أن تحبط أي موكب لطلاب جامعة القاهرة قبل أن يبرح عتبات البوابة بمداهمته بتوحش أرعن حتى لا يفلت فصيل إلى الشارع العام إذ يحظر عليها باتفاق بين السلطات المصرية ووزارة الداخلية السودانية أن تتخطى العتبات إلى داخل الحرم الجامعي.

حاصرني هذا التساؤل بعد أن تجاوزنا مبنى البرلمان الذي يقع إلى شمالنا في مسارنا الذي لانعرف له نهاية رغم تخاطيط البداية . ماذا حدث بالضبط ؟ هل تلقت شرطة مكافحة الشغب أمرا بأن تنأى بنفسها عن موكب جامعة القاهرة حيث علمت برصد قد تدربت عليه طويلا بمهنية عالية أن أعدادا لا حصر لها من طلاب جامعة الخرطوم قد ألقت بنفسها في جوف هذا الموكب بعد الضربة التي تلقتها في معركة غير متكافئة بين الطوب والحجارة وشباب غض لم يتجاوز عمر العشرين بكثير من جهة وبين أفراد شرطة تتقاضى أجرا ومعاشا على الضرب بالهروات وعلى استخدام الغاز المسيل للدموع بمهارة و هي على يقين أن هذا الموكب يتمتع أيضا بتعاطف وسند متعاظم من أساتذة الجامعات والقضاة والمحامين والاطباء وأمهات وآباء الطلاب في حاضرة البلاد. ومهما يكن من أمر فان غياب طلائع الشرطة عن عيان المتظاهرين قد أغرى زرافات ووحدانا من المترددين والمستريبين والمتربصين والذين في قلوبهم توجس ومن اولئك الذين يعتمرون بالحكمة التي تقول إن الموت مع كثير الناس في عداد العرس أن يتسربوا

جمعيا كما يتسرب الماء تحت التبن إلى عمق مجرى الموكب الذي أصبحت له فروع وأجنحة في المداخل والمخارج الجانبية لشارع الجمهورية. ولم يكن ميسورا بعد تجاوز جامع فاروق أن ترى مؤخرة الموكب لطوله وتمدده على الحواف. ولكن لحسن حظي قد وضعت نفسي حيث يتسنى لى أن أرى بوضوح أركان مقدمته حيث كان جليا لي وأنا على مشارف شارع عبدالمنعم محمد (شمالا وجنوبا) فاذا تجاوزناه بسلام إلى شارع الطيار مراد آنئذ ستكون المحطة الوسطى ومعها السوق الأفرنجي تحت أقدام وقبضة هذا الموكب. وقتئذ سيحق لنا أن نردد لابد من شارع القصر وإن مهما كان الثمن.

حقا ليس كل ما يتمنى الموكب يدركه إذ تفتقت الأرض فجأة وأخرجت من باطنها أرتال وأثقال الشرطة المدججة بالسلاح وقد اصطفت على طول تقاطع شارع عبدالمنعم محمد وأغلقت أمامنا شارع الجمهورية كما تفعل الشرطة عادة في مسرح الجريمة ثم أمرت الموكب بحزم ناهق بالتفرق وكررت ذلك بصوت ميكرفوني جهير لا يقبل تبادل الحديث أو المساومة بتنفيذ أمر التفرق فورا. رد عليهم قادة الموكب: إننا نعبّر عما كتبنا في لافتاتنا سلميا ولنا قضية. ولما أعاد الضابط المسئول النداء الآمر بالتفرق لوّح رئيس الاتحاد حسن عبدالماجد للمصطفين بيديه بالجلوس أرضا ونقل كل صف رسالته بذات الطريقة لمن يليه فجلسنا جميعا متربعين في لحظة واحدة. لما رأى قائد الشرطة أن أوامره لم يستجب لها قرر الانتقال إلى الخطة (ب) ورأينا قواته ذات الخوذات الحديدية تتخذ مواقعها مستترة في الارض أو ما يسمى بلغة الكاديت (التدريب العسكري) «قيام راقدا» مصوبة بنادقها إلى صدور ووجوه ورؤوس الجالسين.

لو أن هذا المشهد الذي يمثل مواجهة عارية صريحة بين شرطة نظام 17 نوفمبر وهذا الموكب الذي لم أر له مثيلا من قبل في الحجم قد وقع قبل الليلة السابقة حين اطلقت فيها نفس شرطة وزارة الداخلية التي يقودها أبّارو ذو الصيت غير الحميد على طلاب قد أمُّوا ندوة النيرانَ وقتلت وأثخنت واعتقلت لتصورت أن استعداد الشرطة بملابس الميدان لإطلاق الرصاص خلف متاريسهم لا يعدو أن يكون تهديدا برصاص الألعاب النارية لنشر الخوف والذعر. أما وقد قتل أحمد القرشي الذي أعرفه شخصيا بأكثر من طلقة فالأمر جد خطير. ومع ذلك لم يتحرك منا أحد. وهنا أشار قائد الشرطة بيده لفرقته بإطلاق النيران. أما الذي هطل علينا كالمطر الوابل من كل الجهات المفتوحة أمام قوات «القيام راقدا» فهي القنابل المسيلة للدموع، مع الهجوم في ذات الوقت بالعصي الغليظة. ولم يكن أمام

الموكب سوى الدفاع عن نفسه في التحام مباشر إذ لا أحجار أو عصي أوطوب في أسفلت شارع عبدالمنعم محمد.

تراجع المتظاهرون أولا إلى الخلف ثم انتشروا في كل الثقوب المحيطة بتلك المنطقة، وأضحت كل المساحة بين شارع علي عبداللطيف وشارع الحرية وشارع البرلمان والبنك التجاري والبنك العثماني (بنك الخرطوم) التنظيم وشارع الزبير باشا وشارع البلدية ميدانا لمعركة مفتوحة بين المتظاهرين الذين ازدادوا عددا بدلا من أن يتناقصوا. وتمكن بعضهم من تجريد الشرطة من عصيهم وانهالوا بها عليهم فسقط بعضهم وهرب. ولقد لعب عامل العدد الكبير للمتظاهرين والأزقة الضيقة والمنعرجات الحلزونية للشوارع الجانبية دورا أن قد انتصر المتظاهرون الذين استعانوا بقمصانهم وبثياب بعض الطالبات وبالجلابيب بعد بلّها بالماء لمقاومة الغاز المسيل للدموع. وتقدم المتظاهرون إلى الأمام واجتاحوا سوق الخضار وميدان الأمم المتحدة ومقهى العيلفون الذي يرتاده عمال المهن الحرة والذي يقع بين ميدان الامم المتحدة وشارع الجمهورية. بعد كرّ وفرّ وبحث عن صنبور ماء أو مزيرة لغسل الوجة وإزالة آثار الغاز، عثرت على نفسي على مشارف شارع القصر وقد اختفت من الأنظار الشرطة التي كانت توسعنا قبل ساعة تقريبا ضربا وركلا. أما الأمر الآخر فقد استولى المتظاهرون على الموقف تماما في السوق الأفرنجي الذي أغلق أبواب محلاته وأطفأ فوانيسه. واستبان لي أن موجات جديدة من المتظاهرين قد قدمت من السجانة والحلة الجديدة والديوم والبراري ليس للتظاهر كما يبدو وإنما لقتال الشرطة التي انسحبت مؤقتا لحسابات لم يكن من الميسور تقديرها آنئذ. فلما لم تجد من تقاتله حطمت وأضرمت النيران في المظان التي خيل لها أنها تساند نظام الجنرالات كبعض متاجر ومقاصف الأرمن واليونايين وعربات الشرطة وصحيفة **الرأي العام** وصيدلية شاشاتي.

حريق الرأي العام والحاق الأذي بأحمد علي بقادي

كانت صفحة الأدب في صحيفة **الرأي العام** التي يحررها الأستاذ أحمد علي بقادي من أنجح الصفحات الأسبوعية المتخصصة في الأعوام 1962–1964، فقد ازدهر فيها كاتب القصة مصطفى مبارك وشارك فيها محمد عبدالحي وعلي عبدالقيوم وعبدالرحيم أبوذكرى وعصام البوشي ونشر فيها محمد المكي إبراهيم أهم قصائده «أمتي» بعد أوبته من ألمانيا في النصف الثاني من عام 1963، وشارك فيها كاتب هذه السطور ببعض إنتاجه. وقد توقفت صفحة بقادي الأدبية بعد أن كتب في عدد **الرأي العام** الصادر صباح الخميس 22 اكتوبر 1964 بعد مساء الأربعاء التي

قتـل فيهـا أحمـد القـرشي يمالـئ نظـام نوفمـبر ويهاجـم الفـوضى فى صـورة نـدوة الأربعـاء الشـهيرة. وعندمـا اجتاحـت مظاهـرات الخميـس السـوق الأفرنجـي صعـد بعـض مـن قـرأ المقـال الممالـئ إلى الـرأي العـام وألحقـوا بالأسـتاذ أحمـد عـلي بقـادي أذى جسـديا وشـتموه ثـم أشـعلوا النـيران في الصحيفـة.

رغـم حمـاسي ومشـاركتي في الموكـب الثائـر فقـد داهمنـي شـئ مـن الأسـى لـضرب الأسـتاذ بقـادي لمعرفتـي الشـخصية بـه وبشـقيقه الأصغـر عبدالرحيـم عـلي بقـادي الـذي كان عـلى معرفـة لصيقـة بأحمـد القـرشي طـه إبـان دراسـته بالفـاشر الثانويـة. وقـد شـجعني الأسـتاذ بقـادي بنـشر كتابـاتي إضافـة إلى أننـي لم اقـرأ مقالـه الـذي اغتـال فيـه تاريخـه اليسـاري الحافـل بالنضـال ضـد الاسـتعمار.

نسـتطيع أن نتفهـم أن تغضـب جماهـير الخرطـوم الثائـرة مـن صحيفـة **الـرأي العـام** ذات الـرواج بكتابهـا المرموقـين كحسـن نجيلـة (الـذي نـال شـهرة واسـعة بكتابـة الاكثـر تـداولا بـين ايـدي القـراء وقتئـذ **ملامـح مـن المجتمـع السـوداني**) وعـلي حامـد ومحمـد المـشرف وآخريـن. ولكـن السـؤال الحائـر: مـن ذا الـذي بـدأ بـضرب بقـادي؟ وهـل كان المحـرر الأوحـد الـذي لم يغـادر لسـوء حظـه أو لامبـالاة منـه مكاتـب الصحيفـة المغضـوب عليهـا في ذلـك المسـاء الزلـزال؟ لمـاذا لم يبـارح كزملائـه الذيـن استشـعروا الخطـر قبـل أن يقـع مبنـى **الـرأي العـام** في قبضـة محاصريهـا المتوثبـين فتسربـوا عـلى عجـل وذابـوا في الجمـوع الهـادرة؟ هـل كان الضـارب يعرفـه شـخصيا؟ هـل كان الضـارب ناصريـا أو بعثيـا أو ماركسـيا أو مـن الإخـوان المسـلمين؟ وأيـا كانـت الإجابـة فلابـد أن قـد لعبـت المصادفـة التعسـة أو سـوء التقديـر أو العنـاد الـذي عـرف عنـه دورا أن يكـون الاسـتاذ بقـادي الـذي لم يعـرف لـه طـوال السـنوات السـت لنظـام الجنـرال عبـود موقفـا منحـازا لـه كعبـدالله رجـب ومحمـد أحمـد السـلمابي ومحمـد خليفـة طـه الريفـي ومحجـوب عمـر بـاشري ومحمـد مفتـاح الفيتـوري (رئيـس تحريـر **مجلـة الاذاعـة والتلفزيـون** قبـل أن يغادرهـا إلى مـصر فيكتـب قصيدتـه **أصبـح الصبـح**) ولم يكـن رمـزا للصحافيـين مـن «سـدنة» نظـام 17 نوفمـبر الذيـن وقعـت عليهـم لعنـة موكـب ذلـك المسـاء الهـادر.

تميمة جامعة القاهرة في عنق أكتوبر النضير

التقيـت في طريـق عـودتي الى أمدرمـان بعـد الثامنـة مسـاء، وقـد تحـول موكبنـا إلى ثـورة عارمـة، وبعـد أن أصبـت بالرهـق رغـم الحـماس المتدفـق، ببعـض زملائـي مـن طـلاب الجامعـة فـكان لـكل منهـم تجربـة فريـدة في المـداورات مـع الشرطـة، والتخلـص مـن الغاز السـام، وطرائـف مـع الموجـات الأخـيرة التـي اقتحمـت قلـب الخرطـوم النابـض(السـوق

الافرنجي)، واشعلت فيه الحرائق. ولكنا اتفقنا جميعا أن هذا المساء يمثل نهاية هذا النظام الذي احترق.

ولقد اتفقنا أيضا أن طلاب جامعة القاهرة قد نقلوا بهذه المظاهرة البارعة الثورة إلى مرقى جديد كان لابد منه لتواصلها واستمرارها. ويبدو أن قد برهنت الأيام التي شهدت موكب القضاة يوم السبت 24 أكتوبر ومذكرتهم الشهيرة وإعلان الإضراب السياسي ثم انهيار النظام بحل المجلس العسكري على صدقية الدور الفاعل لطلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم ليس فقط في مناهضتهم التي لم تتوقف يوما منذ بدايات انقلاب 17 نوفمبر 1958 وليس في مبادرتهم لإقامة أول ندوة لحل قضية الجنوب في الرابع عشر من أكتوبر 1964 بعيدا عن أساليب جنرالات نوفمبر التي لا تتجاوز حدود الحرب فحسب، ولكن بموكب الخميس 22 أكتوبر الذي قطع الطريق على نظام 17 نوفمبر أن يستعيد أنفاسه ويستدرك الخطأ الفاحش الذي اقترفه بإطلاق النار على طلاب يبحثون عن مخارج آمنة من حرب متوحشة، فاختط الموكب فرقا وفراقا بين أمس مضى بظلامه وغد آت بأنواره.

5

علي نور الجليل

عطبرة وساعة المواجهة

كنت ألتقي في مستشفي عطبرة مع عدد غير قليل من زملائي من الأطباء — أذكر منهم الجراح موريس سدرا ودكتور الزين النيل إخصائي أمراض النساء والولادة ودكتور أحمد محمد عبدالله ودكتور جعفر العوض ودكتور محي الدين الفكي وآخرين لا استحضر أسماءهم في الوقت الحاضر. كنا نلتقي يوميا في استراحة الشاي الصباحية ونتناول أطراف الحديث في شتى المواضيع.

وفي الشهور الأخيرة قبل حلول أكتوبر اكتسب حديثنا ونقاشنا طابعا سياسيا نتيجة لتدهور الأحوال واستمرار الحرب في جنوب السودان، خاصة أثناء التحضير لانعقاد مؤتمر لتدارس مشكلة الجنوب بمبادرة من اتحاد طلاب جامعة الخرطوم. وكنت شخصيا أكثر الاطباء اهتماما بالتفاصيل لأنني كنت حديث التخرج من الجامعة حيث كنت عضوا بلجنة الاتحاد منذ دخولي الجامعة حتى التخرج وكنت رئيسا للاتحاد لفترة وجيزة في ذروة المواجهة بين الاتحاد وحكومة عبود.

وعندما داهم بوليس الطواريء تجمع الطلاب أثناء ندوة في صدام استشهد فيه الطالب أحمد القرشي والطالب بابكر عبدالحفيظ ومواطن آخر اندلعت نيران الثورة صباح اليوم التالي.

كانت وسائل الاتصال بالخرطوم متواضعه بالقياس لما هي عليه اليوم. وصلتنا أخبار متقطعه وغير مؤكدة وكثرت الإشاعات. وسرت فينا موجة من القلق والترقب ومزيج من التفاؤل والخوف على أرواح الطلاب والمواطنين من بطش الديكتاتورية العسكرية وهي تقاوم من أجل بقائها في السلطة.

كانت الأمسيات في ميز الأطباء ملتقى لعدد من الأصدقاء من الخريجين فمنهم المحامون والقضاة وموظفو السكة الحديد وضباط الجيش. وأذكر أن عمر مصطفى

المكـي الـذي كان مـن قـادة الحـزب الشـيوعي، وكان مطلوبـا القبـض عليـه ومختفيـا لعـدة سـنوات، لم يكـن يعجـز أن يجـد طريقـه لميـز الأطبـاء للاسـتئناس.

اشـتد القلـق وتكهـرب الجـو في كل المدينـة وخاصـة في أوسـاط العـمال والمدرسـين والموظفـين. في ظهـر ذلـك اليـوم وبعـد سـاعات العمل اجتمـع عـدد مـن الاطبـاء في غرفتـي في الميـز ودار نقـاش حـاد حـول ماهـو دورنـا وكيـف نتـصرف؟

كان دكتـور موريـس سـدرا مديـرا للاجتـماع وكان الاتجـاه الغالـب أن يعلـن الاطبـاء الإضراب العـام. ولكـن كان مـن رأي دكتـور موريـس التريـث حتـى نتأكـد مـن صحـة الأخبـار ومجـرى الأحـداث. وأذكـر أننـي انفجـرت في وجهـه بحـدة صارخـا: اليـوم وليـس غـدا.(يبـدو أننـي كخريـج حديـث كنـت لا أزال أعـاني مـن حمـاس الطـلاب، وأنـه يجـب دعـم الثـورة في الخرطـوم عـلى عجـل وإلا فقـد تخمـد نيرانهـا وينقلـب علينـا العسـكر بالتنكيـل والانتقـام). وعليـه فـاز القـرار بـالإضراب بـدءا مـن تلـك اللحظـة. وأذكـر أننـي كنـت أمتلـك قطعـة قـماش بيضـاء كهديـه مـن المـرضى لتفصيـل جلابيـة، فطرحناهـا أرضـا وكتبنـا عليهـا بالحـبر الأحمـر إعـلان إضراب الأطبـاء العـام باسـتثناء الحـوادث والمطالبـة بسـقوط النظـام. وعنـد نهايـة الاجتـماع حملـت القماشـة وأسرعـت بهـا إلى المستشـفى فتسـلقت إحـدى الطـاولات وعلقـت القماشـة في صـدارة العيـادة العامـة. وللتـو تجمـع عـدد كبـير مـن المـرضى والعـمال والعامـة وبعـض رجـال الشرطـة يقـرأون الإعـلان المكتـوب وعـلى وجوههـم الدهشـة وغمـروني بالأسـئلة. ولم يتدخل رجـال الشرطـة بـل سـألوني إن كان قـرار الإضراب صحيحـا. وبـدأت بعـض الهتافـات تجاوبـا وانتـشر الخـبر بسرعـة الـبرق، فقـد كان الجـو مهيئـا ومليئـا بالتكهنـات والإشـاعات.

ومـن حينهـا توافـدت علينـا جمـوع كبـيرة مـن الأصدقـاء والعامـة واكتـظ ميـز الأطبـاء بالحشـود، وكذلـك رجـال الأمـن السـري، للتأكـد مـن الخـبر وأكثرهـم للتعبـير عـن التأييـد.

وجـرت الاتصـالات مـع المنظـمات والنقابـات فقـد كانـت نفـس المواقـف تختمـر في عقـول الكثيريـن، وخاصـة نقابـات عـمال وموظفـي السـكة الحديـد بقيـادة النقـابي الحـاج عبدالرحمـن وعبـد المجيـد شـكاك والمحامـي سـعد سـالمين والقيادي محمـد إبراهيـم كبـج وآخريـن. وعمـت الإضرابـات المنظمـة والعفويـة.

وبمسـاء اليـوم التـالي تـم الإجمـاع عـلى الخـروج في مظاهـرة تضـم كل التنظيـمات وعامة المواطنـين في صبـاح اليـوم التـالي بميـدان الجامـع الكبـير. وأذكـر أننـي كنـت مدفوعـا بحمـى الثـورة الماثلـة عـلى الأبـواب وتواتـر الأخبـار والإشـاعات، فاسرعـت في ذلـك المسـاء إلى الجامـع الكبـير، وكان معـي أحـد الاصدقـاء، فدخلـت الجامـع وكـسرت طبلـة

المدخل للمئذنة وصعدت السلم ثم استلمت المايكروفون ومكبر الصوت للهتاف بسقوط النظام وحث المواطنين للمشاركة في مسيرة الحرية صباح اليوم التالي. ومع كل هذا الحراك المحموم وسط الجماهير لم يكن هنالك أي نشاط أو تحفظات لقوات الشرطة.

وفي هذا المنحنى لابد أن أذكر عاملا مهما كان له أثره على مجرى الأحداث.

كما ذكرت سابقا، كان ميز الأطباء في المساء بمثابة منتدى للقاء بعض الاصدقاء، وكان من بين المترددين اثنين أو ثلاثه من ضباط الجيش من بينهم صديقي العزيز المرحوم الفريق محمد زين العابدين، الذي كان وقتها ضابطا متوسط الرتبة.

بدأت صداقتنا عندما التقيت به في أحد الأنديه بمدينة برلين سنة 1960. كنت وقتها ضمن عدد من الطلبة والطالبات في زيارة لألمانيا الغربية بدعوة من اتحاد الطلاب الألماني. وكان النادي يعج بالجنود الأمريكان عندما كانت الحرب الباردة في أوجها. سأل أحد الجنود الأمريكان صديقي محمد عن جنسيته وبلده ومجال عمله، فحادثه محمد بلطف قائلا إنه ضابط بالجيش السوداني وهو في كورس تدريبي. فردّ عليه الجندى الأمريكي بتهكم وتعجب وهو يترنح قليلا من تأثير الخمر: هل حقا لديكم جيش؟ وهل لكم القدرة حتى تحاربوا ظلّكم دعك عن جيش حقيقي؟ فما كان من محمد إلا أن نظر إليه شذرا، متأهبا للعراك، وقال له بصوت عالٍ: اسمع أيها الجاهل الوقح، أنت وجيشك ورئيس دولتك تحت حذائي. وقبل أن يفوق الجندي الأمريكي من دهشته، أمسكت بيد محمد وابتعدت به إلى الركن القصي من النادي. هكذا كانت حميته وشجاعته.

جاء محمد لميز الأطباء في مساء اليوم السابق للموكب فأخذني جانبا بعيدا عن نظر وسمع الآخرين. وكانت على ملامحه جدية غير عادية. أخبرني أنه قد صدرت لقيادته أوامر للتصدي للموكب ولهم تصريح بإطلاق الرصاص إذا دعا الأمر لتفريق التجمع. فأكدت له أن المسيرة قائمة وليس هنالك أي مجال للتراجع وهو أدرى بمجريات الأمور وسوء الحال وقد تحدثنا عن ذلك كثيرا قبل ذلك، وفي النهاية فله ولزملائه الضباط الحق في أن يتصرفوا بما تمليه عليهم ضمائرهم. قلت ذلك وأنا أعلم شخصيا عدم قناعته بسياسات النظام القائم. ورجع في الحال إلى ثكنات الجيش وعلى وجهه وجوم كغير عادته.

وفي اليوم التالي تجمع الآلاف من جماهير الشعب العطبراوي وفي مقدمتهم العمال والموظفين والأطباء والتجار، كما جاءت أعداد هائلة من الجماهير في جانب الجامع الكبير غرب الميدان وهي تردد الشعارات الثوريه، بينما اصطفت كتيبة من الجيش في

الجانب الشرقي من الميدان في مواجهة جدية ويحملون لافتة مكتوب عليها باللون الاحمر: تفرقوا وإلا أطلقنا النار. وكان الضابط محمد زين في مقدمة صف الجنود.

لم تأبه الجماهير بالمواجهة واستمر الهتاف، وتوافدت الحشود وأصبحت المساحة بين صفوف الجيش وتجمع الجماهير تتلاشى شيئا فشيئا. كنت في مقدمة الحشد مركّزا نظري على الضابط محمد زين مترقبا. ولوّحت بيدي عدة مرات لألفت نظره. وفي لحظة ما ركّز نظره عليّ حتى أعلم أنه رآني.

استمرت المواجهه لاكثر من ساعه تقريبا. ثم فاجأنا الضابط محمد زين بأن استدار وقاد جنوده خارج الميدان إلى ثكناتهم.

تعجز كلماتي عن التعبير عن الفرحة والابتهاج الممزوج بالهتافات الثورية والتصفيق والدموع والهتاف بحياة قواتنا المسلحة الوطنية --- كم كان تأثير الحراك الجماهيري العارم في عطبرة، الانتفاضة، والإضراب العام، والمواكب، ثم عزوف القوات المسلحة عن المواجهة المسلحة وسفك دماء المواطنين العزل، كم كان ذلك عاملا مهما في انتصار الثورة.

أصبحت تلك اللحظة في ذاكرتي جزءا من ملحمة مسيرة الشعب السوداني من أجل الحرية والعدالة.

مقابلات

1

مقابلة مع فاروق أبو عيسى

عن جبهة الهيئات وليلة المتاريس ومغزى أكتوبر

الاسم بالكامل فاروق مصطفى عمر أبوعيسى، من مواليد ود مدني في 12 أغسطس 1933. درست القانون بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية. عندما اندلعت الثورة كنت سكرتيرا لنقابة المحامين السودانيين والتي كان يترأسها الأستاذ عابدين إسماعيل وأصبحت سكرتيرا لجبهة الهيئات عند تكوينها.

طبيعة شهادتي

الثورة كانت ممتدة عبر مساحات شاسعه في الأراضي السودانيه وبين جماعات كثيرة في السودان. وأي شخص من المفترض أن يحكي الوقائع التي شاهدها من حيث تواجده حينها، فالذين كانوا في مدني أو كوستي أوالأبيض أو بورتسودان عليهم أن يرووا ماشاهدوا وماسمعوا. أنا لا أدعي شيئا، لأني ببساطة حي وقد عايشت أحداثا كثيرة وفي نفس الوقت فإنني أسمع ادعاءات مختلقه لم تكن موجودة أصلا على أرض الواقع، خاصة وأنني كنت في قلب نقابة المحامين وبعدها أصبحت سكرتيرا لجبهة الهيئات في أيام انفجار الثورة والأيام الأخيرة قبل نجاحها والأيام الأولى عقب نجاحها. وقد كنت طرفا مباشرا في الأحداث لذلك لامصلحة لي في ادعاء ما لا أعرفه. ومع ذلك من حق كل شخص أن يقول مايشاء، لكن الواجب الأخلاقي يحتم عليّ أن أروي تفاصيل ماشاهدت وما شاركت فيه بتواضع شديد لأن صانع ثورة أكتوبر هو الشعب السوداني العظيم، وهو نفس الشعب الذي صنع انتفاضة مارس أبريل 1985، والآن نعمل مع شعبنا لإنجاز الثورة القادمه.

نقابة المحامين اضطلعت بدور كبير وهام في موضوع الحريات إبان حكومة إبراهيم عبود، وقد كان الصراع الأساسي هو الحريات وحقوق الجماهير في التنظيم والتعبير من خلال منظماتها. وكان لنقابة المحامين كمؤسسه بالإضافه إلى جهود الآخرين القدح المعلى.

ليلة موت القرشي

وابدأ أنه في ليلة استشهاد القرشي في جامعة الخرطوم كنتُ في مكتبي ولم أشارك في الندوة. دخل على مكتبي التجاني الطيب، وعقب فراغي من عملي أوضح لي أنه قد علم بأن حاج الطاهر القائد الشيوعي الكبير والمحامي المعروف في الأبيض قد وصل إلى الخرطوم وهو في منزل محمد الحسن عبدالله ياسين، والذي كان يسكن في نمرة 2، وأن حاج الطاهر قد حضر في معية مجموعة من أهل الأبيض. وطلب مني التجاني أن أرافقه لنقضي بعض الوقت معهم مساء ومن ثم نعود. وبالفعل ذهبنا سويا إلى منزل محمد الحسن عبد الله ياسين ووجدناه ومعه حاج الطاهر وحسنين حسن وهو أيضا كان قياديا في الحزب الشيوعي ولديه قضية مشهورة حيث كان البوليس قد قام بنفخه عندما تم اعتقاله وأن ذلك حدث بإيعاز من القيادة العسكريه والسياسية في الابيض. وأذكر من ضمن الحضور كان هناك علي التوم وآخرين من زعامات مدينة الابيض. وفي تلك الفترة كانت هناك مدن لديها تأثير كبير في الحياة السياسية والثقافية والرياضية يفوق أحيانا دور العاصمة. وكان هناك نادي رجال الأعمال في الأبيض حيث كان مركزا لكل المستنيرين والنقابيين والمتعلمين، وكانوا يجتمعون فيه. المهم في منزل محمد الحسن عبدالله ياسين رحبنا بمقدم حاج الطاهر وحسنين حسن، وجلسنا نتسامر. وفي لحظة نفد السجائر وبما أن البيت كان مجاورا للسوق خرج محمد الحسن لشراء السجائر. وعندما عاد كان منفعلا وقال إن الناس في الخارج يتحدثون عن أن البوليس اقتحم الحرم الجامعي وقام بضرب الطلاب، وهناك حديث عن أنه حدثت وفيات بين الطلاب وجرحى كذلك وأن الناس قد تجمعوا في مشرحة مستشفى الخرطوم.

من جانبنا قررنا أن نغادر لمعرفة مايجري. ركبت سيارتي ومعي التجاني الطيب. وبدلا من أن نذهب مباشرة إلى المستشفى طلب مني التجاني الطيب أن نذهب لبعض الأماكن التي لم تكن معروفه بالنسبة لي. وأدخلني إلى بعض الأزقه وهي كما علمت أماكن تواجد الكادر السري للحزب الشيوعي السوداني. وعندما سألته عن سبب ذلك قال لي إنه ذاهب لتنبيه الكادر السري للحزب الشيوعي للتحوط وأخذ الحذر حال وقوع هجمه واسعه علينا. وقال لي في كل الأحوال أنا سأجعلهم في حالة استعداد. وظللنا نتجول طوال الليل، لذلك لم نتمكن من الذهاب إلى المشرحه.

جنازة القرشي

كنت أسكن في منزل جوار ميدان الربيع في أم درمان. وأذكر أن الوقت كان قد تأخر لطول تجوالنا. وبعدها ذهبت إلى منزلي لأنام. وفي الصباح الباكر حوالي السادسة

صباحا رنّ جرس هاتفي وكان المتحدث عثمان خالد مضوي من زعماء الاخوان المسلمين حينها. وقد أوضح لي أنه حدثت مشاورات مساء الأمس وقررنا أن نعمل تجمعا في ميدان عبدالمنعم، حيث يقوم الناس بالصلاة على جثمان الشهيد القرشي، ولنرى ماذا نحن فاعلون بعد ذلك. وطلب مني قائلا «أرجوك إخطار ناسكم». فوافقت والتزمت بأنني سوف أحضر. بعد ذلك اتصلت بعبدالخالق محجوب والذي طلب مني أن أمرّ عليه. وتحركنا سويا إلى الخرطوم. وفي شارع الحريه إلى ميدان عبدالمنعم وقبل أن نعبر الكبري وجدنا استحالة المواصلة بالسيارة حيث كانت هناك أعداد كبيرة من البشر كانوا يسيرون على الاقدام. ومن بين الجموع استطعنا أن نميز شخص الدكتورعبدالحليم محمد. ورأينا أن نوقف العربة إلى جوار داخلية كلية الطب، وتحركنا بأرجلنا مع الآخرين. وقد وجدنا ميدان عبدالمنعم يعجّ بالناس والذين تمركزوا في الجزء الجنوبي الشرقي، وفي المقابل كانت هناك مجموعه من عربات الشرطه تقف على أهبة الاستعداد في مواجهتهم.

كانت المنصه منصوبة وعلى رأسها أساتذة جامعة الخرطوم — الدكتور حسن عمر استاذ القانون ونائب عام سابق، والدكتور حسن الترابي والدكتور علي محمد خيروآخرون، ومعهم طلاب وقيادات سياسيه حول المنصه. وقام الدكتور حسن الترابي والذي قال: «شكر الله سعيكم ونحن صلينا على الشهيد وسوف نحمل الجثمان إلى قرية القراصة مسقط رأس الشهيد لنقوم بدفنه ومن ثم نعود». لم يعجب هذا الحديث الدكتور حسن عمر وأخذ المايكروفون من الترابي وقال: «يمكن أن تقوم جماعه منا بالسفر مع الجثمان ودفنه في القراصه، والجزء الآخر لابد لهم من البقاء هنا في الخرطوم لتوسيع دائرة العمل المناهض للنظام مستفيدين من العمليه القبيحة التي قام بها النظام وقتل الطلاب في الجامعة وجرح آخرين. يجب علينا أن ننظم مظاهرات احتجاج في الشوارع». وقد كان وقع هذا الكلام طيبا على الجماهير وقبلوا به. وكانت هناك أعداد من الجماهير رافقت الجثمان إلى القراصة، ونحن ركبنا سياراتنا.

ما العمل؟

وقد طلبت من عبدالخالق محجوب أن يوصلني إلى مكتب عابدين إسماعيل في مواجهة مبنى البرلمان القديم. وفعلا أخذني إلى هناك وواصل مسيرته بالعربة. وفي مكتب عابدين إسماعيل وجدت عددا قليلا من المحامين ومن بينهم عابدين نفسه. وبدأ العدد يتزايد.

أذكـر حينهـا أن عـدد كل المحامـين في السـودان لم يكـن يزيـد عـلى 100 محـام وكان رقمـي 61 في قائمـة المحامـين. وبعـد فـترة وجيـزة مـن دخـولي إلى مكتـب الأسـتاذ عابديـن أن ارتفـع عـدد الحضـور وكان منهـم شـوقي مـلاسي وبدرالديـن مدثر(مـن البعثيـين) وهنـري ريـاض وأمـين الشـبلي وحسـين وني وآخريـن. وكلـما حـضر شـخص كان يقـول إن الشـوارع قـد امتـلأت بالتظاهـرات الصغـيرة المتفرقـه. وحدثـت مناقشـة هـل نقـوم بعمـل لافتـة باسـم المحامـين ونـنزل إلى الشـارع لننضـم إلى المظاهـرات الكثـيرة الموجـودة في الحـواري والأزقـه أم ننتظـر لنـرى ماسـيحدث. وجـاء اقـتراح يقـول إن مظاهرتنـا سـوف تضيـع في الزحمـه، ولـن تشـكّل قيمـة كبـيرة للعمـل الـذي نـود القيـام بـه، ومـن الأفضـل أن نؤجـل أمـر مسـيرتنا إلى يـوم الغـد أو اليـوم الـذي يليـه ليشـارك أكـبر عـدد مـن المحامـين وتشـارك النقابـات المهنيـة والعماليـة والقـوى الديمقراطيـه.

القضاة يدخلون المسرح

في هـذه الأثنـاء رنّ هاتـف المكتـب، وكان المتحـدث مولانـا بابكـر عـوض الله والـذي تحـدث مـع النقيـب عابديـن إسـماعيل. وقـد أوضـح لنـا الاخيربـأن مولانـا بابكـر عـوض الله قـال أنهـم في الهيئـة القضائيـه مقيـدون بعـدم المشـاركة في السياسـة الحزبيـة وأي شـيئ لـه صلـة بعمـل الأحـزاب، لكنـه يقـترح رفـع مذكـرة مشـتركة بـين القضـاة والمحامـين ترفـض وتديـن اغتيـال الطـلاب وضرب المتظاهريـن أو الذيـن يقيمـون الليـالي السياسـيه. وعندمـا سـمعنا ذلـك الحديـث كدنـا نطـير مـن الفـرح. وذلـك جعلنـا نؤجـل مسـيرتنا لنتفاكـر في أمـر مسيرة يشـارك فيهـا الطـلاب وأسـاتذة الجامعـات والأطبـاء وكل المنتظمـين في النقابـات. وقررنـا أن تكـون المسـيرة بعـد اليـوم التـالي. وهنـا جـاء اقـتراح لمـاذا لاندعـو القضـاة أنفسـهم للمشـاركه في المسـيرة عـن طريـق مولانـا بابكـر عـوض الله نفسـه ونطلـب منـه المشـاركة. وفي التـو قـرر عابديـن إسـماعيل أن يذهـب إلى مكتـب مولانـا بابكـر عـوض الله في الهيئـة القضائيـه. وبعدهـا جـاء عائـدا بسرعـة حامـلا معـه موافقـة بابكـر عـوض الله، والـذي وعـد أنـه سـيتحدث مـع القضـاة لينسـقوا فيـما بينهـم. واتفقنـا عـلى موكـب الأربعـاء وأرواحنـا المعنويـه ترفـرف في السـماء لأن القضـاة سيشـتركون معنـا، ومؤكـد أن ذلـك سـيزلزل عـرش النظـام كـما كان واضحـا بالنسـبة لنـا ونحـن مقدمـون عـلى ثـورة ولابـد لنـا مـن أن نُحْكِـم خطواتنـا.

كان هنـاك رأي يـرى ضرورة الاتصـال ببعـض القضـاة بشـكل مبـاشر. أوكلت لشـوقي مـلاسي، والـذي رافقـه بدرالديـن مدثـر، مهمـة الاتصـال بمولانـا مجـذوب عـلي حسـيب، والـذي كانـت لديـه مزرعـه يذهـب إليهـا مبـاشرة بعـد الظهـر ليقـضي بقيـة يومـه فيهـا. أمـا شـخصي وعابديـن إسـماعيل فقـد كلفنـا أن نذهـب لمقابلـة الاطبـاء وأسـاتذة الجامعـه

لندعوهم للمشاركة معنا في الموكب. وفعلا توجهنا يوم الجمعه منذ الصباح كلّ الى حيث ماهو مطلوب منه. كنت قد اتفقت مع عابدين أن أحضر إليه بعربتي من أم درمان ليتحرك معي بعربتي. وقبيل صلاة الجمعه اتجهنا الى منزل الدكتور عبدالحليم محمد نقيب الأطباء، وكانت نقابة الأطباء حينها ذائعة الصيت في الحياة السياسية والاجتماعيه وعندهم دار الجمعيه الطبية والتي كانت فاعلة جدا وملتقى للناس يقضون فيه أمسياتهم على شاطيء النيل الازرق.

ميلاد جبهة الهيئات

طرقنا على باب منزل الدكتور عبدالحليم محمد ولم نجد أحدا في المنزل. فذهبنا إلى المنزل المواجه له وهو منزل محمد أحمد محجوب والذي قابلنا كعهده هاشا باشا. وأعتقد أن محمد أحمد محجوب شاركنا بالحضور في الاجتماع الاخير. وقد أوضحنا له أننا بصدد مقابلة الدكتور عبدالحليم محمد ليشاركونا باسم نقابة الاطباء في موكب اليوم التالي. فنادى محجوب على أحد أولاده وطلب منه أن ينادي لنا الدكتور عبدالحليم محمد والذي كان في طريقه لأداء صلاة الجمعة. ولم يجلس دكتور عبدالحليم معنا، ونحن عرضنا عليه الفكرة وللحقيقة والتاريخ فقد رفض المشاركة وقال لنا لن أُدخل الأطباء للمشاركة في المظاهرات ونحن عملنا واجبنا، وقد شاركنا في الوقوف حدادا على الشهداء وأعلنّا الحداد لمدة ثلاثة أيام في الجمعيه الطبية. وقال إنه غير موافق ورفض الفكرة.

وقد أحبطنا ذلك، لكن كنا نعلم أن لدينا بدائل أخرى. وكنا نعلم أنه ليس الوحيد المؤثر وصاحب القرار النهائي، لان القيادات كلها كانت طيبة ومتجاوبة مع الشعب. ولجأنا إلى اصدقائنا طه بعشر وصلاح عبدالرحمن علي طه وبلّغناهم وقالوا لنا إنهم سيقابلون الدكتور عبدالحليم محمد. وأوضحنا لهم رأيه وجاء ردهم أنهم كنقابة سيحضرون ويصدرون قرارا من مجلس النقابه وقد كان.

بعدها كان علينا أن نقابل أساتذة الجامعة. واتفقنا لأن اليوم كان يوم الجمعة أن أذهب إلى عابدين في منزله في تمام السابعه مساء ومن هناك نتوجه إلى نادي أساتذة جامعة الخرطوم. وبالفعل تحركنا في الموعد إلى نادي الأساتذة وعندما وصلنا إليه لم نجد أحدا داخله. وقد علمنا أنهم مجتمعون في القاعه 102، وفعلا دخلنا إلى القاعه وسمعنا الأصوات ترتفع عالية وكان هناك هرج شديد. المهم في الأخير استطعنا أن نطلب من أحد الواقفين أن ينادي لنا على الدكتور علي محمد خير. وقد تمكنّا من مقابلته وشرحنا له الأمر. وقد أبدى موافقته وقال إن الناس جميعهم أصبحوا ضد هذا النظام ولابد من عمل جماعي. ووعد بالرجوع إلى زملائه. وفي تلك الاثناء

جاءنا من يقول إن الحكومة ستفرض حظر التجول اعتبارا من ذاك المساء. وقد كانت الكلمة جديدة بالنسبة لنا، وكانت المرة الأولى التي نسمع فيها بحظر التجول في السودان. وكان موعد الحظر قد اقترب وفقا للزمن الذي حدد لذلك. وطبعا كنا قد أبلغنا الدكتور علي محمد خير بالدعوة رسميا واتفقنا على التواصل، وركبت عربتي وانصرفنا.

مواجهة القضائية وإعلان الإضراب السياسي

ثاني يوم كان الموكب. بدأ الناس يتجمعون منذ الصباح الباكر ونحن كنا في اجتماع داخل غرفة المحامين عند مدخل الهيئة القضائيه. وكنا نراقب الموقف. وكبر عدد الحضور وامتلأت الشوارع أمام القضائيه. وعندها جاءت مجموعة من رجال الشرطة، حوالي 60 فردا، بقيادة قرشي فارس ووقفوا في الطرف الآخر من الشارع.

وفي هذا الأثناء ظهر رئيس القضاء أبورنات للتفاوض. وطلب عابدين إسماعيل من قيادات الموكب والنقابات المشاركة في المفاوضات وكانت هناك شخصيات كبيرة منهم مكي شبيكة والدكتور علي محمد خير وطه بعشر وأحمد نجيب. وتفاوض أبو رنات بموجب رسالة وصلت من حسن بشير نصر تقول إن المجلس العسكري الأعلى رافض لهذا الموكب وأنه سيتعامل معه بعنف شديد وقد يستخدمون الرصاص إذا دعى الأمر. واستمرت المفاوضات لفترة طويلة، والجو كان ساخنا جدا، وبعض الناس أُصيبوا بالإغماء.

وفي الآخر جاء عرض من أبورنات وهو أنه من الممكن أن نقبل بديلا عن الموكب. واقترح حسن بشير حضور 10أو 12 شخصا في عربات ليسلموا المذكرة إلى القصر وفض الموكب حال القبول بالمقترح. وعابدين جاءني وشرح لي ماحدث، فقلت له لن نقرر نحن لوحدنا ويجب أن ندعو رؤساء ومندوبي كل المنظمات الموجودة الآن. وقررنا دعوة شخصين من كل تنظيم ممن يودون المشاركة. وفي ذلك الاثناء جاءني عبدالخالق محجوب منزعجا وسأل عن الشفيع احمد الشيخ وقال لي أين هم العمال؟ وأخذ مني مفتاح عربتي وغاب لبعض الوقت وعاد ومعه عامل اسمه عِيد بَيِّن سعيد وهو الذي وقع نيابة عن اتحاد العمال في المذكرة. ووقع البقية كذلك. ودعونا الموقعين في قاعة محكمة الاستئناف. وجاء من نقابة أساتذة جامعة الخرطوم مكي شبيكة وعلي محمد خير، ومن المهندسين سيد عبدالله السيد، ومن المستشارين للنائب العام عثمان خالد مضوي وشخص آخر، ومن القضاة عبدالمجيد إمام وبابكر عوض الله، ومن الأطباء طه بعشر وأحمد نجيب، ومن المحامين عابدين إسماعيل وشخصي. طرح عابدين موضوع أن الحكومه مصرّة على إطلاق

النار ولابد من أخذ قرار عما إن كنا سنواصل. ومر على المجتمعين جميعهم فردا فردا، مبتدئا بمكي شبيكة، أكبر المجتمعين سنا. وقد وافقوا على استبدال الموكب بالمذكرة. وطلب مني عابدين أن أقول موقفنا كمحامين. وعندها كنت عضوا في الحزب الشيوعي وأعرف طرح الحزب وقلت يجب أن ننتفض وهذه تراكمات وهؤلاء قتلة. وقد قبلت أن نستبدل الموكب بالمذكرة شريطة أن نعلن الإضراب السياسي قبل تحرك الوفد إلى القصر والغرض من ذلك إسقاط الحكومة. ووافق الجميع.

واتجهنا من الاجتماع إلى الخارج ووقف عابدين وآخرون. وفي ذلك الوقت كانت الشرطة تلتفّ حول المكان. فنزل اليهم مولانا عبدالمجيد إمام وخاطب قرشي فارس والذي حياه بالتحية العسكريه أولا وقال عبدالمجيد: «أنا عبدالمجيد إمام قاضي المحكمة العليا ورئيس مجلس الأمن الوطني لمديرية الخرطوم آمرك بأن تفض عساكرك وتنسحب». فما كان من الضابط قرشي فارس إلا وأن وافق بالانسحاب وصرف عساكره سريعا. ولكن بعد حوالي نصف ساعة حضر عدد مضاعف من الجيش كان يقودهم ضابط اسمه عبدالله، واستمروا واقفين. وبعدها طالب الضابط الناس أن ينفضّوا نتيجة لكلام الحكومة. ويبدو أنه لم يحدث تنسيق بسيط وشرعوا في عمل سلك شائك حول القضائيه والواقفين في الموكب. وبدأ ضرب المتظاهرين ونتيجة لذلك شرع الناس للدخول في القضائيه لتفادي البمبان (القنابل المسيلة للدموع) والجيش كان مصرّا على استخدام البمبان.

في هذا الأثناء خرج عابدين إسماعيل وشرح للمتظاهرين أننا قد قرنا استبدال الموكب بإعلان الإضراب السياسي ومنذ هذه اللحظة فالجميع مطالبون بتنفيذ الإضراب السياسي فورا. ونزل بابكر عوض الله وعبدالمجيد إمام. الأول اتجه نحو المحكمة الجزئية واخرج كل الموظفين والقضاة وعمال الهيئة القضائيه، وهم أول من نفذ قرار الاضراب السياسي. أما مولانا عبدالمجيد إمام فقد ذهب إلى الناحية الغربية لمحكمة الجنايات وأخرج الناس من هناك. ونحن نزلنا. وبإعلان الإضراب السياسي بدأت المظاهرات وارتفعت الحناجر بالهتاف الدواي.

رجعنا نحن إلى مكتب عابدين. وفي الطريق وجدنا ثلاث عربات لاندروفر فيها ممثلون عن اتحاد المزارعين في الجزيرة والمناقل على رأسهم شيخ الأمين محمد الأمين ويوسف أحمد المصطفى وبرقاوي وآخرون قادمين من الجزيرة. وهتفوا عندما شاهدونا واجتمعوا معنا وشرحنا لهم مادار في الاجتماع وطلبنا منهم العودة الفورية وإعلان الإضراب السياسي في عموم الجزيرة. وأخذوا معهم هذا الخبر الهام ورجعوا إلى الجزيرة. وقبل أن نغادر مكتب عابدين اتصلت زوجته من بيته وأخطرته

أن الشرطة السرية حضرت بحثا عنه وطلبت منه عدم الرجوع. وذهب هو إلى بيت أهله في بحري وأنا ذهبت إلى بيت أهل زوجتي في العرضة.

الزخم والشروخ

وانتهى ذلك اليوم بتلك الطريقة وبعدها اختفينا عن الأنظار وأصبحنا نقود العمل السري بعيدا عن الأعين. وواصل الحزب الشيوعي اتصاله بي بطرق مختلفة. ولقد أقمت تحت حماية أهل زوجتي وبيوتهم لها مداخل ومخارج مختلفة. وفي الليل جاء التجاني الطيب يبحث عني لترتيب بعض الأمور، و كاد أهل زوجتي أن يفتكوا به بعد أن شرعوا في ضربه باعتباره من الشرطة السرية إلا أن خروج عديلي عابدين عوض الكريم أنقذه من الهلاك لانه كان يعرف التجاني وأوصله لي.

في اليوم التالي وكان يوم أحد عقدنا اجتماعا عاجلا في نادي الأساتذة وبدأ توافد مندوبي النقابات. جاء جعفر كرار ومعه البياطرة. وكان رئيس جبهة الهيئات هو الأستاذ عابدين إسماعيل وكنت سكرتيرا للجبهه. وبعدها أصبحت سكرتارية كان فيها صلاح عبدالرحمن علي طه وشخصي وآخرين. في الاجتماع وزعنا المهام وقلت لابد من صدور بيان أول ونحن في نادي الأساتذة وأوكل أمر طباعته إلى أحمد عبدالحليم وكان مسئول المكتبات في الجامعة، وذهب وطبع البيان الأول وتوالت البيانات حتى الرابع. والبيان الأول فيه إعلان الإضراب السياسي.

انتظمت أعمالنا وبدأت وفود النقابات تترى. وصل من مدني الدكتور فاروق محمد إبراهيم عن جبهة الهيئات، ومجموعه من كسلا عن طريق القطار بقيادة محمد جبارة العوض وعثمان صالح العوض. انفجر الإضراب السياسي وتوقفت الحركة وتعطلت مكاتب الحكومة وأحاط الناس بنادي الأساتذة ونسقوا لتوصيل الاخبار من وإلى جبهة الهيئات.

اجتماعنا يوم الأحد حضره معنا مولانا بابكر عوض الله وعبدالمجيد إمام من القضاة. وآخر النهار سمعنا أنهم منعوا بعض الناس المشاركه وبدأت تصلنا جماعات. وأبرز ماوصلني يوم الأحد البيان الاول. ومولانا عبدالمجيد بذل مجهودا خارقا لإنجاح الاجتماع وشدّد على ضرورة أن تدخل نقابة عمال السكك الحديديه في الإضراب وتوقفها يعني توقف حركة القطارات. واتحاد النقابات بدأ في التحضير لاجتماعات وكذلك المزارعين والبياطرة والمهندسين. وبعد أن خلصنا من هذا الاجتماع قررنا الالتقاء في اليوم التالي وهو يوم الاثنين. وحضرنا لابسين عباءاتنا [الروبات]. وعندما دخلت إلى نادي الاساتذه اخبرني محمد محجوب أن الإخوان المسلمين قاموا بعمل لعبة تحت دعوي أن هذا المكان مكشوف للأمن ولابد من

نقلـه إلى الجمعيـه الطبيـة وغرضهـم تعطيـل النـاس مـن الحضـور. وكان يتوجـب علينـا أن نخطـر النـاس للذهـاب إلى هنـاك بسرعـة. وعندمـا دخلنـا وجدنـا أن هنـاك بعـض النـاس منعـوا مـن الدخـول. ووجدنـا داخـل القاعـه أناسـا لانعرفهـم أبـدا، وكانـوا مـن الإخـوان المسـلمين. سـألت أحدهـم مـن انـت فقـال لي إن اسـمه عبدالرحيـم حمـدي وكان شـابا صغـيرا وقـال إنـه ممثـل عـن مفتـشي وزارة الماليـة، وحينهـا لم تكـن هنـاك نقابـه بهـذا الاسـم. وآخـر يقـول نقابـة مفتـشي الضرائـب. وبذلـك حشـدوا أعـدادا ضخمـة مـن البـشر لم يكونـوا في العمليـه منـذ بدايتهـا. وكان الغـرض هـو الاسـتيلاء عـلى جبهـه الهيئـات مـن قبـل الإخـوان المسـلمين. وظهـرت الأسـتاذة فاطمـة أحمـد ابراهيـم ومعهـا مجموعـة الاتحـاد النسـائي يطالبـن بعضويـة جبهـة الهيئـات لأنهـن أصـلا شـاركن في الموكـب. والإخـوان المسـلمون أتـوا بسـعاد الفاتـح وأخريـات وافتعلـوا مشـكله مـع فاطمـة أحمـد إبراهيـم ومـن يمثـل المـرأة. ولم يكـن أمامنـا سـوى اختيـار الاثنتـين. تـرأس عابديـن إسـماعيل الاجتـماع.

أسـاتذة الجامعـه اتضـح فيـما بعـد أن الـترابي دعاهـم لاجتـماع وعـرض عليهـم مـشروع ميثـاق يجمـع مابـين جبهـة الهيئـات والجبهـه القوميـة وهـو تجمّـع الاحـزاب. وعندمـا سـيطرت جبهـة الهيئـات عـلى الشـارع تجمعـت الأحـزاب في بيـت المهـدي. شـعر إسـماعيل الأزهـري والصـادق المهـدي وغيرهـم بعـد اليومـين الأولـين أن الأمـور سـارت وحاولـوا دمـج الجبهتـين في بعضهـما.

نحـن لم نعـترض جميعـا عـلى الفكـرة، لكـن القضـاة اعترضـوا اعتراضـا تامـا وقـال بابكـر عـوض الله وعبدالمجيـد إمـام إذا أحضرتـم الاحـزاب سـنخرج مبـاشرة وبالتـالي يبقـى القضـاة خـارج العمليـة. ونحـن كنـا نعـرف أن الأحـزاب لـن تشـارك في جبهـة الهيئـات والقضـاة أثرهـم كبـير. أمـا الـترابي فقـد كان يقـوم بعمـل يجمـع الجبهتـين معـا. ونحـن كان لدينـا نـاس قاومـوا هـذا الاتجـاه. وهـو في سـبيل وصولـه إلى هدفـه هـذا عقـد الاجتـماع مـع أسـاتذة الجامعـة وعـرض عليهـم مـشروع ميثـاق كتبـه هـو، وناقشـوه وعدّلـوا فيـه ووافقـوا عليـه.

كان الـترابي قـد قـال عرضنـا الميثـاق لتوحيـد الجبهتـين عـلى أسـاتذة الجامعـة وطلـب مـن أحمـد عبدالحليـم أن يقـرأ الميثـاق والأغلبيـه وافقـت عليـه. وقـام الـترابي وبسرعـة وحسـب المقـترح مـن الأسـاتذة أن يعـرض الميثـاق عـلى الأحـزاب وإذا قبلـوا نعمـل عـلى توحيـد الجبهتـين. واقـترح أن مـن يأخـذون الاقـتراح ويعرضونـه عـلى الجبهـه القوميـه هـم شـخصي والدكتورعـلي أُرو مـن جبهـة الهيئـات وشـخصه ونعلّـق الاجتـماع الى ان يذهبـوا ويرجعـوا.

دخول الأحزاب

ذهبنا ثلاثتنا إلى بيت المهدي ووجدنا أحمد زين العابدين من الحزب الاتحادي ونصرالدين السيد وحسن عوض الله ومن حزب الامة يحيى المهدي وأحمد المهدي. وعند سؤالنا عن الصادق المهدي وإسماعيل الأزهري قالوا إنهم في اجتماع منذ العاشرة صباحا، وانتظرناهم. وأنا شعرت أن الترابي خدعنا. وقبلها كانوا [تجمع الأحزاب] قد قالوا لنا «تبيعونا لتحلوا الافنديه والعمال محلنا». وقررت الخروج من الاجتماع وخرجت ولم أعد.

وفي اجتماعنا يوم الاثنين كان أن اقترح علينا أحمد الامين عبدالرحمن أن نعقد الاجتماع القادم في منزلهم لأن به مداخل ومخارج مختلفه. وعقدنا اجتماعنا يوم الثلاثاء في منزله. وقصدنا عدم إخطار كل الناس حتى تحضر القوى الأساسية، قادة النقابات، ولاصلة لنا بالأحزاب. والعلاقه التي حاولها الترابي انتهت والناس طالبوا بجبهة الهيئات فقط. وبينما نحن نتفاكر جاءنا عابدين إسماعيل. ودخلت القوى الأساسية وبقي آخرون في البرندات وتم إبلاغنا بما تم اليوم السابق. ويوم الاثنين مساء أعلن المجلس الأعلى حل نفسه، والثورة نجحت والسودان كله خرج في تظاهرات الفرح انتصارا على العسكريين، ولكن بقي أصحاب الرتب الكبيرة من قادة الجيش في مكانهم لأن مصالحهم مرتبطة ببعضهم البعض.

كان هناك الضباط الاحرار، وهم صغار الضباط. وصلتنا أخبار بأن صغار الضباط ذهبوا وطلبوا من عبود أن يحل المجلس. ومنذ ذلك الوقت بدأ الصراع بين كبار الضباط وصغارهم.

وزارة أكتوبر

عندما تم حلّ المجلس العسكري تم اتصال بعابدين إسماعيل باعتباره رئيس جبهة الهيئات وبابكر عوض الله واعتقد دكتور طه بعشر وطُلبوا في القيادة العامة. وهناك طُلب الصادق المهدي وآخرون من الأحزاب الكبيرة وحضروا الاجتماع. وكان كبار الضباط حريصين على أن تكون للجبهه القوميه وأحزابها دور في حكومة مابعد الثورة. وتم التداول حول التشكيل الوزاري والضباط الكبار كانوا مصرّين على حزب الأمه وضرورة تمثيل الأحزاب الكبيرة وطلبوا منهم طرح الأمر في داخل احزابهم. أما ممثلو جبهة الهيئات فقد طلبوا منهم أن يعطوهم أسماء مرشحيهم على أن يعودوا للاجتماع مساء. وجاء عابدين وكان بابكر عوض الله قد انقطع عن الحضور وقام عابدين بتنويرنا. وأبرز ما في الاجتماع كان حضور أحمد سليمان لأنه كان معتقلا. ونحن في الاجتماع جاء من الخارج مزمل غندور وقالوا لنا لديكم 12

وزيرا ورئيس الحكومة وسيكون نصيبكم 8 وزراء، أي وزير عن كل حزب، وعلينا ان نختار الوزراء الثمانية. وفي الترشيحات وردت أسماء مثل عبدالكريم ميرغني، وشيخ الأمين محمد الأمين، ورحمة الله بابكر، والشفيع احمد الشيخ، والذي أوقف لاعتراض بعض الناس. وحصلت موافقه من مجلس الوزراء أن يكون هناك استفتاء وسط العمال على كرسي من يمثلهم، والاستفتاء جاء في صالح الشفيع أحمد الشيخ، وشيخ الأمين محمد الامين وزيرا للصحة، وعبدالكريم ميرغني، وخلف الله بابكر للإعلام. وأخطرونا أنه سيكون هناك اجتماع ليلا لاختيار رئيس الحكومه. ونحن جالسون جاء من يخطرنا بأن كبار الضباط يطلبوننا لاجتماع، وأن الاجتماع سيكون في بيت المهدي. وذهبنا عابدين وشخصي وآخر. وجدنا في القاعة عوض عبدالرحمن صغير والطاهر المقبول وكان هناك ممثلان عن حزبي الامة والاتحادي. وقال أحد الضباط نريد ممثلا لحزب الشعب. وذهب شخص لإحضار الدكتور أحمد السيد حمد. وأعتقد أن أحمد سليمان كان يمثل الشيوعيين وآخر كان يمثل الإخوان المسلمين. وطرحوا علينا أن يُحلّ المجلس وهم سعيدون بأن ممثلينا قد قبلوا أن يبقى عبود حفاظا على الأمن في السودان وأن الحكومه ستدير البلاد بعد أن تم توزيعها بهذه الطريقة.

أنا لم أشارك في مفاوضات التشكيل الوزاري وجاء أحمد السيد ليؤكد وحدة الناس، ونحن رجعنا وأخطرنا ناسنا أن مزمل غندور حضر من وراء ظهرنا وعرض أن لا نتعامل مع كبار الضباط لأن الضباط الصغار هم من حسموا أمر الثورة في مصلحة الشعب ويجب أن نتعاون معهم وأن كبار الضباط لا يملكون شيئا. وكان ناسنا قد ذهبوا للتفاوض مع كبار الضباط لملء الفراغ وتشكيل حكومة جديدة. كان ذلك يوم الثلاثاء. وفي المساء سمعنا أن رئاسة الوزراء عرضت على مولانا بابكر عوض الله فرفض، وكذلك عرضت على مبارك الفاضل شداد ورفض. وجاء من يقترح سرالختم الخليفة مدير المعهد الفني باعتباره معلما ممتازا، وكان لديه دور كبير في جنوب السودان. وتم الاتفاق عليه. وكان هناك أزبوني منديري وكلمنت امبورو وبونا ملوال وأبيل الير واعترضوا عليه. وواضح من التشكيل أن الثورة بهذه الطريقه سيطر عليها كبار الضباط لأنهم أعوان المجلس الأعلى الذي كان حاكما والذين انحازوا للأحزاب أما صغار الضباط فقد انحازوا لجبهة الهيئات.

ليلة المتاريس

التحضير بدأ يوم 7 نوفمبر من غير علمنا واذكر في ذلك اليوم أن جاء إلي في بيتي عبدالخالق محجوب وقال لي إن الضباط الكبار رفسوا الصغار. وسألته عما

جرى. قال إنه تم إلقاء القبض على سبعة من صغار الضباط المهمين في حركة الضباط الأحرار وأقحم وسطهم من له ارتباطات بمصر حتى يقولوا إن هناك مؤامرة انقلابية مصرية وهي التي بررت القبض عليهم. وكان ضمن هؤلاء فاروق حمدالله والرشيد نورالدين والرشيد أبو شامة وفيصل محمد توفيق وأعتقد جعفر نميري بالإضافة لمحمد عبدالحليم الذي كان يشتبه في ارتباطه بمصر. وقال لي إذا تركنا الأمور تمضي هكذا سوف يتسلط علينا كبار الضباط مرة أخرى بشكل كامل ويجب أن نبطل هذا التحرّك. فأخذت عربتي وذهبت إلى أحمد سليمان في الخرطوم 2 وجدت معه عمر النور شقيق بابكر النور والذي حكى لأحمد نفس قصتي. وطلبت منه أن يذهب لمقابلة سر الختم الخليفه ويتحرى في الأمر. وقلت له إنني ذاهب إلى ندوة الحزب الشيوعي جوار حديقة القرشي، وكنت مشتركا فيها مع مصطفى محمد صالح، فطلب مني أن أذهب لعابدين وأشرح له الأمر وأن أتحدث في الندوة وأخطر الناس. ذهبت إلى عابدين وأخطرته وطلبت منه أن يذهب إلى سر الختم الخليفه ليوقف ماجرى. وتحركت منه حوالي الخامسه والنصف وبدأت الندوة في تمام السادسه مساء، وكان حضورها حوالي500 شخص. وكان مصطفى، وهو من قيادات نقابه المعلمين واتحاد الشباب السوداني، يتحدث بخطاب الحزب الشيوعي وبأن الثورة ضد التبعيه لأمريكا والتي أتى بها كبار الضباط وأنها من أجل الديمقراطيه لأنها أنهت حكم الفرد. ونحن كنا نقول هذا الكلام في كل المناطق. فذهبت وهمست لمصطفى في أذنه شارحا ماحدث. فقال لي بدلا من هذا الهمس لماذا لا تقول هذا الكلام بنفسك وهذا هو المايكرفون أمامك. فأخذت الفرصه وقلت إن مجلس الوزراء مجتمع الآن ولابد من أن نتحرك فورا. وبدأ الناس التحرك وهم يهتفون إلى أن وصلوا إلى استاد الخرطوم، وكانت هناك مباراة وكانت الشعارات تطالب بسقوط كبار الضباط وتطالب الناس بالتوجه الى مجلس الوزراء. وعندما وصلناه كانت الساعة السابعه مساء ولم نستطع الدخول وسلكنا طرقا مختلفه وامتلأ المكان بالجماهير.

وجاء قرار مجلس الوزراء بردا وسلاما فقد صدر القرار بنفي أعضاء مجلس قيادة الثورة وإبعادهم من الخرطوم إلى زالنجي على ان يحبسوا هناك. في تلك اللحظات همس أحمد سليمان في اذني طالبا مني عدم المبيت في البيت لأنه لا أحد يعرف ماسيحدث. وذهبنا. وانتهى اليوم وكنا قد قضينا على مجلس الثورة تماما وأنهينا رئاسة عبود للدولة.

ماذا كان رد الفعل؟ هل استسلم قادة الحرس القديم للأمر وقبلوه دون مقاومة؟

التحرك المضاد

كان ذلك يوم 7 نوفمبر — وفي يوم 8 نوفمبر حدثت تحركات رافضة من قبل كبار موظفي الدولة وكبار ضباط الجيش والبوليس. رفضوا الهجمة التي حدثت لماتبقى من قديم. وجاء من يقول إن مدير البوليس حسن محمد صالح، وكانت قد كسرت يده، قال لمن زاروه في المستشفي أن «الأفندية» أذلونا وأننا سنؤدبهم وأن في مقدورهم هزيمة الثورة.

أما أحمد عبدالله أبّارو [مدير الشرطة] فقيل إنه رجع في ذلك اليوم إلى مكتبه وذهب لأخذ مسدس نسيه. وتحدث اليه الموظفون زيادة ساتي واثنان من الشباب، وهذا كان جهاز الأمن الداخلي. وقال أبّارو: الليله الأفنديه ديل حنأدبهم ليكم، واستخدم كلمات بذيئة. وكل هذه الاشياء وضعت أمام سر الختم الخليفه.

هذا ماحدث نهار يوم 9 نوفمبر. وفي المساء أقام طلبة المعهد الفني احتفالا بمرور أسبوعين على الثورة على شرف رئيس مجلس الوزراء وهو عميد المعهد. وطلبوا منا المشاركه بالحديث من الخامسه مساء. وذهبنا. كل الوزراء كانوا هناك. تحدث سر الختم الخليفه واستقبله الطلاب استقبال الفاتحين. تحدثت أنا ممثلا لجبهة الهيئات، وفاطمة أحمد إبراهيم ممثلة للنساء، والشفيع أحمد الشيخ ممثلا للعمال. وانتهى الخطاب السياسي، وكانت هناك أمسيه غنائيه شارك فيها محمد وردي ومحمد الامين. وكنت جائعا. وخرجنا رحمة الله عبدالله وسيد عبد الله السيد وعبد الكريم ميرغني وعلي محمد إبراهيم وأحمد سليمان. اتجهنا نحو الفندق الكبير. ووجدت الأستاذ أحمد حمروش والأستاذة خديجة صفوت. وقالوا لي إن المجموعه التي كانت معي ذهبت الى مكان آخر في اتجاه المطار لأنه لايوجد أكل نسبة لإضراب عمال البوفيه.

وهناك وجدت أحمد سليمان وعبدالكريم ميرغني وعلي محمد إبراهيم. وجلست في مواجهة الباب ولاحظت وجود محمد نور السيد الصديق وهو شيوعي مقرّب من عبدالخالق محجوب، وكان يحمل رسالة من أحمد سليمان لعبدالخالق. وناديت أحمد سليمان ووقفت معه قليلا. وقال هناك خبر من السكرتارية المركزية والمكتب السياسي أن الجيش سوف يتحرك اليوم عبر فرقة سلاح الخدمة للاستيلاء على البلاد. والأمر ليس بالعسير — يتحركون ببعض الدبابات ويستولون على المدينة ويذيعون البيان، خاصة وأن الحكومة لم تثبت بعد والبوليس لم يتم تطهيره بعد. وقمت ومعي علي محمد إبراهيم إلى جبهة الهيئات في نادي الاساتذة. وعندما وصلنا وجدنا أنهم كانوا يبحثون عني. سألتهم عن الحاصل وقالوا إن أبناء القشلاق جاءوا

ليسألوا عن آبائهم الذين لم يحضروا للمنازل وأن الناس دلّوهم للسؤال وقالوا لهم إن الحكومه كلها موجودة في المعهد الفني فحضروا ليعرفوا ماذا يجري في البلد وسألوا عن سر الختم الخليفة، فأخذهم نائب عميد المعهد إلى غرفة العميد وقالوا له أمهاتنا منزعجات من عدم حضور آبائنا ونحن نريد أن نعرف ماالذي يجري وأن هناك مجموعة من العساكر جالسة تحت الأشجار ويخطب فيهم قائد جديد اسمه عثمان نصر عثمان وأنا سمعت أنه نقل من حامية ملكال إلى قائد حامية المدرعات في الخرطوم. وهو كان يخطب في العساكر ويقول لهم «الجيش أُهين وسمعته انتهت، الأولاد الأفنديه بهدلونا وبهدلوا البلد، واليوم لابد أن نخلص منهم وكل واحد فيكم يجي لابس لبس خمسة والماعندو يمشي يجيبو من البيت». هذا ماحكاه الأولاد. وفي نادي الأساتذة سمعت هذه القصه وقلنا: لازم نعمل حاجة حتى لا يرجع الجيش مرة أخرى. وقلت لهم ماحدث.

جاءنا خبر من الحزب الشيوعي عن سلاح الخدمه. فقالوا: نعمل شنو؟ وقام الأستاذ علي طالب الله قال نطلع في المآذن ونؤذن في الناس. فقلت له: لانستطيع أن نسمع الناس لأنه وقتها لم تكن هناك مايكروفونات. وكل واحد اقترح اقتراح. وقلت لهم: الدولة الحديثة دي في يدنا، ووزير الإعلام خلف الله بابكر، والإذاعة عندنا — نمشي نستأذنه لندخل الإذاعة. وعندما شعرنا بقصر الزمن اتجهنا إلى الإذاعه وركبنا وكان معنا موسى المبارك وعلي طالب الله ومكاوي خوجلي والشفيع أحمد الشيخ والعاص من الإخوان المسلمين ومصطفى بعشر ممثل البياطرة وآخرين.

وقررنا الذهاب إلى الإذاعه مباشرة. وكان معي في العربة علي طالب الله والشفيع ووجدنا موظفا اسمه بابكر (والاذاعه كان فيها إضراب وكل الشباب كانوا مع الإضراب والمسئول عن الإذاعه في ذلك اليوم كان محمد صالح فهمي وكان غير مضرب وكان محرجا. وقلت له نحن نريد أن نذهب إلى خلف الله بابكر والوقت داهمنا. وقال لي: أنتم أسياد بلد ناس جبهة الهيئات، أمشوا الإذاعة. دخلنا ومصطفى بعشر أمسك بورقه وقلم وأنا أملي عليه: «أنه نمى إلى علم جبهة الهيئات أنه حدث الآتي وأيها الشعب الكريم عليكم بحماية الثورة». وكان بياننا من ثلاثة أسطر. وعندما خرجنا لم نستطع المغادرة لأن الموظفين خرجوا من مكاتب الإذاعة لحماية الشارع. وأنا قلت لماذا لانذهب إلى التلفزيون. فذهبت، وأخطرني شخص أن التلفزيون أذاع نفس الخبر.

التشكيك

عندما خرجنا وهناك وجدت العم ميرغني حمزة الذي سألني ماذا افعل وقال لي: أمامك بيت الصادق المهدي والناس زعلانين، اركب عربتك وغادر هذا المكان بسرعة لانه كل الناس تقول إن أبوعيسى وراء الامر وعمل الحكاية وانسحب. ولما وصلت الموردة استحالت علي السواقة. وقطعت الكبري ووصلت إلى نادي الأساتذة. وقد كتب بشير محمد سعيد [في جريدة **الأيام**] أن الإخوان المسلمين وأبوعيسى يجب أن يعلّقوا على الأشجار. وذهبت له ثاني يوم في مكتبه وكنت سأصطدم به لولا تدخّل محجوب محمد صالح ومحجوب محمد عثمان.

اصطدامي بالترابي

وحدث صراع. ظهر الترابي وبدأ يشكّك في الأمر. وقررنا أن نركب ونذهب لرؤية التقرير الذي أورد حادثة حسن محمد صالح وأبّارو. ولما وصلنا إلى باب القصر حدثت مشادة بيني والترابي، وهو كان يركب في المقدمة، وانفعلت وأمسكت بتلابيبه. أنا شاهدت التقرير الذي رُفع لرئيس الوزراء، ولذلك كنت أعرف والوزراء كانوا يعرفون، والإخوان المسلمون كانوا خائفين.

نجاحات وإخفاقات ثورة أكتوبر

أصبحت عندي ثقه كبيرة أن ثورية الشعب السوداني وتوقه للحرية لا حدود لها، ولا شيء مستحيل أمامه. ولقد منحنا أكتوبر طريق التقدم. وشعب السودان قادر على القيام بثورات وانتفاضات. وأصبحت ثورة أكتوبر مصدر إلهام، وقد فعلها شعبنا في مارس / أبريل 1985 وبلاشك سيعيدها ضد النظام الحالي. وأبرز ما في أكتوبر أن الناس كانوا يستهينون بالمعلمين والمهنيين ونضالاتهم. المثقفون اصبحوا قوة لايمكن تجاوزها في التغيير والمقاومة، ولقد قاتلوا وأنشأوا نقابات قوية أرست أساسا لنقابات أخرى. والحركة النقابية أصبحت مستقلة عن العمل الحزبي، والمنظمات استطاعت أن تشق طريقها. وكانت جبهة المهنيين القوة الدافعة. والشعب الآن يعمل من خلال الأحزاب فقط.

ثورة أكتوبر كان لها إخفاقات. انتصار الثورة قوّى من عزيمة المهنيين. كما أصبح للنقابات شعور استعلائي وعدواني ضد الأحزاب. وقد أقمنا حوارا قبل فترة حول كيفية توسيع دائرة انضمامهم لدائرة قوى الإجماع. وبرز صوتٌ أن الأحزاب تريد أن تصل بهم ومن ثم تنساهم. وهذه قضية مشروعة. لكن التعامل معها كما ذكرت كان فيه استعلاء من النقابات وعدوانية. والآن هذه المشكله نائمة وتحتاج

إلى ذكاء وثـورة حتـى لايتطـور الأمـر إلى صـدام. والآن الأحـزاب الكبـيرة تريـد أن تكبـل تنظيـمات المهنيـين ليكونـوا تابعـين لهـا. ولابـد للنقابـات أن تكـون مسـتقلة وأن تكـون النقابـة للجميـع.

واحـدة مـن عيـوب وإخفاقـات أكتوبـر أن الصـوت كان عاليـا للمطالبـة بإلغـاء الإدارة الأهليـة. وهنـا يـأتي السـؤال: هـل كان صحيحـا رفـع شـعار إلغـاء الإدارة الأهليـة في بلـد واسـع ومتعـدد مثـل السـودان؟ وفي مرحلـة لاحقـة أُلغيـت الإدارة الأهليـة. وهنـاك مناطـق تعـاني مـن عـدم وجـود إدارة أهليـة.

ومـن عيـوب أكتوبـر أن الأحـزاب خافـت بسرعـة مـن أكتوبـر وعملـت عـلى تدمـير جبهـة الهيئـات وإيقـاف مسـار الثـورة وعـدم تمديـد الفـترة الانتقاليـة. ذلـك لم يتـم لأن الأحـزاب ضغطـت عـلى مجلـس الـوزراء وحوربـت جبهـة الهيئـات ليعـودوا بهـم. وهـذا الموقـف لا زال هـو نفـس موقـف الأحـزاب التقليديـة. ولقـد قمنـا بوضـع مـشروع لتفـادي آلام الربيـع العـربي وجهزنـا للبديـل الديمقراطـي لفـترة مابعـد إسـقاط النظـام وأعددنـا إعلانـا دسـتوريا ومـشروع دسـتور.

تبقـى أكتوبـر مِعلـما هامـا في تاريـخ السـودان الحديـث لأنهـا أول ثـورة شـعبيه حديثـة لم تقـم في الخرطـوم وحدهـا وإنـما شـاركت فيهـا كل المـدن السـودانيه وحتـى جنـوب السـودان لم يكـن اسـتثناء.

النَّفَـس الجماعـي عنـد السـودانيين واضـح وليسـوا مثـل بقيـة الـدول المجـاورة لنـا لأنـه ليـس لديهـم النفـس الجماعـي. حتـى في الحيـاة اليوميـة تجـد اهـل السـودان في حالـة ترابط. وقـد سـاهم هـذا النفـس بشـكل مبـاشر في إنجـاح الثـورة.

الامـر الثـاني أن ثـورة أكتوبـر أوضحـت قـوة المثقفـين في نـشر الوعـي والمعرفـة والاسـتنارة في المجتمـع السـوداني. فالمعلمـون مثـلا هـم خـير نموذج وتجدهـم منتشريـن في كل مناطـق السـودان. وقـد كانـوا مرتبطـين بالحركـة النقابيـة والتـي كانـت في قيـادة النضـال ضـد حكـم الفريـق عبـود. وقـد أسـهموا إسـهاما فاعـلا بنقاباتهـم وأشـخاصهم وبتضحيـات كبـيرة جـدا أيـام أكتوبـر. كذلـك سـاهم الزراعيـون بمختلـف مجالاتهـم في المـدن والقـرى ولم تغـب نقابـات الأطبـاء. كل العنـاصرة المسـتنيرة كانـت في قلـب الاحـداث ضـد نظـام الفريـق إبراهيـم عبـود. وكذلـك تلاحمـت نقابـات العـمال والمزارعين فيـما بعـد. وهـؤلاء كانـوا أدوات لنـشر ثقافـة الثـورة والتغيـير بالثـورة ومـن هـذه العنـاصر كُتُـب للثـورة أن تنتـشر.

في المـرة القادمـة الثـورة سـتكون أوسـع مـدى وأكثـر ثوريـة لأن الضيـق والقهـر والطغيـان الـذي يولّـد الانفجـار قـد زاد والثـورة القادمـة سـتكون ثـورة الشـعب السـوداني أجمـع.

والاهمية الكبرى لثورة أكتوبر أن شعب السودان لم يكن معروفا بين الشعوب العربية أو الأفريقية لأن الحكومات الوطنية كانت ضعيفة وبلا مواقف مع التقدم. وربما شعب السودان شاهد في السنة الأولى لنظام جعفر نميري الحقيقة، إذ أن النظام لفت انتباه كل الشعوب الافريقيه والعالم. وكل مرافق الحياة مرتبطة بالوضع السياسي — هذه حقيقه وظاهرة لايمكن إنكارها. وأصبح شعب السودان بعد أكتوبر يُنظر إليه نظرة أخرى.

إن قيمة أكتوبر الاستلهامية لشعب السودان كبيرة. ورغم أنها لم تستمر لمدة أطول ليصبح برنامجها هو البرنامج الوطني لشعب السودان إلا أن الشعارات التي رفعتها ولم تنفذ ظلّت صالحة. ولذلك فعندما تقرأ برنامج البديل الديمقراطي لقوى الإجماع الوطني تد أننا استوجينا أغلبه من التغيرات العميقة التي حدثت لشعب السودان طبقيا واجتماعيا على امتداد الوطن واستوحينا الشعارات التي رفعها الشعب والتغيير الاجتماعي. للأسف الأحزاب لم تترجم بعد أكتوبر أي من هذه الشعارات ونحن نحتاج إلى تطويرها الآن.

(أجرى اللقاء عبد الوهاب هِمَّت وصلاح علي في يوليو وأغسطس 2014 على عدّة جلسات)

2

مقابلة مع فاروق محمد إبراهيم

عن التطلعات الكبرى لأكتوبر

● أين ومتى ولدت والمنصب الذي كنتَ تشغله عندما اندلعت ثورة أكتوبر؟

■ ولدت في أمدرمان يوم 6 أبريل 1931. وعندما اندلعت الثورة كنت أخصائيا في هيئة البحوث الزراعية بود مدني.

● ما هي في تقديرك أسباب ثورة أكتوبر؟

■ كانت هنالك طموحات كبيرة بعد الاستقلال، طموحات أثارها مشروع اليسار والقوى الحديثة، تطلعات كبيرة للتغيير. الحزب الشيوعي خلق قاعدة اجتماعية جديدة مستقلة عن القيادات الطائفية، كتلة ديناميكية عمودها الفقري الاتحاد العام لنقابات عمال السودان واتحاد مزارعي الجزيرة، إلى جانب اتحادات مزارعي النيلين الأبيض والأزرق وجبال النوبة والشمالية واتحادات المهنيين والطلاب والشباب، ثم الاتحاد النسائي، في تحالف وتناغم مع المثقفين الماركسيين. فالذي خطف الأضواء عشية انعقاد برلمان الاستقلال في أول يناير 1954 لم يكن إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء وبابكر عوض الله رئيس البرلمان وأحمد محمد ياسين رئيس مجلس الشيوخ وإنما كان الأمين محمد الأمين رئيس اتحاد مزارعي الجزيرة ويوسف أحمد المصطفى سكرتير الاتحاد وكامل محجوب ضابط الاتحاد. لقد جاءوا كالإعصار من الجزيرة مع 25 ألف مزارع وأسرهم واحتلوا ميدان الأسرة (عبدالمنعم سابقا) ولم يغادروا لاستئناف لقيط الذهب الأبيض الذي أضربوا عن جنيه ولا تقوم للدولة قائمة بدونه إلا بعد أن فرضوا على السكرتير الإداري والحاكم العام البريطاني ثم الرئيس المنتخب إسماعيل الأزهري مفاوضتهم شخصيا ثم الاعتراف باتحادهم.

وبينما تخبطت الحكومات الوطنية المنغمسة في صراع السلطة والمثقلة بالولاء الطائفي إزاء القنابل الموقوتة المتمثلة في أحداث أول مارس 1954، وتمرد

أغسطس 1955 في توريت، وعنبر جودة في فبراير 1956، فقد كشف شعارها «حكومة تحرير لا تعمير» عوارها وعجزها عن مواكبة التطلعات الوطنية المشروعة للقوى الحديثة. وحينما هددت الجبهة الوطنية المعارضة التي التأمت عقب الإضراب العام لاتحاد نقابات عمال السودان بتاريخ 21 أكتوبر 1958 وانخرط فيها مع اتحاد النقابات اتحاد طلاب جامعة الخرطوم والحزب الوطني الاتحادي والجبهة المعادية للاستعمار وأحزاب وتنظيمات أخرى بغية إسقاط «حكومة السيدين»، وقام رئيسها عبدالله خليل بتسليم السلطة للفريق عبود، تحملت نقابات واتحادات القوى الحديثة العبء الأكبر في مواجهة السلطة العسكرية. فشعار الإضراب السياسي العام والعصيان المدني السلمي وضعه وخطط له الحزب الشيوعي سنة 1961 والتقفته القوى الحديثة وقامت بتنفيذه بتلقائية حينما واتتها الظروف.

لم تكن أسباب ثورة أكتوبر تشبه أسباب ثورة الجياع. لم تكن هنالك أزمة اقتصادية طاحنة، بل كانت هنالك التطلّعات للأفضل ، والقاعدة الاجتماعية الديناميكية المتطلعة للتغيير. الآلية كانت موجودة والأمل في التغيير كان كبيراً.

كانت النقابات والاتحادات مترابطة وفاعلة، والحراك لم ينقطع برغم إعلان حالة الطوارىء والمحاكمات ومصادرة الحريات، بدءا بالإضراب الجزئي لنقابة عمال السكة حديد سنة 1959، ثم الإضراب الشامل في يونيو 1961 الذي أعقبه التآمر بحل النقابة. شعور العاملين بقوتهم يجسده المؤتمر العمالي العام الذي فوجىء به مدير مصلحة العمل البكباشي محمد عبدالحليم حينما كان يسعى لخلق قاعدة نقابية للنظام، فأعلن عن مؤتمر دبّر لانعقاده بنادي العمال بالخرطوم بإنذار يوم واحد فقط، يحضره ألف مندوب ممثلين لـ 44 نقابة عمالية في منتصف أغسطس 1963. صعقهم المناديب الذين انتقوهم بقرارت شبه إجماعية بإلغاء قانون الطوارىء وقيام اتحاد عام نقابات السودان وإعادة نقابة عمال السكة حديد واستعادة قانون العمل لسنة 1948 وإلغاء قانون 1960 وزيادة الأجور بنسبة 45٪ وغير ذلك من القرارات التي اضطروا لتزييفها. وقد فرض موقف العمال استعادة نقابة عمال السكة الحديد وإجراء انتخاباتها، ثم الاعتراف بعقد مؤتمر اتحاد عام نقابات السودان في أغسطس 1964. غير أن الزخم العمالي دفع النظام للتراجع وإلغاء الدعوة للمؤتمر. ذلك كان المناخ العمالي السائد عشية أكتوبر 64.

ولم تكن مواجهة المزارعين أقل ضراوة، إذ فرض إضراب اتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل في ديسمبر 1963 تراجع الحكومة، وتمثيلهم في مجلس إدارة مشروع الجزيرة ورفع نصيبهم من عائد الإنتاج من 42٪ إلى 44٪. كان إضراباً قويا لدرجة أن وزير

المالية طاف على بيوت المزارعين برفقة رئيس الاتحاد الأمين محمد الأمين، الخارج لتوه من الاعتقال، في محاولة لإرضائهم. وقد زارنا الوزير بصحبة الشيخ الأمين، بعد أن صار عضوا بمجلس إدارة المشروع، للتعرف على ما يجري من بحوث. هذه القوى كانت مُنْتِجَة، مسيطرة على أدوات الإنتاج وذلك مصدر قوّتها — إنتاج القطن، وترحيل المحصول والحبوب الزيتية عبر السكّة حديد، ودور المهنيين الذين يعملون في هذه المؤسسات.

● **ما هي القوى الأساسية التي صنعت الثورة؟**

■ القوى الحديثة المنظّمة التي اتخذت الإضراب السياسي وسيلة، والقادرة على تنفيذه. وهاك مثالا: كان المؤتمر الوطني للهيئات الشعبية منعقدا في دار اتحاد مزارعي الجزيرة مساء الأربعاء 28 أكتوبر بينما كانت مفاوضات تسليم السلطة تجري في الخرطوم. نقل لي صالح محمد صالح مدير مشروع الجزيرة عبر الشباك رسالة مكتوبة من ميرغني الأمين محافظ المشروع يطلب فيها من المؤتمر استثناء بعض مهندسي وعمال الري من الإضراب تفاديا للعطش الذي سيُحدث أبلغ الضرر بمحصول القطن — «وإنتو الـلي حتحكموا البلد». رموز وقادة المجتمع كانوا في فناء الدار يتابعون التطورات عبر اجتماعاتنا. تلوت الرسالة للمؤتمر، فرد عليه من داخل قاعة الاجتماع مرتضى أحمد ابراهيم، مساعد وكيل الري حينها: قل لميرغني يقول الكلام ده لصديقه عبود وشقيقه مقبول عشان يعجلوا في تسليم السلطة. نحن مش حنستثني أي واحد من الإضراب. وبالفعل استمر الإضراب حتى تم تسليم السلطة في اليوم بعد التالي.

● **هل من الممكن أن تسرد لنا أحداث مدينة ودمدني من موقعك، ومدى مواكبتها لما كان يجري في الخرطوم.**

■ بالخميس 22 أكتوبر سمعت من زميل، وأنا بالمكتبة حوالي العاشرة صباحا، بما حدث في ندوة اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، و مقتل القرشي. بدأت الاتصالات بالزملاء في الأبحاث الزراعية. بالطبع وصل الخبر لكثيرين آخرين، في نفس الوقت تقريبا. كان الخبر صادما للناس، مع الرمزية التي كان يمثّلها طالب وخريج جامعة الخرطوم وقتها، فبدأوا يتناقلون الأخبار في المواصلات ومواقع العمل.

بالجمعة 23 اكتوبر انتشر الخبر بصورة واسعة.

● **ما هو دورك في أحداث ثورة أكتوبر؟**

■ كل شيء كان يتم في اتساق بمبادرة الأفراد. توليت مهمة التنسيق.

كان هنالك اجتماع دوري محدد مسبقا للجنة الحزب الشيوعي لمديرية النيل

الأزرق للانعقاد في غابة أُمبارونة، في العاشرة صباحاً، وفد له المندوبون من سنار والحصاحيصا وكوستي ومدني وغيرها. وترأس الاجتماع محمد ابراهيم نقد الذي كان المسئول الحزبي المتفرغ في المديرية، وكان عازبا ومتخفيا عن الشرطة ويسكن في بيت إيجار في حي بانت. كانت أجندة الاجتماع بيانين من المكتب السياسي، الأول بتاريخ 17/ 8 بعنوان «من أجل كسب معركة الحريات النقابية والديمقراطية، من أجل إطلاق سراح المعتقلين الاشتراكيين» والثاني بتاريخ 12/ 10 بعنوان «إلى الرفاق الذين ساروا وراء دعاة الإنقسام». قدَّم نقد التقارير، وكانت تركز على التحضير للإضراب السياسي العام. كنا في تحالف مع الأحزاب في الجبهة الوطنية (أحزاب الاتحادي والأمة وغيرها) في أعوام الانقلاب الثلاثة الأولى. وتحدث التقرير عن خروج الحزب الشيوعي من هذه الجبهة لعدم جدّيتها. وطرح التقرير تشكيل (الجبهة الوطنية الديموقراطية)، التنظيم الذي من المفترض أن يقود الثورة للأمام. وجاء في التقرير أن يُفعِّل الحزب تحالفاته ويعزز من وجوده وسط قوى الانتاج الحديثة، خاصة التحضير الجيد لمؤتمرات النقابات العمالية والمؤتمر النقابي العام. كذلك ركزت التقارير على إدانة الميول اليسارية لقادة الانقسام، يوسف عبدالمجيد ورفاقه، فليس كل إضراب أو معركة هي الإضراب السياسي كما يتوهمون، بل هو الإضراب السياسي العام يُحَضَّر له بدقّة وبعمل يومي دؤوب وصبور، بلا تعجل للنتائج.

الطريف أنه بينما نحن في الاجتماع جاء حامد شاكر والتجاني عوض الله، من الفرع الحزبي لعمال السكة حديد، واعتذروا للتأخير لأن مظاهرة اندلعت وراء المزلقان الذي يعبر بهم إلى جزء المدينة الذي يقود إلى الغابة احتجاجا على ما يحدث في الخرطوم، وأن المتظاهرين يدعون للإضراب، فأغلق المزلقان. علَّق نقد : شايفين مُش أي مظاهرة أو إضراب يعني العصيان المدني والإضراب السياسي العام! انتهى الاجتماع بقرار تنظيم الناس احتجاجا على أحداث الخرطوم، وليس لتنفيذ إضراب سياسي عام وعصيان مدني. وطبعا لم يكن في حسباننا أن معركة الإضراب بدأت.

افترقنا، وبدأت الاتصالات. اجتمع عصر الجمعة بمنزلي قادة الأحزاب، الأمير محمد عبدالرحمن نقدالله والحاج سربل عن حزب الأمة والأستاذ أحمد دهب المحامي عن الجناح الرئيس للاتحاديين واتفقنا على استنهاض المعارضة. لكن لم يكن هنالك اقتراح محدد. في المساء التقيت بعدد من قيادات المهنيين بالمدينة، واتفقنا على عقد اجتماعات موسعة، كل في مجاله، لإستطلاع صيغة عمل احتجاجي ندعو له كمهنيين، وعلى وجه الخصوص خريجي جامعة الخرطوم. وجهت دعوة لكل

المهنيين في الأبحاث الزراعية يوم السبت 25 أكتوبر للاجتماع في العاشرة صباحا بأحد المختبرات، فحضر الجميع واتفقنا على المشاركة في حراك عام، بما في ذلك الإضراب والمواكب. ماكينة فروع الحزب أيضا دارت، والدعوة للحراك عمت المدينة. عضوية الحزب بالمدينة كانت صغيرة لكن فاعلة نسبيا. بضعة عشرات. كما كان بفرع هيئة البحوث عاملان فنيان وسائق وشخصي فقط. قضيت نهار وعصر السبت في سلسلة اتصالات، وفي المساء اتفقنا، مجموعات المهنيين، على تسيير موكب من المستشفى إلى مكتب الحاكم العسكري حسين علي كرار للمطالبة بتنحي النظام. وقمنا بصياغة المذكرة. وصلتنا خلال الاجتماع نتف عن موكب القضائية بالخرطوم، بقيادة بابكر عوض الله وعبد المجيد إمام وعابدين إسماعيل. كذلك تفاصيل موكب الجامعة لتشييع جثمان القرشي.

بالأحد 25 اكتوبر سار الموكب من المستشفى في الثامنة صباحا، ولم يتخلف أحد. القضاة والمحامون والزراعيون والمهندسون والمعلمون وغيرهم. اخترنا خمسة من بيننا كمهنيين لتسليم المذكرة، وفعلًا وصلنا إلى المديرية وقدّمنا المذكرة إلى حسين علي كرار الحاكم العسكري بمطالبنا الآنفة. تفرّق الناس بعد الموكب.

● **لماذا لم يتم اعتراض الموكب كما يحدث اليوم في رأيك؟**

■ طبعا سمعت أو قرأت عن المواجهة الدرامية لعبدالمجيد إمام مع قمندان البوليس في موكب القضائية بالخرطوم: «أنا القاضي عبد المجيد إمام آمرك بالإنصراف فورا والعودة بجنودك لثكناتهم». من كان يجرؤ على اعتراضنا والقضاة من أعلاهم إلى أدناهم رتبة، وجل أعلام المدينة كانوا بالموكب. برغم الحكم العسكري فحكم القانون كان سائدا. وحينما عم الإضراب في اليوم التالي اتصل بنا ضباط الشرطة وقالوا إنهم في حكم المضربين لأنهم يقومون بمهمة حفظ الأمن تحت إشراف القضاة، المضربين بدورهم. جهاز الدولة كان حتى ذلك الحين مهنيا وقوميا ونظيفا. هذا هو الفرق.

(مواصلة): كان مئات المواطنين ملتفين حول الموكب، وكان العشرات يسيرون كل لوجهة عمله. نقد خرج للعلن، وكنا نسير سويا باتجاه «التجارب» حيث كنت أعمل. كان نقد يقترح توسيع دائرة التظاهر ليأتي الإضراب العام والعصيان المدني في الذروة. لكن ربما كان رجل الشارع الذي دخل بعفوية في الإضراب أسرع منا إدراكا للموقف. في «التجارب» وجهت الدعوة للاجتماع العام الفوري لاتخاذ القرار بالإضراب المفتوح. لكن الاجتماع الذي انعقد لم يكن بحاجة للتداول، فالجميع دخلوا في الإضراب، ربما لانتشار خبر موكب القضائية، إلى جانب حقيقة موكبنا.

رئيس الحسابات في هيئة الأبحاث الزراعية لحق بي بعد الاجتماع وأخطرني بأنه لن يضرب إلا بعد أن يُودَع مرتبات العاملين في البنوك أو عند الصراف قائلا: «الإضراب ده ممكن يطوّل، حتحتاجو يكون عندكم قروش». رأيت؟ هكذا كان الناس يبادرون. (تصور ذلك الزمان. المرتبات تكون جاهزة من يوم 26 في الشهر).

انعقد اجتماع ممثلي الهيئات المضربة مساء الأحد بمنزل أحد الإخصائيين «بالتجارب» وأصدرنا النشرة الأولى «للمؤتمر الوطني للهيئات الشعبية» وهي تحوي أخبار الإضراب وتنظيمه في المدينة. وقمنا بطباعة النشرة في نفس المساء برونيو هيئة البحوث بإذن مدير الهيئة الذي كان مضربا، وتوزيعه. بالاثنين 26 أكتوبر دخلت كل الهيئات الإضراب، وجاء العاملون بمشروع الجزيرة من بركات ومارنجان في موكب ضخم، وتوقفت حركة القطارات تماما. ممثلو المزارعين كانوا بيننا، وشيخ الأمين تحرك من منزلي للخرطوم للمشاركة في قيادة الجبهة. وبينما كنا مجتمعين مساء الاثنين جاءنا نقد ويوسف أحمد المصطفى بنبأ إعلان عبود لحلّ المجلسين — كانا بمنزلي وجاءتهم زوجتي يالراديو وهي بملابس الحمام، تهتف: «سقطت، سقطت».

انخرط الجميع بعدها في المظاهرات التي تواصلت حتى ساعات الصباح الأولى، بينما ذهبت لرئاسة هيئة البحوث لطباعة عدد النشرة الثاني بعنوان «كل السلطة للمؤتمر الوطني للهيئات الشعبية» وتم توزيعه في المظاهرات. بعد ذلك انتقلت اجتماعاتنا، صباحا ومساءً، لدار اتحاد المزارعين بشارع النيل، وصارت أكثر تنظيما — حوالي 60 مندوبا كانوا يشاركون في الاجتماعات. عصر الاثنين قام شبان بقلب سيارة تابعة للشئون الدينية معبأة بأسلحة نارية استولوا عليها، وكانت واقفة أمام المستشفى. تم التعرف عليهم، واعيدت الأسلحة بعد تشكيل الحكومة. حسن عبيد، رئيس نقابة التاكسي، وعبد الله برقاوي، سكرتير إعلام اتحاد المزارعين، كانوا في رحلة مكوكية من دار المزارعين بمدني إلى نادي الأساتذة بالخرطوم والعكس، حتى تشكيل الحكومة. كانت هنالك 4 دبابات في مبنى مجاور لنادي الجزيرة، تجولت في شوارع المدينة الرئيسية. تم الاتفاق مع حسين علي كرار، بواسطة عبدالرحيم سعيد مدير المديرية، بحيث اختفت الدبابات تماما، كما لم يغادر الحاكم العسكري منزله إلا بعد تشكيل الحكومة. الأحزاب كانت غائبة كأحزاب، لا بسبب التآمر عليها، ولكن لأن المناديب كانوا يمثلون هيئاتهم، لا أحزابهم، وقد مثلناهم بمندوبين في الجبهة بعد تشكيل الحكومة. وحالة الأمن لم تكن أحسن حالا في أي وقت مما كانت عليه إبان الإضراب.

دخلنا في الإضراب وبدأ التنظيم. في المستشفى تناوب الأطباء على العمل في الإصابات والطوارئ لكي لا تحدث وفيات. أضربت المخابز بينما تم استثناء مخابز معيّنة عاملة لتوفير الرغيف للمضربين. صيدليات عاملة وأخرى مُضربة بالتناوب، إلى آخره. وذلك كله بمبادرات من الناس وبطاقة أكبر من طاقات الحزب الشيوعي التنظيميّة أو أي حزب أو قوى أخرى.

بعد تشكيل الحكومة كان الحدث الأكبر ليلة المتاريس، حينما أعلن فاروق أبوعيسى البيان الشهير بتحرك عسكري مضاد في نهاية نشرة أنباء مساء الأربعاء. المدينة كلها حرجت للتصدي وبقيت في الشارع حتى الصباح. اجتماع تلقائي في منزل المحافظ عبدالرحيم سعيد حضره قمندان البوليس وبعض قادة الجبهة ورؤساء المصالح. والكل أعلن استعداده للدفاع عن الثورة. عند منتصف الليل تأكد لنا أن أخبار التحرك المضاد ليست موثوقة. وفي اجتماع الجبهة ببلدية مدني في ساعات الصباح الأولى استمعنا إلى بيان وزير الإعلام خلف الله بابكر يؤكد ذلك. الجماهير ظلت تهتف «إلى الخرطوم، إلى الخرطوم»، لكنني أقنعت قيادة الجبهة بعدم جدوى الذهاب للخرطوم طالما أن الخطر على الثورة انتفى. لكن في الساددسة والنصف صباحا حضر كل رؤساء المصالح وبصحبتهم سائقو السيارات، حوالي 150 عربة نقل، والمفاتيح بأيديهم. خرجت من قاعة البلدية لكي أقنع الألوف المحتشدة بالقرار، لكنهم حملوني على الأكتاف وظلوا يهتفون «إلى الخرطوم، إلى الخرطوم». وما كان بوسعي إلا ترديد الهتاف معهم، وتحرك الركب. وفي الخرطوم استمعنا لخطاب سر الختم الخليفة معلنا إقالة عبود وتحويل سلطاته لمجلس سيادة مدني، فعدنا في المساء لمدينتنا سالمين غانمين.

(مواصلة) الثورة أحدثت تطورا عميقا في مسار حياة الناس وانعطافا حادا لليسار وللحزب الشيوعي — انعطافا عجز الحزب عن استيعابه. مثال لذلك: في يوم الجمعة 22 نوفمبركنا مجتمعين في دار المزارعين في مؤتمر للجبهة. وبينما نحن في الاجتماع علمنا بحضور الشفيع أحمد الشيخ الذي عين وزيرا لشئون الرئاسة بالقطار. ذهبت سيارات التاكسي جميعها إلى بلدة طيبة، المحطة السابقة للمدينة، وأنزلوا الشفيع من القطار وقادوه بمظاهرة إلى مدني، بقيادة حسن العبيد رئيس نقابةالتاكسي، وأحضروه إلينا فألقى خطابا قصيرا. ثم نظّمت له النقابات حفل استقبال بمبادرة منهم، وبتلقائيّة، في أكبر ميدان. توجهنا بعد انتهاء الاجتماع إلى الميدان فوجدنا الشفيع يخطب في الناس، وكان العدد رهيباً. مدينة مدني عن بكرة أبيها، والمزارعون بالبكاسي من جميع أنحاء الجزيرة. تظاهرة نظّمتها قيادات النقابات

والمزارعـين بتلقائيـة، والجماهـير كانـت في تلهـف كـما في إنتظـار لينـين في محطـة فنلنـدا في سـان بطرسـبيرج وهـو يرفـع شـعارات الثـورة: الأرض، السـلام، السـوفيتات. لكـن لا الشـفيع ولا الحـزب كان في حجـم المناسـبة، وحينـما وصلنـا وجدنـاه يقـرأ مـن كتـاب لـه عـن تجارب الحركـة النقابيـة وانتهازيـة عبـد الله بشـير وغـير ذلـك. لم يلـبّ الخطـاب طمـوح الجماهـير، فشـهدنا لـواري تدخـل الميـدان وأخـرى مثلهـا تخـرج منـه.

● **تعني أن الجماهير كانت مع مواصلة الثورة بجذرية أقوى؟**

■ نعـم، كانـوا في تلـك اللحظـات يريـدون الذهـاب بالثـورة إلى مداهـا، لكـن ذلـك كان يتطلـب مـن ناحيتنـا جاهزيـة لتطويـر الموقـف، ومـن ناحيتهـم المزيـد مـن الوعـي، ذلـك بينـما الأحـزاب كانـت «مِفَرْمِلاها مـن فـوق»* بالميثـاق الـذي كان سـابقا لزحـم الثـورة المتصاعـد.

● **هـل كانـت الأحـزاب التـي «فَرمَلـت» تسـعى للحـاق بمـدّ الجمهـور أم كانـت هنالـك أيضـا مخـاوف مـن المـد اليسـاري القـوي وقتهـا؟**

■ المـد اليسـاري ومـد الجماهـير كان أكـبر مـن جميـع الأحـزاب بـما في ذلـك الحـزب الشـيوعي. وهـاك مثـالا آخـر. في نفـس الأيـام مـن نوفمـبر دعونـا نخبـة مـن 40 شـخصا مـن العاملـين في هيئـة البحـوث لنطـرح عليهـم رؤى وبرامـج الحـزب بغيـة ضمهـم إليـه، ذلـك بينـما لم تتجـاوز عضويـة الفـرع حينهـا أربعـة أفـراد. حـضر معـي في الاجتـماع سـليمان حامـد وميرغنـي سـيف النـصر عقيـد، فوجدنـا الحصائـر مفروشـة وقرابـة 200 شـخصا. معـدات الشـاي والخدمـة كـما في ليليـة مـن ليليـات «الختميـة». قرأنـا عليهـم برنامـج الحـزب المطـروح سـنة 1956 بعنـوان «سـبيل السـودان لتعزيـز الاسـتقلال والديموقراطيـة والسـلم». ولم يبـق حتـى نهايـة الإجتـماع إلا قرابـة الأربعـين الذيـن كان في مقدورنـا اسـتيعابهم. تمامـا مثلـما حـدث للشـفيع. ومـن غـير توفـر جاهزيـة مواكبـة التغيير مـن جانبنـا فمـن الطبيعـي أن ينحسر المـد الثـوري وأن يعـود التـوازن القديـم. وهكـذا اسـتطاعت الأحـزاب التقليديـة أن تفـرض، مؤقتـا، إعـادة التـوازن بقـدر المسـتطاع، وأن تذهـب لأبعـد مـن ذلـك.

● **مـا هـي في تقديـرك نقـاط القـوّة والضعـف ـ إن وُجـدت ـ في صيغـة جبهـة الهيئـات وأدائهـا؟**

■ قـوة جبهـة الهيئـات (في مـدني أسـميناها المؤتمـر الوطنـي للهيئـات الشـعبية) تكمـن في قدرتهـا عـلى إشـهار سـلاح الإضراب لتحقيـق الأهـداف التـي تشـكلت لأجـل تحقيقهـا،

---

* فرمل بمعنى كبح. (المحررون)

وقد كان الإلتزام به تاما لحين سقوط النظام وتشكيل الحكومة الانتقالية. وحينما فرضت الأحزاب التقليدية الموقعة على ميثاق الانتفاضة استقالة حكومة سر الختم الخليفة وأعادت تشكيلها بإبعاد وزراء الجبهة منها، والتشديد على إنهاء الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات العامة دون تلكؤ ارتأينا نحن في قيادة الجبهة في ذلك التعديل انتكاسا للثورة، لذا دعونا لإضراب عام بتاريخ 21 فبراير 65 لاستعادة التشكيل الوزاري الأول. لكن الإضراب فشل. من الواضح أن أغلبية العاملين لم يشاركونا ذلك الرأي، ففقدت الجبهة سبب وجودها.

أما مكمن ضعف جبهة الهيئات فكان في تقديري مشاركتها في السلطة الانتقالية. لم يجانب الصادق المهدي الصواب حينما وصم حكومة جبهة الهيئات بالسندكالية. ولا كان هيكل متجنيا حينما كتب في مقاله الشهير «ماذا بعد في السودان» أن وظيفة النقابات أن تعارض، لا أن تحكم. لو أن الجبهة وضعت لنفسها مهمة مستدامة للدفاع عن حكم القانون والحقوق والحريات والدستور والسلام وحقوق المواطنة لجميع السودانيين لمنحها زخم انتصار أكتوبر المصداقية والمشروعية والاحترام على المستوى الوطني، ولما توقفت مهمتها بسقوط النظام العسكري.

لقد أثار تكريس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بيد منسوبي الجبهة واليسار فزعا مشروعا للأحزاب التقليدية أوقعها في الأحضان الإخوانية — فزعا كرّسه مشروع الحزب الشيوعي لتحويل جبهة الهيئات لجبهة وطنية ديمقراطية بمفهومه، وتحويل الحكومة الانتقالية لسلطة وطنية ديمقراطية بمفهومه أيضا. ترى هل كان ممكنا حلّ الحزب الشيوعي بكل ما تطلبه ذلك من خروق دستورية، والتعديات الأخرى على الدستور، بل وانقلاب 25 مايو نفسه، لو استنكفت جبهة الهيئات عن المشاركة في السلطة الانتقالية، واكتفت ببلورة وتطوير المهمة الرقابية الدستورية؟

● ما هي في تقديرك العوامل التي ساعدت على نجاح ثورة أكتوبر، ولم تُساعد الانتفاضات ضد النظام الحالي؟

■ كما قلت، كان هنالك مشروع وطني بديل له قوى ديناميكية وآلية لإسقاط النظام سلميا، ولم يعد الأمر كذلك الآن. وكانت هنالك دولة بأجهزة قومية ومهنية كالخدمة المدنية والقضاء والقوات النظامية، ولم يعد الأمر كذلك الآن. لقد أقامت الإدارة البريطانية الإستعمارية دولة قانون وأمن ورفاهية وبنية تحتية مواتية للتنمية والتطور في مدى زمني يعادل نصف القرن الذي فصلها من المهدية ويفصلنا الآن عن أكتوبر التي نحتفي بذكراها. ذلك، وإنجازات الحكم الوطني التي تحققت بقوة

الدفع: مضاعفة المساحة المروية في الجزيرة وتوسع الزراعة الآلية المخططة لملايين الأفدنة من الأرض البكر، والتوسع في الخدمات التعليمية والصحية ذات المستوى، والتوسع في التصنيع الزراعي، كل ذلك رفع سقف التطلعات التي لم يكن يلبيها إلا مشروع القوى الحديثة الطموح. أما الان فنحن نعيش في دولة فاشلة فاسدة موبوءة بالاقتتال الأهلي والأوبئة والمجاعة ومهددة بالانهيار التام، ما يستدعي جهدا وطنيا خارقا لنوحد القوى الحية حول مشروع وطني لإنقاذ ونهضة حقيقية.

● **إلى أي مدى تُلهم ثورة أكتوبر صِيَغ المعارضة للنظام الحالي؟**

■ بنقدها نقدا إيجابيا، وباستلهام الدروس منها. وللأسف الشديد ظللنا ننظر لتجربة أكتوبر بتقديس أجوف يجافي روحها، ولم ننقدها نقدا موضوعيا ملهما أبدا. لذا كانت النتيجة أن استعدناها، المرة الأولى مأساويا في انتفاضة أبريل وفي ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي، والمرة الثانية مسخا لها ومسخرة بها في «مسودة ميثاق ثورة سبتمبر 2013» التي صدرت عن كونفدرالية منظمات المجتمع المدني، وهي تجمع يضم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الشبابية وغيرها. ولقد انتقدت هذا الميثاق ولخصت موقفي في ثلاث نقاط أساسية هي:

1. إن مهمتنا كحركات حقوقية ليست إسقاط حكومة ما واستبدالها بأخرى كما جاء في الميثاق وإنما تعميق وتوسيع الحركة الاحتجاجية، التي هي حركة الدفاع عن الحقوق والحريات وحكم القانون، والعمل على مناصرتها وتطويرها بالوسائل السلمية. هذه مهمتنا تحت هذا النظام وأي نظام آخر، ما يعني الاحتفاظ لحركة الحقوق باستقلاليتها؛
2. إن مشروع الميثاق يقيم تنظيما مغلقا لقاعدة محدودة ومحددة مسبقا تحتكر ريادة التغيير؛
3. رفضي لمبدأ محاصصة السلطة السياسية الذي يقوم عليه الميثاق، وهو في تقديري أمر يكرر خطأ أكتوبر وانتفاضة مارس/ إبريل.

ولقد لخصت وجهة نظري في الدعوة لانتفاضة مستدامة وأن تتواصل مسيرة الانتفاضة بمواصلة طرح البرنامج الحقوقي أيا كانت الحكومة التي يتم تشكيلها، سواء كانت حكومة هذا النظام أو الحكومة الانتقالية القومية المبتغاة أو الحكومات التي تأتي عقب الفترة الانتقالية. نترك الحكم للأحزاب السياسية ونضع الخطوط الحمراء للتعدي على الحقوق والحريات التي يؤدي تعديها لإشعال الإنتفاضة. هذا من ناحية، ومن الناحية الثانية يتم تشجيع تطوير الأحزاب ودمقرطتها،

من داخلها طبعا، وتوحيد المتشابه منها، فتكون هنالك علاقة ديالكتيكية بين الانتفاضة المستمرة والأحزاب، الحاكم منها والمعارض، وصولا للتوازن والاستقرار الديمقراطي المنشود.

● **هل فشلت ثورة أكتوبر؟ وإن فشلت، ما هي الأسباب في تقديرك؟**

■ تعتمد إجابة هذا السؤال على تحديدنا بالأول لأهداف ثورة أكتوبر. من البديهي أن يكون مدى تحقق ميثاق ثورة أكتوبر مقياس نجاح أو فشل الثورة. وقد نص الميثاق على: « تصفية الحكم العسكري، استقلال القضاء والجامعة، إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين، انتهاج سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف العسكرية، تشكيل حكومة انتقالية لتنفيذ هذه الأهداف، وإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية/ برلمان عند نهاية الفترة الانتقالية التي حددت بستة أشهر». وقد ضُمِّن الميثاق في دستور السودان المؤقت الذي حكمت به البلاد منذ 1954 إلى 1958 ليصبح المؤقت المعدل لسنة 1964، وأصبحت تحكم به البلاد حتى عام 1969.

كانت معركة إضراب 21 فبراير 1965 مفترق طرق في تقييمنا لنجاح أو فشل ثورة أكتوبر. لقد كنا نعمل في الحزب الشيوعي وجبهة الهيئات منذ تشكيل حكومة الثورة وفق الرؤية التي طرحها اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بتاريخ 4 نوفمبر لتطوير الثورة بتلمس طريق تحويل جبهة الهيئات لجبهة ديمقراطية والحكومة الانتقالية لسلطة وطنية ديمقراطية تؤسس حكما وطنيا ديمقراطيا يفضي إلى الاشتراكية بالمفهوم الذي طرحه ذلك الخطاب. وهذا طبعا يتجاوز أهداف الميثاق.

هذا التصور، وتشكيل الحكومة الانتقالية الذي عكس التوازن الثوري المؤقت لصالح اليسار، أثار فزع القوى التقليدية كما ذكرت سابقا، فاستخدمت العنف لإرهاب رئيس الوزراء الانتقالي الذي استجاب بالاستقالة وتعديل الوزارة بإبعاد وزراء جبهة الهيئات والسير بصرامة على طريق إجراء الإنتخابات. وهو ما صرنا نشير إليه منذ ذلك التاريخ بانتكاسة ثورة أكتوبر. وفي 21 فبراير 1965 استجبنا بالدعوة للإضراب العام، سلاح جبهة الهيئات المجرب. غير أن أغلبية قوى الانتفاضة التي قامت عليها جبهة الهيئات لم تشاركنا الرأي، ولم تشترك معنا في الإضراب، فكان في ذلك نهاية جبهة الهيئات. فأين كانت الحقيقة؟

إذا ما نظرنا إلى الوضع عقب الإنتخابات عند نهاية الفترة الانتقالية، فما الذي تحقق؟ لقد تحققت أهداف الميثاق المتمثلة في تصفية الحكم العسكري واستعادة دسنور 56 المؤقت المعدل، وقانون الانتخابات الذي منح المرأة حق التصويت والترشيح لأول مرة وخفض سن التصويت من 21 ألى 18 سنة. كذلك تحقق

استقلال الجامعة واستقلال القضاء وأتيحت الحريات التي مكنت استعادة حرية التنظيم النقابي. كما أن الحزب الشيوعي خرج للعلنية بصحيفته ومؤسساته لأول مرة. وقد تغير ميزان القوى الشعبي لصالح اليسار والحزب الشيوعي الذي اكتسح دوائر الخريجين وصوّت له 25٪ من الناخبين في العاصمة القومية و14٪ من الناخبين في الجزيرة والمدن الإقليمية. إلى هنا فالقول بانتكاس الثورة وفشل أكتوبر ليس مبررا.

لننظر إلى الوضع عند نهاية العام 1968. الأحزاب التقليدية التي لم تتعلم شيئا ولم تنس شيئا زادها التغيير الحقيقي في توازن القوى لصالح اليسار فزعا فوقعت في أحضان الإخوان المسلمين. حلت الحزب الشيوعي وطردت نوابه من البرلمان وسارت على طريق تقنين كل ذلك في «الدستور الإسلامي» الذي شُرع في إعداده بغية إجازته عبر الجمعية التأسيسية. ذلك كان انقلابا مدنيا وانتكاسة حقيقية للثورة.

لكن التغيير في توازن القوى كان حقيقيا أيضا. فرايات الهيئة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات ملأت الآفاق. المجلس العام للنقابات ومجلس نقابات المعلمين واتحادات مزارعي الجزيرة والمناقل والنيلين الأبيض والأزرق واتحادات المهنيين بدورهم ملأوا بطبولهم وراياتهم الآفاق. والمحكمة العليا حكمت لصالح الحزب الشيوعي، وكان رد القضاء على تجاهل الحكم أن استقال رئيس القضاء بابكر عوض الله من منصبه. وبرغم قانون حل الحزب الشيوعي فقد فاز لأول مرة في أهم الدوائر البرلمانية الإقليمية، عبدالخالق محجوب في أمدرمان الجنوبية، دائرة الأزهري، وأحمد سليمان في بري، دائرة الشريف حسين الهندي، والحاج عبدالرحمن في عطبرة، مدينة الحديد والنار. والإضراب العام لاتحاد عام النقابات لقي نجاحا باهرا.

ترى هل كان تجاوز هذا الاستقطاب الحاد ممكنا؟ هل كان هنالك بصيص من الأمل للتطور على الطريق الديمقراطي التعددي الذي كرّسه الدستورالمؤقت المعدل الذي كان أهم منجزات الثورة؟ في اعتقادي، لو أننا وهبنا بعد النظر الذي يمكننا من الحفاظ على وحدة وزخم جبهة الهيئات كراعية للميثاق والدستور دون أن نشارك في الحكومة الانتقالية، ولو لم نتحول لطرف في الصراع، لكانت فرص التحول الديمقراطي وبالتالي نجاح الثورة أكبر — وبالتأكيد لصارت فرص هذا التطور أكثر احتمالا لو سار الحزب الشيوعي، الطرف الأقوى بين القوى الحديثة، على طريق توحيد هذه القوى في الحزب الطليعي الذي طرحه عبدالخالق في وثيقة 4 نوفمبر وذلك لأن وجود كتلتين برلمانيتين قويتين، يمين ويسار، يمهد طريق التطور الدستوري المتوازن.

وفعلا قطع الحزب الشيوعي شوطا طويلا على هذا الطريق، بقيادة عبدالخالق نفسه، حينما تبنى مؤتمره التداولي في صيف 1966 بالإجماع تلك الرؤية، وحينما تبناها بالإجماع أيضا المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي المنعقد في أول يناير 1967. غير أن زعيم الحزب الشيوعي أعاد النظر في تلك الرؤية لصالح الخيار الثاني بعد مشاورة السوفيت، كما جاء في عدد مجلة الشيوعي 126، وسار وراءه جميع أعضاء اللجنة المركزية عدا عضوين، هما شخصي والشيخ الأمين محمد الأمين، كما جاء في عدد الشيوعي 127.

أما الخيار الثاني وفق الوثيقة، فهو النضال لتنمية سلطة ديمقراطية في البلاد مستندة إلى قوة النفوذ الوطني للعناصر الديمقراطية والمناهض للاستعمار والذي يقوده حزب ثوري يوحد طلائع الثورة، مدعوما بانقلاب عسكري. وكما جاء في وثيقة عبدالخالق «إن القوات المسلحة جزء من الحركة الثورية ويمكن لجماهير شعبنا من العمال والمزارعين والمثقفين أن يجدوا لنضالهم صدى بين تلك القوات، كما أنه من الممكن أن تسير بلادنا في طريق التطور الديمقراطي عن طريق انقلاب عسكري تؤيده الجماهير الثورية والوطنية، ولكن المهم في كل هذا هو قدرة الحزب الشيوعي على العمل الصبور واليومي بين القوات المسلحة وتنظيم القوى الديمقراطية فيها والتحالف معها». وقد تحقق هذا الخيار بالفعل حينما وقع الانقلاب العسكري في مايو 1969.

وبديهي أن نجاح هذا الخيار كان يتطلب توحيد قواه على طريق تحققه. ذلك لأن قاعدة القوى الحديثة الإجتماعية تشكل، على أحسن الفروض، أقل من 10٪ من السكان. وكان السبب الرئيس لانقسام هذه القوى السياج العقائدي المغلق الذي أقامه زعيم الحزب الشيوعي حول المشروع، ما جعل التوحد حوله مستحيلا. فوفق الرؤية التي بلورها عبدالخالق بعد عودته من الاتحاد السوفيتي وانقلابه على مؤتمر الجريف، ظل يطور بدأب الخط السياسي القائم على إلزامية وحتمية قيادة الطبقة العاملة (اقرأ الحزب الشيوعي) للسلطة الوطنية الديمقراطية التي تفضي إلى الإشتراكية فالشيوعية، وإلى الجبهة الوطنية الديمقراطية، والتحالف الذي تقوده الطبقة العاملة، بحسبانه امتدادا لفروع الحزب الشيوعي. ولذلك فهو تنظيم لا رأس له وليس بوسعه اتخاذ أي موقف مستقل لا يتفق مع رؤية الحزب الشيوعي.

كان ممكنا تجاوز هذا السياج العقائدي المغلق إذا ما أخذ الحزب بخيار الحزب الطليعي الذي يضم الشيوعيين وغيرهم من الاشتراكيين في تنظيم ديمقراطي واحد، لا يتعامل مع المقولات الماركسية باعتبارها مسلمات. كما كان ممكنا تجاوز هذا السياج

إذا مـا قبـل الحـزب الشـيوعي نفـس فكـرة الحـزب الطليعـي الـذي كان مطروحـا بعـد الانقـلاب. غـير أن زعيـم الحـزب الشـيوعي سـار في الطريـق الـذي فـرض أولا إنقسـام الحـزب الشـيوعي، وثانيـا الصـدام مـع نظـام مايـو، مـا قـاد إلى 19 يوليـو والـرِّدة، وقـاد إذا مـا أخذنـا الصـورة بشـمولها إلى النكسـة التامـة لثـورة أكتوبـر. وهـذه النكسـة هـي التـي فتحـت البـاب عـلى مصراعيـه للمـشروع الـذي نعـاني ويلاتـه الآن. فعندمـا سـأل نقـد البشـير عنـد أول لقـاء لهـما، كـما جـاء في صحيفـة **الحيـاة** اللندنيـة، عـن بدايـة تغلغلهـم في القـوات المسـلحة، أجـاب البشـير: بعـد سـقوط انقـلاب يوليـو 1971.

البعـض يصـور تاريـخ مـا بعـد الاسـتقلال بإعتبـاره حلقـة مفرغـة مـن الديمقراطيـات الهشـة التـي يطيـح بهـا انقـلاب عسـكري تعقبـه انتفاضـة شـعبية ففـترة انتقاليـة وهكـذا دواليـك، وهـذه صـورة مضلّـة تخفـي وراءهـا أسـباب ومسـئولية الفشـل السـياسي. فتاريـخ مـا بعـد الإسـتقلال يمكـن أن ينظـر إليـه باعتبـاره تعاقبـا لمشروعـات وطنيـة يفـضي فشـل كل واحـد منهـا للآخـر. مـشروع الاسـتقلال (الأحـزاب التقليديـة) الـذي أسـقطه مـشروع القـوى الحديثـة الـذي أسـقطه بـدوره مـشروع الإخـوان المسـلمين — فقـد قـام نتيجـة لفشـل هـذه المشروعـات الثـلاث مـشروع السـودان الجديـد الـذي انتهـى، لقوامـه الإثنـي، بالحـرب الدائـرة الآن في جنـوب السـودان، ولا زالـت مسـتعرة في شـماله. ولكـي تتحقـق النهضـة برغـم الفشـل فنحـن الآن بحاجـة لمـشروع وطنـي جديـد. وهـذا مـا أكـرّس وقتـي لأجلـه.

● **أين تضع ثورة أكتوبر في مسار تاريخ السودان الحديث؟**

■ أضعهـا في مرحلـة اسـتجابة المجتمـع وسـماح بنيتـه بوجـود قـوى غـير تلـك التقليديـة والطائفيّـة والتجـار وغيرهـم، تسـتطيع أن تقـود وتغـير المجتمـع: هنالـك قـوى جديـدة عـبرت عـن نفسـها في أكتوبـر: القـوى الحديثـة مـن عـمال ونقابيـين ومهنيـين ومزارعـين، وهـي قـوى منظمـة ولهـا وعـي سـياسي، وجـزء منهـا الطـلاب والنسـاء والحركـة الديموقراطيـة والمثقفـين الثوريـين. وهـذا دور أكتوبـر.

(أجرى اللقاء مأمون التلب بتاريخ 10 يونيو 2014 في الخرطوم)

3

مقابلة مع الرشيد أبو شامة

عن الجيش والسلطة

● **تاريخ ومكان الميلاد والموقع الذي كنت تشغله إبّان ثورة أكتوبر؟**

■ ولدت في أمدرمان، بيت المال، يوم 2 يونيو 1937. عندما اندلعت الثورة كنت ضابطا برتبة رائد في سلاح المهندسين.

● **ما هي، في تقديرك، أسباب ثورة أكتوبر؟**

■ الحكم العسكري، والذي حرم الناس من حقوق كثيرة جدّا — حريات، وكرامة الإنسان، والحكم العسكري هو شكل من أشكال الاستبداد الذي يحرم الناس من حقهم في المشاركة في الحكم، ومن حرية الرأي. كذلك كانت توجّهات ذلك الحكم رجعية إلى حدّ ما، في الوقت الذي كان الناس يتطلّعون فيه نحو الأفكار التقدّمية — كان جمال عبد الناصر في الساحة، والاشتراكية، وهم كانوا دون تلك الأفكار. فقد كان المجلس العسكري العالي مكوّنا من أناس متخلّفين. هذه من الأسباب التي عبّأت الناس خارج الجيش وداخله.

داخل الجيش، كان هنالك فساد شديد جدا، ومحسوبية. وكان الضباط الكبار يعتقدون أن الجيش ملك لهم، بلا قوانين ولا نظم. ولهذا كانت الثورة داخل جيش ضد الضباط الكبار ولواءات عبود. لم نكن على اتفاق معهم أبدا. كذلك فالحركة السياسية نجحت في تعبئة الناس الذين كانوا في حالة اختناق تام من الحكم.

● **في تقديرك الشخصي، ما هي القوى الأساسية التي ساهمت في صناعة ثورة أكتوبر؟**

■ لعبت القوى السياسية دورا كبيرا بلا شك. المعارضة السياسية كانت عالية في الشارع. لكن، لولا انحياز الجيش للشارع لما نجحت الثورة. كان الجيش في تجاوب مع الشارع. والأفكار المطروحة في الخارج كانت موجودة بين صفوف الجيش. الفكر الذي ساد الساحة كان موجودا داخل الجيش — التقدّمي والاشتراكي والمُقاوم

للاستعمار، ما عدا «الدَقَّة القديمة» التي كانت في السلطة. الفساد في قمة الجيش والظلم كان لهما التأثير الأكبر على الضباط. نستطيع أن نقول بأن القوى الأساسية كانت القوى السياسية والجيش. كان صغار الضباط متحمسين جدا. وكان الضباط الكبار يشعرون بالحركة وسط الضباط الصغار، لذلك أسرع نفرٌ مقدّر من الضباط الكبار في إسقاط حكومة عبّود: محمد إدريس عبد الله والباقر أحمد وغيرهم. تجمّعوا خوفا مما يمكن أن يصدر عن الضباط الصغار — فملأوا الفراغ بسرعة وأقنعوا عبود بالتنازل عن الحكم، في ظل الضغط الشديد من الشارع على الحكومة.

● ماذا تعني لكَ قومية الجيش؟

■ تعني وحدة الجيش بلا قبليات ولا عنصريات. وذلك يتعلّق بالضبط والربط داخل الجيش.

● وما هو رأيك في العمل الحزبي داخل الجيش؟

■ أعتقد أن العمل الحزبي داخل الجيش من الأخطاء ذات التأثير السلبي، فلا ينبغي للجيش أن تربطه علاقة مباشرة مع السياسة. وعينا بذلك مؤخرا. على الجيش أن يكون احترافيا ونظاميا وغير مُسيَّس.

● ما الذي يدفع العسكريين السودانيين للسعي لاستلام السلطة؟

■ الظرف في تلك المرحلة. كانت الانقلابات العسكرية سائدة، وذلك أثّر كثيرا، فبعضها كان ناجحا، كانقلاب جمال عبد الناصر. إضافةً إلى أن الوعي السياسي في السودان لم يكن ناضجا. فإن كانت هنالك أحزاب سياسية ناضجة لما حدثت الانقلابات. لم يكن هنالك فكر سياسي، فالذي كان سائدا هو الفكر الطائفي (ختمية، أنصار).

● لكن الانقلابات داخل الجيش كانت دائما على يد التنظيمات الايديولوجية؟

■ نعم، التنظيمات الايديولوجية اشتغلت داخل الجيش، ويبدو أنها لم ترَ سبيلا للوصول إلى السلطة إلا عن طريق الجيش، في ظل سيطرة الطائفية. آخرها الإنقاذ بالتأكيد.

● هل هنالك فرق بين الانحياز لجانب الشعب، وبين الحكم العسكري نيابة عن الشعب بدعوى أن العسكريين يحملون رؤوسهم على أكفّهم عندما يقومون بانقلاب عسكري؟

■ هذا التعبير أدبي أكثر من أي شيء آخر، تعبير لُغوي. فعندما يدخل العسكريون إلى السلطة لا يلتزمون بالخط والأفكار التي انقلبوا لأجلها. ينحرفون نحو الفساد،

وبالتالي لن نستطيع تقييم حكم عسكري من بداياته — فهم، مع مرور الزمن، دائما ما ينحرفون. هم أناسٌ عاديّون، تغريهم السلطة، والمال، والجاه.

● **هل ترى بأن المكوّن الديموقراطي ضعيف في وسط العسكريين السودانيين؟**

■ لا وجود للديموقراطية داخل الجيش. لا وجود لأي مكوّن ديموقراطي. هنالك قانون عسكري فقط؛ هو الحَكَم، وهو المُنظِّم والقائد.

● **ولم تكن هنالك قيادات آمنت بالديموقراطية؟**

■ هنالك قيادات تؤمن بالقانون العسكري، بالضبط والربط. وهنالك، من جهة أخرى، قيادات فاسدة. لكن ديموقراطية بالمفهوم السياسي ليست موجودة داخل الجيش مع وجود القَسَم الذي تؤديه قبل دخولك إلى الجيش.

● **هل من الممكن أن تحدثنا عن الاتجاهات السائدة وسط القوات المسلّحة عشية أكتوبر؟**

■ نعم، كان هنالك شيوعيون. وهم، إن لم يكونوا ضمن الحزب فهم ليبراليون تقدّميون. وكان لحزب الأمة وجود، والقليل من الختمية.

● **هل كان هنالك وجود للإسلاميين؟**

■ أبدا. في أكتوبر لم يكونوا هناك.

● **قوميون عرب؟**

■ لم يكونوا موجودين فعليّا — وإن كانوا فهم خارج دائرة التأثير، ولم نشعر بوجودهم. هنالك ضباط تقليديون (أمة) من أهلهم، وكذلك الختمية. لكن التيّار الليبرالي هو السائد.

● **من هم أبرز الضباط الذين لعبوا دورا أساسيّا في نجاح الثورة؟**

■ فئتان كما قلت من قبل: الضباط الصغار — كان هنالك فاروق حمد الله، الرشيد نور الدين، جعفر نميري. والضباط الكبار — كان هنالك الباقر أحمد، ومحمد إدريس. كان هؤلاء في الصورة. ومزمّل غندور إلى حدٍّ ما كذلك، رغم طريقته المختلفة — كان مزمّل مختلفا.

● **كيف تنازل عبود عن مواقفه وقناعاته، ومن أقنعه؟**

■ ذهب إليه بعض الضباط الكبار ونصحوه بالتنازل وتسليم الحكم للشعب لأن الشعب رفضه، وهم محمد إدريس والطاهر عبد الرحمن مقبول وعوض عبد الرحمن. لم يكن عبود مقتنعا، ولكن، في مرحلة، شعر بأن القصر مُطوَّق بجنود من

الجيش. وكان محمد إدريس عبد الله قد ذهب إليه لإقناعه. وكان الضباط قد اتفقوا مع بعضهم البعض في القيادة العامة، ومن بينهم الباقر أحمد، على أن يذهب إليه محمد إدريس ويتحدث إليه. وفي حال تأخر محمد إدريس على الباقر أن يلتحق به بقوات لتطويق القصر — فقد كانوا يخافون أن يُعتقل اللواء محمد إدريس داخل القصر. وفعلا تأخر محمد إدريس. أسرع الباقر مع بُلُك (كتيبة) وطوّق القصر. رآه عبّود من شباك القصر فانزعج جدّا. نُوديَ على الباقر فدخل إليهم، حتّى أن حسن بشير «هَرَش» الباقر وانتهره: إيه اللي جابك إنتَ هنا؟ فردّ الباقر: أنا ما خدش أوامر منك! (فهو يتلقّى الأوامر من محمد إدريس).

هزَّ ذلك الحدث عبود جدّا عندما شعر بالشعب والجيش مع بعضهم البعض، فوافق على التنازل وتسليم الحكم. وأعتقد أن بعض السياسيين اتصلوا به ومنهم من أتى مباشرة — الصادق المهدي وغيره، فضلا عن ضغط الضباط. كان الاتفاق أن يبقى عبود في الحكم لفترة انتقالية كرئيس ويُحلّ مجلس الثورة، لكن حتّى هذه الفرصة نُزعت منه.

● **ما هي الأسباب التي دفعت بالجيش السوداني لخوض أكبر حرب في تاريخ إفريقيا؟ حرب الجنوب؟**

■ الجيش مأمور حسب طبيعته. كان هنالك تمرّد في الجنوب — يعني ذلك تمرّد على النظام والقانون العسكري. والجيش أُمر بالذهاب إلى الجنوب لإخماد التمرّد بحسب القسم بتنفيذ الأوامر برّا وبحرا وجوّا. لا وجود لنقاش في الجيش، أبدا. إنها طبيعته. وعندما يرفض الجيش الأوامر فإنه ينقلب على الحكم.

● **هل تعتقد بأنه، من الضروري، فتح ملفات الحرب الأهلية، وأن يتم تحقيق في كل ما قام به الجيش في الجنوب؟ بمعنى آخر: هل حدثت تجاوزات جسيمة في حقوق الإنسان في حرب الجنوب؟**

■ مؤكّد نعم، مؤكّد حدثت تجاوزات كبيرة جدا في حقوق الإنسان، وفي القانون الدولي الإنساني المتعلّق بشؤون الحرب: حقوق القتلى والجرحى والأسرى والمدنيين — كل ذلك حدثت فيه تجاوزات.

● **هل من الضروري إجراء تحقيقات إذا؟**

■ ليس من الضروري بعد انفصال الجنوب. الجنوب ذهب وانفصل. إضافةً إلى أن هنالك أخطاء من جانب الجنوبيين أيضا. مثلا عندما بدأ التمرّد قُتل المدنيون والضباط والعساكر والتجار. ارتكبوا ذات الأخطاء. وما قام به الجيش كان انتقاما

لتلك الأخطاء. في توريت قتَّلوا كلّ الناس. وجاءت فعائل الجيش كرد فعل. لا أعتقد أن فتح الموضوع مُجدٍ، فهم انفصلوا وذهبوا.

● **في المستقبل، كيف ترى العلاقة بين الجيش والسياسة، بعد كل هذه الانقلابات؟**

■ أصبح الجيش أكثر وعيا وإدراكا. وأنا أستبعد وقوع انقلابات عسكرية في المستقبل. أستبعد ذلك. فعهد الانقلابات ولّى في العالم كلّه. في السابق، زمن الفورة والثورة، كان الأمر عاديّا. الآن الجيش أكثر وعيا بضرورة الحكم عن طريق صناديق الاقتراع.

● **هل فشلت أكتوبر؟ وإن فشلت، لماذا؟**

■ فشلت، نعم. فالأحزاب عادت «إلى قديمها» — بذات أساليبها القديمة، وبنفس تكالبها على السلطة. وذلك ما أدّى إلى انهيار أكتوبر: صراع السلطة والفساد وعدم الاستفادة من أخطاء الماضي، وخلافاتهم القديمة.

● **أين تضع ثورة أكتوبر في تاريخ السودان الحديث؟**

■ انها انتفاضة، بداية الربيع العربي حدثت في السودان.

● **وهل ترى أن النتائج كانت متشابهة؟ الصراع حول السلطة اللاحق للثورة؟**

■ نحن كنّا أفضل حالا من دول الربيع العربي، في أكتوبر وفي إبريل. فلم تقع انقسامات في المجتمع دفعت الناس لحمل السلاح والتحارب. هؤلاء بالطبع — بعد انهيار الأنظمة التي وقفوا ضدّها — رفعوا السلاح ضدّ بعضهم البعض. لم تحدث لدينا فوضى، أتت الأحزاب وذهبت، فيما بعد، كما جاءت.

● **أيعود ذلك لمتانة المؤسسات السودانية ووجود نقابات وتنظيمات؟**

■ بل تعود إلى طبيعة الإنسان السوداني. ففي الكثير من البلاد يحمل الناس السلاح ويقتلون بعضهم البعض. كان الناس في السودان يعارضون بطريقة سلمية.

● **(مقاطعة) ولكنها الآن موجودة مع التمرّد في هوامش السودان؟**

■ في السابق كانت الخرطوم تسيطر على كلّ شيء. السلاح موجود في الهوامش، صحيح، ولكن لا وجود لسلاح داخل الخرطوم. فالقوى السياسية كانت كلّها داخل الخرطوم والهوامش لم تتحرّك بعد. ولكنها، عندما تحرّكت، اختارت السلاح، نعم. ما أعنيه هو المنطقة النيلية والخرطوم. لم يكن هنالك هذا النوع من التفكير، وكل هذا الشطط.

● **هل هنالك قضية مهمة في ثورة أكتوبر تريد أن تحدثنا عنها؟**

■ نعم، في أكتوبر تمكّن الضباط من إقصاء عدد كبير من اللواءات بطريقة سلمية بلا انقلاب. فالضباط الصغار الذين ثاروا ضد اللواءات، والذين كانوا يتّهمونهم بالفساد، استطاعوا أن يقصوا منهم عددا كبيرا من خلال خطابٍ في نادي الضباط قرأه أحد الضباط — في حضور رئيس الوزراء سر الختم الخليفةً — وبقية الوزراء وضُمِّن مطالبة واضحة بإقصاء جميع اللواءات كمطلب من الجيش. وفعلا استطعنا أن نقصيهم، وكانت تلك عملية تنظيف جيّدة لكل من طغى واستبدَّ وأفسد. كان الخطاب مهمّا وبتحضير من الضباط، وألقاه أحد الضباط. وفعلا تمت إحالتهم جميعا للمعاش.

(أجرى اللقاء مأمون التلب بتاريخ 10 مارس 2014 في الخرطوم)

4

مقابلة مع حسبو إبراهيم

عن حركة المزارعين ونضالاتها

● **أين ومتى ولدت وما هو المنصب الذي كنتَ تشغله عندما اندلعت ثورة أكتوبر؟**

■ مـن مواليـد قريـة العقـدة امتـداد المناقـل، عـام 1940 (بالتقريـب). وامتـداد المناقـل هـو الجـزء الثـاني مـن الجزيـرة، والتـي تأسسـت في 1914، بينـما بـدأ تأسـيس المناقـل في 1958، وانتهـى عـام 1961، أي بعـد الحكـم الوطنـي. ومنـذ عـام 1958 كنـت أعمـل مزارعـا في المناقـل، والتـي هـي جـزء لا يتجـزأ مـن مـشروع الجزيـرة كوحـدة واحـدة. وعندمـا يُذكـر اسـم مـشروع الجزيـرة يُذكـر هكـذا: الجزيـرة والمناقـل، لأن الجزيـرة سـابقة للمناقـل، بحكـم اكتـمال مشروعهـا مـع نهايـة تأسـيس خـزان سـنار في نهايـة عـام 1925.

حركـة المزارعـين والحركـة النقابيـة سـبقتنا نحـن في امتـداد المناقل بفـترة طويلـة. ولكننا، عـلى كل حـال، كنـا قريبـين مـن حركـة المزارعـين. فالرقعـة الجغرافيـة مربوطـة ببعضهـا البعـض، حتـى أنهـا تسـاوت في الخصوبـة عندمـا أُجـري البحـث في التربـة. والخصائـص لا تختلـف كثـيرا. إلى ذلـك فـإن اللاحقـين مـن المناقـل في مـشروع الجزيـرة كانـوا عـمالا زراعيـين، يعملـون في لقيـط القطـن والحصـاد. وهـم، بذلـك، ارتبطـوا ارتباطـا وثيقـا ومصلحيـا بمـشروع الجزيـرة. ولذلـك عندمـا التحـق مـشروع المناقـل بالجزيـرة كانـت المسـألة عاديـة وسلسـة وبـلا صدامـات. يختلـف ذلـك عـما حـدث في مـشروع الرهـد، والـذي رُحِّـل إليـه الكثـير مـن النـاس غـير العاملـين في حقـل الزراعـة، فأصبـح مشروعـا إعاشـيا، بينـما كان النـاس مسـتقرين أصـلا في مشروعـي الجزيـرة والمناقـل، كمزارعـين، قبـل قيـام المشـاريع، عـبر الزراعـة المطريـة.

إن النقلـة التـي حدثـت في حيـاة النـاس، سـواءً كانـوا في الجزيـرة أو المناقـل، هـي انتقـال مـن الزراعـة المطريـة إلى زراعـة الـري الحديـث ـــ وهـو انتقـالٌ إلى ظـروف وحيـاة اجتماعيـة وخدمـات جديـدة، انتقـالٌ إلى حيـاة جديـدة أدخلـت النـاس، بشـكل

مباشر، في علاقة انتاج جديدة. وهي علاقة ارتبطت بالشركة الإنجليزية في الجزيرة التي أسست وشيّدت مشروع الجزيرة. وهذه أسست علاقة انتاج في وقت مبكر جدا. وقد أُسّست بعد دراسة علاقة الانتاج الموجودة في الحقل الزراعي في الجروف وكيفية هذه العلاقة: فقد كان هنالك صاحب الساقية، وهنالك المزارع، والأرض. والأنصبة تُقسَّم على حسب: كلٍّ وموقعه، وقيمته — المزارع يأخذ حقّه، وصاحب الساقية يأخذ مقابل الري. والعلاقة التي أسستها الشركة الانجليزية قائمة على هذا الأساس: حساب مشترك ما بين شركاء (الحكومة، الشركة، والمزارع). والأنصبة كانت مقسّمة: 40٪ للمزارع، وللشركة 40٪، وللحكومة 20٪. ولكلٍّ واجب محدّد. على الدولة أن تضع السياسات وأن توفّر التمويل والتسويق. وعلى الإدراة الإشراف الفني والبحوث الزراعية ووقاية النباتات والري.

إبّان أكتوبر كنت ناشطا في أماكن كثيرة جدا وفي الخرطوم، وكنت عضوا في الحزب الشيوعي السوداني. ولذلك أُدرك، بعمق، أن أكتوبر لم تأت كصدفة. لم تكن هي المظاهرات التي اندلعت بسبب حادث القرشي.

في ذلك الوقت كنا نؤسس نواة تنظيمات كثيرة أصبحت، فيما بعد، تنظيمات راسخة. كنا نؤسس ما عُرف «بوحدة المزارعين» في وقت مبكّر جدا، باعتبارها ستكون واحدة من المؤسسات الديموقراطية ذات البعد الجماهيري. وقتها كانت الجبهة الديموقراطية وسط الطلاب، والجبهات الاشتراكية وسط المعلّمين. لكن وسط المزارعين كان التنظيم عبارة عن نواة. واكتمل نمو هذه النواة عند اندلاع ثورة أكتوبر.

● **ما هي، في تقديرك، أسباب ثورة أكتوبر؟**

■ غياب الحريات، وجود حكم عسكري عجز تماما في إدراة البلاد بحكمه، صادر الحريات النقابية إلى حدود بعيدة، والحريات السياسية، إلى جانب تدخلات أمريكية طرحت وقتها بما سُمّي «بالمعونة الأمريكية»، ورُفضت في وقتها رفضا قاطعا من قبل القوى الديموقراطية في البلد وتمت مقاومتها (رغم أنها كانت معونة، والآن يسيل لعاب الناس لها). بدأ الحكم العسكري باعتقال المواطنين، وذلك ما مهّد لنشوء حركة سياسية ضده — اعتقل جميع القيادات السياسية للأحزاب السياسية ورحّلهم إلى الجنوب، ومن هنالك بدأ تكوّن المعارضة.

ورغم ذلك فلم تكن الثورة ضد الغلاء في الأسعار أو الجوع والمعاناة في الحياة. لقد كان الغالب في النضال هو النضال من أجل الحريات النقابية والسياسية والثقافية في وقت انفتح فيه كل النقابيين والمهنيين على مزيد من الوعي. كان المواطن السوداني

المتعلم مثقفا، يقرأ، كان مطّلعا. لكن النخب، وقتها، كانت مهتمة بموضوع الحريات. مشكلة الجنوب، وقتها، كانت من مسببات ثورة أكتوبر. وقد كان كل الشعب السوداني ينظر لهذه المشكلة، بجدية، كمشكلة. وسعى الناس لحلها بعكس الحل العسكري الذي طرحه نظام عبود، بقهر الجنوبيين كمسألة تُحلّ بالقوة. بدأ التراكم. وتبنت الكثير من المؤسسات القضية، وبالذات المؤسسات النقابية والمهنية، والحركة وسط الطلاب في الجامعات والنساء والمزارعين والعمّال. جميع هذه القوى كانت مشغولة بحل مشكلة الجنوب، ولم يكن اهتمامهم اهتماما سطحيا.

● **ما هي في رأيك القوى الأساسية التي ساهمت في ثورة أكتوبر؟**

■ هي مجمل قدرات شعب السودان الحية.

لم تقم أكتوبر كصدفة، بل كان هنالك عمل واضح ورؤية. كانت هنالك قوى ومؤسسات طرحت، منذ وقت مبكّر، الإضراب السياسي وعملت من أجل ذلك. وأول من طرح ذلك كان الحزب الشيوعي. وللحزب، في ذلك الوقت، روافد كثيرة جدا إما انتمت له أو قريبة منه. جميع المؤسسات النقابية تقريبا كانت قريبة من الحزب الشيوعي. وذلك لم يكن صدفةً — فالحزب يُعتبر مُؤسّسا للحركة النقابية. إن كنا نريد أن نتحدث عن التحوّل الديموقراطي، أو الوعي الديموقراطي، أو الديموقراطية نفسها — إن أردنا البحث عنها، فلا بد نبحث عنها في النقابة. النقابة مؤسسة ديموقراطية بمعنى الكلمة — فهي لا تعتمد على طائفة أو مؤسسة قبلية، بل تعتمد في عضويتها في كل شيء: في اتخاذ القرار وفي التمويل، إذ يُفصل النقابي من النقابة إن لم يسدّد اشتراكاته. إنها الخصائص التي تفتقدها المؤسسة الحزبية. الكثير من أحزابنا التقليدية لا تعرف دفع الاشتراك، وإنما الانتماء يكون انتماء انتخابات ومناسبات وغيره. فالنقابة راسخة وهي مستقلة إذ لا تؤثّر فيها مؤثرات خارجية إلا بتدخلات في ظل حكومة ديكتاتورية وانعدام ديموقراطية والتي قد تصل إلى حد إيقاف النقابات وحلّها. وفي ظل الأنظمة العسكرية لا وجود لما يُسمّى بنقابة سرية، أصلا، فالنقابة دائما علنية وعلى السطح — فمجرّد وجودها كنقابة سرية يعني أنها تمارس عملا سياسيا.

طرحت النقابات، ومنذ وقتٍ مبكّر، كما قلت، فكرة الإضراب السياسي.

● **النقابات؟ أم الحزب الشيوعي؟**

■ الحزب الشيوعي طرح الإضراب السياسي، بينما تقوم النقابات — القريبة من الحزب كما قلت — بتنفيذ إضرابات مطلبية، لأجل قضايا مطلبية. فإن لم تستجب

الحكومـة لتلـك المطالـب يتحـوّل الإضراب، تلقائيـا، إلا إضراب سـياسي. إنّها تتسـيّس عند اصطدامهـا بأنظمـة لا تسـتجيب للعمـل السـلمي والنقـابي. تتحـوّل الفكـرة إلى: أن هـذا النظـام يجـب أن يذهـب. إن الثـورة فكـرة كامنـة في النقابـة والنقابيـين في ظـل الأنظمـة الديكتاتوريـة العسـكرية.

ذلـك مـا جعـل فكـرة الإضراب السـياسي عنـد الحـزب الشـيوعي أقـرب إلى النقابـات التـي كانـت قـد نفّـذت الكثـير مـن الإضرابـات المطلبيـة. حـدث التقـارب، ثـم، فيـما بعـد، لم يكـن تنفيـذ الإضراب السـياسي صعبـا، والـذي انضمـت لـه قـوى أخـرى غـير نقابيـة كالقضـاة، وأصبـح للمسـألة بعـد آخـر.

اندلعـت مظاهـرات أكتوبـر بدايـة بمقتـل الشـهيد القـرشي عقـب نـدوة حـل مشـكلة الجنـوب بجامعـة الخرطـوم والتـي مثّلـت الـشرارة. وإني أرى أن قضيـة الجنـوب كانـت جـزءا مـن التراكـم الـذي أدّى فعليـا لثـورة أكتوبـر: الـصراع مـع النقابـات بشـكلها المختلـف، الـصراع السـياسي ضـد الحكـم العسـكري مـن أجـل الحريـات، إلى جانـب الأسـباب الاقتصاديـة.

وبالنسـبة لحركـة المزارعـين فقـد واجهـت تحديـات خاصـة. وكان مـن أكـبر تحدياتهـا المبكـرة مـا جـاء في فـترة مـا بعـد ثـورة أكتوبـر عندمـا بـرزت اتجاهـات البنـك الـدولي كـما عـبّرت عنهـا بعثتـه التـي أصـدرت عـام 1966 التقريـر المعـروف بتقريـر رِسْـت.* وقـد دعـا هـذا التقريـر لخصخصـة مـشروع الجزيـرة وتفكيكـه. ولقـد قالـت دراسـته إن مسـاحات حيـازات المزارعـين (والتـي لا تتجـاوز، كسـقف أعـلى 40٪ في الجزيـرة و15٪ في المناقـل) مسـاحات غـير اقتصاديـة وغـير محفّـزة للمنتـج وأوصى بـأن تكـون حيـازة المـزارع 360 فـدان في الجزيـرة و270 فـدان في المناقـل بغـرض تحفيـز المـزارع عـلى الانتاج. وهنـا تطـرح الأسـئلة: هـل الأرض الموجـودة ومسـاحتها يسـمحان بذلـك؟ فذلـك يعنـي خـروج آخريـن مـن خـط الإنتـاج، فمـن سيسـتمر هـو صاحـب رأس المـال الأكـبر بـلا شـك. إنهـا دعـوة لخصخصـة مـشروع الجزيـرة. المشـكلة أن كل الباحثـين السـودانيين عندمـا يدرسـون القطـاع الزراعـي وعلاقـات الانتـاج وتطـور القطـاع المـروي وإلى أي

* الإشـارة هنـا لبعثـة البنـك الدولي التـي كان على رأسـها ليونـارد رِسْـت (Leonard Rist)، الاقتصـادي والمـصرفي الفرنـسي، والتـي بـدأت عملهـا سـنة 1965 بطلـب مـن الحكومـة السـودانية لدراسـة عمليـات تكثيـف التركيبـة المحصوليـة والارتقـاء بـأداء مجلـس إدارة المشروع. وقـد رفعـت البعثـة تقريرهـا وتوصياتهـا في عـام 1966، وهـو التقريـر المعـروف بتقريـر رسـت (Rist Report) (المحـررون)

مدى يسير، فإنهم يرتكزون أساسا على تقرير رست. وبذلك لم يُضِف الباحث السوداني شيئا إذ ظل اعتماده على تلك الدراسة.

لابد أن ندرك أن من الأشياء الإيجابية للإنجليز أنهم أسسوا مشروع الجزيرة على أسس سليمة من ناحية دراسة الأرض. والأرض هي محور الصراعات التي تتفجر في كل العالم. لكن الاستعمار، لأسباب تخصّه وكان واعيا بها، تجاوز مسألة الصراع ووضع أسسا ولوائح وقوانين جعلت مشروع الجزيرة ناجحا وقلّلت من التفاوت الاجتماعي فيه — بمعنى أنها لم تسمح بملكية أبدا، وكان من الممكن، إن سمحت بها، أن نجد واحدا من ملاك الأراضي يملك 5000 فدانا مروية في المشروع ويتحوّل، بالتالي، إلى إقطاعي. لقد تحوّل إلى مشروع شبه قطاع عام، وبدأت العلاقات تأخذ شكل التكافل. ومهمّة دراسة رست كانت نسف هذه العلاقة التكافلية. فالشركة الإنجليزية درست الأرض في الجزيرة وفحصت خصوبة الأرض منذ عام 1926 وتوصلت إلى أن أرض الجزيرة بها ست درجات، من الدرجة الأولى إلى السادسة، وأن انسياب المياه يتفاوت في الري بين القريبين من قنوات الري والبعيدين. لهذه الأسباب كان من المهم أن تكون العلاقة تكافلية لتنصف البعيد عن المياه والقريب منها، بين من يزرع في أراضٍ درجة سادسة وأراضٍ درجة أولى. يأتي الإنصاف من أن تكلفة الإنتاج النهائية تُفصل من مجمل الإنتاج ليتشارك فيها جميع الناس.

إلى جانب ذلك انتبهت الشركة الإنجليزية لوضع سقف للحيازة التي يجب ألا تكون مفتوحة، أي 40٪ في مشروع الجزيرة و15٪ في مشروع المناقل (لأن الحواشة في الجزيرة 10 فدان وبدورة رباعية، وفي المناقل 5 فدان وبدورة ثلاثية). وكانت هذه العلاقة مُرْضِية للجميع ومنصفة للمزارعين. وتوصيات رست أتت لتخرّب هذه العلاقة. لذلك تمت مقاومتها من قبل المزارعين، وأوقفوها وجمدوها. أعلن المزارعون إضرابا لمواجهة التوصيات، وأعلن اتحاد المزارعين رفضهم الكامل من خلال مذكرة انتقد فيها اتجاهات البنك الدولي الساعية لتخريب علاقات الإنتاج السائدة بخصخصة المشروع وتفكيكه وتمزيقه. وفي نهاية المطاف، ويالالمفارقة، فإن التوصيات التي رفضها المزارعون في ذلك الوقت أتت الإنقاذ وطبّقتها تماما عبر قانون 2005.

اتجاهات البنك الدولي، الصراع داخل اتحاد المزارعين نفسه — هذا كله لا يعني أن المزارعين كانوا كتلة صمّاء، بل كانت اتجاهاتهم متفاوتة. هنالك من أيّدوا، بحياء، اتجاهات البنك الدولي. ولكنهم لم يشكّلوا قوة. البنك الدولي هُزم لأنه لم يجد وضعا اجتماعيا وسط الشريحة التي كان يستهدفها — أن تكون هنالك فئة

رأسمالية لتتبنى تلك الأفكار، وهي شريحة غير موجودة أصلا. وقد حاول إيجادها فيما بعد، وصمّم لها مدخلا بإدخال زراعة القمح غير الموجودة وقتها. في رأيي أن البنك الدولي أدخل زراعة القمح في الجزيرة لبناء الفئة القابلة لأفكارهم. بدأت هذه الفئة تتطوّر، وسمحت لها البنوك بذلك. وأصبحت هذه الفئة التي تمتلك حاصدات وتركترات، فئة ثرية، أنتجتها زراعة القمح. وهو تقريبا الاتجاه الذي وضعه البنك الدولي ليُنفَّذ، وأصبح تقبّل تلك الفئة لاتجاهات البنك الدولي تقبّلا حماسيا. إلى أن جاء عهد نميري وزارت السودان بعثة أخرى من البنك الدولي (هذا الإصرار والاستمرارية لم تتوقّف — عيون البنك كانت على مشروع الجزيرة). ومن جديد كُوِّنت اللجان لتراجع وتناقش العلاقة السائدة في مشروع الجزيرة. وفعلا في سنة 1980، في ظل نظام نميري، صدر قرار جمهوري بإلغاء هذه العلاقة بناءً على شروط البنك الدولي لتمويل وتأهيل مشروع الجزيرة. وقد كان شرط البنك الأساسي هو تغيير علاقة الحساب المشترك، التكافلي، إلى علاقة جديدة سُميّت بعلاقة الحساب الفردي، وتعني: «كل زول ياكل ناره». وهذه هي بداية التدخل الحقيقي للبنك الدولي في مشروع الجزيرة. وهو التدخل الذي سمح، فيما بعد، لقيام قانون 2005. ونلاحظ أن هذه السياسات مرت عبر النظامين العسكريين لمايو والإنقاذ إذ أن العمل الديموقراطي لا يمكن أن يسمح باتجاهات تفكيك المشروع والاعتداء على مصالح المزارعين.

● **هل اقتصرت حركة المزارعين على مشروع الجزيرة أم كانت شاملة لكل السودان؟**

لا أدعي أن الحركة شملت السودان كلّه. ولكن حركة الجزيرة مؤثّرة وأثّرت بشكل مباشر في القطاع المروي، دون القطاع المطري. وبذلك أستطيع الحديث عن القطاع المروي، وهو قطاع كبير مساحته 5 مليون فدان. والجزيرة تشمل 2 مليون و200 ألف فدّان من هذه المساحة، أي نصف المساحة تقريبا. وحركة المزارعين في مشروع الجزيرة بدأت في وقت مبكّر جدا كحركة واعية ومصادمة بل وتأسس اتحاد المزارعين في ظل الحكم الاستعماري.

بدأ الحكم الاستعماري بتأسيس «هيئة مزارعي الجزيرة»، وهي موالية للانجليز، يتحكمون بها ويديرونها بحكم تأسيسهم لها. لكن نواة أخرى برزت من طلائع المزارعين، كان الحزب الشيوعي من وراء خلقها — والحزب ساهم مساهمة حقيقية في تأسيس حركة المزارعين في الجزيرة، عن طريق كوادره المتخرجة من الجامعات التي ساعدت المزارعين في التنظيم. وأحد المتفرغين، المرحوم كامل محجوب، له كتاب مشهور بعنوان **تلكم الأيام** يوثّق فيه ويحكي عن تأسيس اتحاد المزارعين،

وكيفية قيام الحركة العملاقة في الجزيرة. تلك النواة من طلائع المزارعين رفضت هيئة المزارعين الإنجليزية، وبدأ تكوين تنظيم مستقل ليمهّد لقيام اتحاد للمزارعين ككل، وقد كان. قوبل الجسم الجديد بالرفض من قبل الإنجليز الذين لا يعترفون إلا بالأجسام التي كوّنتها حكومتهم. إلا أن التفاف الناس حول الاتحاد قوّى من شوكته. وبرزت تلك القوّة خلال مظاهرة شهيرة في عام 1952، والتي تحرّكت من قرى الجزيرة إلى الخرطوم. وكانت تلك أكبر مظاهرة تأتي من الريف تشهدها الخرطوم وبذلك الحجم الجماهيري (30 ألف مزارع). عسكروا في ميدان عبد المنعم محمد (نادي الأسرة حاليا). هذا المشهد لا يشبه إلا مشاهد الثورة المهدية. كانت الإذاعة تهدد المزارعين بالقمع. لكن ثبات المزارعين دفع الاستعمار إلى التراجع. وعُقد اجتماع بقيادة الأمين محمد الأمين مع السكرتير الإدراي. وتوصلوا لنتيجة الاعتراف باتحاد المزارعين على شرط أن يتم اختياره عبر الانتخابات. وفعلا عاد الناس وأُجريت الانتخابات وأعلن عن الاتحاد بقيادة الشيخ الأمين محمد الأمين وسكرتارية يوسف محمد المصطفى وغيرهم.

● **ما هو تقييمك لتجربة مشاركة المزارعين في السلطة ـــ شيخ الأمين كوزير صحّة مثلا ـــ وماذا قدّمت للمزارعين كفئة اجتماعية؟**

■ مشاركة شيخ الأمين جاءت لتعاظم دور المزارعين في ثورة أكتوبر، إذ كانت دار المزارعين في مدني الموقع الذي يجمع كل الفئات ـــ عمال وطلاب ومزارعين ومثقفين. كل النشاط انطلق من قاعة اتحاد المزارعين الذي كان له دور متقدّم جدا في أكتوبر، عبّأ جماهير الجزيرة والقرى وكان اسم شيخ الأمين «كاسترو» كقائد بمعنى الكلمة، ووطني بمعنى الكلمة. ولعب دوره في قيادة الجماهير في الجزيرة. المشاركة كانت صحيحة تماما. فقد أُنتزعت المشاركة ـــ على شرط أن يختار المزارعون والعمال وزرائهم. واختاروا الأمين، عن المزارعين، واختار العمال الأستاذ الشفيع [أحمد الشيخ].

ورغم بعد شيخ الأمين عن الصحة عموما، ولكن باعتراف الأطباء ووكيل الوزارة فإنه كان من أفضل وزراء الصحّة الذين مروا في تاريخ الصحة في السودان. فقد اتخذ قرارات حاسمة في مصلحة جميع الناس، وانتزع لوزارة الصحة ميزانيات محترمة جدا، وافتتح كل الشفخانات ومراكز الغيار والمراكز الصحية في السودان. لقد أنصف العمال وقتها، ووقف معهم. فقد كان جريئا في اتخاذ القرارات التي تخدم مصلحة الناس. وعلاوة على ذلك وكوزير في ثورة أكتوبر، أكسب المزارعين مكاسب جديدة. ففي ظل الحساب المشترك كانت هنالك عمليات تتم على

حساب المزارعين استطاع أن يضمها إلى حساب الدولة كجني القطن وتحضير الأرض. تقلّص نصيب الدولة وارتفع نصيب المزارعين. أما الخدمات الاجتماعية فقد ازدهرت وأصبحت تلعب دورا كبيرا في المشروع. فميزة مشروع الجزيرة أنه مشروع تنمية بشرية في الأساس، بمعنى أنه لا يُحاسب حول كم من الجنيهات وفَّر بقدر ما يُحاسب كم وفّر من المدارس والشفخانات والمراكز الصحية وآبار المياه النقية والكهرباء في القرى والخلاوي والأندية. هذا هو دور مشروع الجزيرة، وهو دور رأت الحركة الديموقراطية في تركيزه الأساسي على التنمية البشرية انتصارا لكل الناس (4 مليون مواطن كانوا يستفيدون من الخدمات). والمشروع، في أساسه، يمدّ السودان كله ويساهم في الميزانية الاقتصادية كمشروع قومي. وبسببه تأسست السكة حديد وجامعة الخرطوم وميناء بورتسودان والكثير من المصالح الحكومية. ومشروع الجزيرة، أكثر من ذلك، كان الضامن لبترول السعودية. لذلك كان دوره في أكتوبر متعاظما واتضح بقوة في الثورة وفي جبهة الهيئات.

● هل حدثتنا عن موكب المزارعين الذي جاء إلى الخرطوم من الجزيرة لحماية ثورة أكتوبر؟ وكيف تم الإعداد له ومن قام بذلك؟

■ في تلك الأيام، بعد اندلاع أحداث الثورة، خرجت الأنباء بما يشير إلى تهديد الثورة من قبل الجيش. تنادى الناس لحماية الثورة. وكان اتحاد المزارعين وقتها جزءا من تنظيمات نقابية كثيرة، كنقابة السكة حديد ونقابات المعلمين وغيرها. فقد كانت دار المزارعين هي الماعون المستوعب لكل النقابات والمؤسسات ونشاطات الشباب والمرأة. كان الناس في حالة اجتماع دائم، فلم يكن صعبا تنظيم الموكب للذهاب إلى الخرطوم لحماية الثورة. وأصدر اتحاد المزراعين بيانا يطالب فيه الجماهير بالذهاب لحماية الثورة. والمدهش في الأمر أن الاستجابة كانت من القرى كذلك. فكانت الأعداد غفيرة وتلاحمت مع بقية المؤسسات النقابية والناشطين في مدني، والذين وفّروا وسائل نقل مختلفة، غير الذين أتوا بوسائل نقلهم بمجرد استماعهم للنداء.

لم نستطع أن نحصي الناس الذين تدفقوا تلقائيا. وكانت الاستجابة عظيمة. خطب فيهم الحاج عبد الرحمن، ممثل الحركة النقابية وقتها، والشفيع أحمد الشيخ الذي قال جملته المشهورة: «عندما تتشابك اليد الملطّخة بالزيت مع اليد الملطّخة بالطين، فكل الهزائم للاستعمار والرجعية والتخلف».

● في رأيك، هل لا زالت تحتفظ حركة المزارعين بزخمها الثوري حتى الآن؟

■ أستطيع أن أقول: نعم. حركة المزارعين، عبر تاريخها، لم تتوقّف أبدا. صحيح أنها تضعف في أزمنة إلى حد ما، ولكنها تستعيد عافيتها وحركتها من تاريخها والكادر

المؤهل الموجود في الجزيرة. حركة المزارعين في حقيقتها حركة ولودة جدا، فالأجيال تتوارث التجارب والخبرات والمشاكل والزخم. والحركة ذات أسس راسخة سليمة. فطبيعة الجزيرة والعمل فيها وطبيعة مشروعها ومشاكلها تُجبر كل من هو مهتم بالشأن العام أن يواصل النضال. القضايا متشابكة ومعقدة ولكنها واضحة.

حركة المزارعين، في تقديري، بدأت كحركة جماهيرية راسخة لها قاعدة وفهم وسط المزارعين ووعي بعد تأسيس «وحدة المزارعين» الديموقراطية. فقد كان لها قاعدة جماهيرية واسعة في انتخابات ما بعد أكتوبر ونالت الكثير جدا من الأصوات. ما ميّز هذه الحركة أنها دخلت كل قرية، ولها ممثلون بين مواطنيها. ذلك ما أكسبها قوّتها ودفع بالأحزاب التقليدية، سواء كان حزب الأمة أم الاتحادي الديموقراطي، لمهاجمة وحدة المزارعين بعنف بوصفها جسما تابعا للحزب الشيوعي وأداة من أدواته. أذكر أنه، وفي ظل وحدة المزارعين، أنها، إلى جانب التوعية والمكتسبات التي قدمتها للمزارعين (وقد كنتُ حينها سكرتيرا لوحدة المزارعين 1968–1969 إلى السبعينيات، إلى أن قام النميري بحلّها) فإن حركة المزارعين شيّدت أعظم حركة تعاونية في السودان. أسست القطاع التعاوني. ولهذا قصة.

كانت في الجزيرة شركة رش للوقاية اسمها «سودان كونترول»، وهي شركة إنجليزية، لها بنى تحتية ومخازن ومكاتب وسكة حديد لنقلها ونظام إداري. باختصار، لديها نظام متكامل. وكانت قد أعلنت في الخرطوم عن عرضها لممتلكاتها للبيع عبر الصحف. وأذكر أن شيخ الأمين، مع عبد الله محمد الأمين برقاوي، وداؤد عبد الجليل، ويوسف محمد المصطفى وغيرهم، سمعوا بالإعلان وذهبوا لإدارة الشركة التي كان أعضاؤها في فندق السودان الكبير، واجتمعوا بهم. وناقشوا موضوع البيع، وكان الحديث حول أهمية الشركة بالنسبة للمشروع، وما تقدّمه من خدمات، وعلاقتها بالجزيرة. وكان هنالك صوت لوم من المزارعين للشركة التي أعلنت في الصحف في الخرطوم بدلا عن بيعها لمزارعي المشروع. فأبدوا موافقتهم على سحب الإعلان. وبدأ التفاوض حول البيع للمزارعين، واشترطوا أن تُكوّن شركة سريعا وتُمنح لها الممتلكات بسعر رمزي. واتفقوا على السعر. وجاء شيخ الأمين بالضمان من إدارة مشروع الجزيرة. وتحوّلت الممتلكات إلى ملكية لاتحاد المزارعين بأقساط معيّنة يدفعها المزارعون فيما بعد. لم تتكوّن الشركة. وفي أول رحلة لشيخ الأمين للمعسكر الاشتراكي البارع في مسائل مطاحن الغلال، طلب مصنعا كمساعدة وبأقساط معقولة نسبةً لوجود القمح كمنتج جديد في مشروع الجزيرة. وشُحن المصنع أثناء وجوده هناك، ومعه مهندسون لتركيبه وتدريب المهندسين

السودانيين. وأصبح المصنع حقيقة قائمة. وبعد قيامه طُرح السؤال: هل ننشئ شركة؟ فقال الإخوان كلهم بالطبع: «الكلام ده عيب، نعمل شركة كيف يعني؟ ليه ما نفكّر نعمل حركة تعاونية للناس جميعهم؟ شركة لينا نحن؟ ما جاية». وقد كان. بدأ تأسيس الحركة التعاونية التي كانت موجودة في شكل دكاكين وخدمات صغيرة. وبدأنا نعمل على تجميع الناس وتوجيههم ليصبحوا أعضاء في المصنع. وبهذا تكوّنت التعاونيات.

وظهرت مشكلة جديدة، هي أن مجمل الذين اشتركوا كان عددهم 8 آلاف مزارع إلى أن انتهت الدورة الأولى. وعندما تمت مراجعة الميزانية كانت هنالك أرباح خرافية — و8 آلاف لم يكونوا ضمن الشريحة التي استهدفناها، بل كانوا من التجار وأصحاب الدكاكين، أما المزارعون الحقيقيون فإنهم لم يشتركوا. فالاقتناع بحركة تعاونية جديدة وصناعة مسألة صعبة. هذه كانت مشكلة. ثمّ دخلنا في مشكلة أخرى تركت آثارها على الحركة التعاونية وزادت من الهجوم عليها، وهي أن شيخ الأمين طلب من مجلس الإدارة خصم جنيه من كل مزارع ليُصبح سهما في المصنع. وبهذا القرار أصبح جميع المزارعين مساهمين في المصنع. لكن هجوما شرسا نتج عن ذلك من قبل الأحزاب التقليدية بأننا تجاوزنا لوائح وقواعد التعاون عن طريق خصم الجنيه. وقد وصفوه بأنه خيانة وقهر للمزارعين. فتخيّل كيف كان النقاء في العمل النقابي وطهر اليد، فقد كان من الممكن لتلك المجموعة، وبسهولة، أن تحوّل الأمر برمّته إلى شركة لمنفعتهم الشخصية، إلا أنهم حوّلوه، بدلا عن ذلك، إلى مشروع لكل الناس. ورغم الهجوم الذي وقع إلا أن اتحاد المزارعين أصدر قرارا يُتاح بموجبه لكل مزارع الحق في اختيار الاشتراك بأسهم في المصنع، ويسترجع مبلغ الجنيه.

أذكر هذه القصة لأبيّن مدى تطوّر حركة المزارعين السودانيين وتميّزها عن رصيفاتها في العالم الثالث: تنمية زراعية مرتبطة بالصناعة. فقد استطاع المصنع أن يحل مشكلة السوق، ومشكلة العلف الرخيص للبهائم، إلى جانب توفيره للدقيق والخبز للجماهير. كذلك قام مصنع الأعلاف المركّزة، ومصنع للألبان، ومصنع للزيوت، ومصنع نسيج. ووفّرت،جميعها، سوق عمل لأبناء المزارعين. وجميع هذه المصانع أنجزتها حركة المزارعين. وبهذا فإن حركة المزارعين ليست حركةً عابرة، بل لها مفهوم متكامل للتنمية الإنسانية. مصنع النسيج وحده كلف ما بين 7 إلى 8 مليون دولار، والذي يقع بالقرب من مدينة ود مدني، وتحيط به مدينة كاملة. هذا واحد من أهم الإنجازات في التنمية الاقتصادية التي أنجزها المزارعون. فحركتهم التعاونية حركة وعي وليست حركة عابرة.

هـذه الحركـة دُمِّـرت تمامـا في عهـد الإنقـاذ. نُهبـت وسُرقـت «عـلى عينـك يـا تاجـر، مسـمار مسـمار وصامولـة صامولـة»، وتحوّلـت لمأسـاة يشـارك فيهـا اتحـاد المزارعـين المـوالي للنظـام الحاكـم. والآن فقـد رفـع تحالـف المزارعـين قضايـا كثـيرة في مسـائل مسـاهمة المزارعـين في الحركـة التعاونيـة. وهـذا التحالـف أصـلا نشـأ للدفـاع عـن هـذه الحقـوق القديمـة. ولا زلنـا مصرّيـن عـلى أن نعيـد كل الحقـوق التـي سُرقـت. في ظـل نظـام الإنقاذ، في ظـل جيوبـه ومجموعاتـه المواليـة لـه، باسـم الديـن، وكل المسـميات، سرقـت كل حقـوق المزارعـين. سُرقـت أصـول مـشروع الجزيـرة تحـت مسـميات الخصخصـة وفي ظـل قانـون 2005 الـذي أدى إلى تفكيـك أصـول مـشروع الجزيـرة (قيمتهـا أكثـر مـن 28 مليـار دولار في ذلـك الزمـان). السـكة حديـد فُـكّك حديدهـا وبيـع خـردة. الأدوات بيعـت حديـد خـردة.

ولأن حركـة المزارعـين مرتبطـة بهـذه القضايـا، كان يجـب أن تكـون موجـودة في كل زمـان ومـكان لتناضـل وتنتـزع حقوقهـا، لأجـل تراكـم معرفـة المزارعـين بحقوقهـم، واعتـداء الأنظمـة عليهـم. وقـد تطلّـب حـلّ اتحـاد المزارعـين وتحويلـه إلى أداة طيّعـة في يـد السـلطة تكويـن تنظيـم مـوازٍ سُـمّي تحالـف المزارعـين، وهـو وريـث حركـة المزارعـين التاريخيـة. الحيـاة مسـتمرة، والقضايـا واضحـة، والمشـاكل واضحـة، والحلـول واضحـة.

وفي النهايـة أجبرنـا هـذا النظـام عـلى أن يطأطـيء رأسـه ويعـترف بهـذا الكيـان. وهـو اعـتراف مُنتـزع لأن النظـام لم يسـتطع أن يتجـاوز وريـث حركـة المزارعـين رغـم كل اللجـان التـي كوّنهـا واتحـاد المزارعـين المـوالي لـه.

كـوّن النظـام مثـلا لجنـة برئاسـة البروفيسـور عبـد الله عبـد السـلام لتقويـم مـشروع الجزيـرة. لم يسـتطع تقريـر لجنتـه أن يتجـاوز أو يغـض النظـر عـن وجهـة نظـر تحالـف المزارعـين لأنهـا وجهـة النظـر الوحيـدة المطروحـة وسـط المزارعـين. ولقـد اسـتفاد تحالـف المزارعـين فيـما طـرح مـن أدب حركـة المزارعـين وأفكارهـا ومواقفهـا واحتجاجاتهـا. ورغـم أن عبـد الله عبـد السـلام مـن طـرف الحكومـة إلا أننـا نعـترف بأنـه كان صادقـا، فجـاء 80٪ مـن تقريـر لجنتـه حقيقيـا، واسـتطاع أن يضـع يـده عـلى مواضـع الألم في المـشروع. لكـن التقريـر أُهمـل ووضـع عـلى الـرف. ولمصلحتنـا فيـه أنزلنـاه مـن الـرف وأقمنـا نـدوات وليـالي سياسـية حولـه وملّكنـا الحقائـق للمزارعـين. وأُجـبرت الحكومـة عـلى كتابـة تقريـر جديـد.

وزار نائـب رئيـس الجمهوريـة عـلي عثـمان محمـد طـه (وقتهـا) الجزيـرة وقـال إنـه يجـب أن يُعـاد مـشروع الجزيـرة إلى سـيرته الأولى. ووعـد بتكويـن لجنـة بمشـاركة الجميـع وفي الهـواء الطلـق. وفعـلا كُوّنـت لجنـة برئاسـة تـاج الـسر مصطفـى، عـرَّاب وسمسـار

القطاع العام والذي أشرف على بيع القطاع العام كله. فاعترضنا عليه وقلنا رأينا فيه علنا في كل اللقاءات التي تمّت وأمامه وجها لوجه. وأتذكر أنني واجهته في قاعة مأمون بحيري في اجتماع للّجنة الكاملة. وقلت له إنه الشخص الذي باع القطاع العام وأوصى بخصخصة مشروع الجزيرة وتفكيكه ولا يمكن أن يكون هو ذات الشخص المعني بتقييمه، وكأنه قتل القتيل ومشى في جنازته. فوقف وقال إنه لم يفعل ذلك وقال لي: «خليتك لي الله».

وقامت اللجنة بزيارات ميدانية، وتعرضت لضغوط كبيرة ليتفهموا واقع ما يعيشه الناس. ولم يجدوا سوى المنضوين تحت تحالف المزارعين الذين واجهوهم ووضعوا المشاكل أمامهم بشكل واضح وبدون تهريج. ونحن نصرّ أن يكون كادرنا والمزارعون بعيدين عن التهريج لأن قضايانا ليست قضايا تهريج. لذلك كنا أول من أنجز ورش عمل (أكثر من 26 ورشة عمل) لتأهيل كادر المزارعين. اضطرت هذه اللجنة، في النهاية، لدعوة تحالف المزارعين في اجتماع نهائي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء. واختار التحالف سبعة من أعضائه كنت واحدا منهم. ورفعنا مذكرة في غاية الأهمية ووضحنا رؤيتنا بشكل قاطع. وعندما خرج التقرير حوى 90٪ من رأينا. وأهمل هذا التقرير بدوره ووضع على الرف — ولكننا أنزلناه وأخرجناه في الصحف.

والآن لدينا برنامج واسع في كل الأقسام لما جاء في التقرير من توصيات مهمة جدا بما فيها إلغاء قانون 2005 تماما، ومحاسبة كل المفسدين في مشروع الجزيرة، وإعادة أصول المشروع — مما اضطر عمر البشير لاتخاذ قرار بإيقاف أي إجراء خصخصة في المشروع.

● **أين تضع ثورة أكتوبر في مسار التاريخ الحديث؟**

■ في تقديري، نقطة ضوء في سياقها التاريخي. والوعي الأكتوبري أي وعي من صنعوا أكتوبر لا زال حيا في وجدان الناس. لا زال الناس عندما يسمعون «أصبح الصبح فلا السجن ولا السجان باقٍ»، يهتزون وتدغدغ دواخلهم. فثورة أكتوبر، رغم الاعتداء عليها ومحاولة تفريغها من محتواها، تظل في التاريخ. لذلك، عندما انتفضت أبريل كانت مرتكزة على التاريخ الأكتوبري، والذي ظل الناس يحتفلون بذكراه — ورغم صغر المجموعات التي تحتفل إلا أنها لم تتوقف. القوى المناوئة لأكتوبر حاولت أن تطمس معالم أكتوبر لدرجة أن الحكومات والأنظمة لا تحتفل بذكراه.

● **قضية مهمة في ثورة أكتوبر تود التطرق لها خارج الأسئلة؟**

■ يجب علينا أن ننظر إلى ثورة أكتوبر في سياقها التاريخي، ويجب ألا نبكي على اللبن المسكوب. الظروف تغيرت، والشعب تغيّر، وأتت أجيال جديدة. آخر انتفاضة حدثت (ديسمبر 2013) دفعتني لعقد مقارنة. عندما ننظر لثورة أكتوبر فإننا نلاحظ أن من قادوا مواكبها كانوا شبابا — أصحاب الأعمار الكبيرة ربما لا يتجاوزون 5٪ والبقية شباب. وفي انتفاضة أبريل كذلك نلاحظ نفس الشيء — شباب أيضا. والحركة الأخيرة، حركة سبتمبر — قوامها أيضا الشباب. في تقديري أن هذه ملاحظة يجب الانتباه لها. ولا أعني أن الكبار لا يملكون الحماس والانفعال، ولكن حركة التظاهر، أو ما تسميه السلطة «الشغب»، هي طاقة معيّنة تحتاج لمن يستطيع أن ينجزها، يفر ويكر ويتقدّم. والكبار خلف الشباب بفكرهم وتجربتهم. فهنالك ما نسمعه اليوم حول تقاعس الناس، لكن عليهم أن يتذكروا أن من خرجوا من الشباب لهم آباء وأمهات، ولن يسمحوا لأبنائهم بالاحتراق وهم قعود في البيوت.

علينا الانتباه للتاريخ لكي لا يتشوّش وعينا للأشياء.

(أجرى اللقاء مأمون التلب بتاريخ 10 يونيو 2014 في الخرطوم)

5

مقابلة مع نور محمد عثمان

عن دور المرأة وحقوقها

● **مكان وتاريخ الميلاد والموقع الذي كنتِ تشغلينه إبّان ثورة أكتوبر؟**

■ مـن مواليـد شـندي 1950. في ذلـك الوقـت كنـت أدرس في المرحلـة الثانويـة. ظـروف تربيتـي تأثـرت بترحـال والـدي لعملـه في الجيـش — وكان مـن الذيـن اختلفـوا مـع حكومـة عبـود بعـد الانقـلاب حـول تحـوّل المؤسسـة العسـكرية إلى مؤسسـة سياسـية، فقـدّم اسـتقالته وقتهـا. كنـتُ مأخـوذة بـما يتـسرّب إلينـا مـن أخبـار ونـشرات في داخليـة الراهبـات بأمدرمـان رغـم أنهـا كانـت مؤسسـة متزمتـة جـدا. كنـا نحصـل عـلى مجلـة **صـوت المـرأة** عـن طريـق قريـب وصديـق لـلأسرة كانـت تصلـه الأعـداد. وكنـا نقـرأ. بـدأ إعجابنـا بالشـخصيات في **صـوت المـرأة** يتعاظـم. ثـم أُتيحـت لنـا فرصـة التعـرّف بأنـاس في الحـي. وفي النهايـة أعتـبر أننـي كنـت محظوظـة بلقـاء شـخصيات كان لهـا دور كبـير في حيـاتي، مثـل الدكتـورة دار السـلام بابكـر والأخـت فايـزة نُقُـد. ثـم جـاءت أكتوبـر في تلـك المرحلـة. كنـا نتأثـر بهـم، نخـرج معهـم، وقـد كانـت تلـك هـي سـن المقاومـة والمغامـرة.

استعداد النـاس للثـورة كان عاليـا. أنـا أخـواتي لم تكـن عندهـن علاقـة بالسياسـة نهائيّـا، ولكنهـنّ كـنَّ مسـتعدات ومتحمّسـات للخـروج في الثـورة والمشـاركة. وكنـا نخـرج نحـن، خمـس أخـوات، مـع صديقاتنـا في المظاهـرات.

● **ما هو تقديرك لأسباب ثورة أكتوبر؟**

■ مـا كان ناجحـا في ثـورة أكتوبـر هـو الالتحـام الكبـير بـين كل فئـات النـاس وتجـاوز الخـوف. لـن أسـتطيع الحديـث عـن ثـورة أكتوبـر بمسـتوى فهمـي في تلـك المرحلـة، ولكننـي سـأتحدث عـن انطباعـاتي وآرائـي اليـوم. بالدرجـة الأولى كان الحـس العـالي هـو الـذي مكّـن النـاس مـن أن يكونـوا منظّمـين في أشـكال مختلفـة — والاتحـاد النسـائي

نموذج على هذا. استطاع هذا الحس العالي أن يصل إلى جميع بقاع السودان رغم الظروف غير المواتية. ويعود ذلك إلى تعدد أشكال التنظيم التي لامست جميع الاحتياجات الضروريّة والملحّة لجماهير الشعب. والاتحاد النسائي واحد من تلك الأشكال التي جعلت النساء يتّحدن لأنهن شعرن بظلمهن كفئة معيّنة — فلكونهن نساء حُرمن من بعض الاحتياجات والحقوق. ذلك كان كافيا لهن ليتضامنَّ ويبحثن عن طريقة في التغيير توفّر لهن تلك الحقوق والاحتياجات الأساسية.

أتى أكتوبر في فترة كان زخمها التنظيمي عاليا وسط الشباب والنساء والفئات العاملة، بكل أشكالها. دعم ذلك تواصل رسالة التغيير وانتشارها بين الجميع، عبر تلك التشكيلات. وأعتقد كذلك أن فترة الستينيات كانت زمن زخم ثوري في العالم أجمع — ثورة الشباب في أوربا، حركة التضامن العالمية، وحركات التحرر في العالم الثالث الذي كان مُستعمَرا. وفي وسط ذلك استفاد السودان من وضعه الجغرافي، ما بين العالم العربي والأفريقي — ففي شمال أفريقيا كان المدّ الثوري عاليا، وكان انسياب الثقافة سهلا وغير مكلّف أبدا. فكان كل ما يُكتب يجد طريقه لكل إنسان عادٍ. إضافةً إلى كل ذلك، كان هنالك تيارٍ عالٍ وسط الشباب في تحصيل المعرفة. ورغم أن ثورة أكتوبر منحت النساء فرصة أكبر في التحصيل والثقافة العامة، إلا أن الشباب، الذكور تحديدا، كانت ثقافتهم عالية. وكانوا متميّزين على المستوى الإنساني والاجتماعي، فجميعهم عثروا على كتب سلامة موسى، وليس من بينهم من لم يتحصّل على نسخة من مجلة **الطليعة** أو **العربي**. وأكثر من ذلك كان المنهج التعليمي يساعد الناس، والشباب تحديدا، على التباري في المعرفة والثقافة وتنمية المواهب التي يملكونها.

أكتوبر منحت الندّية للنساء، فأصبحنا لا نقلّ ثقافة عن الذكور. فقد كانت المراكز الثقافية متوهجة، خاصة في الخرطوم (المركز الثقافي الأمريكي، والمجلس البريطاني، والمركز الثقافي السوفيتي، ودور الصداقة، والأحزاب السياسية التي بدأت تقدّم برامجها في ظل التحديات الجديدة). أحدثت فترة ثورة أكتوبر، على قِصَرها، تحولات كبيرة في حياة الناس، ومنحت فرصة لليسار السوداني للتأثير. أصبح هنالك فكر موازٍ لثقافات الناس الموروثة وتعاليمهم. ذلك ما جذب النساء لليسار الذي كان مُعبّرا عن مشاكلهم وقضاياهم واحتياجاتهم. لقد منحهم اليسار قيمتهم، وأدى ذلك لتحولات في فكر الأحزاب التقليديّة.

● **يدخلنا ذلك إلى سؤال: ما هي القوى الأساسيّة التي صنعت الثورة؟**

■ لا نستطيع أن نقول بأن الثورة خلقتها فئة أو قوى معينة. فهنالك شرارات، وقيادات وشخصيات مُلهِمة، وعوامل ومواقف مُختلفة. فكما قلت إن انتظام الناس في فئات مختلفة هو الأساسي، وسيظلّ هو الأساسي. أعتقد أن أسوأ اللحظات هي التي برزت فيها تيارات تسمي نفسها «بالمستقلّة»، فهذه الفئات هشة وتفسد الكثير من الجهود. ولقد أصبح الصراع حادًّا وقويًّا بين التنظيمات التي تبحث عن التقدّم والتحديث وبين الفئات التي تحافظ على التقليد والقديم لمصالح تخصّها. كان صراعا أفرز الكثير من المؤامرات والانشقاقات لإضعاف الفئات التقدّمية المنظّمة، للدرجة التي تدفعني للقول بأن الجهات المُسمّاة «مستقلّة» كانت مصنوعة لأجل هذه الأغراض الإضعافية. فهي بلا مواقف ثابتة، وذلك يؤثّر على قوّة المواقف والقرار.

● **الدور الذي لعبته المرأة في الثورة؟**

■ من الصعب أن نقول بأننا كنّا مفروزين إلى رجال ونساء، فالشارع كان ناسيا لهذه التصنيفات. كنّا نتحرّك جميعنا ونلحتم في الشوارع. نذهب إلى دار أساتذة جامعة الخرطوم سويا. وفي تنظيم جبهة الهيئات لم يكن يُنظر إلينا من ناحية السن أو النوع. فإن كان هنالك موجّهات فهي تُمنح للجميع. والتكليفات لا تنظر بعين الاعتبار للفروقات الجنسية أو العُمرية. تحركت النساء دون احساس بأنهن نساء، بل كجزء من الشعب لا يتجزأ. كان الهم: ضرورة إسقاط نظام عبود لأننا، نحن، كشعب سوداني، نستحق أفضل مما كان موجودا.

● **ما هي مكتسبات المرأة التي تحققت في ظل ثورة أكتوبر؟**

■ الحقوق الأساسية، والمشاركة السياسيَّة، وحق العمل وفرصه، والأجر المتساوي. ومن أقوى المكاسب وأخطرها إسقاط قانون بيت الطاعة.

● **هلا حدّثتينا أكثر عن هذا القانون؟**

■ إن تعسّر على المرأة أن تحصل على الطلاق من زوجها وذهبت إلى بيت أهلها، فمن حق الزوج أن يبحث عن أية «خَرَابة» يضع فيها سريرا وتقوم السلطة «الشرطة» بإحضار الزوجة قَسرا إلى هذا السكن. كان ذلك هو بيت الطاعة. الذي طُرِح في ثورة أكتوبر كان محاولة تجديد قانون الأسرة، وليس خروجا على الدين ولكن محاولة للبحث عن أكثر الأوضاع إنسانية مما يحفظ للمرأة كرامتها.

● مـا هـي قضايـا المـرأة الآن، وكيـف مـن الممكـن أن تلهـم ثـورة أكتوبـر نضـال النسـاء اليـوم؟

■ بالنسـبة للنسـاء فقـد وقعـت ردّة كبـيرة بالمقارنـة مـع مـا كان مطروحـا إبّـان ثـورة أكتوبـر ومكتسـباتها. فمـن الملاحـظ أن فكـرة القوانـين المطروحـة، كقوانـين الشريعـة اليـوم، صبَّـت جـامّ غضبهـا عـلى المـرأة، واختـارت أشـدّ أشـكال القمـع تعسّـفا — بدايـةً بالنظـام العـام، إلى الحرمـان مـن بعـض الكليّـات في الجامعـات، مـرورا بالحـدود الموضوعـة للتـدرّج الوظيفـي في القـوات النظاميّـة، ووصـولا إلى تحيـة التعظيـم التـي أُلغِيَـت، وهـي الأساسـيّة في العسـكريّة، مقابـل مـال يُدفَـع للمـرأة في مقابلهـا. لم نتصـوّر أن يـأتي علينـا زمـانٌ تحمـل فيـه المـرأة قسيمة زواجهـا في حقيبتهـا. ليسـت هنالـك مهانـة أشـدّ مـن الحرمـان مـن حريّـة الحركـة. ليس التحجيـم الواقـع عـلى النسـاء اللائـي يُفكّرن بطريقـة متحـررة فقـط، ولكـن القـدرة عـلى تحويـل أذهـان النسـاء بحيـث يقبلـن أوضاعـا مهينـة لأنفسـهن. لقـد تـمّ تلخيـص قضيـة الديـن في قمـع المـرأة ممـا عطّـل نصـف المجتمـع — فنحـن، كنسـاء، نمثّـل، وفقـا للتعـداد السـكاني الأخـير، 49٪ مـن القـوة البشريـة الموجـودة، فـما هـي مصلحتـك مـن هـذا التعطيـل؟ أعتقـد أننـا، كنسـاء، نتـضرر كثـيرا لأننـا مـن نعـزف عـلى أوتـار الحيـاة، فمنـذ الصبـاح تتحمّـل المـرأة هـمّ العيـال، كيـف يأكلـون وكيـف يشربـون وكيـف يتعلّمـون. إضافـةً إلى التحـدي الـذي وُضعنـا في مجابهتـه بفتـح أبـواب الاقتصـاد الحـر الـذي يـأتي بـكل الكماليـات دون الاحتياجـات الحقيقيـة، ويطالبـون أطفالنـا بـأن يكونـوا ملائكـة لكـي لا يتجـاوزوا فقرهـم للحصـول عـلى تلـك الكماليـات.

هنالـك منهـج منظّـم لتكسـير وتفتيـت وضيـاع الأسرة. ولنأخـذ كمثـال محـزن مثـال الشـباب الذيـن يجدونهـم في الشـوارع جثثـا هامـدة — فهـذا ينبـع مـن اليـأس والسـأم مـن الحيـاة تمامـا. وكأن مقولـة سـعاد الفاتـح تتحقـق: يمـوت ثلاثـة أربـاع الشـعب ويحكمـوا ربعـه. إن الـذي يحـدث مـن عـدم تخطيـط اقتصـادي هـو مُخطّـط سـياسي لتصفيـة المجتمـع السـوداني فعليّـا.

● هل تعتقدين أن أكتوبر فشلت؟ وإن فشلت فلماذا؟

■ شـخصيًّا، رغـم كـوني منظّمـة ومنتميـة لمؤسسـة سياسـية، أرى أنهـا فشـلت. فنحـن لم نسـتطع أن نُثبِّـت التراكـم المعـرفي لتجاربنـا وخبراتنـا. فكأننـا نبـدأ مـن الصفـر في كل مـرة. فـإن سـألت الشـباب عـن أكتوبـر سـتجد المعلومـات حولهـا لـدى فئـة قليلـة جـدا. فكلـما جـاء نظـام يـصرّ أن يبـدأ التاريـخ منـذ لحظـة اسـتلامه للحكـم. خبرنـا ذلـك في أيـام نمـيري، وفي ظـل النظـام الحـالي الـذي يعمـل بمنهجيـة لتصفيـة التاريـخ.

أعتقد كذلك أن العامل الثاني هو المؤسسة السياسيّة المرتبطة بالجبهة الإسلامية التي قامت بتصفية الأجسام المطلبيّة من نقابات واتحادات وأحزاب قامت بشرذمتها ـــ فإن كنّا حافظنا على التراكم المعرفي لأدركنا أن الأشكال التنظيمية في فترة أكتوبر كانت هي مصدر قوّتنا كشعب. فأين نحن الآن؟ حتّى وإن حاولنا أن نعيد التجربة، سواء كان في التجمع أو تحالف المعارضة الحالي. سنجدها هشّة جدّا، ولأسباب واهية جدّا تتجمّد أو تنشطر أو أصبحت بلا فاعليّة وعاجزة عن مخاطبة جماهير الشعب، وعاجزة أن تمثل إلهاما للناس. نحن لم نوثّق لتجاربنا لتنتقل عبر الزمن.

● **أين تضعين أكتوبر في مسار تاريخ السودان الحديث؟**

■ أكتوبر تجربة إقليميَّة وليست تجربة مهمّة بالنسبة للسودان فقط. فنحن، الذين ننظر إلى التجربة المصريّة حاليا بتبجيل كبير جدا، نحن كان لنا السبق. أين نجحنا وأخفقنا، وأين نجحت تجربة مصر وأخفقت، ويبقى هنا المحك. أعتقد أن الشباب المصري واعٍ لاحتياجه وإلى أي مدى كان عليه أن يتمسّك بقضاياه، بغض النظر عن الأدواتً. فنحن نختلف معهم في تعويلهم على المؤسسة العسكريّة مثلا. هذه الأدوات تكتيكية لا أكثر. ولكن نحن، كأصحاب تجربة، إن كنا أعطيناها حقّها لتبقّت في أذهاننا وأصبحت مُلهِمَة. ولكننا نُريد أن نَمسح تاريخنا. فبعد خروج الاستعمار قمنا بتكسير غردون وكتشنر وغيرهم حتى لا ننظر إلى آثار الاستعمار، قمنا بتكسير كليّة غردون ونادي الخريجين ووادي سيّدنا لكي لا يُذكّرنا بالحركة الطلابية. لاحقا، السكّة حديد، جامعة الخرطوم إلى آخره. الأشياء تتفتت أمام أعيننا. جميع هذه التجارب تأتي وتزول. لذلك أعتقد أن تجربة أكتوبر غنيّة جدّا، ولكن عندما أتت أبريل اتضح أننا لم نستفد من تجربة أكتوبر. اعتبرنا أن هذه مرحلة مختلفة وحدثا مختلفا، لذلك، وبذكاء شديد جدّا، قامت المؤسسة العسكريّة بالاستيلاء عليها.

● **إن كانت هنالك قضيّة هامّة تتعلّق بأكتوبر؟**

■ القضيّة النسائيّة. فنحن، رغم الأشكال التنظيمية الكثيرة التي نبتدعها لنعمل تحت مظلّتها، نفتقد «الماعون الكبير» الذي يجمعنا كنساء ـــ تماما كما كان الاتحاد النسائي في الخمسينيات. قد يكون الظرف مختلفا اليوم، ولكن في النهاية نحن في حاجةٍ للماعون الذي يجمعنا حول حدود دنيا لا نختلف عليها. الظرف صعب جدّا اليوم. فالأجهزة القمعية تتتبع الناس، والخلافات تصل حدّا حادّا جدا،

والفقر مُدقِع وشديد. لكن مجلة **صوت المرأة** والدور الذي لعبته، لا تزال موجودة في صدور الناس. ولا زال هنالك من يكتبون. ولكن كل شيء في حاجة إلى مال، إلى حريّة وجهة ترعى هذه الأنشطة. الصعوبات التي تقف في وجه مثل هذا النشاط تتصاعد. لكن القدرة على الإبداع موجودة، وذلك ما يمنح الأمل.

(أجرى اللقاء مأمون التلب بتاريخ 20 يونيو 2014)

ملاحق

ملحق 1

الميثاق الوطني

الجبهة القومية الموحدة

اجتمعت في هذا اليوم السابع والعشرين من أكتوبر 1964 ببيت الإمام المهدي بمدينة أم درمان الجبهة القومية الممثلة للهيئات الموضحة في أدنى هذا الكتاب وأقرّت الميثاق الوطني الآتي بيانه وما تمخض عنه من طريقة اختيار حكومة انتقالية تستلم أزِمّة الأمور في السودان وقد وقّع من الهيئات المذكورة الموضحة أسماءهم أمامها.

(1) الميثاق الوطني

تدعو الجبهة القومية الموحدة جماهير الشعب إلى الالتفاف حول هذه الأهداف والتمسك بها كميثاق وطني:

(ا) إزالة الوضع العسكري القائم.

(ب) قيام حكومة قومية انتقالية تمثل هيئات الشعب المختلفة وأحزابه السياسية، يترك أمر تكوينها للجبهة القومية الموحدة وتتلخص مهامها فيما يلي:

1. إدارة البلاد وإعدادها لوضع ديمقراطي في فترة لا تتجاوز آخر فبراير 1965.
2. إطلاق الحريات العامة كحرية الصحافة والتعبير والتجمع.
3. إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وتأمين استقلال القضاء والجامعة.
4. إطلاق المحبوسين السياسيين مدنيين وعسكريين.
5. اتخاذ سياسة خارجية ضد الاستعمار والأحلاف.
6. تحكم البلاد خلال فترة الانتقال وفقا للدستور المؤقت السابق مع إبعاد الفصلين الخاصين بلجنة السيادة والهيئة التشريعية.
7. تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة تشرف عليها لجنة مستقلة تعينها الحكومة الانتقالية لانتخاب جمعية تأسيسية.

(2) الحكومة الانتقالية

كذلك قررت الجبهة القومية الموحدة أن تُؤلّف الحكومة الانتقالية على الوضع التالي:

1. أن يمثل كل من الأنصار والحزب الوطني الاتحادي والختمية والإخوان المسلمون والشيوعيين بوزير واحد يختاره حزبه وتوافق عليه الجبهة القومية الموحدة، وتضم الحكومة القومية ثمانية وزراء ترشحهم الجبهة القومية المهنية وتوافق عليهم الجبهة القومية الموحدة.

(3) مقابلة الجهات المسئولة

اختارت الجبهة القومية السادة الصادق الصديق المهدي ومبارك زروق وعابدين إسماعيل والدكتور أحمد السيد حمد والدكتور حسن الترابي لمقابلة الجهات المسئولة باقتراحات الجبهة أعلاه حول الوضع الانتقالي.

(4) قرر الاجتماع أن يعود مرة أخرى للاجتماع في حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء هذا اليوم ببيت الإمام المهدي بأم درمان.

الهيئات الموقعة

عن الأنصار:

السيد يحيى المهدي

السيد الصادق المهدي

كمال الدين عباس المحامي

عن الحزب الوطني الاتحادي:

السيد مبارك زروق المحامي

السيد نصر الدين السيد

السيد أحمد زين العابدين

عن الختمية:

الدكتور أحمد السيد حمد المحامي

السيد محمد زيادة المحامي

الإخوان المسلمون:

السيد محمد يوسف محمد المحامي

السيد عثمان خالد المحامي

السيد صادق عبد الله

الشيوعيون:
السيد أحمد سليمان المحامي
الدكتور عز الدين علي عامر
التجار:
السيد حسن صبري
السيد محمد علي حامد
السيد عبد الجبار عباس
الجبهة القومية المهنية:
السيد بابكر عوض الله
السيد عابدين إسماعيل
السيد علي طالب الله
الدكتور حسن الترابي
الدكتور طه بعشر
السيد عبد الرحمن العاقب
الدكتور علي أُرو
السيد فاروق أبو عيسى المحامي
السيد عثمان الحسن
السيد عِيد بَيِّن
السيد ربيع حسن أحمد
السيد الدكتور علي محمد خير

كمال الدين عباس
سكرتير الاجتماع
أم درمان الثلاثاء 27/ 10/ 1964

ملحق 2

كليف تومسون

قطار كسلا وقاطرة الثورة

كان سكان كسلا يتابعون في قلق ما يجري في الخرطوم إبان الإضراب السياسي الذي بدأ بعد نحو يومين من مقتل القرشي في 21 أكتوبر 1964 وبعد أن عمّت المظاهرات والإضرابات مدن السودان الكبري. وفي يوم الخميس 29 أكتوبر تسابق سكان كسلا مندفعين نحو محطة السكة حديد لركوب قطارين قررت اللجنة المنظمة للثائرين ضد حكومة عبود تسييرهما للانضمام لجماهير الخرطوم. كانت تشرف على تعبئة الجماهير الكسلاوية منذ يوم الأحد السابق لجنةٌ تضمّ قاضيا، ومدرّسين، ورجل أعمال من أقطاب الحزب الوطني الاتحادي، وأحد أعضاء الحزب الشيوعي.

حافظت تلك اللجنة على الأمن والنظام في المدينة فلم تحدث فيها أي اضطرابات أو تخريب أو عنف. ونبهت اللجنة المنظّمة الجماهير الكسلاوية إلى خطر احتمال استغلال العصابات الإثيوبية [هكذا في الأصل] غير السياسية، والتي كانت تجوب المناطق الحدودية، للوضع وتثير القلاقل بالمدينة. بيد أن اللجنة رحبت بتعاضد جبهة التحرير الإرترية،* والتي حثتهم على معارضة حكومة عبود (والذي كان يناصبهم العداء وسلّم بعضهم لهيلاسلاسي). رفضت اللجنة عرض جبهة التحرير الإرترية* بتقديم أسلحة خفيفة ليحملها ركاب القطارين، إذ أن تلك الأسلحة لن تجدي فتيلا أمام القوة العسكرية النظامية في الخرطوم. وكان من أهداف اللجنة كسب المعركة مع حكومة الخرطوم بالقوة النفسية والمعنوية وليس بالقوة العسكرية. كذلك فكّر أعضاء تلك اللجنة أن الحكومة العسكرية ستشدد النكير أكثر على جبهة التحرير الإرترية* إن

* يستخدم الكاتب في الأصل «جبهة التحرير الإثيوبية»، وهذا خطأ إذ من الواضح أن المعنِي في هذا السياق جبهة التحرير الإرترية. (المترجم)

هم قبلوا بهبة أسلحتها، وعلى كل فالإرتريون* كانوا أحوج إلى السلاح من غيرهم. وعلى سبيل التحسّب تسلّح ركاب القطارين بالسيخ والعصي والسلاح الأبيض.

كان كامل القطار مكونا من عربات الدرجة الثالثة والرابعة حتي يمكن لأكبر عدد من الناس المشاركة، بل وأضيفت عربات نقل المواشي لحمل المزيد من الركاب! لم يكن عدد الركاب يقل عن ثلاثة آلاف، ووقفت آلاف أخرى لوداع الزاحفين نحو الخرطوم. وتعالت الزغاريد والهتافات بل والبكاء من بعض النسوة اللواتي كن على يقين بأنهن لن يرين أعزائهن الذين كانوا في القطار مرة أخري. وسرت إشاعة بأن القطارين سيكونان هدفا للطيران الذي سيمطرهما بوابل من القنابل قبل وصولهما للخرطوم.

غادر القطار الأول كسلا في تمام العاشرة صباحا بعد أن تأكدت قاطرة صغيرة تقدمته بساعتين من خلو الطريق الحديدي من أي عوائق (رغم أن السكة حديد كلها كانت في حالة إضراب عام). تم استهلاك كل ما كان بالقطار من زاد وماء في رحلة السفر الطويلة (26 ساعة)، ولم يكن في المحطات التي مرّ بها القطار إلا قليل من الماء والطعام. غير أن تلك المحطات كانت تعجّ بالراغبين في الانضمام للمتطوعين، حتي لم يعد هنالك موضع قدم لأحد، وبقي الكثيرون في انتظار القطار القادم.

بينما كان القطاران ينهبان الأرض نحو الخرطوم كانت تجري في مبني القيادة العامة مفاوضات مضنية بين وفد من المدنيين (الصادق المهدي وعابدين إسماعيل و[طه] بعشر وبابكرعوض الله و[حسن] الترابي وآخرين) والعسكريين (عوض صغيرون ومزمل غندور والطاهر [عبد الرحمن] ومحمد إدريس عبد الله وآخرين). انتهت تلك المفاوضات بالموافقة على إنهاء الحكم العسكري وقيام حكومة مدنية برئاسة سر الختم الخليفة مع الإبقاء على عبود كرأس للدولة.

ومع قرب انتهاء المفاوضات كان القطاران يقتربان من الخرطوم. كان القطار الثاني متخلفا عن القطار الأول بساعتين، فانتظر الأول في محطة الباقير حتي وصل القطار الثاني. سارا معا من بعد ذلك بدءا من الخامسة صباحا. في محطة سوبا أحاط بالقطارين جنود كثيرون وعربات مصفحة ومدافع مصوبة. رفض ركاب القطارين الانصياع لأوامر الجنود بالتوقف، ومضي القطاران في السير نحو الخرطوم.

* يستخدم الكاتب في الأصل «الإثيوبيون»، ومن الواضح من السياق أنه يعني الإرتريين. (المترجم)

في محطة الشجرة أحاطت بالقطارين قوة أكبر. وما أن دخل القطاران محطة الخرطوم حتي أحيط بهما تماما ومنع أي راكب من التحرك خارج القطار، ومضت القوات المحاصرة في الازدياد.

خرج دكتور طه بعشر وشيخ الأمين محمد الأمين (من كبار المفاوضين المدنيين) مع بزوغ خيوط الفجر الأولى من مبني القيادة العامة ليأخذا قسطا من النوم في منزل بعشر في بحري، فتلقاهم من أخبرهم عن ركاب قطارَي كسلا المحاصرين في محطة الخرطوم وعن المجزرة المحتملة. أحسّ بعشر وشيخ الأمين بالخطر القادم، خاصة وأنهما يعلمان أن القوات المحاصرة للقطارين لا تعلم عن انتهاء الحكم العسكري وقد تستعمل العنف مع القادمين، وكذلك لا يعلم أهل الخرطوم أو المفاوضون المدنيون من السياسين عن أمر القطارين. لذا كانت الكارثة وشيكة الوقوع.

وصل بعشر والأمين للمحاصرين وتحدثا مع القادة العسكريين المحاصرين للقطار وأكدا لهم على ضرورة الحفاظ عي سلامة الركاب وعلى نهاية الحكم العسكري. أكد العسكريون على ضرورة بقاء الركاب داخل القطار والحفاظ على الهدوء والسكينة، إذ كان هنالك شك قوي لدى العسكريين من أنهم مسلحون. تبرع بعض تجار الخرطوم بتقديم وجبة للمتطوعين الجائعين، فأتت ثلاث عربات أجرة وعربة نقل تحمل خضارا وفاكهة وخبزا وماء وكل ما يمكن أن يؤكل دون طبخ، وامتلأت البطون. وبقي الوضع على ما هو عليه إلى أن أذاع سر الختم [الخليفة] في العاشرة من صباح الجمعة بيان تكوين الحكومة المدنية الجديدة. عند منتصف النهار سُمح لركاب القطارين بالنزول للمدينة.

وكان منظرا مثيرا للدهشة أن ينزل آلاف الناس — ربما للمرة الأولى لهم في العاصمة — وهم لا يحملون نقودا ويذرعون شوارع وسط المدينة يشاركون الجماهير فرحتها بالانتصار. وانتهي المطاف بأغلبهم في المساجد. أذيع بيان من أم درمان عند الثانية ظهرا يفيد بأن قطارَي كسلا سيعودان أدراجهما في الثامنة من مساء ذلك اليوم (وبالمجان للركاب — هكذا).

وبالفعل كان القطار عند الموعد المضروب في طريقه لكسلا، يحمل الجماهير الكسلاوية الجذلة بالانتصار — ولم يضطروا هذه المرة لركوب عربات نقل الحيوانات، إذ أن إدارة السكة حديد تبرعت بإضافة عربات «بشرية» للقطارين حتي يتسعا للجميع. كان ركاب القطار في شوق عظيم للوصول لكسلا ليحكوا لأهلهم هنالك عما فعلوه وما شاهدوه. تأخروا في الوصول لكسلا إذ أن المستقبلين في

المحطات كانوا يغمرون الركاب بكل ما لديهم من طعام وشراب وهدايا عينية. واضطرت إدارة السكة حديد لإضافة عربة نقل للقطار لحمل تلك الهدايا.

لم يشارك أبناء البجا (الهدندوة والبني عامر) في قطارَي كسلا وعاتبوا اللجنة المنظمة بعد العودة الظافرة. وكان الاعتذار بأن السبب تنظيمي بحت ويُعزى لسوء فهم في تحديد موعد مغادرة القطارين.

(ترجمة بدر الدين حامد الهاشمي)

ملحق 3

تحقيق لجنة القاضي صلاح الدين شبيكة
في أسباب انقلاب نوفمبر 1958

التحقيق في الاسباب التي ادت إلى انقلاب 17 نوفمبر 1958
وزارة العدل

السيد وزير الداخلية

تحية طيبة وبعد:

لقد كلفني مجلس وزراء السودان بمباشرة الدعوى العمومية ضد المذكورين أدناه لارتكابهم جرائم تحت المواد 96، 97، 98 من قانون العقوبات على النحو المفصل في هذا البلاغ المرفق الموجه إلى السيد قومندان بوليس الخرطوم.

وبما أن هذه الإجراءات تقتضي موافقتكم بمقتضى أحكام المادة 131 من قانون الإجراءات الجنائية فانني أطلب منكم إعطاء الموافقة لبدء الدعوة الجنائية وفقا لتوجهات مجلس الوزراء ضد الاشخاص المذكورة ادناه:

إبراهيم عبود	الفريق المتقاعد بالمعاش والمقيم الآن بالخرطوم
محمد طلعت فريد	اللواء المتقاعد بالمعاش والمقيم بسجن زالنجي
حسن بشير نصر	« « « « « «
أحمد رضا فريد	« « « « « «
محمد أحمد عروة	« « « « « «
أحمد مجذوب البحاري	« « « « « «
المقبول الأمين الحاج	« « « « « «

وتقبلوا بقبول وافر احترامي،

(إمضاء) عمر أبو بكر

النائب العام بالإنابة

التاريخ 31/ 1/ 1965

السيد النائب العام،

بالاشارة لخطابكم نمرة / ن ع/ 6/ 1 بتاريخ 31/ 1/ 1965 ومرفقاته

عملا بمقتضى أحكام المادة 131 من قانون الإجراءات الجنائية فإنني بهذا أوافق على بدء الدعوى الجنائية ضد الاشخاص المذكورين بعد:

إبراهيم عبود	الفريق المتقاعد بالمعاش والمقيم الآن بالخرطوم
محمد طلعت فريد	اللواء المتقاعد بالمعاش والمقيم بسجن زالنجي
حسن بشير نصر	« « « « « «
أحمد رضا فريد	« « « « « «
محمد أحمد عروة	« « « « « «
أحمد مجذوب البحاري	« « « « « «
المقبول الأمين الحاج	« « « « « «

وتقبل وافر شكري وتقديري،

إمضاء

كلمنت امبورو

وزير الداخلية

التاريخ 14/ 2/ 1965

31 /1/ 1965
ديوان النائب العام
الخرطوم
السيد قومندان بوليس الخرطوم،
تحية طيبة وبعد:
بلاغ تحت المواد 96 و97 و98 من قانون العقوبات

1. في فجر يوم 17/ 11/ 1958 وبرلمان البلاد مقبل على دورة انعقاده العادية استنفر بعض من ضباط القوات المسلحة السودانية جنودهم وجمعوا العتاد وفي سلسلة من العمليات العسكرية تمت في فجر ذلك اليوم في مديرية الخرطوم وفي غيرها من مدن السودان استولوا عنوة ودون أي سند قانوني على مقاليد الأمور في الجمهورية وبإنهاء هذه العمليات العسكرية تكونت هيئة سميت بالمجلس الاعلي للقوات المسلحة قامت بتعطيل دستور البلاد الموضوع بقانون وحلت مجلس السيادة ومجلس الوزراء ومجلسي البرلمان ومنعت بالقوة النواب والشيوخ من حضور الدورة التي كان محددا لها صباح يوم 17/ 11/ 58.
2. ولقد سبقت هذه العمليات الحربية التي نفذت في فجر 17/ 11/ 58 مؤامرة جنائية واسعة النطاق اشترك فيها كثير من ضباط القوات المسلحة وغيرهم وكان هدف تلك المؤامرة الجنائية هو تحقيق العمليات الحربية التي نفذت في فجر 17/ 11/ 1958 وانتهت بالاستيلاء على السلطة بانتهاك الدستور وبحل المؤسسات الدستورية في البلاد.
3. إن ما قام به ذلك النفر من الضباط الذين كونوا المجلس الاعلى للقوات المسلحة قد كان في واقع الامر حربا شنت على حكومة السودان ــ وقد توسل ذلك النفر من الضباط إلى شن تلك الحرب بجميع الجنود والأسلحة وبتحريك القوات بغرض تنفيذ الخطة الحربية التي أفضت إلى تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة على السلطة في البلاد.
4. والآن وقد انتهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة فقد آن الوقت لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من شن الحرب في يوم 17/ 11/ 1958 على حكومة السودان وعلى كل من اشترك في شنها وكل من حرض أو ساعد على شنها وعلى كل من تآمر على شنها وعلى كل من جمع الرجال والعتاد في ذلك اليوم وما قبلة بغرض شن تلك الحرب أو الاعداد لها.

5. للأسباب المتقدمة أرجو أن يفتح بلاغ تحت المواد 96 و 97 و98 من قانون العقوبات ضد كل من الآتية أسماؤهم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة المنحل:

إبراهيم عبود	الفريق المتقاعد بالمعاش والمقيم الآن بالخرطوم
محمد طلعت فريد	اللواء المتقاعد بالمعاش والمقيم بسجن زالنجي
حسن بشير نصر	« « « « « «
أحمد رضا فريد	« « « « « «
محمد أحمد عروة	« « « « « «
أحمد مجذوب البحاري	« « « « « «
المقبول الأمين الحاج	« « « « « «

كما أرجو أن تتخذ الإجراءات الجنائية ضد المذكورين أعلاه وضد كل من يثبت من التحريات أنه ارتكب جريمة تحت قانون العقوبات ذات ارتباط بما تم ارتكابه من جرائم في يوم 17/ 11/ 1958.

(إمضاء) عمر أبوبكر
النائب العام بالإنابة

أورنيك بوليس جنائي نمرة 6

تقرير البلاغ الأول

نمرة البلاغ 4088

نمرة الاحوال 27

تاريخ البلاغ وساعة البلاغ 1965/ 2/ 9 الساعة 11:05 صباحا

اسم وعنوان المُبَلِّغ	السيد النائب العام بالإنابة حسب خطابه نمرة / ن ع/ 6/ 1 بتاريخ 31/ 1/ 1965
الجريمة والمادة في القانون	المواد 96، 97، 98 من قانون عقوبات السودان
اسم وعمر وقبيلة (أو جنس) وصناعة المتهم	إبراهيم عبود الفريق المتقاعد بالمعاش والمقيم الآن بالخرطوم محمد طلعت فريد اللواء المتقاعد بالمعاش والمقيم بسجن زالنجي حسن بشير نصر " " " " " أحمد رضا فريد " " " " " محمد أحمد عروة " " " " " أحمد مجذوب البحاري " " " " " المقبول الأمين الحاج " " " " "

أقوال المبلغ والاجراءات القانونية التي اتخذها البوليس:

1. في فجر يوم 17/ 11/ 1958 وبرلمان البلاد مقبل على دورة انعقاده العادية استنفر بعض من ضباط القوات المسلحة السودانية جنودهم وجمعوا العتاد وفي سلسلة من العمليات العسكرية تمت في فجر ذلك اليوم في مديرية الخرطوم وفي غيرها من مدن السودان استولوا عنوة ودون أي سند قانوني على مقاليد الأمور الجمهورية وبإنهاء هذه العملية العسكرية تكونت هيئة سميت بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة قامت بتعطيل دستور البلاد الموضوع بقانون وحلت مجلس السيادة ومجلس الوزراء ومجلسي البرلمان ومنعت بالقوة النواب والشيوخ من حضور الدورة التي كان محددا لها صباح يوم 17/ 11/ 1958.
2. ولقد سبقت هذه العمليات الحربية التي نفذت في فجر 17/ 11/ 1958 مؤامرة جنائية واسعة النطاق اشترك فيها كثير من ضباط القوات المسلحة وغيرهم وكان هدف تلك المؤامرة الجنائية هو تحقيق العمليات الحربية التي نفذت

في فجر 17/ 11/ 1958 وانتهت بالاستيلاء على السلطة بانتهاك الدستور وبحل المؤسسات الدستورية في البلاد — مما يقع تحت طائلة المواد المذكورة أعلاه من قانون عقوبات السودان.

تحري

حيث أن هنالك لجنة تحقيق قضائية يجري التحقيق والتحري بواسطة تلك اللجنة وعليه تأمر المحكمة بإحالة البلاغ للجنة التحقيق المكونة برئاسة قاضي المديرية القاضي صالح عتيق .

(إمضاء)
أحمد الشيخ
قاضي جنايات الخرطوم
9/ 2/ 1965

السيد عتيق اعتذر عن رئاسة لجنة التحقيق وعين بدلا عنه السيد صلاح شبيكة.

أمر

يحال البلاغ المقدم من النائب العام للجنة المعينة لهذا الغرض.

(إمضاء)
رئيس القضاء
10/ 2/ 1965

يومية التحري
نمرة 266608

محضر التحري

65 /2 /11

بناء على البلاغ الكتابي المرفق وبناء على أمر السيد رئيس القضاء الذي به أحال البلاغ إلى هذه اللجنة للتحري، لنتولى نحن لجنة التحقيق القضائية المكونة برئاسة القاضي صلاح الدين شبيكة وعضوية القاضيين عبد الله أبو عاقلة ومحمد الشيخ عمر، التحقيق في هذا البلاغ بموجب المادة 114 من قانون التحقيق الجنائي. يعاون اللجنة في هذا التحقيق السيد عبد الرحيم موسى منتدبا عن النائب العام ويقوم بدور حلقة الاتصال بين اللجنة وبين جهاز البوليس المنوط به تنفيذ مختلف الأوامر الصادرة من اللجنة. وقد قام النائب العام بإنشاء جهاز بوليس خصص للجنة برئاسة حكمدار.

الساعة 12:30م
صدر إعلانان أحدهما للسيد عبد الله خليل رئيس الحكومة قبل 17 /11 /1958، والآخر للسيد علي عبد الرحمن وزير الداخلية في حكومة ما قبل 17 /11 /1958، وذلك لاستجوابهما في الظروف المؤدية إلى الانقلاب موضوع البلاغ، على أن يمثلا أمام اللجنة في يوم السبت الموافق 13 /2 /1965 في الساعة 9:30 والساعة 11:30 على التوالي.

1965 /2 /13
الساعة 9:35 ص

حضر الشاهد الأول السيد عبد الله خليل وأدلى بالآتي:

قبل الانقلاب كان هنالك تمرد من بعض أعضاء البرلمان بخصوص المعونة الأمريكية التي رفضوها، وكنت أنا زعلان من هذا الموقف وتكلمت بشدة شوية مع الأعضاء، وبعد ذلك طلعت إشاعة بأني عايز أعمل انقلاب وأعطل البرلمان، ولكن حدث صلح بيننا واقتنعوا بأنه لم يكن في ذهني شيء من ذلك وسوينا الموضوع. ثم ظهرت إشاعة ثانية تقول إني أريد أن أسعى ليكون السيد عبد الرحمن رئيسا للجمهورية عن طريق انقلاب عسكري، وأنا في ذلك الوقت كنت أمشي لمجلس السيادة كثيرا بسبب عملي، وهذا هو الذي جعلهم يفكرون في أنني أخطط لهذا الهدف الذي ذكرته الإشاعة الأخيرة. وبعد دي بشوية جاءت إشاعة أن الجيش سيعمل انقلاب وقد سمعت ذلك من السوق ساكت مش بطريق رسمي. لم أحقق في هذه الاشاعة رغم أني وزير الدفاع لانها ما جاءت عن طريق

رسـمي وانـا مـا شـفت أن الجيـش عنـده ظلامـة أو شـكوى مـن أي شيء ولهـذا مـا شـفت سـبب يحمـل الجيـش عـلى التفكـير في الانقـلاب. كان ذلـك قبـل شـهر مـن الانقـلاب، أعنـي كل هـذه الإشـاعات. بعـد إشـاعة عـزم الجيـش عـلى إحـداث انقـلاب أنـا فكـرت في الامـر كثـيرا ورأيـت أنـه حتـى لـو حـدث الانقـلاب فهـو حركـة داخليـة وليسـت خارجيـة، وفي نظامـي أنـا الدفـاع عـن السـودان كان يتوقـف عـلى الجيـش وهـو واجبـه، وكنـت أفتكـر أن التجنيـد العـام سـيكون مـن الأنصـار إذا احتـاج الجيـش إلى مسـاعدة، ولهـذا لمـا سـمعت الإشـاعة بتاعـت الانقـلاب مـا كان في مفـر مـن أني أسـكت سـاكت لأني إذا اسـتعنت بالانصـار ضـد الجيـش كان ذلـك انتحـار للانصـار أو خلافهـم ممـن أدفـع بهـم في وجـه الجيـش، كان هـذا الـكلام يـدور في قلبـي عندمـا اسـتمعت إلى إشـاعة الانقـلاب، قصـدت في قـولي ان الجيـش إذا احتـاج إلى مسـاعدة سـتكون مسـاعدته مـن الأنصـار في حالـة اصطـدام الجيـش بقـوة خارجيـة.

استمريت في موقفي السلبي هذا من الإشاعة إلى أن حدث الانقلاب.

عندمـا حـدث الانقـلاب سـمعت أنـه في ليلـة 17 نوفمـبر حـدث نقـاش بـين الضبـاط في معسـكرهم حـول جـدوى أو عـدم جـدوى الانقـلاب، ولا أذكـر ممـن سـمعت هـذه الاخبـار الآن ـــ وأخـيرا انتهـوا في النقـاش إلى ضرورة الانقـلاب.

مقاومة الانقلاب في نظري لم تكن عندها فائدة لأنهم وجدوا تأييد من السادة.

في صبـاح 17 نوفمـبر حـوالي السـاعة 6 صباحـا جـاءني ضابـط يحمـل خطابـا موقعـا عليـه مـن رئيـس الانقـلاب، وجايـز الخطـاب يكـون موجـود عنـدي الآن وسـأبحث عنـه وأحـضره. محتويـات الخطـاب أننـي اعتـبر مفصـولا مـن ذلـك اليـوم، واحطـت علـما بالانقـلاب وبتكويـن الحكومـة الجديـدة، واعتقـد أن الخطـاب ارسـل إلى جميـع أعضـاء الحكومـة.

السـيدان عبـد الرحمـن وعـلي الميرغنـي أرسـلوا خطابـات تأييـد ومباركـة بعـد أيـام مـن الانقـلاب، وهـذا هـو مـا اشرت اليـه سـابقا مـن تأييـد السـادة للانقـلاب.

لم يحـدث أننـي اتصلـت بالعسـاكر أو اتصلـوا بي في شـأن الانقـلاب ولكننـي بعـد الانقـلاب كنـت اتحـدث ضدهـم في مجلـسي مسـتنكرا طريقتهـم في اسـتعمال القـوة للوصـول إلى الحكـم، وهـم أخـذوا عـلي هـذا إلى يومنـا هـذا، وقـد كانـت مـن نتيجـة كلامـي ضدهـم أنهـم سـجنوني وزملائـي مـن الأحـزاب الأخـرى في جوبـا في سـنة 1961، لأن السـجن جـاء نتيجـة إنـذارات سـابقة منهـم بسـبب كلامـي.

هنـاك تهمـة مـن نـاس حـزب الأمـة سـمعتها مـن بعـض النـاس أنهـم لـولا مسـاعدتي أنـا للعسـاكر لمـا تمكنـوا مـن عمـل الانقـلاب، وهـذا ليـس صحيحـا بالطبـع لأننـي لا يمكـن أن أسـاعد نـاس جايـين يعزلـوني.

حكومتـي في سـنة 1958 كانـت مشـكلة برئاسـتي ووزيـرا للدفـاع، وإبراهيـم أحمـد وزيـرا

للمالية، ومحمد أحمد محجوب للخارجية، وعلي عبد الرحمن للداخلية، وعلي بدري للصحة أفتكر وحماد توفيق للتجارة أو الزراعة أفتكر — حكومة ائتلافية. بعد الانقلاب حصلت حاجة بطالة شوية إذ سافر أزهري وعلي عبد الرحمن ومحمد أحمد المرضي إلى مصر وسوريا والعراق يعني للبلاد العربية، والناس افتكروا إنهم ذهبوا يبحثوا عن مال أو قوة ليقاوموا بها الأحوال. وهذه الحركة أتعبتني أنا لأن الناس بتاعين حزبي أنا كانوا يقولوا لي انت قاعد تعمل شنو وليه ما مشيت. ولكنني أنا متأكد أنهم ذهبوا للترفيه فقط.

حكومتي الإئتلافية قبل الانقلاب كانت مكونة من حزب الأمة والشعب وكنا اتفقنا على المبادئ ولا أذكر المباديء التي تم عليها الائتلاف.

قبل الانقلاب كانت علاقتنا في الحكومة — ناس حزب الأمة والشعب — طيبة جدا. قبل الانقلاب كانت توجد مساعي لإعادة العلاقات بين حزب الشعب والوطني الاتحادي ولكن كل واحد منهم كان مصر على موقفه. لا أستطيع أن اؤكد ما إذا كان سفر أزهري وعلي عبد الرحمن والمرضي إلى مصر كان قبل أو بعد الانقلاب.

كان سفيرنا في مصر وقتها يوسف التني، ولم يحدث أن أرسل إلينا برقية من مصر تفيد بأن أزهري أو على عبد الرحمن وصلا إلى اتفاق مع المصريين وأن الانقلاب جاء نتيجة لذلك الاتفاق.

قبل الانقلاب كان هنالك عدم اتفاق بيني وبين السيد الصديق وكنت أنا سكرتير الحزب، والاختلاف كان في شئون الحزب وليس في سياسة الحكومة. أعتقد أن السيد الصديق كان موجودا عند الانقلاب. لا صحة للإشاعة التي تقول ان الانقلاب دبرته أنا بسبب خلافي مع السيد الصديق. لا أذكر ما إذا كان السيد الصديق موجودا أو غير موجود عند وقوع الانقلاب، والخلاف الذي بيني والسيد الصديق بسيط وفي أشياء غير جوهرية، وقد حدث أن تدخل فيه السيد عبد الرحمن لتسويته وكان يسويه لمصلحتي أنا. أذكر أنني وأنا رئيس حكومة قبل الانقلاب كنت أقابل عبود وأحمد عبد الوهاب دائما بحكم كوني رئيسهم أي وزير الدفاع، ولم يخبراني بصفة رسمية أو شخصية عن نية وجود انقلاب. لا صحة للإشاعة التي تقول ان عبود طلب مني وثيقة تثبت أنني كلفته بالانقلاب، وإذا وجدت مثل هذة الوثيقة فأنها تكون مزورة — الجماعة الذين أخبروني باجتماع الضباط ومناقشتهم لموضوع الانقلاب كانوا غالبا عساكر جايز من مخابرات الجيش، ولم يكن هنالك جهاز مخابرات رسمي ولكن يوجد مخبرين من الجيش. هم جاؤوا إلى بهذا الخبر باعتباري وزيرا للدفاع، ولم يكن بوسعي أن أقاوم الانقلاب في ذلك الوقت لأنهم كانوا استعدوا وكان مستحيلا أن ألمس الجيش لأنه في تاني يوم حدث الانقلاب.

لم أنقل هذه المعلومات إلى مجلس السيادة أو مجلس الوزراء لأن نقل هذه المعلومات إذا ترتب عليه مقاومة الجيش فانه سيقاتل.

لم أسأل أيضا قائد الجيش أو نائبه في هذه الأخبار لأني كنت خايف أن كشف معلومات لهم قد يؤدي إلى التعجيل بالانقلاب واستعمال العنف لأنهم قد يتصورون انني سأقاومهم بأي وسيلة خارجية أو داخلية، وأنا فعلا لو كان عندي وقت كنت عملتها وكنت استعنت بالدول الخارجية من الاصدقاء كالحبشة مثلا باعتبارها جارة. كان كل هذا هو تقديري الشخصي للموقف لأنني كنت أريد تجنب الصدام وآثاره. لم اتصل بزعيم حزبي لأنني لم أكن أريد أن أورطه في أمر هو شغلي أنا، ولكن الزعماء سمعوا زي ما سمعوا كل الناس.

إذا قال أحد ان سكوتي على الانقلاب رغم علمي بقرب حدوثه يعتبر موافقة على الانقلاب فان ذلك لا يكون صحيحا لأنني سكت مكرها وللأسباب التي أوضحتها. ويجوز بعد الانقلاب اني أكون قلت هذا الكلام في تبريري لسكوتي للسيد علي عبدالرحمن أو السيد علي أو أي واحد.

علاقتي بقائد الانقلاب عبود كانت علاقة زمالة. أحمد عبد الوهاب كان يعطف على حزب الأمة، وكان متصلا بالسيد عبد الرحمن.

علاقتي مع أحمد عبد الوهاب علاقة زمالة وصداقة وقد لاحظت عطفه على حزب الأمة في محادثات خاصة. صداقتي لأحمد عبد الوهاب لم تجعلني أسأله عن إشاعة الانقلاب لأنني ما كنت محتاج لمعلوماته حول الانقلاب لأن الأخبار التي كانت عندي عن الانقلاب كانت مطمئنة. لست متأكدا مما إذا كان أحمد عبد الوهاب قابلني قبل الانقلاب مباشرة، ولكني أنا أقابله دائما واما أن يحضر إلى أو أذهب إليه في مناسبات مختلفة. في الشئون الرسمية والخصوصية كان أحمد عبد الوهاب أكثر حضورا إلى من عبود — لابد وأن يكون اتفاق الانقلاب قد تم بين كل الضباط. ذلك حسب الاخبار التي وصلتني.

في حكومتنا كان بيننا خلاف في موضوع المعونة الامريكية، وكان يقوده الشيخ علي عبد الرحمن أساسا، وكان ذلك في سنة 1957، وكان بعض أعضاء حزبنا أيضا معترضين عليها ولا أذكر أسماؤهم ولكن واحد من السوكي ومعه آخرون. ولكن المعونة أُجيزت في البرلمان.

رأيي في الانقلاب أنه تعدي من الجيش على البلد وأنا ما راضي عليه.

لم يحدث أن السيد عبد الرحمن أو السيد الصديق وجه لي لوما باعتباري ساعدت الجيش في الانقلاب، ولكن جايز السيد عبد الله الفاضل يكون وجه لي مثل هذا اللوم لأنه يوجد خلاف بينه وبين السيد عبد الرحمن ولأنه يعتقد لأسباب شخصية بيني وبينه — وهو أنه مش صاحبي — أنني ساعدت في الانقلاب، ولكن السيد عبد الرحمن والسيد الصديق لم تكن لديهما شبهة أنني ساعدت في الانقلاب.

الآن عرفني السيد الهادي راعي الحزب بأنني أحد مستشاري مجلسه الخاص، ولكن ليست عندي الآن وظيفة في الحزب لأنني تقاعدت من العمل النشيط بسبب كبر سني وإفساح المجال لشباب الحزب.

الشيخ علي عبد الرحمن كان خارج البلاد عند وقوع الانقلاب وقد وصل في نفس يوم الانقلاب صباحا، وكان هو في مصر في مهمة غير رسمية ولا أعرف من كان معه في مصر وفي أثناء وجوده في مصر لم تصلني معلومات تشير إلى أنه توصل إلى أي اتفاق مع مصر في أي شأن من شئون السودان وما فيها تهمة بالخيانة.

السيد عبد الرحمن والسيد علي باركوا الانقلاب بنفس دوافعي أنا وهي خوف الصدام بين الجيش والشعب، ولكنهم ما كانوا قابلين الانقلاب ذاته، وهذا عرفته من مقابلات بيني وبينهما. جايز جدا اني أكون قابلت السيد علي قبل الانقلاب بيوم واحد، ولا أذكر ما حدث في تلك المقابلة، ولكن جايز جدا أني أكون تكلمت معه في أخبار الانقلاب وافتكر أن رأيه كان ضده على أي حال — بالرغم من الحالة السياسية و الحزبية التي كانت سائدة وقتها، وبالرغم من خلافاتنا وشكلنا وجوطتنا مع بعض أنا كنت مرتاح للحالة السياسية عموما ولم يكن عندي بها ضيق. وأجزم انه لم يحدث أن قلت لأحد النواب في منزلي «بعد يومين حنرتاح منكم» لأنه لم يكن من العقل أن أقول ذلك لأكشف علمي بالانقلاب.

عندما وقع الانقلاب كان البرلمان في إجازة، وقد علمت من بعض نواب حزب الأمة أنهم بعد فتح البرلمان حيشيلوني من رئاسة الحكومة.

سمعت ذلك من عبد الله عبد الرحمن نقد الله — وكان وزيرا في حكومتي — ومعه نواب — واحد جنوبي وغيره ولا أذكر اسماءهم، وكان سببهم أني «ستف»* شوية في الحزب يعني إذا عايزين يكرموا واحد أنا اعترض وهكذا. كان كلامهم هذا قبل الانقلاب بنحو شهر. نقد الله كان السكرتير المساعد لي، وأعتقد أنه كان على خلاف في أشياء صغيرة مع السيد الصديق وكان زعل واستقال وراح مدني. كان ايضا في ذهن الجماعة الذين قالوا انهم عايزين يشيلوني أن يكون سكرتير حزب الأمة من أولاد المهدي — وبالتالي رئيس الحكومة. أنا ما زعلت من هذه الحاجات وما اشتكيت للسيد الامام أو الصديق وما في واحد منهم جاب لي سيرة ولم يبد عليهم أي تغيير نحوي ولغاية دلوقتي السيد الهادي ماشي معاي كويس. أنا كنت أعرف أن الامام عالم بكل هذه الأخبار مش مني أنا ولكن من الناس الواقفين في صفي.

وحتى يومنا هذا لاأعرف لماذا قام الجيش بالانقلاب لأنهم كانوا مبسوطين وأنا جبت ليهم أسلحه قال لي وزير الحربيه البريطانيه انها ما أداها للكومونويلث ولما كانوا الناس بيسألوني الجيش متحرك ماله كنت أقول ليهم الجيش مبسوط وفي أمان الله.

* أي stiff بمعنى جاف، صارم. (المحررون)

بعدما شالوا أحمد عبدالوهاب قابلته ولكن ما سألته لماذا ثار الجيش وعمل الانقلاب لأنه قد يبوح لي بالسر، وكذلك ما سألت عبود بعد الانقلاب ولاسألت أحمد بعد الانقلاب.

لم أقابل عبود مباشرة أوتليفونيا بعد 21 أكتوبر سنة 1964 ولكني قابلته في عيد الاستقلال السابق لثورة 21 أكتوبر 1964 بخصوص قانون معاشات الوزراء وشرحت له ظلامتي وما اتفقنا وقال لي حاوديك المعاش كامل بعد ماتموت فقلت له ماحدش عارف مين يموت فينا الاول. ولا أعرف لماذا كان غليظا معي — أنا متأكد أن كلام ناس نقد الله وصل للسيد عبدالرحمن ورغم ذلك لم يفاتحني فيه، وتفسيري لذلك أنه متأكد من الشيء الذي أعمله أنا، وهو كان يؤمن بسياستي ولايؤمن بسياسة نقدالله، والإمام كان يرضى عن أعمالي في الحزب أكثر من رضاه عن أي زول في الحزب وسيرى أنا كان ماشي مع عقلية الإمام. ويجوز أن تدخل الإمام في أموري الصغيرة مع صديق كان سببه أن صديق ابنه ولايريد له خلافا معي.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 12:30 م

حضر السيد علي عبد الرحمن وقال الآتي:

في مارس سنة 1956 كنت وزير الداخلية، وبعد انتخابات 1958 كنت وزيرا للتجارة، وكان ذلك في الحكومة الائتلافية الأخيرة. قبل الانقلاب بأكثر من شهر كنت في القاهرة.

سبب ائتلاف حزب الشعب مع الأمة أنه بعد الانتخابات لم يكن أي حزب قادرا على تأليف حكومة بمفرده، وكانت علاقاتنا مع الوطني الاتحادي حادة بعد الانشقاق ولا تسمح بتكوين حكومة منا ومنه، ولذا كان طبيعيا أن يكون حزب الأمة طرفا في الحكومة وقد حدث تلاقي بين الختمية والأنصار قبل الانتخابات بين السيدين ولهذا كانت علاقتنا مع حزب الأمة أحسن بسبب التلاقي وبعد الانتخابات، ولكن كان شعورنا نحن سياسيو حزب الشعب أن حزب الأمة هو عدونا الطبيعي ولا يمكن الالتقاء معه قط، وكنا نري أن الالتقاء معه بعد الانتخابات سيحول دون تحقيق اغراض السياسة أكثر مما لو تركناه يلتقي مع الوطني الاتحادي.

وهكذا ائتلفنا وسرنا في الحكومة ولكنا لم نشعر في أي جلسة من جلسات الحكومة اننا نشتغل كـ «تيم» واحد وكنا في صراع داخلي مستمر، وكان رئيس الوزراء عبد الله خليل في قلق وتعب معانا باستمرار، كما أنهم — ناس حزب الأمة — كانوا مهتمين جدا بعمل الدستور، وألفت لجنة مننا الاثنين لوضع مسودة الدستور، واشترك فيها الوطني

الاتحادي، وكانت في ذلك مشادة شديدة كان يريد فيها حزب الأمة استعجال الدستور عشان موضوع رئاسة الجمهورية لأنهم — كما صرح عبد الله خليل وزيادة مرارا، والسيد عبد الرحمن لي — كان يريدون السيد عبد الرحمن رئيسا للجمهورية. وكان الصراع في داخل لجنة الدستور وفي داخل الوزارة، إذا عرضت موضوعات كبيرة تبدو رغبة وزراء حزب الأمة في إقرارها ونقف نحن ضدها، من ذلك مشروع أيزنهاور الذي كنا نعلم أنه حدثت فيه اتصالات بين عبد الله خليل والأمريكان بشأنها، وقد عقد اجتماع لجنة وزارية حضره بعض وزراء حزب الأمة وبعض وزراء حزب الشعب وريتشارد مندوب المشروع، وحضرت أنا، وأوضح ريتشارد أن المشروع ذو شقين: حربي ضد الشيوعيين، واقتصادي غرضه مساعدة السودان. نحن عارضنا هذا المشروع بقوة وأوضحنا لهم أن الجانب الحربي للمشروع لا يهمنا لأن الشيوعيين ليسوا أعدائنا بل هم الغربيين. ثم نوقش المشروع في مجلس الوزراء ووقفت معترضا اعتراضي في اللجنة وعبد الله خليل طلب ان يطرح الموضوع للتصويت فقلت له ألا جدوي من ذلك لأنه سيحدث «ديدلوك».* فقال لي انه سيستقيل وأنا وافقت على استقالته وعرضت عليه أن استقيل أنا إذا شاء. ونتيجة الاستقالة معروفة بالنسبة لهم ولنا. فصرفوا النظر عن المشروع وذهب الأمريكان وهم غاضبون جدا وهكذا مات المشروع.

ومثل آخر هو أن الأمريكان كانوا يريدون مطارات للأبقار في غرب السودان. وكنا سمعنا إشاعات بأن الأمريكان يريدون عمل مطارات في حلايب وشرق السودان، فربطنا الأمرين وشعرنا أن الغرض من المطارات هو غير ما بدأ في ظاهر الامر — وعارضنا الموضوع في الوزارة — وليس في البرلمان لأن الوطني الاتحادي في المعارضة وهم لا يجرؤون على عرض أمثال هذه الموضوعات لأننا سنصوت مع المعارضة — وقد عارضت أنا المشروع بوصفي وزيرا للتجارة فقط. والمثل الثالث هو المعونة الامريكية التي رفضناها رفضا شديدا وحدث فيها نقاش كثير بيننا ولكنا قبلنا منها ما ليس فيه مساس بالصالح العام أمثال الطرق والآبار في المناطق النائية والأبحاث الزراعية على ألا تكون للخبراء حصانه دبلوماسية بشرط إيقاف هذه المشاريع في أي وقت متى رأينا فيها خطرا. ناس عبد الله خليل وجماعته كانوا ممتعضين من هذا ومستائين. وبعض ناسنا كانوا عايزين رفض المعونه كلية. عرض مشروع المعونة على البرلمان بصورته الاخيرة، فعارضه ناس الوطني الاتحادي وبعض نوابنا، وحدث نقاش طويل كان فيه هجوم ضد امريكا، واخيرا أُجيز المشروع بأغلبية بسيطة جدا. وبعد ذلك ذهب البرلمان في إجازة وسافرت أنا إلى مصر وحدث الانقلاب ومما فعله بسرعة قبول المعونة الأمريكية بكل شروطها القديمة.

---

* deadlock بمعنى انسداد، طريق مسدود؛ فشل. (المحررون)

الصراع بيننا وبين حزب الأمة كان مستمرا في كل المجالات، وكان يسير مع هذا الصراع مساع بيننا والوطني الاتحادي للالتقاء ثانية، وتمت اجتماعات عديدة حضرها أزهري والمرضي وكان كل منا — الاتحاديين ونحن — قد أفاق الى خطأه وأحس بضرورة اللقاء واستمر الاتصال إلى ما قبل سفري باسبوع إلى مصر. وكانت هناك ايضا مساع للالتقاء بين الأمة و الاتحاديين، وكل منها — اتصالنا واتصالهم لم يثمر. وفي أثناء ذلك سافرت أنا وأمين السيد إلى مصر في بعثة رسمية وذلك أن السيد علي قال لي ان عبد الله عنده تفكير جاد في إيجاد حل للاشكال بتاع مياه النيل والتجارة بين مصر والسودان، وأنه إذا ذهب وفد رسمي قد لا يوفق ويظهر الخلاف، وأنه بما لي أنا وأمين السيد من علاقات وصداقات مع مصر يستحسن ذهابنا للتمهيد للمفاوضات حتى تقوم البعثة الرسمية إذا بدأ في الأفق أمل نجاح المفاوضات الرسمية. قابلت السيد عبد الرحمن وقال لي نفس الكلام. ثم استدعانا — أنا وأمين السيد — عبد الله خليل وقال لنا نفس الكلام. قمنا أنا وأمين السيد إلى مصر وعملنا اتصالات كثيرة خاصة مع الشرباصي وزير الري في منزله وزكريا محي الدين، وجمال بحضور زكريا. كلامنا مع جمال كان عاما، ولكنه كان خاصا وبالتفاصيل مع زكريا والشرباصي، وانتهينا إلى اتفاق شامل هو نفس الاتفاقية التي توصل إليها العساكر إلا من زيادات صغيرة. عدنا ونحن مبتهجين بالاتفاق التمهيدي ووصلنا في 17/ 11 — الساعة 3:30 من صباح 17/ 11/ 58، وفي بوابة المطار قابلنا عدد من الجنود ومعهم ضابط وظننا أشياء كثيرة ليس من بينها الانقلاب. وصلنا بيوتنا ولا فكرة عن الانقلاب، وقبل الشروق أرسل لي محمد أحمد أبو سن يخبرني بوجود انقلاب، حاولت الاتصال به تلفونيا فلم أجد في التلفون حرارة، وفي الضحى جاءني أبو سن وحدثني، وبعد شوية اذيعت البيانات. وتكاثر على الزوار الذين سمعوا انني اعتقلت في المطار، وكان هناك مرموق لا أذكره توفى في أم درمان فذهبت إلى العزاء وأمين السيد لنعرف وليعرف الناس أننا طليقان. وعدت لأجد خطابا من عبود بإعفائي من منصبي. في المغرب اتصلت تلفونيا بأمين السيد واقترحت عليه زيارة عبد الله خليل للمجاملة والاستفسار.

ذهبنا اليه ووجدناه وحيدا وسلم علينا بحرارة وكان مبتهجا وفي حالة سرور واضح وسألني عن مهمتنا في مصر فقلت له انها أصبحت منتهية الآن فقال انه يجب ان يعرف النتيجة على أي حال، فحدثته بتفاصيل اتفاقنا، وقال لي «انتو ما تنزعجوا وما في حاجة حتتغير ابدا سياستنا ماشة كما هي، وانتو باكر حتسمعوا في الراديو تشكيل الحكومة الجديدة، ورايح يشكل مجلس سيادة ووزارة، أنا وأزهري حنكون في مجلس السيادة، والوزارة حيكونوا فيها حوالي ثمانية من حزب الأمة، ويمكن أربعة من الوطني

الاتحادي، وواحد أو اثنين منكم، وأنت ما تزعل عشان أنا وأزهري حنكون في مجلس السيادة لأننا داخلين كرؤساء حكومات سابقة مش رؤساء أحزاب، وسيشترك برضه في الوزارة عدد من إخواننا الضباط الكبار، وسياسة حزب الأمة حتستمر.» وفي هذا الأثناء دخل علينا نقد الله ومحجوب وأمين التوم وآخر لا أذكره وسلموا علينا وقعدوا. عبد الله خليل قال ليهم عن طبيعة مهمتنا في مصر. «وإن شاء الله باكر يا محجوب بعد ما تتشكل الوزارة انت وإبراهيم أحمد وتاخدوا معاكم اتنين تلاتة من اخواننا الضباط تمشوا مصر عشان تكملوا الاتفاق.»

محجوب والمعاه استاءوا من كلام عبد الله خليل استياء من لم يكن يريد عبدالله أن يكشف هذا الكلام. بعدين عبد الله سكت وقعدنا نتكلم كلام ساكت ولم نسأل عن شيء لأننا شعرنا أن الجو لم يكن يشجع على مزيد من الاسئلة بعد ان رأينا طريقة ناس محجوب في إيقاف حديث عبد الله خليل.

قابلت السيد علي طبعا بعد الانقلاب. وكنت أعلم أن عبد الله خليل على اتصال مستمر بالسيد علي وكانت هناك اتصالات بين الأمة والوطني الاتحادي أعتقد أنها تهدف إلى عزله من الرئاسة. ومفهوم في دوائر السيد علي أن عبد الله خليل قابل السيد علي قبل الانقلاب بيوم وأخبره بالاتصالات الدائرة بين الوطني الاتحادي والأمة وأنها تهدف إلى عزله وإلى عزل الختمية من الحكومة. وكان الاستنتاج من ذلك ان عبد الله خليل قد يكون أخبر السيد علي بنية الانقلاب، والاستنتاج ايضا يدعم أن السيد علي أيد الانقلاب ببيانه الذي يختلف عن بيان السيد عبد الرحمن في أن الأخير أدان الحياة الديمقراطية. عندي أن حزب الأمة هو الذي قام بالانقلاب تنفيذا لسياسة حزب الأمة الأمريكية. التأييد الذي أشرت إليه في بيان السيد علي للانقلاب لا يدل على علم وتأييد نفس الانقلاب، بل يشير إلى أنه علم بتسليم الجيش للحكم ودعائه للجيش بالتوفيق والسداد. ويمكن الرجوع إلى البيانين.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 2:30 م

أصدرنـا أمـرا بالقبـض عـلى قائـد الانقـلاب ابراهيـم عبـود كـما أصدرنـا أمـرا بإعـلان الشـاهدين أحمـد عبـد الوهـاب نائـب قائـد الانقـلاب، وميرغنـي حمـزة وزيـر داخليـة حكومـة مـا قبـل الانقـلاب، وذلـك لجلسـة الغـد 14/ 2/ 1965.

14/ 2/ 1965، الساعة 9:45 ص

حضر السيد أحمد عبد الوهاب وقال الآتي:

الانقـلاب عـدوى تنتقـل إلى الشـباب مـن الضبـاط وكنـت في سـنة 54 حـضرت مـن دارفـور ووجـدت روح الانقـلاب والتفكـير فيـه عنـد الضبـاط الصغـار، فاتصـل بي بعـض الضبـاط الصغـار الذيـن وعـدوا مـن جهـات أخـرى بسـلاح وفلـوس، فلـم أوافـق عـلى الاتجـاه بحجـة انـه عندنـا حكومـة وطنيـة ولا اري مـبررا للانقـلاب. ولكـن إرضـاءً للشـباب مـن الضبـاط تقدمنـا بطلبـات لرئيـس الحكومـة خاصـة بإصـلاح الجيـش وانتهينـا عنـد هـذا الحـد. ولكـن يبـدو أنهـم لم يكونـوا مقتنعـين بذلـك وعلمـت أنهـم كانـوا يجتمعـون سريـا في أماكـن مختلفـة واتصلنـا بهـم ونصحناهـم بإيقـاف اجتماعاتهـم.

في سـنة 57 وأنـا قائـد مدرسـة المشـاة جاءتنـي مذكـرة مـن القائـد العـام وهـي عبـارة عـن مذكـرة كتبهـا أمبـاشي في الجيـش إلى أمـين التـوم وكان وزيـرا وقـال لـه مـا معنـاه أنـه توجـد حركـة داخـل الجيـش لإحـداث انقـلاب، ويبـدو أن أمـين التـوم سـلم المذكـرة إلى رئيـس الحكومة عبـد الله خليـل، والاخـير سـلمها للقائـد العـام الـذي أرسـلها لي بوصفـي قائـد حاميـة أمدرمـان وبدأنـا التحقيـق مـع الأمبـاشي وانتهـى التحقيـق بمحاكمـة الضبـاط كبيـدة ومـن معـه. في سـنه 57 اعتقدنـا أن كل شيء انتهـى ولكـن برضـه كانـوا في ضبـاط بيشـتغلوا بغـرض انقـلاب آخـر ولكـن مـا اهتمينـا ليهـم — إلى أن جـاءت سـنة 58 وبـدأت حـوادث الحـدود وحلايـب وكان في كلام في كل البلـد أن الاحـوال سـيئة ومـا كانـوا النـاس متفقـين وأعنـي حكومـة الائتـلاف بـين الأمـة والشـعب الديمقراطـي — وأنـا كنـت ممثـل الجيـش في لجنـة الأمـن بـوزارة الداخليـة. ونتيجـة لعـدم سـماع بعـض أعضـاء الحكومـة للتقاريـر التـي تصلهـم مـن لجنـة الأمـن بخصوص الاعتـداء المـصري عـلى حلايـب الـذي رفعنـاه إلى الحكومـة ومعـي محمـد عثـمان ياسـين ومكاوي سـليمان — أذكـر أن بعضهـم — حمـاد توفيـق — ثـار وقـال كيـف عرفتـم ذلـك. والخـلاف بـين أعضـاء الحكومـة، وبيـع وشراء النـواب وكل تلـك اللخبطـة المعروفـة — خرجنـا مـن الحكومـة بعـد أن اعتـذر حمـاد عـن ثورتـه وقـال انـه سـيعمل بتوصياتنـا وحملنـا ذلـك إلى مجلـس الأمـن وانتهينـا.

كانـت تصـل تقاريـر مـن سـفيرنا في مـصر التنـي ان هنـاك اتصـالات مريبـة بين مـصر وبعض السـودانيين، وتقاريـر مـن الملحـق العسـكري عـن تحـركات مصريـة نحـو الحـدود، وأعتقـد أن الملحـق كان إبراهيـم أحمـد عمـر. وكان نـاس كتـار يتصلـوا بي يقولـوا ويـن الجيـش بتـاع البلـد ولمـاذا لا يتدخـل لينقـذ كل الأحـوال السياسـية التـي كانـت سـائدة في البلـد. وحسـب مـا عرفـت مـن عبـود أن رأي عبـدالله خليـل أن الجيـش يقـدر ينقـذ الموقـف. وشـعرت أن عبـد الله خليـل عايـز طريقـة خاصـة عشـان يدخـل بيهـا الجيـش في الموضـوع ـــ شـعرت بذلـك مـن كلام عبـود، وقلـت لعبـود اننـي لا أوافـق عـلى أن يأخـذ الجيـش أمـره في التدخـل مـن رئيـس الحكومـة، بـل نعمـل حكومـة قوميـة بالطريقـة التـي نراهـا، أي يخـرج الانقـلاب مـن الجيـش نفسـه وليـس بأمـر رئيـس الحكومـة حتـى لا يصبـغ عمـل الجيـش بالصبغـة الحزبيـة بمعنـي أن يقـوم بعمـل لمصلحـة حكومـة معينـة هـي التـي كانـت في الحكـم. وفعـلا انتهينـا إلى هـذا الـرأي الأخـير، واشـترك في هـذا القـرار: عبـود، أحمـد عبـد الوهـاب، حسـن بشـير، عـروة، محمـد أحمـد التجـاني، الخـواض، حسـين عـلي كـرار، عـوض عبـد الرحمـن، محمـد نـصر عثـمان. وأذكـر أن عبـود قـال انـه سـيدعو قـادة الوحـدات الخارجيـة إلى مؤتمـر وسـيفهمهم بطريقتـه الخاصـة، وأنـا مـا حـضرت الاجتـماع. وكان رأينـا أن نعمـل مجلـس سـيادة وحكومـة قوميـة لفـترة قصـيرة، وذلـك بدافـع إنقـاذ البـلاد ممـا كانـت فيـه. وقلنـا أن يحتفـظ الجيـش بـوزارة الدفـاع والداخليـة.

لم نحـدد الفـترة القصـيرة التـي أردنـا أن يرجـع بعدهـا الجيـش إلى ثكناتـه، ولكـن كان رأيـي أنا أن تكـون سـنة تسـتقر بعدهـا الأحـوال وتجـرى الانتخابـات. وقبـل تنفيـذ الانقـلاب وفي يـوم 16/ 11 ـــ جاءنـا عبـود بفكـرة جديـدة عـن تكويـن الحكومـة القوميـة ومجلـس السـيادة وقـال انـه يفتكـر أحسـن الحكومـة العسـكرية تكـون عسـكرية مـع بعـض النـاس المحايديـن وكان ذلـك خلافـا لمـا اتفقنـا عليـه في أول الأمـر وقـد كان كالآتي فيـما أذكـر: رئيـس الـوزراء افتكـر عبـود، وزروق ومحجـوب وعبـد الرحمـن عـلي طـه، ومجلـس السـيادة واحـد يمثـل الختميـة وواحـد ـــ ازهـري ـــ للوطنـي الاتحـادي، وواحـد لحـزب الأمـة وواحـد يمثـل الجنوبيـين. فجـاء عبـود بفكـرة المجلـس الاعـلى بـدلا مـن مجلـس السـيادة، ونحـن لم نناقـش عبـود في الأسـباب التـي دعتـه إلى تغيـير مـا اتفقنـا عليـه وذلـك حسـب نظـام الجيـش الـذي يعمـل بالاوامـر، وحتـى الخطبـة التـي جاءنـا بهـا كانـت جاهـزة ولا نعـرف كيـف اعدهـا، وفي تفسـيري أن عبـود يكـون اتصـل ببعـض النـاس الذيـن أشـاروا عليـه بالطريقـة الجديـدة التـي جاءنـا بهـا. أحمـد خـير اتفقنـا عـلى أن يكـون مستشـارا قانونيـا في للحكومـة، وفعـلا جـاء وقعـد مـع مستشـار الجيـش في مكتبـه، ولمـا حصـل التغيـير أحمـد خـير تحـول فجـأة مـن مستشـار قانـوني إلى وزيـر خارجيـة.

وفي 17 نوفمـبر تكونـت الحكومـة: قائـد الحاميـة كان حسـن بشـير، وجـاب ضباطـه باعتبـاره مسـئولا عـن الأمـن ووزعهـم عـلى المواقـع الهامـة. وكذلـك عـوض عبـد الرحمـن،

وخـواض غالبـا كان المسئول الأول في أم درمـان، اشـتركا في حمايـة امدرمـان ولم تكـن هنـاك حاجـة إلى القـوة لأن كل واحـد كان عايـز العمليـة دي.

في تلـك الأيـام كانـت عندنـا صلـة نسـب مـع عبـد الله خليـل وكنـت اتـردد عليـه كثـيرا، وتحدثنـا كثـيرا في الأحـوال وقـال ان البلـد في حالـة سـيئة ولمسـت بالتأكيـد أنـه كان موافقـا عـلى تدخـل الجيـش لإنقـاذ الموقـف.

في يـوم 16/ 11 ـــ وكان مفروضـا أن يحـدث افتتـاح البرلمـان في 17/ 11 وكان مفروضـا ان الحكومـة ستسـقط ـــ حـضر عبـد الله خليـل إلى مكتبـه بـوزارة الدفـاع وتأكـد مـن أن الانقـلاب سـيحدث غـدا 17/ 11 وقـال لينـا «ربنـا يوفقكـم». وإذا كان عبـد الله خليـل قـال ان الأحـوال كانـت جميلـة جـدا يبقـى كـذاب، والرجـل الوحيـد الـذي لم يكـن راضيـا عـن تدخـل الجيـش هـو السـيد الصديـق بدعـوى أن الجيـش لـن يرجـع إلى ثكناتـه. دوافعنـا إلى الانقـلاب كانـت الصالـح العـام وإنقـاذ البـلاد ممـا كانـت فيـه، هـذا بـصرف النظـر عنـما حـدث بعـد ذلـك، أمـا البدايـة فكانـت بغـرض إحبـاط محـاولات الضبـاط الصغـار الذيـن كانـوا عـلى وشـك إحـداث انقـلاب قـد يعـود بنتائـج سـيئة، وإنقـاذ البـلاد مـن الجهـة الأخـرى ممـا كانـت فيـه مـن فـوضى في الداخـل وتهديـد مـن الخـارج. وإذا قيـل عـن دوافـع الانقـلاب غـير ذلـك فانـه يظلـم، أمـا مـا حـدث بعـد ذلـك فهـو أمـر آخـر.

الجيـش طلـع طبعـا بأمـر مـن القائـد العـام، ولكـن تنفيـذا لرغبـة كبـار ضبـاط الجيـش في ضرورة إحـداث الانقـلاب، وكذلـك رغبـة النـاس.

قسـم الجيـش هـو أن يطيـع ضابطـه الأعـلى، ويكـون الـولاء للضابـط الاعـلى. سـقوط الحكومـة في 17/ 11 كان شـبه مؤكـد لأنـه كانـت هنـاك حـركات داخليـة في النـواب للتصويـت ضـد الحكومـة، وكانـت هنـاك أخبـار التدخـل المـصري الحـربي في حلايـب وكانـت هنـاك أخبـار الاتفـاق بـين بعـض السـودانيين والمصريـين لإسـقاط الحكومـة، وفي ظـل هـذه الظـروف كان الاتجـاه إلى أن يتـم الانقـلاب قبـل افتتـاح البرلمـان في 17/ 11 حتـى تحبـط كل محـاولات إسـقاط الحكومـة ومـا يصحبهـا مـن ظـروف.

[كان عبود أصدر أمرا بإيقاف الانقلاب لوقف، لأنه القائد العام والقائد العام هو]*

أنـا مـا عنـدي أي صلـة بحـزب الأمـة أو غـيره. وأنـا مبـدأي مبـدأ اسـتقلالي بالنسـبة لمـا كان سـائدا وقتهـا مـن دعـوة الاتحـاد مـع مـصر، واعتقـادي أن حـزب الأمـة قـادر عـلى حمايـة اسـتقلال البلـد وكان السـيد عبـد الرحمـن شـديد الحـماس لاسـتقلال البـلاد ورأيـي أن اسـتقلال البـلاد لا يقبـل المسـاومة.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

---

* الجملة هنا ناقصة ومضطربة وقد أثبتناها كما وردت في وثيقة وزارة العدل (المحررون)

لم ينفذ أمر القبض الصادر ضد إبراهيم عبود، وقد أفاد الضابط المنفذ للأمر أن مدير البوليس أخبره بأن يرجئ تنفيذ الأمر لأسباب تتعلق بالأمن، وذلك بعد التشاور مع رئيس الوزراء ورئيس القضاء.

لم ينفذ إعلان السيد ميرغني حمزة بسبب غيابه خارج البلاد. قال الضابط المنفذ للأمر ان اتصالا تم بين رئيس الوزراء ومدير البوليس، وقد قال مدير البوليس للضابط المنفذ ان اتصالا سيتم بين رئيس الوزراء ورئيس القضاء في هذا الشأن. اتصلنا بالسيد رئيس القضاء في هذا الامر وشرحنا له الموقف، وذكر سيادته أنه لم يتم اتصال بينه وبين رئيس الوزراء في هذا الشأن. وقد رأينا أن نوقف التحقيق إلى أن ينجلي لنا الموقف لأنه ليس في عزمنا أن نسير في تحقيق تملك الجهات الإدارية تعطيل الأوامر الصادرة فيه.

1965/2/15

كتبنا خطابا للسيد رئيس مجلس الوزراء بواسطة السيد رئيس القضاء نوضح فيه استحالة سيرنا بالتحقيق إذا كانت الأوامر الصادرة منا عرضة لعدم التنفيذ، وأننا لذلك قررنا إيقاف التحقيق إلى أن يصلنا من مجلس الوزراء ما يؤكد استعداد السلطة التنفيذية لتنفيذ كل الأوامر الصادرة منا فورا.

18/ 2/ 1965، الساعة 10:30ص

انتقلنا إلى منزل السيد ابراهيم عبود لاستجوابه فقال الآتي:

كنت في سنة 1958 القائد العام للجيش ومهمة الجيش معروفة وهي الحفاظ على الأمن وكنت أتلقى تعليماتي من رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الله خليل. قبل الانقلاب بنحو شهرين جاءني عبد الله خليل في المكتب وقال لي: «حيكون في جلسة في منزل السيد الصديق بام درمان»، ودعاني لحضورها. فأخذت معي أحمد عبد الوهاب، وكان موجودا السيد الصديق وعبد الله خليل و، وافتكر كان معنا عوض عبد الرحمن، وحسن بشير كان معنا حتما.

تطرق الكلام إلى الموقف السياسي وشرحه السيد الصديق وقال ان البلد غير مستقرة وإذا عمل وزير دفاع من الجيش فإن هذا يساعد على الاستقرار فانفضت الجلسة على لا شيء ولم يحدث اتفاق. ولم يحدث اجتماع بعد ذلك ولم يبلغني إخواني عن أي اجتماع. الأحوال مشت عادية بعد ذلك.

قبل انعقاد البرلمان بنحو عشرة أيام جاءني عبد الله خليل وقال لي الحالة السياسية سيئة جدا ومتطورة ويمكن تترتب عليها أخطار جسيمة ولا منقذ لهذا الوضع غير أن الجيش يستولى على زمام الأمر. فقلت هذا إلى ضباط الرئاسة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وآخرين. مرة ثانية جاءني عبد الله خليل فأخبرته بأن الضباط يدرسون الموقف، فقال لي ضروري من إنقاذ البلاد من هذا الوضع، ثم أرسل لي زين العابدين صالح ليكرر لي نفس الكلام، والضباط وقتها كانوا يدرسون تنفيذ الخطة. قبل التنفيذ بنحو ثلاثة أيام جاءني عبد الله خليل في الرئاسة ليطمئن على الموقف فقلت له كل حاجة تقريبا انتهت وحتتم قبل انعقاد البرلمان فقال لي «ربنا يوفقكم».

سألته عما إذا كان هذا العمل مقبولا فقال لي ان كل العقلاء والسيدين مؤيدين هذه الحركة.

اجتمعنا أنا وأحمد عبد الوهاب وحسن بشير والتجاني وعوض وعروه وخواض ومحمد نصر عثمان (وحسين علي كرار لا أعتقد أنه كان في الاجتماع الأول) لدراسة تنفيذ الخطة والاحتياط لها. وبعد التنفيذ ذهبنا في تاني يوم وزرنا السيدين وقابلتنا الجماهير بالهتافات وعمل كل من السيدين بيانا. وقرر المجتمعون اختيار الوزراء حسبما يريدون وحسب أقدميتهم في الجيش.

عبد الله خليل عندما اقترح تدخل الجيش لم يقترح أسماء معينة أو وضعا معينا. ولكني مرة سألته عن وزير الخارجية فقال محجوب، وكان ذلك قبل التنفيذ. لم يحدث نقاش مع عبد الله خليل عن تشكيل حكومة قومية.

أنا لم اتصل بأي من السيدين قبل الانقلاب ولكن بعد الانقلاب.

تكوين الحكومة بدأنا نفكر فيه بعد التنفيذ، ولكن قبل التنفيذ لم يحدث اتفاق على كيفية توزيع الوزارات، ولكن حدثت مشاورات واستعراض لبعض الاسماء. لم يحدث أن اتفقنا على تشكيل حكومة قومية أو مجلس سيادة قبل الانقلاب ولم يحدث أن جئت في 16/ 11 بفكرة مغايرة لذلك واقترحت تكوين مجلس أعلى خلافا لما اتفقنا عليه أول الأمر. لا أذكر ذلك. ولكن بعد التنفيذ حدث النقاش بيننا حول تكوين الحكومة، مش قبل التنفيذ. وقبل التنفيذ حدثت المشاورات واستعراض الاسماء، وبعد التنفيذ اتفقنا طوالي على الاسماء. قبل الانقلاب لم يشترك معنا في مشاوراته أي من الوزراء المدنيين الذين عيناهم، أحمد خير عيناه وزير خارجية بعد الانقلاب مباشرة وكنا نستشيره أيضا في المسائل القانونية بوصفه قانونيا، وكان يجلس لمدة يومين تقريبا في رئاسة الجيش، وبعدها ذهب إلى وزارة الخارجية. المدنيين من الوزراء اقترحت اسماؤهم منا جميعا في اجتماعاتنا.

لا صحة لما قاله عبد الله خليل من أن الاحوال كانت حسنه قبل الانقلاب وهذا مضحك لـمّا ينكر. ماذا كنا نريد من الانقلاب؟ كنت قائدا عاما وراتبي هو الذي كنت اتقاضاه في أثناء رئاستي للحكومة.

عبد الله خليل كان يجري ورانا عشان تنفيذ الانقلاب ويرسل لي زين العابدين، وهذا يعني أن الانقلاب تم بضغط وبأمر من عبد الله خليل. ونحن ما خلينا واحد بعد كده يوجهنا. عبد الله خليل وزين العابدين كان غرضهم أن يتم الانقلاب لإنقاذ البلاد من الفوضى الداخلية والتدخل بتاع دولة أجنبية لم يوضحها، وهذا قد يكون أحمد عبد الوهاب أوضحه في أقواله. بعد الانقلاب بنحو شهر جاءني عبد الله خليل وقال لي ان السيد عبد الرحمن صحته معتلة وإذا ممكن تعملوه رئيس جمهورية فقلت له انني أعمل مع مجلس وهذا كلام غير مقبول.

لم أطلب من عبد الله خليل أي مستند أو أمر كتابي لتنفيذ الانقلاب لأن ذلك ليس مقبولا وليس متبعا في نظام الجيش. وقد كان أمر عبد الله خليل لي أمرا من وزير الدفاع وقبلته بهذه الصفة. وأنا شفت كلامه في صالح استقرار البلاد كمان حسب كلامه لي وحسب ما شفته أنا في البلد.

أنا كنت القائد وأحمد عبد الوهاب نائب القائد، وأنا أصدر له التعليمات وهو ينفذها في الفروع المختلفة بتاع الجيش، فرع الإدارة، فرع العمليات — ولكل فرع قائد.

الطريقة القديمة التي نحن مشينا فيها حسب الجيش هي تنفيذ أي أمر صادر من الضابط الأعلى إلا إذا كان الأمر غير معقول ولا صلة له بعمل الجيش. ولا يوجد في قانون الجيش أمثلة معينة يحق فيها لرجل الجيش أن يخالف الأوامر.

خطبتـي الأولي بعـد الانقـلاب أعدهـا ضبـاط مـن الجيـش، ولا أذكـر اسماءهم الآن، ولكـن لم يشـترك فيهـا مدنيـون. أعدهـا الضبـاط وأحضروهـا لي ونقحتهـا وعدلـت فيهـا. بعـد تكوين مجلسـنا لم أشـعر بوجـود تيـارات لمصلحـة حـزب الأمـة في داخـل المجلـس، وحكايـة المعونـة الأمريكيـة أجزناهـا لأننـا أعتبرنـا أنهـا في الصالـح العـام. وكان هنـاك أحمـد عبـد الوهـاب المعتقـد بـأن لـه ميـولا مـع حـزب الأمـة ولكـن لم يبـقَ معنـا أكثـر مـن ثلاثـة شـهور. ورأيـي أن نـاس شـنان كانـوا مصريـن عـلى إبعـاد أحمـد عبـد الوهـاب مـن الجيـش باعتبـار أنـه حـزب أمـة. قالـوا لي هـذا ولهـذا اسـتجبنا لمطلبهـم بإبعـاد أحمـد عبـد الوهـاب، وكذلـك عـوض عبـد الرحمـن يـرون أنـه حـزب أمـة وأعدنـاه إلى الجيـش بنـاء عـلى طلبهـم وأبعدنـاه مـن المجلـس الأعـلى. المجلـس الأعـلى إنحـل بعـد حركـة نـاس شـنان ولم يكـن لـه وجـود. وقعدنـا أنـا وشـنان ومحـي الديـن وكل واحـد رجـع لوحدتـه مـا عـدا أحمـد عبـد الوهـاب. وبعديـن عملنـا اسـتفتاء في الجيـش كان مـن نتيجتـه تكويـن المجلـس الأعـلى الأخـير.

عـوض عبـد الرحمـن وضـع في المجلـس الاعـلى لأنـه اشـترك في التنفيـذ رغـم أنـه يوجـد ضبـاط أقـدم منـه، ولم يكـن هنالـك سـبب خـاص لوضعـه في المجلـس الاعـلى، ولم يـصر عليـه أحمـد عبـد الوهـاب.

لم يحدث أن اجتمعت بالسيد عبد الرحمن أو السيد علي قبل الانقلاب.

مشـكلة حلايـب كانـت قبـل الانقـلاب بمـدة طويلـة، وكنـت أنـا وقتهـا نائـب قائـد عـام. أمـا لمـا عبـد الله خليـل كلفنـي بالانقـلاب فقـد ذكـر لي في أسـبابه وجـود خطـر تدخـل دولـة أجنبيـة مـع مـا ذكـر لي مـن أسـباب أخـرى.

عبـد الله خليـل هـو صاحـب الفكـرة بتاعـت الانقـلاب أساسـا وهـذا أمـر معـروف للجميـع، وقـد نفذنـا الانقـلاب لإنقـاذ البـلاد. لـو عبـد الله خليـل قـال بـلاش الحكايـة، كنـا في ثانيـة ألغينـا كل شيء لأن الأمـر صـدر منـا للقـوات وكان يمكـن بإصـدار أمـر مضـاد إيقـاف كل شيء، وكل مـا قالـه عبـد الله خليـل في هـذا الشـأن لا أسـاس لـه مـن الصحـة.

لمـا عملنـا الانقـلاب لم نكـن نعتقـد أنـه شيء غـير مـشروع لأنـه تـم نتيجـة لأوامـر متسلسـلة مـن سـلطات الجيـش بـدات بأمـر وزيـر الدفـاع. بعـد الانقـلاب بمسـافة عرفنـا ان عـلي عبـد الرحمـن كان مسـافرا إلى مـصر. حركـة شـنان ومحـي الديـن كانـت سريـة ولا أعتقـد أنـه كان ورائهـم دوافـع حزبيـة فقـط، زهجـوا مننـا نحـن وكانـوا عايزيـن يطلعونـا.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

20/ 2/ 1965، الساعة، 10:30 ص

حضر السيد محمد صالح الشنقيطي وقال الآتي:

كنت رئيس مجلس النواب في برلمان سنة 1958. وكانت توجد أزمة سياسية زي الأزمة الحالية، وما أشبه الليلة بالبارحة. لم أكن أنتمي إلى أي حزب، واتفقت الأحزاب على اختياري رئيسا للمجلس. الأزمة السياسية بدأت بالمعونة الأمريكية. كان ملاحظ وجود تدخل أجنبي في النواب، وكان معروف شراء النواب. بعد تقديم مشروع المعونة للبرلمان لاحظنا انعدام التعاون بين وزراء الحزبين الحاكمين، وهذا أقلقنا كمواطنين فانتدبت نفسي وعبد المنعم عبد الحافظ وبشير محمد سعيد وأحمد خير لنعمل على إيجاد حكومة قومية. ووجدنا صعوبة في الاتصال بأحد راعيي الحزبين الحاكمين، وانضم إلينا دكتور التجاني الماحي باعتباره طبيب العائلة، وأعني بالراعي الذي صعب علينا الاتصال به السيد علي الميرغني. ورغم الاستعانة بالتجاني عجزنا عن الاتصال بالسيد علي، وفشل مسعانا لتكوين الحكومة القومية. ولكننا لم نيأس لأننا لم نتصور حلا للأزمة بدون تشكيل حكومة قومية.

أنا صديق للسيد عبد الرحمن طول حياتي، وأعرف المساعي التي بذلها للالتقاء بالسيد علي إلى أن تم الالتقاء.

ثم حدث الانقلاب الذي لم أعرفه لأول مرة إلا عندما حوصر منزلي ولم يكن عندي به علم سابق وكنت اعتقد — لأن الجيش السوداني في رأيي آخر جيش يطمع في عمل انقلاب بسبب حسن نظامه — أن الجيش لن يتدخل ولهذا كان تدخله مفاجأة لي.

لم يحدث أن سمعت من عبد الله خليل أي كلام عن الانقلاب لا قبله ولا بعده.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 12:00

حضر السيد عبد الله عبد الرحمن نقد الله وقال الآتي:

في حكومة سنة 1958 السابقة على الانقلاب كنت وزير دولة. لم يكن في الحكومة الانسجام المفروض يكون في المجلس وما في حاجة ماشة كما يجب أن تمشي. ولما شعرنا أن الحكاية متعسرة تكونت لجنة عشان تنسق السياسة بين الحزبين، اهمه العمل في داخل الجمعية التأسيسية، واللجنة كونت من وزراء لا أذكرهم بوضوح الآن. وحتى هذه اللجنة بعد شوية كانت محتاجة ليها للجنة.

لم تكن هناك أمثلة محددة للخلاف ولكن كنا شاعرين بأنه يوجد نوع من عرقلة أعمال المجلس، ولو كان الخلاف واضح كانوا الناس يقطعوا فيه برأي. والحالة دي خلت كل واحد يحس أن الحكومة بطريقتها دي ما بتمشي، ولذلك حدث التفكير في ضرورة قيام حكومة قومية، وتمت اتصالات من جانب حزب الأمة بغرض التفاهم على حكومة قومية. وقد تطورت الأزمة إلى أن قدمنا نحن وزراء حزب الأمة استقالات فردية لرئيس الوزارة، وذكرنا فيها أننا نستقيل لنمكنه من تكوين حكومة قومية تمشي البلاد.

المشاورات مع الوطني الاتحادي قبل أن تصل إلى نتيجة سافر أزهري إلى العراق ليهنى حكومتها. كذلك اتصل قادة حزب الأمة بالجنوبيين لإقناعهم بالاشتراك في الحكومة القومية. رئيس الوزراء كان عبد الله خليل وكان أيضا سكرتير حزب الأمة وأنا نائبه.

لم يكن هناك اتجاه داخل حزب الأمة لإقصاء عبد الله خليل من رئاسة الوزارة بدليل أننا قدمنا له استقالاتنا وطلبنا منه تكوين الحكومة القومية هو.

لا أعرف كيف تم الانقلاب، ولم يكن لي به علم قبل حدوثه ولا اعرف دوافعه، ولا أعرف لعبد الله خليل صلة به.

لم يحدث خلاف بيني وبين عبد الله خليل في الحزب. ولكن يجوز كان بيننا عدم استلطاف. في يوم الانقلاب مساء ذهبت أنا ومحجوب وجايز أمين التوم إلى عبد الله خليل ووجدنا معه علي عبد الرحمن وأمين السيد، ولم يحدث كلام مهم اذكره الآن. ناس شيخ علي قاموا بعد حضورنا بنحو خمس دقائق علي الاكثر. لا أذكر أي حديث حول اتفاقية مياه النيل قاله عبد الله خليل في ذلك المجلس.

لم يحدث خلاف بيني وبين السيد الصديق في سياسة الحزب أو غيرها.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

21/ 2/ 1965، الساعة 9:30 ص

أصدرنا إعلانات لزين العابدين صالح وعوض عبد الرحمن ومحمد أحمد التجاني.

حضر السيد زين العابدين صالح وقال الآتي:

كنت عضوا في مجلس الشيوخ في برلمان سنة 1958، وكانت الحالة غير مستقرة، النواب يتنقلون من حزب إلى حزب وخلافات بين الاحزاب ــ والمعونة الأمريكية يعارضها شيخ علي، ومطارات اللحوم يعارضها، وهكذا، فأصبحت الحالة من أسوأ ما يمكن.

حاولنا التوفيق بين الحزبين الحاكمين، الأمة والشعب فلم تفلح الوساطات. أنا حاولت أقابل السيد علي لأني كنت الوسيط بين السيد عبد الرحمن وعلي في إصلاح ذات بينهما، فصعبت علي مقابلته. وكان غرضي أن أستعين به على التوفيق بين الحزبين. فوقفنا عند الحد دا وقلنا يعرفوا شغلهم بعد ذلك، إلى ان حصل الانقلاب. قبل الانقلاب بيوم كنت زرت عبد الله خليل وقال لي ان الجيش حيعمل انقلاب فسألته مش ممكن يوقفه فقال لي: «"تُوو ليت"،* بكرة حيحصل انقلاب». والبلد كلها كانت عارفة الانقلاب، فقلت له: «الخير فيما اختاره الله». لم يحدث أن قابلت عبود قبل الانقلاب في أي شان من شئون الانقلاب، ولكن قابلته قبل الانقلاب بمدة لا أذكرها في أمر نقل زوج ابنتي الضابط من الفاشر إلى الخرطوم. ليس صحيحا ما قاله عبود من أنني جئته من عبد الله خليل مستفسرا ومستعجلا إحداث الانقلاب.

أذكر قبل الانقلاب بنحو ثمانية شهور أن جاء عبود وحسن بشير وأحمد عبد الوهاب إلى منزل السيد الصديق واجتمعوا في الدور العلوي، وكنت أنا أجلس في الدور الأول ولم أحضر الاجتماع ولا أعرف ما دار فيه. وكان عبد الله خليل هنالك.

لم تكن توجد عداوة بيني وبين عبود، وقد تكون هذه العداوة جاءت بعد استلامه الحكم لأن هنالك إشاعة تقول انني تحدثت قائلا انني رشوت ناس عبود وحتى زوجة عبود رشوتها في الحجاز في أمر عمل من أعمالي التجارية. وقبل نحو خمسة عشر يوما ضرب لي تلفون فقال لي: «انت لسع زعلان؟» فقلت له: «أنت ظلمتني وربنا انتقم لي، ولكني لست شامتا عليك».

أحمد عبد الوهاب ابن أخي: أم أبوه ووالدي أخوان. عبد الله خليل ما كان يعتني لاحمد لأنه ابن أخي، وكان هو الاقوى في الجيش. علاقتي بحزب الأمة: أنا استقلالي وحزب الأمة استقلالي ممثلا في السيد عبد الرحمن. لم أكن مسجلا في حزب الأمة وعينوني

* too late بمعنى فات الأوان؛ ما باليد حيلة. (المحررون)

رغـم ذلـك في مجلـس الشـيوخ. عبـد الله خليـل صديقـي، وكان زوج ابنـة أخـي فطلقهـا قبـل سـنتين تلاتـة، وهـذا الطـلاق أوجـد بيننـا فرقـة.

لم يحدث قبـل الانقـلاب أن تحدثـت مـع أحمـد عبـد الوهـاب في أمـر الانقـلاب أو السياسـة لأنـه لا يقبـل مثـل هـذا الـكلام.

الإشـاعة التـي اغضبـت عبـود عـليَّ سـمعتها مـن مأمـون المـرضي عـن مكـي مـدني عـن درديـري نقـد: زيـن قـال رشـاكم حتـى نسـوانكم. مكـي مـدني كان موجـودا في هـذا الاجتـماع وكذلـك عـروة سـمع مـن درديـري وأخـبر مأمـون. أحمـد عبـد الوهـاب كان عنـده القـوة الفعليـة في الجيـش بسـبب شـخصيته، ولكـن الكلمـة في الجيـش هـي للقائـد الاعـلى طبعـا، عبـود. عـوض عبـد الرحمـن ابـن «صغـيرون» قائـد المهـدي، ولم أره قبـل الانقـلاب ولم أسـمع منـه شـيئا، ولكـن في حـوادث المولـد كان وسـيط الجيـش في حـزب الأمـة، وكان يقـول أن البلـد حيخـرب إذا اصطـدم الأنصـار بالجيـش والبوليـس ولأن حـزب الأمـة التقـى مـع الوطنـي الاتحـادي وأن هـذا سـيثير الجيـش وحيخليـه يركـب راسـه أمـام هـذه القـوة بـين الحزبـين ويرفـض التنـازل عـن الحكـم الـذي كان يريـده الاتحاديـون والأمـه. وحـزب الأمـة رفـض وسـاطته، وكان بعـض الأفـراد يقولـون لـه أمـشي انـت عايـز تغـش السـيد الصديـق انـت جايـي مـن الجيـش. وكان يقـول لهـم أنـا أنصـاري وابـن صغـيرون. وبعديـن هـو انـصرف وقـال: ليحـدث مـا يحـدث.

عندمـا قـال لي «تُـوو ليـت» أنـا لم أتكلـم معـه لأنـه هـو المسـئول، وأنـا كان فكـري أنـه يسـتعين بـأي دولـة أجنبيـة ليوقـف الانقـلاب أو يتصـل ببعـض الضبـاط أو بـأي حاجـة. إذا حـدث تشـاور بـين عبـد الله خليـل، وزيـر الدفـاع، والقائـد عبـود بخصـوص الانقـلاب فـان عبـد الله خليـل لا يسـتطيع أن يوقـف الانقـلاب بأمـر، أمـا إذا لم يحـدث مثـل هـذا التشـاور فـإن عبـد الله خليـل لا يسـتطيع إيقافـه لأنـه يكـون ضبـاط الجيـش قـد أجمعـوا امرهـم اسـتقلالا عـن وزيـر الدفـاع ويصعـب إثناءهـم. الأوامـر الخطـيرة في الجيـش تصـدر كتابـةً، وأفتكـر، لأننـي لا أذكـر قانـون الجيـش الآن لطـول عهـدي بـه، أنـه يوجـد في قانـون الجيـش مـا يسـتوجب صـدور أمـر كتـابي في الأوامـر الخطـيرة وذلـك لدقـة الامـر ووجـوب توضيحـه في صـورة مكتوبـة حتـى لا ياتيـه الشـك.

الدرديـري نقـد صديقـي منـذ نحـو خمـس وثلاثـين سـنة وأخـوه زوج ابنـة أخـي، ولم نكـن نفـترق مطلقـا إلى أن جـاءت عمولـة شركـة «تـيرف» وجـاءني في المنـزل وقـال لي: النـاس بيقولـوا أنـا شريـكك فأدينـي حاجـة. فقلـت لـه: لا لأنـك لسـت شريكـي.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 11:10 ص

حضر السيد محمد أحمد التجاني وقال الآتي:

قبل الانقلاب كان يوجد عدم استقرار سياسي واقتصادي وكان البرلمان في عطلة. كنت أنا أمير الاي قائد سلاح الخدمة في الخرطوم بحري. عرفنا أنه يوجد تدخل اجنبي في البلد وفي الجيش يجوز بغرض إحداث انقلاب لصالح دولة أجنبية أو تبني حزب سياسي أو أي غرض. زيارات المصريين كانت كثيرة في ذلك الوقت ومؤكد توجد دول أخرى لها مطامع.

كبار الضباط كان رأيهم أن هذه الأحوال إذا استمرت قد تؤثر على كينونة البلد وكيانه.

عرفنا أنه كان يوجد اتصال بين عبد الله خليل وقائد الجيش عبود بغرض استلام الجيش للحكم وتكوين حكومة قومية. وطبعا كبار الضباط كانوا يجتمعوا ويناقشوا الأمور وأخيرا تم اجتماع رسمي لهذا الغرض حضره إبراهيم عبود، وأحمد عبد الوهاب، وحسن بشير، ومحمد أحمد التجاني، عروة، عوض عبد الرحمن، حسين علي كرار، خواض، محمد نصر عثمان. وتشاورنا في تكوين حكومة قومية ومجلس سيادة يشترك فيه الختمية والوطني الاتحادي والجنوبيين والأنصار وإبراهيم عبود. وافترقنا على هذا، وكان ذلك قبل نحو عشرة أيام من الانقلاب. وفجأة تغيرت هذه الفكرة بعد التشاور بيننا نحن المجتمعين أيضا ورأينا ان الحكومة القومية قد لا تخدم الغرض الذي إراده الجيش بتدخله، وهو الاستقرار، فرأينا أن تكون الحكومة عسكرية أساسا بمجلس أعلى ومجلس وزراء، لا بأس من اشتراك بعض المدنيين فيه.

في يوم 16/ 11 مساء اجتمعنا وقسمنا الوزارات، ويجوز أن التقسيم حصل بعد الانقلاب لا أذكر. ولكن في 16/ 11 اتفقنا على أسماء الأشخاص للوزارات حسب أقدميتهم في الجيش بالنسبة للضباط.

حسين علي كرار كان موجودا وكان قائد لسلاح الدبابات وهو من أكثر الاسلحة فعالية، وكذلك عوض عبد الرحمن أدخلناه باعتباره قائد سلاح المهندسين. ولم نراع الاقدمية في حالة عوض وحسين لوجودهما في الخرطوم ولقيادتهما لذينك السلاحين الفعالين.

عبود هو الذي جمعنا وأخطرنا باتصال عبد الله خليل به في أمر تدخل الجيش، ونحن أخذنا الموضوع كأمر من القائد العام، وهو أمر كان يحتاج إلى مشاورات لتنفيذه ولهذا تشاورنا فيه واتفقنا بالتراضي على تنفيذه.

يوجد في الجيش ما يسمي بالامر غير القانوني، وهو ليس منصوصا عليه بقانون ولكنه متروك لتقدير الشخص المأمور، فإذا رفض إطاعته أحيل إلى محكمة عسكرية هي التي تحدد قانونية الأمر. رأيي أن أمر الانقلاب كان أمرا شرعيا بدأ من وزير الدفاع فالقائد العام.

أنا لا أذكر ممن صدرت فكرة الحكومة العسكرية بدلا من القومية، ولكننا وافقنا عليها ولم يكن هناك اعتراض.

لم أشعر بأن الانقلاب كان لخدمة حزب سياسي أو تفكير سياسي معين، وإلا لما كنت اشتركت فيه، ولم يحدث بعد الانقلاب أن تدخل عبدالله خليل لتسيير دفة الحكم، على الاقل ليس في أيام وجودي في المجلس الأعلى، ولا أعرف ما حدث في هذا الصدد بعد خروجي من المجلس الأعلى في مارس.

سوء حالة البلد كان واضحا لكل شخص، مدني وعسكري، وكل واحد كان متأهب لقبول هذا الوضع، ولم يغير من ذلك ان الفكرة جاءت من عبد الله خليل.

كان اتجاهنا بعد الانقلاب أن نبقى في الحكم مدة أقصاها سنة تجرى بعدها الانتخابات وتستقر الاحوال.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 12:00

حضر السيد عوض عبد الرحمن صغير وقال الآتي:

قبل الانقلاب كنت قائمقام وقائد سلاح المهندسين.

قبل الانقلاب بنحو أسبوع حدث اجتماع لقادة الوحدات في الخرطوم: أحمد عبد الوهاب، عروة، خواض، التجاني، حسن بشير، حسين علي كرار، محمد نصر عثمان. وقد دعا لهذا الاجتماع القائد العام عبود وحضره. كان غرض الاجتماع التشاور في حالة الأمن وعدم الاستقرار الذي كان سائدا في الأحزاب والسياسة والحكومة. ناقشنا الموقف. وقال عبود ان حالة البلد ماشة في تدهور وأن هناك مؤامرات تدور في الخفاء ضد البلد، وقال ان وزير الدفاع عبد الله خليل قال مافي طريقة غير أن الجيش يتدخل ويمسك البلد لفترة. ناقشنا هذا الرأي واستعرضنا موقف الجيش من حيث عدده وعدته وما إذا كان يمكن له أن يتولى الحكم مع وجود الطوائف والقبائل والقوى الأخرى. فقال لنا عبود ان الزعماء والناس يؤيدون تدخل الجيش. انفض ذلك الاجتماع. واجتمعنا مرة ثانية فقال لنا عبود أنه علم من وزير الدفاع أن الناس كلهم يؤيدون تدخل الجيش ليس في شكل انقلاب ولكن في شكل إجراءات لحفظ الأمن إلى أن تستقر البلاد ولن تكون هناك إراقة دماء، أو قبض ناس زي حالة طوارىء يعني، ثم تتكون الحكومة القومية ومجلس السيادة. وكان لابد من الاتصال بقادة الوحدات الخارجية لتكون في حالة طوارىء، أي يمسك الجيش المرافق العامة.

واستعرضنا أسماء مجلس الوزراء ومجلس السيادة بعد الانقلاب، وأحمد خير جاء مستشارا قانونيا ولا نعرف كيف جاء. ثم جاء قادة الوحدات الخارجية واجتمعنا واستمرينا في مناقشة الاسماء. وأخيرا انتهى رأينا إلى أن يمسك الجيش بحكومة عسكرية لفترة محددة تستقر فيها الاحوال، وكان ذلك رأي الأغلبية. ولكن بعضنا، وأنا منهم، لا يرى ذلك لأن تدخلنا من البداية كان بغرض حفظ الامن وليس بغرض الحكم. ولكننا قبلنا الوضع بحكم رأي الاغلبية، لأنني لو رفضت كنت حألخبط واللخبطة لاقيمة لها، فقبلته مكرها رغم حرصي على بقائي في وحدتي. وفعلا أوضحت ذلك لعبود وقلت له انني سأحضر إلى المجلس الاعلي الذي عينت فيه بسبب صلاتي بالبلد والناس كما أفهمني عبود ولكنني سأبقى في وحدتي قائدا للمهندسين. ليس صحيحا أن أطعن في أمانة قائدي ولكن اتضح لي أن ما قاله لنا عبود من تأييد كل الناس لتدخل الجيش لم يكن صحيحا، لأنني علمت مثلا أن السيد الصديق لم يكن يؤيد الانقلاب. أنا أنصاري لحما ودما — السيد عبد الرحمن وعلي أيدا الحركة ولكن السيد الصديق الذي كان بالخارج عند وقوعها كان معترضا عليها بعد حضوره.

لم يكن وراء حركة الجيش غرض حزبي قط، بل كان تدخل الجيش هو مطلب كل فرد. ولو كان الجيش مشى كما كان يرجى له، ولو لم تتدخل المطامع الشخصية وشهوة الحكم في نفوس رجال الجيش لما انتهت الأمور إلى ما انتهت إليه. ولو كانوا ناس الجيش «أونِست»* ونضاف كانت النتائج تكون مختلفة تماما.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

* honest بمعنى أمينون، صادقون. (المحررون)

أصدرنا إعلانات لأحمد خير وأحمد عبد الله حامد لجلسة الغد 23/ 2/ 1965.

الساعة 9:45 ص

انتقلنا إلى سجن كوبر لاستجواب السيد أحمد خير فقال:

في صباح 17 نوفمبر سنة 1958 حوالي الساعة 7:30 جاءني حسن بشير في منزلنا وأوصله أبو رنّات وعلي خير أخي وقال لي عايزنك تكون مستشارنا، وقبله كان أبو رنّات أداني «هنت»* عن الموضوع فمشيت معاه.

لا أعرف الظروف التي سبقت الانقلاب.

أبو رنّات دخل قبل حسن بشير وأفهمني أنه حدث انقلاب، وكان قبل ذلك أبو رنّات وعلي خير أخي عملوا لي تلفون وقالوا لي انه حدث انقلاب. تفسيري واستنتاجي من ذلك أنهم ذهبوا إلى أبو رنّات يسألوه عن منزلي وهذا هو ما أدى إلى مجيئهم معا.

لم يحدث أنني ذهبت ولا أذكر أنني عتبت في بناية الجيش دي قبل الانقلاب.

الذي فهمته من تعييني مستشارا أن الجيش عندما استولي على الأمر كان محتاجا إلى رأي قانوني في كيفية إنهاء الوضع القديم وبداية العهد الجديد. وفي تاني يوم سألوني عما إذا كنت أريد أن أستمر معهم فلم أوافق، فقط قبلت أن أكون مستشارا ليوم أو يومين حسبما فهمته من حاجتهم إليَّ على نحو ما أوضحته سابقا.

في أثناء وجودي بمكتب المستشار القانوني رأيت عبد الماجد وزيادة وسانتينو، وحسن بشير أخبرني بأنه يريدون اختياري وزيرا فقلت له أن يمهلني حتى أستشير، فقال لي انه استشار من أريد أنا استشارتهم. وأخيرا قبلت الوزارة (وكنت آخر من قبلها من الوزراء المدنيين). افتكر انه في صباح 18 نوفمبر أحمد عبد الوهاب، وقبل ذلك أقدر أقول انه في يوم 17 نوفمبر بعد وصولي مكتب المستشار القانوني وصل بعدي زين العابدين صالح وكان يتكلم كلام الرجل المرتاح المسرور، ولم يكن لي به احتكاك سابق وقال لي: يا أحمد الجماعة ديل لازم توجههم لمصلحة البلد، فقلت له: انني مستشار قانوني فقط. وطوالي حسيت انه عنده أفكار. ودرديري محمد أحمد نقد كان معاه أو بعده بشوية وقال لي: البلد دي فيها قوى يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ولم اسأله عن هذه القوى — كل هذا جعلني أفكر أنهم عارفين حاجة خاصة وهم أصدقاء وأقرباء لأحمد عبد الوهاب.

وفي 18 نوفمبر جاء أحمد عبد الوهاب وقعد جنبي وسألني: تفتكر مجلس السيادة يُكوّن مِن مين؟ فقلت له هذا ليس بحثا قانونيا. فقال لي مش تفتكر أحسن يكون السيد

* hint بمعنى إشارة أو تلميح. (المحررون)

الصديق والسيد محمد عثمان الميرغني وأزهري وواحد جنوبي فقلت له ان هذا تفكير سياسي وهذا يتوقف على انتم عايزين شنو وبعده أستطيع أن أدلي برأيي. ثم شرب فنجان قهوته وخرج. ثم عاد بعد نحو عشرة دقائق وفتح الباب وقال لي المجلس الأعلى هو حيكون السلطة، وقفل الباب على عجل.

علمت من ذلك انه أراد أن نكتب ذلك ونخرجه في شكل أمر.

وبعد مدة نحو ستة شهور فهمت من حسن بشير ان هذا القرار — المجلس الأعلى — كان بالتصويت بينهم.

قبل الانقلاب كان هنالك سخط عام، أزمة في تكوين الوزارات. وأنا حتى كنت مشترك مع شنقيطي وبشير محمد سعيد في وساطة تكوين حكومة قومية، وكان ذلك في أيام حكومة ائتلاف الأمة والشعب الديمقراطي التي لم تكن مستقرة. لم أشعر وأنا في الحكومة أن الائتلاف كان لمصلحة حزب سياسي أو أتجاه سياسي معين، ولكن طبعا كانت تظهر ميول شخصية لبعض الوزراء نحو طوائف معينة وذلك في المناسبات الخاصة، وحتى هذه الميول كان يحفظ فيها توازن بعض الوزراء في المناسبات.

لا أعتقد أن السيد أبو رنّات يعرف شيئا عن جذور الانقلاب، ولكني أعتقد أنه بحكم اتصاله الوثيق بعبود وقربه إلى حسن بشير يستطيع أن يدرك «الجنرال سيكولوجي»* للموقف فيما بعد من حيث اتجاهات الانقلاب وأغراضه أكثر مني.

أعتقد أنني كلفت لأكون مستشارا للانقلاب لأنني عرفت بالاستقلال في ذلك الوقت وكنت في لجنة الدستور المكونة من المستقلين.

الامر الدستوري رقم واحد كتبته أنا، وأمر تعطيل البرلمان أيضا كتبته أنا باستشارة اثنين من إخواني.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

* general psychology المِزاج النفسي العام. (المحررون)

الساعة 12:05

حضر السيد أحمد عبد الله حامد وقال الآتي:

في الفترة من أغسطس وحتى 17/ 11/ 1958 أنا جيت الخرطوم مرتين مستدعى من الابيض: المرة الأولى قابلت القائد العام عبود في المكتب بتاعه وقال لي: البلد في حالة خطيرة شوية والجماعة ديل قالوا لنا نعمل حركة نستلم بها الحكم. سألته عن الجماعة دول. فقال لي: الحكومة يعني. ولم يحدد أسماء. قلت له انني لا أرى داعيا للمسألة دي وأعتقد أن هذا تقليد أعمى لما حدث في العراق ومصر. قلت نفس هذا الكلام لأحمد عبد الوهاب الذي سألني نفس السؤال، وكان في اخذ ورد، وخرجت وهم مقتنعين بأني معارض. وكنت وقتها قائد الهجانة في القيادة الوسطى. رجعت إلى الأبيض. في شهر أكتوبر 1958 افتكر جاء في رسالة «سايفر»* من الجيش تقول يجب أن نأخذ الأمور بالشدة وتدل على أنه في حاجة حاصلة في الخرطوم، وأنا فكيتها بنفسي. وقبل ذلك كانت جات إشارة، «سقنال» (signal)، تقول انه مطلوب اجتماع قواد الوحدات في الخرطوم ومطلوب تقديم تفاصيل عن القوات والأسلحة وهكذا.

حضرت إلى الخرطوم ووجدت كل قواد الوحدات. وكان موضوع البحث — انفرادا بين القواد — لانقلاب أيضا، وأنا عارضت معارضة شديدة في الاجتماع الذي تم لهذا الغرض. طلعت من الاجتماع ولم يكن هنالك إجماع على إتمام الانقلاب، بل إن الانقلاب لم يناقش في الاجتماع قط ولكن نوقش في شكل فردي بين القواد وعبود خارج الاجتماع. وعبود ناداني أيضا وتحدث معي وعارضت كما عارضت في المرة الأولى، وكذلك أحمد عبد الوهاب. رجعنا إلى وحداتنا: بحاري وطلعت ورضا، وانا رحت الابيض. بعدين حسين علي كرار جاء الأبيض في إجازة كما قال، وزارني وسألني عن موقف الهجانة إذا الجماعة في الخرطوم عملوا انقلاب، فقلت له ان هذه مسألة سابقة لأوانها.

في 17/ 11 علمت بتلفون من عبد الله محمد الأمين مدير كردفان بالانقلاب. لم أؤيد هذا الانقلاب بإشارة أو غيرها إلى هذه اللحظة. ولم أترك الأبيض إلى أن جاءني أمر من الرئاسة بتسليم الهجانة إلى مقبول والحضور إلى الخرطوم. حضرت إلى الخرطوم بعد نحو ثلاثة أيام من الانقلاب وقابلت عبود وتحدثت معه في الأمر ورفضت أن أكون وزيرا أو غيره، وبعد كلام كثير وأخذ ورد مع ناس خارج الجيش قال لي عبود ان هذه مسالة وقت نرجع بعدها إلى الجيش بعد شهرين ثلاثة، فقبلت نتيجة لهذا الوعد أو الأمر بأنني أكون وزيرا ونتيجة لعواطف وطلب الناس خارج الجيش الذين كانوا مستبشرين بالحركة.

---

* cipher شفرة. (المحررون)

في مـارس طلبـت مـن عبـود أن أرجـع إلى الجيـش فقـال لي: حنتنتهـي بسرعـة جـدا وأهـي استقالتي في جيبـي. واسـتمريت قاعـد إلى أن أُقلـت في مايـو سـنة 1959 نتيجـة لحركـة شـنان ومحـي الديـن، وقدمـت إلى المحاكمـة المعروفـة بدعـوى أننـي تسـترت عليهـم ولم أبلـغ عنهـم.

كان عزمـي أن اقـاوم الانقـلاب مـن الأبيـض في الهجانـة، ولكـن حـيرني تأييـد السـيدين لـه وتأييـد النـاس الذيـن جـاؤوني في القيـادة في الأبيـض.

تكويـن المجلـس الأعـلى علمـت بـه تلفونيـا وأنـا في الأبيـض مـن أحمـد عبـد الوهـاب، وكذلـك تكويـن الـوزارة، ولكنـي لم أحـضر اجتماعاتـه. ولمـا جيـت لقيـت حسـين عـلي كـرار في المجلـس الأعـلى وسـكرتيره، وسـألت لمـاذا إذا كان أسـاس الاختيـار للمجلـس هـو الأقدمية لم يتـم التعيـين فيـه بالأقدميـة. فقيـل لي ان المسـألة كانـت منوطـة بالاشـتراك في التنفيـذ، ونـاس حسـين وعـوض عبـد الرحمـن وخـواض إلى آخـره اشـتركوا في الخطـة وفي تنفيذهـا. أعتقـد أنـه كان يمكـن للضبـاط المنفذيـن أن يقولـوا «لا» للقائـد إذا كان الامـر غـير معقـول، وبعـد ذلـك تعـرض عـلى المحاكمـة. ولكـن يجـب تنفيـذ الأمـر عـلى أي حـال وبعـدم تنفيـذه تكـون عرضـة للمحاكمـة ــــ وأعتقـد أن في القانـون العسـكري يوجـد نـص يتحـدث عـن أن يكـون الأمـر الواجـب التنفيـذ معقـولا. اعـتراضي عـلى الانقـلاب كان عـلى أسـاس انـه لا يوجـد مـا يدعـو اليـه، واذا كان الحكومـة فشـلت في الحكـم كان يمكـن ان تسـتقيل دون أن يحـدث انقـلاب ــــ خاصـة وأن ضبـاط الجيـش كانـوا يسـتمتعون وقتهـا بقسـط كبـير مـن الجهـل ولا يمكـن لأحدهـم أن يديـر شـئون أمـة.

عندمـا أبديـت اعـتراضي لعبـود في المـرة الاولى وافـق عـلى أسـبابي وإني أشـك كثـيرا في أن تكـون فكـرة الانقـلاب مـن عنـد عبـود لأننـي أعـرف طبعـه.

أنـا أنصـاري ولكـن لا علاقـة سياسـية لي بحـزب الأمـة ــــ همـي جيـشي. وعندمـا حـضر أزهـري وعبـد الله خليـل إلى الابيـض كرمتهـما في نفـس المسـتوى دون تمييـز. عندمـا حضرت إلى الخرطـوم وزيـرا قابلـت السـيد عبـد الرحمـن وقـال لي: أنـا فوجئـت بهـذا الانقـلاب واسـتغرب لحكومـة دسـتورية تسـلم أمرهـا للعسـكريين. بعـد تكويـن الحكومـة لم ألاحـظ في تصرفاتهـا مـا يشـير إلى أن الانقـلاب تـم لخدمـة غـرض أو اتجـاه سـياسي معـين. عندمـا أخـبرني السـيد عبـد الرحمـن برأيـه في الانقـلاب سـألته عـن البيـان الـذي أذاعـه فقـال لي انـه فوجـيء بـه مفاجـأة.

السـيد الصديـق كان معـارض الانقـلاب معارضـة بطالـة وبلـغ بـه الغضـب درجـة مـا معقولـة. وهـو لم يكـن بالبـلاد عنـد وقوعـه، وكان بعـد حضـوره في حالـة نفسـية بطالـة جـدا. وهـو كان عـدو الانقـلاب نمـرة واحـد مـا فيـش اثنـين تـلات.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

24/ 2/ 1965، الساعة 9:30 ص

أصدرنا اعلانات للدرديري نقد وحسين علي كرار لجلسة غد 24/ 2/ 1965

حضر السيد درديري محمد أحمد وقال الآتي:

في الوزارة الائتلافية لم يكن هناك انسجام بين وزراء الأمة والشعب الديمقراطي. كنت حتى 18/ 11 مديرا للنقل الميكانيكي ثم طلب إلى أن اذهب إلى لجنة الخدمة. الخلاف بين الحزبين برز بوضوح عند مناقشة مشروع المعونة الأمريكية. الواحد كان يشعر انه مافي استقرار.

في 16 يوليو 1958 أنا سافرت انجلترا في مأمورية رسمية ومن ضمن مهماتي كان أن اشتري حاملات مدافع «برين كريرز» (bren carriers) للجيش بوصفي مديرا للنقل الميكانيكي. ويبدو أن الجيش حرص على شرائها في ذلك الوقت لان ثمنها كان رخيصا. عدت إلى السودان في 21/ 10/ 1958 ووجدت الجو السياسي أيضا مش نضيف. وبدأنا نسمع أن افتتاح البرلمان الذي أعتقد أنه كان محددا له 17/ 11 سيؤجل، وسمعت أيضا أن جماعة من البرلمان يرون أن تأجيل افتتاح البرلمان غير دستوري وأنهم مصممين على دخول البرلمان في يوم افتتاحه المحدد ــ هؤلاء هم ناس المعارضة. وفي تلك الأيام معروف أن النواب كانوا سلعا تباع وتشترى وكان الاتجاه إلى شراء النواب وإسقاط الحكومة والمناداة بالاتحاد مع مصر من داخل البرلمان، لا سيما وأن شيخ علي رئيس حزب الشعب كان في مصر، وقبله كان رئيس الوطني الاتحادي ذهب إلى مصر أيضا ويقال ان المصريين أصلحوا ذات البين بينهما وسيرجعان متفقين بعد اكتساب شوية من الجنوبيين وغيرهم من النواب الذين لا يثبتون على مباديء.

كثر الكلام في كل الأوساط أنه لا بد من تدخل الجيش. وكنت أستقي أخباري من زين العابدين صالح الذي له صلة بالأحزاب وأثق فيما يقول. وعرفت من تلميح لزين العابدين أن الجيش سيتدخل حفاظا على استقلال البلاد.

يوم 16/ 11 كنت حتى الساعة 9 مساء بالمكتب في الخرطوم بحري وخرجت منه وقعدت في «خباز» شوية ووجدت علي حسن عبد الله، وعبد الله يوسف، وافتكر عباس فضل، وتونسنا ونسة عادية. حوالي الساعة 10:30 ذهبت إلى أم درمان. وفي العادة أمر في طريقي إلى المنزل بمنزل عبد الله خليل. ولما مررت وجدت بابه فاتحا وتوجد عربة نمرة 31 واقفة قدام الباب. فدخلت ووجدت محمد نور الدين وسألته عن عبد الله خليل فقال لي معاه ضيوف في الاوضة البرة. سألت الخدام عن من مع عبد الله خليل فقال اثنين ضباط. رجعت الى نور الدين. سمعت صوت العربة برة، جيت طالع فلاقيت

عبـد الله راجعـا مـن البـاب ويظهـر قدامهـم. سـألته عـن الحاصـل فقـال لي: خـلاص العسـاكر حيسـتلموها ومـش حينزلـوا إلا بالقـوة. طلعـت طـوالي ورحـت البيـت وأصـلي مـا كلمتـه ولا سـألته. وأحـب أن أؤكـد أن عبـد الله خليـل لم يتكلـم معـي في الموقـف السـياسي قـط قبـل ذلـك.

اسـتيقظت في الرابعـة صبـاح 17/ 11 ورفعـت التلفـون، وجدتـه بـدون حـرارة. خرجـت في السـاعة 5:30 ورأيـت عسـاكر أمـام بيـت أزهـري وعبـد الله خليـل. ذهبـت إلى منـزل زيـن العابديـن ووجدتـه واقـف في الشـارع هـو ومحمـد عثـمان ياسـين، وأحدهمـا لا أذكـر سـألني الجابـك بـدري كـده شـنو؟ فقلـت لـه واحـد صاحبـي جايـي في المطـار ولم يكـن ذلـك صحيحـا ولكنـي كنـت خرجـت لاطمئـن عـلى الموقـف. دخلـت بيـت زيـن العابديـن وبقيـت مـدة ثـم أُذيـع بيـان عبـود.

في تاني يوم جاني اللواء التجاني ليستلم مني وما كلمني لغاية ما ذهب مني.

وفي تـاني يـوم لذلـك ذهبـت إلى رئاسـة الجيـش وأخـبرني عبـود بأنـه قـرر تعيـين ضابـط للنقل وتعيينـي أنـا للجنـة الخدمـة المدنية.

صلتـي بعبـد الله خليـل صلـة صداقـة منـذ سـنة 1920. وعـن طريقـه صادقـت زيـن العابدين لأنـه صديقـه وأخـوه في الرضـاع. وصلتـي بزيـن العابديـن أصبحـت صلـة صداقـة ثـم نسـب لأن أخـي تـزوج ابنـة أخ زيـن العابديـن. كنـت عضـوا في حـزب الأمـة حتـى سـنه 1951 حيـث كونـا الحـزب الجمهـوري الاشـتراكي. وهـذا معنـاه أننـي تركـت حـزب الأمـة، ولكـن هـذا لم يؤثـر عـلى صـلاتي الخاصـة مـع السـيد عبـد الرحمـن والسـيد الصديـق وعبـد الله خليـل وزيـن العابديـن.

لم يحـدث قبـل الانقـلاب أن اتصلـت بـاي ضابـط مـن ضبـاط الجيـش في أي شـأن مـن شـئون الانقـلاب.

يصـح اني في تـاني أو ثالـث يـوم للانقـلاب قابلـت أحمـد عبـد الوهـاب في القيـادة العامـة — التـي أذهـب إليهـا اعتيـادي بحكـم عمـلي إذ عندنـا ورشـة حربيـة فيهـا — وسـألته أنـه كان مشـاعا أنـه سـيكون مجلـس سـيادة وحكومـة قوميـة بـدلا مـن حكـم الجيـش. فقـال لي: نحـن رأينـا اننـا نتحمـل المسـئولية. مصـدري في معلومـات مجلـس السـيادة والحكومـة القوميـة هـو زيـن العابديـن. لم يحـدث أننـي ذهبـت مـع زيـن العابديـن صالـح إلى القيـادة في 18/ 11، ويصـح اني أكـون شـفت أحمـد خـير في يـوم 18 / 11 أو نحـو ذلـك ولسـت متأكـدا مـن التاريـخ، ولكـن لم يحـدث كلام بينـي وبينـه، ولا أذكـر. تقـدر تقـول لم يحـدث أننـي قابلـت أحمـد خـير مـع زيـن العابديـن في القيـادة في 18/ 11 وزيـن العابديـن تحـدث معـه عـن ضرورة توجيـه العسـاكر إلى آخـر مـا جـاء في أقـوال أحمـد خـير.

الـذي فهمتـه مـن كلام عبـد الله خليـل لي بقولـه: خـلاص العسـاكر حيسـتلموها، أن المسـألة كانـت منتهيـة مـن جانـب الجيـش ولم يكـن أمامـه حيلـة لإيقافهـم وهـو لم يكـن راضيـا.

بـدون شـك أحمـد خـير كان معاهـم مـن يـوم 16/ 11 أي في السـاعات الأولى مـن صبـاح 17 / 11 وصبـح الليـل معاهـم حتـى 17/ 11 وصـاغ ليهـم كل البيانـات، وهـم عندهـم صلـة بأبـو رنّـات وذهبـوا إليـه أول الأمـر ولكنـه أحالهـم إلى أحمـد خـير بدعـوى أن أبـو رنّـات يعمـل في القضـاء ـــ وهـذا مـا سـمعته.

درجـة صداقتـي بزيـن العابديـن وصلـت بـه إلى مرتبـة الشـقيق منـي، ولكنـي في سـنة 1961 غـيرت كل رأيـي فيـه وعرفتـه عـلى حقيقتـه. قبـل الانقـلاب سـمعت مـن زيـن العابديـن وغـيره أن الجيـش سـيتدخل حفاظـا عـلى اسـتقلال البـلاد ودرءا للخطـر المـصري بتـاع الوحـدة.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 11:30 ص

حضر السيد حسين علي كرار وقال الآتي:

في سنة 1958 كنت قائد الالاي المُدرّع وهو جزء من حامية الخرطوم، وحدة فرعية من الحامية. ومنذ أن كنت في بعثة دراسية في مصر، وبعد حضوري، وأنا أسمع أن الأحوال في البلاد سيئة من جميع الوجوه وكان الاتجاه والمطلب العام أن يتدخل الجيش لإنقاذ البلاد ويبدو أن الناس كانوا مُتأثرين بالثورة المصرية ومستبشرين بأن يتولي الجيش هنا ما فعله في مصر من تقديم وتطوير للبلاد.

وكان ضباط الجيش أيضا متكتلين : الصاغات فما دونهم ومن هم أعلى من الضباط والصاغات، وكلهم متفقين علي ضرورة إحداث انقلاب، من ذلك حركة ناس كبيدة. يعني الفكرة كانت موجودة في الجيش ولم يكن أحد يدري متي تتبلور وتُنفّذ. عند عودتي من الإجازة عرفت من زملائي الضباط أن رئيس الحكومة عبد الله خليل يري أنه لا مُنقِذ للبلاد سوى الجيش، وقد تحدث مع القائد في ذلك وكان القائد مُترددا. هذا ما سمعته.

كبار الضباط كانوا مرتاحين لفكرة صدور الحركة من القائد العام، وذلك حتي يكفي الجيش شر قيام الضباط الصغار بالحركة وقد تكون دموية وتخرج عن أهدافها أو تؤدي إلى انقسام في صفوف الجيش. فيما سمعت كان الاتجاه أولا إلى تكوين مجلس سيادة، ثم مجلس وزراء من مدنيين وعسكريين لفترة محددة، ثم ينسحب الجيش ويتركها للمدنيين. هذه هي الفكرة التي كانت مفهومة حتي آخر لحظة.

في 16/ 11 أخذني حسن بشير، قائد الحامية، إلى القائد لنتلقى منه التعليمات، وقال القائد ان الجيش سيتولي زمام الموقف، وقسم علينا الواجبات حسب اختصاص كل وحدة في نطاق العمليات الحربية، وصدرت الأوامر مسلسلة من القائد حتي الجنود. وفي صباح 17 / 11 كانت القوات في مراكزها، وعبود أذاع بيانه، وكانت النتيجة تهليلا وتكبيرا ومباركة من السيدين إلى آخره.

أفتكر يوم 18 / 11 اجتمع قادة الوحدات ومعهم أنا في مكتب القائد، والقائد تكلم في تشكيل الحكومة والمجلس الأعلى ـــ كلام فوجئنا به في الحقيقة لأن فكرة مجلس السيادة تلاشت. وكان الاتجاه إلى تعييني سكرتيرا للمجلس الأعلى ثم عُينت في المجلس. كان عند عبود ورق جاهز قرأ منه أسماء المجلس الأعلى والوزارة وكانت موضبة جاهزة خلافا لما كنا نفهمه ونتوقعه. وفي الحق لم نكن مهتمين كثيرا لذلك لأن الفترة كان مفروضا أن تكون قصيرة مؤقتة. فهمي أنا لحركتنا أن القائد وضع سياسة ولازم نمشي عليها. مسألة أوامر يعني.

عند عودتي من كلية أركان حرب في مصر في إجازة ذهبت إلى الأبيض وكانت الفكرة السائدة وقتها أن الضباط الصغار سيعملون انقلاب، وكان علينا نحن الضباط الكبار أن

نناقش ذلك ونُحدّد موقفنا فيه. وأذكر أنه في إجازتي بالأبيض قابلت أحمد عبد الله حامد وسألته رأيه في حركة الضباط الصغار وهل يقوم الضباط الكبار بالحركة، فقال أنه إذا قامت حركة من الكبار فإنه سيقف معها ولكنه يأمل ألا تحدث علي أي حال، وأن لا تدعو الأحوال إلى ذلك — وهذا كان رأي بعض الكبار أيضا الذين يعتقدون أن المسألة مسألة سباق بينهم وبين الضباط الصغار لأنه إذا لم يعملوها فلابد أن الصغار سيعملوها. أعني بذلك أن كبار الضباط قد يضطرون للقيام بالحركة إذا رأوا ألا سبيل لتفاديها وذلك إذا أصرّ صغار الضباط على القيام بها، ذلك خوفا مما قد يترتب علي قيام الصغار بالانقلاب من مضار التهور.

أعتقد أن المسألة كانت عملية حربية فقط، حل أجمع عليه المدنيون والعسكريون. لم تكن ثورة لأن الثورات لا تقوم من القمة، والمسألة كان مقصودا أن تكون مسألة شهور فقط وأن تحول دون حركة الضباط الصغار. وفي ثاني شهر أحمد عبد الوهاب قال خلاص أنا زهجت وعايزين نرجع الجيش بتاعنا وعبود قال ليه طوّل بالك شوية. الحكاية دي استمرت طول هذه المدة ليه أنا ما عارف. وحتي أنا في مدني كنت أتكلم معاهم طوالي عشان يفكّوا حالة الطوارىء ونرجع لجيشنا.

فيما سمعت من ناسنا، وفيما أعتقد، الحركة قامت برغبة من رئيس الحكومة عبدالله خليل لأنه زهج من الأحوال.

اعتقادي أن المجلس الأعلى الثاني الذي جاء نتيجة لحركة شنان ومحي الدين هو الذي وسع الحكم العسكري وجاء بالحاكم العسكري وقوانينه، وكل ذلك من أعمال تدعيم الحكم العسكري. ورأيي في امتداد الحكم العسكري أن الشعب نفسه ساهم في مدّه وفي تضليل الحكّام بالتعبير عن ارتياحهم لنظام الحكم. هكذا وجد الحكم مشجّعا للاستمرار في تأييد الناس له. ولو كان هنالك دمار في هذا البلد فإنه ليس راجعا إلى العسكريين بل إلى المدنيين الذين يعملون معهم من رؤساء مصالح ووكلاء دائمين.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

28/ 2/ 1965، الساعة 5:50

انتقلنا إلى سجن كوبر لإستجواب السيدين محمد أحمد عروة وطلعت فريد.

استجوبنا السيد محمد أحمد عروة وقال الآتي :

كانت الحالة السياسية سيئة والحالة الاقتصادية أسوأ قبل الانقلاب، وهذا هو السبب الجوهري في الانقلاب.

كنت في الخرطوم قبل الانقلاب، وكنت مدير إدارة الجيش، أميرالاي. خطة الانقلاب عُملت زي ما أي خطة عسكرية بترسم، والتفاصيل ما بستحضرها. الجيش له رئاسة «ستاف»* وكده، ولما تعمل خطة كل زول ينفّذ دوره فيها. ولهذا أُفضّل الاحتفاظ بأقوالي فيما يختص بما إذا كنت من المفكرين في الانقلاب أو المنفذين له. أنا كـ «ستاف أوفيسر»† لما يقولوا ليّ عاوزين تحرك الحاجة دي من محلها وأحركها بكون مشترك فيها ولهذا أستطيع تحديد موقفي مما حدث، وأُفضّل أن أقول التفاصيل في محكمة مفتوحة وبعد أن يُتاح لي الاتصال بمستشار قانوني قبل الإدلاء بأقوالي.

حدث اجتماع في الرئاسة تقرّر فيه أن يتدخل الجيش ليستلم بعد أن ساءت الأحوال السياسية في البلد. معروف حسب العادة أن القائد هو الذي يدعو إلى الاجتماع، والقائد العام كان حاضر أول اجتماع، وكذلك نائبه وقادة الوحدات الموجودين في الخرطوم، وأنا كنت حاضر هذا الاجتماع. قادة الوحدات يجتمعون في هذه الحالة لمناقشة التنفيذ فقط وليس لمناقشة قانونية الأمر. لم يكن هنالك اعتراض على الأمر من أي من الحاضرين. القوانين العسكرية واجبة الطاعة دائما ولا يوجد استثناء لذلك في القوانين العسكرية، ولكن يحق للمأمور أن يرفض تنفيذ الأمر، إذا كان غير قانوني كقولك لواحد أقع في البحر. التمرد في الجيش هو مخالفة أمر القائد.

لم يحدث أن اجتمعت بالقائد في شأن الانقلاب خارج مكاتب الجيش.

إذا حصلت طوارىء والجيش استلم الحكم يسود قانون الطوارىء. كان هنالك نقاش حول حكومة قومية وحكومة عسكرية انتهي آخر الأمر بقرار قيام حكومة عسكرية وذلك خوفا من أن تظهر الخلافات السياسية مرة أخري في الحكومة القومية.

قبل الانقلاب كنت مبسوطا من الاتجاهين بتوع الاستقلال والاتحاد لأن أي منهما كانا سيحقق لنا استقلالنا. لي صلة وثيقة بالختمية، وكانت لي ميول مع ناس الوطني

---

* staff هيئة أركان حرب. (المحررون)

† staff officer أركان حرب. (المحررون)

الاتحادي. وبعد الحكم الوطني ونتيجة لأخطاء كثيرة لم أعد أؤمن بالطريقة الكانت ماشية بيها الأحزاب. لا أعرف موقف السيد علي من الانقلاب، ولم يحدث أن قابلته قبل الانقلاب — فقط قابلته يوم الانقلاب.

لم نقصد بالانقلاب خدمة اتجاه سياسي معين أو حزب سياسي معين، وإنما قصدنا مصلحة البلاد. ولم يكن هنالك من معارض. لا أعرف أن رئيس الوزراء عبد الله خليل كلّف القائد العام بإحداث الانقلاب، ولم أسمع ذلك من القائد.

حركتنا جاءت من القائد وهي لذلك تختلف عن حركة ناس كبيدة التي كانت محاولة انقلاب، أما حركتنا فكانت حكم طوارىء.

لم تُحدّد مدّة لرجوع الجيش لثكناته وكان ذلك مرهونا باستقرار الأحوال في البلاد. خلاصة موقفي أن الفكرة جاءت من القائد، وكان بوسعي أن أُناقش الفكرة لو لم أكن مقتنعا بها من حيث مصلحة البلد وليس من حيث قانونية الأمر إذا كان لا بد لي علي أي حال من تنفيذ الأمر علي أي حال. وبما أنه لم يكن هنالك اعتراض من أحد علي الفكرة من حيث ضرورة تنفيذها للصالح العام فإننا لم نضطر إلى مناقشة شيء.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 11:30

استجوبنا السيد محمد طلعت فريد وقال الآتي :

في نوفمبر 1958 كنت قائدا للقيادة الجنوبية. لم أحضر اجتماعا للقوات في الخرطوم قبل الانقلاب بُحث فيه موضوع الانقلاب.

في يوم 17/ 11 حوالي الساعة 6:30 صباحا وأنا واقف في طابور في المعسكر الجديد بجوبا، جاءني الصاغ وقتها عبد الله محمد آدم وقال لي انه علم من شخص سمع في الراديو عن حدوث انقلاب، وأعتقد أنني ضربت تلفون للسر محمد أحمد قومندان البوليس في جوبا أسأله عن الحقائق، وكذلك اتصلت بعثمان جاد الرب أسأله. ثم طلبت رئاسة الجيش باللاسلكي وتأكدت من حدوث الانقلاب. ولم أحضر إلى الخرطوم إلا بعد أن جاءني الأمر بتعييني وزيرا للإستعلامات والعمل.

أنا لم أشعر بعد استيلاء الجيش علي الحكم أن الغرض من تدخله كان لخدمة اتجاه سياسي أو حزب سياسي معين، بل كان لإنقاذ البلاد من كارثة هي سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية التي كانت معلومة للجميع. كنت أشعر في قرارة نفسي أننا ما جينا عشان نستمر، والمدة بتاعتنا كانت رهينة باستقرار الأحوال.

كنت أقدر السيدين وأزورهما في المناسبات، ولم يحدث أن بحثت مع أي منهما أمورا سياسية.

لم يحدث أن تكلمت مع عبود في موضوع الانقلاب في اجتماع قادة الوحدات في أكتوبر، ولا أذكر أنني حضرت لهذا الاجتماع، ولا أستطيع أن أنفي أنني حضرته ولكني أجزم بأنني لم أتحدث مع السيد عبود في شأن الانقلاب. المدة طالت وقد تحتاج بعض الحقائق إلى الرجوع إلى مستنداتها.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

1/ 3/ 1965، الساعة 9:40

انتقلنا إلى رئاسة القوات المسلحة لاستجواب السيد الخواض محمد أحمد الخواض فقال:

في 16/ 11/ 1958 طلب منا قائد الجيش الاجتماع — وكنت وقتها قائد مدرسة المشاة — في المساء وقال لنا نائب القائد ان الحالة السياسية توترت وأن البرلمان سيُفتتح في 17 / 11 وستقتحمه الأحزاب. فطلب منا أن نكون في حالة استعداد كما هو الإجراء العادي في مثل هذه الأحوال، يعني حالة طوارىء لها نظامها وإجراءاتها. وفي صباح 17 / 11 ظهرت البيانات من القائد ثم بيانات السيدين في نفس اليوم أو بعده.

وفي مساء 17/ 11 القائد دعى إلى اجتماع في الرئاسة لكل القادة الموجودين في الخرطوم، وأصدر أمر تعيين المجلس الأعلى وأنا كنت من بين أعضائه. ويُلاحظ أن التعيين في المجلس الأعلى كان بالأقدمية إلى أن وصلني أنا الدور، وكان ذلك تعيينا أي أمرا من القائد، وكذلك كان تعيين عوض عبد الرحمن وحسين علي كرار بأمر من القائد — أُقدّم كشف الأقدميات (انظر)

أنا لم أحضر ما دار في اجتماع القائد ولم أحضر كلامه في 16/ 11. ولما حضرت لم أجده وأخذت تعليماتي من «الاستاف» بتاعه وهو نائب القائد العام وآخرين.

ولتنفيذ العملية نرجع إلى الأوامر الروتينية بطبيعة الحال لدي الجيش علي سبيل الاحتياط «انتيرنَل سيكيورِتي أوبريشنل أوردرز» (internal security operational orders) «أوامر عمليات حربية» «نظرت». عندما حضرت إلى الاجتماع وجدت القائد خارجا من غرفة الاجتماع، ودخلت غرفة الاجتماع فوجدت أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وعروة وعوض ومحمد نصر عثمان ولست متأكدا من حسين علي كرار. ولم تحدث مشاورات في أي شيء، بل أخذت تعليماتي من نائب القائد العام. أنا لم أحضر الاجتماع الذي نُوقش فيه موضوع الانقلاب في مساء 16/ 11 ولم أدخل في مناقشة مع من وجدتهم من الضباط في موضوع الانقلاب. ولم يحدث قبل 16/ 11 أن حضرت أي اجتماع نُوقش فيه موضوع الانقلاب وإذا قال شاهد غير ذلك فليواجهني.

في يوم 17/ 11 جمعنا القائد وأخرج ورقة فيها أمر تعيين المجلس الأعلى، ولم يحدث أي نقاش في ذلك. ولكن حدث كلام في تعيين حكومة قومية في المستقبل ولم تُحدّد لها مدّة وكان كلام ساكت مش رسمي. وكان ذلك بعد صدور أمر القائد بتعيين المجلس الأعلى. أما قبله فلم أحضر نقاشا حول تكوين حكومة قومية ومجلس سيادة.

حركة ناس كبيدة كانت حركة ضباط صغار ضد ضباط كبار أي محاولة تمرّد، ولكن حركة 17/ 11 كانت أوامر عليا من الجيش. وأنا نفّذت دوري باعتباري ضابطا في الجيش جاءني أمر من ضابطي الأعلى.

التمـرّد تُعرّفـه المـادة 21 مـن قانـون القـوات المسـلحة لسـنة 1957. لا يوجـد نـص في القانون العسـكري يحـدّد الأوامـر التـي تجـوز فيهـا المخالفة.

لم أشـعر أن الانقـلاب كان في مصلحـة اتجـاه سـياسي أو حـزب سـياسي معـيّن. ولكنهـا كانـت حركـة تهـدف إلى إنقـاذ البـلاد ممـا كانـت فيـه مـن تناحـر حـزبي وعـدم اسـتقرار سـياسي.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

16/ 3/ 1965، الساعة 7 ص

سافرنا بالطائرة إلى زالنجي لاستجواب أعضاء المجلس الأعلى المقيمين بزالنجي.

16/ 3/ 1965، الساعة 10:45 ص

انتقلنا لسجن زالنجي لاستجواب أعضاء المجلس الأعلى المقيمين به. استجواب السيد أحمد رضا فريد. قال:

في 17/ 11/ 1958 الساعة 5:45 صباحا وأنا في منزلي بالفاشر قائدا للقيادة الغربية ضرب لي تلفون آنذاك القائمقام أحمد حسن سالم وسألني عما إذا كنت سمعت الإذاعة فقلت لا وسألته عما به فقال لي انه حدث الانقلاب والجيش استلم الحكم. فقلت له «دي غريبة جدا وأنا رايح الطابية حصّلني على الطابية.» قبلها بخمسة أيام جاءنا تلغراف بأن نكون على أهبة الاستعداد «ستاند باي» (standby). في الطابية قابلت الصاغ عبد الله الهادي وطلبت منه أن يذهب كل عسكري لمنزله ويلبس نمرة 4 ولا يُبارح الطابية إلا بإذن مباشر.

ذهبت إلى منزل السيد المدير علي عبد الله أبوسن فلم أجده، فوجدته بالمكتب ومعه كبار الموظفين يستمعون إلى الراديو. اختليت به وسألته عما فعلوه لغاية دلوقت فقال انه نزل البوليس مسلح يحرس مدينة الفاشر. فأخبرته أن واجبنا الأول هو الأمن وأنا سأقبل هذا الكلام ولن أُنزّل عسكري جيش وسأترك الأمن للبوليس. المدير نادي عثمان زين نائب القومندان أمامي وأخبره بضرورة حفظ الأمن بواسطة البوليس. رجعت إلى الغرفة ووجدت الضباط كلهم مستعدين وقلت لهم ألا يبارحوا الطابية إلا بأمري، وأفهمت كبار الضباط بأن البوليس المسلح يحرس الآن ولا أريد أن أتدخل. ذهبت إلى مكتبي وطلبت الخرطوم فرد عليّ ضابط صغير. سألته عن القائد ونائبه وحسن بشير فلم أجدهم. سألته عن الحاصل فقال هو ما سمعتوه في الراديو. ختيت السماعة وقعدت. المدير بعدها ضرب لي تلفون وقال لي البلد ما فيهاش حكومة غير الجيش، فدعوته إلى الحضور إليّ ومعه نائب المدير ونائب القومندان لنبحث موضوع الأمن في شكل مجلس دفاع.

كان واجبي الأول وأنا أميرالاي قومندان الغربية وكان واجبي الأول المحافظة على الأمن فيها. اتصلت بضابطي حمد النيل في نيالا ليطمئن على حالة الأمن في داخل قبائل المنطقة. وهكذا في يوم 19/ 11 سمعت في الراديو أنه تشكّل مجلس أعلى أنا عضو فيه، وبالإضافة إلى ذلك وزيرا للأشغال والثروة المعدنية. وكُلّفت بالحضور إلى الخرطوم في أقرب فرصة

وكان ذلك بالتلفون. يوم 22/ 11 ذهبت إلى الخرطوم وأديت اليمين.

من 4 فبراير سنة 1958 إلى 19/ 11/ 1958 أنا لم أرَ الخرطوم ولم أحضر إليها. وفي 4/ 2/ 1958 كنت قد عدت قبل نحو ثلاثة أيام من لندن التي ذهبت إليها لمدة شهر بغرض علاج يدي المكسورة. لم يحدث قط أن حضرت إلى أي اجتماع في الخرطوم نُوقش فيه موضوع الحالة السياسية وضرورة تدخل الجيش.

قبلت تعييني في المجلس الأعلى والوزارة كخدمة للبلد وضعتني فيها الظروف. وهذا ولم يكن صحيحا لي أن أرفضها من الناحية القانونية أيضا باعتبارها تكليفا من القائد العام.

أنا سألت عبود أيه الإرهاصات التي حدثت قبل الانقلاب، فقال لي شفنا الحكم فسد وقلنا أحسن نمسك الحكم. ولم أسأله أكثر من ذلك لأن ظروف الزمالة وحساسية بعض المواقف وبعض الأسئلة منعتني من ذلك.

أرجو أن أعتذر عن الإجابة علي السؤال الخاص بالرأي الذي كوّنته عن أسباب استيلاء الجيش علي الحكم، لأنني رجل واضح وصريح وأخشي أن تجيء إجابتي مخالفة لواقع الأمر.

وكان واضحا لدينا أن الجيش سيرجع إلى ثكناته، وكنت أشعر بذلك وأقوله في المناسبات.

أُسمّي الحركة انقلابا لأنها غيّرت أوضاعا قائمة.

في أثناء عملي في المجلس الأعلى ومجلس الوزراء كان يحدث طبعا شدّ وإرخاء وتوجد تيارات مختلفة داخل المجلس. ولكن لم يخرج قرار من المجلس كان هدفه مصلحة حزبية أو سياسية معينة، وإنما كانت كل القرارات تستهدف الصالح العام. فكرة مجلس السيادة والحكومة القومية سمعتها من أصدقاء مدنيين ولم أسمعه من زملائي العسكريين قط ولا الوزراء المدنيين.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 11:55 ص

استجواب السيد حسن بشير نصر، قال الآتي :

في 17/ 11/ 1958 كنت قائد حامية الخرطوم. في الربع الأخير من سنة 1958 الواحد كان يشعر أن الموقف الاقتصادي ما كان قدر كده، بدليل التذمّر بتاع الناس في الشوارع وبيوت البكيات وهكذا. حصل أن الحكومة وقتها عملت حالة طوارىء. والواحد يشعر أنه كانت في مناورات تدل علي قرب حدوث شيء غير معروف، وحتي في الجيش شعرنا.

في النصف الثاني من نوفمبر ظهرت شائعات بأن البرلمان سيؤجّل وحتحصل حاجات في البلد واتفاقات مع دول أجنبية وعدم استقرار في البلد. الفريق عبود كان القائد العام، وتكلم معنا كأفراد وقال ان حالة البلد بطالة وحالة الأمن تدعو إلى الرثاء وقد تحصل حاجات الواحد يأسف ليها وبما أن الجيش مسؤول عن الأمن فيُستحسن اننا نكون «ألـيرت»،* وكان هذا زي «وورنينق»† منه.

حوالي 15 أو 16/ 11/ 1958 دعانا القائد إلى اجتماع فيه : أحمد عبد الوهاب، حسن بشير، التجاني، الخواض، عروة ومش متأكد من نصر وعوض عبد الرحمن وكل القادة الذين كانوا موجودين في المدن الثلاثة، وقال ان الحالة وصلت درجة من السوء لا تحتمل الانتظار، وأخشي ما نخشاه أن يحدث تدخّل أجنبي ويفوت الفوات، وبما أن الجيش مسؤول في حالة الأزمات فسيتدخل، وقرر أنه سيلقي خطابا وسيستلم الجيش الحكم إلى أن تستقر الأحوال. كلام القائد كان مأخوذا عندنا كأمر حسب نظام الجيش.

في يوم 16/ 11 عملت «ستاند باي» وكانت القوات علي أهبة الاستعداد.

كنت قبل 16/ 11 بخمسة ستة يوم في إجازة واُستدعيت من الإجازة. قبل اجتماع16/ 11 كان هنالك أيضا اجتماع لنا مع القائد وشرح لنا فيه الموقف السياسي كما شرحه في الاجتماع الأخير. وكانت هناك مشاورات زي مشاورة الأب الديكتاتوري خالص مع ابنه، وكان «المارجن»‡ بتاع إنك تسأل صعب جدا، ومعني كلام القائد اني في رأس الجيش والبسمعوا أوامري خلاص والما بسمعوا معناهو «ديث»§ طبعا. هذا مفهوم المشاورات عندنا.

---

* alert متيقظين، منتبهين. (المحررون)

† warning تحذير. (المحررون)

‡ margin هامش. (المحررون)

§ death الموت. (المحررون)

عندمـا اجتمـع بنـا القائـد في يـوم 16/ 11 كان خطابـه جاهـزا وقـرأه علينـا ولم نشـترك في إعـداده. أعتقـد أن الحركـة كانـت حالـة طـوارىء تسـتدعي أن يمسـك الجيـش الأمـور إلى أن تسـتقر، ولم يكـن لنـا فيهـا «سـيى»* لأنهـا جـاءت مـن فـوق ولم يكـن علينـا إلَا تنفيـذ الأوامـر. وبالعقليـة العسـكرية رأيناهـا زيهـا وزي أي عمليـة في الميـدان. أحمـد خـير أحضرتـه أنـا في يـوم 17/ 11/ 1958 حـوالي السـاعة 5 صباحـا وذلـك بنـاءً عـلي طلـب القائـد الـذي طلـب منـي إحضـاره، ولم يكـن معـي أبـو رنّـات عنـد ذهـابي إليـه. لم يحـدث أي نقـاش في 16/ 11 أو قبلهـا حـول حكومـة قوميـة.

في 19/ 11، وبعـد خطـاب الرئيـس الـذي أعلـن فيـه أنـه السـلطة التشريعيـة والتنفيذيـة، اجتمعنـا في الرئاسـة عشـان نفكّـر في تشـكيل الحكومـة. والأسـماء تقريبـا أغلبهـا كانـت عنـد الرئيـس محضّرهـا مـن بـدري، ولم نصـل إلى التعيينـات النهائيـة، ولم نناقـش حكايـة الحكومـة القوميـة، وهـذه لم نناقشـها في أي اجتـماع.

أمـا مسـاء 19/ 11 أو في 20/ 11 أُذيـع اسـم الـوزراء وأعضـاء المجلـس الأعـلى وبعضهـم لم يكـن في الخرطـوم فيـما أعتقـد.

عبـود في حديثـه لنـا عـن حالـة البلـد قـال ان عنـده معلومـات بذلـك، ولكنـه لم يقـل أنـه سـمع ذلـك مـن عبـد الله خليـل.

أذكـر أنـه قبـل الانقـلاب بمـده لا أذكرهـا أن زرنـا السـيد الصديـق أنـا وأحمـد عبـد الوهـاب وعبـود أفتكـر وعـوض عبـد الرحمـن. كانـت زيـارة عاديـة اقترحهـا علينـا عبـود، وحضرهـا عبـد الله خليـل. ولم أسـمع مـا دار بـين عبـود وصديـق لأني كنـت بعيـدا عنهـما. ونحـن راجعـين عبـود سـألنا إذا طُلـب مـن الجيـش أن يشـترك في الـوزارة ويأخـذ وزارة الدفـاع رأيكـم شـنو. وكان رأيـي أنـا أن اشـتراك الجيـش في حكومـة مدنيـة فيهـا زي نصـف أو ربـع مسـؤولية وقـد تجرّ إلى عواقـب قـد لا تتحملهـا، فأمـا أن يشـترك الجيـش 100 أو يبتعـد. كان ذلـك قبـل 13/ 11 — اجتماعنـا الأول — بزمـن. انتهينـا في ذلـك الحديـث عنـد ذلـك الحـد ولم نصـل إلى قـرار.

لا أعتقـد أن الزيـارة كان مقصـودا بهـا أكثـر مـن مشـورة مـع القائـد. وأنـا احـترت لمـاذا أخذنـا القائـد نحـن بالـذات معـه للزيـارة.

لا أذكـر مـا إذا كان عبـد الله خليـل قـد اشـترك مـع السـيد الصديـق وعبـود في الحديـث، لا أعـرف مـا إذا كان القائـد قـد قابـل السـيد عـلي قُبيـل الانقـلاب، وأنـا لم أحـضر مثـل هـذا الاجتـماع.

أعتقـد أن القائـد لم يكـن ليذهـب إلى السـيد الصديـق لـولا وجـود عبـد الله خليـل وهـو

* say رأي؛ حق إبداء الرأي؛ قرار. (المحررون)

وزير الدفاع. الحركة ما تقدمت إلا لأن عبود قبلها. ورئيس القائد العام هو وزير الدفاع، والصلة الوحيدة بين الجيش ووزير الدفاع هو القائد العام.

حسب قانون الجيش يجب أن تُطاع كل الأوامر أيّا كان نوعها وبعدين الواحد يتظلَم — أعني المأمور — لأن قاعدتنا في الجيش هي الطاعة العمياء. لم أشعر بأن الحركة التي قمنا بها فيها مؤامرة لأنها جاءت من القائد العام. وإحساسي الشخصي أن البلد كانت عاوزه تغيير.

أنا كعسكري لا لون حزبي لي، ولكن سنة 53-54 كنت أميل نحو الوطني الاتحادي لاعتقادي بأنه الوحيد القادر على إخراج الإنجليز. عندي صداقة مع ناس حزب الأمة — أخواني وأولادهم، والدي والسيد عبد الرحمن.

السيد علي هو طائفتي، وكنت أزوره بانتظام، ولكن لم يحدث أن تكلّم معي في أي شأن من شئون الانقلاب قبل حدوثه.

لم أرَ زين العابدين صالح في رئاسة الجيش ولا أعرف له علاقة بالأحداث. أبو رنّات وجدناه مع أحمد خير عندما ذهبنا إليه، ويجوز أنني تحدثت والسيد في أمر تعيينه مستشارا قانونيا لنا.

عبد الله خليل كان صديق والدي، ولهذا عندي له ولاء شخصي واحترام.

ليس صحيحا أن عبد الله خليل سلّم الجيش الحكم، ولو صح ما يدعيه في هذا الصدد لما شلناه من الحكم ولكانت له مكانة خاصة عند الجيش بعد استيلائه على الحكم.

لا أحد غير عبود وعبد الله خليل يعرف العلاقة بينهما لأنهما من جيل واحد وسن متقاربة. لا أذكر اسم عبد الله خليل أُقترح لمجلس السيادة.

القائد كان يقول ان استيلاء الجيش سيكون مؤقتا وإلى حين استقرار الأمور ولم يحدد وقتا معينا.

الخطبة أعتقد أنها من إعداد القائد، تعيينات الوزراء المدنيين عملها القائد، ونحن اقترحنا أسماء المدنيين للوزارات الناقصة التي لم يكن القائد أعدّها. تعيينات المجلس الأعلى عملها القائد وحده. وأنا كنت عضو المجلس الأعلى ووزير شئون الرئاسة.

الحركة جاءتنا كأمر من القائد ووجدت عندنا الاستعداد ولم تمكن مخالفتها على أي حال حسب نظام الجيش مادامت جاءت من القائد وهو ضابطنا الأعلى.

أنا ما شعرت أن الحركة كانت لخدمة حزب سياسي معين، ولكن كانت هناك تيارات فردية في داخل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء لمصلحة أحزاب سياسية معينة. ولكن الرأي الراجح كان رأي القائد وهو كان يعطف على حزب الشعب باعتبار أنه كان أكثر الاحزاب تأييدا لحركة الجيش بالرغم من أنه لم يكن لهذا العطف أثر ظاهر على قرارات

المجلس إلا في أشياء خفيفة مثل اذاعة نبأ مولد أحد أبناء السيد علي الميرغني وزيارة ابن السيد علي لعبود عقب عودته من رحلاته وأشياء صغيرة. حزب الأمة لم يؤيد الحركة.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 1:45 م

حضر السيد أحمد مجذوب البحاري وقال الآتي:

قبل قيام حركة 17نوفمبر سنة 58 كنت قائد سلاح المدفعية في عطبرة، وكنت أتواجد بحكم عملي في عطبرة، ولم أكن كثير التردد على الخرطوم إلا إذا كانت هناك مؤتمرات رسمية للقوات. أعتقد أنني حضرت مؤتمر للقواد في أغسطس أعتقد سنة 58 وهو مؤتمر سنوي روتيني للنظر في أمور الوحدات الإدارية. عدت بعد المؤتمر إلى عطبرة. وأنا في عطبرة سمعت بحركة الجيش في الخرطوم ـــ سمعت بها من الراديو. في يوم 19/ 11 سمعت في الراديو تشكيل المجلس الأعلى ومجلس الوزراء، وسمعت اسمي عضوا في المجلس الأعلى ووزيرا للمواصلات. وبعد ذلك اتصلوا بي تلفونيا للحضور إلى الخرطوم. ذهبت إلى الخرطوم وفي يوم 22/ 11. أدينا القسم واستلمنا وزاراتنا. لم استفسر من أحد عن تفاصيل الحركة أو أسبابها لدى وصولي إلى الخرطوم، ولكن في اجتماع للقائد معنا شرح لنا أن انهيار الحياة الدستورية وتحول أعضاء البرلمان من كفة الى كفة وتدهور الأحوال المالية هو الذي أدي إلى استيلاء الجيش.

في اجتماع اغسطس لم يحدث تطرق إلى الاحوال السياسية. ولكن في مأمورية لي بالخرطوم قبل ذلك ولا أذكر تاريخها حدثت ونسة غير رسمية تحدثنا فيها، والقائد معنا، عن أحوال البلاد عموما والصراع الحزبي ومين حيكسب المعركة وهكذا.وانتهت الجلسة في حد الدردشة و الونسة ولم تتخذ فيه قرارات لأنه من بدايته ما كان الكلام اللي يتخذ فيه قرار.

العادة المتبعة في اجتماع قادة الوحدات أن ينفرد القائد بكل واحد منا في مكتبه ويتحدث معه في شئون وحدته العسكرية. ولم يحدث في اجتماع أغسطس أن تحدث معي القائد خارج هذه الحدود.

لم أشعر من خلال عملي أن الحركة كانت لمصلحة حزب أو اتجاه سياسي معين، وإنما قام بها الجيش من نفسه وكان هدفه صالح البلاد بعد أن اتضح تدهور الحالة العامة. والأخير هذا هو ما لمسته من نفسي كمواطن دون أن تكون لدي تقارير رسمية بذلك.

تعييني في المجلس الأعلى ومجلس الوزراء اعتبرته أمرا صادرا لي من ضابطي الأعلى وهذا هو ما أقسمنا عليه في الجيش .

وفي هـذه الحركـة لم يكـن هنالـك مجـال للاعـتراض لأن أسـاس الجيـش هـو أن تؤمـر فتُطـاع والقسـم هـو إطاعـة أمـر الضابـط الأعـلى. لا أعـرف لعبـد الله خليـل دور لا بـارز ولا غـير بـارز في حركـة الجيـش. لم يكـن عنـدي ميـل سـياسي لاي حـزب باعتبـاري رجـلا عسـكريا.

أنـا لا أعتـبر نفـسي مسـؤولا عـن شيء يعملـه ضابطـي الأعـلى باعتبـاري ملزمـا بقسـمي بإطاعـة الأوامـر، وعـلي الضابـط أن ينفـذ أوامـر ضابطـه الأعـلى أولا ثـم يتظلّـم بعـد ذلـك، وهـذا هـو أسـاس معنـي الجيـش وعليـه تقـوم قائمتـه.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 2:10

حضر السيد محمد نصر عثمان وقال الآتي :

في 17/ 11/ 1958 كنت في الخرطوم مديرا للعمليات الحربية في رئاسة القوات المسلحة. فيما أذكر، جمعنا القائد قبل يومين من قيام الحركة، وقال لينا ان الأحداث في البد ماشة من سيء لأسوأ والحالة الاقتصادية متدهورة والبلد متفكّكة ومشتته وفي خوف علي أمن البلاد. بعد ذلك علي ما أذكره في مساء 16/ 11 طلب منا عشان نكون في رئاسة القوات وفي حالة طوارىء. هذا الأمر صدر من القائد الأعلى، وتنفيذا وإطاعة لهذا الأمر اجتمعنا في الرئاسة. وفي منتصف ليلة 17/ 11 أمر القائد بتحرك بعض القوات لحراسة أماكن معينة منها الإذاعة والكباري.

وفي صبيحة 17/ 11 أذاع القائد بيانا للشعب السوداني بأن الجيش تدخل في الحكم صيانة لأمر البلاد. وصلت تلغرافات تأييد من كل طبقات الشعب ومن رجالات الدين السيدين عبد الرحمن وعلي والشريف يوسف الهندي.

عينت عضوا في المجلس الأعلى بحكم أقدميتي في الجيش. وعرضت علي وزارة التجارة فرفضت المنصب لأنني أردت أن أكون عسكريا كما بدأت عسكريا، ثم أن هذا يحرمني من عملي في الجيش.

القائد عرض علينا الأسماء بتاعة المجلس الأعلى والوزارة في اجتماع يوم 19/ 11 أعتقد، ولم يحدث نقاش فيها ووافقت عليها.

قبل يوم 16/ 11 تقريبا الذي أخطرنا فيه القائد بالموقف قد يكون حدث اجتماع لنا مع القائد ولكن لم يكن رسميا ولم تتخذ فيه قرارات. لا علم لي باتصال القائد بأي أحد قبل اجتماعه بنا، وبعد ذلك. لم ألمس أن الحركة كانت تميل إلى اتجاه حزبي معين.

القائد كان المسئول الأول والأخير، وإذا لم أنفذ أمره فقد تكون نتيجته بالنسبة لي خطرة، وربما تؤدي إلى محاكمتي بالسجن أو أكثر من ذلك.

خطبة القائد كانت جاهزة في الاجتماع، ولم يحدث أن تشاورنا في الاجتماع في أمر حكومة قومية.

المسألة بالنسبة لي كانت أمرا صادرا من ضابط أعلى وهو بهذه الصفة واجب الطاعة. إذا طلب من ضابط تنفيذ أمر رأى أنه غير معقول فقد يشاور ضابطه الأعلى في معقوليته، فإذا أصرّ الضابط الأعلى علي التنفيذ وجب تنفيذ الأمر.

لم يكن لي حزب سياسي ولن يكون.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

الساعة 2:35 م

أُستجوب السيد المقبول الأمين الحاج وقال الآتي :

في 17/ 11/ 1958 كنت قائمقام قائد أورطة في الهجانة في القيادة الوسطي، وكانت عندي مأمورية. وفي الطريق أخبرني أحدهم، وقد سمع من الراديو، أن الجيش استلم الحكم.

في تلودي أخبرني محمد أحمد المقبول بصحة الخبر. اتصلت بقائد القيادة أحمد عبد الله حامد الذي أكد الخبر. عدت إلى الأبيض نحو 18/ 11/ 1958، وفهمت من أحمد أنه عين وزيرا، وطلب مني استلام القيادة نيابة عنه. وهو قام. كنت أسمع تعيينات المجلس الأعلى والوزارة في الراديو كغيري.

حوالي مارس حصلت «مووف»* في القيادتين الشرقية والشمالية وسمعنا بها في التلفون. وجدت أن بعض الضباط في قيادتي كانوا محاولين تحريك قوة إلى جهة فأوقفتهم.

بعد حركة مارس عملوا تصويت لاختيار أعضاء المجلس الأعلى فانتخبت فيه. ليس لي علم مباشر بالظروف السابقة علي حركة 17 نوفمبر.

لم أشعر وأنا في المجلس الأعلى الثاني والوزارة أن حركة 17 نوفمبر كان مقصودا بها خدمة حزب سياسي معين.

(قُرئت عليه وأقرّ بصحتها)

---

* move تحرُّك. (المحررون)

16/ 3 / 1965، الساعة 11:30

أعدنا استجواب السيد أحمد عبدالوهاب في بعض النقاط فقال :

أحمد خير حضر في صباح 17 / 11 / 58، أي بعد الساعة 12 مساء يوم 16/ 11. وقد ذهب إلى مكتب المستشار القانوني لأننا اخترناه ليكون مستشارا قانونيا. ولا أعرف كيف جاء ولكن قطعا أرسل إليه من الرئاسة.

قبل سفر السيد الصديق قال لنا كلامه من أنه معترض علي تدخل الجيش.

أذكر مرة أن ذهبنا عبود وأنا وحسن بشير وافتكر عوض إلى السيد الصديق، وكان هنالك عبد الله خليل أيضا، وكانت المناسبة شاي في ظاهرها. ولكن أنا أعتقد أن هنالك كانت في مجابدة بين عبد الله خليل والسيد الصديق من ناحية ضرورة تدخل الجيش كما يرى عبد الله خليل، وعدم تدخله كما يرى السيد الصديق.

لا أذكر كيف وممن جاءني طلب الذهاب إلى منزل السيد الصديق. وفي تفسيري أنا أن عبد الله خليل أخذنا إلى هناك ليقنع السيد الصديق بضرورة تدخل الجيش. كان ذلك الاجتماع قبل الانقلاب بأكثر من إسبوع وأقل من شهر — الاجتماع لم يكن فيه عرض وزارات للجيش أو خلافه لأن السيد الصديق كان معترضا علي تدخل الجيش أساسا فلا أعتقد أنه كان سيناقش عرض بعض الوزارات للجيش.

ولذلك فإن السيد الصديق كان لابد عالما بنيّة أحداث الانقلاب من اجتماعه معنا ومن مصادره الخاصة واجتماعاته بعبد الله خليل.

عبود وكلنا كنا نرى تأييد الأنصار للانقلاب خوفا من مقاومتهم له. وبالرغم من اعتراض السيد الصديق تم الانقلاب لأنه في اعتقادي السيد عبد الرحمن كان يؤيد الانقلاب وقد اتصل به عبد الله خليل وأقنعه بضرورته. والسيد الصديق لا يخالف والده. السيد عبد الرحمن والسيد علي ذهبنا إليهما نطلب البيانات في تأييد الانقلاب. ولا أذكر ما إذا كان السيد عبد الرحمن أعطانا البيان وكان جاهزا طوالي أو بعد مدة من حضورنا. أما السيد علي فقد كتبه قدامنا افتكر. لا أستبعد أن يكون بيان السيد عبد الرحمن مُعدًا من بدري لأنه كان يعلم بالانقلاب حتما مادام عبد الله خليل كان عالما به.

ملخص التحري

في يوم 9/ 11 / 1965 فتح السيد النائب العام بلاغا تحت قانون التحقيق الجنائي ضد أعضاء المجلس الأعلى السابق وهم :

1. إبراهيم عبود
2. محمد طلعت فريد
3. حسن بشير نصر
4. أحمد رضا فريد
5. محمد أحمد عروة
6. أحمد مجذوب البحاري
7. المقبول الأمين الحاج

وكان البلاغ يوجه الاتهام للمذكورين أعلاه تحت المادة 96، 97، 98 من قانون عقوبات السودان وقد أحال السيد رئيس القضاء البلاغ المذكور لنا للتحري فيه بموجب المادة 114 من قانون التحقيق الجنائي.

وبدأت اللجنة عملها في يوم 13/ 2 / 1965 وأخذت أقوال الشهود واستجوبت المتهمين وكل هذه الأقوال مدونة في يومية التحري. ونخلص من هذه الأقوال إلى ما يلي ذكره :

قبل 17 / 11 / 1958 بمدة لا تزيد عن الشهرين ولا تقل عن عشرة أيام دعا المرحوم السيد الصديق المهدي في منزله الفريق السابق إبراهيم عبود وقد صحب الأخير كل من السادة أحمد عبد الوهاب وحسن بشير وعوض عبد الرحمن وعبد الله خليل وزين العابدين صالح. وقد عرض في هذا الاجتماع رأي عبد الله خليل وزين العابدين صالح. وقد عرض في هذا الاجتماع رأي يقترح تولي ممثل من الجيش لوزارة الدفاع بسبب ظروف الأمن السائدة في ذلك الوقت، أو تولي الجيش لزمام الحكم كاملا. وكان السيد الصديق معترضا على الرأي الأخير ويؤيد الرأي القائل بتولي الجيش لوزرارة الدفاع. وقد انفضّ هذا اللقاء دون الوصول إلى رأي حاسم.

بعد هذا الاجتماع قام السيدان عبد الله خليل وزين العابدين صالح بعدة اتصالات بالفريق عبود بضرورة تولي الجيش للحكم وذلك إنقاذا للبلاد من الانهيار الاقتصادي والاضطراب السياسي والتدخل الأجنبي حسب اعتقاد كل من عبد الله خليل وزين العابدين صالح.

وقبل بضعة أيام من 17 / 11 / 58 انعقد اجتماع بدعوة من السيد إبراهيم عبود

برئاسة القوات المسلحة لكل قادة الوحدات الموجودة في العاصمة وقد حضر الاجتماع الضباط الآتية أسماؤهم :

1. أحمد عبد الوهاب
2. حسن بشير نصر
3. محمد أحمد التيجاني
4. عوض عبد الرحمن صغير
5. الخواض محمد أحمد
6. محمد نصر عثمان
7. محمد أحمد عروة
8. حسين علي كرار

وتشاور المجتمعون في موضوع استيلاء الجيش علي الحكم حسب الطلب الموجه من رئيس الوزراء ووزير الدفاع السابق السيد عبد الله خليل للسيد إبراهيم عبود. وقد تم الإجماع علي ذلك الطلب، كما نوقش أيضا في ذلك الاجتماع شكل الحكومة التي ستحل محل الحكومة القائمة آنذاك وهل تكون حكومة قومية من جميع الأحزاب أو حكومة عسكرية.

وفي نفس ذلك اليوم استقر الرأي بين الضباط المذكورين أعلاه [عبدالوهاب السيد عبد الله خليل]* بأن استيلاء الجيش علي الحكم حددت له صبيحة 17/ 11 / 1958، وتم ذلك الإخطار في مكتب السيد عبد الله خليل برئاسة القوات المسلحة وقد دعا لهما بالتوفيق.

وفي نفس ذلك اليوم استقر الرأي بين الضباط المذكورين أعلاه علي استبعاد فكرة الحكومة القومية وتولي الجيش لزمام الحكم كاملا مع الاستعانة ببعض الوزراء الذين لا تغلب عليهم الصبغة الحزبية. ثم صدرت الأوامر الخاصة بخطة تنفيذ الاستيلاء علي الحكم. وعرض السيد إبراهيم عبود علي المجتمعين الخطبة التي ألقاها في صبيحة 17/ 11 / 1958.

وحسب الخطة الموضوعة تم استيلاء الجيش علي الحكم في الساعات الأولي من فجر 17 / 11 / 1958، وحُلّ البرلمان وأُلغي الدستور المؤقت لسنة 1956.

من هذا العرض الموجز لأقوال المتهمين والشهود وفي رأينا نخلص إلى أن الاتهام سيكون ضد الآتية أسماؤهم وبجانب كل متهم نسجل ملخصا موجزا للأقوال والبيانات التي وردت ضدهم في التحري:

---

* أثبتنا التعبير بين المعقوفين لأنه في الأصل، ومن الواضح أنه جزء من تعبير سقط أثناء الطباعة. (المحررون)

1. عبد الله خليل

1. أقواله: في صفحة 2 من يومية التحري «سمعت إشاعة بعزم الجيش علي القيام بانقلاب»، ص 4 «سمعت باجتماع الضباط في ليلة 17 نوفمبر. لم أتخذ أي إجراء. لم أنقل هذه المعلومات إلى مجلس السيادة أو مجلس الوزراء. سكت مكرها».
2. أقوال علي عبد الرحمن: ص 9 زيارته لعبد الله خليل وحديث الأخير له مساء 17 / 11 / 1958 الذي يدل علي علمه بالانقلاب وبالرأي الذي يدعو لتشكيل حكومة قومية ومجلس سيادة جديد.
3. أقوال أحمد عبد الوهاب: ص 13 وأقوال عبود ص 15 التي تشير إلى أن عبد الله خليل قال لهما بعد أن علم بأن الجيش سيتولي الحكم في صباح 17/ 11/ 1958 «ربنا يوفقكم».
4. أقوال عبود: ص 14 أن عبد الله خليل أخذهم إلى منزل السيد الصديق، ص 15 طلب عبد الله خليل من عبود أن يتدخل الجيش وأرسل له زين العابدين صالح ليقنعه بذلك.
5. أقوال زين العابدين: ص 20 زين العابدين صالح زار عبد الله قبل يوم 17/ 11/ 1958 وأخبره بأن الجيش سيحدث انقلاب في يوم 17 نوفمبر وأنه فات الأوان لرد الجيش عن عزمه («تُوو ليت» (too late)).
6. أقوال الدرديري محمد أحمد نقد: ص 29 زار الدرديري عبد الله خليل في مساء يوم 16 / 11 وكان مع الأخير ضابطان وقال له عبد الله خليل «خلاص العساكر حيستلموها ومش حينزلوا إلا بالقوة ».

2. إبراهيم عبود

1. أقواله: «لاحقني عبد الله خليل» ص 15.
2. أقوال بقية المجتمعين معه من أعضاء المجلس الأعلى الأول.

3. أحمد عبد الوهاب

1. أقواله: ص 12 «انتهينا إلى القرار أن يمسك الجيش الحكم بنفسه».
2. أقوال بقية الضباط أعضاء المجلس الأعلى الأول.

4. زين العابدين صالح

1. أقوال عبود ضده: ص 16 (عبد الله خليل أرسله لعبود ليقنعه لتدخل الجيش).
2. أقوال أحمد خير: ص 25 — في 17 / 11 / 58 (وصل زين العابدين صالح إلى الرئاسة وتكلم كلام الشخص المسرور وقال له الجماعة ديل وجهوهم لمصلحة البلد) .

3. أقوال الدرديري نقد: ص 29 عرف من تلميح زين العابدين أن الجيش سيتدخل.

5. محمد أحمد التيجاني

1. أقواله: ص 22 «تشاورنا واتفقنا بالتراضي علي التنفيذ».
2. أقوال بقية أعضاء المجلس الأعلى الأول.

6. عوض عبد الرحمن صغير

1. أقوالـه: ص 23 ـــ أخـيرا انتهينـا إلى أن يمسـك الجيـش بحكومـة عسـكرية لفـترة محـددة، كان ذلـك رأي الأغلبيـة ولم أكـن منهـا.

7. محمد أحمد عروة

1. أقوالـه: ص 33 «حـدث اجتـماع في الرئاسـة تقـرر فيـه أن يتدخـل الجيـش ليسـتلم بعـد أن سـاءت الأحـوال السياسـية في البلـد».
2. أقوال زملائه.

8. حسن بشير نصر

1. أقواله ص 39.
2. أقوال زملائه.

9. محمد نصر عثمان

1. أقواله ص 43.
2. أقوال زملائه.

10. الخواض محمد أحمد

1. عـلي الرغـم مـن أنـه أنكـر حضـوره أي اجتـماع إلا أن أقـوال عبـود وأحمـد عبـد الوهـاب ومحمـد أحمـد التيجـاني وعـوض عبـد الرحمـن وحسـن بشـير نـصر (الصفحـات 15 و 12 و 22 و23 و38) تشـير إلى حضـوره الاجتـماع الـذي تقـرر فيـه القيـام بحركـة 17 نوفمـبر 1958.

11. حسين علي كرار

1. أقـوال أحمـد عبـد الوهـاب ص 12 ومحمـد أحمـد التيجـاني ص 22 وعـوض عبدالرحمـن ص 23.

ويبـدو مـن تحديدنـا للمتهمـين أننـا غيّرنـا في كشـف المتهمـين الذيـن حددهـم بـلاغ النائـب العـام وحذفنـا أسـماء السـادة محمـد طلعـت فريـد وأحمـد رضـا فريـد وأحمـد مجـذوب البحـاري والمقبـول الأمـين الحـاج لأنهـم لم يشـتركوا في التآمـر الـذي حـدث بالخرطـوم والـذي أدي إلى

أحداث 17 نوفمبر 1958 وحصرنا الاتهام في أعضاء المجلس الأعلى الأول الذين اجتمعوا وتآمروا ونفّذوا الاستيلاء على الحكم كما وجهنا الاتهام أيضا للسيدين عبد الله خليل وزين العابدين صالح لأنهما قاما بتحريض السيد إبراهيم عبود على التآمر.

ومن استقراء الأقوال والبينات الواردة في التحريات وضح لنا عنصر التآمر والتوافق والتشاور في الاجتماعات التي سبقت حركة 17 نوفمبر 1958. ولسنا الآن في موقف يمكننا من النظر والتقرير في الدفوع التي قدمت من بعض المتهمين الخاصة بقانونية أو شرعية أو أي أوامر عسكرية صدرت من وزير الدفاع أو القائد العام السابق إذ أن مهمتنا الآن تنصب على تصفية الحقائق والأقوال وتحديد التهم وعليه فنحن نقرَر أن التهم التي ستوجه ضد المتهمين في التحقيق القضائي هي المواد 94 و 95 و 96 و 97 و108 و 109 من قانون العقوبات.

وبناء علي ما تقدم فإننا نصدر الأوامر الآتية :

1. إخلاء سبيل المتهمين : محمد طلعت فريد،أحمد رضا فريد، أحمد مجذوب البحاري، والمقبول الأمين الحاج وشطب البلاغ ضدهم.
2. القبض علي المتهمين أعلاه وحفظهم بالحراسة إلى حين صدور أمر آخر.

لجنة التحقيق القضائية

صلاح الدين شبيكة   عبد الله أبو عاقلة أبوسن   محمد الشيخ عمر

المساهمون

الأسماء مرتّبة ألفبائيا بدءا من الاسم الأول

أحمد بابكر محمد الخير عبد الكريم

خريج كلية التربية، جامعة الخرطوم. نال درجة الماجستير والدكتوراة من جامعة الخرطوم. عمل أستاذا للتاريخ في المدارس الثانوية ومحاضرا بجامعة بخت الرضا. يعمل حاليا أستاذا مساعدا بقسم التاريخ بجامعة شندي.

بدر الدين الهاشمي

خريج كلية الطب البيطري، جامعة الخرطوم. نال درجة الدكتوراة من جامعة أدنبرا. عمل أستاذا وباحثا في علم الأدوية في جامعات السودان وليبيا والإمارات العربية والسعودية. يعمل حاليا بجامعة السلطان قابوس بعمان. يهتم بالترجمة العلمية والترجمة العامة. ظهرت له عدة كتب مترجمة من بينها ثلاثة كتب بعنوان **السودان بعيون غربية**.

تاج السر مكي

خريج كلية العلوم، جامعة الخرطوم. كان ناشطا إبان فترته الجامعية إذ كان سكرتيرا لتنظيم الجبهة الديمقراطية ومسئولا اجتماعيا في اتحاد الطلاب. يعمل حاليا كاتبا صحفيا بجريدة **الأيام**.

جمال محمد إبراهيم

كاتب ودبلوماسي مهني. تقلد مناصب دبلوماسية في العديد من سفارات السودان، وكان ناطقا باسم وزارة الخارجية لعدة سنوات. تقاعد بعد أن عمل سفيرا للسودان في لبنان من 2006 إلى 2009. صدرت له عدة أعمال روائية وشعرية، ودراسة منشورة عن إنشاء وزارة الخارجية السودانية.

حسبو إبراهيم محمد

من أبكار منظمي حركة المزارعين والناشطين فيها وخاصة في المناقل. مؤسس تنظيم وحدة المزارعين.

حسن موسى
خريج كلية الفنون الجميلة والتطبيقية بالخرطوم. حاصل على الدكتوراة من جامعة مونبلييه بفرنسا. يعرض منذ السبعينيات داخل وخارج السودان. آخر معارضه الفردية في صالة الفن الأفريقي بلندن 2014. يعرض حاليا ضمن المعرض الجماعي المتنقل «الكوميديا الإلهية» (فرانكفورت 2014 وواشنطون 2015). له نصوص نقدية في بعض الدوريات والمواقع الإلكترونية.

حيدر إبراهيم علي
حاصل على الدكتوراة في العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت. عمل في عدد من الجامعات السودانية والعربية. مدير مركز الدراسات السودانية ورئيس تحرير مجلة **كتابات سودانية**. ألف عددا من الكتب منها **أزمة الإسلام السياسي**، **لاهوت التحرير**، **سوسيولوجية الفتوى**، **سقوط المشروع الحضاري**، **التجديد عند الصادق المهدي**، **الأمنوقراطية**، **مراجعات الإسلاميين** وغيرها. قام بتحرير عدد من الكتب.

الرشيد أبو شامة
تخرج من الكلية الحربية عام 1959 وعمل في سلاح المهندسين حتى عام 1970. انتقل إلى وزارة الخارجية في نفس العام وعمل بها إلى أن وصل إلى رتبة سفير. تقاعد في عام 1991. يعمل حاليا كمحاضر متعاون بمركز الدراسات الدبلوماسية بجامعة الخرطوم حيث يقوم بتدريس القانون الدولي.

سلمان محمد أحمد سلمان
خريج كلية القانون، جامعة الخرطوم. نال درجة الماجستير والدكتوراة من جامعة ييل. عمل محاضرا في كلية القانون بجامعة الخرطوم، ثم مستشارا قانونيا بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة بروما، إيطاليا. انتقل بعدها مستشارا قانونيا بالبنك الدولي، وأصبح خبيرا لقوانين وسياسات المياه بالبنك. كتب وحرر العديد من الكتب وكتب العديد من الأوراق العلمية عن قضايا المياه وغيرها.

صديق الزيلعي
خريج كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم. نال درجة الدكتوراة من جامعة مانشستر. أدار مشروع تجميع وثائق الحركة النقابية السودانية المهددة بالاندثار بتمويل من المكتبة البريطانية وجامعة لندن متروبوليتان. نشر كتاب **وثائق هيئة شئون العمال** وكتاب **حركة أبناء الغرب إلى أين؟**.

صلاح علي
خريـج كليـة التجـارة، جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم. كان ناشـطا إبـان فترتـه الجامعيـة وكان مهتـما بالعمـل الثقـافي. عمـل بعـد تخرجـه باحثـا اقتصاديـا وتنقـل بـين العديـد مـن الـدول. مـن اهتماتـه التوثيـق للحركـة الطلابيـة فى جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم.

عبد الجبار دوسة
كاتــب وباحــث وناشــط ســياسي مســتقل. كبــير مفــاوضي حركــة تحريــر الســودان في مفاوضــات الســلام في أبوجــا (نيجيريــا، 2004–2006). الرئيــس الســابق للجنــة المحوريـة لتقييـم احتياجـات دارفـور لمـا بعـد الحـرب ومؤسـس صنـدوق دارفـور للإعـمار والتنميـة ورئيسـها الأسـبق.

عبد السلام نور الدين
خريـج كليـة الآداب، جامعـة القاهـرة فـرع الخرطـوم. نـال درجـة الدكتـوراة مـن جامعـة كارولينـا بـبراغ. أسـس قسـم الفلسـفة في جامعـة صنعـاء وقـام بالتدريس في قسـم الفلسـفة بجامعـة الخرطـوم وعمـل كرئيـس لقسـم الدراسـات العليـا بجامعـة عـدن. عمـل باحثـا بجامعـة أيكسـتر بالمملكـة المتحـدة. مستشـار مجلـس دراسـات الآداب والعلـوم الإنسـانية بجامعـة ليـدز بالمملكـة المتحـدة.

عبد العزيز حسين الصاوي (الاسم الكتابي لمحمد بشير أحمد)
خريـج كليـة الاقتصـاد والعلـوم الاجتماعيـة، جامعـة الخرطـوم. عمـل في وزارة الماليـة ثـم السـلك الدبلومـاسي. ناشـط منـذ فـترة في الحقـل الفكـري والثقـافي. مـن مؤلفاتـه **أزمـة المصـير السـوداني، حـوارات الهويـة والوحـدة الوطنيـة في السـودان، في الفكـر السـياسي السـوداني: ديموقراطيـة بـلا اسـتنارة، الديموقراطيـة المسـتحيلة: معـا نحـو عصرتنويـر سـوداني، مراجعـات نقديـة للحركـة القوميـة، مـن القومـي الي الديموقراطـي: تجربـة البعـث في السـودان.**

عبد الله الفكي البشير
خريـج كليـة الآداب، جامعـة الخرطـوم. نـال درجـة الماجسـتير مـن جامعـة الخرطـوم ويعـدّ حاليـا الدكتـوراة فيهـا. شـارك في بعـض المؤتمـرات، وقـدم الأوراق العلميـة، ونـشر المقـالات الصحفيـة. صـدر لـه عـام 2013 كتـاب **صاحـب الفهـم الجديـد للإسـلام محمـود محمـد طـه والمثقفـون: قـراءة في المواقـف وتزويـر التاريـخ.**

عبد الله جلاب

درس بجامعة الخرطوم وجامعة بوستون. نال الدكتوراة من جامعة برقهام ينق في الولايات المتحدة. أستاذ سوسيولوجيا الأديان في قسمي الدراسات الافريقية والدينية في جامعة ولاية أريزونا. يقع اهتمامه الأكبر في دراسة الحركات الإسلاموية بوجه عام وفي السودان بوجه خاص. رئيس جمعية الدراسات السودانية. من ضمن مؤلفاته:

(1) *The First Islamist Republic: Development and Disintegration of Islamism in the Sudan* (2008).

(2) *A Civil Society Deferred: The Tertiary Grip of Violence in the Sudan* (2011).

(3) *Their Second Republic: Islamism in the Sudan from Disintegration to Oblivion* (2014).

عبد الماجد بوب

أتمّ دراسته الجامعية وفوق الجامعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. قضى فترات بحثية في جامعات درهام (المملكة المتحدة) وستانفورد وبيركلي (كالفورنيا). عمل لنحو ثلاثة عشر عاما في جامعة جوبا. متخصص في التاريخ السياسي المعاصر في السودان وتطور المنظمات السياسية والمسلحة في جنوب السودان على وجه الخصوص. صدر عام 2009 كتاب **جدل الوحدة والانفصال**.

عبد الوهاب هِمَّت

خريج كلية الآداب، جامعة دمشق. مهتم بالتوثيق للحركة السياسية والاجتماعية والثقافية في السودان وناشط في مجال الكتابة الصحفية.

عطا الحسن البطحاني

خريج كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. نال درجة الدكتوراة من جامعة سسكس بالمملكة المتحدة. أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم. ناشط مدني. كان من مؤسسي فرع منظمة العفو الدولية بالسودان (1989-1987)، وشبكة منظمات المجتمع المدنى لمحاربة الفقر عام (2002)، ومديرا للمعهد الدولى للديمقراطية والعون الانتخابى بالسودان (2006-2010). من ضمن مؤلفاته **أزمة الحكم فى السودان** (2011) و**إبراء جراح السودان: نحو مصالحة وطنية** (2013).

علي نور الجليل عبد الرحمن فرغلي

خريـج كليـة الطـب، جامعـة الخرطـوم. كان عضـو مجلـس اتحـاد الطـلاب ومـن الذيـن تولّـوا رئاسـته ونظـام عبـود في ذروة تسـلطه. تخصـص في جراحـة القلـب والرئـة وكان مـن أوائـل العاملـين في جراحـة نقـل القلـب والرئـة. عمـل في مستشـفيات إنجلـترا وأمريـكا. مـن مؤسـسي فرقـة شرحبيـل . واصـل دراسـة الموسـيقي وحصـل عـلى درجـة الماجسـتير في التأليـف الموسـيقي مـن جامعـة سـالفورد بمانشسـتر.

عمرو محمد عباس محجوب

خريـج كليـة الطـب، جامعـة الخرطـوم. حاصـل عـلى زمالـة الكليـة الملكيـة للصحـة العامة ببريطانيـا. صـدرت لـه عـام 2013 كتـاب **الرؤيـة السـودانية — إنتـاج الفشـل: لمـاذا نحـن هنـا؟** وكتـاب **نحـو اطـار عـام للرؤيـة: إلى أيـن نريـد الذهـاب وكيـف؟** (2013). صدرت لـه أيضـا روايـة **الجنخانة**.

فاروق أبو عيسى

خريـج كليـة الحقـوق، جامعـة الإسـكندرية. سـياسي بـارز . شـغل منصـب الأمـين العـام لاتحـاد المحامـين العـرب. حاليـا رئيـس تحالـف قـوى الإجمـاع الوطنـي.

فاروق محمد إبراهيم

خريـج كليـة الزراعـة، جامعـة الخرطـوم. نـال درجـة الدكتـوراة مـن إمبريـال كوليـج بجامعـة لنـدن. مـن مؤسـسي الحركـة السـودانية للتحـرر الوطنـي (الحـزب الشـيوعي) في النصـف الثـاني مـن أربعينيـات القـرن المـاضي. يعمـل لبلـورة اشـتراكية حقيقيـة قوامهـا الإنسـية الروحيـة والإنسـية الماركسـية، في توافـق مـع الرؤيـة التطوريـة العلميـة الحديثـة، وبالمرجعيـة السياسـية للإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان وتوابعـه.

كليف تومسون

أسـتاذ أمريكـي بكليـة القانـون في جامعـة وسكونسـن الأمريكيـة. كان يعمـل في كليـة القانـون بجامعـة الخرطـوم عندمـا انفجـرت ثـورة أكتوبـر. اهتـم بأحـداث الثـورة والتوثيـق لهـا عـبر شـهادات المشـاركين فيهـا وكتـب كتابـا لا يـزال مخطوطـا حتـى الآن وإن قـام بتدريسـه في سـمنار خصصـه للسـودان في إطـار تدريسـه للقانـون الأفريقـي.

محجوب محمد صالح

عميد الصحفيين السودانيين. من مؤسسي صحيفة **الأيام**.

محمد علي جادين

خريج كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة الخرطوم. شارك في العمل العام منذ المرحلة الطلابية. ألف وترجم العديد من الكتب. شارك بفعالية في إصدار مجلة **الثقافة الوطنية**. حاليا بمركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أمدرمان الأهلية.

محمد مالك عثمان

خريج كلية الآداب، جامعة الخرطوم. رئيس حزب تجمع الوسط. رجل أعمال وناشر **دليل السودان التجاري والصناعي**.

محمد محمود

خريج كلية الآداب، جامعة الخرطوم. حاصل على الدكتوراة من جامعة أكسفورد. عمل في مجال التدريس الجامعي في السودان وإنجلترا والولايات المتحدة. مؤسس ومدير مركز الدراسات النقدية للأديان. صدر له عام 2013 كتاب **نبوة محمد: التاريخ والصناعة**.

النور حمد

خريج كلية الفنون الجميلة والتطبيقية بالخرطوم. حاصل على الدكتوراة من جامعة إلينوى بالولايات المتحدة. كان رئيسا لقسم التربية الفنية بكلية التربية بجامعة قطر. حاليا باحث بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر ومدير تحرير دورية **سياسات عربية**. صدر له عام 2010 كتاب **مهارب المبدعين: قراءة في السير والنصوص السودانية**.

نور محمد عثمان

ناشطة في مجال القضايا النسوية والسياسية والاجتماعية ومجال منظمات المجتمع المدني.

هاشم محمد أحمد

خريج كلية الهندسة، جامعة الخرطوم. عمل في السكة حديد وقام بالتدريس في كلية الهندسة الميكانيكية بعطبرة وكان مديرا عاما لهيئة سكك حديد السودان. انتخب نائبا لرئيس اتحاد سكك حديد أفريقيا لشمال أفريقيا. ناشط في العمل النقابي وكان نقيبا للمهندسين السودانيين. تعرّض للسجن والاعتقال والتعذيب والتشريد خلال كل سنوات الحكومات العسكرية التى تعاقبت على السودان.

فهرس الأعلام

الأسـماء تظهـر بترتيبهـا المألـوف (الأول، الثـاني، إلـخ) ألفبائيـا ومـن دون اعتبـار لام التعريـف (الرشـيد تحت الـراء). في حالـة بعـض الأسـماء المشـهورة بألقابهـا فـإن الإحالـة تتـم للترتيـب المألـوف (وهكـذا فعنـد البحـث عـن القـرشي (تحـت القـاف) فـإن الإحالـة تتـم لــ أحمـد القـرشي طـه (تحـت الألـف)). في حالـة بعـض أسـماء أو ألقـاب الشـهرة فـإن الفهـرس يكتفـي بوضـع باقـي الأسـماء بعـد اسـم أو لقـب الشـهرة.

ت

ج

ح